

حاشية الغنقري
على

الشرح زاد المستقنع

شرح زاد المستقنع

لشيخ القابلة فقيه الحنابلة في زمانه

منصور بن يونس بن إدريس البهوتي

وضع الحاشية

العالم العلامة الشيخ

عبد الله بن عبد العزيز الغنقري

أعده للنشر

أبو الأشبال أحمد بن سالم المصيري

الجزء الأول

جميع حقوق الملكية الأدبية و الفنية محفوظة للدار

الطبعة الأولى

دار التأصيل

رقم الإيداع القانوني : ٢٠٠٨/١٦٣٧٧

دار التأصيل

المنصورة : عزبة عقل - ش الهادي - أمام جامعة الأزهر

0163842400 - 0101172141

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدر من أراد هدايته للإسلام .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له قيوم السموات والأرضين ، وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين ، صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإنه لما كان غالب اشتغال الطلبة في هذا الزمان بزاد المستقنع
للحجاوي ، وشرحه للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، وكان بعض العبار
يحتاج للتنبيه على مشكلها ، ولإيضاح بعض المعاني الغامضة فيها . جمعنا في ذلك
ما يسر تحصيله ، مع ضم فوائد يليق بالمقام وضعها ، وكان غالب ما اعتمدنا
عليه في ذلك من حاشية على شرح المنتهى للشيخ العالم الرباني مفتي الديار العجدية
عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمه الله تعالى . نقلت من هامش نسخة تليذه
الشيخ علي بن عبد الله بن عيسى قاضي شقرا ويرمز لها بكذا (ح ش منتهى)
أو (خطه) أو (تقرير) وكذا أيضاً من تقارير له على شرح الزاد يشير
إليها بعض تلامذته بقوله (خطه) أو (خط شيخنا) أو (تقرير) وكذا من
حاشية منصور على الإقناع ، ويرمز لها (ح ق ع) وكذا من حاشيته على
المنتهى ويرمز لها (م ص) أو (ح منتهى) وكذا من حاشية حاشية عثمان
على المنتهى ، ويرمز لها (ع ن) وكذا من حاشية محمد الخلوتي ، ويرمز لها (م خ)
وكذا من هامش نسخة من متن المنتهى عليها تملك أحمد بن عوض المرادوي .
ويرمز لها (عوض) .

وفقه في الدين من أراد به خيراً وفهمه فيما أحكمه من الأحكام ، أحمده أن جعلنا من خير أمة أخرجت للناس ، وخلع علينا خلعة الإسلام خير لباس ، وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحاً وإبراهيم وموسى وعيسى وأوحاه إلى محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام ، وأشكره وشكر المنعم واجب على الأنام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، وحبيبه وخليله المبعوث لبيان الحلال والحرام ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وتابعهم الكرام .

(أما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الإمام العلامة ، والعمدة القدوة الفهامة : هو شرف الدين أبو النجاة موسى بن أحمد بن موسى ابن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوي ثم الصالحى الدمشقي — تغمده الله

وكذا من حاشية ابن فيروز على شرح الزاد ، ويرمز لها (فيروز) وكذا من مجموع المنقور ويرمز له (م ق ر) وما عدا ذلك فهو منسوب إلى قائله ، فما كان فيها من صواب فمن الله ، وما كان فيها من سهولة أو غفلة فمنا ، ونستغفر الله وتوب إليه من التقصير والزلل ، ونسأله التوفيق لصالح العمل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قوله « الحمد لله » قال شيخ الإسلام : الحمد ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه اه .

قوله « وفقه الخ » يشير به رحمه الله تعالى إلى حديث « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » رواه الإمام وغيره عن معاوية وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهما (فيروز)

قوله « خير لباس » بالنصب صفة للخلعة ، وإنما لم يؤنث لأنه اسم تفضيل مضاف للنكرة (فيروز) .

توفي الشيخ موسى الحجاوي رحمه الله تعالى يوم الجمعة ثاني عشرين ربيع

برحمته ، وأباحه بمجوحة جنته — يبين حقائقه ، ويوضح معانيه ودقائقه ، مع ضم قيود بتعين التنبيه عليها ، وفوائد يحتاج إليها ، مع العجز وعدم الأهلية لسلوك تلك المسالك : لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك ، والله المسئول بفضله ، أن ينفع به ، كما نفع بأصله ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وزلفى لديه في جنات النعيم المقيم .

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أبدى . بكل اسم للذات الأقدس ، المسمى بهذا الاسم الأقدس ، الموصوف بكالإنعام وما دونه ، أو بإرادة ذلك أولف ، مستعيناً أو ملابساً على وجه التبرك .

وفى إثثار هذين الوصفين المفيدتين للمبالغة فى الرحمة : إشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات ، وغلبتها من حيث تكرارها على أضدادها وعدم انقطاعها .

وقدم الرحمن ، لأنه علم فى قول ، أو كالعلم من حيث إنه لا يوصف به

الأول سنة ٩٦٠ هـ ودفن بأسفل الروضة من سفح قاسيون تجاه قبر المنقح من جهة الغرب يفصل بينهما الطريق .

قوله د مع ضم قيود الخ ، أى مع إضافة قيود — جمع : قيد — وهو ما يقيد المعنى المطلق ويحصل إما بصفة أو غيرها . وفوائد : جمع فائدة ، وهى : ما استفيد من علم أو جاه (فيروز) .

قوله د أو بإرادة ذلك ، تأويل الرحمة بالإنعام ، أو بإرادة الإنعام : إنما هو جرى على طريقة الأشعرى . والذي عليه أهل السنة والجماعة : إثبات صفة الرحمة حقيقة ؛ مع القطع بأنها ليست كرحمة المخلوق . ومن ثمرتها الإنعام (خطه رحمه الله تعالى) .

غيره تعالى ، لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ، وذلك لا يصدق على غيره .

وابتداؤها بها تأسيساً بالكتاب العزيز ، وعملاً بمحدث د كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر ، أى ناقص البركة ، وفى رواية د بالحمد لله ، فلذلك جمع بينهما فقال (الحمد لله) أى جنس الوصف بالجميل ، أو كل فرد منه مملوك أو مستحق للعبود بالحق المنتصف بكل كمال على الكمال .

والحمد : الثناء بالصفات الجميلة ، والأفعال الحسنة ، سواء كان فى مقابلة

قوله د لأن معناه المنعم الحقيقي ، وهذا على تأويل الأشاعرة .

(فائدة) قال ابن القيم رحمه الله تعالى : أما الجمع بين الرحمن الرحيم ففيه معنى حسن وهو : أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه وتعالى . والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم . فالأول للصفة ، والثانى للفعل ، فالأول دال على أن الرحمة صفة ، والثانى دال على أنه يرحم خلقه ، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله د وكان بالمؤمنين رحيماً ، د لأنه بهم رؤوف رحيم ، ولم يجىء رحمن بهم . فعلت أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة . وهذه النكتة لاتكاد تجدوها فى كتاب ، وإن تنفست عندها مرآة قلبك لم تتجل لك صورتها اهـ .

قوله د كل أمر ذي بال ، فإن قلت كل من البسمة والحمدلة أمر ذو بال فيحتاج إلى سبق مثله ويتسلسل . فالجواب : أن المراد : الأمر الذى يقصد لذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره ، فكل من البسمة والحمدلة كما يحصل الكمال لغيره ويمنع نقصه لذا يجب أن يحصل مثل ذلك لنفسه ، كالشاة من أربعين تزكى نفسها (وغيرها) كذا وجدته منقولاً من خط الشيخ حسن بن حسين رحمه الله تعالى .

نعمة أم لا ، وفي الاصطلاح : فعل ينبىء عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره .

والشكر لغة : هو الحمد اصطلاحاً - واصطلاحاً : صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله ، قال تعالى د ٣٤ : ١٣ وقليل من عبادى الشكور ، وآثر لفظ الجلالة دون باقى الأسماء ، كالرحمن والخالق إشارة إلى أنه كما يحمد لصفاته يحمد لذاته ، ولثلاث يوم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لوصفه بقوله (لا ينفد) بالدال المهملة وفتح الفاء : ماضى نقد بكسرهما ، أى لا يفرغ (أفضل ما ينبغى) أى يطلب (أن يحمد) أى يثنى عليه ويوصف ، وأفضل : منصوب على أنه يدل من د حمداً ، أو صفته ، أو حال منه ، و د ما ، موصول اسمى ، أو نكرة موصوفة ، أى أفضل الحمد الذى ينبغى ، أو أفضل حمد ينبغى حمده به (وصلى الله) قال الأزهري : معنى الصلاة من الله تعالى : الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن

قوله د فعل الخ ، سواء كان ذكراً باللسان ، أو اعتقاداً ، أو محبة بالجان ، أو خدمة بالأركان . فورد اللغوى هو اللسان وحده ، ومتعلقه يعم النعمة وغيرها . ومورد العرفى يعم اللسان وغيره ، ومتعلقه يكون النعمة وحدها ، فاللغوى أعم باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والعرفى بالعكس (خطه) .

قوله د بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره ، فيه إشارة إلى أن الحمد متعلقة بالإناعم . وليس كذلك : بل يتعلق بجميع صفات الكمال ، ونعوت الجلال الذاتيه والفعالية (تقرير الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى) .

قوله د قال تعالى (وقليل من عبادى الشكور) ، لو قال د اعملوا آل داود شكراً ، لكان أحسن (قاله شيخنا) .

قوله د الصلاة من الله الرحمة الخ ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى : قولهم

الآدميين : التضرع والدعاء ، (وسلم) من السلام بمعنى التحية ، والسلامة من النقائص والذائل ، أو الأمان ، والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تنأ كديوم الجمعة وليلتها ، وكذا كلما ذكر اسمه ، وقيل بوجوبها إذا قال الله تعالى « ٣٣ : ٥٦ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما » وروى « من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب » .

وأنى بالحمد بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام ، لثبوت مالكية الحمد أو استحقاقه أولا وأمداً ، وبالصلاة بالفعل الدالة على التجدد أى الحدوث ، لحدوث^(١) المسؤول وهو الصلاة أى الرحمة من الله (على أفضل المصطفين محمد)

الصلاة من الله بمعنى الرحمة ، باطل من ثلاثة أوجه ، أحدها : أن الله تعالى غير بينهما في قوله تعالى « ٢ : ١٥٧ عليهم صلوات من ربهم ورحمة » ، الثانى : أن سؤال الرحمة يشرع لكل مسلم ، والصلاة تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وهى حق له وآله ولهذا منع كثير من العلماء من الصلاة على معين غيره ، ولم يمنع أحد من الرحمة على معين . الثالث : أن رحمة الله عامة ، وسعت كل شيء وصلاته خاصة بخواص عباده اهـ (بدائع) .

قوله وقيل بوجوبها إذا ، بالتنوين : أى وقت ذكر اسمه الشريف . والقائل به من أصحابنا ابن بطه ، والعلامة البلبانى ، والحليمى من الشافعية ، واللىخى من المالكية ، والطحاوى من الحنفية اهـ (فيروز) .

قوله « وروى من صلى على الخ » ، هذا الحديث ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات .

(١) قوله لحدوث الخ ، هذا قول الأشاعرة ، وأما مذهبنا لجميع الصفات قديمة ذاتية كانت أو فعلية على أن الصلاة غير الرحمة على ما اختاره العلامة المحقق ابن القيم رحمه الله .

بلا شك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : أنا سيد ولد آدم ولا فخر ، وخمس بيعته إلى الناس كافة وبالشعاعة ، والأنبياء تحت لوائه والمصطفين : جمع مصطفى ، وهو المختار من الصفوة ، وطاؤه منقلبة عن تاء ، ومحمد من أسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة ، سمي به قبله سبعة عشر شخصاً على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ ، بخلاف أحمد فإنه لم يسم به قبله (وعلى آله) أى أتباعه على دينه . نسم عليه أحمد ، وعليه أكثر الأصحاب ، ذكره في شرح التحرير ، وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم ، وإضافته إلى التضمير جائزة عند الأكثر ، وعمل أكثر المصنفين عليه ، ومنه جمع منهم الكسائي وابن النحاس والزبيدي .

(وأصحابه) جمع صحب : جمع صاحب ، بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ، مؤمناً ومات على ذلك ، وعظمتهم على الآل من عطف الخاص على العام ، وفي الجمع بين الصحب والآل مخالفة للمبتدعة ، لأنهم يوالون الآل دون الصحب (ومن تعبد) أى عبد الله تعالى ، والعبادة ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي .

قوله « ولا فخر » ، قال في النهاية : الفخر : ادعاء العظم والشرف . أى لا أقول متبجحاً ، ولكن شكر الله وتحدثاً بنعمته .

قوله « وعظمتهم الخ » ، هذا على القول بأن آله أتباعه على دينه . وأما على الثاني فن عطف العام على الخاص (تقرير) .

قوله « العبادة هي ما أمر الله به الخ » ، العبادة هي ما أمر الله به في الشرع ، بأن لم يعلم طريقها إلا من الشرع . لا ما اضرد به العرف ، واقتضاء العقل .

وقال الشيخ تقي الدين : العبادة : اسم جامع لكل ما يحبه الله من الأقوال والأعمال ، الباطنة والظاهرة اه .

(أما بعد) أى بعد ما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله ، وهذه الكلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى غيره ، ويستحب الإتيان بها فى الخطب والمكاتبات ، واقتداء به صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يأتى بها فى خطبه وشبهها ، حتى رواه الحافظ عبد القاهر الراوى فى الأربعين التى له عن أربعين صحابياً ، ذكره ابن قندس فى حواشى المحرر ؛ وقيل : لأنها فصل الخطاب المشار إليه فى الآية ^(١) والصحيح : أنه الفصل بين الحق والباطل ، والمعروف ببناء . بعد ، على الضم ، وأجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة ، والفتح بلا تنوين على تقدير المضائق إليه .

فهذا إشارة إلى ما تصوره فى الذهن ، وأقامه مقام المكتوب المقروء . الموجود للعيان (مختصر) أى موجز ، وهو ما قل لفظه وكثر معناه ، قال على رضى الله عنه « خير الكلام ما قل ودل » ، ولم يطل فيمل ، (فى الفقه) .

قوله « وقيل إنها فصل الخطاب » روى الديلمى فى مسند الفردوس عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أول من قال : أما بعد — داود عليه السلام ، وهى فصل الخطاب ، اهـ (فيروز) .

قوله « ولم يطل » بضم الطاء المهملة من : طال (فيروز) .

قوله « فيمل » بضم الياء مبنى للمجهول (فيروز) .

قوله « فى الفقه » يقال : فقه بكسر القاف وضمها (ونصبها) فالأول : لمطلق الفهم . والثانى : إذا كان له بهيمة . والثالث : ظهر على غيره ، وقال فى شرح مختصر التحرير : الفقه لغة : الفهم ، وهو — إدراك معنى الكلام لاجردة الذهن وشرعاً : معرفة الأحكام الشرعية . لا الأصولية ومعرفتها : إما بالفعل ، أى

(١) هى قوله « ٢٨ : ٢٠ » وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب »

وهو لغة : الفهم ، واصطلاحاً : معرفة الأحكام الشرعية بالاستدلال بالفعل أو بالقوة القرية (من مقنع) أى من الكتاب المسمى بالمقنع تأليف (الإمام) المقتدى به شيخ المذهب (الموفق أبى محمد) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى تغمده الله برحمته وأعاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت فى شرحه ، فلم أتعرض للخلاف ، طلباً للاختصار (وهو) أى ذلك القول الواحد الذى يذكره ، ويحذف ما سواه من الأقوال إن كانت ، هو القول

الاستدلال ، وإما بالقوة القرية والتهيو لمعرفتها بالاستدلال ؛ وقيل : هو العلم بأفعال المكلفين الشرعية دون العقلية ، من تحريم ، أو تحليل ، وحظر وإباحة . والفقيه : من عرف جملة منها غالبية كذلك ، أى بالفعل أو بالقوة القرية من الفعل وهو التهيو لمعرفتها عن أدلتها التفصيلية فلا يطلق الفقيه على من عرفها على غير هذه الصفة . كما لا يطاق الفقيه على محدث . ولا على مفسر ، ولا متكلم ونحوى ونحوهم اه .

قوله « الفهم » ، وهو بفتح الفاء وسكون الهاء ويجوز التحريك وهو كما قال ابن عقيل فى الواضح : هو إدراك معنى الشيء بسرعة وانتقد تقييده بسرعة ، لأن من سمع كلاماً ولم يدرك معناه إلا بعد شهر قيل : قد فهمه ، وزاد فى القاموس والعلم بالشيء اه (فيروز) .

قوله « بالاستدلال » ، ، مثل أن يقول هذه المسألة حكماً كذا ودليلاً كذا والمراد بالقوة القرية أى من الفعل هى الأهلية لاستخراج الأحكام بالاستدلال فخرج المقلد (تقرير الشيخ عبد الله رحمه الله تعالى) .

قوله « بالفعل » ، وهو طلب الحكم بالنظر فى الأدلة واستخراجها « أو بالقوة القرية » ، أى من الفعل وهو : التهيو لمعرفتها بالاستدلال .
قوله « إن كانت » ، أى وجدت فكانت تامة اه .

(الراجع) أى المعتمد (فى مذهب) إمام الأئمة وناصر السنة أبى عبد الله (أحمد) بن محمد بن حنبل الشيبانى ، نسبة لجده شيبان بن ذهيل ابن ثعلبة .

والمذاهب فى الأصل أى فى اللغة : المذهب ، أو زمانه ، أو مكانه ثم أطلق على ما قاله المجتهد بدليل ومات قائلابه ، وكذا ما أجرى مجرى قوله من فعل أو إيماء أو نحوه (وربما حذفت منه مسائل) جمع مسألة من السؤال وهى ما يرهن عنه فى العلم (نادرة) أى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة إليها (وردت) على ما قاله فى المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) أى يعول عليه لموافقته الصحيح (إذا ألهم قد قصرت) تحليل لاختصاره المقنع ، وألهم جمع همة بفتح الهاء وكسر ها ، يقال : هممت بالشئ إذا أردته .

(والأسباب) جمع سبب : وهو ما يتوصل به إلى المقصود (المنبذة) أى الشاغلة (عن نيل) أى إدراك (المراد) أى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بأنه لا يأتى عليكم زمان إلا وما بعده شر منه حتى تلقوا ربكم ، (و) هذا المختصر

قوله «أبى عبد الله الخ ، حملت به أمه رحمه الله تعالى من مرو ، وولد ببغداد فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، وتوفى ببغداد يوم الجمعة ثانى عشر ربيع الأول أو الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة ، وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس . ومن مصنغاته المسند ثلاثون ألفاً ، والتفسير مائة وخمسون ألفاً . ومن أعيان أصحابه الذين نقلوا مذهبه ولداه عبد الله ، وصالح ، والمروذى ، والأثرم ، والمحبري . (شرح عمده) .

قوله «إذا أردته» بفتح التاء وكلاك ما يمر عليك من نظيره ثم إذا لم يكن مفسراً بإذا ، بل بأى ، فالضم ، صرح بذلك ابن هشام اه (فيروز) المفهوم ما دل عليه اللفظ لا فى محل النطق نحو (فلا تقل لها أف ولا تنهرهما) فإنه يدل على تحريم الضرب اه .

(مع صغر حجمه حوى) أى جمع (ما يغنى عن التحويل) لاشتغاله على جل المهمات التى يكثُر وقوعها ، ولو بمفهومه (ولا حول ولا قوة إلا بالله) أى لا تحويل من حال إلى حال ، ولا قدرة على ذلك إلا بالله ، وقيل : لا حول عن معصية الله إلا بمعونة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيق الله ، والمعنى الأول أجمع وأشمل (وهو حسبنا) أى كافينا (ونعم الوكيل) جل جلاله ، أى المفوض إليه تدبير خاقه ، والقائم بمصالحهم أو الحافظ .

ونعم الوكيل : إما معطوف على وهو حسبنا ، والمخصوص محذوف ، أو على حسبنا ، والمخصوص : هو الضمير المتقدم .

كتاب الطهارة

(كتاب) هو من المصادر السيالة أى التى توجد شيئاً فشيئاً . يقال : كتب كتاباً وكتباً وكتابة . ويسمى : المكتوب به مجازاً ، ومعناه لغة : الجمع من تكتب بنو فلان : إذا اجتمعوا ، ومنه قيل لجماعة الخيل : كتيبة ، والكتابة بالقلم : لاجتماع الكلمات والحروف . والمراد به هنا : المكتوب ، أى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها ويتطهر به ونحو ذلك .

قوله : والمخصوص محذوف ، أى نعم الوكيل الله كما فى قوله (نعم العبد) أى أيوب ، والتقدير على الثانى وهو نعم الوكيل أى هو (خطه) .

كتاب الطهارة

بدأ بها اقتداءً بالأئمة كالشافعى : الطهارة : أثر التطهير لاهو نفسه ، فالوضوء والغسل ليسا طهارة ، وإنما تترتب عليهما الطهارة . وقد تطلق الطهارة أيضاً على الفعل ، قال بعض الفقهاء : مجازاً . قال فى المغنى . إنما سمي الوضوء والغسل طهارة لكونه ينقى الذنوب والآثام كما ورد فى الأخبار اهـ (م ص ملخصاً)

بدأ بها : لأنها مفتاح الصلاة التي هي آكد أركان الإسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة : النظافة ، والنزاهة عن الأقدار ، مصدر طهر يطهر بضم الهاء فيهما ، وأما طهر بفتح الهاء فصدره حكيم حكماً — وفي الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهي ارتفاع الحدث) أي زوال الوصف القائم بالبدن ، المانع من الصلاة ونحوها (وما في معناه) أي معنى ارتفاع الحدث ، كالحاصل بغسل الميت ، والوضوء والغسل المستحبين ، وما زاد على المرة الأولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القائم من نوم ليل ونحو ذلك ، أو بالتييم عن وضوء أو غسل (وزوال الخبث) أي النجاسة أو حكمها بالاستجمار ، أو بالتييم في الجملة على ما يأتي في بابها .

فالتطاهرة : ما ينشأ عن التطهير ، وربما أطلقت على الفعل كالوضوء والغسل

قوله « ما في معناه » ، قال الشيخ عثمان قول من قال : إن الحاصل بغسل الميت في معنى ارتفاع الحدث لأنه تعبدى لا عن حدث ، فيه نظر ، لأن الحدث كما صرحوا به ما أوجب وضوءاً أو غسلاً . لا أن الحدث : ما عقل معناه اه .

قوله « ما أوجب وضوءاً أو غسلاً » ، أي تسبب عنه وجوبهما وإلا فالواجب الشارع اه قال في الرعاية الكبرى لابن حمدان : الحدث ما اقتضى وضوءاً أو غسلاً أو هما أو استجماراً أو استنجاءً أو مسحاً أو تيمماً ، قصد كوطء وبول ونحو ونحوهما غالباً أو اتفاقاً كحيض وفناس أو استحاضة ونحوها أو احتلام نائم ومجنون ومغنى عليه وخروج ريح اه

قوله « في الجملة » ، قيد للثاني لحسب ، لأن التيمم لا يكون إلا عند التعذر بخلاف الأول اه (فيروز) وزول النجاسة بنحو مغسوب لأن إزالتها من قسم التروك بخلاف رفع الحدث (ع ن) .

(المياه) باعتبار ما تنوع إليه في الشرع (ثلاثة) :

أحدها : طهور . أى مطهر ، قال ثعلب طهور بفتح الطاء : الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى ، قال تعالى ٨ : ١١ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ، (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة : بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها ، والطاهر ضد الحدث والتنجس (ولا يزال النجس الطارىء) على محل طاهر . فهو النجاسة الحسكية (غيره) أى غير الماء الطهور : والتيميم مباح لا رافع ، وكذا الاستجمار (وهو) أى الطهور (الباقي على خلقته) أى صفته التى خلق عليها . إما حقيقة : بأن يبقى على ما وجد عليه من برودة ، أو حرارة ، أو ملوحة ، ونحوها ، أو حكما كالتغير بمكث ، أو طحلب ، ونحوه مما يأتى ذكره

قوله : المياه ثلاثة ، يبان ذلك أن الماء لا يخلو إما أن يجوز الوضوء به أولا فإن جاز فهو : الطهور . وإن لم يجز فلا يخلو إما أن يجوز شربه أولا ، فإن جاز فهو : الطاهر . وإلا فهو نجس اهـ (مبدع) وطريقة الخرق وصاحب التلخيص هى ما ذكره الشيخ : وطريقة الشيخ تقي الدين : أنه ينقسم إلى طاهر ونجس ، وذكر ابن رزين أنه أربعة أقسام وزاد المشكوك فيه (ح مقنع) .

(فائدة) الماء جوهر بسيط لطيف سيال بطبعه والمراد بالبسيط : ما لم يتركب من أجزاء مختلفة الطبائع كالعناصر الأربعة : وخرج به ما تركب منها ، وبلطيف الكثيف كالتراب ، وبسيال نحو الهواء ، وبطبعه بقية المائعات فإنها تسيل بالمعالجة ، وله لون على المشهور لا أنه يتلون بلون لئانه (ح م ص) .

قوله : الباقي على خلقته ، قال فى الصحاح الخلقة الفطرة قال شارح الفروع : وفطرة الشيء أول وجوده . والمراد به : وقت ظهوره إلينا ، لأننا لا اطلاع لنا على صفته على المعنى الأول اهـ .

(فإن تغير بغير مازج) أى مخالط (كقطع كافور) وعود قارى (أودهن) طاهر على اختلاف أنواعه قال فى الشرح: وفى معناه ما تغير بالقطران والزفت والشمع، لأن فيه دهنية يتغير بها الماء: أو بملح (مائي) لا معدنى فيسلبه الطهورية (أو سخن بنجس كره) مطلباً إن لم يحتج إليه، سواء ظن وصولها إليه، أو كان الحائل حصيناً أولاً، ولو بعد أن يبرد، لأنه لا يسلم غالباً من صعود أجزاء لطيفة.

قوله «كقطع كافور»، مفهومه أنه إذا سحق ورفع فى الماء أنه يسلبه الطهورية لتغيره تغير مازجة ومخالطة لتحلل أجزائه فيه اهـ (ابن عوض) و«القارى»، بفتح القاف نسبة إلى قار بلدة.

قوله «أو دهن»، أى سواء دهن الحيوان أو الأشجار كزيت وشيرج والزفت، هو القار ذكر معناه النووى.

قوله «أو ملح مائي»، هو ما ينعقد من الماء المرسل على السباخ. فلو انعقد من طاهر غير مطهر فكباقي الظاهرات، وكذا الملح المعدنى اهـ (ع ن).

قوله «لا معدنى»، وقيل حكمه حكم الملح البحرى. واختاره الشيخ تقي الدين.

(فائدة) حكم التراب إذا تغير به الماء حكم الملح البحرى، ولكن إن ثخن الماء بوضع التراب فيه بحيث لا يجرى على الأعضاء لم تجز الطهارة به.

قوله «أو سخن بنجس الخ»، فإن لم يجد غيره تعين. كذا يقال فى كل مكروه (ش م).

قوله «مطلقاً»، الإطلاق لا يكون إلا فى مقابلة تقييد سابق أو لاحق انتهى. (من خط الشيخ حسن بن حسين بن الشيخ محمد عبد الوهاب عفى الله عنهم).

قوله «سواء ظن الخ»، قال شيخنا: هذا معنى الإطلاق اهـ.

إليه . وكذا ما سخن بمغصوب ، وماء بئر بمقبرة ، وبقلها وشوكها . واستعمال ماء زمزم في إزالة خبث لا وضوء غسل (وإن تغير بمكثه) أى يطول إقامته في مقره وهو : الآجن لم يكره ، لأنه عليه الصلاة والسلام توضأ بماء آجن ، وحكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ قوله من أهل العلم ، سوى ابن سيرين (أو بما) أى بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه كطحلب وورق شجر) وسمك وما تلقيه الريح أو السيول من تبن ونحوه وطحلب . فإن وضع قصداً أو تغير به الماء عن ممازج ،

قوله : ماء بئر بمقبرة ، ظاهر كلام الإمام مطلقاً في أكل وشرب وطهارة وغيرها . وكذا ماء بئر في موضع غصب أو حفرها أو أجزتها غصب فيكره الماء لأنه أثر محرم (خطه) .

قوله : لا وضوء أو غسل ، أى فلا يكره قال العلامة محيي الدين النووي فيما نقله عنه العلامة تقي الدين بن قندس : وما يقال عن العباس رضى الله عنه عن الاعتسال بماء زمزم ليس بصحيح . فإذا ثبت هذا سقط ما يورد من الإشكال من أنه : إذا سبيل ماء للشرب لم يجوز الوضوء به (فيروز) .

قال في بدائع الفوائد : قلت وطريقة شيخنا — شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى — كراهة الغسل به دون الوضوء . وفرق بأن غسل الجنابة يجرى مجرى إزالة النجاسة من وجه ، ولهذا عم البن كل ما صار كله جنباً ، ولأن حدثها أغلظ . ولأن العباس رضى الله عنه إنما حجرها على المغتسل اهـ .

قوله : يمكنه ، هو طول المقام في مقره .
قوله : فإن وضع قصداً الخ ، أى بأن كان الواضع له ميمزاً عاقلاً لأن من دون التميز لا عبرة به . قال ابن قندس : وإن لم يكن الطحلب وورق الشجر الموضوعان قصداً متفتتين ولم يتحلل منهما شيء فهما قياس قطع المكافور . ولم أر من صرح بذلك اهـ (فيروز) .

سلبه الطهورية (أو) تغير (بمجاورة مية) أى بريح مية إلى جانبه فلا يكره ، قال فى المبدع : بغير خلاف فعله (أو سخن بالشمس أو بطاهر) مباح ولم يشتد حره (لم يكره) لأن الصحابة دخلوا الحمام وخصوصاً فيه . ذكره فى المنهاج . ع . ومن كره الحمام فعلة الكراهة : لخوف مشاهدة العورة ، أو قصد التعم بدخله ،

(فائدة) قال فى المستوعب : فإن تغير بطاهر مطهر كالصعيد . أو بطاهر غير مطهر لكنه لا يخالطه كالعود والكافور والدهن والقار أو لا يمكن الاحتراز منه كالسبخ والحماة والطحلب وأوراق الأشجار الساقطة فى السواق والأنهار أو تغير بما ينبت فيه أو بطول المسك أو بجريانه على معادن الكبريت والملح والمنفرة والزرنيخ والكحل ونحو ذلك فهو : طهور . فأما إن حمل شيء من ذلك من معدنه وطرح فيه فغيره لم يعف عنه . وإن طرح فيه ملح مائى فهو طهور انتهى . فظهر من ذلك إذا كان غلبة على منحة وسقط منها ورق فى بركة بقرها أو ساقى أو لزا فغير ما فيها من الماء : أنه لا يسلبه الطهورية ما لم يضع ذلك آدمى ذو قصد وهو المكلف قاله شيخنا (م ق) .

(فائدة) قال فى جمع الجوامع لا بأس بماء سقايات الأحواض والأسواق الذى يلى به الناس فى الطرقات اهـ .

قوله « أو بمجاورة الخ ، وينضبط المجاور بما يمكن فصله والممازج : بما لا يمكن فصله .

قوله « أو سخن بالشمس ، بخلاف الشافعى فإنه يكره ما قصد تشميسه فى الأواني لأنه عليه الصلاة والسلام لما رأى بعض أزواجه تغتسل بماء قد شمس فقال لها لا تفعل فإنه يورث البرص ، ولكنه ضعيف ولو كانت العلة خوف البرص فلا فرق بين ما قصد تشميسه وما لم يقصد (تقرير) وحكى عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيراً فى الضرر (معنى) .

لا كون الماء مستخناً ، فإن اشتد حره أو برده كره لمنعه كمال الطهارة (وإن استعمل) قليل (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) أو عيد ونحوه (أو غسلة ثانية أو ثالثة) في وضوء أو غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية ، فإن لم تكن الطهارة مشروعة كالتبرد لم يكره (وإن بلغ) الماء (قلتين) تنقية قلة ، وهى اسم لكل ما ارتفع وعلا ، والمراد هنا : الجرة الكبيرة من قلال هجر ، وهى قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحاً (وهما) أى القلتان (خمسمائة رطل) بكسر الراء وفتحها (عراقى تقريباً) فلا يضر نقص يسير : كرطل ورطلين . وهما أربعمائة ، وستة وأربعون رطلاً ، وثلاثة أسباع رطل مصرى ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق ، وتسعة وثمانون وسبعاً رطل حلبى وثمانون رطلاً وسبعان ونصف سبع رطل قدسى وما وافقه ، فالرطل العراقى تسعون مثقالاً سبع القدسى ، وثمان سبعة ، وسبع الحلبى وربع سبعة ، وسبع الدمشقى ونصف سبعة ، ونصف المصرى وربعه وسبعة (نخالطه نجاسة) قليلة أو كثيرة (غير بول الآدمى . أو عذرنه) المانعة والجامدة إذا ذابت (فلم تغيره) فظهور لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء ، وفى رواية : لم يحمل الخبث ، رواه أحمد وغيره . قال الحاكم : على شرط الشيخين ، وصححه الطحاوى . وحديث : إن الماء ظهور لا ينجسه شيء . . وحديث : الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه ، يحملان على المقيد السابق . وإنما خصت القلتان بقلال هجر لوروده فى بعض ألفاظ الحديث . ولأنها كانت مشهورة الصفة معلومة المقدار ، قال ابن جريح : رأيت قلال هجر فرأيت القلة تسع قربتين وشيئاً ، والقرية : مانعة رطل بالعراق . والاحتياط : أن يجعل أى نصفاً فكانت القلتان خمسمائة بالعراقى

تياه . وإن بلغ قلتين الخ ، وقدر القلتين بالصاع ثلاثة وتسعون صاعاً
و ثلاثة أرباع أى ثلاثة أمداد اه (شرح عمدة) .

(أو خالطه البول أو العذرة) من آدمي (ويشق نزحه كماء مصانع طريق مكة فظهور) ما لم يتغير ، قال في الشرح : لا نعلم فيه خلافا . ومفهوم كلامه : أن ما لا يشق نزحه ينجس ببول الآدمي أو عذرته المائعة أو الجامدة ، إذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين ، وهو قول الأكثر المتقدمين والمتوسطين قال في المبدع : ينجس على المذهب ، وإن لم يتغير ، لحديث أبي هريرة يرفعه ، لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ، متفق عليه ، وروى الخلال بإسناده ، أن عليا رضي الله عنه سئل عن صبي بال في بئر ، فأمرهم بنزحها ، وعنه : أن البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين إلا بالتخير ، قال في التنقيح : اختاره أكثر المتأخرين . وهو أظهر انتهى ، لأن نجاسة بول الآدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وخشي (ظهور يسير) دون القلتين (خلط به) كخلوة نكاح (امرأة) مكافئة ولو كافرة (لطهارة كاملة عن حدث) لنهي النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يتوضأ الرجل بنضل ظهور المرأة ، رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي . وصححه ابن حسان : قال أحمد في رواية أبي طالب : أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ، وهو تعبدى .

قوله ، اختاره أكثر المتأخرين ، منهم أبو الخطاب وابن عقيل وقدمها السامري . وخبر أبي هريرة رضي الله عنه ، لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، لا بد من تخصيصه . فتخصيصه بخبر القلتين أولى اه .

قوله ، ولا يرفع حدث رجل الخ ، هذا من مفردات المذهب قاله شيخنا (ع ب ط) رحمه الله تعالى .

قوله ، وهو تعبدى ، قال الأبى : معنى الأمر تعبداً أنه لا يظهر لنا وجهه ، لأنه الذي لا وجه له لأن لكل حكم وجهاً ، لأن الأحكام مربوطة بالمصالح

وعلم بما تقدم أنه يزيل النجس مطلقاً وأنه يرفع حدث المرأة والصبي ، وأنه لا أثر لخلوتها بالتراب ، ولا بالماء الكثير ولا بالقليل ، إذا كان عندها من يشاهدها ، أو كانت صغيرة ، أو لم تستعمله في طهارة كاملة ، ولا لما خلعت به لطهارة خبث ، فإن لم يجد الرجل غير ما خلعت به لطهارة الحدث استعمله . ثم يتيمم .

النوع الثاني من المياه : الطاهر غير المنطهر ، وقد أشار إليه بقوله (وإن

ودراً المفاسد ، فالـم يظهر لنا مفسدته ومصلحته اصطلاحوا على أن يسموه : تعبداً (ح م خ) .

قوله « وزيل الخبث مطلقاً ، سواء احتيج إليه أولاً ، لمفهوم الخبر . ومع عدم عقل معناه لم يقس عليه اهـ (فيروز) .

قوله « إذا كان عندها من يشاهدها الخ ، هل يزول حكم الخلوة بمشاهدة مميز أو كافر أو امرأة فتكون كخلوة نكاح ، أو لا تزول إلا بمشاهدة مسلم ؟ فيه وجهان أحدهما : تزول بمشاهدة أحدهم وهو المذهب (إِنْصَاف) وإن حضرها امرأة أخرى جاز للرجل إن لم تشاركها فيه فإن لم تخل به ولو بحضوره أعمى أو صغيراً أو مجنون جاز اهـ . قال في الإِنْصَاف : قيل أو مجنون وهو خطأ اهـ قوله « استعمله ثم يتيمم ، ظاهر تعبيره اشتراط الترتيب لا التعقيب ، فلو توضأ وبقي مدة لم تنقض طهارته فيها : يتيمم . وعبرة المنتهى تقتضي عدم ذلك وحمله العلامة الشارح على الترتيب وما ذكره من الوضوء والتيمم استعماله واجب لأن الحدث لم يرتفع لسكون الماء غير طهور ، فإن ترك استعماله أو التيمم بلا عذر أعاد ما على به لترك الواجب عليه . فإذا كان لعذر فلا . كما يعلم من كلامهم فيما يأتي قاله العلامة الشارح اهـ (فيروز) .

قوله « الثاني ظاهر ، وحكمه : أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل خبثاً ولا يستعمل في طهارة مندوبة ، وإنما يستعمل في العادات دون العبادات . وجعله المصنف

تغير لونه أو طعمه أو ريحه) أى كثير من صفة من تلك الصفات : لا يسير منها (بطبخ) طهر فيه (أو) بظاهر من غير جنس الماء لا يشق صوته عنه (ساقط فيه) كزعران : لا تراب ولو قصداً ، ولا مالا يمازجه بما تقدم فظاهر لأنه ليس بماء مطلق (أو رفع بقليله حدث) مكلف ، أو صغير فظاهر ، الحديث أبى هريرة ، لا يغتسلن أحدكم فى الماء الدائم وهو جنب ، رواه مسلم ، وعلم منه أن المستعمل فى الوضوء والغسل المستحيين طهور كما تقدم ، وأن المستعمل فى رفع الحدث إذا

فى الوسط لسلب أحد الوصفين منه وبقاء الآخر اهـ (ابن عوض)

قوله ، لا يسير منها ، أى من صفة من صفاته ، ولو كان فى غير الرائحة وغير من ذلك أنه لو كان التغير اليسير من صفاته الثلاث أثر ، وكذا الكثير من صفة . نعم إن كان اليسير من صفتين أو ثلاث لا يعدل الكثير من صفة اغتفر كما بينه فى شرح الإقناع اهـ (فيروز) فإن زال تغيره عادت طهوريته فإن تغير بعضه فإلى يتغير طهور

قوله ، لا تراب ولو قصداً ، أى لا بسلب طهوريته إذا خلط بتراب طهور ولو وضع قصداً ، لأنه ظاهر مطهر كالماء فإن كان مستعملاً فكباقي الطاهرات كما يدل عليه تعليلهم ، ما لم يضر الماء المخلوط بتراب طيناً ، فلا تصح الطهارة لعدم إسباغها وسيلانها على الأعضاء اهـ (ح ق ع)

قوله ، أو رفع بقليله حدث ، قال فى الاختيارات : وتجوز الطهارة بمستعمل فى رفع حدث . وهذه رواية اختارها ابن عقيل ، وأبو البقاء ، وطوائف من العلماء قال فى الإنصاف : وصححها ابن رزين . قال فى مجمع البحرين سمعت شيخنا يعنى صاحب الشرح يميل إلى طهورية الماء المستعمل . قلت : وهو قوى فى النظر اهـ (إنصاف) .

كان كثيراً طهور ، لكن يكره الغسل في الماء الراكد . ولا يضر اغتراف المتوضي لمشقة تكرره ، بخلاف من عليه حدث أكبر ، فإن نوى وانغمس هو أو بعضه في قليل لم يرتفع حدثه ، وصار الماء مستعملاً ، ويصير الماء مستعملاً في الطهارتين بانفصاله ، لا قبله ما دام متردداً على الأعضاء (أو غمس فيه) أى في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثاً فظاهر نوى الغسل بذلك الغمس أولاً . وكذا إذا حصل الماء في كلها ، ولو باتت مكتوفة أو في جراب ونحوه ، لحديث : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثاً ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ، رواه مسلم . ولا أثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار أو ليل إذا كان نومه يسيراً لا ينقض الوضوء . والمراد باليد هنا إلى الكوع . ويستعمل هذا الماء إن لم

قوله . ولا يضر اغتراف المتوضي الخ ، في المسألة ثلاث صور : إحداها : أن ينوى المتوضي بإدخال يده في الماء عند غسل ذراعيه مجرد الاغتراف ، فلا يؤثر ذلك في الماء فإن نوى . والآخر هذه بإدخال يده في الماء القليل رفع الحدث عنها صار الماء مستعملاً فإن أدخل يده عند غسلها ولم ينو مجرد الاغتراف ولا رفع الحدث بإدخالها بل ذهل عن الأمرين ، فلا يؤثر إدخالها في الماء وهو مراد الشارح بقوله : ولا يضر اغتراف المتوضي الخ : بخلاف من عليه حدث أكبر فيؤثر اغترافه في هذه الصورة . وإن نوى بإدخال يده في الماء رفع الحدث عنها مكتفياً بإدخالها عن غسلها . صار الماء مستعملاً اهـ (شيخنا عبط رحمه الله تعالى) .

قوله . بخلاف من عليه حدث أكبر ، أى سواء كان عليه جنابة أو حيض أو نفاس أو غيرها ، فإنه إذا غمس بعض عضو ولو يده بغير نية ضر اهـ (فيروز) .

قوله . وكذلك إذا حصل الماء في كلها ، أى من غير غمس ، بأن صب على جميع يده من الكوع إلى أطراف الأصابع (عن ن) .

يوجد غيره . ثم يقيم ، وكذا ما غسل به الذكر والأثيان لخروج مذى دونه ، لأنه في معناه . وأما ما غسل به المذى فعلى ما باتى (أو كان آخر غسلة زالت النجاسة بها) وانفصل غير متغير (فطاهر) لأن المنفصل بعض المتصل . والمتصل طاهر ، النوع الثالث : النجس ، وهو ما أشار إليه بقوله (والنجس ما تغير بنجاسة) قليلا كان أو كثيراً . وحكى ابن المنذر : الإجماع عليه (أو لا قاهاً) أى لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد الملاقاة ولو جارياً ، لمفهوم حديث « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » ، (أو انفصل عن محل نجاسة) متغيراً (أو قبل زوالها) فنجس ، فما انفصل قبل السابعة نجس ، وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها أو متغيراً (فإن أضيف إلى الماء النجس) قليلا كان أو كثيراً (ظهور كثير) بصب أو إجراء ساقية إليه ، ونحو ذلك طهر ، لأن هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه وعما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا

قوله « وأما ما غسل به المذى فعلى ما باتى ، أى بأنه نجس اه (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ لو وجد ماء متغيراً ، ولم يعلم سبب تغيره ، فهو طاهر . ولو غاب على ظنه نجاسه اه (إقناع) .

قوله « والنجس ، بتثليث الجيم وتسكينها .

قوله « وهو يسير ، وعن أحمد لا ينجس إلا بالتغير قليلا كان أو كثيراً ، وهو المشهور من مذهب مالك واختيار الشيخ تقي الدين ، وحكاة قول أكثر السلف قال شيخنا ب ط رحمه الله تعالى : وهو الذى يظهر لنا اه .

قوله « غير تراب ونحوه ، أى كل ما كان من الأجزاء الأرضية كالرمل ، والنورة ، ومن المانعات الطاهرة وكذا كل ما لا يدفع النجاسة عن نفسه فإنه لو أضيف أحد هذه الأشياء إلى الكثير المتنجس لم يطهر بإضافته إليه لسكون المضاف لا يدفع عن نفسه فعن غيره أولى . ولو زال به التغير على أظهر الوجوه

يطهر به نجس (أو زال تغير الماء النجس الكثير بنفسه) من غير إضافة ولا زح (أو زح منه) أى من النجس الكثير (فبقى بعده) أى بعد المنزوح (كثير غير متغير طهر) لزوال علة تنجسه ، وهى التغير ، والمنزوح الذى زال مع زحه التغير طهور ، إن لم تكن عين النجاسة به ، وإن كان النجس قليلاً أو كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير ، فتطهيره بإضافة كثير مع زوال تغيره إن كان ، ولا يجب غسل جوانب برّ زحت للمشقة .

(تنبيه) محل ما ذكر إن لم تكن النجاسة بول آدمى أو عذرتة ، فتطهير ما تنجس بهما من الماء إضافة ما يشق زحه إليه ، أو زح يبقى بعده ما يشق زحه ، أو بزوال تغير ما يشق بنفسه على قول أكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وإن شك فى نجاسة ماء أو غيره) من الطاهرات ، أو شك فى (طهارته) أى طهارة شيء علت نجاسته قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك . ولو مع سقوط عظم أو روث شك فى نجاسته ، لأن الأصل بقاؤه على

وأما نحو التراب فى باب التيمم فهو كل ما كان له غبار يعاو باليد اهـ (من كلام الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى) .

قوله : والمنزوح الذى زال مع زحه التغير طهور الخ ، وهو ما اجتمع فيه شروط خمسة : الأول : ما ذكره إن كان قليلاً وإلا فلا يعتبر كما قيده بذلك العلامة منصور . الثانى : أن يكون آخر ما زح من الماء . الثالث : أن يكون التغير زال معه . الرابع : إن لم يضاف إلى غيره من المنزوح الذى لم يزل التغير بزحه . الخامس : أن لا تكون عين النجاسة فيه اهـ (فيروز) .

قوله : بنى على اليقين ، وعند بعضهم إذا زاد عدد الطهور يتحرى كثلاثة آنية فأكثر (تقرير) .

ما كان عليه . وإن أخبره عدل بنجاسته ، وعين السبب لزوم قبول خبره (وإن اشتبه طهور) بنجس (حرم استعمالها) إن لم يمكن تطهير النجس بالطهور ، فإن أمكن بأن كان الطهور قلتين فأكثر وكان عنده إناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما (ولم يتحر) أى لم ينظر أيهما يغلب على ظنه أنه الطهور فيستعمله — ولو زاد عدد الطهور ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرهما (ولا يشترط للتيمم إراقتهما ولا خلطهما) لأنه غير قادر على استعمال الطهور أشبه ما لو كان الماء في برء لا يمكنه الوصول إليه . وكذا لو اشتبه مباح بمحرم فيتيمم إن لم يجد غيرهما ، ويلزم من علم النجس لإعلام من أراد أن يستعمله (وإن اشتبه) طهور (بظاهر) أمكن جعله طهوراً به أم لا (توضأ منهما وضوءاً واحداً) ولو مع طهور يتيقن (من هذا غرفة

قوله « وعين السبب » أى وعين المميز العدل المكلف ولو مستوراً السبب الذى تنجس به . فإن عين السبب لم يلزم قبول خبره ، لجواز أن يكون نجساً عند المخبر دون المخبر ولو كان فقيهاً موقفاً ، وبحث فى شرح الإقناع بأن مثله إخباره بما سابه الطهورية ، مع بقاء الطهارة فيعمل المخبر به بمذهبه فيه اه (فيروز) .

قوله « ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرهما ، أى غير المشتبهين ، ولا يعيد الصلاة إذا تيمم وصلى إذ لو علم الطهور المباح بعد أن توضأ من أحدهما حالة الاشتباه ثم بأن أنه طهور لم يصح وضوءه ، كما لو صلى قبل أن يعلم دخول الوقت فصادفه ، وظاهره سواء تحرى أولاً ، خلافاً للإنصاف حيث قال : من غير تحر ، وعارضه فى شرح المنتهى اه (فيروز) .

قوله « من أراد أن يستعمله ، ظاهره ولو لم تكن إزالتها شرطاً للصلاة خلافاً للإقناع . وبحث المحقق عثمان : بأن محله إذا كان نجساً عندهما ، وأن مثله الطاهر إذا أراد أن يتوضأ به ، وهو موافق لكلامهم اه (فيروز) .

ومن هذا غرفة) ويعم بكل واحدة من الغرفتين المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المغنى والشرح : بغير خلاف نعلمه . فإن احتاج أحدهما للشرب تحرى وتوضأ بالطهور ويتمم ليحصل له اليقين (وإن اشتبهت ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها أو) اشتبهت ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها صلى فى كل ثوب صلاة بعدد النجس من الثياب المحرمة منها ، ينوى بها الفرض احتياطاً . كمن نسي صلاة من يوم (وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدى فرضه

قوله « ويعم بكل واحدة الخ ، أى لروماً لأن الوضوء الواحد على الوجه المذكور مجزوم بنية كونه رافعاً . بخلاف الوضوءين فلا يدرى أيهما الرافع للحديث وبمى فى شرح المنتهى بأن حكم الغسل وإزالة النجاسة حكم الوضوء (فيروز) .

(فائدة) ومن جواب للشيخ سليمان بن على : وأما الماء الذى فى الأحواض فهو فى حكم الغصب ، إلا عند ابن القيم ومن تبعه والشافعى إذا علمت رضا صاحبه أو كان عرفاً أه وقال ابن ذهلان : إذا أفرغ إنسان دلوأ فى حمام ليغتسل بها لم يجر لأخر أن يسبقه إلا بإذنه ، فإن فعل فكغصب لأنه للانهراد وضعه ، وأما إذا أفرغها فى الحمام الذى جعل للوضوء فليس كل الوضوء بلا إذنه لأنه وضع للعامة شروعاً فلا يختص به أحد (أه م ق ر) .

قوله « بثياب نجسة » وفى الثياب المشتبهة بنجسة يتحرى ويصلى فى واحد وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى ، سواء قلت الثياب أو كثرت ، ذكره ابن عقيل فى فنونه ومناظراته . ونص الإمام أحمد : إذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا أمانة على النجاسة ، لم يلزمه السؤال بل يكره . وإن سئل هل يلزمه رد الجواب ؟ فيه وجهان . وقال الأزجى : إن علم المسؤول نجاسته وجب الجواب وإلا فلا اه (اختيارات) قال الشيخ : وكذلك إذا أصاب رجله أو ذيله بالليل شىء

يقين . فإن لم يعلم عدد النجسة أو المحرمة لزمه أن يصلى فى كل ثوب صلاة حتى يتيقن أنه صلى فى ثوب طاهر ولو كثرت ، ولا تصح فى ثياب مشتبهة مع وجود طاهر يقيناً ، وكذا حكم أمكنة ضيقة ، ويصلى فى واسعة حيث شاء بلا تحر .

باب الآنية

هى الأوعية : جمع إناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل إناء طاهر) كالخشب والجلود والصفى والحديد (ولو كان ثميناً) كجوهر وزمرد (يباح اتخاذه واستعماله) بلا كراهة ، غير جلد آدمى ، وعظمه فيحرم (إلا آنية ذهب أو فضة ومضبب بهما)

رطب ولا يعلم ما هو لم يجب عليه أن يشمه ويتعرف ما هو . واحتج بقصة عمر رضى الله عنه فى الميزاب اه .

قوله : بلا تحر ، دفعاً للخرج والمشقة .

(تنمة) كيفية التحرى أن ينظر إلى ما يغلب على الظن كتغير ويشترط له شرطان أولهما : أن يكون للمشتهين أصل فى الحل . ثانيهما : بقاؤهما اه (فيروز)

باب الآنية

قوله : لما ذكر الماء الخ ، هذا جواب سؤال مقدر تقديره : ما الحكمة فى ذكر الآنية بعد الطهارة ؟ فأجاب بأنه لما ذكر الماء ، وكان محتاجاً إلى ظرف ناسب ذلك ذكره اه (فيروز) .

قوله : والصفى ، بالضم ويثلك كما فى القاموس : النحاس (فيروز) .

قوله : وزمرد ، أى بالضمات وتشديد الراء وبالذال المعجمة والمهملة أيضاً كما فى القاموس : جوهر معروف (فيروز)

قوله : غير جلد آدمى فيحرم ، لحرمته اه (فيروز)

أو بأحدهما غير ما يأتي ، وكذا ، وكذا المموة ، والمطل والمطعم ، والمكفوت بأحدهما (فإنه يحرم اتخاذهما) لما فيه من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء (واستعمالهما) في أكل وشرب وغيرهما ولو لأثني لعموم الأخبار وعدم المخصص . وإنما أيسح التحلي للنساء لحاجتهن إلى التزين للزوج ، وكذا الآلات كلها ، كاللواة ، والقلم والمسعط ، والفنديل ، والمجمرة والمدخنة : حتى الميل ونحوه .

قوله « أو بأحدهما ، أى الذهب والفضة اهـ (فيروز) .
قوله « غير ما يأتي ، أى في قوله إلا ضبة يسيرة لحاجة . وغير ما يأتي أيضاً في زكاة الأثمان (فيروز) .

قوله « وكذا المموة ، الخ التويه : أن يماع الذهب والفضة ثم يغمس فيه الإناء ونحوه ، فيكتسب من لونه . والتطعيم : أن يجعل الذهب والفضة قطعاً بقدر حفر في الإناء من نحاس ونحوه وتوضع فيها . والطلاء : جعلهما كالورق والصاقه بالإناء ونحوه . والتسكيت : جعلهما كالشريط ليجعلا في شبه مجارى تجعل في الإناء ونحوه ، ويضرب عليه حتى يلصق به (ح ق ع) .

قوله « وغيرهما ، أى غير الأكل والشرب كالغسل والوضوء . والمراد باتخاذها : اتخاذها مطلقاً ، سواء لبيع أو اتها ب ولو لم يقصد استعمالها ، بخلاف اتخاذ الرجل ثياب الحرير . والفرق : أن الآنية محرمة مطلقاً بخلاف الثياب فإنها تباح للنساء وفي الحرب ونحو ذلك (فيروز) والمسعط بهضم الميم : إناء يجعل فيه السموط والمجمرة : كلها بالكسر (فيروز) .

قوله « حتى الميل ، بالرفع عطف على قوله : وكذا الآلات كلها ، أو مبتدأ خبره مخدوف ، أى حتى الميل كذلك اهـ (فيروز) قال وجيه الدين في شرح الهداية : الميل الاكتحال ذهباً وفضة على سبيل المداواة مباح . لحصول المداواة لأشرف الأعضاء رخصة . ويعتمد فيه على قول الثقة من أهل الخبرة في هذا الشأن . قاله في الآداب الكبرى . واقتصر عليه اهـ

(وتصح الطهارة منها) أى من الآنية ، وكذا الطهارة بها ، وفيها ، وإليها
وكذا آنية مغسوبة (إلاضبة يسيرة) عرفاً لا كبيرة (من فضة) لاذهب (لحاجة)
وهى أن يتعلق بها غرض غير الزينة فلا بأس بها . لما روى البخارى عن أنس
رضى الله عنه ، أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر ، فاتخذ مكان الشعب
سلسلة من فضة ، وعلم منه أن المصيب بذهب حرام مطلقاً ، وكذا المصيب بفضة
لغير حاجة ، أو بضبة كبيرة عرفاً ولو لحاجة ، لحديث ابن عمر ، من شرب في إناء
ذهب أو فضة ، أو إناء فيه من ذلك فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم ، رواه الدارقطني

قوله « وتصح ، أى عند الخرق والقاضى ، وأبى محمد ، ولم يصح عند أبى بكر
وأبى الحسن وأبى العباس اهـ (زر كشي) .

قوله « وكذا الطهارة بها وفيها وإليها ، أى وكما تصح الطهارة منها تصح
بها أى بالآنية المذكورة بأن بغترف الماء بها وفيها بأن يتخذ إناء محرماً يسع
قائمين ويقتسل ويتوضأ داخله . وإليها بأن يجعل مصباً لما ينفصل من الأعضاء
اهـ (فيروز) .

الشعب : بفتح المعجمة وسكون العين المهملة : الصدع ، وكأنه سد الشقوق
بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة اهـ وذكر القرطبي في مختصر البخارى :
أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخارى قال أبو عبيد الله البخارى :
رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت فيه وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس
بثمانمائة ألف اهـ (فتح) .

قوله « مطلقاً ، أى سواء كانت صغيرة أو لا ، لحاجة أولاهـ (فيروز) .
الجرجرة : صوت وقوع الماء بانحداره إلى الجوف وغيره ، والشر في
معناه لأن ذكرها خرج مخرج الغالب فلا يتقيد الحكم به (ع ن) .
قوله « فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم ، الأكثر قراءة بالنصب فالشارب

وتكره مباشرتها (أى الضبة المباحة لغير حاجة . لأنها استعمالاً للفضة . فإن احتاج إلى مباشرتها كستدق الماء أو نحو ذلك لم يكره) وتباح آنية الكفار (إن لم تعلم نجاستها) ولو لم تجل ذبائحهم) كاللجوس ، لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة ، متفق عليه (و) تباح (ثيابهم) أى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل (إن جهل حالها) ولم تعلم نجاستها . لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك . وكذا ما صبغوه أو نسجوه . وآنية من لابس النجاسة كثيراً كمدمن الخمر . وثيابهم ، وبدن الكافر داهر . وكذا طعامه وماؤه . لكن تكره الصلاة في ثياب الموضع . والحائض والصبي ونحوهم (ولا يطهر جلد ميتة بدباغ) روى عن عمر وابنه وعائشة، وعمران بن حصين رضى الله عنهم. وكذا لا يطهر جلد غيره ما كول بذكاة ك لحمه (ويباح استعماله) أى استعمال الجلد (بعد الدبغ) بظاهر منشفة للخبث قال في الرعاية. ولا بد فيه من زوال الرائحة الخبيثة وجعل المصمران والكركش وتراً : دباًغ . ولا يحصل بتشميميس ولا تتريب ، ولا ينمقر إلى فعل

هو: الفاعل . والنار : مفعول يقال : جرجر فلان الماء إذا جرجره جرجاً عاماً وترأ له صوب . فالعنى : كأنما يجرجع نار جهنم اهـ (ابن نصر الله) .

قوله « من لابس النجاسة كثيراً ، كالحائض . والموضع ، ومدمن الخمر ، والدباغ والجزاز اهـ (ح م ص)

قوله « ولا يطهر جلد ميتة بدباغ ، وعنه يطهر منها جلد ما كان مأكولاً في حال الحياة . اختارها جماعة من الأصحاب منهم الشيخ تقي الدين وابن حمدان في الرعاية . وإليها ميل المحققين المتتبعين ، واختارها في الفائق . وبجمع البحرين (إنصاف) .

قوله « ولا يحصل بتشميميس الخ ، خلافاً لابن عقيل (خطه) .

أدعى فلو وقع في مدبغة فاندبغ جاز استعماله (في يابس) لا مائع ولو وسع قلتين من الماء إذا كان الجلد (من حيوان طاهر في الحياة) مأكولاً كان : كالشاة أولاً : كالحمر . أما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقتها أكبر من الهر ولا يؤكل ، فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل الدبغ ولا بعده ، فلا يصح بيعه ، ويباح استعمال منخل من شعر نجس في يابس (ولبنها) أى لبن الميتة (وكل أجزائها) كقشرها وظفرها وعصها وحافرها وإنفختها وجلدتها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه) كصوف ، ووبر ، وريش من طاهر في حياة ، فلا ينجس بموت ، فيجوز استعماله . ولا ينجس باطن بيضة مأكول صلب قشرها بموت الطائر (وما أبين) من حيوان (حتى فهو كميته) طهارة ونجاسة ، فاقطع من السمك طاهر ، وما قطع من بهيمة الأنعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس ، غير مسك وفأرته والطريدة وتأتى في الصيد إن شاء الله تعالى .

قوله « لا مائع » قال الشيخ تقي الدين في فتاويه : يجوز الانتفاع بها في ذلك إن لم تنجس العين اهـ .

قوله « ولا يصح بيعه » أى الجلد بعد الدبغ إذا لم نقل بطهارته بالدبغ المنخل : بضم الميم والخاء .

(فائدة) يكره الخرز بشعر الخنزير بأن يجذب به الخراز السير . وعن أحمد يجوز الخرز بشعر الخنزير . قال : وبالليف أحب إلينا اهـ (خطه) .

(فائدة) عن ابن السكيت السقاء : يكون لابن والماء . والوطب : لابن خاصة والنحى : للسمن . والقربة : للبهاء اهـ (صحيح) .

الإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة على الأفصح : يخرج من بطن الجدى الراضع ، أصفر فيعصر في صوفة فيغلظ قاله في القاموس .

قوله « كصوف » ويشترط أن يمس بمقراض ، فلو تنفه كان نجساً لأنه يتعلق فيه شيء منها (تقرير)

باب الاستنجاء

من نجوت الشجرة أى : قطعتها . فكأنه قطع الأذى . والاستنجاء : إزالة خارج من السيلين بماء ، أو إزالة حكمه بحجر أو نحوه ويسمى الثانى استجاراً من الجمار ، وهى الحجارة الصغيرة .

(يستحب عند دخول الحلاء) ونحوه وهو بالمد : الموضع المعد لقضاء الحاجة (قول بسم الله) لحديث على « ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم إذا دخل الكنيف أن يقول : بسم الله ، رواه ابن ماجة والترمذى وقال : ليس إسناده بالقوى (أعوذ بالله من الخبث) بإسكان الباء قال القاضى عياض : وهو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر (والخبائث) الشياطين ، فكأنه استعاذ من الشر وأهله ، وقال الخطابى : هو بضم الباء ، وهو جمع خبيث ، والخبائث جمع خبيثة ، فكأنه استعاذ من ذكرانهم وإناثهم .

واقصر المصنف على ذلك تبعاً للمحرر والفروع وغيرهما ، لحديث أنس « أن

باب الاستنجاء

قوله « إزالة خارج ، أى سواء كان معتاداً أم لا . (فيروز) .

قوله « أو إزالة حكمه ، أو للتنويع . (فيروز) .

قوله « بحجر ونحوه ، أى كخرق وخشب وتراب كما صرح به فى الهداية وإنما تعيّن الحجارة فى رمى الجمار والتراب فى التيمم ، لأن الرمي لا يعقل معناه والتراب فيه الطهورية وهى مفقودة فى غيره (فيروز) .

قوله « ونحوه ، أى كصحراء لأنه يصير مستقذراً بإرادة الحاجة به كالخلاء الجديد اهـ (فيروز) .

قوله « بسم الله ، ظاهره عدم زيادة الرحمن الرحيم (فيروز) .

النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاه قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، متفق عليه . وزاد في الإقناع والمنتهى تبعاً للمقنع وغيره . الرجس النجس الشيطان الرجيم ، لحديث أبي أمامة ، لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس للشيطان الرجيم .

(و) يستحب أن يقول (عند الخروج منه) أى من الخلاه ونحوه (غفرانك) أى أسألك غفرانك ، من الغفر ، وهو : الستر ، لحديث أنس ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاه قال : غفرانك ، رواه الترمذى وحسنه . وسن له أيضاً أن يقول (الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني) لما روى ابن ماجه عن أنس ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاه قال : الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني .

(و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخراً) أى عند دخول الخلاه ونحوه من موضع الأذى (و) يستحب له تقديم (يمين) رجله (خروجاً عكس مسجد) ومنزل (و) لبس (نعل) وخف . فاليسرى تقدم للأذى ، واليمين لما

قوله ، غفرانك ، الغفران مصدر ، وهو منصوب بإضمار أطلب ، وفي تخصيصه بذلك قولان : أحدهما التوبة عن تقصيره في شكر النعم التي أنعم الله بها عليه ، فمن إصعابه وهضمه وتسبيل مخرجه . فاجأ إلى الاستغفار من التقصير والثاني : أنه استغفر من ترك ذكر الله مدة لبثه على الخلاه ، فإنه كان لا يترك ذكر الله سبحانه بلسانه وقلبه إلا عند قضاء الحاجة ، فكأنه رأى ذلك تقصيراً فتداركه بالاستغفار (نهاية) .

وكان نوح عليه السلام يقول : الحمد لله الذى أذاقني لذته ، وأبقى في منفعته وأخرج مني مضرته اهـ (تقرير) .

قوله ، للأذى ، هو ما تستكرهه النفس الزكية كالخايط والبرعاف وخلع

سواه . وروى الطبراني في المعجم الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمن ، وإذا خلع فليبدأ باليسرى ، وعلى قياسه القميص ونحوه .

(و) يستحب له (اعتياده على رجله اليسرى) حال جلوسه لقضاء الحاجة لما روى الطبراني في المعجم والبيهقي عن سراقبة بن مالك قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتكىء على اليسرى وأن ننصب اليمنى ، (و) يستحب له (بعده) إذا كان (في قضاء) لا يراه أحد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود من حديث جابر (و) يستحب (استتاره) لحديث أبي هريرة قال : « من أتى الغائط فليستتر » رواه أبو داود (وارتداه لبوله موضعاً رخواً) بثلاث الرء ليناً هشاً لحديث « إذا بال أحدكم فايرتد لبوله ، رواه أحمد وغيره ، وفي التبصرة ويقصد مكاناً علواً . ولعله لينحدر عنه البول ، فإن لم يجد مكاناً رخواً ألصق ذكره ليأمن بذلك من رشاش البول (و) يستحب (مسحه) أي أن يمسح (يده اليسرى) إذا فرغ من بوله من أصل ذكره (أي من حلقة دبره ، فيضع إصبعه الوسطى تحت الذكر ، والإبهام فوقه ، وبقرهما (إلى رأسه) أي رأس الذكر

الثوب ونحو ذلك . وانظر لو خرج من مستقذر لمستقذر ، أو من مسجد لمسجد أو لبيته وقد اتصل ، فهل يراعى الخروج فيقدم اليمنى في الأول ، واليسرى في الباقي ، أو الدخول فيعكس ، أو يسقط عنه اعتبار ذلك إذ لا مرجح ؟ محل نظر . والثالث : محتمل ، نعم في الكعبة مع بقية المسجد ، أو في المسجد والبيت يتجه مراعاة الكعبة والمسجد لأنهما أشرفاه (فيروز) .

قوله « اعتياده على رجله اليسرى » لأنه أسهل للخارج .

قوله « واستتاره » أي إن لم يره أحد وإلا وجب (تقرير) .

(ثلاثا) لثلاثا يبقى من البول فيه شيء (و) يستحب (و) بقره (بالثلاثة) ثلاثا (أى)
نتر ذكره ثلاثا ليستخرج بقية البول منه ، لحديث : إذا بال أحدكم فليتر ذكره
ثلاثا ، رواه أحمد وغيره (و) يستحب (تحوله من موضعه ليستنجى) فى غيره
(إن خاف تلوثا) باستنجاؤه فى مكانه ، لثلاثا يتنجس ، ويبدأ ذكر ، وبكر ، بقبل ،
لثلاثا تلوث يده إذا بدأ بالدبر ، ويخير ثيب (ويكره دخوله) أى دخول الحلاء
ونحوه (بشيء فيه ذكر الله تعالى) غير مصحف فيحرم (إلا الحاجة) لأدراغ
ونحوها ، وحرز للمشقة ، ويجعل فص خاتم احتاج للدخول به يباطن كف يمين
(و) يكره تكامل (رفع ثوبه قبل دنوه) أى قربه (من الأرض) بلا حاجة

قوله ، ونتره ، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : النتر هذا بدعة ، لكن
أحوال الناس مختلفة ، فكل ينظر الأصلح (تقرير) .

(فائدة) قال فى المدخل لابن الحاج المالكي : إذا قام المستبرىء من
البول فلا يخرج إلى الناس وذكره بيده . وإن كانت تحت ثوبه ، فإن ذلك
شوهة : وكثير من الناس يفعلوه . وقد نهى عنه اه (م ت) .

(فائدة) قوله فى المنتهى : وتغطية رأسه وفى حاشيته قيل : لخوف تعلق
الرائحة بالشعر ، فلا يزول . وقيل لأن تغطية الرأس أجمع لمسام البدن وأسرع
لخروج الحدث اه . (أبى ١) عن الغزالي .

قوله ، ويستحب تحوله ليستنجى الخ ، أى وليستجم كما صرح به فى الإفتاح
وكذا الاستنجاء بالماء . لأن اسم الاستنجاء يشملها وعبارة شرح المنتهى : ومن
تحول من يخشى تلوثا ليستنجى أو ليستجم . وفى حاشيته : فلو كان فى الأبنية
المتخذة لذلك لم ينتقل للمشقة أو كان بالحجر فكذلك لثلاثا يتضمن بالنجاسة
(خطه) .

فيرفع شيئاً فشيئاً، ولعله يجب إن كان ثم من ينظره، قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام، وإن عطس حمد الله بقلبه، ويجب عليه تحذير ضرير، وغافل عن هلكته، وجزم صاحب النظم بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته (و) يكره (بوله في شق) بفتح الشين (ونحوه) وهو كسرب ما يتخذه الوحش والديب بيتاً في الأرض، ويكره أيضاً بوله في إناء بلا حاجة، ومستحم غير مقير أو مبطل (ومس فرجه) أو فرج زوجته، ونحوها (ييمينه، و) يكره (استنجاؤه واستجاره بها) أي ييمينه، لحديث أبي قتادة لا يسكن أحدكم ذكره ييمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الحلاء ييمينه، متفق عليه (واستقبال) (النيرين)

قوله « شيئاً فشيئاً »، أي رفعا قليلا فهو صفة مصدر، نعم إن خاف تنجسه رفعه بقدر حاجته اه (فيروز).

قوله « وهو متوجه على حاجته »، اعلم أن قوله « وهو متوجه على حاجته »، من كلام صاحب النروع، ومعناه أن التحريم يتوجه إذا كان المتخلى جالسا على حاجته بهذا القيد فافهم لذلك وتفظن، والكلام في التحريم والكراهة والبيان والمختار يستدعى طولا لا يليق باختصار هذه الأسطارا ه (من كلام الشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى).

قوله « مستحم »، أي المغتسل والمتوضأ، من الحميم وهو الماء الحار (فيروز).

قوله « غير مقير أو مبطل »، أي بصيغة اسم المفعول، فالمقير: ما طلى بالقار وهو شيء أسود، والمبطل: ما فرش بالبلاط، وهي الحجارة الملساء فإن كان كذلك فلا كراهة، وكذلك المجصم اه (فيروز) والصهر وج مثله اه.

قوله « ييمينه »، أي بغير ضرورة كقطع يده أو حاجة كجرحها فإن كان لضرورة أو حاجة فلا اه (فيروز).

قوله « واستقبال النيرين »، وقيل: لا يكره. اختاره في الفائق (إنصاف) وقال

أى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (فى غير بنیان) لخبر أبى أيوب مرفوعاً: إذا أُنْتِمَ الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا، متفق عليه، ويكنى انحرافه من جهة القبلة، وحائل، ولو كؤخرة رجل ولا يعتبر القرب من الحائل ويكره استقبالها حال الاستنجاء، (و) يحرم (لبته فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة، وهو مضر عند الأطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (فى طريق مسلك وظل نافع) ومثله الشمس زمن الشتاء ومتحدث الناس (وتحت شجرة عليها ثمرة) سواء كان الشجر يقصد للأكل أو غيره، لأنه

النوى والروضة وشرح المذهب: إن استدبارها ليس بمكروه وقال فى التحقيق: إن كراهة استقبالهما لا أصل لها اهـ.

قوله «فى غير بنیان» وعنه يحرم الاستقبال فى القضاء والبنیان. جزم به فى الموجز والمنتخب، وقدمه فى الرعايتين، واختاره أبو بكر عبد العزيز، والشيخ تقي الدين، وصاحب الهدى، والفائق وغيرهم اهـ (إنصاف).

قوله «ويحرم لبته» بفتح اللام مصدر. وبضمها اسم مصدر.

قوله «فوق حاجته» أى يحرم لبته زماناً زائداً على القدر المحتاج إليه، لأنه كشف لمورته بلا حاجة أو حرم لبته على حاجته وهى الفضلة الخارجة لأنه يدمى الكبد ويورث الباسور، أو أنه راعى الاحتمالين فجمع بين العلتين فكأنه أراد فى المتن كلاماً من المعنيين والمعنى الأول صريح الكافى. لكنه جعل مكروهاً فقط وعبارته: وتكره الإصالة أكثر من الحاجة لأنه يقال: إن ذلك يدمى الكبد، ويتولد منه الباسور اهـ (م خ).

قوله «ومتحدث الناس» أى إذا لم يكن لنحو غيبة وإلا فيفرقهم بما استطاع اهـ (ش ق ع).

يقذرهما، وكذا في مورد الماء، وتغوطه بماء مطلقاً (ويستجمر بحجر، أو نحوه، ثم يستنجى بالماء) لفعله صلى الله عليه وسلم، رواه أحمد وغيره من حديث عائشة وصححه الترمذى، فإن عكس كره (ويجزئه الاستجمار) حتى مع وجود الماء، لكن الماء أفضل (إن لم يتعد) أى يتجاوز (الخارج موضع العادة) مثل أن ينتشر الخارج على شيء من الصفحة، أو يمتد إلى الحشفة امتداداً غير معتاد فلا يجوز فيه إلا الماء، كقبلي الخنثى المشكل، ومخرج غير فرج، وتنجس مخرج بغير خارج، ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب، ولا داخل حشفة أقلق غير مفتوق (ويشترط للاستجمار بأحجار ونحوها) كخشب وخرق (أن يكون) ما يستجمر به (طاهراً) مباحاً منقياً: غير عظم وروث (ولو طاهرين) وطعام (ولو لهيمة) (ومحترم) ككتب علم (ومتصل بحيوان) كذنب الهيمة وضوفها المتصل بها، ويحرم الاستجمار بهذه الأشياء وبجلد سمك، أو حيوان مذكى مطلقاً أو حشيش رطب (ويشترط)

قوله «وتغوطه في ماء مطلقاً، أى قليلاً أو كثيراً، جارياً أو راكداً . (خملة) يرد على إطلاقه تبعاً للتفقيح الماء الكثير جداً كالبحر والأنهار الكبار ويرد عليه أيضاً القليل الجارى في المطاهر المعد لذلك فإنه لا يحرم ولا يكره التغوط فيه . نبه عليه الحجاوى في حاشيته .

قوله «موضع العادة، حده أبو العباس في شرح العمدة بأن ينتشر الغائط إلى نصف باطن الإلية فأكثر، والبول إلى نصف الحشفة فأكثر (من خط الحجاوى) .

قوله «وتنجس مخرج بغير خارج، منه أو به وجف أى فلا يجوز فيه إلا الماء اهـ .

قوله «مطلقاً، أى سواء دبغ أو لم يدبغ اهـ .

قوله «أو حشيش رطب، ولو يابساً قال شيخنا: كتبن، ورأيت بخط شيخ مشايخنا عبد الرحمن كالتين والبرسيم اهـ وخص في الإقناع المنع بالحشيش الرطب اهـ (ح ش منتهى) .

للاكتفاء بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فأكثر) إن لم يحصل بثلاث ، ولا يجزئ أقل منها ، ويعتبر أن تعم كل مسحة المحل (ولو كانت) الثلاث (بحجر ذى شعب) أجزأت إن أنفت ، وكيفما حصل الإيقاء فى الاستجمار أجزأ ، وهو أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء ، وبالماء عود خشونة المحل كما كان مع السبع غسلات ويكفى ظن الإيقاء (ويسن قطعه) أى قطع ما زاد على الثلاث (على وتر) فإن أنقى برابعة زاد خامسة وهكذا (ويجب الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه) لكل خارج من سبيل إذا أراد الصلاة ونحوها (إلا الريح) والظاهر ، وغير الملوث (ولا يصح قبله) أى قبل الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه (وضوء ولا تيمم)

(فائدة) قال فى الإقناع : ويحرم بوله وتغوظه على ما نهى عن الاستجمار به كروث وعظم وعلى ما يتصل بحيوان كذنبه ويده ورجله ويد المستجمر وعلى حرمة كالمطعم وعلى قبور المسلمين وعلى علف دابة ونحوها اه قال فى الاختيارات ويجزئ الاستجمار بعظم وروثة ، قلت وما نهى عنه وظاهر كلامه لحصول المقصود ولأنه لم ينه عنه لأنه لا يجزئ بل لإفساده . فإذا قيل يجزئ بطعامنا مع التحريم فهذا أولى اه لكن روى ابن خزيمة والدارقطنى من طريق الحسن ابن أنفراة عن أبيه عن أبي جازم الأشجعى عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال إنهما لا يطهران ، وقال : إسناده جيد اه (شرح التوحيد)

قوله د على وتر ، لحديث د من استجمر فليوتر . من فعل فقد أحسن . ومن لا فلا حرج ، (تقرير)

قوله د والظاهر ، كروثه بلام و غير الملوث كدودة وحصاة ونحوها

قوله د ولا يصح قبله ، وضوء ولا تيمم ، وعنه يصح وهو مذهب الشافعى واختاره الموفق والشارح اه

لحديث المقداد المتفق عليه « يغسل ذكره ثم يتوضأ » .
ولو كانت النجاسة على غير السيلين أو عليهما غير خارجة منهما صح
الوضوء والتيمم قبل زوالها .

باب السواك وسنن الوضوء

وما ألحق بذلك من الادهان ، والاكتحال ، والاختتان ، والاستحداد ،
ونحوها .

السواك والمسواك : اسم للعود الذى يستاك به ، ويطلق السواك على الفعل
أى ذلك الغم بالعود لإزالة نحو تغير ، كالتسوك (التسوك بعود لين) سواء كان
رطباً ، أو يابساً ، مندى : من أراك ، أوزيتون ، أو عرجون ، أو غيرهم (منق)
للغم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس ، وكل ماله رائحة طيبة (لا يتفتت)
ولا يجرح ، ويكره بعود يجرح ، أو يضر ، أو يتفتت ، و (لا) يصيب السنة من

باب السواك وسنن الوضوء

(فائدة) أول من استاك إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأول من قم
شار به أيضاً ، وأول من شاب إبراهيم وهو ابن مائة وخمسين سنة ، وأول من
اختن أيضاً قاله صاحب الإقناع فى حاشيته على الإقناع .

قوله « مندى » أى بناء ، وكونه بناء ورد أجود (فيروز) .

قوله « ويكره بعود يجرح » أى كالرمان ونحوه لأنه روى عن قبيصة بن
ذؤيب مرفوعاً « لا تخلوا بعود الريحان ولا الرمان فإنهما يحركان عرق الجذام »
رواه محمد بن الحسين الأزدي اهـ .

قوله « ولا يصيب السنة » والصحيح أنه يصيب من السنة بقدر ما يحصل من
الإلقاء (تقرير) وذكر فى الوجيز يجرى الإصبع واستدل به بحديث « يجرى فى

استاك بغير عود (ياصبع، وخرقة) ونحوها لأن الشرع لم يرد به، ولا يحصل به الإفتاء كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله: التسوك أى يسن كل وقت، لحديث «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»، رواه الشافعى وأحمد، وغيرهما (لغير الصائم بعد الزوال) فيكرهه: فرضاً كان الصوم، أو نفلاً، وقبل الزوال يستحب له يابس مندى، ويباح برطب، لحديث «إذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي»، أخرجه البيهقى عن على رضى الله عنه (متأكد) خبر ثان للتسوك (عند الصلاة) فرضاً كانت أو نفلاً (و) عند (إفتاء) من نوم ليل أو نهار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بما كؤل أو غيره، وعند وضوء وقراءة زاد الزركشى والمنصف فى الإفتاء: ودخول مسجد، ومثزل، وإزالة سكوت وخلو المعدة من الطعام، واصفرار الأسنان (يستاك عرضاً) استحباباً بالنسبة إلى

السواك الإصبع، رواه البيهقى عن أنس رضى الله عنه مرفوعاً وفى المغنى والشرح أنه يصيب من السنة بقدر ما يحصل من الإفتاء وذكر أنه الصحيح اه (فيروز)

(فائدة) ويكره السواك لأرمه كما ذكره ابن الجوزى اه (مخ). قوله «لغير صائم، فيكرهه». واستظهر فى الإفتاء عدم الكراهة لعموم ماورد وعنه يستحب، اختارها الشيخ تقي الدين قال فى الفروع والزركشى: وهى أظهر اختارها فى الفائق، وإليها ميله فى مجمع البحرين وقدمها فى نهاية ابن رزين ونظمها (إنصاف).

(فائدة) والأفضل بيده اليسرى، قال أبو العباس: ما علمت إماماً خالف فيه سوى الجذ، فإنه قال يستاك باليمن لحديث عائشة رضى الله عنها «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن فى تنعاه وترجله وفى شأنه كله، اه

قوله «عند صلاة»، لحديث «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، (تقرير) اللثة: مذابت الأسنان.

الأسنان ، بيده اليمرى على أسنانه ولثته. ولسانه ، ويفسل السواك ، ولا بأس أن يستاك به اثنان فأكثر .

قال فى الرعاىة : ويقول إذا استاك : اللهم طهر قلبى ، ومحصى ذنوبى ، قال بعض الشافعية : وينوى به الإتيان بالسنة (مبتدئاً بجانب فه الأيمن) فتن البداءة بالأيمن فى سواك ، وطهور ، وشأنه كله ، غير ما يستقذر (ويدهن) استجبا با (غبا) يوماً بعد يوم ، أى يوماً يدهن ، ويوما لا يدهن ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل إلا غبا ، رواه الترمذى ، والنسائى ، وصححه ، والترجيل : تسريح الشعر ودهنه ، لحديث « أربع من سنن المرسلين : الحناء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح ، (ويكتحل) فى كل عين (وترا) ثلاثاً بالإمّد المطيب كل ليلة قبل أن ينام ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، رواه أحمد وغيره وعن ابن عباس ، ويسن نظر فى مرآة ، وتطيب ، ويفطن إلى نعم الله تعالى ، ويقول : اللهم كما حسنت خلقى ، فحسن خلقي ، وحرّم وجهى على النار ، لحديث أبى هريرة (وتجب التسمية فى الوضوء مع الذكر) أى يقول : بسم الله ، لا يقوم غيرها مقامها ، لخبر

قوله « قال بعض الشافعية ، لعله المحقق ^(١) ابن حجر كما صرح به فى الإمداد قوله « تسن البداءة ، بكسر الباء وضما والمند (فيروز) .

قوله « ويدهن غبا ، قال فى الفروع بعد ذكره استحباب دهن الشعر : وظاهر ذلك أن اللحية كالرأس ، وفى شرح العمدة : ودهن البدن اه (خطه) .

قوله « ويسن نظر فى مرآة ، ليزيل ما عسى أن يكون به من أذى ويفطن إلى نعم الله ويقول « اللهم كما حسنت خلقى فحسن خلقي وحرّم وجهى على النار ، الحديث — عن أبى هريرة رضى الله عنه من رواية ابن مردويه .

قوله « مع الذكر ، إذا كان بالضم فهو مضموم الذال ما كان للنسيان

(١) وقد صرح به قبله من الشافعية الذوى فى كتاب الأذكار .

أبى هريرة مرفوعاً : لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، رواه أحمد ، وغيره ، وتسقط مع السهو ، وكذا غسل ، وتيمم (ويجب الختان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه) : ذكر آ كان أو خنثى ، أو أنثى ، فالذكر يأخذ جلدة الحشفة ، والأنثى تأخذ جلدة فوق محل الإيلاج تشبه عرف الديك ويستحب أن لا تؤخذ كلباً ، والخنثى يأخذها ، وفعله زمن صغر أفضل ، وكرهه في

وما كان لغيره فهو مكسوراً . وقيل : هما لغتان ومعناها واحد (خطه) .
قوله : وتسقط مع السهو ، يطلب انفراق بين ما هنا وبين ما في الصيد حيث قالوا لا تسقط سهواً ، وقد ينفرق بأنها معتبرة هناك شرطاً للحل ، والشرط لا يسقط سهواً كما لا يسقط عمداً وهنا اعتبروها واجبة لا فرضاً ولا شرطاً ، والواجب يسقط بالسهو فكل منهما جاء على القاعدة فيه نعم يحتاج إلى انفراق بين ما في الذكاة وما في الصيد فإنها شرط فيهما ومع ذلك قالوا بسقوطها سهواً في الذكاة فيلحرحر (هـ م خ) .

قوله : أو أنثى ، وعنه يجب على الرجال دون النساء واختاره المصنف والشارح وابن عبدوس في تذكرته وقدمه ابن عبدان اهـ (إنصاف) .
قوله : فوق محل الإيلاج ، اعلم أن مدخل الذكر هو مخرج الحيض والولد والمنى وفوق مدخل الذكر جلدة رقيقة مثل ورقة بين النضرة والشفرين ، والشفران محيطان بالجميع فتلك الجلدة الرقيقة تشبه عرف الديك تقطع منها في الختان فعمل من هذا أن ختان المرأة مستقل وتحت مخرج البول مدخل الذكر اهـ .

قوله : وزمن أفضل ، هذا ينبغي أن يراعى على المواضع التي المسنون فيها أفضل من الواجب ، وقد نظمها السيوطي فقال :
الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو جاء منه بأكثر
التضر قبل وقت وإتداء بالسلام كذاك براه المعسر
وزدت ما هنا في بيت فقلت :

سابع يوم من الولادة إليه (ويكره القزع) وهو حلق بعض الرأس وترك بعض ، وكذا حلق القفا لغير حجامه ونحوها ، ويسن إبقاء شعر الرأس ، قال أحمد : هو سنة ، لو نقوى عليه اتخذناه ، ولكن له كلفة ومؤنة ، ويسرحه ، ويفرقه ويكون إلى أذنه ، وينتهي إلى منسكيه كشعره عليه الصلاة والسلام ، ولا بأس بزيادة وجعله ذؤابة . ويعنى لحيته ويحرم حلقها ذكره الشيخ تقي الدين ، ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة ، وما تحت حلقه ، ويحف شاربه ، وهو أولى من قصه ، ويقلم أظفاره مخالفاً . وينتف إبطيه ، ويحلق عاتته وله إزالتها بما شاء ، والتنوير فعله أحمد

وكذا ختان المرء قبل بلوغه تتم به عقد الإمام المكش
اه (م خ) .

قوله : ويكره القزع ، وهو على أربعة أنواع ، أحدها : أن يحلق من رأسه مواضع من ههنا وههنا ، مأخوذ من تقزع السحاب وتقطعه . الثاني : أن يحلق وسطه ويترك جوانبه كما يفعله بعض النصارى . الثالث : أن يحلق جوانبه ويترك وسطه كما يفعله كثير من الأوباش والسفل . الرابع : أن يحلق مقدمه ويترك مؤخره . فهذا كله من القزع ، اه (من التحفة لابن القيم رحمه الله تعالى) .

قوله « ذؤابة » الذؤابة بضم الذال وفتح الهمزة وهى الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة فإن كانت ملبومة فى عقيصه ، قال ابن هانئ : سألت أبا عبد الله عن الرجل يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة فقلت له حديث النبي صلى الله عليه وسلم « احفوا الشوارب واعفوا اللحى » قال يأخذ من طوله ومن تحت حلقة قال ورأيت أبا عبد الله رحمه الله يأخذ من حاجبيه وعارضيه بالمقراض خطه) وتركه أولى لقوله عليه الصلاة والسلام « اعفوا اللحى » (تقرير) .

قوله « ويحف شاربه » أى يبالغ فى قصه وهو بالحاء المهملة والفاء ومعناه لاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسألة .

في العورة، وغيرها، ويدفن ما يزيله من شعره، وظفره، ونحوه، ويفعله كل أسبوع يوم الجمعة قبل الزوال، ولا يتركه فوق أربعين يوماً. وأما الشارب ففي كل جمعة . (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة، وهي في اللغة: الطريقة، وفي الاصطلاح: ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه . وتطلق أيضاً على أقواله، وأفعاله، وتقريراته صلى الله عليه وسلم، وسمى غسل الأعضاء على الوجه المخصوص وضوءاً لتنظيفه التوضي وتسميته (السواك) وتقدم أنه يتأكد فيه، ومحلّه عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثاً) في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثاً بنية وتسمية (من نوم ليل ناقض لوضوء) لما تقدم في أقسام الماء، ويسقط غسلهما والتسمية سهواً، وغسلهما لمعنى فيهما، فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الإناء لم يصح وضوءه، وفسد الماء (و) من سنن الوضوء (البداة) قبل غسله

قوله . ويدفن ما يزيله — الخ، قيل لأحمد: بلغك فيه شيء؟ قال: كان ابن عمر يفعله (تقرير).

قوله . الوضوء، مأخوذ من الوضأة .

قوله . ويسقط غسلهما والتسمية سهواً، ومقتضى كلام المبدع أنه لو تذكر غسلهما في الإناء لم يستأنف، بل ولا يغسلهما بخلاف تسميته في وضوء فكانها منه قاله (م ص خضه) . قال في (ح ق ع) والظاهر أنه لو تركها جهلاً فكذلك وأن الماء لا يفسد فيما إذا تركه ناسياً أو جاهلاً وإلا لما صححت طهارته اهـ

قوله . وغسلهما لمعنى فيهما، أي غسل اليدين للنوم المذكور لمعنى فيهما لا لإدخالهما الإناء على الصحيح ولا ينافيه أن غسلهما تعبدى لأنه الذي لا يعقل معناه فلا يلزم أن لا يكون له معنى بالكلية اهـ (فيروز) وقوله: لمعنى لكن غير معقول لنا (تقرير)

قوله . لم يصح وضوءه وفسد الماء، والظاهر كما استظهره في (ح ق ع)

لوجه (مضمضة ثم استنشاق) ثلاثا ، ثلاثا يمينه ، واستنثاره يساره (و) من (سنه المبالغة فيهما) أى فى المضمضة والاستنشاق (لغير صائم) فتكره ، والمبالغة فى مضمضة : إدارة الماء بجميع فمه . وفى الاستنشاق جذب ، بنمسه إلى أقصى الأنف ، وفى بقية الأعضاء — ذلك ما ينبو عنه الماء : للصائم وغيره (و) من سنه (تحليل اللحية الكشيفة) بالثاء المثناة — وهى التى تستر البشرة فيأخذ كفا من ماء يضعه من تحتها بأصابعه مشتبكة أو من جانبيها ، ويعركها ، وكذا عنقه ، وباقى شعور الوجه (و) من سنه (تحليل الأصابع) أى أصابع اليدين والرجلين ، قال فى الشرح وهو فى الرجلين آكد ، ويخلل أصابع رجليه بخنصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خنصر إلى إبهامها ، وفى اليسرى بالعكس ، وأصابع يديه : إحداهما بالأخرى فإن كانت أو بعضها ملتصقة سقط (و) من سنه (التيامن) بلا خلاف (وأخذ ماء جديد للأذنين) بعد مسح رأسه .

أن التقيد الوضوء جرى على الغالب فلا مفهوم له وأن كلامهم هنا يدل على فساد الماء وإن لم يحصل فى جميع اليد واستظهر العلامة (ع ن) بأن ذا مبنى على أن الحصول فى بعضها كحصوله فى كلها كما اختاره جمع وأما على الصحيح فينبغى صحة الوضوء ونحوه حينئذ نعم إن كان الماء كثيرا وانغمس فيه ، أو قليلا فصمد أعضائه لأنبوب فجرى عليها فيصح على كلا القولين اهـ (فيروز) وهذا مفرع على ما هو الصحيح من المذهب أن غسلها لمعنى فيهما قال فى الشرح : وذكر أبو الحسين رواية أنه لأجل إدخالهما فى الإناء فيصح وضوءه ولم ينسد الماء إذا استعمله من غير إدخال اهـ العنقفة : ما بين الشفة السفلى والذقن (قاموس)

قوله « وأخذ ماء جديد للأذنين » وعنه أنهما يمسحان بماء الرأس (تقرير)
اختاره القاضى فى تعليقه وأبو الخطاب فى خلافه الصغير والمجد فى شرح الهداية
والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق اهـ (ح ش المنتهى) .

ومجاوزه محل فرض (و) من سننه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ، ويعمل في عدد الغسلات بالآقل ، ويجوز الاختصار على الغسلة الواحدة والثنتان أفضل منها ، والثلاثة أفضل منهما ، ولو غسل بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض لم يكره ، ولا يسن مسح العنق ، ولا الكلام على الوضوء ،

﴿فائدة﴾ الاختصار على الغسلة الواحدة جائز والثانية أفضل والثالثة أفضل منهما ، قاله المجد وغيره ، وقال القاضى وغيره : الأولى فريضة ، والثانية فضيلة والثالثة سنة قال في المستوعب وإذا قيل لك أى موضع تقدم الفضيلة على السنة فقل : هنا (إنصاف) .

قوله : مجاوزة محل الفرض ، قال في الفائق ولا تستحب الزيادة على محل الفرض فى أنس الروايتين اختاره شيخنا اه وهو مذهب مالك اه .
قوله : لم يكره ، وقيل بل يكره اختاره بعض الأصحاب .

قوله : ولا يسن مسح العنق ، وهل يكره أم لا لم أر من نبه عليه والذي يظهر لا . لكن عطف انصفت عليه ربما يؤم .
﴿تتمة﴾ المراد بالكراهة : ترك الأولى اه (فيروز) .

قوله : ولا الكلام على الوضوء ، وكرهه بعضهم وذكره عن العلماء والمراد بغير ذكر الله . كما صرح به جماعة والمراد بالكراهة ترك الأولى ، وذكر جماعة من الأصحاب كثيرة ، يقول عند كل عضو ما ورد والأول أصح لضعفه جداً ، قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى : أما الأذكار التي تقولها العامة على الوضوء عند كل عضو . فلا أصل له عنه عليه الصلاة والسلام ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ولا الأئمة الأربعة . وفيه حديث كذب عليه ، عليه الصلاة والسلام اه (إنصاف) .

باب فروض الوضوء وصفته

المرض لغة. يقال لمعان : أصلها الحز ، والقطع ، وشرعا : ما أثيب فاعله وعوقب تاركه . والوضوء : استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة . وكان فرضه مع فرض الصلاة ، كما رواه ابن ماجة . ذكره في المبدع (هـ) فروضه ستة (أحدها) غسل الوجه (لقوله تعالى : ٥: ٦ فاغسلوا وجوهكم) ، (والفم والأنف منه) أى من الوجه لدخولها في حده ، فلا تسقط المضمضة ، ولا الاستنشاق في وضوء . ولا غسل : لا عمدآ ولا سهوآ (و) الثانى (غسل اليدين) مع المرفقين لقوله تعالى : ٥ : وأيديكم إلى المرافق ، (و) الثالث (مسح الرأس كله

باب فروض الوضوء وصفته

وكان فرضه مع فرض الصلاة . فتكون آية المائدة مقررة لادئوسة (خطه) خلافاً لما جزم به ابن حزم من أنه لم يشرع إلا بالمدينة . قوله : في الأعضاء الأربعة ، وهى الوجه . واليدان والرأس . والرجلان والحكمة في اختصاصه بها أنها أسرع ما يتحرك في البدن للمخالفة . فأمر بغسل الوجه وفيه الفم والأنف . فابتدأ بالمضمضة . لأن اللسان أكثر الأعضاء وأشدّها حركة . لأن غيره قد يسلم وهو كثير العطب قليل السلامة غالباً . ثم الأنف ليتوب عما يشمه . ثم الوجه ليتوب عما ينظر . ثم اليدين ليتوبا عن البطش ، ثم خمس الرأس بالمسح لانه مجاور لما تقع منه المخالفة كثيراً ، ثم بالأذن لأجل السماع ، ثم بالرجل لأجل المشى ، ثم أرشده للشهادتين تجديداً للإيمان اهـ (ح م ص) .

قوله : إلى ، بمعنى مع (تقرير) .

(فائدة) قال الشيخ سليمان بن على : انغيا لا يدخل في الغاية إلا في ثلاث غسل اليدين إلى المرفقين ، والأرجل إلى الكعبين ، يجب إدخال المرفق

ومنه الأذنان) لقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم ، وقوله صلى الله عليه وسلم
« الأذنان من الرأس » ، رواه ابن ماجه (و) الرابع (غسل الرجلين) مع الكعبين
لقوله تعالى « وأرجلكم إلى الكعبين » ، (و) الخامس (الترتيب) على ما ذكره الله
تعالى ، لأن الله تعالى أدخل الممسوح بين المغسولات ، ولا نعلم لهذا فائدة غير
الترتيب ، والآية سبقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه وسلم رتب الوضوء
وقال « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ، فلو بدأ بشيء من الأعضاء قبل
غسل الوجه لم يحسب له ، وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوءه وإن قرب
الزمن ، ولو غسلها جميعاً دفعة واحدة لم يحسب له غير الوجه ، وإن اغتسل ناوياً
في ماء وخرج مرتباً أجزأه وإلا فلا (و) السادس (الموالاة) لأنه صلى الله
عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء
فأمره أن يعيد الوضوء ، رواه أحمد وغيره (وهى) أى الموالاة (أن لا يؤخر
غسل عضو حتى ينشف الذى قبله) بزمن معتدل ، أو قدره من غيره ،

والكعبين فى الغسل ، والتكبير المقيد يدخل فيه عصر آخر أيام التشريق
(م ق ر) .

(فائدة) قال فى الفروع — ذكر بعضهم استقبال القبلة بالوضوء
ولا تصريح بخلافه ، وهو متجه فى كل طاعة إلا لدليل اه الممسوح : الرأس ،
والمغسولات : بقية الأعضاء .

قوله « إن قرب الزمن ، أى وإن لم يقرب فلا ، لأجل الموالاة اه (فيروز)
قوله « والسادس الموالاة ، ومذهب أبى حنيفة عدم وجوب الموالاة
والترتيب ووافقهم مالك فى الترتيب ، والشافعى فى الموالاة ، وعن أحمد رواية
بعدم وجوب الموالاة ، وحكى بعضهم رواية فى الترتيب اه (ح ش) .
قوله « أو قدره من غيره ، أى أو قدر الزمن المعتدل من غيره بأن كان
حاراً أو بارداً (فيروز) .

ولا يضر إن جف لاشتغال بسنة كتخليل ، وإسباغ ، أو إزالة وسوسة ، أو وسخ ، ويضر الاشتغال بتحصيل ماء ، أو إسراف ، أو نجاسة أو وسخ لغير طهارة .

وسبب وجوب الوضوء الحدث ، ويحل جميع البدن كجناية (والثنية) لغة القصد ، ومحلها القلب ، فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ، ويخلصها لله تعالى (شرط) هو لغة : العلامة ، واصطلاحاً : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من

قوله : لغير طهارة ، يعنى أن الاشتغال بإزالة النجاسة والوسخ ونحوه لكل الجبيرة إنما يضر إذا كان في غير أعضاء الوضوء ، لا إن كان فيها ، لأنه إذا من أفعال الطهارة ، والفرق بين اشتغاله بتحصيل الماء واشتغاله بإزالة النجاسة أو الوسخ أنه بتحصيل الماء قبل التلبس والشروع في الطهارة بخلاف إزالة الوسخ والنجاسة (م خ) باختصار .

قوله : وسبب وجوب الوضوء الحدث ، يعنى فيجب بالحدث . وقيل يجب بإرادة الصلاة بعده ، وقيل : بدخول الوقت بعده ، قال الشيخ هو لفظي (خطه)

قوله : يحل جميع البدن ، ذكره القاضى وأبو الخطاب وأبو الوفا . وأبو يعلى الصغير . يؤيده أن المحدث لا يحل له مس المنصحف بعضو غسله في الوضوء . حتى يتم وضوءه . قال في الفروع : ويتوجه وجه أعضاء الوضوء (خطه)

قوله : واصطلاحاً : ما يلزم من عدمه العدم - الخ ، فالأول احتراز من المانع لأنه لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم . والثاني : احتراز من السبب ومن المانع أيضاً . أما من السبب فلأنه يلزم من وجوده الوجود لذاته . وأما من المانع فلأنه يلزم من وجوده العدم . والثالث : وهو قوله لذاته احتراز من مقارنته الشرط وجود السبب فيلزم الوجود . أو مقارنته الشرط قيام المانع مثاله الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة . ولا يلزم من وجودها وجود صحتها . لحواز عدمها لعدم شرط آخر كعدم دخول الوقت اهـ (فيروز) الذات والحقيقة والمادية بمعنى واحد .

وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث : إنما الأعمال بالنيات ، فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ، ولو مستحبات إلا بها (فينوى رفع الحدث ، أو) يقصد (الطهارة لما لا يباح إلا بها) أى بالطهارة كالصلاة والطواف ، ومن المصحف . لأن ذلك يستلزم رفع الحدث ، فإن نوى طهارة أو وضوءاً أو أطلق ، أو غسل أعضائه ، ليزيل عنها النجاسة ، أو ليعلم غيره ، أو ليتبرّد لم يجزه ، وإن نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقاً وينوى من حدثه دائم استباحة الصلاة ، ويرتفع حدثه ، ولا يحتاج إلى تعيين النية للمعرض ، فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الأقيس ، قاله في المبدع ، ويستحب نطقه بالنية سراً .

قوله : لم يجزه ، أى لعدم إتيانه بالنية المعتبرة (فيروز) .

قوله : وإن نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقاً ، أى لهذه الصلاة وغيرها وكفى التعيين (فيروز) .

قوله : فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع في الأقيس . قاله في المبدع ، أى لمناطاته وجود نية رفعه (فيروز) .

قوله : ويستحب نطقه بالنية سراً ، قال في الإقناع والتلفظ بها ، وبما نواه هنا ، وفي سائر العبادات بدعة ، واستحبه سراً مع القلب كثير من المتأخرين ، ومنصوص أحمد وجميع المحققين خلافه إلا في الإحرام ويأتى ، وفي الفروع والتفصيل بسن النطق بها سراً . فجعلها سنة ، وهو سهو . اهـ . قال في الفتاوى المصرية ومختصرها : التلفظ بالنية بدعة ، لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه وفي الهدى : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الوضوء : نويت ارتفاع الحدث ، ولا استباحة الصلاة ، لا هو ولا أحد من أصحابه ، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف (٥١) .

(تتمة) يشترط لوضوء وغسل أيضاً إسلام وعقل ، وتمييز وطهورية ماء ، وإباحته ، وإزالة ما يمنع وصوله ، وانقطاع موجب .

ولو وضوء : فراغ استنجاء أو استجمار ، ودخول وقت على من حدثه دائماً لفرضه (فإن نوى ما تسن له الطهارة كقراءة) قرآن ، وذكر ، وأذان ، ونوم ، وغضب ارتفع حدثه (أو) نوى (تجديداً مسنوناً) بأن صلى بالوضوء الذي قبله (ناسياً حدوثه - ارتفع) حدثه لأنه نوى طهارة شرعية (وإن نوى) من عليه جنابة (غسلاً مسنوناً) كغسل الجمعة ، قال في الوجيز ناسياً (أجزأ عن واجب) كما مر فيمن نوى التجديد (وكذا عكسه) أي إن نوى واجباً أجزأ عن المسنون ، وإن نواهما حصلاً ، والأفضل أن يقتسل للواجب ، ثم للمسنون كاملاً .

(وإن اجتمعت أحداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضوءاً ، أو غسلاً فنوى بطهارته أحدها) لا على أن لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) أي باقيةا . لأن الأحداث تتداخل . فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الإتيان بها) أي بالنية (عند أول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئاً من الواجبات

قوله ، تتمه ، هي في عرف المصنفين كالتذنب يؤتى بها تابعة ومتممة لما قبلها اهـ (فيروز) .

قوله ، أو تجديداً مسنوناً ، قال في شرح الإقناع ظاهره ولو نقلاً ، أي لو أراد صلاة نفل سن له التجديد . قال في الإنصاف : وإن نوى غسلاً مسنوناً ، فهل يجزئ عن الواجب ؟ على وجهين . وقيل : روايتين . إلى أن قال : واعلم أن الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة خلافاً ومذهباً (خطه) .

قوله ، كما مر فيمن نوى التجديد ، لو قال : كما مر فيمن نوى وضوءاً مسنوناً لكان أولى ، لكن هذا موافقة لتقييد الوجيز لا لإطلاق المتن . سائر تستعمل بمعنى باقى وبالعكس وبمعنى جميع .

قبل النية لم يعتد به ، ويجوز تقديمها بمن يسير كالصلاة ، ولا يطلها عمل يسير .

(وتسئ) النية (عند أول مسنوناتها) أى مسنونات الطهارة كغسل اليدين فى أول الوضوء (إن وجد قبل واجب) أى قبل التسمية (و) يسئ (استصحاب ذكرها) أى تذكر النية (فى جميعها) أى جميع الطهارة لتكون أفعاله مقرونة بالنية (ويجب استصحاب حكمها) أى حكم النية بأن لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة ، فإن عزبت عن خاطره لم يؤثر ، وإن شك فى النية فى أثناء طهارته استأنفها : إلا أن يكون وهما كالوسواس فلا يلتفت إليه ، ولا يضرب إبطالها بعد فراغه ، ولا شك بعده .

(وصفة الوضوء) الكامل أى كيفيته (أن ينوى ثم يسمى) وتقدم (ويغسل كفيه ثلاثاً) تنظيفاً لها فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم ، وفى

قوله « كغسل اليدين فى أول الوضوء » ، أى لغير قائم من نوم ليل كما فى الإقناع (فيروز)

قوله « قبل التسمية » ، هكذا عبارته فى شرحى المنتهى والإقناع . وفى شرح المنتهى لمصنفه قبل المضمضة والاستنشاق . وعبارة الشرح كالقومى على حاشية التنقيح أولى لإبهامه عدم وجوب تقدم النية على التسمية ، وليس كذلك كما صرح به فى الإقناع (فيروز)

قوله « وصفة الوضوء » ، أى الكامل ، أما المجزئ فقد تقدم فى أول الباب (فيروز)

قوله « وتقدماً » ، أى : النية والتسمية اهـ (فيروز) ومتى علم أنه جاء ليتوضأ أو أراد فعل الوضوء مقارناً له أو سابقاً عليه قريباً منه فقد وجدت النية اهـ (شرح) قوله « فيكرر » ، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله : الظاهر الاكتفاء بغسلهما عند الاستيقاظ فيدخل المندوب فى الواجب تبعاً ، كما يدخل غسل الجمعة

أوله أى الوضوء (ثم يتمضمض ويستنشق) ثلاثاً ثلاثاً بيمينه، ومن غرفة أفضل، ويستنثر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثاً وحده (من مذابت شعر الرأس) المعتاد غالباً (إلى ما انحدر من اللحين والدقن طولاً) مع ما استرسل من اللحين (ومن الأذن إلى الأذن) عرضاً، لأن ذلك تحصل به المواجهة والأذنان ليسا من الوجه، بل البياض الذى بين العذار والأذن منه (و) يغسل (ما فيه) أى فى الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة، كعذار، وعارض، وأهداب عين، وشارب، وعنفقة، لأنها من الوجه، لا صدغ، وتحذيف. وهو الشعر بعد انتهاء العذار والنزعة، ولا النزعتان: وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً من جانبيه، فهى من الرأس، ولا يغسل داخل عينيه ولو من نجاسة، ولو أمن الضرر (و) يغسل الشعر (الظاهر من الكشيف مع ما استرسل منه) ويخلل باطنه وتقدم (ثم يغسل يديه مع المرفقين) وأظفاره ثلاثاً، ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويغسل مائتة بمحل الفرض من إصبع أو يد زائدة (ثم يمسح كل رأسه) بالماء (مع الأذنين مرة واحدة) فيمر يديه من مقدم رأسه إلى قفاه، ثم يردهما إلى

فى الغسل الواجب ونظائره كثيرة والله أعلم .

قوله « ثلاثاً » منصوب على الحال أى ثلاث مرات (خطه) قال فى الاختيارات : والأفضل فى المضمضة والاستنشاق أن يفعلهما بثلاث غرفات ، يجمعها بغرفة واحدة (خطه) العذار : هو الشعر النابت على العظم الثانى سمى صمخ الأذن ، والعارض : هو ما تحته إلى الدقن (خطه) .

قوله « لا صدغ وتحذيف » الصدغ : هو الشعر الذى بعد انتهاء العذار يحاذى رأس الأذن وينزل عنه قليلاً ، والتحذيف : هو الشعر الخارج إلى أطراف الجبين فى جانبي الوجه بين النزعة ومنتهى العذار (خطه) .

قوله « ولا يغسل داخل عينيه » ظاهره الكراهة ، قال فى الإنصاف : ويعاينها

الموضع الذي بدأ منه ، ثم يدخل سبابتيه في صماخى أذنيه ، ويمسح بإبهاميه ظاهرهما ، ويجزىء كيف مسح (ثم يغسل رجاياه) ثلاثاً (مع الكعبين) أى العظمين الناتئين في أسفل الساق من جانبي القدم (ويغسل الأقطع بقية المفروض) لحديث : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، متفق عليه (فإن قطع من المفصل) أى مفصل المرفق (غسل رأس العضد منه) وكذا الأقطع من مفصل كعب يغسل طرف الساق (ثم يرفع بصره إلى السماء) بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، (وتباح معوثته) أى معونة المتوضئ ، وسن كونه عن يساره كبإزاء ضيق الرأس ، وإلا فعن يمينه (و) يباح (له) تنشيف أعضائه من ماء الوضوء ، ومن وضأه غيره ونواه هو صح إن لم يكن المتوضئ مكرها بغير حق ، وكذا الغسل والتيمم .

قوله : في صماخى أذنيه ، ويديرها فيهما (تقرير) .

قوله : وكذا الأقطع من مفصل كعب يغسل طرف ساق ، أى ومثل الأقطع من مفصل المرفق في الحكم الأقطع من مفصل كعب ، والأقطع دونهما يغسل ما بقى من محل الفرض فإن لم يبق شيء من محل الفرض ، بأن كان القطع من فوق مرفق وكعب سقط الغسل لكن يسن له مسحه بالماء ، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور كما يسن لمحرم لا شعر برأسه إمرار الموى اه (فيروز) .

قوله : ثم يرفع نظره إلى السماء ، قال (م خ) في حاشيته : لأنها قبله الداعى قال الشيخ (ع ب ط) رحمه الله تعالى : هكذا يقول ثقافة علو الرب سبحانه وتعالى اه (من خطه على حاشية الخلق) .

قوله : ومن وضأه غيره ونواه هو صح الخ : أى وأى إنسان وضأه إنسان غيره ونوى المفعول به ذلك ، ولم يكن الفاعل مكرها بغير حق ، فإن كان بحق

باب مسح الخفين

وغيرهما من الحوائط ، وهو رخصة ، وأفضل من غسل .

كريقه وأجيره -- على ما ذكره في حاشية الإقتناع -- فلا تراه . مسلماً
كان الماعل أو كافراً لوجود النية .

(تفسيه) ذكر العلامة الشارح : أن قواعد المذهب تقتضي الصحة إذا
أكره الصاب ، لأن الصب ليس بركن ولا شرط في شبهة الاغتراف بإثناء محرم
وتعقبه المحقق عثمان ، فقال : فيه نظر ، وأحال بيانه على ما كتبه في هداية
الراغب ، وهي غير موجودة لدى وأما الذي يلوح لي أن وجه كون التشبيه
بالإناء غير ظاهر ، إذ لم يوجد من الإناء فعل البتة ، بخلافه هنا فإنه يوجد منه
فعل في الجملة (ش ص) .

تذنيب -- إنما أبرز الضمير في قوله ، ونواه هو ، لئلا يتوهم أنه عائد إلى
الفاعل ، وليس كذلك (فيروز) .

باب مسح الخفين

قوله ، وهو رخصة ، الرخصة لغة : السهولة ، وشرعاً : ما ثبت على
خلاف دليل الشرع ، لمعارض راجح . فالرخصة والعزيمة : وصفان للحكم
الوضعي (ح ق ع) .

وبخطه ، الرخصة استباحة المحظور مع وجود سببه ذكره في الرعاية (مخ)
فائدة : الفرق بين الرخصة والعزيمة : أن الرخصة ما جاء على خلاف
دليل الشرع لمعارض راجح ، وهي لاستباحة بالمعاصي . والعزيمة : ما جاء على
وفق دليل الشرع خالياً عن معارض راجح ، وهي ما جاز فعلها في حال المعصية (هـ)
قوله ، وأفضل من غسل ، لأن الله تعالى يجب أن يؤخذ برخصه . كما في

ويرفع الحدث ولايسن أن يلبس ليمسح (يجوز يوماً وليلة) لمقيم ومسافر لايباح له القصر (ولمسافر) سفر ايمسح القصر (ثلاثة) أيام (بلياليها) لحدث على يرفعه ، للمسافر ثلاثة أيام بلياليها ، وللمقيم يوم وليلة ، رواه مسلم ، ويخلع عند انقضاء المدة ، فإن خاف أو تضرر رفيقه بانتظاره تيمم ، فإن مسح وصلى أعاد (و) ابتداء

الحديث . وفيه مخالفة لأهل البدع ، وفي الإمداد لابن حجر : وقد يجب ذلك كما في الصورة الآتية آخر الباب يعنيها : إذا لم يجد ماء يكفي للغسل أو كان خاف لو اشتغل بغسل قدميه فوت عرفة ، أو وقت الرمي ، أو طواف الوداع ، أو إنقاذ أسير ، أو الجمعة وقد وجبت عليه ، أو الوقت بأن لم يدرك الصلاة كاملة فيه ، أو انفجار ميت : تعينت عليه الصلاة .

قلت : واستظهر معظمه من المتأخرين العلامة ابن عطوة والذي يظهر أن كله جار على القواعد (فيروز) .

قوله « ويرفع الحدث ، أي ويرفع المسح على الحائل الحدث عما تحته نصا وإن كان مؤقتا لأنه طهارة بالماء أشبه الغسل (فيروز) »

قوله « ومسافر لايباح له القصر ، أي كعاص بسفره . وكذا مسافة دون مسافة قصر . وخرج بقولنا « بسفره ، العاصي فيه فإن له الترخص (فيروز) »

(فائدة) التوقيت في مسح العمامة كاللوقت في مسح الخف لما روى أبو أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ، ويوماً وليلة للمقيم ، رواه الحلال بإسناده إلا أنه من رواية شهر ابن حوشب ولأنه مسح على وجه الرخصة فتوقت بذلك كالخف اهـ (مغنى)

(فائدة) يمسح وجوباً ظاهر عمامته أي أكثر دوائرها دون وسطها لأنه يشبه أسفل الخف ، ولا يجب أن يمسح مع عمامته ما جرت عادة بكشفه بل يسن اهـ (من شرح ع ن على عمدة الطالب) .

المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين ، فلا يمسه على نجس ، ولو في ضرورة ، ويتمم معها مستور (مباح) فلا يجوز المسح على مغصوب ، ولا على حرير لرجل ، لأن لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر للبفروض) ولو بشده ، أو شرجه كالزربول الذي له ساق وعرى يدخل بعضها في بعض ، فلا يمسه على ما لا يستر محل الفرض لقصره ، أو سفته ، أو صفاته ، أو خرق فيه ، وإن صغر ، حتى موضع الخرز ، فإن انضم ولم يبد منه شيء جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فإن لم يثبت إلا بشده لم يجز المسح عليه ، وإن ثبت بنعلين مسح إلى خلعهما ما دامت مدته ، ولا يجوز المسح على ما يسقط (من خف) بيان لطاهر : أى يجوز المسح على خف يمكن متابعة المشى فيه عرفاً ، قال الإمام أحمد ليس في قلبى من المسح شيء ، فيه أربعون حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد ، لأنه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين ، رواه أحمد وغيره ، صححه الترمذى (ونحوهما) أى نحو الخف والجورب كالجرموق ، ويسمى الموق ، وهو خف قصير .

قوله . ويتمم معها مستور ، أى ويبعد ما صلى به لأنه حامل للنجاسة اه (فيروز) .

قوله . أو خرق فيه الخ ، قال الزركشى : لو كان يتخرق بالمشى فيه في اليومين والثلاثة لم يجز المسح عليه قاله أبو البركات (اه) .

قوله . يثبت بنفسه ، قال في الاختيارات : أما اشتراط الثبات بنفسه فإلا أصل له في كلام أحمد ، وإنما المنصوص عنه ما ذكرناه . وقد ذكر قبل ذلك أنه لو لم يثبت الملبوس إلا بشده بخيط متصل أو منفصل ، أنه يجوز المسح عليه . وعلى القول باعتبار ذلك . فالمراد به ما يثبت في الساق ، ولم يسترسل عند المشى ولا يعتبر موالاة المشى فيه كما ذكر . أبو عبد الله بن تيمية (خطاه) .

فيصح المسح عليه لفعله عليه الصلاة والسلام . رواه أحمد وغيره (و) يصح المسح أيضا (على عمامة) مباحة (لرجل) لا امرأة ، لأنه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والعمامة ، قال الترمذى حسن صحيح . هذا إذا كانت (محنكة) وهى التى يدار منها تحت الحنك كور بفتح الكاف فأكثر (أو ذات ذؤابة) بضم المعجمة وبعدها همزة مفتوحة . وهى طرف العمامة المرخى ، فلا يصح المسح على العمامة الصماء .

ويشترط أيضا أن تكون ساترة لما لم تجر العادة بكشفه ، كمقدم الرأس والأذنين ، وجوانب الرأس ، فيعنى عنه لمشقة التحرز منه ، بخلاف الخنف ، ويستحب مسحه معها .

(و) على (خمر نساء مدارة تحت حلوقهن) لمشقة نزعها كالعمامة ، بخلاف وقاية الرأس .

وإنما يمسح جميع ما تقدم (فى حديث أصغر) لافى حديث أكبر ، بل يغسل ماتحتها (و) يمسح (على جبيرة) مشدودة على كسر ، أو جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو موضع الجرح أو الكسر وما قرب منه ، بحيث يحتاج إليه فى شدها ، فإن تعدى شدها محل الحاجة نزعا ، فإن خشى تلفا أو ضررا تيمم لزائدا ،

قوله ، تيمم لزائد ، على قدر الحاجة ومسح ما حاذى محل الحاجة وغسل ما سوى ذلك فيجمع إذا بين الغسل والمسح والتيمم اهـ (فيروز) .

(فائدة) : قال الشيخ عثمان النجدى رحمه الله فى شرحه على العمدية يصح المسح على جبيرة إن لم تتجاوز تلك الجبيرة قدر الحاجة ، وهو موضع الكسر ونحوه ، وما لا بد من وضع الجبيرة عليه من الصحيح لأنه محل حاجة فتقيد بقدرها ويجزئ المسح بلا تيمم .

وحديث صاحب الشجرة يحتمل أن الواو فيه بمعنى أو ، ويحتمل أن التيمم فيه لشده العصابة غير طهارة اهـ .

ودواء على البدن تضرر بقلعه كجيرة في المسح عليه (ولوفى) حدث (أكبر) حديث صاحب الشجة . إنما كان يكفيه أن يتيمم ، ويعضد أو يعصب على جرحه خرقه ، ويمسح عليها ، ويغسل سائر جسده ، رواه أبو داود ، والمسح عليها عزيمة (إلى حلها) أى يمسح على الجيرة إلى حلها ، أو بره ماتحتها ، وليس مؤقتاً كالمسح على الخفير ونحوهما ، لأن مسحها بالضرورة ، فتقدر بقدرها (إذا لبس ذلك) أى ما تقدم من الخنيز ونحوهما . والعامة ، والخار ، والجيرة (بعد كمال الطهارة) بالماء ، ولو مسح فيها على حائل . أو تيمم لجرح ، فلو غسل رجلا ثم أدخلها الخف خلع ثم لبس يعد غسل الأخرى .

قوله . ودواء ، أى كذا عصابة ، ولصوق على جرح . أو وجع ولو قارا أو تأملت إصبعه فألقمها مرارة كجيرة ، والجيرة ، تفارق الخف في عشرة أشياء : الطهارة في إحدى الروايتين ، وسفر المعصية ، وعدم التوقيت . وعدم ستر محل المرض . واختصاصها بالضرورة ، وتستوعب بالمسح . وتجوز من خرق ونحوها . ومن حرير ونحوه . ومن خشب ونحوه . على رواية صحة الصلاة في ذلك اهـ (م ق ر) .

وقد نظم المحب ابن نصر الله الفرق بين الخف والجيرة فقال :

عزيمة ضرورة لم يشمل والخرق والتوقيت فيها أهمل

وكأما امسح في الطهارتين وقبلها الطهر على القولين

قوله . بعد كمال الطهارة ، وعند : أن الجيرة لا يشترط لها كمال الطهارة .

اختارها ابن عقيل والشيخان والشيخ تقي الدين اهـ .

قوله . ولو مسح فيها على حائل الخ ، أى بأن توضع وضوءاً كاملاً مسح فيه على نحو عمامة أو جبيرة ثم لبس نحو خف . فله المسح عليه . لأنها طهارة كاملة رافعة للحدث كالتى لم يمسح فيها على حائل .

(تنبيه) في الإنصاف ما يقتضى أنه إذا كانت الجيرة التى مسح عليها في رجله

ولو نوى جنب رفع حديثه ، وغسل رجليه وأدخلهما الحف ثم تم طهارته ، أو مسح رأسه ثم لبس العمامة ، ثم غسل رجليه ، أو تيمم ولبس الحف ، أو غيره ، لم يمسح ولو جبيرة ، فإن خاف نزعا تيمم ، ويمسح من به سلس بول أو نحوه إذا لبس بعد الطهارة ، لأنها كاملة في حقه ، فإن زال عذره لزمه الخلع واستئناف الطهارة ، كالتيمم حين يجد الماء (ومن مسح في سفر ثم أقام أتم مسح مقيم) إن بقي منه شيء ، وإلا خلع (أو عكس) أى مسح مقبلاً ثم سافر لم يزد على مسح مقيم تغليلاً لجنب الحضر (أوشك في ابتداءه) أى ابتداء المسح هل كان حضراً أو سافراً ؟ (فمسح مقيم) أى (فيمسح تمة يوم وليلة فقط) ، لأنه المتيقن (وإن أحدث) في الحضر (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر) لأنه ابتداء المسح مسافراً (ولا يمسح قلانس) جمع قلنسوة وهى المبطات كدنيات القضاة والنوميات ، قال فى مجمع البحرين ، على هيئة ما تتخذه الصوفية الآن (ولا) يمسح لفافة ، وهى الخرقه تشد على الرجل ، تحتها نعل أولاً ، ولومع مشقة لعدم ثبوتها بنمساها

ثم لبس بعد المسح عليها الحف جاز المسح عليه ، وهو ظاهر عبارة الرعاية . فإن قلت : إذا تقرر هذا فما الفرق بينه وبين ما إذا لبس خفاً على خف بعد مسح ، حيث منع ثم ؟ قلت : لعل الفرق مخالفة الجبيرة الحف فى كثير من الأحكام اهـ (فيروز)

قوله « لم يزد على مسح مقيم الخ » ، هذه رواية ، وعنه : يتم مسح مسافر . قال الخلال : نقلها عن أحمد عشر نفساً . ورجع عن قوله الأول واختاره هو وأبو بكر عبد العزيز وأبو الخطاب فى الانتصار قال الفائق : هذا النص المتأخر ثم قال : وهو المختار وقدمه (إنصاف) وهو قول أكثر الفقهاء .

قوله « أوشك الخ » ، وعنه يتم مسح مسافر . واعلم : أن الحكم هنا كالحكم فى التى قبلها حكماً ومذهباً وسواء كان الشك حضراً أو سافراً (إنصاف) .

(ولا) يمسح (ما يسقط من القدم أو) خنا (يرى منه بعضه) أى بعض القدم ، أو شيء من محل الفرض ، لأن ما ظهر فرضه الغسل ، ولا يجمع المسح (فإن لبس خنا على خف قبل الحدث) ولو مع خرق أحد الخفين (فالحكم للخف الفوقانى) لأنه سائر فأشبه المنفرد ، وكذا لو لبسه على لفافة ، وإن كانا مخرقين لم يحجز المسح ولو ستر ، وإن أدخل يده من تحت الفوقانى ومسح الذى تحته جاز . وإن أحدث

قوله : « أو خفا يرى منه بعضه الخ » ، وقال أبو حنيفة إن تخرق قدر ثلاث أصابع لم يحجز المسح عليه وإلا جاز ، وقال مالك : إن كثر وتفاحش لم يحجز ، وإلا جاز (خطه) .

قوله : « فإن لبس خفا على خف الخ » ، ودخل فى هذه العبارة أربع صور ، لأنه إما أن يكونا صحيحين أو مخرقين ، أو الأعلى صحيحا والأسفل مخرقا أو عكسه فى الأولى : يصح على أيهما شاء . وفى الثانية : لا يصح على شيء منهما ، ولو ستر . وفى الثالثة : يصح على الأعلى فقط . وفى الرابعة : على أيهما شاء . والله سبحانه أعلم (ع ن) .

قوله : « وإن أدخل يده من تحت الفوقانى الخ » ، قلت : فإن أحدث بعد التختانى فهل يجوز مسح الفوقانى بعد ، أولا ؟ لما قالوه فيمن مسح الخف الأول بعد حدثه ثم لبس الثانى ، وإلى هذا ذهب شيخنا الوالد اه (فيروز) وفى حاشية أبى بطين

قوله : « وإن أدخل يده من تحت الفوقانى الخ » ، سواء كان الفوقانى صحيحا أو مخرقا . وبخطه لو كان الفوقانى مخرقا والتختانى صحيحا جاز المسح على الفوقانى على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجوز المسح إلا على التختانى اختاره القاضى وأصحابه اه .

ثم لبس فوقاني قبل مسح التحتاني أو بعده لم يمسح فوقاني بل ماتحته ، ولو نزع فوقاني بعد مسحه لزم نزع ماتحته (ويمسح) وجوبا (أكثر العمامة) ويختص ذلك بدوايرها (ويمسح) أكثر (ظاهر قدم الخف) والجرموق والجورب ، وسن أن يمسح بأصابع يده (من أصابعه) أى أصابع رجله (إلى ساقه) يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ، ورجله اليسرى بيده اليسرى ، ويفرج أصابعه إذا مسح ، وكيف مسح أجزأه . ويكره غسله . وتكرار مسحه (دون أسفله) أى أسفل الخف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ، ولا يجرى لو اقتصر عليه (ويمسح) وجوبا (على جميع الجبيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة (ومتى ظهر بعض محل الفرض) ممن مسح (بعد الحدث) بخرق الخف ، أو خروج بعض القدم إلى ساق الخف ، أو ظهر بعض رأس وفخس ، أو زالت جبيرة : استأنف الطهارة ، فإن تظهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل طهارته بخلعه ، ولو كان توضأ تجديد أو مسح (أو تمت مدته) أى مدة المسح (استأنف الطهارة) ولو في الصلاة ، لأن المسح أقيم مقام الغسل ، فإذا زال أو انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح ، فتبطل في جميعها لكونها لا تتبع بعض .

قوله « ولو نزع فوقاني بعد مسحه الخ ، مفهومه : أنه إذا كان قبل مسحه لم ينزع الثاني ، وأنه إذا كان الممسوح الثاني فكذلك اهـ (فيروز) .

قوله « ويكره غسله ، أى لعدوله عن السنة المأمور بها وتكرار مسحه لأنه في معنى غسله (فيروز) .

قوله « وفخس فيه ، أى في الرأس فقط . وعلم منه : أن انكشاف يسير لا يضر . قال أحمد : إذا زال عن رأسه فلا بأس به لأنه معتاد (ش ق ع) .

باب نواقض الوضوء

أى مفسداته وهى ثمانية : أحدها . الخارج من سبيل وأشار إليه بقوله (ينقض) الوضوء (ما خرج من سبيل) أى خرج بول أو غائط ولو نادرا أو طاهرا كولد بلا دم ، أو مقطرا فى إحليله ، أو محتشى وابتل : لا الدائم كالسلس ، والاستحاضة ، فلا ينقض للضرورة (والثانى خارج من بقية البدن) سوى السبيل (إن كان بولا أو غائطا) قليلا كان أو كثيرا (أو) كان (كثيرا نجسا غيرهما) أى غير البول والغائط : كقئ . ولو بحاله : لما روى الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال : فتوضأ والكثير : ما فحش فى نفس كل أحد بحسبه

باب نواقض الوضوء

قوله : ثمانية ، أى بالاستقراء (فيروز)

قوله : أو مقطرا ، بفتح الطاء المشددة ، بأن قطر فى إحليله دهنًا ثم خرج فينقض ، لأنه لا يخلو عن بلة نجسة تصحبه اهـ (فيروز)

قوله : أو محتشى وابتل ، أى بأن احتشى قطنًا أو نحوه فى قبله أو دبره ثم خرج مبتلا ، ومفهومه : إن لم يبتل لا ينقض ، وهو ما جزم به الفتوحى ، خلافا للاقتناع اهـ (فيروز)

قوله : والكثير ما فحش الخ ، وعنه ما فحش فى نفس أوساط الناس اختارها القاضى وجماعات كثيرة . وقدمه فى الفائق ، والراعى ، والحاوى ، وصححه الناظم ، قال فى تجريد العناية : هذا الأظهر ، قلت : النفس تميل إلى ذلك (إنصاف) (بخط المصنف رحمه الله تعالى)

(فائدة) لا ينقض حبش وهو : القلس بالتحريك ، وقيل : بسكون اللام

وإذا استد المخرج وانفتح غيره لم يثبت له أحكام المعتاد (والثالث زوال العقل) أو تغطيته ، قال أبو الخطاب وغيره : ولم يخرج شيء (إلا يسير نوم من قاعد وقائم) غير محتب أو متكى ، أو مستند وعلم من كلامه أن الجنون ، والإغماء ، والسكر ينقض الوضوء كثيرها

ماخرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقاء لكن له حكمه في نجاسته ، فإن عاد فهو قىء (ش ق ع)

قوله « لم يثبت له أحكام المعتاد ، يعنى بل أحكامه باقية له ، فلا نقض بخروج منه ، ولا يلبسه ، ولا بخروج شيء نجس غير بول وغائط ولا يجزى فيه الاستجمار ولا غسل بإبلاجه فيه اهـ

قوله « فلا نقض بخروج ريح منه ، فإن قلت كذلك عدم الحرمة^(١) وبذلك صرح ابن حجر فى الأمداد اهـ (فيروز)

قوله « زوال العقل ، قال فى التحرير وشرحه : العقل ما يحصل به التمييز ، وهو شامل لآكثر الأقوال الآتية ، وعن الشافعى : آلة التمييز ، وهو بعض العلوم الضرورية عند أصحابنا ، وغريزة أيضا ، ليس بجوهر ، ولا عرض ، ولا اكتساب بل خلقه الله يفارق به الإنسان البهيمية ، ويستعد به لقبول العلم وتدبير الصنائع الفكرية ، وكأنه نور يقذف فى القلب ، وله أيضا اتصال بالدماغ ، ويختلف ، فمعقل بعض الناس أكبر ، لأن الشيء ونقصه يعرف بكمال آثاره وأفعاله ، ونحن نشاهد تفاوت آثار العقول والآراء والحيل وغيرها وفيه أقوال وبحوث غيرها أضربنا عنها اختصارا (ح ق ع)

قوله « وعلم الخ ، أى لعموم

قوله « زوال العقل ، أخرج منه يسير نوم من ذكر ، وبقي الباقي على الأصل

(١) فى نظره إذا كان فوق السرة قلت : لم أر من صرح بذلك ، لكن مقتضى كلامهم عدم الحرمة .

ويسيرها ، ذكره في المبدع إجماعاً ، وينقض أيضاً النوم من مضطجع ، وراكع ، وساجد مطلقاً ، كمتب ، ومتكى ، ومستند ، والكثير من قائم ، وقاعد ، لحديث العيين وكاء السه : فمن نام فليتوضأ ، رواه أحمد وغيره ، والله : حلقة

قلت : فاتجه ما يحته العلامة اللباني من أن النوم من الماشي ينقض مطلقاً (فيروز) .

قوله . مطلقاً ، أى قليلاً أو كثيراً اه (فيروز) .

ومن كلام لأبي العباس : النوم اليسير من المتمكن بنفسه بمقعدته فهذا لا ينقض وضوءه عند جماهير الأربعة وغيرهم فإن النوم عندهم ليس يحدث ولكنه مظنة الحدث إلى أن قال : وقيل : لا ينقض نوم القائم والقاعد لأنهما لا ينفرج منهما مخرج الحدث كما ينفرج من الراكع والساجد ، والأظهر في هذا الباب : أنه إذا شك المتوضئ هل نومه مما ينقض الوضوء به أم لا ؟ فإنه لا ينقض الوضوء . لأن الطهارة ييقن . فلا تزول بالشك (اه م ق ر) .

قال الزركشي : لا بد في النوم الناقض من الغلبة على العقل فمن سمع كلام غيره وفهمه . فليس بنائم ، فإن سمعه ولم يفهمه فيسير . قال : وإذا سقط الساجد عن هيئته أو القائم عن قيامه . ونحو ذلك بطلت طهارته لأن أهل العرف يعدون ذلك كثيراً (اه) وإن خطر به شيء لا يدرى أرويا أو حديث نفس ؟ فلا وضوء عليه لتيقنه الطهارة وشكه في الحدث (ق ع و ش) .

قوله . العيين وكاء السه ، فيه استعارة لطيفة جعل يقظة العيين بمنزلة الحبل لأنه يضبطها فزوال اليقظة كزوال الحبل لأنه يحصل به الانعلال (اه) .

النوم رحمة الله على عبده ليستريح البدن عند تعبته اه .

الدبر (والرابع مس ذكر آدمي) تعمده ، أولاً (متصل) ولو أشل ، أو قافة ، أو من ميت : لا الأنثيين ، ولا بائن ، أو محله (أو) مس (قبل) من امرأة ، وهو فرجها الذي بين اسكتيها لقوله صلى الله عليه وسلم « من مس ذكره فليتوضأ ، رواه مالك ، والشافعي وغيرهما ، وصححه أحمد ، والترمذي ، وفي لفظ « من مس فرجه فليتوضأ ، صححه أحمد ، ولا ينقض مس شفرها ، وهما حافتا فرجها ، وينقض المس يد بلا حائل ولو كانت زائدة : سواء كان (بظهر كفه أو بطنه) أو حرفه : من رموس الأصابع إلى السكوع ، اعموم حديث « من أفضى يده إلى

قوله « ومس ذكر آدمي ، أى دون سائر الحيوانات ، ولا فرق بين الصغير والكبير ، والذكر والأنثى منه أو من غيره (اه فيروز) .
وعنه لا ينقض مسه مطلقاً بل يستحب الوضوء منه اختاره الشيخ تقي الدين (إصاف) .

قوله « ولو أشل ، أى لا نفع فيه لبقاء اسمه وحرمة (فيروز) .
قوله « أو قافة ، أى بضم القاف وسكون اللام ، وتحرك كما في القاموس
قوله « بظهر كفه ، سواء كان يطن كفه أو ظهره ، ومذهب مالك والشافعي لا ينتقض وضوءه إلا بمسه يباطن كفه (خطه) .
واعلم أن كثيراً من الفقهاء غالب استعمالهم : على المس باليد واللمس أعم منه ، لأنه يكون باليد وغيرها من البدن ، فيقولون غالباً مس الذكر لأنه مخصوص باليد ، ويقولون لمس المرأة ، لأنه لا يختص باليد بل بجميع البشرة وعلى عدم هذا الاستعمال جرى في الإقناع وعلى وجوده جرى في المنتهى (اه فيروز) .

وقال الشيخ تقي الدين لفظ المس واللمس سواء ومن فرق بينهما فقد فرق بين متماثلين .

ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه وضوءه ، رواه أحمد . لكن لا ينقض مسه بالظفر (و) ينقض (لمسهما) أى لمس الذكر والقبل معا (من خنثى مشكل) لشهوة أولا ، إذ أحدهما أصلى قطعاً (و) ينقض أيضاً (لمس ذكر ذكره) أى ذكر الخنثى المشكل لشهوة ، لأنه إن كان ذكراً فقد مس ذكره ، وإن كان امرأة فقد لمسها لشهوة ، فإن لم يمسه لشهوة ، أو مس قبله لم ينقض (أو أنثى قبله) أى وينقض لمس الأنثى قبل الخنثى المشكل (لشهوة فيهما) أى فى هذه والتي قبلها . لأنه إن كان أنثى فقد مست فرجها ، وإن كان ذكراً فقد لمستته لشهوة . فإن كان للمس لغيرها ، أو مست ذكره لم ينقض وضوءها (والخامس مسه) أى الذكر

قوله . ولا ينقض مسه بالظفر ، أى لأنه فى حكم المنفصل (اه فيروز) .
قوله . فإن لم يمسه ، أى الخنثى لشهوة أو مس قبله لم ينقض وضوءه . أى ولو لشهوة (خطه) .

قوله . لشهوة . يعنى أن الرجل أو المرأة إذا لمس المشابه لآلته من الخنثى لشهوة انتقض وضوءه وإلا فلا . فالرجل إذا لمس ذكره لشهوة انتقض وضوءه . لأنه إن كان رجلاً مثله فقد لمس ذكره . وإن كان أنثى فقد لمسها لشهوة . وكذلك المرأة إذا لمست شبه آلتها منه لشهوة انتقض وضوءها ، لأنه إن كان أنثى فقد مست فرجها وإن كان ذكراً فقد لمستته لشهوة . وأما إن لمس الرجل منه آلة المرأة أو لمست منه آلة الرجل لم ينقض ذلك اللمس سواء كان لشهوة أم لا . وكذا لمس كل منهما ما يشبه آلته لغير شهوة (اه ح متن المنتهى)
قوله . فإن كان اللمس لغيرها أو مست ذكره لم ينقض وضوءها ، أما الأول فلعدم الشهوة واحتمال الزيادة أما الثانية فلعدم الجزم أنه أصلى (اه فيروز)

قوله . الخامس مسه امرأة — الخ ، وعنه لا نقض مطلقاً اختارها الأجرى والشيخ تقي الدين فى فتاويه . وصاحب الفائق : ولو باشر مباشرة فاحشة

(امرأة بشهوة) لأنها التي تدعو إلى الحدث ، والباء للمصاحبة ، والمرأة شاملة
الأجنبية ، وذات المحرم ، والميتة والكبيرة ، والصغيرة المميزة التي يوطأ مثلها ،
وسواء كان المس باليد ، أو غيرها ولو بزائد لزائد ، أو أشل (أو تمسه بها)
أى ينقض مسها للرجل بشهوة كعكسه السابق (و) ينقض (مس حلقة
دبر) لأنه فرج ، سواء كان منه أو من غيره (لا مس شعر وظفر) وسن
منه ، أو منها ، ولا المس بها (ولا) مس رجل (لأمرد) ولو بشهوة
(ولا) المس (مع حائل) لأنه لم يمس البشرة (ولا) ينتقض وضوء
(ملبوس بدنه ولو وجد منه شهوة) ذكراً كان أو أنثى ، وكذا
لا ينتقض وضوء ملبوس فرجه (وينقض غسل ميت) مسلماً كان أو
كافراً ذكراً كان أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً روى عن ابن عمر وابن
عباس أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء ، والغاسل من يقلبه
ويبشره ولو مرة : لامن يصب عليه الماء ، ولا من ييممه ، وهذا هو السادس

(اه إنصاف) . حيث قلنا لا ينقض لمس الأنثى والمس الفرج ، استحب
الوضوء منه نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وقال الشيخ تقي الدين : يستحب
إن لمسها للشهوة وإلا فلا . قلت : وهو الصواب (اه إنصاف) .

قوله « حلقة الدبر » ، بسكون اللام على الأنصاح ، وحكى أن يونس فتحها
قال الدميرى : ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث اه .

والرواية الثانية : لا ينقض مس حلقة الدبر ، قال فى الفروع وهى أظهر
(إنصاف) .

قوله « وينقض غسل ميت » ، هذا من مفردات المذهب ، وعنه لا ينقض ،
اختارها جماعة من الأصحاب منهم : أبو الحسن التيمى والمصنف والشيخ تقي
الدين (إنصاف) .

(و) السابع (أكل اللحم خاصة من الجزور) أى الإبل . فلا ينقض بقية أجزائها : كالسكبد ، وشرب لبنها . ومرق لحمها ، وسواء كان نياً أو مطبوخاً قال أحمد : فيه حديثان صحيحان — حديث البراء ، وجابر بن سمرة (و) الثامن المشار إليه بقوله (كل ما أوجب غسلاً كإسلام وانتقال منى ونحوهما) أوجب الوضوء : إلا الموت (فيوجب الغسل ، دون الوضوء) ولا نقض بغير مامر : كالقذف ، والكذب ، والغيبة ، ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة ، وأكل ما همست النار : غير لحم الإبل ، ولا يسن الوضوء منهما (ومن تيقن الطهارة وشك) أى تردد (فى الحدث ، أو بالعكس) بأن تيقن الحدث وشك فى الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان فى الصلاة أو خارجها : تساوى عنده الأمران ، أو غلب على ظنه أحدهما : لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتاً ، أو يجد

قوله . وأكل اللحم خاصة من الجزور ، هذا من مفردات المذهب .
قوله . ولا ينقض بقية أجزائها الخ ، والوجه الثانى ينقض لأن اللحم يعبر به عن جميع الحيوان كلهم التحذير (شرح) .

قوله . ولا نقض بغير مامر ، أى من النواقض المشتركة بين الماسح على الخنثين وغيره . وأما الخصوصية كبطلان المسح بفراغ مدته وخلع حائله وغير ذلك فذكورة فى أبوابه (اه فى رز) .

قوله . ولا يسن الوضوء منهما ، أى القهقهة وأكل ما همست النار . بخلاف الكلام المحرم . فيسن الوضوء منه . اليقين ما أذعنت النفس للتصديق به . وقطعت به . وقطعت بأن قطعها صحيح ، قاله فى المبدع تبعاً للروضة والشك خلاف اليقين . وعند الأصوليين : إن تساوى الاحتمال فشكل . وإلا فالراجح ظن ، والمرجوح وهم (اه ح ق ع) .
قوله . سواء كان فى الصلاة الخ ، إشارة إلى خلاف مالك رحمه الله .

ريحاً ، متفق عليه (فإن تيقنهما) أى تيقن الطهارة والحدث (وجعل السابق)
منهما (فهو بضد حاله قبلهما) إن علمها ، فإن كان قبلهما متطهرافهو الآن محدث
وإن كان محدثاً فهو الآن متطهر ، لأنه قد تيقن زوال تلك الحالة إلى ضدها ،
في بقاء ضدها وهو الأصل ، وإن لم يعلم حاله قبلهما تطهر ، وإذا سمع اثنان صوتاً
أو شمأ ريحاً من أحدهما لا يعينه فلا وضوء عليهما ، ولا يأتى أحدهما بصاحبه ،
ولا يضافته في الصلاة وحده ، وإن كان أحدهما إماماً أعاد الصلاة (ويحرم على
المحدث مس المصحف) أو بعضه حتى جلده ، وحواشيه ، يده أو غيرها بلا حائل ،
لاحمله بعلاقته ، أو في كيس ، أو كم من غير مس ، ولا تصفحه بكم ، أو عود ،

قوله « إن لم يعلم حاله قبلهما تطهر ، بأن جهل حاله قبل الطهارة ، والحدث ،
بأن لم يدر هل كان قبل الزوال متطهراً أو محدثاً ؟ تطهر وجوباً إذا أراد
الصلاة ونحوها . لتيقنه الحدث في إحدى الحالتين والأصل بقاءه ، لأن
وجود يقين الطهارة في الحالة الأخرى مشكوك فيه ، أكان قبل الحدث أم
بعده ؟ ولأنه لم يتحقق الطهارة لا يقيناً ولا ظناً .

(تنبيه) ما تقدم كله : محله إذا كان الشك في الصلاة أو قبلها ، أما بعد
انقضائها فلا يلتفت إليه كما في المغنى (اه فيروز) .

قوله « وحده ، حال من مفعول أم ، أو صافه ، وعلم منه إن أمه مع غيره
أو صافه معه ، فلا إعادة عليه ، لكن الظاهر كما بحثه العلامة الشارح في حاشية
المنتهى أنه يجب على المؤتم منهما بالآخر الإعادة مطلقاً لاعتقاده حدث إمامه ،
وهو كالصريح في قول الأصحاب ، ولا يأتى أحدهما بالآخر (اه فيروز) .

قوله « بعلاقته ، بكسر العين في المحسوسات على الصحيح ، من أقوال
(اه م رخ) .

ولا صغير لوحا فيه قرآن : من الخالي من الكتابة ، ولا مس تفسير ، ونحوه ،
ويحرم أيضاً مس مصحف بعضو متنجس ، وسفر به لدار حرب ، وتوسده ،
وتوسد كتب علم فيها قرآن : ما لم يخف سرقة ، ويحرم أيضاً كتب القرآن
بحيث يهان ، وكره مد رجل إليه ، واستدباره ، وتخطيه ، وتحليلته بذهب ،
أو فضة ، وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث أيضاً (الصلاة) ولو نفلاً ،
حتى صلاة جنازة ، وسجود تلاوة ، وشكر ، ولا يكفر من صلى محدثاً (وا)
يحرم على المحدث أيضاً (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم : الطواف بالبيت
صلاة : إلا أن الله أباح فيه الكلام ، رواه الشافعي في مسنده .

قوله : ولا صغير لوحا ، أى لا يحرم على ولى تمكينه من مس اللوح ،
من المحل الخالي من الكتابة ، دون المكتوب ، ودون المصحف أو بعضه ،
فلا يجوز تمكينه منه بدون طهارة (ا هـ فيروز) .

قوله : ما لم يخف سرقة ، راجع إلى الكتب التى فيها قرآن ، فأما توسد
المصحف فلا يصح ولو خاف سرقة (تقرير)

قوله : وكره مد رجل إليه الخ ، أى إذا لم يقصد إهائته ، كما بحثه العلامة
مرعى . فإن قصد بذلك إهائته حرم كما يفهمه بحثه (ا هـ فيروز) .

قوله : ولو نفلاً ، وسواء كان عائناً أو جاهلاً وحكى ابن حزم والنووى
عن بعض العلماء ، جواز الصلاة على الجنازة بلا وضوء ولا تيمم . واختاره
الشيخ وألحق بذلك سجود التلاوة والشكر ا هـ .

قوله : ولا يكفر من صلى محدثاً ، ولو عالماً خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله تعالى .

باب الغسل

بضم الغين : الاغتسال ، أى استعمال الماء فى جميع بدنه على وجه مخصوص ،
وبالفتح : الماء أو الفعل ، وبالكسر : ما يغسل به الرأس من خطمى ، وغيره
(وموجه) ستة أشياء ، أحدها (خروج المني) من مخرجه (دفقا بلذة لا) إن
خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه ، فلو خرج من يقظان بغير ذلك كبرد ،
ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل ، لحديث على يرفعه (إذا فضخت الماء
فاغتسل ، وإن لم تكن فاضخا فلا تغتسل) رواه أحمد ، والفضخ : هو خروجه
بالغلبة ، قاله إبراهيم الحربي ، فعلى هذا يكون نجسا وليس بمذى ، قاله فى الرعاية ،
وإن خرج المني من غير مخرجه : كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل
وحكمه كالنجاسة المعتادة ، وإن أفاق نائم أو نحوه : يمكن بلوغه ، فوجد بللا ،

باب الغسل

قوله : استعمال الماء ، أى حركة المغتسل ، والوضوء بالضم حركة المتوضئ ،
وبالفتح الماء المتوضأ به (خطه) .

قوله : والفعل ، المراد بالفعل هنا المصدر (خطه) .

قوله : المني ، أى ولو دما وهو طاهر فى ظاهر كلامهم (فيروز) .

قوله : دفقا بلذة ، يلزم من وجود اللذة ، أن يكون دفقا ، ولهذا لم يعتبر
فى المنتهى إلا اللذة اهـ .

(فائدة) قال ابن حجر فى المذى لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال
المعجمة وتخفيف الياء ثم بكسر الذال وتشديد الياء ، ماء أبيض رقيق لزج ، يخرج
عند الملاعبة ، أو تذكر الجماع أو إرادته وقد لا يحس بخروجه (اه فتح البارى)
قوله : فوجد بللا ، قال الأزجى وأبو المعالى إذا رآه بباطن ثوبه وصوبه

فإن تحقق ، أنه منى اغتسل فقط ، ولو لم يذكر احتلاماً ، وإن لم يتحققه منياً :
فإن سبق نومه ملاعبة ، أو نظر أو فكر ، أو نحوه أو كان به إبرة لم يجب
الغسل : وإلا اغتسل ، وطهر ما أصابه احتياطاً (وإن انتقل المني ولم يخرج اغتسل
له) لأن الماء قد باعد محله ، فصدق عليه اسم الجنب ، ويحصل به البلوغ ، ونحوه

في الإنصاف واستظهر أنه مراد الأصحاب ، وأفهم كلامه ، أنه إذا كان بظاهره ،
ولم يتحقق أنه منه لم يجب غسل (فيروز) .
قوله ، فقط ، أي دون غسل ما أصابه لطهارة المني (فيروز) .

قوله ، وكان به إبرة ، أي بالكسر كما في القاموس برد في الجوف .
وقال في ترويح الأرواح : الإبرة بكسر الهمزة والراء علة معروفة تحصل
من غلبة البرودة والرطوبة (فيروز) .

قوله ، لم يجب غسل ، لعدم يقين الحدث وبحث في شرح الإقناع استظهاراً
أنه يجب غسل ما أصابه من ثوب أو بدن لرجحان كونه مذيماً بقيام سببه إقامة
للظن مقام اليقين ، كما لو وجد في نومه حليماً فإنا نوجب الغسل لرجحان كونه
منياً بقيام سببه ، خلافاً لما بحثه الشريف أبو جعفر (اه فيروز) .

قوله ، وإلا اغتسل وطهر ما أصابه احتياطاً ، ، أي وإن لم يسبق نومه
ملاعبة ، أو نظر ، أو فكر ونحوه اغتسل وجوباً ، لوجود السبب المقتضي لذلك .
وطهر ما أصابه من بدن وثوب احتياطاً وفي المبدع : ولا يجب ولم يرتض ذلك
الشارح في الإقناع ، بل الذي يلوح من كلامه وجوب ذلك (اه فيروز) .

قوله ، وإن انتقل الخ ، وعنه لا يجب الغسل بالانتقال ، وهو قول أكثر
الفقهاء . واختاره الموفق والشارح وجماعة (خطه) .

قوله ، ونحوه ، أي كثبوت حكم فطر ووجوب بدنة في الحج ، حيث
وجبت بثبوت المني .

عما يترتب على خروجه (فإن خرج) انى (بعده) أى بعد غسله لا تنقله (لم يعد) لأنه منى واحد ، فلا يوجب غسلين (و) الثانى (تغيب حشفة أصلية) أو قدرها إن فقدت ، وإن لم ينزل (فى فرج أصلى : قبل كان ، أو دبرا) وإن لم يجد حرارة ، فإن أوج الخنثى المشكل حشفته فى فرج أصلى ولم ينزل ، أو أوج غير الخنثى ذكره فى قبل الخنثى فلا غسل على واحد منهما إن لم ينزل . ولا غسل إذا مس الختان الختان ، من غير إيلاج ، ولا بإيلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من بهيمة أو ميت) أو نائم ، أو مجنون ، أو صغير يجمع مثله ، وكذا لو استدخلت ذكر نائم ، أو صغير ونحوه (و) الثالث (إسلام كافر) أصليا كان .

(تممة) ثبت بانقزال حيض ما ثبت بانقزال منى ، قاله الشيخ رحمه الله تعالى (فيروز) .

قوله « فإن خرج بعده لم بعده » ، فإن كان خرج انى بانه فالظاهر وجوب الغسل لوجود السبب ، وهو اللذة ويفهم من كلام الفتوحى فى شرحه (اه فيروز) .

قوله « وتغيب حشفة » .

قال فى المنتهى : وتغيب حشفة أصلية أو قدرها بلا حائل ، وفى حاشيته وقيل معه وفاقا لمالك والشافعى .

قوله « ولا غسل إذا مس الختان الختان الخ » ، إذا الموجب ليس مس الختان الختان وإنما الموجب التغيب ، ولذلك عدل الماتن عن التعبير بالتقاء الختانين (فيروز) .

قوله « يجمع مثله » ، تجوز قراءته اسم فاعل واسم مفعول ، كما يعلم بالوقوف على الشارح ، فإنه فسره بابن عشر ، وبنت تسع ، ويصح أن ينسب كل من الصفتين ، إلى قابل الصفة المحتملة لهذه كما اقتضاه كلام المحققين (اه م رخ) .

قوله « وكذا لو استدخلت ذكر نائم أو صغير ، ولو طفلا أو مغمى عليه أو ميت لمعوم » ، إذا التقي الختانان وجب الغسل ، وأما من استدخلت ذكره : فإن كان

أو مرتدأ ، ولو مميزاً أو لم يوجد في كفره ما يوجب ، لأن قيس بن عاصم أسلم
فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسدر ، رواه أحمد ، والترمذى
وحسنه ، ويستحب له إلقاء شعره قال أحمد : ويغسل ثيابه (و) الرابع (موت)
غير شهيد معركة ، ومقتول ظلماً ، ويأتى (و) الخامس (حيض و) السادس
(نفاس) ولا خلاف في وجوب الغسل بهما فإنه في المفتى ، فيجب بالخروج ،
والانقطاع شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر .

(ومن لزمه الغسل) لشيء مما تقدم (حرم عليه الصلاة ، والطواف ،
ومس المصحف ، وقراءة القرآن) أى قراءة آية فصاعداً ، وله قول ما وافق قرآنأ
إن لم يقصده كالبسمة ، والحمدلة ، ونحوهما : كالذكر ، وله تهجيه ، والتفكير فيه ،

نائماً أو مغمى عليه أو مجنوناً فكذلك ، وإن كان ميتاً أو طفلاً وهو الذى
لا يجمع مثله فلا .

ومعنى الوجوب على من يجمع مثله وهو ابن عشر وبنت تسع ، أن الغسل
شرط لصحة صلاته ونحوه : لا التأثم بتركه (فيروز) .

قوله « فيجب بالخروج والانقطاع شرط ، ويجب الغسل بسبب خروج
دم الحيض والنفاس لكن يتوقف صحته على حصول شرطه وهو الانقطاع
فتغسل إذا استشهدت قبل انقطاعه (اهـ فيروز) .

قوله « فلا غسل بها الخ ، أى لا غسل بالولادة العارية عن الدم والولد
ظاهر لعدم ثبوته بالنجاسة . ولا يحرم الوطء بها ، ولا يفسد الصوم . ومع
الدم يجب غسله كسائر الأشياء المتنجسة (فيروز) .

قوله « والولد طاهر ، أى في هذه الصورة . وأما مع الدم فيجب غسله .
وقيل : لا يجب المشقة (خطه) .

وتحرك شفثيه به ، ما لم يميز الحروف ، وقراءة بعض آية ما لم تطل ، ولا يمنع من قراءته متنجس الفم ، ويمنع الكافر من قراءته ولو رجي إسلامه (ويعبر المسجد) أى يدخله ، لقوله تعالى : « ولا جنباً إلا عابري سبيل ، أى طريق (الحاجة) وغيرها على الصحيح كما مشى عليه فى الإقناع ، وكونه طريقاً قصيراً حاجة ، وكره أحمد اتخاذ طريقاً ، ومضى العيد مسجد ، لامضى الجنائز (ولا) يجوز أن (يلبث فيه) أى فى المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فإن توضأ جاز له اللبث ويمنع منه مجنون ، وسكران ، ومن عليه نجاسة تتعدى ، ويباح به وضوء وغسل إن لم يؤذ بهما ، وإن كان الماء فى المسجد جاز دخوله بلا تيمم ، وإن أراد اللبث فيه للاغتسال تيمم ، وإن تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

قوله . وقراءة بعض آية ، أى إن لم يتحیل على قراءة تحرم أو تطول تلك الآية كآية الدين فإن تحیل أو ضالت حرمت كما جزم به المنقح (فيروز) .

قوله . وغيرها ، أى ولغير حاجة ، وجزم بما فى المتن المجد فى شرحه ، كما نقله عنه المحقق ابن قدس كالمغنى (فيروز) .

قوله . بغير وضوء ، كان بعض شيوخنا يقول : إذا انتقض وضوء لم تجب إعادته لأن القصد التخفيف وقد حصله أخذاً بما سأتى فيما إذا توضأ لنوم . (اه ح ش) .

قوله . فإن توضأ جاز له اللبث ، قال الشيخ تقي الدين فيجوز أن ينام فى المسجد حيث ينام غيره وإن كان النوم الكثير ينقض الوضوء ، فذلك الوضوء الذى يرفع الحدث الأصغر ، ووضوء الجنب لتخفيف الجنابة ، وإلا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة ، والطواف ومس المصحف ، نقله عنه فى الآداب الكبرى ، واقتصر عليه (اه ش ق ع) .

قوله . واحتاج للبث ، أى ابتداءً ودواماً ، كحبس ، أو خوف على نفسه أو ماله ونحوه (خطه) .

ميتاً) مسلماً أو كافر آمن له الغسل لأمر أبي هريرة رضى الله عنه بذلك رواه أحمد وغيره ، (أو أفاق من جنون ، أو إغماء بلا حلم) أى إنزال (سن له الغسل) لأن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الإغماء ، متمق عليه والجنون فى معناه ، بل أولى ، وتأتى بقية الأغسال المستحبة فى أبواب ما تستحب له ، ويقسم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الغسل الكامل) أى المشتمل على الواجبات ، والسنن (أن ينوى) رفع الحدث . أو استباحة الصلاة . أو نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء : يجب من الذكر ، وتسقط مع السهو (ويغسل يديه ثلاثاً كافئاً

قوله : «كأن ينوى الخ» ، الصور المعتبرة فى الغسل ست : نية رفع الحدث الأكبر . نية رفع الحدثين ، نية رفع الحدث ويطلق ، نية استباحة أمر يتوقف على الوضوء والغسل معاً . نية أمر يتوقف على الغسل وحده ، نية ما يسن له الغسل : ناسياً للوجوب . ففى هذه الصور يرتفع الحدث الأكبر ، ويرتفع الأصغر فيما عدا الأولى والأخيرتين ، قاله الشيخ (ع ن) .

تمة : فى شرح المحرر للشبثى . كما نقله المحقق عثمان ما نصه .

(فائدة) الأفعال أربعة أقسام : قسم يجب فيه التسمية . وهو الوضوء والغسل والتيمم ، وعند الصيد والتذكية وقسم تسن فيه ، ولا يجب وهو التسمية فى أول المناسك ، وعند قراءة القرآن ، والأكل ، والشرب والجماع ، وعند دخول الحلاء ونحو ذلك . وقسم لا تسن فيه كالأذان والحج والأذكار . والدعوات . وفى الفرق بينهما وبين القراءة نظر ، لا نظر لورود النص فى القراءة . دون الأذان وما عطف عليه (تقرير) وقسم تكره فيه التسمية ، وهو المحرم والمكروه : لأن المقصود بالتسمية البركة والزيادة وهذان لا يطلب ذلك فيهما لغوات محلها انتهى .

قلت : وفى جعله التسمية فى المحرم مكروهة تأمل ، إذا الظاهر أنها محرمة إذ الوسائل لها حكم المقاصد . وأيضاً ليس ما ذكره خاصاً إذ من الوجوب التسمية

الوضوء) وهو هنا أكد ، لرفع الحدث عنهما بذلك (و) يغسل (مالوثة) من أذى (ويتوضأ) كاملاً (ويحیی) الماء (على رأسه ثلاثاً يرويه) أى يروى فى كل مرة أصول شعره فلا يجزىء المسح (ويعمم بدنه غسلاً) لحديث عائشة رضى الله عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثاً ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يخلل شعره يديه ، حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده ، متفق عليه (ثلاثاً) حتى ما يظهر من فرج المرأة عند قعود الحاجة ، وباطن شعر وتنفضه لحيض (ويدلكه) أى يدلك بدنه يديه ليتيقن وصوله إلى مغابنه ، وجميع بدنه ، ويتفقد أصول شعره وغضاريس أذنيه ، وتحت حلقه ، وإبطيه ، وعمق سرتة ، وبين إبطيه وطى ركبتيه

فى غسل يد القائم من نوم ليل ومن السنن كثيراً ، إلا أنه فى السنن الحق ونحو ذلك (اه فيروز) .

قوله « وهو هنا أكد الخ ، أى وغسل البدن هنا أكد ستة من الوضوء لرفع الحدث عنهما بذلك إذا نوى الغسل لعدم اعتبار الترتيب هنا بخلافه ثم فإنه غير رافع لا اعتباره (اه فيروز) .

قوله « من أذى ، ظاهره لا فرق بين أن يكون على فرجه أو بقية بدنه ، وسواء كان نجساً أو طاهراً مستقذراً كالمنى أولاً ، كما أفهم بذلك فى الرعاية (اه فيروز) .

قوله « ويعمم بدنه غسلاً ، ثلاثاً هذا الصحيح من المذهب ، وقيل : مرة وهو ظاهر الحرقى والعمدة وجماعة ، واختاره الشيخ تقي الدين ، قال الزركشى : وهو ظاهر الأحاديث انتهى ، وهذا قول مالك (خطه) .

قوله « عند قعود الحاجة ، أى حاجة بول أو غائط (فيروز) .
قوله « وتنفضه لحيض ، وعنه لا تنفضه ، وهو قول أكثر الفقهاء ، بل يكفى غسل ظاهره .

(ويتيامن) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن في طهوره (ويغسل قدميه) ثانيا (مكانا آخر) ويكفي الظن في الإسباغ . قال بعضهم ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الغسل (المجزئ) أى الكافى (أن ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول : بسم الله (ويعم بدنه بالغسل مرة) أى يغسل ظاهر جميع بدنه ، وما فى حكمه من غير ضرر كالنم ، والألف ، والبشرة التى تحت الشعر ، ولو كثيفة ، وباض الشعر وظاهره مع ما استرسل ، وما تحت حشفة أظفر إن أمكن شمرها . ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ، ويستحب سدر فى غسل كافر أسلم وحائض ، وأخذها مسكا يجعله فى قطة أو نحوها وتجعلها فى فرجا ، فإن لم تجد فطيبا فإن لم تجد فطينا (ويتوضأ بمد) استحبابا والماء : رطل وثلاث عراقي ورطل وأوقيتان وسبعا أوقية مصرية ، وثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشقية وأوقيتان وأربعة أسباع أوقية قدسية (ويغتسل بصاع) وهو : أربعة أمداد ، وإن زاد جاز ، لكن يكره الإسراف ولو على نهر جار . ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس وكره خاليا فى الماء (فإن أسبغ بأقل) فما ذكر فى الوضوء أو الغسل . أجزاء والإسباغ : تعميم العضو بالماء بحيث يجرى عليه ولا يكون مسحاً (أو نوى بغسله الحداثين) أو الحدث وأطلق أو الصلاة ونحوها لما يحتاج لوضوء وغسل (أجزاء) عن الحداثين

قوله « ويغسل قدميه إرخ » ، وقيل : لا يعيد غسل رجليه ، وفاقا لأبى حنيفة وقيل : لطين ونحوه وفاقا للشافعى .

قوله « ويرفع إرخ » أى لو كان على بدنه نجاسة ارتفع حدثه . ولو لم تزل وهذا بناء على أن الماء فى محل التطهير لا يؤثر تغييره بالنجس والطاهر (خطه) . (تمة) قال فى الهدى نقلا عن ابن ماسويه : من احتلم ولم يغتسل حتى وطئ أهله فولدت مجنونا أو مجنلا فلا يلوم إلا نفسه . (ش ق ع) .
(م ت - الروض المربع - ج ١)

ولم يلزمه ترتيب ، ولا موالاة (ويسنجنب) ولو أثى وحائض ، ونفساء
انقطع دمهما (غسل فرجه) لإزالة ما عليه من الأذى (والوضوء لأكل)
وشرب لقول عائشة رضي الله عنها : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة » ، رواه أحمد
بإسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة » ، متفق عليه ،
ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن أيضاً غسل فرجه ، ووضوءه (للمعاودة وطه)
لحديث : « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً » ، رواه
مسلم وغيره ، وزاد الحاكم : « فإنه أنشط للعود » ، والغسل أفضل ، وكره الإمام
بناء الحمام ، وبيعته ، وإجارته وقال : من بنى حماماً للنساء ليس بعدل ، وللرجل
دخوله بسترته مع أمن الوقوع في محرم ، ويحرم على المرأة بلا عذر .

باب التيمم

في اللغة : القصد وشرعاً مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو
من خصائص هذه الأمة ، لم يجعله الله ظهوراً لغيرها توسعة عليها ، وإحساناً
إليها فقال تعالى : « فتيمّموا صعيداً طيباً ، الآية (وهو) أى التيمم (بدل

قوله « الجنب » لغة : البعيد سمي بذلك ، لأنه نهى عن قرب مواضع القرب
وفي السنة مرفوعاً : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب » ،
قيل : المراد به الذى ترك الاغتسال من الجنابة عادة فيكون أكثر أوقاته
جنباً ، وهذا يدل على قلة دينه وخبث باطنه ، والمراد بالملائكة غير الحفظة
وملائكة الموت اهـ (م خ) .

باب التيمم

قوله « الآية » أى بالنصب بتقدير « اقرأ » ، وبالرفع بتقدير الآية مقروءة ،

طهارة الماء) لكل ما يفعل بها عند العجز عنه شرعا كصلاة ، وطواف ، ومس مصحف ، وقراءة قرآن ، ووطء حائض .

ويشترط له شرطان أحدهما : دخول الوقت ، وقد ذكره بقوله (إذا دخل وقت فريضة) أو مذورة بوقت معين أو عيد ، أو وجد كسوف ، أو اجتمع الناس لاستسقاء ، أو غسل الميت ، أو تيمم لعذر ، أو ذكر فائتة وأراد فعلها (أو أيجت نافلة) بأن لا يكون وقت نهى عن فعلها .

الشرط الثاني : لعذر الماء . وهو ما أشار إليه بقوله (وعدم الماء) حضرا كان ، أو سافرا ، قصيرا كان ، أو طويلا مباحا كان أو غيره ، فمن خرج

قاله المحقق القسطلاني (اه فيروز) .

قوله « شرعا ، أى من جهة الشرع وإن لم يعجز عنه حسا (فيروز) .
قوله « أو تيمم لعذر ، ويعاها بها ، فيقال : شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره . مسألة : لو تيمم الميت والمصلون ، ثم قبل الدخول في الصلاة وجد ما يكفيه فقط بطل تيممه ، وهل يبطل تيممهم لأنه يصدق عليه حينئذ أنه وجد قبل طهارة الميت ؟ الظاهر نعم وعموم قوله إلا إذا غسل الميت يشمل ذلك (اه م خ) ، ويتجه عدم بطلان تيمم المصلين بوجود ما يكفيه فقط اه ، (ح ش منتهى) .

قوله « مباحا كان أو غيره ، أى أو غير مباح . لأنها عزيمة .

(تذييل - العزيمة في الشرع : هى الحكم الثابت بدليل شرعى خال عن معارض راجح ، فقولنا : الثابت بدليل شرعى يتناول الواجب والمندوب وتحريم الحرام وكراهة المكروه وقولنا شرعى احتراز من الثابت بدليل عقلى فإن ذلك لا يستعمل فيه الرخصة والعزيمة ، وقولنا خال عن معارض راجح احتراز مما ثبت بدليل شرعى ، لكن له معارض مساو أو راجح . لأنه إن كان مساويا لزم الوقف وانتفت العزيمة ووجب طلب المرجح الخارجى . وإن كان راجحا لزم العمل

لحرث ، أو احتطاب ونحوهما ولا يمكنه حمل الماء معه ، ولا الرجوع للوضوء إلا بتفويت حاجته ، فله التيمم ، ولا إعادة عليه .

(أو زاد) الماء (على ثمنه) أى ثمن مثله فى مكانه ، بأن لم يبدل إلا بزيادة (كثيراً) عادة (أو بثمان يعجزه) أو يحتاجه له ، أو لمن نفقته عليه .
(أو خاف باستعماله) أى استعمال الماء ضرراً (أو) خاف (بطلبه ضرر بدنه أو) ضرر (رفيقه أو) ضرر (حرمة) أى زوجته ، أو امرأة من أقاربه

بمقتضاه وانتفت العزيمة وثبتت الرخصة كتحريم الميتة عند عدم المخمصة ، هو عزيمة ، لأنه حكم ثابت خلا عن معارض ، فإذا وجدت المخمصة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجح عليه حفظاً للنفس (اه فىروز) .

قوله « أى ثمن مثله فى مكانه » قال فى الإنصاف فائدتان : إحداهما : ثمن المثل معتبر بما جرت العادة به فى شراء المسافر له فى تلك البقعة أو مثلها غالباً على الصحيح ، الثانية : لو لم يكن معه الثمن ، وهو يقدر عليه فى بلده ووجده يباع بثمان فى الذمة ، لم يلزمه شراؤه ، على الصحيح من المذهب اه ، قال فى شرح الإقناع : لأن عليه ضرراً فى بقاء الدين فى ذمته ، وربما تلف ماله قبل أدائه اه .

قوله « أو يحتاج له » أى لنفقة أو كسوة أو قضاء دين لله ، أو لآدمى حال أو مؤجل يحل قبل وصوله لوطنه ، أو بعده ، ولا مال له هناك ، فإن لم يكن كذلك وجب الشراء فيما يظهر وإن لم أره صريحاً (اه فىروز) .

قوله « أى زوجته إلخ » تنبيه : فى عبارة الماتن قصور إذ ظاهرها يقتضى اختصاص الحكم به وبرفيقه وزوجته . وليس كذلك ؛ فلو قال كالمتهى أو عطش نفسه أو غيره من آدمى أو بهيمة محترمين ، لكان أولى (اه فىروز) ولو كان خوفه على نفسه من البرد حضر أفتيمم ، دفعاً للضرر ، وليس المراد

(أو) ضرر (ماله بعطش أو مرض أو هلاك ونحوه) كخوفه باستعماله تأخر البرء أو بقاء أثر شين في جسده (شرع التيمم) أي وجب لما يجب الوضوء أو الغسل له وسن لما يسن له ذلك ، وهو جواب - إذا - من قوله : إذا دخل وقت فريضة .

ويلزم شراء ماء ، وحبل ، ودلو بثمان مثل ، أو زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعار الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً وهبة وقبول ثمنه قرضاً ، إذا كان له

بخوف الضرر : أن يخاف التلف . بل يكفي أن يخاف منه نزلة أو مرضاً .
والنزلة - بفتح النون - الزكام (ش ق ع) .

قوله « بعطش » ، قال في الفروع : وفي وجوب حبس الماء لتوقع عطش غيره كخوف عطش نفسه وجبان : وهما في خوفه عطش نفسه بعد دخول الوقت انتهى . قال في تصحيح الفروع ذكر المصنف مسألتين : الأولى : هل يجب حبس الماء لتوقع عطش غيره أم لا ؟ أطلق الخلاف . أحدهما : لا يجب بل يستحب . قال المجتهد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وقدمه في الرعاية الكبرى وجميع البحرين . والوجه الثاني : يجب وهو ظاهر كلام جماعة . قلت : وهو الصواب . المسألة الثانية : لو خاف على نفسه العطش بعد دخول الوقت . فقال المصنف : الوجبان فيه أيضاً . وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى : أنه لا يجب . قلت : الصواب الوجوب أيضاً وهو ظاهر كلام من الأصحاب منهم : الشيخ موفق . والقول بعدم الوجوب ضعيف جداً فيما يظهر اهـ .

قوله « تأخر البرء » ، وهل يعتبر في ذلك قول طيب عارف . أو بمجرد خوفه نفسه يباح له ذلك ؟ قال الشيخ مرعي في الغاية ويتجه أو يعلم ذلك من نفسه اهـ (فائدة) . قال أحمد في رواية حنبل : في المجروح والمجد أو يخاف عليه بمسح موضع الجرح ويغسل ما حوله إذا لم يكن عليه عصابة اهـ .
قوله « واستعارة الحبل الخ » ، أفهم تعبيره بقوله واستعارة لزوم قبولها إعاره ،

وفاء ، ويجب بذله لعطشان ولو نجسا (ومن وجد ماء يكتفى بعض طهره)
من حدث أكبر ، أو أصغر (تيمم بعد استعماله) ولا يقيم قبله ، ولو كان
على بدنه نجاسة — وهو محدث — غسل النجاسة ، وتيمم للحديث بعد
غسلها ، وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه (ومن جرح) وتضرر
بغسل الجرح ، ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بغسله مما قرب
منه (وغسل الباقي) فإن لم يتضرر بمسحه وجب وأجزأ ، وإذا كان
جرحه ببعض أعضائه وضوئه لزمه إذا توضحاً مراعاة الترتيب ، فيتيمم له عند
غسله لو كان صحيحاً ، ومراعاة الموالاة ، فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم ،

وأفهم تعبيره بقبول الماء قرضاً إلخ عدم استقرار ذلك وإتياه لما في ذلك من
المنة اه (اه فيروز) .

قوله « ويجب بذله لعطشان » انظر هل المراد بضمنه أو لا الظاهر أنه بضمنه ،
صرح به في الرعاية ، ويدل عليه كلامهم في الأطعمة اه .

قوله « تيمم بعد استعماله » وبحث العلامة مرعى بأولوية تقديم أعضاء الوضوء
في الأكبر ، وسبقه إلى ذلك المجد . فقال : إذا وجد الجنب ماء يكتفى أعضاء
وضوئه استعماله فيها : ناويا رفع الحدثين ، ليحصل كمال الطهارة الصغرى
وبعض الكبرى اه (فيروز) .

قوله « ولو كان على بدنه نجاسة إلخ » ظاهره ولو كانت النجاسة في محل
يكتفى فيه الاستنجار . قاله في حاشية المنتهى (فيروز) .

قوله « لزمه إذا توضحاً مراعاة الترتيب » هذا المذهب كما في الإنصاف وقيل :
لا يجب ترتيب ولا موالاة ، اختاره المجد في شرحه وصاحب الحاوى الكبير
قال ابن رزين في شرحه : وهو أصح . وقال الشيخ : هو الصحيح من مذهب
أحمد وغيره : قلت : وهو اختيار الوالد اه (فيروز) قال الشيخ : (غ ب بن
عبد الرحمن وهو أظهر) اه .

بمخلاف غسل الجنابة ، فلا ترتيب فيه ، ولا موالة (ويجب) على من عدم الماء إذا دخل وقت الصلاة (طلب الماء في رحله) بأن يفتش في رحله ما يمكن أن يكون فيه (و) في (قربيه) بأن ينظر وراءه . وأمامه ، وعن يمينه ، وعن شماله فإن رأى ما يشك معه في الماء قصد فاستبرأه ، ويطلبه من رفيقه ، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح : ما لم يتحقق عدمه (و) يلزمه أيضاً طلبه (بدلالة) ثقة إذا كان قريباً عرفاً ، ولم يخف فوت وقت ، ولو المختار ، أو رفيقه ، أو على نفسه أو ماله

قوله « وفي قربيه الخ ، فائدة : القريب ما عد في العرف قريباً ، ولا يتقيد بميل ونحوه ، ولا بمدى الغوث (فيروز) .
قوله « فإن رأى ما يشك معه في الماء ، أى كخضرة وركب قادم ، يحتمل وجود الماء معه (فيروز) .

قوله « ويطلبه ، أى يلزمه طلب الماء من رفيقه . إما بسؤال عن موارد أو عن ماء معه ليبيعه أو يبدله . فإن قلت : قد تقدم أن الاتهاب لا يلزمه لما فيه من المنة . قلت : لعل وجهه أن ما تقدم إذ لم يكن من رفيقه وما هنا من رفيقه اه (فيروز) قال في الشرح الكبير : المراد الرفيق الذى يدلى عليه أى لا يستحي من سؤاله اه . الرفقة : هنا غيرهم فى الأكل من القذية ، وغيرهم فى ترك الجمعة والجماعة ، ففى كل باب لهم تقصير اه . وبخطه وعبارة الإقناع ومن عدم الماء وظن وجوده أو شك ولم يتحقق عدمه لزمه طلبه ، إلى أن قال : ووقت الطلب بعد دخول الوقت اه (م خ) .

قوله « ولو المختار ، أى بأن ظن أنه لا يدرك الصلاة بوضوء إلا وقت الضرورة اه (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ قال ابن عطوة : سألت شيخنا عن قوله : أو فوت رفقته . فقال : المراد حيث حصل الضرر ولو ساعة اه .

قوله « أو على نفسه ، أى خوفاً محققاً لاجبناً . كأن كان بينه وبين الماء أسد

ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ، ولا وقت فرض : إلا إذا وصل مسافر إلى ماء وقد ضاق الوقت ، أو علم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعده ، أو علمه قريباً وخاف فوت الوقت إن قصده .

ومن باع الماء ، أو وهبه بعد دخول الوقت ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ، ثم إن تيمم وصلى لم يعد إن عجز عن رده (فإن) كان قادراً على الماء

ونحوه ، أو لص أو امرأة من فجار ، ومثلها أمرد (أه فيروز) .
قوله « ولا وقت فرض » المراد في هذه الصورة إذا كان الماء عنده ولم يستعمله أه .

قوله « وقد ضاق الوقت » علم منه أنه لو وصل إليه وأمكنه الصلاة به في الوقت . فأخر حتى خشي الفوات ، فكالحاضر ، لأن قدرته قد تحققت فلا يبطل حكمها بتأخيرها . قاله المجد .

قوله « ومن باع الماء أو وهبه الخ » أى لتعلق حق الله به ، فهو كالأضحية المعينة ، قاله في حاشية الإقناع كالفتوحى في شرحه ، وفيه نظر ظاهر ، إذا لأضحية يجوز نقل الملك فيها كما يأتى ، فلو عبر بما عبر به في شرح الإقناع لكان أصوب إلا أن يقال : مراده هنا إذا علم أنه لو باع تلك الأضحية لم يجد بدلها بقرينة المقام ، فلا نظر حينئذ .

﴿ تذييل ﴾ محل عدم الجواز إذا لم يكن البيع أو الهبة لمحتاج لشربه ، فإن كان صح ولا حرمة لجوبه إذاً ، قاله الشارح أه (فيروز) .

قوله « لم يصح العقد » فلو تطهر به من أخذه ، فالظاهر : عدم الصحة ، لأنه مقبوض بعقد فاسد ، فهو كالمغصوب ما لم يجهل الحال فيصح ، كما يفهم من حواشى ابن نصر الله على الكافى أه

لكن (نسي قدرته عليه) أو جهله بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (أعاد) لأن النسيان لا يخرججه عن كونه واجداً ، وأما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه أو ضل عن موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى ، فلا إعادة عليه لأنه حال تيممه لم يكن واجداً الماء (وإن نوى بتيممه أحداثاً) متنوعة توجب وضوءاً

قوله « فإن نسي قدرته عليه — إلى قوله — وتيمم وصلى ، فلا إعادة عليه ، قال في حاشية المنتهى قوله : أو عن موضع بئر كان يعرفها فتيمم أجزأ وقوله : لا إن نسيه أو جهله بموضع يمكن استعماله وتيمم فلا يجزيه ، الظاهر : أن الفرق بينهما أنه في الأولى ضل موضعها أو جهله ، وفي الثانية ضل البئر أو جهلها قوله « أو جهله ، كأن يجده مع نحو عبده ، أو في رحله ، أو بقربه في بئر أعلامها ظاهرة (خطه)

قوله « أو ضل عن موضع بئر ، والحاصل في مسألة البئر — إذا بانث بقربه بعد التيمم — أنه إما أن يعرفها سابقاً أولاً ، وعلى التقديرين : إما أن تكون أعلامها ظاهرة أولاً ، وعلى تقدير معرفتها : إما أن يضل عنها أولاً ، فهذه ست صور ، فبجزيه التيمم بلا إعادة في صورتين إحداها : أن تكون أعلامها خفية ، ولم يكن يعرفها ، والثانية : أن تكون أعلامها خفية وكان عارفاً بها ، ولكن ضل عنها ، ولا يجزيه التيمم في أربع صور إحداها : أن تكون أعلامها ظاهرة ولم يكن يعرفها ، والثانية : أن تكون أعلامها ظاهرة وكان يعرفها لكن ضل عنها ، الثالثة : أن تكون أعلامها ظاهرة ولم يكن ضل عنها لكن نسيها ، الرابعة : أن تكون أعلامها خفية ولم يضل عنها لكن نسيها (ع ن)

﴿ فائدة ﴾ قوله في المنتهى : ومن قدر على ماء بئر بثوب يبله الخ : أى ولو خاف فوت الوقت ، وحكم من في السفينة في الماء كحكم واجد البئر . إن لم يمكنه الوصول إلى الماء إلا بمشقة أو تفرير بنفسه ، فهو كالعادم ، قاله في الشرح (ح ق ع)

أو غسلأجزأه عن الجميع ، وكذا لو نوى أحدها أو نوى بتييممه الحديثين ولا يكتفى أحدهما عن الآخر (أو) نوى بتييممه (نجاسة على بدنه تضره إزالتها ، أو عدم ما يزيلها) به (أو خاف بردا) ولو حضرا مع عدم ما يسخن به الماء بعد تخفيفها — ما أمكن — وجوبا ، أجزأه التيمم لها ، لعموم جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، (أو حبس فى مهر) فلم يصل الماء ، أو حبس عنه الماء (فتيمم) أجزأه (أو عدم الماء والتراب) كمن حبس بمحل لاماء به ولا تراب ، وكذا من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بماء ولا تراب ، (صلى) الفرض فقط على حسب حاله (ولم يعد) لأنه أتى بما أمر به ، فخرج من عهده ، ولا يزيد على ما يجزى فى الصلاة ، فلا يقرأ زائدا على الفاتحة ، ولا يسبح غير مرة ، ولا يزيد فى طمأنينة ركوع ، أو سجود ، وجنوس بين السجدين ، ولا على ما يجزى فى التشدين ، وتبطل صلاته يحدث ونحوه فيها ، ولا يؤم متطهرا بأحدهما

قوله « الحديثين ، أى الأكبر والأصغر

قوله « ولا يكتفى أحدهما عن الآخر ، وفاقا للمالك ، وقال أبو حنيفة والشافعى : يجزيه (خطه)

قوله « ولا يزيد على ما يجزى الخ ، فإن زاد عالما عمدا بطلت اه (خط الشيخ زامل بن سلطان النجدى تليذ الفتوحى والحجاوى) وفى حاشية ابن فيروز : وظاهر كلامهم لافرق بين الحدث الأكبر والأصغر ، خلافا لما ذكره الفتوحى فى شرحه اه ، وفى تصحيح المحرر لابن نصر الله الكنائى : فإن زاد على مجزىء من ركن أو واجب أعاد (اه)

قوله « بأحدهما ، أى الماء والتراب : فالجار يتعلق بالفعل والتقدير ولا يؤم عادم الطهورين متطهرا بأحدهما (قاله الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله تعالى) .

(ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص . ونحيت الحجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به ، لزوال طهوريته باستعماله .

وإن تيمم جماعة من مكان واحد جاز كما لو توضؤوا من حوض يغترفون منه . ويعتبر أيضاً أن يكون دباحاً ، فلا يصح بتراب مغصوب . وأن يكون غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه .

وأن يكون (له غبار) لم يغيره طاهر غيره ، لقوله تعالى « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » فلو تيمم على لبد ، أو ثوب ، أو بساط ، أو حصير ، أو حائط أو صخرة ، أو حيوان ، أو بردعته ، أو شجر ، أو خشب ، أو عدل شعير ، أو نحوه مما عليه غبار صح .

وإن اختلط التراب بنى غبار غيره كالنورة فكما خالطه طاهر .

(وفروضه) أى فروض التيمم (مسح وجهه) سوى ماتحت شعر ولو خفيفاً وداخل فم ، وأنف ، ويكره (و) مسح (يديه إلى كوعيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار « إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض

قوله « ويجب التيمم بتراب ، والأصح غير محترق وفاقاً للشافعى ، وعنه : وبسبحة وفاقاً للشافعى : وعنه : رمل . قال القاضى وغيره : إذا كان له غبار . وعنه فهما لعدم تراب . وقيل : وبما تصاعد على الأرض لعدم لا مطلقاً ، خلافاً لأبى حنيفة (فروع) قال شيخ الإسلام : عادم الماء إذا لم يجد تراباً وعنده رمل ، فإنه يتيمم ويصلى ، ولا إعادة عليه ، عند جمهور العلماء كمالك وأبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين عنه اه .

فائدة - قال ابن عطوة : الضرورة : ما لا يستغنى عنه . والحاجة : ما يمكن الاستغناء عنه اه ، وعنه : أن التيمم يرفع الحدث ، اختاره شيخ الإسلام وهو مذهب أبى حنيفة اه .

ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ، ووجهه ، متفقد عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه . واليدين (والموالاة) بينهما بأن لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحف الوجه لو كان مغسولا فهما فرضان (في) التيمم عن (حدث أصغر) لا عن حدث أكبر ، أو نجاسة يدين ، لأن التيمم مبنى على طهارة الماء (وتشرط النية لما يقيم له) كصلاة أو طواف ، أو غيرهما (من حدث أو غيره) كنجاسة على بدنه ، فينوى استباحة الصلاة من الجذابة ، أو الحدث إن كانا ، أو أحدهما ، أو عن غسل بعض بدن الجريح أو نحوه ، لأنها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث ، فلا بد من التعمين تقرية لضعفه ، فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فإن نوى أحدها) أى الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة بالبدن (لم يجزئه عن الآخر) لأنها أسباب مختلفة ، ولحديث « وإنما لكل امرئ ما نوى » وإن نوى جميعها جاز للخبر ، وكل واحد يدخل في العموم فيكون منزيا (وإن نوى)

قوله ، الأصغر أو الأكبر ، قال في حاشية الإقناع : وعلم منه أن القائم من نوم الليل لا يقيم بدل غسل يديه . وصرح به في الرعاية ، وكذا من خرج منه مذى ولم يصبه ، لا يقيم بدل غسل ذكره وأنتهيه ، لعدم ورود ذلك (اهـ) .

قوله « أو النجاسة بالبدن » واختار ابن حامد وابن عقيل : لا يقيم للنجاسة أصلا كجمهور العلماء ؛ لأن الشرع إنما ورد بالتيمم للحدث . وغسل النجاسة ليس في معناه (ش ع) .

قوله « وإن نوى جميعها جاز » أى نوى استباحة الصلاة عن الحدث الأكبر أو الأصغر ، والنجاسة يبدنه .

﴿ تنبيه ﴾ إذا نوى التيمم للحدثين ، هل يسقط الترتيب والموالاة أو لا ؟ قال الشارح في حاشية المنتهى : لم أر من تعرض له ، قلت : الذى يلوح لى من تعليلهم السقوط (اهـ فيروز) وقال الشيخ (م خ) في حاشيته وظاهر التعليل الذى اقتضاه

بتيممه (نفلا) فلا يصلى به فرضاً ، لأنه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء ، لأنها ترفع الحدث (أو) نوى استباحة الصلاة (وأطلق) فلم يعين فرضاً ولا نفلاً (لم يصل به فرضاً) ولو على الكفاية ، ولا نذراً لأنه لم ينوه وكذا الطواف (وإن نواه) أى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضاً ونوافل) فمن نوى شيئاً استباحه ، ومثله ، ودونه فأعلاه فرض عين ، فنذر بفرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل ، فمس مصحف فقراءة قرآن فلبث بمسجد (ويبطل التيمم) مطلقاً

انتشبه به أنهما لا يسقطان ، لأنهم قالوا : إذا اندرج الأصغر فى الأكبر سقط الترتيب والمواولة كالعمرة فى الحج ، فيقتضى : أنهما إنما سقطا لكون الغسل أكثر أفعالا من الوضوء ، ههنا فعلاهما متساويان (اهـ) .

قوله « وكذا الطواف ، أى مثل الصلاة فى الحكم الطواف بأنه إن نوى تيممه نفلاً لم يطف به فرضاً . أو نوى وأطلق لم يطف به فرضاً ولا نذراً اهـ (فيروز) . »

قوله « فنذر ، فلو تيمم لنذر لم يصل به فرض عين : وهكذا اهـ . »

قوله « فطواف نفل ، قال فى حاشية المنتهى : لم يبين محل طواف الفرض ، فظاهر كلامه فى المبدع يقتضى أن يكون بعد نافلة الصلاة ، حيث قال : ويباح الطواف بنية النافلة فى الأشهر انتهى ، وقال الشيخ تقي الدين : ولو كان الطواف فرضاً خلافاً لأبى المعالى رحمه الله . ولا تباح نافلة بنية مس مصحف . وطواف فى الأشهر . هذا كلام شيخنا فى الحاشية اهـ . »

قوله « مطلقاً ، أى سواء كان لصلاة أو غيرها من جنب وحائض ، ونحو ذلك (فيروز) . قال الشيخ تقي الدين - فى موضع التيمم - لكل صلاة أعدل الأقوال اهـ . »

(بخروج الوقت ، أو دخوله) ولو كان التيمم لغير صلاة : ما لم يكن في صلاة جمعة ، أو نوى الجمع في وقت ثانية من يباح له ، فلا يبطل تيممه بخروج وقت الأولى ، لأن الوقتين صارا كالوقت الواحد في حقه (و) يبطل التيمم أيضا عن حدث أصغر (بمطلات الوضوء) وعن حدث أكبر بموجباته ، لأن البطل له حكم المبدل .

وإن كان حبض ، أو تناس لم يبطل يحدث غيرهما (و) يبطل التيمم أيضا (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر : إن كان تيمم لعدمه وإلا فبزوال مبيح من مرض ونحوه (ولو في الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) إن وجد ذلك

قوله « ما لم يكن في صلاة جمعة ، أى فلا يبطل بخروجه ، لأنها لا تقضى ، ثم هل تبطل بمجرد السلام منها ، أو يستمر إلى الوقت الثانى ؟ قال الشارح لم أر من تعرض له ، والأول أقرب (فيروز) .

قوله « وعن حدث أكبر ، بموجباته ، فلو تيمم الجنب لاحتياجه قراءة القرآن لم يبطل تيممه بنواقض الوضوء ، وإنما يبطل بما لو أجنب في الوقت ، فلو طهرت الحائض في أثناء عادتها ، وتيممت لعذر لم يبطل تيممها إلا بعدد الحيض في الوقت ، أو بخروج وقت الأولى اهـ (شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن أبى بطين رحمه الله تعالى) .

قوله « لم يبطل يحدث غيرهما ، كمطلات غسل وضوء اهـ (فيروز) .

(فائدة) قوله في المتن : ويبطل بخلع ما يمسح ، قال في حاشيته هو من مفردات المذهب ، واختاره الموفق والشارح والشيخ تقي الدين لا يبطل بذلك اهـ

قوله « ويستأنفها ، أى الصلاة وظاهره ولو صلاة جمعة وكذا لو تدفق الماء قبل استعماله ، لأن طهارته انتهت بانتهاء وقتها ، قاله في (شرق ع) .

(بعدها) فلا تجب إعادتها وكذا الطواف ، ويغسل ميت ولو صلى عليه . وتعاد (والتيمة آخر الوقت) المختار (لراجى الماء) أو العالم وجوده ، ولمن استوى عنده الأمران (أولى) لقول على رضى الله عنه فى الجنب : يتلوم ، أى يتأنى ما بينه وبين آخر الوقت ، فإن وجد الماء وإلا تيمم (وصفته) أى كنية التيمم (أن ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول : بسم الله ، وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الأصابع ، ليصل التراب إن ما بينها بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعماً فوضع يديه عليه وعلق بهما أجزأه) ويمسح وجهه ياضئاً أى بباطن أصابعه (و) يمسح (كفيه براحتيه) استحباباً ، فلو

قوله « فلا تجب إلخ » بل تستحب كما بحثه فى شرح الإقناع اهـ (فيروز) . وعنه : لا ، فيمضى فيها وجوباً فعليها إن عين ثقل آمنه وإلا لم يزد على أقل الصلاة فإذا فرغ بطل تيممه ولو عدم الماء فيها كالمذهب ، وعليها لو وجد الماء فى الصلاة على ميت ميمم ، بطلت الصلاة وغسل (توضيح) .

(فائدة) قال فى الفروق : إذا نوى بتيممه الجنابة والحدث ، ثم أحدث والحدث أصغر بطل تيممه للحدث الأصغر . ولم يبطل تيممه للجنابة ولو قدر على استعمال الماء ، أو دخل عليه وقت صلاة ، بطل تيممه لهما جميعاً اهـ (م ق ر) .

قوله « ولمن استوى عند الأمران » أى احتمال الوجود والعدم اهـ (فيروز) . قوله « يتلوم » أى يمكث وينتظر اهـ .

قوله « بعد نزع نحو خاتم » أى وجوباً فلا يكتفى بتحريكه ، لأن التراب لكثافته لا يصل لما تحته ، بخلاف الماء اهـ (فيروز) .

قوله « ويمسح كفيه براحتيه » عبارة المنتهى : ويمسح ظاهر كفيه براحتيه اهـ (خطه) .

مسح وجهه يمينه ، ويمينه يساره ، أو عكس صح ، واستيعاب الوجه والكفين واجب ، سوى ما يشق وصول التراب إليه (ويخلل أصابعه) ليصل التراب إلى ما بينها ، ولو تيسم بخرقه أو غيرها جاز ، ولو نوى وصد أى نصب للريح حتى (عمت) محل الفرض بالتراب أو أمره عليه ومسحه به صح ، لا إن سفته بلا تصيد فسحه به .

باب إزالة النجاسة الحكيمة

أى تطهير مواردها (يجرىء فى غسل النجاسات كلها) ولو من كلب ، أو من خنزير (إذا كانت على الأرض) وما اتصل بها من الحيطان ، والأحواض ، والضخور (غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة) ويذهب لونها ، وريحها ، فإن لم يذهب لم تطهر : مالم يعجز ، وكذا إذا غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لإزالتها ، وإنما اكتفى بالمرّة دفعاً للخرج وانشفة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، متفق عليه ، فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرمم ، والدم الجامد الجاف ، والروث ،

قوله « فلو مسح وجهه يمينه إلخ ، لكن فى كلتا صورتين ظهر الكف الممسوح بها الأخرى يحتاج إلى مسح بتراب فلي تأمل اه (ح م ص) .
قوله « سوى ما يشق إلخ ، أى كباطن الأنف والفم ، وكذا باطن الشعور الخفيفة (فيروز) .

قوله « ومنسحه به ، راجع للسالتين قبله (خطه) .

باب إزالة النجاسة

الذنوب : الدلو ملىء ماء ، والسجل : الدلو الكبير (بغوى) وفى الصحاح السجل : الدلو إذا كان فيه الماء ، وإن ملئت فى : ذنوب ، ودلو بدونها اه (بدائع) .

واختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل ، بل بإزالة أجزاء المكان ، بحيث يتيقن زوال أجزاء النجاسة (و) يحزى في نجاسة (على غيرها) أى غير أرض (سبع) غسلات (إحداها) أى إحدى الغسلات والأولى أولى (بتراب) طهور (فى نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما أو من أحدهما ، لحديث : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدم فليغسله سبعا أولا » رواه مسلم عن أبى هريرة

قوله « سبع غسلات » ، قال فى الفروع : نقله واختاره الأكثر ، وعنه ثلاثا اختارها فى العمدة ، وعنه : المعتبر زوال العين بمكائرتها ، اختاره فى المعنى ، والطريق الأقرب اه .

قوله « بتراب طهور ، أى لا طاهر » ، قال فى الرعاية واحدة بتراب طهور خالص ، يجوز التيمم به ، وانظر هل يكفى التراب المنصوب أم لا كالأستجار ؟ لم أر من تعرض له ، والظاهر الثانى ، وإلى الأول جنح الوالد اه (فيروز) .

(فائدة) لو بادر البول ونحوه وهو رطب فقلع التراب الذى عليه أثره ، فالباقى ظاهر ، وإن خف انما فأزال ما عليه الأثر لم يطهر ، إلا أن يقلع ما يستيقن به زوال ما أصابه البول اه ، القرص : بالصاد - هو الدلك بأطراف الأصابع اه ومن صور بقاء اللون المعجوز عن إزالته ، ما لو صبغ الثوب فى نجاسة ثم غسل ، فإنه يطهر ولا يضر بقاء اللون ، لأنه عرض ، والنجاسة لا تخالط العرض وانما يخالط العين ، فإن زالت العين التى هى محل النجاسة ، زالت النجاسة بزوالها جزم فى الفصول بمعنى ذلك ، قاله فى شرح المجد اه .

(فائدة) المغسول ثلاثة أنواع : ما يمكن عصره فلا بد من عصره ، والثانى : ما لا يمكن عصره ويمكن تقليبهِ ، فلا بد من دقه وتقليبه ، والثالث : ما لا يمكن عصره ولا تقليبه . فلا بد من تثقيبهِ ، فتأمل (ع ن) .

مرفوعا ، ويعتبر ما يوصل التراب إلى المحل ، ويستوعبه به إلا فيما يضر ، فيسكن في مساه (ويجزىء عن التراب أشنان ونحوه) كالصابون ، والنخالة ، ويجزىء استعمال مطعوم في إزالتها (و) يجزىء (في نجاسة غيرهما) أو غير الكلب ، والخنزير ، وما تولد منهما ، أو أحدهما (سبع) غسلات بماء طهور ولو غير مباح : إن أنفت وإلا فحتى تنقي ، مع حث ، وقرص لحاجة ، وعصر مع إمكان كل مرة ، خارج الماء فإن لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه ، أو تثيله كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء ، ولا يضر بقاء لون ، أو ريح ، أو هما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر : أمرنا بغسل الأنجاس سبعة ، فينصرف إلى أمره صلى الله عليه وسلم ، قاله في المبدع وغيره ، وما تنجس بغسله يغسل عدد ما بقي بعدها مع تراب ، في نحو نجاسة كلب إن لم يكن استعمال (ولا يطهر متنجس) ولو أرضا (بشمس ولا ريح ولا ذلك) ولو أسفل خف ، أو حذاء ، أو ذيل امرأة ولا صقيل بمسح (ولا) يطهر متنجس (باستحالة) فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح ، وصراصر

قوله ، أو هما عجزا ، أى عن إزالتها للشقة ، بل يضر بقاء الطعم لدلالته على بقاء العين ، ولسهولة إزالته (اه فيروز) .

قوله ، ولا يطهر متنجس إلخ ، وعند الحنفية يطهر بالاستحالة ، والشيخ يميل إليه (تقرير) .

قال في الإنصاف : وعنه يطهر ، وهى مخرجة من الخرة إذا انقلبت بنفسها واختارها الشيخ تقي الدين وصاحب الباقى فخيوان متولد من نجاسة كدود الجرح وصراصر الكنف طاهر ، نص عليه .

قوله ، ولو أرضا بشمس إلخ ، مفهومه : أن غير الأرض يطهر بذلك ، وليس مراداً وإنما أفردا بالنسب لانه محل خلاف بيننا وبين الحنفية .

كنف ، وكاب وقع في ملاحه صار ملحا ، ونحو ذلك نجس (غير الخرة) إذا انقلبت بنفسها خلا ، أو بنقل : لا لقصد تخليل ، ودنها مثلها ، لأن نجاستها لشدتها المسكرة وقد زالت ، كالماء الكثير إذا زال تغيره بنفسه ، والعلقة إذا صارت حيوانا طاهرا (فإن خللت) أو نقلت لقصد التخليل لم تطهر ، والخل المباح : أن

قوله . في ملاحه ، بالتشديد كما في القاموس : منبت الملح .

قوله . ودنها مثلها ، أي دن الخرة في الحكم ، طهارة ، ونجاسة .

(تنبيه) نقل العلامة المحقق عبد القادر التغلبي عن شيخه الشيخ عبد الباقي أن طهارة الدن مقيدة بما إذا كان متنجسا بها ، أما إذا كان متنجسا قبل فلا . (اه فيروز) .

(فائدة) إذا تنجس ماء كثير بالتغير ، ثم زال تغيره ، وقد حسر الماء عن حده الأول ، فالظاهر أن جوانب الحوض التي أصابها الماء في نجاسته نجسة تحتاج لغسل ، بخلاف دن الخرة للشقة ، قاله شيخنا (منقون) .

(فائدة) اختلف فيمن صلى ومعه الحشيشة ، هل تبطل صلاته ؟ قالوا : إن صلى بها وهي ملحقة بالنبات ، فهي صاهرة ، وإن كان بعد أن حصت وسلقت أفسدت اه (ح ق ع) .

(فائدة) قال في الإنصاف : البيضة إذا صارت دما فهي طاهرة على الصحيح ، قاله ابن تيم . وقيل : نجسة ، قال المجد : حكمها حكم العلقه ، وأطلقهما في النروع اه .

(فائدة) قال الشيخ تقي الدين : وقد وصف العلماء عمل الخل أن يوضع أولا في العنب شيء يحمضه ، حتى لا يستحيل أولا خمرأ انتهى ، وقال بعضهم : وإذا عصر على العنب أترجأ أو خلا منه من الغليان ، وكذلك اللبن الحامض ، فيما يظهر اه .

يصب على العنب ، أو العصير خل قبل غلبانه حتى لا يغلي ، ويمنع غير الخل
من إمساك الخمرة لتتخلل (أو تنجس دهن مانع) أو عجين أو باطن حب أو إناء
تشرب النجاسة أو سكين سقيتها (لم تطهر) لأنه لا يتحقق وصول الماء إلى جميع
أجزائه ، وإن كان الدهن جامداً ووقعت فيه نجاسة - ألقيت وما حوله ، والباقي

قوله « أو تنجس دهن مانع » ، قال بعضهم : حد المانع بحيث يسيل لو فتح
فم الزق ، وقال غيره : بحيث لا تسرى فيه وهو الأول اه . وقال الشيخ سليمان
ابن علي : الودك الجامد لا يطهر إذا تنجس إلا بقلع وجهه ، لا بغسله ، إلا عند
القاضي أبي يعلى ، وظاهر العجين إذا تنجس لا يطهر بغسله ، والتمر إذا تنجست
تطهر بالغسل ، وكذا رب التمر ، والله أعلم .

(فائدة) ذكر الشيخ تقي الدين بن تيمية في بعض كلامه : أن طائفة من
أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة رأوا غسل الدهن النجس ، وهو خلاف
قول الأئمة الأربعة .

(فائدة) قال أبو العباس : إذا وقعت فارة في دهن مانع ، ولم يتغير بها ،
ألقيت وما قرب منها ، ويؤكل ، ويباع في أظهر قولی العلماء اه .

قوله « ولا سكين سقيتها » ، هو أن تعالج بأدوية ، وأما إحماؤها في النار ،
ثم غمسها في ماء نجس ونحوه ، فهذا إطفاء لها فتطهر بالغسل . وكذا قرره
ابن ذهلان بلا تردد في ذلك اه (م ق ر) وقال الشيخ تقي الدين : والسكين
أى سكين القصاب ، يذبح بها ، ويسلخ بها ، ولا يحتاج إلى غسل ، فإن غسل
السكاكين التي يذبح بها بدعة ، وقد ثبت أنهم كانوا يضعون اللحم في القدر ،
فيبقي الدم في المساء خطوطاً ، وهذا لا أعلم فيه بين العلماء خلافاً في العفو عنه ،
وأنه لا يتنجس باتفاقهم ، فأى فرق بين أن يكون الدم في مرق القدر أو مائع
آخر ، أو كونه في سكين أو غيرها اه .

طاهر، فإن اختلط ولم ينضبط حرم (وإن خفي موضع نجاسة) في بدن، أو ثوب أو بقعة ضيقة وأراد الصلاة (غسل) وجوباً (حتى يحزم بزواله) أى زوال النجس لأنه متيقن، فلا يزول إلا بيقين الطهارة، فإن لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله، وإن عليها فى أخذ كفيه ولا يعرفه غسلهما، ويصلى فى فضاء واسع حيث شاء بلا تحر (ويطهر بول) وقء (غلام لم يأكل الطعام) لشهوة (بنضجه) أى غمره بالماء، ولا يحتاج لمرس وعصر، فإن أكل الطعام غسل كغائطه، وكبول الأثني والخثي فيغسل كسائر النجاسات، قال الشافعى: لم يتبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم: أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية أصلها من اللحم والدم، وقد أفاد ابن ماجة فى سننه، وهو غريب قاله فى المبدع، ولعابهما طاهر (وعبى فى غير مائع وفى غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضاً أو نفاساً، أو استحاضة

قوله «فإن أكل الطعام، والمراد به: غير اللبن مطلقاً كما بحثه العلامة مرعى اهـ (فيروز)».

قوله «ولعابهما طاهر، أى: ولو بعد قيء»، قال ابن ذهلان: لعاب الطفل طاهر ولو تعقب قيئاً. والظاهر أن ماحول الفم كالأنف والشفيتين مثله، والمنذهب نجاسته كما فى المنتهى اهـ.

قوله «عن يسير دم نجس ولو حيضاً، أو نفاساً، قال ابن ذهلان: الظاهر أنه إن لم يتعقب بولا وإلا نجسه مخرج البول، وولد البهيمة إذا لم يكن معه دم فهو طاهر، فإن جهل الحال فهو طاهر، لأن الغالب خروجه بلام، وإنما يكون الدم بعده اهـ. والامغار نجس ولو يسيراً، لأنه لا يعنى عن يسير النجاسة فى المطعوم ونحوه. وظاهر كلام ابن عطوة طهارته والأول أقوى، وميل الشيخ عبد الوهاب ابن عبد الله لكلام ابن عطوة إذا كان يسيراً اهـ. واختار الشيخ تقي الدين العفو عن يسير جميع النجاسات مطلقاً فى الأطعمة وغيرها حتى بعير الفأر، قال فى

وعن يسير قميح وصديد (من حيوان طاهر) لا نجس ، ولا إن كان من سيل قبل ، أودبر ، والبسير ما لا يفحش في نفس كل أحد بحسبه ويضم متفرق بثوب لا أكثر ، ودم السمك وما لا نفس له سائلة ، كالبقي ، والقمل ، ودم الشهيد عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرته طاهر (و) يعني (عن أثر استجار)

الفروع : ومعناه اختيار صاحب النظم ، قال في مجمع البحرين : قلت : الأولى العفو عنه في الثياب والأطعمة للبشقة ، ولا يرتاب ذو عقل في عموم البلوى به ، لاسيما في الطواحين ومعاصر السكر والزيت ، وهو أشق صيانة من سور الفأر ومن الذباب ونحوه ورجيعه ، وقد اختار طهارته كثير من الأصحاب (إنصاف)

قوله : وعن يسير قميح وصديد ، القميح : المادة لا يخالطها دم ، والصديد : الماء الرقيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المادة ، قاله في انطلاح اه (فيروز) وعنه طهارة ذلك اختاره الشيخ تقي الدين فقال : لا يجب غسل الثوب والجسد من المدة والقيح والصديد ، ولم يقم دليل على نجاسته . وأما القروح فقال في الفروع : هو نجس في ظاهر قوله ، وذكر جماعة إن تغير نجس وإلا فلا منهم صاحب مجمع البحرين . قلت : هو أقرب إلى الطهارة من القيح والصديد والمدة اه (إنصاف) .

قوله : وما بقي في اللحم الخ ، قال ابن الجوزي : المحرم الدم المسفوح ثم قال : قال القاضي فالدم الذي يبقى في خلل اللحم بعد الذبح وما يبقى في العروق فباح ، قاله في الفروع ، ولم يذكر جماعة إلا دم العروق قال الشيخ تقي الدين : لا أعلم خلافا في العفو عنه وأنه لا ينجس المرقعة بل تؤكل اه .

قلت : ومن قال بطهارة الدم الذي في اللحم غير دم العروق وإن ظهرت حرته المجد في شرحه والقاضي وابن عبيدان وصاحب الفائق والرعاية ونهاية ابن رزين ونظمها وغيرهم اه (إنصاف) .

بمحله بعد الإلقاء واستيفاء العدد (ولا ينجس الأدمى بالموت) لحديث «المؤمن لا ينجس ، متفق عليه (وما لانفس) أى دم (له سائلة) كالبق والعقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بالموت ، بزيا كان أو بحرياً ، فلا ينجس بالماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه ، وروثه ، ومنيه) طاهر ، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر العرنيين أن يلحقوا بإبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ، والنجس لا يباح شربه ، ولو أبيع للضرورة لأمرهم بغسل أثره إذا أرادوا الصلاة (ومنى الآدمى) طاهر ، لقول عائشة «كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله

قوله «محله» علم منه لو تعدى إلى الثوب أو البدن لم يعف عنه اه (فيروز).

(فائدة) نقل البلباني : طهارة الحلية إن لم تكن مخلوقة من حيوان نجس وهذا ظاهر كلام الغاية بقوله إصالة لا كسباق ، ميل ابن ذهلان إلى نجاستها كما عبر به ابن القيم رحمه الله تعالى اه وفي الوزغ وجهان : أحدهما : لا ينجس بالموت لأنه لا نفس له سائلة ، ولأنه إن شك في نجاسته فالألم يبقى على أصل الطهارة . والثاني : أنه نجس لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال «إن ماتت الفأرة أو الوزغة في الجب يصب ما فيه وإذا ماتت في بئر فارتخا حتى تغلبك ، اه (مغنى).

(فائدة) قال في المستوعب : الودي - بالدال غير المعجمة - مخفف لا غير وهو ماء أبيض يخرج عقب البول كاللبن غير لزج قال في المطلع قال الجوهري : المذى - بالتسكين - ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل ، قال وسلس البول الذي لا يستمسك بوله اه .

قوله «طاهر» أى ولو خرج بعد استجمار كما صرح به في الإقناع إن لم يكن على المخرج نجاسة فإن كان فنجس ، كما في المبدع وكذا الشرح وإن أفهم الشارح أن عبارته تقتضى نجاسة منى المستجمر مطلقاً اه (فيروز) .

عليه وسلم ، ثم يذهب فيصلي به ، متفق عليه ، فعلى هذا يستحب فرك يابسه ، وغسل رطبه (ورطوبة فرج المرأة) وهو مساك الذكر طاهرة كالعرق ، والريق ، والمخاط ، والبلغم ، ولو ازرق ، وما سال من الفم وقت النوم (وسور الهرة وما دونها في الخلقة طاهر) غير مكروه : غير دجاجة مخللة .

والسور - بضم السين مهموز - بقية طعام الحيوان وشرابه ، والهر : القط ، وإن أكل هو ، أو طفل ونحوهما نجاسة ثم شرب ولو قبل أن يغيب من مانع : لم يؤثر لعموم البلوى ، لا عن نجاسة يدها أو رجلها ، ولو وقع ما ينضم دبره في مانع ثم خرج جبالاً يؤثر (وسباع البهائم وسباع الطير) التي هي أكبر من الهر خلقة ، (والحرار الأهل ، والبغل منه) أى من الحرار الأهل لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع أجزائها وفضلاتها ، لأنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الماء وما ينوبه

قوله « ولو ازرق ، بتشديد القاف (ع ن) .

قوله « مخللة ، بالتشديد أى غير محفوظة فيسكره احتياطاً اه (فيروز) .

قوله « ولو وقع ما ينضم دبره في مانع - الخ ، قال في المنتهى : وكذا في جامد وهو ما يمنع انتقالها فيه اه . وفي حاشيته : قوله : وهو ما يمنع انتقالها فيه ، قدمه في الفروع . ثم قال : وقيل : إذا فتح وعاءه لم يسهل اه .

قوله « ما ينضم دبره ، قيل : إن جميع الحيوانات ينضم دبرها إذا وقعت في مانع إلا البعير (ع ن) .

قوله « والحرار الأهل الخ ، وعنه طهارة البغل والحرار ، اختارها المصنف والشارح وهو الصحيح ، بل الأقوى دليلاً ، وهو مذهب مالك والشافعى لأنهما لا يمكن التحرز منهما لمقتنهما فأشبهها السنور اه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركبهما ويركباز في زمانه وفي عصر أصحابه ، فلو كان نجسا لبين لهم النبي

من السباع والدواب ، فقال ، إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء ، ففهموه أنه ينجس إذا لم يبلغهما ، وقال في الحمر يوم خبير ، لأنها رجس ، متفق عليه ، والرجس : النجس .

باب الحيض

أصله لغة السيلان - من قولهم : حاض الوادى ، إذا سال . وهو شرعا : دم طبيعة وجبلة يخرج من قعر الرحم فى أوقات معلومة ، خلقه الله لحكمة غداء الولد وتربيته (لا حيض قبل تسع سنين) فإن رأت دما لدون ذلك فليس بحيض لأنه لم يثبت فى الوجود وبعدها : إن صلح فحيض . قال الشافعى : رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة ، إذا بلغت

صلى الله عليه وسلم ذلك ، ثم قال فى المغنى : كل حيوان حكم جلده وشعره وعرقه ودمه ولعابه حكم سوره فى الطهارة والنجاسة اهـ (م ق ر) .

(فائدة) قال ابن ذهلان إذا وطئ نجس كحار فى ماء كثير وطار منه رشاش فظاهر ، بخلاف ما علقه ثم نفضه كالذى بذنبه إذا نفضه اهـ (م ق ر) .

باب الحيض

قوله ، وجبلة ، بالكسر أى سحبة (فيروز) .

قوله ، يخرج من قعر الرحم ، بخلاف الاستحاضة فإنها نوع مرض ، وهى من عرق فى أدنى الرحم يسمى العاذل (تقرير) .

قوله ، إن صلح فحيض ، أى بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوما (فيروز) .

قوله ، ولا بعد خمسين ، وعنه ستين سنة لنساء العرب ، وعنه : بعد الخمسين حيض إن تكرر ، ذكرها القاضى وغيره وصحها فى الكافى قلت : وهو الصواب (إناصاف)

المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض ، ذكره أحمد ولا فرق بين نساء العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال : إنما تعرف النساء الحمل بانقطاع الدم ، فإن رأت دماً فهدم فساد لا تترك له العبادة ، ولا يمنع زوجها من وضئها ويستحب أن تغتسل بعد انقطاعه : إلا أن تراه قبل ولادتها بيومين ، أو ثلاثة مع أماره فنفاس ، ولا تنقص به مدته (وأقله) أى أقل الحيض (يوم وليلة) لقول على رضى الله عنه (وأكثره) أى أكثر الحيض (خمسة عشر يوماً) بلياليها ، لقول عطاء : رأيت من تحيض خمسة عشر يوماً بلياليها (وغالبه) أى الحيض (ست) ليال بأيامها (أو سبع) ليال بأيامها .

(وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً) احتج له الإمام أحمد بما روى

قوله : ولا مع حمل ، فإذا حملت انصرف الدم ياخذ الله تعالى إلى غذاء الولد ولذلك لا تحيض الحامل ، فإذا وضعت فلبه الله تعالى بحكمته لبناً يتغذى به ولذلك قبل أن تحيض الموضع فإذا خلط عنه بقى الدم لا مصرف له فيستقر فى مكان ، ثم يخرج فى الغالب من كل شهر ستة أيام أو سبعة ، وقد يزيد على ذلك وقد ينقص ، وقد يطول شهره ويقصر بحسب ماركبه الله سبحانه وتعالى فى الطباع اهـ (م ص) وعنه أن الحامل تحيض ، ذكرها أبو القاسم التميمى والبيهقى واختارها الشيخ تقي الدين ، قال فى الفروع : وهو أظهر ، واختارها فى الفائق . قلت : وهو الصواب (لإنصاف) فلا تصلى فيه ولا توطأ اهـ .

قوله : مع أماره ، أى علامة على الولادة كالتألم ، فلا تترك الصيام والصلاة بلا أماره على قربه عملاً بالأصل ، وإن تبين خلاف ذلك أعادت ما تركته اهـ (فيروز)

قوله : وأقل طهر بين حيضتين ثلاثة عشر يوماً ، وعنه لا حد لأقل العلو رواها جماعة عن أحمد ، قاله أبو البركات ، واختاره بعض الأصحاب واختاره الشيخ

عن علي : أن امرأة جاءت به وقد طلقها زوجها ، فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض ، فقال علي لشرح : قل فيها ، فقال شرح : إن جاءت بينه من بطانة أهلها ، ممن يرجى دينه ، وأماتته . فشردت بذلك ، وإلا فهي كاذبة ، فقال علي : قالون ، أي جيد ، بالرومية (ولا حد لأكثره) أي أكثر الطهر بين الحيضتين لأنه قد وجد من لا تحيض أصلاً ، لكن غالبه بقية الشهر ، والطهر زمن حيض خلوص النقاء ، بأن لا تتغير معه قطنة احتشمت بها ، ولا يكره وطؤها زمنه إن اغتسلت (وتقضى الحائض والنفساء الصوم لا الصلاة) إجماعاً (ولا يصحان) أي الصوم والصلاة (منها) أي من الحائض (بل يحرم) عليها ، كالتطواف ، وقراءة القرآن ، واللبث في المسجد : لا المرور به إن أمنت تلويثه (ويحرم وطؤها في الفرج) إلا لمن به شبق بشرطه ، قال الله تعالى ٢ : ٢٢٢ فاعتزلوا النساء في الحيض ، (فإن فعل) بأن أولج — قبل انقطاعه ، من يجمع مثله — حشفته ، ولو بحائل ، أو مكرها ، أو ناسياً ، أو جاهلاً (فعليه دينار أو نصفه) على التخيير (كراهة) لحديث ابن عباس : يتصدق بدينار ، أو نصفه ، رواه أحمد ، والترمذي ، وأبو داود وقال : هكذا الرواية الصحيحة ، والمراد بالدينار مثقال من الذهب ، مضروباً كان

تقى الدين . قلت : وهو الصواب (إنصاف) فإن ادعت أنها حاضت ثلاثاً في أكثر من شهر لم يحتج لبينة اه .

قوله : شبق ، هو مرض يؤدي إلى قوة الشهوة ، وشرطه : أن لا تندفع شهوته بدون الوطء في الفرج ، وأن يخاف تشقق أنثيه إن لم يطأ ، وأن لا يجد مباحة غير الحائض . وأن لا يقدر على مهر حرة ولا ثمن أمة اه .

قوله : كفارة ، إيجاب الكفارة في هذا من مفردات المذهب ، وعنه ليس عليه إلا التوبة مطلقاً ، وهو قول الأئمة الثلاثة . وجزم به في الوجيز ، وإليه ميل المصنف والشارح اه . وإن كرر الوطء في حيضة أو حيضتين فكالصوم اه

أو غير مبرأة أو قيمته من الفضة فقط ، ويجزى لو واحد ، وتسقط بجزره ، وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز أن يستمتع منها (أى من الخائض) بما دونه (أى دون الفرج : من القبلة ، واللمس ، والوطء دون الفرج ، لأن المحيض اسم لمكان الحيض ، قال ابن عباس ، فاعتزلوا نكاح فروجهن ، ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره ، وإذا أراد وطأها فادعت حيضا بمكنا قبل (وإذا انقطع الدم) أى دم الحيض ، أو النفاس (ولم تغتسل لم يباح غير الصيام والطلاق) فإن عذمت الماء تيممت ، وحل وطؤها ، وتغسل المسئلة الممتعة قهرا ، ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تصلى به ، وينوى عن مجنونة غسلت كيت (والمبتدأة) أى فى زمن يمكن أن يكون حيضا : وهى التى رأت الدم ولم تكن حاضت (تجلس) أى تدع الصلاة والصيام

قوله ، وامرأة مطاوعة كرجل ، أى كرجل فى التحريم والكفارة ، إلا أن تكون ناسية أو مكرهة أو جاهلة ، والفرق بينهما حيث عذرت بذلك ولم يعذر هو : ما قاله المحقق ابن قدس فى الصيام . من أن الرجل أقوى جنبه ، لأن الجماعة غالبا لا تكون إلا منه ، بخلاف المرأة فإنها لا تقع منها إلا قليلا ، وحيث كانت جنبه الرجل أقوى كان الزجر فى حقه أقوى ليقوى حذره اهـ (فيروز) .

قال المجد : يجزى نصف دينار ، والكمال : دينار ، ذكره فى الإنصاف ، وقال ابن ذهلان : الدينار المذكور دينار وثمان بدینار الوقت اهـ . وسواء طيء فى أول الحيض أو آخره ، أسود كان الدم أو أحمر ، وكذا لو جامعها وهى طاهرة فحاضت فنزع فى الحال لأن النزع جماع (ش منتهى) .

(فرع) لو أراد وطأها فادعت حيضا وأمكن قبل ، نص عليه ، لأنها مؤتمنة نقل الأثرم وأبو داود ، أنه اشترى أمة فأراد استبرائها ، فادعت حيضا أيضا قال : يعجبني أن يحتاط ويستظهر حتى يرى دلائله ربما كذبت ، اهـ (حاشية) . قوله ، وينوى عن مجنونة ، أى ينوى عن المجنونة من يغسلها ، إذ لا اعتبار

ونحوهما بمجرد رؤيته ولو أحمر ، أو صفرة ، أو كدرة (أقله) أى أقل الحيض يوم وليلة (ثم تغتسل) لأنه آخر حيضها حكما (وتصلى) وتصوم ، ولا توطأ (فإن انقطع دمها لأكثره) أى أكثر الحيض خمسة عشر يوما (فلا دون) بضم النون لقطعه عن الإضافة (اغتسلت عند انقطاعه) أيضا ، وجوب الصلواته أن يكون حيضا ، وتفعل كذلك فى الشهر الثانى والثالث (فإن تكرر) الدم (ثلاثا) أى فى ثلاثة أشهر ، ولم يختلف فهو كله (حيض) وثبتت عادته افتجسه فى الشهر الرابع ، ولا تثبت بدون ثلاث (وتقضى ما وجب فيه) أى ما صامت فيه من واجب ، وكذا ما طافته ، أو اعتكفته فيه ، وإن ارتفع حيضها ولم يعد وأبست

بنيتها لعدم شرطها ، وظاهره أنها لا تعيده إذا أفاقت لقيام نية الغسل مقام نيتها خلافا لما بحثه أبو المعالى اهـ (فيروز) .

قوله : ثم تغتسل ، وقيل : لا تغتسل إلا بعد الانقطاع وفاقا للأئمة الثلاثة اهـ (م خ) .

قوله : ولا توطأ ، أى يحرم ، وهل فيه كنفارة أم لا ؟ الظاهر : لا ، كما بحثه مرعى اهـ (فيروز) .

قال الشيخ (ع ب ط) فى حاشية شرح المنتهى : وهو كما قال قوله : ولم يختلف ، أى فإن اختلف فما تكرر منه صار عادة مرتبا كخمسة فى أول شهر وستة فى ثان وسبعة فى ثالث ، فتجلس الخمسة لتكرارها . أو غير مرتب كأن ترى فى الشهر الأول خمسة وفى الثانى أربعة وفى الثالث ستة . فتجلس الأربعة لتكرارها اهـ (فيروز) .

فائدة : قوله : إذا أحست بانتقال حيضها ، بأن أحسته فى الفرج ، وإلا فمنا تقطع ظهرها لا يكون إحساسا اهـ (م ق ر) .

قوله : وتقضى ما وجب فيه ، واختار الشيخ تقي الدين : لا تجب الإعادة اهـ (انصاف) .

قبل التكرار لم تقض (وإن عبر) أى جاوز دم مبتدأة (أكثره) أى أكثر الحيض فى (مستحاضة) والاستحاضة : سيلان الدم فى غير وقته من العرق العاذل من أدنى الرحم ، دون قعره (فإن كان) لها تمييز : بأن كان (بعض دمها أحمر وبعضه أسود ولم يعبر) أى يجاوز الأسود (أكثره) أى أكثر الحيض (ولم ينقص عن أقله فهو) أى الأسود حبضها ، وكذا إذا كان بعضه ثخيناً ، أو متناً وصلح حبضاً (تجلسه فى الشهر الثانى) ولو لم يتكرر أو يتوال (والأحمر) والرقين وغير المنتن (استحاضة) تصوم فيه وتصلى (وإن لم يكن دمها متميزاً قعدت) عن الصلاة ونحوها أقل الحيض من كل شهر ، حتى يتكرر ثلاثاً فتجلس (غالب

قوله « وإن عبر أكثره فستحاضة ، علم منه أن المستحاضة هى التى جاوز دمها أكثر الحيض وهو تابع فى ذلك صاحب الإنصاف وقال فى الإقناع المستحاضة هى التى ترى دمها لا يصلح أن يكون حبضاً ولا نفاساً ، وهو تابع فى ذلك صاحب الشرح والمبدع ، فعلى كلام المصنف والإنصاف ما يقصر عن اليوم والليلة وتراه الحامل لأقرب الولادة ، وما تراه قبل تمام تسع سنين دم فاسد لا يثبت له أحكام الاستحاضة وعلى كلام صاحب الإقناع وصاحب الشرح والمبدع يكون ذلك داخل فى الاستحاضة فنثبت له أحكامه اهـ (ع ن) .

قوله « وصلح ، أى صلح الثخين والمنتن لأن يكون حبضاً بأن لم ينقص عن أقله ولم يجاوز أكثره .

(تمة) إذا اجتمعت صفات متعارضة رجح بالسبق كما نقله فى حاشيه المنتهى عن المبدع ، مثله لو رأت خمسة أسود ثخيناً ثم خمسة أحمر ثخيناً متناً ثم أطبقت الشفرة فالأولى هى الأقوى والظاهر : أن محل ذلك إذا لم يكن جعل الجميع حبضاً بأن زاد مجموعه على خمسة عشر يوماً كما نقله المحقق (ع ن) عن شيخه اهـ (فيروز) .

الحيض) ستاً أو سبعا بتحر (من كل شهر) من أول وقت ابتدائها إن علمته ، وإلا فن أول كل هلالى .

(والمستحاضة المعتادة) التى تعرف شهرها ، ووقت حيضها ، وطهرها منه (ونو) كانت (مميزة تجلس عاداتها) ثم تغتسل بعدها وتصلى (وإن نسيها) أى نسيت عاداتها (عملت بالتمييز الصالح) بأن لم ينقص الدم الأسود ونحوه عن يوم وليلة ، ولا يزيد على خمسة عشر ولو تنقل أولم يتكرر (فإن لم يكن لها تمييز) صالح ونسيت عدده ووقته (فغالب الحيض) تجلسه من أول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه ، وإلا فن أول كل هلالى (كالعالمة بموضعه) أى موضع

قوله « بتحر ، حاصله : أن للمبتدأة ثلاثة أحوال لأنها إما أن لا يجاوز دمها أكثر الحيض أو يجاوز . والثانى : هى المستحاضة وهى قسمان : مميزة وغير مميزة . ففى الأولى والأخيرة تجلس الأقل حتى يتكرر ثم تنتقل إلى المتكرر فى الأولى والغالب فى الأخيرة وفى الوسطى تجلس المتميز الصالح من غير تكرار (أبى بطين رحمه الله تعالى)

قوله « وإلا فن أول كل هلالى ، أى وإن لم تعلم وقت ابتدائها فتجلس من أول كل شهر هلالى ستاً أو سبعا بنحو اه (فيروز) .

قوله « التى تعرف شهرها ، المراد بالشهر هنا هو الذى يجتمع لها فيه حيض وطهر ، سواء كان شهراً هلالياً أو أقل أو أكثر (تقرير) .

قوله « تجلس عاداتها ، لكن لو نقصت عاداتها ثم استحيضت جلست قدر الناقصة قطع به ابن تيميم والمجد وعزاه للأصحاب ذكره فى التوضيح ، وعنه تجلس غالب الحيض ، وعنه عادة نساها . وعنه أكثره اختاره فى المغنى (فروغ)

قوله « ولو تنقل ، أى التمييز بأن كان تارة فى أول الشهر وتارة فى وسطه وتارة فى آخره اه (فيروز)

الحيض (الناسية لعدده) فتجلس غالب الحيض في موضعه (وإن علمت) المستحاضة (عدده) أى عدد أيام حيضها ونسبت موضعه من الشهر (ولو كان موضعه من الشهر في نصفه جلستها) أى جلست أيام عاداتها (من أوله) أى أول الوقت الذى كان الحيض يأتيها فيه (كمن) أى كابتدأه (لا عادة لها ، ولا تميز) فتجلس من أول وقت ابتدائها على ما تقدم .

(ومن زادت عاداتها) مثل أن يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة

قوله : كما تقدم ، أى قريباً في قوله : من أوله ابتدائها الخ

(تمة) ما جلست الناسية للعدد أو الموضع ، أولها من حيض مشكوك فيه كحيض متيقن فيما يجب ويمنع وعدم قضاء الصلاة ونحو ذلك ، بخلاف النفاس المشكوك فيه لاشقة تكراره ، وما زاد على ما جلسته إلى أكثره كطهر متيقن .

قال في الرعاية : والحيض والطهر مع الشك فيهما كالتيقن فيما يحل ويحرم ويكره ويجب ويباح ويستحب ويسقط ، وعنه يكره الوطء في طهر مشكوك فيه كالمستحاضة ، وقول العلامة مرعى : كطهر متيقن في يوم حل وطء ، وليس كذلك متعقب بما نقلناه عن الرعاية ، وهو الصحيح ، كما في الإنصاف ، وما ذكره من أنه كاستحاضة ، إنما هو قول ، وما عدا ذلك استحاضة ، ومتى ذكرت المستحاضة الناسية لعاداتها رجعت إليها لأن ترك الجلوس فيها إنما كان لعارض وقد زال ، وقضت ما فعلته زمن العادة المنسية من واجب صوم وطواف ونحوهما . لعدم صحته بمصادفة زمن الحيض ، وقضت الواجب أيضاً زمن جلوسها في غيرها من صلاة وصوم ونحوهما ، لأنه لم يمكن زمن حيض . وكذا الحكم في كل موضع حيض من لا عادة لها ولا تميز لها كالمبتدأة إذا لم تعرف وقت ابتدائها ولا تميز لها اه (فيروز)

(أو تقدمت) مثل أن تكون عاداتها من أول الشهر فتراه في آخره (أو تأخرت) عكس التي قبلها (فما تكرر) من ذلك (ثلاثاً) فهو (حيض) ولا تلتفت إلى ما خرج عن العادة قبل تكرره ، كدم المبتدأة الزائد على أقل الحيض ، فتصوم فيه ، وتصلّي قبل التكرار ، وتغتسل عند انقطاعه ثانياً . فإن تكرّر ثلاثاً صار عادة فتعيد ما صامته فيه من فرض ونحوه (وما نقص عن العادة طهر) فإن كانت عاداتها ستاً فانقطع خمس اغتسلت عند انقطاعه ، وصلت ، لأنها طاهرة (وما عاد فيها) أى في أيام عاداتها كما لو كانت عشراً فرأت الدم ستاً ثم انقطع يومين ثم عاد في التاسع والعاشر (جلسته) فيهما لأنه صادف زمن العادة كما لو انقطع

قوله : أو تقدمت ، صفة التقدم أن تكون عاداتها في آخره وتراه في أوله لا كما قال الشارح رحمه الله .

قوله : فما تكرّر ثلاثاً - الخ ، وعنه تصير إليه من غير تكرار ، وهو قول أكثر الفقهاء ، واختاره الموفق والشيخ تقي الدين ، قال في الإقناع وعليه العمل ولا يسع النساء العمل بغيره ، قال في الإنصاف : وهو الصواب اه .

قوله : ولا تلتفت إلى ما خرج عن العادة ، أى بأن لا تدع الصلاة ونحوها اه (فيروز) .

قوله : لأنه صادف زمن العادة ، أى فإن جاوزها ولم يعبر إلا أكثر لم تجلسه حتى يتكرر ، فإن عبر إلا أكثر فليس بحيض ، هذا آخر الكلام على المنتحرة .

وحاصله : أنها لا تخلو من ثلاثة أحوال ، لأنها إما أن تنسى عدد أيامها دون موضع حيضها فتجلس غالبه ستاً أو سبعا بتحر في موضعه أو تنسى موضعه دون أيام العادة ، فتجلس من ذكرته ونسيت الموضع من أول مدة علم الحيض فيها أو ضاع موضعه كنصف الشهر مثلاً ، أو تكون ناسية لها ، فعالب الحيض من أو كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه كالعشر الأول مثلاً اه (فيروز)

(والصفرة والكدره في زمن العادة حيض) فتجلسهما ، لا بعد العادة ولو تكررتا لقول أم عطية ؓ كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا ، رواه أبو داود (ومن رأت يوما) أو أقل أو أكثر (دما ويوما) أو أقل أو أكثر (نقاء فالدم حيض) حيث بلغ بمجموعه أقل الحيض (والنقاء طهر) تغتسل فيه ، وتصوم وتصلى ، ويكره وطؤها (ما لم يعبر) أى يجاوز بمجموعهما (أكثره) أى أكثر الحيض فيكون استحاضة .

(والمستحاضة ونحوها) ممن به سلس بول ، أو مذى ، أو ريح : أو جرح لا يرقأ دمه ، أو رعاف دائم (تغسل فرجها) لإزالة ما عليه من الحدث (وتعصبه) عصباً يمنع الخارج حسب الإمكان ، فإن لم يمكن عصبه كالبايور صلى على حسب حاله . ولا يلزم إعادتهما لكل صلاة إن لم يفرط (وتتوضأ) لدخول كل (وقت صلاة) إن خرج شيء (وتصلى ما دام الوقت فروضاً ونوافل) فإن لم يخرج شيء .

قوله ، والصفرة والكدره ، هنا هما شيء كالصديد تغتسل به صفرة أو كدره وليس بدم بل ماء . اهـ (ع ن) .

(فائدة) قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله تعالى : ما تراه الحائض من اللثاف في أيام الحيض طهر ، وإن ظهر بعض يابض فعليها أن تغتسل وتصلى . وفيه قوله : إن البياض الذى يأتى الحائض عقب انقطاع الحيض هو الطهر الصحيح ، وإليه يميل شيخنا رحمه الله تعالى فيما يرى ، والله أعلم .

قوله ، ويكره وطؤها ، فيه هكذا في الإقناع في المعتادة دون المبتدأة وظاهر المنتهى وصريح الغاية لا كراهة مطلقا اهـ .

قوله ، فإن لم يخرج شيء ، قال (ع ن) قد يقال : إنه يخالف لمقتضى ما تقدم من قوله وتعين نية الاستباحة لمن حدثه دائم لفرضه ، فإن قضية ذلك كله أن يتوضأ لوقت كل صلاة دائماً ، ويجاب بأن ما تقدم مخصوص بما إذا لم

لم يجب الوضوء ، وإن اعتيد انقطاعه زمناً يتسع للوضوء والصلاة تعين ، لأنه أمكن الإتيان بها كاملة .

ومن يلحقه السلس قائماً صلى قاعداً ، ومن لم يلحقه إلا راكعاً أو ساجداً يركع ويسجد بالإيماء : كمن بالمكان النجس (ولا توضأ) المستحاضة (إلا مع خوف العنت) منه أو منها ولا كتمارة فيه (ويستحب غسلها) أى غسل المستحاضة (لكل صلاة) لأن أم حبيبة استحضت ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأمرها أن تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة ، متفق عليه .

(وأكثر مدة النفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة ، وبعدها ، وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل ، لأجله ، وأصله لغة : من التنفس ، وهو الخروج من الجوف ، أو من نفس الله كربته ، أى فرجها (أربعون يوماً) وأول مدته من الوضع ، وما رآته قبل الولادة بأومين ، أو ثلاثة بأمارة فنفس ولا تنفص به . وتقدم ، ويثبت حكمه بشئ فيه خلق إنسان ، ولا حد لأقله ، لأنه لم يرد تحديده ، وإن جاوز الدم الأربعين وصادف حيضها ولم يزد ، أو زاد وتكرر . فحيض إن لم يحاوز أكثره ، ولا يدخل حيض واستحاضة فى مدة نفاس (ومتى ظهرت قبله) أى انقضاء أكثره (تطهرت) أى اغتسلت (وصلت) وصامت كسائر الطهارات ، كالحائض إذا انقطع دمها فى عاداتها (ويكره وضؤها قبل الأربعين بعد) انقطاع الدم و (التطهير) أى الاغتسال قال أحمد : ما يعجبني أن يأتيها زوجها لحديث عثمان بن أبى العاص أنها أتته قبل الأربعين . فقال : لا تقرينى . ولأنه لا يأمن عود الدم فى زمن الوطء .

يمكن تفصيل المحل كمن به بأسور ونحوه . وهنا فيما إذا أمكنه ذلك ولم يخرج شئ اه (فيروز) . وبخطه تحريم وطء المستحاضة من مفردات المذهب .

.. فائدة .. ولا يكره وضؤها إن ظهرت ولو دون يوم خلافاً للمنتهى (غاية) قوله . على حديث عثمان بن أبى العاص ، وانظره : أنها أتته قبل الأربعين

(فإن عاودها الدم) في الأربعين (فشكوك فيه) كما لو لم تره ثم رآته فيها (وتصوم وتصل) أى تتعبد لأنها واجبة في ذمتها يقين ، وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه احتياطاً ، ولوجوبه يقينا ، ولا تقضى الصلاة كما تقدم (وهو) أى النفاس (كالحيض فيما يحل) كالاستمتاع بها دون النرج (و) فيما (يحرم) به كالوطء في النرج والصوم والصلاة والطواف

فقال : لا تقرينى (اه فيروز) .

قوله : فشكوك فيه ، وعند كثير من العلماء إذا عاد الدم في الأربعين فهو دم نفاس . (تقرير) واختاره الموفق .

قوله : كما لو لم تره ، أى كما لو لم تر الدم مع الولادة ثم رأته في الأربعين فشكوك فيه أيضا ولا توطأ في ذلك كالمبتدأة في الزائد على أقل الحيض قبل تكرره قاله في شرح المنتهى وتعقبه (ع ن) فقال : إنه غير ظاهر إذ المبتدأة لا تقضى ما فلتته من الواجبات في الزائد قبل تكرره وفيه نظر وذلك أن التشبيه لا يلزمه العموم وإنما تشبيهه بذلك من حيثية تحريم الوطء لا غير .

(تنبيه) وهل في ذلك كفارة أم لا ؟ لم أر تصريحاً في كلام المتقدمين نعم صرح بعدمها العلامة . رعى من المتأخرين وهو الظاهر وإن صرح بخلافه العلامة (ع ن اه فيروز) .

(فائدة) إذا رأت النساء الدم بعد انقطاعه بعد الأربعين فإن صادف عادة حيضها جلسته ، وإن جهلت ذلك فكابتدأة على ما ذكره من التفصيل فيها قاله أحمد بن محمد وأما النقاء من الحيض فلا يكره وطئها فيه . ربما يفرق بينهما بأن يقال : إن النساء ضعيفة جداً بسبب الولادة فعظم أوجعها في غاية الوهن والضعف بسبب ما اعتراها من مرض الموت وهو النفاس فلا تحتل الوطء زمن الطهر بخلاف الحائض اه (دنوشرى) .

والطلاق بغير سؤالها على عوض (و) فيما (يجب) به كالغسل والكفارة بالوطء فيه (و) فيما (يسقط) به كوجوب الصلاة فلا تقضيها (غير العدة) فإن انفارقة في الحياة تعدد بالحيض دون النفاس (و) غير (البلوغ) فيثبت بالحيض دون النفاس ، لحصول البلوغ بالإنزال السابق للحمل ، ولا يحتسب بمدة النفاس على المولى بخلاف مدة الحيض (وإن ولدت امرأة توأمين) أى ولدين في بطن واحد (فأول النفاس وآخره من أولهما) كالحمل الواحد ، فلو كان بينهما أربعون يوما فأكثر فلا نفاس للثاني .
ومن صارت نفساء بتعديها بضرب بطنها ، أو بشرب دواء ، لم تقض .

قوله « على عوض ، وظاهره : إن سأله بلا عوض أو سأله عوضا غيرها لم يبح ولعل اعتبارها العوض لأنها تظهر خلاف ما تبطن فبذل العوض يدل على إرادتها حقيقة كما بحثه في الإقناع وبحثه مخالفا لهما مرعى على عدم اعتباره ، (فيروز) .

قوله « لم تقض ، أى الصلاة زمن نفاس وكذا حيض كما لو كان التعدي من غيرها لأن وجود الدم ليس معصية من جهتها ولا يمكنها قطعه بخلاف سفر المعصية فإنه يمكن قطعه بالتوبة اهـ (فيروز) .

« فائدة » قال في الإقناع ولا يجوز ما يقطع الحمل قال الشيخ منصور في حاشيته قال ابن نصر الله ظاهر ما سبق جوازه كإلقاء نطفة بل أولى ويحتمل المنع ، لأن فيه قطع النسل وقد يتوجه جوازه ما سبق في الكافور فإن شربه يقطع شهوة الجماع ، وقد تقدم أنه كقطع الحيض (ح م خ) .

كتاب الصلاة

في اللغة : الدعاء قال الله تعالى : ٩٠ : ١٠٣ وصل عليهم، أى ادع لهم، وفي الشرع : أقوال وأفعال مخصوصة ، مفتوحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم سميت صلاة لاشتغالها على الدعاء ، مشتقة من الصلويين ، وهما عرقان من جانب الذنب وقيل عظمانيان ينحنيان في الركوع والسجود وفرضت ليلة الإسراء (تجب) الخمس في كل يوم وليلة (على كل مسلم مكلف) أى بالغ عاقل ، ذكر ، أو أنثى ، أو خنثى حر

كتاب الصلاة

(فائدة) سئل أبو العباس هل كانت الصلاة على من قبلنا من الأمم مثل ما هي علينا أم لا ؟ . فأجاب : كانت لهم معلومات في هذه الأوقات لكن ليست بمائلة لصلاتنا في الأوقات والهيئات وغيرها والله أعلم (نقله الجراعى في حواشى الفروع) .

قوله « سميت صلاة لاشتغالها على الدعاء مشتقة من الصلويين ، ظاهر الفروع أن القول بأنها مشتقة من الصلويين مغاير للقول الأول وهو لاشتغالها على الدعاء وهو ظاهر كلام ابن كثير رحمه الله في تفسيره بل صريح فيه قال : واشتقاقها من الدعاء أصح وأشهر (خطه) .

قوله « ليلة الإسراء ، قيل : إنها قبل الهجرة بسنة ، وقيل : بخمس سنين وهذا هو المشهور اهـ .

قوله « على كل مسلم ، قال في الإنصاف مفهومه أنها لا تجب على كافر لكن الكافر لا يخلو من أن يكون أصليا أو مرتدآ فإن كان أصليا لم تجب عليه ، بمعنى أنه إذا أسلم لم يقضها وهو إجماع ، وأما وجوبها بمعنى أنه مخاطب

أو عبد ، أو مبعوض (إلا حائضا أو نفساء) فلا تجب عليهما (ويقضى من زال عقله بنوم ، أو إغماء ، أو سكر) طوعا ، أو كرها (أو نحوه) كشرب دواء لحديث « من نام عن صلاة ، أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » رواه مسلم ، وغشى على عمار ثلاثا ثم أفاق فتروضا وقضى تلك الثلاث . ويقضى من شرب محرما حتى زمن جنون طرأ متصلا به : تغليظا عليه (ولا تصح) الصلاة (من مجنون) وغير مميز لأنه لا يعقل النية (ولا) تصح من (كافر) لعدم صحة النية منه ، ولا تجب عليه بمعنى : أنه لا يجب عليه القضاء إذا أسلم ، ويعاقب عليها ، وعلى سائر فروع الإسلام (فإن صلى) الكافر على اختلاف أنواعه في دار الإسلام ، أو الحرب

بها فالصحيح من المذهب أنهم مخاطبون بفروع الإسلام وعليه الجمهور ، وإن كان مرتداً فالصحيح من المذهب أنه يقضى ما تركه قبل رده . ولا يقضى ما فاتته زمن رده . انتهى ، ثم قال : والخلاف المتقدم في الصلاة جار في الزكاة . إن قلنا ببقاء ملكه على ما يأتي . وكذا هو جار في الصوم ، وأما إعادة الحج إذا فعله قبل رده فالصحيح من المذهب أنه لا إعادة عليه . نعم عليه إلى أن قال : فعلى القول بلزوم الإعادة ، قيل : لحبوط العمل ، وقيل : لا إعادة ، فإنه لا يبطل ويلزمه ثانيا .

والوجهان في كلام القاضى وغيره . وقال الشيخ تقي الدين ، واختار الأكثر : أن الردة لا تبطل العمل إلا بالموت عليها . وقال جماعة : الإحباط إنما ينصرف إلى الثواب دون حقيقة العمل لبقاء صحة صلاة من صلى خلفه ، وحل ما كان ذممه وعدم نقض تصرفه اهـ (إنصاف) .

قوله : دواء ، ولو غير خرم . (فيروز)

قوله : ويقضى من شرب ، أى الصلاة ، وكذا الصوم وسائر الواجبات ، كما بحثه في شرح الإقناع . اهـ (فيروز)

جماعة أو منفرداً بمسجد أو غيره (فسلم حكماً) فلو مات عقب الصلاة فتركته لأقاربه المسلمين ويغسل ويصلى عليه ، ويدفن في مقابرنا ، وإن أراد البقاء على الكفر وقال : إنما أردت التهزئ لم يقبل ، وكذا لو أذن ولو في غير وقته (ويؤمر بها صغير لسبع) أى : يلزم وليه أن يأمره بالصلاة لتمام سبع سنين ، وتعليمه إياها والطهارة ليعتادها ذكر أكان أو أثنى ، وأن يكفه عن المفاصد (و) أن (يضرب عليها لعشر) سنين ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه « مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع ، رواه أحمد وغيره (فإن بلغ في أثنائها) بأن تمت مدة بلوغه ، وهو في الصلاة (أو بعدها في وقتها أعلد) أى : لزمه لإعادتها ، لأنها نافذة في حقه فلم تجزئه عن الفريضة ، ويعيد التيمم لا الوضوء والإسلام (ويحرم) على من وجبت

قوله « فسلم حكماً ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، يرى أن تقدم الشهادة شرط في صحة الصلاة ، قلت : وهذا الذى ذكره الشيخ هو الذى يدل عليه حديث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، وهو الصواب اه . (ح مقنع)

قوله « لم يقبل ، أى فيحكم بإسلامه ثم برده فيثبت له حكم المرتدين اه . قوله « والطهارة ، أى التطهر من الحدثين والخبث (ح م ص) وكذلك ذكر النووى في شرح المذهب : الصيام ونحوه ، ويعرف تحريم الزنا واللواط والسرقة وشرب المسكر والغيبة ونحوها ، ويعرف أنه بالبلوغ يدخل في التكليف ، ويعرف ما يبلغ به ، وقيل : بهذا التعليم مستحب ، والصحيح وجوبه اه .

قوله « واضربوهم عليها لعشر ، يعنى : غير مبرح ، أى : غير شديد ، ولا يزيد على عشر في كل مرة (تاج) .

قوله « ويعيد التيمم — الخ ، أى : لأن تيممه كان لنافذة ، ولا يستباح به

عليه (تأخيرها عن وقتها) المختار أو تأخير بعضها (إلا لتأوى الجمع) لعذر ،
فيباح له تأخير ، لأن وقت الثانية يصير وقتاً لها (وإلا لمشتغل بشروطها الذي
يحصله قريباً) كإقطاع ثوبه الذي ليس عنده غيره ، إذا لم يفرغ من خياطته
حتى خرج الوقت ، فإن كان بعيداً عرفاً صلى ، ولمن لزمته التأخير في الوقت
مع العزم عليه ما لم يظن مانعاً ، وتسقط بموته ، ولم يَأْتِ (ومن جحد
وجوبها كفر) إذا كان ممن لا يجبهه ، وإن فعلها ، لأنه مكذب لله ، ورسوله
وإجماع الأمة .

وإن ادعى الجهل : كحديث الإسلام ، عرف وجوبها ، ولم يحكم بكفره لأنه
معدوم ، فإن أصر عليها جاهداً كفر (وكذا تاركها تهاوناً) أو كسلاً ، لاجحوداً

فريضة لما تقدم بخلاف الوضوء ، لأنه رافع للحدث ، وبخلاف الإسلام ،
لأنه أصل الدين فلا يصح نقلاً ، بل إذا وجد فهو على وجه الوجوب
اهـ (فيروز) .

قوله : وإلا لمشتغل بشرط ، قال ابن منجا في شرحه : في جواز التأخير
لأجل الاشتغال بالشرط نظر ، وذلك من وجبهين ، أحدهما : أنه لم يقل به
أحد من الأصحاب رحمهم الله ، ممن تقدم المصنف رحمه الله ممن نعلمه ، بل
نقلوا عدم الجواز ، واستثنوا من نوى الجمع لا غير . ذكر ذلك أبو الخطاب
في هدايته ، وصاحب النهاية فيها ، وفي خلاصته . وثانيها : أن ذلك يدخل
فيه من آخر الصلاة عمداً حتى يبق من الوقت مقدار الصلاة ، وقال ذلك ابن
عبيدان في شرحه اهـ (إنصاف) .

قوله : ما لم يظن مانعاً ، كوت : وقيل : وحيض : وكذا من أعير ستره .
أول الوقت فقط ومتوضئ . عدم الماء في السفر ، وطهارته لا تبقى إلى
آخر الوقت ، ولا يرجو وجوده ، ومستحاضة لها عادة بإقطاع دمها في وقت
يتسع لفعلها ، فيتعين فعلها ذلك الوقت (توضيح) .

(ودعاء إمام أو نائبه) لنعلم (فأصر وضاق وقت الثانية عنها) أى عن الثانية لحديث «أول ما تنفقون من دينكم الأمانة، وآخر ما تنفقون منه الصلاة»، قال أحمد: كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء، فإن لم يدع لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال أنه تركها لعذر يعتد سقوطها لمثله (ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً فيهما) أى فيما إذا جحد وجوبها، وفيما إذا تركها تهاونا، فإن تابا: وإلا ضربت عنقهما والجمعة كغيرها، وكذا ترك ركن أو شرط.

وينبغي الإشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى، ولا ينبغي السلام عليه، ولا إجابة دعوته، قال الشيخ تقي الدين ويصير مسلماً بالصلاة ولا يكفر بترك غيرها من زكاة، وصوم، وحج، تهاونا: وبجلا

قوله «ودعاء إمام أو نائبه»، قال ابن رجب ظاهر كلام أحمد وغيره من الأئمة الذين يرون كفر تارك الصلاة: أن من تركها يكفر بمجرد الخروج الوقت عليه. ولم يعتبروا أن يستتاب ولا أن يدعى إليها، وعليه يدل كلام المتقدمين من أصحابنا، كالخرقى، وأبى بكر، وابن أبى موسى، ثم استدل لذلك بالأحاديث التى فيها كفر تارك الصلاة كقوله: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»، وحديث العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر، (خطه).

قوله «وضاق وقت الثانية»، وعنه الأولى، اختاره صاحب المحرر وغيره، وهى أظهر، وفاقا لما لك والشافعى (فروع).

(فائدة) قال أبو الخطاب: إذا قيل: ما شيء فعله محرم، وتركه محرم؟ فالجواب: أنها صلاة السكران، فعلها محرم للنهى عن ذلك، وتركها محرم، وهذا على أنه مكلف، كما نقله عبد الله، وقاله القاضى وغيره، وخالف فى ذلك جماعة من أصحابنا وغيرهم (م ص).

(فائدة) قال ابن هبيرة: ومن أساء فى صلاته فلم يتم ركوعها ولا سجوها لحكمه حكم تاركها، ثم استدل بأثر حذيفة اه.

باب الأذان

هو في اللغة : الإعلام ، قال تعالى : ٣:٩ وأذان من الله ورسوله ، أى إعلام
وفي الشرع : إعلام بدخول وقت الصلاة ، أو قربه لفجر ، بذكر مخصوص
(والإقامة) في الأصل : مصدر أقام ، وفي الشرع إعلام بالقيام إلى الصلاة ،
بذكر مخصوص ، وفي الحديث : المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، رواه
مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ،
وليؤمكم أكبركم ، متفق عليه (على الرجال) الأحرار (المقيمين) في القرى
والأصهار ، لا على الرجل الواحد ، ولا على النساء ، ولا على العبيد ، ولا على
المسافرين (للصلاة الخمس المكتوبة المؤداة) دون المنذور ، والمؤداة دون

باب الأذان

رجح الحافظ ابن حجر كونه شرع في السنة الأولى أى من الهجرة (عن)
وما ذكر أن بلالا أذن بمكة ضعيف قاله المناوى .

قوله : هما فرضا كفاية ، تنبيه : فرض الكفاية أمر مهم ، يقصد من
قبل الشرع من غير نظر بالذات إلى فاعله فدخل في ذلك الحرف والصناعات ،
وخرج بقولنا : من غير نظر إلخ . فرض العين ، وهو واجب على الجميع ،
ويسقط الطلب والإثم بفعل من يكفى ، ويجب علينا على من ظن أن غيره لا يقوم
به ، وإن فعل الجميع معا كان فرضا في حقهم اهـ (فيروز) .

قوله : على الرجال ، والمراد به اثنان فأكثر : احتراز من الواحد اهـ
(م ص) .

قوله : ولا على المسافرين ، هذا فيه نظر ، لحديث : إذا حضرت الصلاة -
إلخ ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما حضراً ولا سفيراً (قرره الشيخ عبد
الرحمن بن حسن رحمه الله) .

المقتضيات والجمعة من الجنس ، ويستأن المنفرد ، وسفر ، ولمقتضية (يقاتل أهل بلد تركوها) أى : الأذان والإقامة فيقاتلهم الإمام . أو نائبه لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة وإذا قام بهما من يحصل به الإعلام غالباً أجزأ عن السكّل وإن كان واحداً ، وألا يزيد بقدر الحاجة ، كل واحد في جانب ، أو دفعة واحدة بمكان واحد ، ويقم أحدهم ، وإن تشاحوا أفرع ، وتصح الصلاة بدونهما ، لكن يكره .

(ويحرم أجرتهما) أى : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ، لأنهما قرينة لفاعليهما (لا) أخذ (رزق من بيت المال) من مال النية (لعدم متطوع) بالأذان ، والإقامة ، فلا يحرم ، كأرزاق القضاة ، والنزاة (و) يسن أن (يكون المؤذن صيئاً) أى رفع الصوت لأنه أبلغ في الإعلام ، زاد في المعنى ، وغيره ، وأن يكون حسن الصوت ، لأنه أرق لسماعه (أمينا) أى عدلاً . لأنه مؤتمن يرجع إليه في الصلاة وغيرها (عالماً بالوقت) ليتحررا ، فيؤذن في أوله (فإن تشاح فيه اثنان) فأكثرا (قدم أفضلهما فيه) أى : فيما ذكر من الخصال (ثم) إن

قوله « تركوها » مفهومه : أنهم لا يقاتلون على ترك أحدهما ، قاله ابن نصر الله قوله « وتحرم أجرتهما ، أى دفعا وأخذاً » (ع ن) .
قوله « أمينا ، أى عدلاً ظاهراً وباطناً ، وأما مجرد العدالة الظاهرة فشرط (م خ) ، قال ابن عطية : لا يجزى الأذان على من لم يصل مع المؤذن مطلقاً وإذا لم يصل سماع لم يحصل المقصود ، فلم يكن مسنوناً ، وقال أبو المعالي : بحيث يسمع من تفوته الجماعة .
قوله « عدلاً ، أى ظاهراً وباطناً فلا إشكال فيما يأتى إذ المراد به ثم ما كان ظاهراً (فيروز)

قوله « فإن تشاح — الخ » ، قال في الصحاح : الشح : البخل مع الحرص ، وتشاح الرجلان على الأمر : لا يريدان أن يفوتهما

استوا فيها قدم (أفضلهما في دينه وعقله) لحديث «ليؤذن لكم خياركم ، رواه أبو داود وغيره (ثم) إن استوا قدم (من يختاره) أكثر (الجيران) لأن الأذان لإعلامهم ، ثم إن تساوا في النكل فقرعة فأبهم خرجت له القرعة قدم (وهو) أى الأذان المختار (خمس عشرة جملة) لأنه أذان بلال رضى الله عنه ، من غير ترجيع الشهادتين ، فإن رجعهما فلا بأس (يرتلها) أى يستحب أن يتمل في ألفاظ الأذان ، ويقف على كل جملة ، وأن يكون قائما (على علو) كالمنازة ، لأنه أبلغ في الإعلام ، وأن يكون (متطهرا) من الحدث الأصغر ، والأكبر ، ويكره أذان جنب ، وإقامة محدث ، وفي الرعاية يسن أن يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة) لأنها أشرف الجهات (جاءلا إصبعيه) السابطين (في أذنيه) لأنه أرفع للصوت (غير مستدير) فلا يزيل قدميه في منارة ، ولا غيرها (ملتفتا في الحيلة يمينا ، وشمالا) أى أن يلتفت يمينا لحي على الصلاة ، وشمالا لحي على الفلاح ، ويرفع وجهه إلى السماء فيه كله ، لأنه حقيقة التوحيد (قائلا بعدهما) أى يسن أن يقول بعد الحيعلتين (في أذان الصبح) ولو أذن قبل الفجر (الصلاة خير من النوم ، مرتين) لحديث أبى محذورة رواه أحمد وغيره ، لأنه

قوله «فإن رجعهما فلا بأس ، وصفة الترجيع أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، مرتين — سرا — أشهد أن محمدا رسول الله مرتين — سرا — ثم يرفع بهما صوته ، وهو خاص بهما (تقرير) سمي ترجيعا ، لرجوعه من السر إلى الجهر ، والمراد بالخفض : أن يسمع من بقربه ، والحكمة فيه : أن يأتى بهما بتدبير وإخلاص لكونهما المنجيتين من الكفر المذخلتين في الإسلام (عن) وعنه لا يعجبني الترجيع ، وعنه أعجب إلى ، وعنه هما سواء ، ذكرها أبو الحسين اه

قوله «يمينا لحي على الصلاة — الخ. وإنما اختصا بذلك لأن غيرهما ذكر وهو خطاب كالسلام في الصلاة ، ذكره في النروع كابن حجر (اه فيروز)

وقت ينام الناس فيه غالباً ، ويكره في غير أذان الفجر ، وبين الأذان والإقامة

(وهى) أى الإقامة (إحدى عشرة) جملة بلا تثنية وتباح تثنيتهما (يحذرهما) أى يسرع فيها ، ويقف على كل جملة كالأذان (ويقيم من أذن) استخبأ بها ، فلو سبق المؤذن بالأذان فأراد المؤذن أن يقيم فقال أحمد : لو أعاد الأذان كما صنع أبو مخذورة ، فإن أقام من غير إعادة فلا بأس قاله فى انبدع (فى مكانه) أى يسن أن يقيم فى مكان أذانه (إن سهل) لأنه أبلغ فى الإعلام فإن شق كُنْ أذن فى منارة أو مكان بعيد عن المسجد أقام فى المسجد لتلا يفوته بعض الصلاة ، لكن لا يقيم إلا ياذن الإمام (ولا يصح) الأذان (إلا مرتباً) كأركان الصلاة (متواليًا) عرفاً لأنه لا يحصل المقصود منه إلا بذلك ، فإن نكسه لم يعتد به ، ولا تعتبر الموالاة بين الإقامة والصلاة إذا أقام عند إرادة الدخول فيها ، ويجوز الكلام بين الأذان وبعد الإقامة قبل الصلاة ، ولا يصح الأذان إلا (من) واحد ذكر (عدل) ولو ظاهراً ، فلو أذن واحد بعضه ، وكلمه آخر ، أو أذنت امرأة ، أو خنثى ، أو ظاهر الفسق لم يعتد به .

ويصح الأذان (ولو) كان (ملجئاً) أى مطرباً به (أو) كان ملحوناً ، لحنا لا يحيل المعنى ، ويكره أن من ذى لغة فاحشة . وبطل إن أحيل المعنى ،

قوله . لكن لا يقيم إلا ياذن الإمام ، لأن الأذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه إلى مراجعة ، لأنه لبيان الوقت فيتعلق بنظر الراصد والإقامة منوط وقتها بنظر الإمام ، لأنها للقيام إلى الصلاة ، فلا تقام إلا بإشارته . فإن أقيمت بغير إشارته أجزأت اهـ (فيروز) .

قوله . لحنا لا يحيل المعنى ، أى كرفع ثاء الصلاة ، أو نصبها اهـ (فيروز) .
قوله . لغة ، بوزن غرفة ، حبسة فى اللسان حتى تصير الراء لاماً أو غيناً ،
والسير ثاء اهـ (عن) .

قوله . وبطل إن أحيل المعنى ، كد همزة ، الله ، وفى الغاية و . أكبر ،

(ويجزى) أذان (من يميز) لصحة صلاته كالبالغ (ويطلبهما) أى الأذان والإقامة (فصل كثير) بسكوت أو كلام ولو مباحا (و) كلام يسير (محرم) كقذف وكره التيسير غيره (ولا يجزىء الأذان قبل الوقت) لأنه شرع للإعلام بدخوله ويسن في أوله (إلا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل) لحديث : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، متفق عليه . ويستحب لمن أذن قبل الفجر أن يكون معه من يؤذن في الوقت ، وأن يتخذ ذلك عادة لئلا يغفل الناس ، ورفع الصوت بالأذان ركن ، ما لم يؤذن لحاضر ففقد

أى : ومن اللحن المحيل قال في شرحها : ولو العطف وهمة مع الواو ، كما يدل عليه رسم الألف بعدها ، ففيه عطف الخبر على المبتدأ وهو محل بالإفهام ، أما لو قلب الهمزة واو أو اللووق مع انضمام ما قبلها لم يكن لحناً ، بل هو لغة ولو من كلمة أخرى ، وقرأ به حمزة من طريق الطبيعة (خطه) .

تتمة : رأيت على هامش الشرح هذا ما نصه : وإن فتح لام رسول الله بطل الأذان ، قاله في المبدع ، ومعناه في الشرح ، ووجه : أنه إذا نصب أو دم البدلية ، فلا يتم الكلام اهـ (فيروز) .

قوله : ويجزىء من يميز ، وبه قال مالك والشافعى ، خلافاً لأبى حنيفة ، وقال شيخ الإسلام : الأشبه أن الذى يسقط الفرض عن أهل القرية ويعتمد فى وقت الصلاة والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً ، ولا يسقط الفرض ولا يعتمد فى العبادات . وأما الأذان الذى يكون سنة مؤكدة فى مثل المساجد التى فى المنصر ونحو ذلك ، فإننا فيه الروايتان . والصحيح جوازها (اهـ) .

قوله : فيصح بعد نصف الليل ، ويكره فى رمضان قبل فجر نضا . وعنه لا يكره مع عادة ، واختاره جماعة . وهو أظهر (توضيح) .

قوله : ركن ، وكرهه بقدر الطاقة مستحب

ما يسمعه (ويسن جلوسه) أى المؤذن (بعد أذان مغرب) أو صلاة يسن تعجلها قبل الإقامة (يسيراً) لأن الأذان شرع للإعلام فسن تأخير الإقامة للإدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر أذن للأولى ، وأقام لكل منهما ، سواء كان جمع تقديم أو تأخير (أو قضى) فرائض (فوائت أذن للأولى ، ثم أقام لكل فريضة) من الأولى وما بعدها ، وإن كانت الفاتنة واحدة أذن لها وأقام ، ثم إن خاف من رفع صوته به تلبساً أسر ، وإلا فلو جهر ترك الأذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) أى لسامع المؤذن أو المقيم ، ولو أن السامع امرأة ، أو سمعه ثانياً وثالثاً حيث سن (متابعته) سرّاً بمثل ما يقول ، ولو فى طواف أو قراءة ، ويقضيه المصلى والمتخلى (و) تسن (حوقلته فى الحيلة) أى أن يقول السامع : لاحول ولا قوة إلا بالله

قوله : أى سامع المؤذن ، أقول : هل يعتبر فهم الصوت أم لا ؟ لم أر من تعرض له ، الظاهر الأول ، وإلى الثانى جنح ابن الرفعة من الشافعية ، كما نقله ابن حجر فى الإمداد وقواه شيخنا الشيخ عيسى دامت إفادته ، وذكر بأن ظاهر الخبر يدل عليه ، فإن قلت : إذا لم يسمع إلا بعضه ، فهل يجيبه فيما بقى أوفى الجميع .

قلت : الذى يظهر الثانى ، وأن بحث المحقق عثمان الأول ، لما صح أن من فعل ذلك دخل الجنة ، لكن يبتدىء من أوله ، وإن كان ما سمعه آخره اهـ (فيروز) .

قوله : ويقضيه الخ ، وهل المستنجدى يجيب فى حالة الاستنجاء ، أو بعده ؟ الظاهر الأول ، كما يفهم تعبيرهم حيث قالوا : وسن لسامعه لأنه مفرد مضاف ، فيعم غير مصل ومتخل لإخراجهما من حيز العموم ، وإلى هذا جنح شيخنا الوالد اهـ (فيروز) .

إذا قال المؤذن أو المقيم : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، وإذا قال : الصلاة خير من النوم — ويسمى التثويب — قال السامع صدقت وبررت ، وإذا قال المقيم : قد قامت الصلاة ، قال السامع : أقامها الله وأدامها ، وكذا يستحب للمؤذن والمقيم إجابة أنفسهما ليجمعاني ثواب الأذان والإجابة (و) (يسن قوله) أى قول المؤذن وسامعه (بعد فراغه : اللهم) أسأله يا الله . والميم بدل من ياء قاله الخليل وسيبويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى دعوة الأذان (التامة) أى

وهل المتخلى ونحوه إذا فاتته بعض الأذان يتمه ويرجع بعد الفراغ إلى أوله يقضيه ، أو يتبدئه من أوله ويلحقه ؟ الثانى أظهر .

قوله : صدقت وبررت ، أى صدقت فى دعواك إلى الطاعة وصرت باراً ، دعاء له بذلك ، أو بالقبول ، الأصل : بر عملك اه (مصباح) . والأظهر أنه يقول فى التثويب كما يقول المؤذن (تقرير) الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله .

مفائدة : قال فى شرح المنتهى : ويكره — أى التثويب — فى غير أذان فجر . وبين الأذان والإقامة ، والنداء بالصلاة بعد الأذان . وفى حاشيته أى فى الأسواق وغيرها ، مثل أن يقول : الصلاة أو الإقامة ، أو الصلاة رحمكم الله ، قال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة هذا إذا كانوا سمعوا النداء . وفى الفصول إن تأخر الإمام أو أمانل الجيران فلا بأس بإعلامه اه .

قوله : ويستحب للمؤذن والمقيم إجابة أنفسهما — الخ ، قال ابن رجب : الأرجح أنه لا يجيب نفسه ، وهو ظاهر كلام جماعة . وصرح جماعة باستجابته وذكره نصاً ، وذكر الأول أيضاً رواية (خطه) .

قوله : بفتح الدال ، احتراز عن الدعوة — بالكسر — للنسب وأمدعوة الوليمة فبالفتح أيضاً كما عليه المحققون . قاله السيوطى فى حاشية الموطأ اه (فيروز)

الكاملة السالمة من نقص يتطرق إليها (والصلاة القائمة) التي ستقوم ونفعل بصفاتها (آت محمدا الوسيلة) منزلة في الجنة (والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته) أى الشفاعة العظمى في موقف القيامة ، لأنه يحمد فيه الأولون والآخرين ثم يدعو .

ويحرم خريج من وجبت عليه الصلاة بعد الأذان في الوقت من مسجد بلا عذر ، أو نية رجوع .

ومعنى الدعوة التامة : الكلمة الكاملة ، وكاملها : أن الأذان مشتمل على التوحيد والإقرار بالنبوة والأذكار وغيرها اهـ (ح منتهى) .

قوله « الوسيلة » قال الحافظ بن كثير : الوسيلة علم على أعلى منزلة في الجنة ، وهى منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة وداره ، وهى أقرب أمكنة الجنة إلى العرش ، وأما الفضيلة : فهى الرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى ، وأما الدرجة الرفيعة المدرجة فيما يقال بعد الأذان ، فلم أره فى شيء من الروايات ، كذا قاله السخاوى فى المقاصد اهـ .

قوله « وابعثه مقاماً محموداً » قال ابن القيم رحمه الله : الذى وقع فى صحيح البخارى وأكثر الكتب بالتنكير ، وهو الصحيح ، لأمر ، أحدها : اتفاق الرواة عليه . الثانى : موافقة القرآن . الثالث : لفظ التنكير قد يقصد به التعظيم اهـ .

قوله « ويحرم — الخ » ، قال الشيخ تقي الدين : إلا أن يكون التأذين للفجر قبل الوقت ، فلا يكره الخروج ، نص عليه . قال فى الإنصاف : قلت : الظاهر أن هذا مراد من أطلق اهـ .

قوله « بلا عذر — الخ » ، فإن كان عذراً كقضاء حاجة ، أو يريد الرجوع فلا ، ومثله لو خرج بعده ليصلى جماعة بمسجد آخر ، لاسيما مع فضل إمام ، كما بحثه مرعى . وإليه ذهب الوالد اهـ (فيروز) .

باب شروط الصلاة

الشرط : ما لا يوجد المشروط مع عدمه ، ولا يلزم أن يوجد عند وجود (شروطها) أى ما يجب لها (قبلها) أى تتقدم عليها وتسبقها : إلا النية فالأفضل مقارنتها للتحريمه ويجب استمرارها أى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت الأركان (منها) أى من شروط الصلاة : الإسلام ، والعقل ، والتمييز ، وهذه شروط فى كل عبادة إلا التمييز فى الحج ، ويأتى ، ولذلك لم يذكرها كثير من الأصحاب

قلت : وفى هذا نظر ، لما يدخل قلب صاحب ذلك المسجد الذى خرج منه من الغم .

باب شروط الصلاة

الشروط جمع شرط ، كفلس وفلس ، والشرائط جمع شريطة ، كفرائض وفريضة ، والأشراط جمع شرط ، كأقار وقر ، ومعناه لغة العلامة وهو عقلى ، كالحياة للعلم ، ولغوى كإبان قت فلك درم ، وشرعى كالطهارة للصلاة اهـ (م ص)

الفرض والشرط يشتركان فى توقف الماهية عليهما ، ويفترقان فى أن الشرط يكون خارج الماهية . والفرض داخلها . وأيضاً فالشرط يجب استصحابه فى الماهية من أولها إلى آخرها ، والفرض ينقضى ويأتى غيره . واعتبر ذلك فى الطهارة بفصل الوجه ونحو ذلك (زر كشى) .

فائدة) قال الحاوى : وجميعها شرط للأداء مع القدرة دون الوجوب إلا الوقت . فإن دخوله شرط للوجوب والأداء جميعاً . إلا ما استثنى من الجمع اهـ

قوله : « فارقت الأركان ، أى : لأنها لا يجب استمرارها فيها (فيروز)

هنا ، ومنها (الوقت) قال عمر : الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح إلا به ، وهو حديث جبريل حين أم النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس ، ثم قال « يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، فالوقت سبب وجوب الصلاة . لأنها

قوله « ومنها الوقت » ، قال في شرح الإقناع ، وهو أى الوقت سبب نفس الوجوب إذ سبب وجوب الأداء الخطاب .

قوله : « وهو سبب نفس الوجوب » قضية ذلك : أنها لا تجب بدونه ، كما في مسألة وردت فتوى في زمن الصدر برهان الأئمة السرخسي : إنا لانجد وقت العشاء في بلدنا ، هل علينا صلاة ؟ فكتب إليه : ليس عليكم صلاة . وبه أفتى أيضا نضر الدين المريقناني ، وورد هذه الفتوى أيضا من بلد بلغار : إنا لانجد العشاء . فإن النجر يطلع فيها قبل غيوبة الشفق في أقصر ليالي السنة ؟ - على شمس الأئمة الحلواني - فأفتى بقضاء العشاء . ثم وردت على سيف السنة البقالى ، فأفتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فأرسل إليه من سأله بجامع خوارزم ، ما تقول فيمن أسقط من الصلوات الخمس واحدة ، هل يكفر ؟ فقال : ما تقول فيمن قطعت يده من المرفقين . أو رجليه من الكعبين ، ولم يبق من موضع الفرض شيء ، كم عليه من فرائض الوضوء ؟ فقال : ثلاثة ، لفوات محل الرابع . فبلغ الحلواني فاستحسنه ووافق فيه ، وهذه كما هي قاعدة الحنفية فكذلك الحنابلة ، ألا ترى أنهم جعلوا كل بلد له حكمه في غيوبة الشمس ووجودها إلا في هلال رمضان ، فالحكم عام ؟ وأجاب القاضى رحمه الله : بأن الفرق مشقة التكرار بخلاف هلال رمضان ، فإنه في السنة مرة فالحكم عام لدفع المشقة . والله أعلم .

قوله « وهو حديث جبريل » ، لو قال المصنف : وهو ما في حديث جبريل ، لكان آثم في المقصود (تقرير)

قوله « فالوقت سبب وجوب الصلاة » ، أى : سبب نفس الوجوب ، إذ

تضاف إليه ، وتشكر بذكره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ، متفق عليه (و) الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي أو ثوبه أو بقعته ويأتى .

والصلوات المفروضات خمس في اليوم واللييلة ، ولا يجب غيرها إلا لعارض كالنذر (فوق الظهر) وهى الأولى (من الزوال) أى ميل الشمس إلى المغرب ويستمر (إلى مساواة الشيء) الشاخص (فيئه بعد فيه الزوال) أى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس .

اعلم أن الشمس إذا ضلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ،

سبب الوجوب الخطاب . فإن قلت : إذا كان كذلك . فلم ذكره من الشروط ؟ قلت : بحث فى الإنصاف بأن السبب قد يجتمع مع الشرط وإن كان ينفك عنه ، فهو هنا سبب للوجوب ، وشرط للصحة . بخلاف غيره من الشروط . فإنها شروط للصحة فقط اهـ (فيروز) .

قوله ، اعلم أن الشمس — الخ ، فإذا أردت أن تعرف ذلك فقف على مستو من الأرض وعلم الموضع الذى انتهى إليه ظلك ، ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى . والصق عقبك بإبهامك . فإذا بلغت مساحة هذا القدر بعد انتهاء النقص فهو وقت زوال الشمس . ويجب به الظهر . ثم اضبط ما زالت عليه الشمس ثم تنظر الزيادة عليه فإذا بلغت قدر الشخص فقد انتهى وقت الظهر ، وضول الإنسان ستة أقدام وثلاثين بقدمه تقريباً اهـ (مبدع) وبخط (م خ) الزوال ميل الشمس عن كبد السماء بالإجماع . ويعرف ذلك بتحول شمس عن خط المساماة . وبزيادة ظل كل قائم بعد نهاية قصره وبحدوث الظل بعد عدمه . وبمضى قدر نصف القوس متمكناً بعد الشروق اهـ .

ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص، فإذا انتهت إلى وسط السماء، وهي حالة الاستواء - انتهى نقصانه، فإذا أراد أدنى زيادة فهو الزوال. ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها إلى الجو، ويطول في الشتاء، ويختلف بالشهر والبلد (وتعجيلها) أي الظهر (أفضل) وتحصل فضيلة التعجيل بالتأهب أول الوقت (إلا في شدة حر) فيستحب تأخيرها إلى أن ينكسر، لحديث «أبردوا بالظهر» (ولو صلى وحده)

قوله «ويختلف بالشهر والبلد، أي: لأنه في نصف حزيران قدم وثلث، ويتزايد إلى عشرة وسدس، في نصف كانون الأول: هذا بإقليم الشام والعراق، أما في بلدنا الأحسا وما كان مثلها في العرض فتناهي ثمانية أقدام زيادة في أحد عشر كانون الأول، ويتناهي في النقص إلى أن لا يبقى ظل، وذلك في اليوم الثاني عشر من حزيران، قاله الوالد إلا أنه لا يقصر في بعض بلاد خراسان، لأن الشمس ناحية عنها بخلاف غيرها اه (فيروز).

قوله «إلى أن ينكسر»، قال الزاغوني حتى ينكسر النبي ذراعا ونحو ذلك، وفي التلخيص إلى رجوع الظل الذي يمشى فيه الساعي إلى الجماعة اه

قوله لحديث «أبردوا بالظهر»، قال ابن رجب في شرح البخاري: اختلف في المعنى الذي لأجله أمر بالإبراد، فمنهم من قال: هو حصول الخشوع فيها، فلا فرق بين من يصلي وحده، أو في جماعة، ومنهم من قال: هو خشية المنشقة على من بعد من المسجد بمشيه في الحر؛ فيختص بالصلاة في مساجد الجماعة التي تقصد من الأمكنة المتباعدة، ومنهم من قال: هو وقت تنفس جهنم، فلا فرق بين من يصلي وحده أو في جماعة اه (إنصاف).

قوله «وحده»، أي منفرداً أي إذا كان ممن لا تجب عليه الجماعة أو يعذر بتركها، أما لو وجد من لا عذر له جماعة أول الوقت تعين عليه فعلها مع الجماعة ولا يؤخرها لأن المسنون لا يعارض الواجب (نبه عليه ابن عبد الهادي في جمع الجوامع).

أو بيته (أو مع غيم لمن يصلي جماعة) أى ويستحب تأخيرها مع غيم إلى قرب وقت العصر لمن يصلي فى جماعة ، لأنه وقت يخاف فيه المطر والريح . فطلب الأسهل بالخروج لهما معا . وهذا فى غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (ويليه) أى إلى وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (إلى مصير النىء مثليه بعد فى الزوال) أى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس (و) وقت (الضرورة إلى غروبها) أى غروب الشمس ، فالصلاة فيه أداء : لكن إياهم بالتأخير إليه لغير عذر (ويسن تعجيلها) مطلقا وهى الصلاة الوسطى (ويليه) وقت

قوله : « أو مع غيم ، وعنه لا يؤخر مع غيم وهو ظاهر كلام الخرقى وجماعة وإليه ميل الموفق والشارح (خطه) .

قوله : « مطلقا ، أى حراً كان أو لا ، غيما كان أو لا اه (فيروز)

قوله : « من غير فصل بينهما ، أى : ولا اشتراك . فلا يقال إن وقت العصر لا يدخل إلا بعد زيادة يسيرة عن خروج وقت الظهر ، ولا يقال : إن آخر وقت الظهر أول وقت العصر اه (فيروز) .

وقيل : لا يدخل وقت العصر إلا بزيادة يسيرة عن خروج وقت الظهر . ويحتمله كلام الخرقى ، قاله فى الإنصاف .

قال فى المروع : وعليه آخره وقت العصر فيبينهما وقت مشترك قدر أربع ركعات ، وهو قول مالك (خطه) .

قوله : « مطلقا ، أى : مع حر وغيم وغيرهما (فيروز) .

قوله : « وهى الوسطى ، بلا خلاف فى مذهب أحمد وعليه المحققون ، لصحة الأحاديث الواردة فيه ، فإن أردت ما يشفى ويكفى فعليك بتبريح طرف الطرف فى حمائل فتح البارى ، فله دره من إمام كم أبرز من خبايا فى زوايا (فيروز)

المغرب) وهي وتر النهار، ويمتد (إلى مغيب الحرة) أى الشفق الأحمر (ويسن تعجيلها إلا ليلة جمع) أى مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدتها مجرماً) تأخير المغرب ليجمعها مع العشاء تأخيراً قبل خط رحله (ويليه وقت العشاء إلى) طلوع (الفجر الثانى) وهو الصادق، وهو (البياض المنعترض) بالشرق ولا ظلمة بعده، والأول مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم (وتأخيرها إلى) أن يصلها فى آخر الوقت المختار وهو (ثلث الليل أفضل إن سهل) فإن شق ولو على بعض المأمومين كره، ويكره النوم قبلها. والحديث بعدها إلا يسيراً، أو لشغل، أو مع أهل، ونحوه، ويحرم تأخيرها بعد الثلث بلا عذر، لأنه وقت ضرورة (ويليه وقت الفجر) من طلوعه إلى طلوع الشمس، وتعجيلها أفضل (مطلقاً) ويجب التأخير لتعلم فاتحة، أو ذكر واجب أمكنه تعلمه فى الوقت، وكذا لو أمره والده به ليصل به، ويسن لحاقن ونحوه، مع سعة الوقت

وقال فى الإنصاف: هذا المذهب نص عليه الإمام، وقطع به الأصحاب، ولا أعلم عنه ولا عنهم فيه خلافاً هـ.

قوله، ونحوه، كضيف، أو بما فيه مصلحة للمسلمين هـ (فيروز).

﴿فائدة﴾ قال الشيخ تقي الدين فى الكلام على حديث النزول: الليل والنهار فى كلام الشارع إذا أطلق فالنهار: من طلوع الفجر، ثم ذكر دليل ذلك من القرآن والسنة كما فى قوله تعالى «١١: ١١٤» وأقم الصلاة طرفى النهار، وحديث «يقوم الليل ويصوم النهار»، ولهذا قال العلماء كالإمام أحمد وغيره: إن صلاة الفجر من صلاة النهار. وأما إذا قال الشارع: نصف النهار، فإنما يعنى به النهار المبتدأ من طلوع الشمس هـ، ومن خط الحجاوى: وقت الفجر يتبع الليل، فيكون فى الشتاء أطول من الصيف، والعشاء بالعكس هـ.

قوله، مطلقاً، أى سواء كان شتاء أو صيفاً هـ (فيروز).

(وتذكر الصلاة) أداء يادراك تكبيرة (الإحرام في وقتها) فإذا كبر للإحرام قبل طلوع الشمس أو غروبها كانت كلها أداء ، حتى ولو كان التأخير لغير عذر لكنه أثم ، وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الإحرام ، ويأتى .

(ولا يصلى) من جهل الوقت ولم تمكنه مشاهدة الدلائل (قيل غلبة ظنه بدخول وقتها إما باجتهاد) ونظر في الأدلة ، أوله صنعة وجرت عادته بعمل شيء مقدر إلى وقت الصلاة ، أو جرت عادته بقراءة شيء مقدر ، ويستحب له التأخير حتى يتيقن (أو بخبر) ثقة (متيقن) كأن يقول رأيت الفجر طالماً أو الشفق غائبا ونحوه ، فإن أخبر عن ظن لم يعمل بخبره ، ويعمل بأذان ثقة عارف (فإن أحرم باجتهاده) بأن غلب على ظنه دخول الوقت لدليل مما تقدم (فإن) إحرامه

قوله . أداء إلخ . أى أداء الصلاة يدرك بتكبيرة الإحرام في الوقت ولو كانت جمعة ، بخلاف إدراكها مع الإمام بركعة ، ومعنى الإدراك : الأداء بناء ما خرج منها عن الوقت على تحريمه الأداء في الوقت . ووقوعه موقعه في الصحة والإجزاء قاله المجتهد ، سواء في ذلك المعذور وغيره اهـ .

قوله . يادراك تكبيرة الإحرام ، أى : في وقتها الحقيقي أو الحكيمى بدليل الغاية التى يذكرها (م ر خ) .

وقيل : لا يدركها إلا بركعة كاملة ، وهو ظاهر كلام ابن أبى موسى ، واختاره الشيخ تقي الدين ، وذكره رواية عن أحمد اهـ (إنصاف) .

قوله . ويعمل بأذان ثقة عارف ، وكذا يعمل به إذا كان يقلد عارفا قال فى الفروع : وفى كتاب أبى العكبرى ، وأبو المعالى ، والرعاية وغيرها إلا أذانا فى غيم ، لأنه عن اجتهاد ، فيجتهد هو فدل أنه لو عرف أنه يعرف الوقت بالساعات أو تقليد عارف عمل به . وجزم به صاحب المحرر اهـ (حش منتهى)
قوله . فإن غلب على ظنه دخول الوقت - إلخ ، فإن صلى مع الشك أعاد

(قبله) فصلاته نفل ، لأنها لم تجب ، ويعيد فرضه ، وإلا يتبين له الحال .
أو ظهر أنه في الوقت فصلاته (فرض) ولا إعادة عليه ، لأن الأصل براءة
ذمته ، ويعيد الأعمى العاجز مطلقاً إن لم يجد من يقلده (وإن أدرك مكلف من
وقتها) أى من وقت فريضة (قدر التحريمه) أى تكبيرة الإحرام (ثم زال
تكليفه) بنحو جنون (أو) أدركت الطاهرة من الوقت قدر التحريمه ثم
(حاضت) أو نفست (ثم كلف) الذى كان زال تكليفه (وطهرت) الحائض
أو النفساء (قضوها) أى قضوا تلك الفريضة التى أدركوا من وقتها قدر
التحريمه قيل ، لأنها وجبت بدخول وقتها واستقرت ، فلا تسقط بوجود
المانع (ومن صار أهلاً لوجوبها) بأن بلغ صغير أو أسلم كافر ، أو أفاق مجنون
أو طهرت حائض أو نفساء (قبل خروج وقتها) أى وقت الصلاة : بأن وجد
ذلك قبل الغروب مثلاً ولو بقدر تكبيرة (لزمته) أى العصر (وما يجمع إليها
قبلها) وهى الظهر ، وكذا لو كان ذلك قبل الفجر ، لزمته العشاء والمغرب ،
لأن وقت الثانية وقت للأولى حال العذر . فإذا أدركه المعذور فكانه أدرك
وقتها .

مطلقاً ، لأن الأصل عدم دخوله : وإن أمكنه المشاهدة أو مخبر عن يقين عمل
به دون ظنه (تقرير) .

قوله « ويعيد الأعمى ، يعنى : ولو أصاب ، وقال أبو بكر يصلى على حسب
حاله ، وفى الإعادة روايتان (خطه) .

قوله « مطلقاً ، أصاب أو لم يصب لأن فرضه التقليد ، ولم يوجد (فيروز) .
قوله « قدر التحريمه ، نلم منه أنه لا يلزمه سوى التى أدرك وقتها دون التى
بعدها ولو كانت تجمع إليها بخلاف عكسها الآتى وهو الأصح . لأنه هنالم يدرك
من وقت الثانية ، ولا من وقت تبعها ، أشبه من لم يدرك شيئاً ، بخلاف الثانية
فإنها تفعل تبعاً للأولى ؛ فدرى وقتها مدرى لجزء يتبع الأولى (ح م ص) .

(ويجب فوراً) ما لم ينضر في بدنه ، أو معيشة يحتاجها أو يحضر لصلاة عيد (قضاء الفوائت مرتبة) ولو كثرت ، ويسن صلاتها جماعة (ويسقط الترتيب بنسيانه) للعدر ، فإن نسي الترتيب بين الفوائت ، أو بين حاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة صحت ، ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب أيضاً بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة (فإن خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لأنها آكد ، ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ، ويجوز تأخيرها لفرض صحيح كانتظار رفقة ، أو جماعة لها .

ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب أبرأ ذمته يقينا ، وإن لم يعلم وقت الوجوب فأتيقن وجوبه (ومنها) أى من شروط الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر : أجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على

قوله . ويجب فوراً - إلخ ، والمريض يقضى الفوائت . وإن كان جالسا : ولا يؤخرها ليصلي قائما . قدره شيخنا .

قوله . مرتبا ، قال في الإنصاف : قلت أو كثرت . هذا المذهب مطلقا ، وعليه جمهور الأصحاب وهو من المفردات . وعنه لا يجب ، قال في المنهج : الترتيب مستحب ، واختاره في الفائق قال ابن رجب : وجزم به بعض الأصحاب ومال إلى ذلك : قال وكان أحمد رضى الله عنه لشدة ورعه يأخذ من هذه المسائل المختلف فيها بالاحتياط وإلا فيإيجاب قضاء صلوات سنين عديدة ببقاء صلاة واحدة في النعمة لا يكاد يقوم عليه دليل قوى اهـ (م ق ر) .

قوله . ولا يسقط بالجهل ، وقيل : يسقط الترتيب بجهل وجوبه . خلافا لابن عقيل (فروع) .

واختاره الآمدى فقال : هو كالناسى للترتيب أيضا (إنصاف) .

قوله . ومنها ستر العورة ، سميا بذلك . لأن كشفهما يسوء صاحبهما اهـ .

الاستتار به وصلى عريانا ، والستر — بفتح السين — التغطية ، وبكسرها : ما يستر به والعورة لغة : النقصان والشيء المستقبح ، ومنه كلمة عوراء : أى قبيحة وفى الشرع : القبل ، والدبر ، وكل ما يستحى منه على ما يأتى تفصيله (فيجب) سترها حتى عن نفسه ، فى خلوة ، وفى ظلمة ، وخارج الصلاة (بما لا يصف بشرتها) أى لون بشرة العورة من يياض أو سواد ، لأن الستر إنما يحصل بذلك ، ولا يعتبر أن لا يصف حجم العضو ، لأنه لا يمكن التحرز عنه ، ويكفى الستر بغير منسوج كورق ، وجلد ، ونبات ، ولا يجب يارية ، وحصير ، وحفيرة ، وطين ، وماء كدر لعدم ، لأنه ليس بستر . ويباح كشفها لتداو ، وتخل ، ونحوهما ، ولزوج ، وسيد ، وزوجة ، وأمة و (عورة رجل) ومن بلغ عشرا (وأمة وأم ولد) ومكاتب ومذبرة (ومعتق بعضها) وحررة مميزة ومراهقة (من انسرة إلى الركبة) وليس من العورة ، وابن سبع إلى عشر : الفرجان (وكل الحرة) البالغة (عورة إلا وجهها)

(فائدة) قال فى الفروع بعد كلام سبق : لا أنه يحرم نظر عورته حيث جاز كشفها ، فإنه لا يحرم هو ولا لمسها اتفاقا ه .

قوله : حتى عن نفسه ، فلو أدخل رأسه من جيبه فى الصلاة : فنظر إلى عورته بطلت صلاته (م ق ر) .

البارية بموحدة وبعد الراء باء مثناة تحت مشددة : حصير ينسج من قصب مشقق (ابن نصر الله كافى) .

قوله : من السرة إلى الركبة ، علم منه أن السرة والركبة ليسا من العورة . قوله : كل الحرة عورة ، حتى ذوائبها ، صرح به فى الرعاية اه .

قوله : إلا وجهها ، فليس عورة فى الصلاة ، وأما خارجها فكلها عورة حتى وجهها ، بالنسبة إلى الرجل والخنثى ، وبالنسبة إلى مثلاً عورتها ما بين السرة إلى الركبة اه .

فليس عورة في الصلاة (وتستحب صلاته في ثوبين) كالقميص ، والرداء .
أو الإزار أو سراويل مع القميص (ويكفي ستر عورته) أي عورة الرجل (في
النفل و) ستر (عورته مع) جميع (أحد عاتقيه في الفرض) ولو بما يصف البشرة لقوله
صلى الله عليه وسلم لا يصل الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ، رواه
الشيخان عن أبي هريرة (و) تستحب (ثملاتها) أي صلاة المرأة (في درع)

واختار الشيخ تقي الدين : أن القدمين ليسا من العورة : قلت : وهو الصواب .
(إنصاف) وعنه والكنغين ، وفاقا لمالك والشافعي (فروع) .

قوله : في ثوبين ، لقول عمر رضي الله عنه : إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا ،
جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقيص ، في إزار
وقباء في سراويل ورداء ، في سراويل وقيص في سراويل وقباء ، وذكر بعضهم
سنة الصلاة في الثوبين إجماعا اهـ (م ص) .

قال المجد في شرحه : ويستحب له تخمير رأسه بالعمامة وما في معناها ، لأنه
صلى الله عليه وسلم كان كذلك يصل ، ثم قال : ونحن لاستحباب الثوبين والعمامة
لإمام أشد : نص عليه . لأنه المنظور إليه والمقتدى به قال : وإذا ثبت أن
الصلاة في الثوبين أفضل . فأفضل ذلك ما كان أسبع (ح م ص) .

العائق : موضع الرداء من المنكب . يذكر ويؤنث اهـ (مطلع) .

قوله ومعنى : أحد عاتقيه في المرض ، لا بد من ستر جميع العائق لا بعضه
فإذا صلى المريض على ظهره للعذر . هل يجب أن يكون تحت ظهره سترة .
أم تكفي الأرض ؟ فيها تردد . والأقرب : وجوبه . لأنه لا بد من ستر جميعه
وظاهر كلام عبد الوهاب بن عبد الله : عدم الاشتراط (م ف ر) .

ووجوب ستر أحد العاتقين : من مفردات المذهب . وعنه سنة . وفاقا
للأئمة الثلاثة . وفي الواضح رواية : يكفي خيط ونحوه (فروع) .

وهو القميص (وخمار) وهو ما تضعه على رأسها وتديره تحت حلقها (وملحفة) أى ثوب تلتحف به وتكره صلاتها فى نقاب وبرقع (ويجزى) المرأة (ستر عورتها) فى فرض ونقل (ومن انكشف بعض عورته) فى الصلاة رجلاً كان أو امرأة (وغش) عرفاً وطال الزمن أعاد ، وإن قصر الزمن أو لم يفحش المنكشف ولو طال الزمن لم يعد إن لم يتعمده (أو صلى فى ثوب محرم عليه) كمغصوب كله ، أو بعضه ، وحرير ومنسوج بذهب ، أو فضة : إن كان رجلاً واجداً غيره وصلى فيه عالماً ذا كراً أعاد ، وكذا إذا صلى فى مكان غصب ،

قوله « ومن انكشف بعض عورته - إلخ ، قال (ع ن) انكشف العورة فى الصلاة فيه ثمان صور ، لأن المنكشف إما أن يكون يسيراً ، بأن لا يفحش عرفاً فى النظر ، وإما أن يكون كثيراً ، وعلى التقديرين ، إما أن يطول الزمن ، أولاً ، وعلى التقدير الأربع ، إما أن يكون عمداً أولاً ، ففى العمد بصوره الأربع : تبطل الصلاة . وفى غيره : تبطل فيما إذا كثرت المنكشف وطال زمنه وفى الثلاث الباقية لا تبطل ، وهى ما إذا قل المنكشف ، وطال الزمن ، أو قصر ، وكثر المنكشف وقصر الزمن ، والمصنف نعم على عدم البطلان فى الثلاث لأنها أخصر ، وعلمت الخمس المبطلات بالمفهوم اه .

قوله « فى ثوب محرم ، ولو عليه ثوب غيره (خطه) .

والفرق : أن الغصب لم تعهد لإباحته بحال ، بخلاف الحرير فإنه يباح للمرأة قوله « فى مكان غصب ، وعنه تصح مع التحريم ، اختاره الخلال ، وفاقاً لأبى حنيفة والشافعى اه .

(فائدة) يصح الوضوء والأذان وإخراج الزكاة والصوم والعقد فى مكان غصب على الصحيح ، وكذا عبادة من تقوى عليها بمحرم ، وقال أحمد فى برّ حفرت بمال غصب : لا يتوضأ منها ، وعنه إن لم يجد غيرها : لا أدرى ، وكذا

(أو) صلى في ثوب (نجس أعاد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل) غضب
أو (نجس) ويركع ويسجد إن كانت النجاسة يابسة ويوميء برطوبة غاية ما يمكنه
ويجلس على قدميه ويصلي عرياناً مع ثوب مغضوب لم يجد غيره وفي حرير ونحوه
لعدم غيره ولا يصح نقل آبق (ومن وجد كفاية عورته سترها وجوباً، وترك
غيرها، لأن سترها واجب في غير الصلاة ففيها أولى (وإلا) يجد ما يسترها كلها بل
بعضها فيستر (الفرجين) لأنهما أخش (فإن لم يكفهما) وكفى أحدهما (قاله بر)
أولى لأنه يفرج في الركوع والسجود إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترهما

صلاة من طوب بوديعة أو غضب قبل دفعه إلى ربه على الصحيح ، قاله في
الإنصاف ، وفيه أيضاً لا بأس بالصلاة في أرض غيره ، أو مصلاه بلا غضب
بغير إذنه على الصحيح من المذهب اهـ (ح م ص) .

قوله ، أو صلى في ثوب نجس أعاد ، وعن أحمد يصلي فيه ولا يعيد كالملك
النجس . اختاره الموفق والشارح وجماعة ، وفاقاً لما لك ، وقال الشافعي : يصلي
عرياناً ولا يعيد (خطه) .

قوله ، أو نجس ، أى متنجس . فلو كان نجس العين بكلمة ميتة صلى عرياناً
بلا إعادة ، نقله في المبدع .

قوله ، ولا يصح نقل آبق ، قال الشيخ : وبطلان فرضه قوى اهـ ، وانظر هل
المؤجر نفسه إجارة خاصة مثله ، أو يقال : إن المؤجر يصح نقله مع الحرمة ؟
وعليه فليتأمل الفرق . وصرح ما في المستوعب في باب الإجارة والإقناع
في باب التطوع : أنه ليس له إلا فعل السن الرتبة ، كالجد والولد ، وأن
يحرم معهم من ذلك . وعلى هذا فيكون ما عداها على المنع ، فيوافق فيه
الآبق (م خ خطه) .

قوله ، وإلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترهما ، وهذه المسألة من
مفردات المذهب . وعند أكثر الفقهاء : أنه يستر الفرجين فقط (تقرير) .

ويصلي جالساً ، ويلزم العريان تحصيل السترة بشمن ، أو أجرة مثلها ، أو زائد يسيراً (وإن أعير سترة لازمه قبولها) لأنه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه ، بخلاف الهبة للنفقة ، ولا يلزمه استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعداً) ولا يتربع بل ينضم (بالإيماء استحباباً فيها) أى فى القعود والإيماء بالركوع والسجود ، فلو صلى قائماً وركع وسجد جاز (ويكون إمامهم) أى إمام العرأة (وسطهم) أى بينهم وجوباً ، مالم يكونوا عُمياً أو فى ظلمة (ويصلى كل نوع) من رجال ونساء (وحده) لأنفسهم إن اتسع محلهم (فإن شق) ذلك (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن الرجال (فإن وجد) المصلى عريانا (سترة قريبه) عرفاً (فى أثناء الصلاة ستر) بها عورته (وبني) على ما مضى من صلاته (وإلا) يجدها قريبة بل وجدها بعيدة (ابتداءً) الصلاة بعد ستر عورته ، وكذا من عتقت فيها واحتاجت إليها (ويكره) فى الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه ، ولا يرد طرفه على الآخر ، ويكره فيها (اشتغال الصباء) بأن

قوله « فيسترهما ويصلي جالسا ، وعند الأكثر : يستر عورته ، ويصلي قائما اختاره المجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين ، وصححه ابن منجا فى شرحه ، وصوبه فى الإنصاف ، واختاره فى المغنى ، لأن ستر العورة واجب اتفاقا ، وستر المنسكب مختلف فى وجوبه ، وكذلك القيام متفق على وجوبه ، فلا يجوز تركهما من أجل ستر المنسكب (خطه) .

قوله « بخلاف الهبة ، وأوجب بعضهم كالموقف قبولها هبة أيضا ، وقال — أى الموقف — إن العار حاصل على كل حال ، وإن العار اللاحق له بكشف العورة أقوى من العار اللاحق له بقبول الهبة ، وهل إذا باعها أو وهبها بعد دخول الوقت صلى عريانا ، تصح صلاته أولا ؟ الظاهر : أنها تصح ، قياسا على ما تقدم فى التيمم .

يضطبع بثوب ليس عليه غيره ، والاضطباع : أن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن ، وطرفيه على عاتقه الأيسر ، فإن كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة (تغطية وجهه ، واللتام على فيه وأذنيه) بلا سبب « لنهيه صلى الله عليه وسلم أن يغطي الرجل فاه » رواه أبو داود ، وفي تغطية النعم تشبهه بفعل المحوس عند عبادتهم النيران ، ويكره فيها (كف كفه) أى أن يكمنه عند السجود معه (ولفه) أى لف كفه بلا سبب ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، « ولا أكف شعرا ولا ثوباً ، متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزنا) أى بما يشبه شد الزنا لما فيه من التشبه بأهل الكتاب ، وفي الحديث « من تشبه بقوم فهو منهم » رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح ، ويكره المرأة شد وسطها في الصلاة مطلقاً ولا يكره للرجل

قوله « ويكره فيها شد وسطه — الخ ، فيه نظر ، بل صرح في الفروع بالكره ولو في غير صلاة ، وكذا في الإقناع والمنتهى : الكراهة مطلقاً ، ولو في غير صلاة ، والحديث يدل عليه (خطه)

وسئل أحمد عن الحزام إذا كان لا يشبه الزنا ؟ فقال : لا بأس به قد ورد « إني أحب أن لا يصل أحدكم إلا هو محترم » (تقرير)

الزنا — بالضم — : خيط غليظ تشده النصارى على أوساطهم

قوله « ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقاً ، أى يكره لها شد وسطها سواء كان بمشبه زنا ، أولاً ، لأن ذلك يبين به حجم عجزتها وعكدها وتقاطيع بدنها ، والمطلوب ستر ذلك مطلقاً ، ولذلك كره لها الرقيق الذي يحكي خلقتها وظاهر كلامه تبعاً للتفقيح : أن شد وسطها بما لا يشبه الزنا مكروه ، حتى في غير الصلاة ، لإطلاقه ولعله غير مراد ، قال الحجاوى في الحاشية ، لا يكره خارجها لأن شد المرأة وسطها معهود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقبله ، كما صح « أن هاجر أم إسماعيل اتخذت منقفاً ، و « كان لأسماء بنت أبي بكر نطاقتان ،

بما لا يشبه الزنار) وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره (من عمامة وغيرها ، في الصلاة وخارجها : في غير الحرب ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه ، متفق عليه ، ويجوز الإسبال من غير الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) أى على صورة حيوان ، لحديث الترمذى وصححه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة ، وأن تصنع ، وإن أزيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم (استعماله) أى المصور على الذكر والأنثى في لبس ، وتعليق ، وستر جدر لا افتراشه ، وجعله مخدا (ويحرم) على الذكر استعمال (منسوج) بذهب أو فضة (أو) استعمال (بموه بذهب) أو فضة ، غير ما يأتى في الزكاة من أنواع الحل (قبل استحالاته) فإن تغير لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على النار : لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير و) يحرم (ما) أى ثوب (هو) أى الحرير (أكثره ظهوراً) مما نسج معه (على الذكور) والخنائى دون النساء ، لبسا بلا حاجة ، وافتراشا واستناداً ، وتعليقا ، وكتابة مهر ، وستر جدر غير الكعبة المشرفة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، متفق عليه ، وإذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (إلا إذا استويا) أى الحرير وما نسج معه ظهوراً ، ولا الخز

إلى أن قال ابن تيميم وغيره : يكره للمرأة شد وسطها في الصلاة بمنديل أو منطقة ، أو نحوها (ح م ص) .

قوله « صورة حيوان ، أى يعيش معها (م خ) .

قوله « إلا إذا استويا ، وما نسج منه ، قال في الإنصاف : فإذا استويا ، وما نسج معه فعلى وجهين ، قال الشيخ : الأشبه يحرم للعموم اهـ هل هذا باق على إطلاقه ، أو مقيد بما إذا لم يجتمع في مكان واحد ما يزيد على أربع أصابع ؟ جنح الشيخ (ع ن) إلى التقييد ، وما هو ببعيد ، لكن إطلاقه أولى ، لموافقة

وهو ماسدى بالإبريسم وألحم بصوف أو قطن ونحوه (أو) لبس الحرير الخالص
(لضرورة أو حكمة أو مرض أو قمل أو جرب) ولو بلا حاجة (أو) كان الحرير
(حشوا) لجباب ، أو فرش فلا يحرم ، لعدم الفخر والخيلاء ، بخلاف البطانة ،

القاعدة . وعبرة الشيخ (ع ن) هي قوله - لما ذكر صاحب الإقناع لو كان
في ثوب حرم ذلك - ومن هنا يعلم أن قولهم : إذا استوى وما معه ظهوراً
أبيح مقيد بما إذا لم يجتمع من الحرير في موضع واحد فوق أربع أصابع ،
لم يفصل بينهما بغير الحرير ، فإن ذلك لا يجوز . وهذا ظاهر ، لأن خمس
أصابع فأكثر لو انفرد كعلم الثوب لم يجوز . فأولى إذا ضم إليه غيره في بقية
الثوب اهـ .

قوله « وألحم بصوف » قال المحقق الشيخ عثمان النجدى - بعد ذلك - :
بشرط أن يكون الحرير مستتراً ، وغير الحرير هو الظاهر ، وإلا بأن ظهر
الحرير واستتر غيره فهو كالملحم المحرم ، كما قال في الاختيارات المنصوص عن
أحمد وقدماء الأصحاب : إباحة الخبز دون الملحم ، قال المصنف ، والملحم
ماسدى بغير الحرير ، وألحم به ، انتهى ، فالملحم عكس الخبز صورة وحكما ،
وقد اشتبه على كثير من الناس نحو الثياب البغدادية بماسدى بالحرير وألحم
بالقطن ، فتوهموا أن ذلك من الخبز المباح ، وغفلوا عن شرط الخبز - أعنى :
استتار الحرير وظهور غيره - وهذا الشرط لا بد منه ، كما يدل عليه مواضع
من كلامهم ، كما في حواشى الفروع لابن قندس وغيره ، والله أعلم .

وهذه المسألة وقع فيها بين الشيخ (ع ن) وبين الشيخ أبى المواهب نزاع ،
فاختار الشيخ أبو المواهب : الحل مطلقاً . وعثمان بالشرط المذكور وكانت
سبب خروج عثمان من دمشق إلى القاهرة . والله أعلم (محمد السفاريني) .

ترجمة فائدة قال ابن عبد القوى : ويدخل في ذلك - أى التحريم - شراية

ويحرم إلباس صبي ما يرم على الرجل ، وتشبه رجل بأثى فى لباس وغيره .
وعكسه (أو كان) الحرير (علما) وهو طراز الثوب (أربع أصابع فا دون أو) كان
(رقاعا أو لبنة جيب) وهو الزيق (وبجف فراء) جمع فروة ونحوها ، بما يسجف ،

الدواة ، وسلك المسبحة ، كما يفعله جهلة المتعبدة ، انتهى . واختار الأمدى :
لباحة يسير الحرير مفرداً اه (من خط الحجاوى) .

الشرابة : من حرير يعمل بقرب جيب الثوب ، والنساء يسدلنه من أصل
المنكبين ، والظاهر أن القيطان كشربة البريد مباح ، وإن فارق الحرير يحرم
حتى يستر أكثره بشىء يخاط فيه ، فإن خاطه فيه ثم ظهر الحرير وأدخل الآخر
تحت العمامة ، فالأقرب إلى الفهم التحريم ، لأن العبرة بالاستواء ظهوراً ، لا بما
فى الباطن : ولا ينبغى لمن فيه ورع فعله إلا إن كان أقل من أربع أصابع
مضمومة (من تقرير شيخنا : م ق ر) .

قوله « علما » هو ما يجعل فى حاشية الثوب ينسج معه .

وفى (ح ع ن) قوله « علم ثوب » أى كالحاشية التى تنسج من حرير فى
طرف الثوب .

قوله « وبجف فراء » بكسر السين وضم الجيم وسكونها ، والظاهر الكسر ،
فإن قلت : هل الحكم مختم بالفراء ، أم لا ؟ قلت : لا اختصاص لما نقله
الشارح فى حاشية المنتهى عن ابن نصر الله . ونصه : قال ابن نصر الله فى حواشى
الفروع : وتخصيص الفراء بالسجوف ليس باختصاص الحكم فيما أظن : بل
لأنها جرت العادة بتسجيفها ، ولو سجف غيرها فالظاهر جوازه . انتهى ، وقد
أفادنا ذلك شيخنا الوالد حال القراءة اه (فيروز) .

(فائدة) يكره لرجل زيق عريض ولبس زى الأعاجم كعمامة صماء ، ونعل
صرارة لزينة ، ولبس ما فيه شهوة ولبس ثوب مقلوب كفعل بعض أهل السخافة
فإن قصد به إظهار التواضع حرم ، لأنه رياء . قال ابن عقيل : لا ينبغى

فكل ذلك يباح من الحرير إذا كان قدر أربع أصابع فأقل لما روى مسلم عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين ، أو ثلاثة أو أربعة ، ويباح أيضا كيس مصحف وخياطة به ، وأزاراز (ويكره المعصفر) في غير إحرام (ويكره) (المنزعر للرجال) لأنه عليه الصلاة والسلام

الخروج عن عادات الناس إلا في الحرام ، وسن تواضع في لباس ، ورياضة ، ونظافة ثوب ، وبدن . وجلس ، وكره ترك وسخ في بدن وثوب ، ولبس سراويل وخف وإزار قائما لا اتعالم . يسن لمن لبس ثوبا جديدا ، أن يقول الحمد لله الذي كسانى ورزقنى من غير حول منى ولا قوة ، وتصدق بعقيق (غاية) .

(فائدة) قال الشيخ تقي الدين : يحرم لبس الشهرة ، وهو ما قصد به الارتقاع وإظهار التواضع . لكرهه السلف لذلك . وحرم أيضا الإسراف في المباح اه .

وقال في الهدى : وأما هذه الأكام الواسعة الطوال التي هي كالإخراج فلم يلبسها عليه الصلاة والسلام ، ولا أحد من أصحابه ، وهي مخالفة للسنة ، وفي جوازه نظر . فإنها من جنس الخيلاء اه

قوله « من معصفر في غير إحرام » ، وأما فيه فلا يكره قوله « في غير إحرام » ، هكذا قال في المبدع والتنقيح وغيرهما وذكره نضا ، وفي حاشية الإقناع : لأنه يكره للرجل لبس المعصفر في غير الإحرام ، فقيه أولى ، قال : هكذا في الإنصاف هذا ، ثم ذكر كلام المبدع والتنقيح (خطه) قوله « ويكره المنزعر » ، أي في غير إحرام ، وأما فيه فإنه حرام كما سيأتي (مخ) وهل يقاس المنزعر على المعصفر والمنزعر ؟ من ذلك شيخنا اه (فائدة) وأما الخضاب للرجال ، فقال المنصف ، والشارح وجماعة : لا بأس ولا تشبيه فيه بالنساء ، وأطلق في المستوعب له الخضاب بالحناء ، وقال في مكان آخر : كرهه أحمد ، قال الشيخ تقي الدين : هو بلا حاجة مختص بالنساء ، وظاهر

ونهى الرجال عن التزعفر ، متفق عليه ، ويكره الأحمر الخالص ، والانشى
بنعل واحدة ، وكون ثيابه فوق نصف ساقه ، أو تحت كعبه بلا حاجة ،
وللرأة زيادة إلى ذراع ، ويكره لبس الثوب الذى يصف البشرة للرجل
والمرأة ، وثوب الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار إليه بالأصابع
(ومنها) أى من شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يعف عنها يبدن
المصلى وثوبه وبقعته ، وعدم حملها لحديث : « تزهوا من البول فإن عامة عذاب
القبر منه » وقوله تعالى : ٧٤ : « وثيابك فطهر » (فن حمل نجاسة لا يعنى عنها)
ولو بقارورة لم تصح صلاته ، فإن كان معنوا عنها كمن حمل مستجمرا أو
حيوانا ظاهرا صحت صلاته (أو لاقاها) أى لاقى نجاسة لا يعنى عنها (بثوبه
أو بدنه لم تصح صلاته) لعدم اجتنابه النجاسة ، وإن مس ثوبه ثوبا أو حائطا
نجسا لم يستند إليه ، أو قابلها راكعا أو ساجدا ولم يلاقها صحت (وإن
طين أرضا نجسة أو فرشها طاهرا) صفيقا ، أو بسطه على حيوان
نجس ، أو صلى على بساط باطنه فقط نجس (كره) له ذلك ، لاعتماده على

ما ذكره القاضى : أنه كالمرأة فى الحناء ، لأنه ذكر المسألة واحدة ، ويباح
لحاجة انتهى . قال فى معنى الأفهام : ويكره الخضاب فى اليدين والرجلين
لرجل من غير حاجة ، وعلى هامشه : لأنه من التشبه بالنساء ، ولحاجة يباح ،
لأنه عليه الصلاة والسلام : « كان إذا اشتكى شيئا خضبه بالحناء » . قال ابن
ذهلان : « والذى تحرر لنا كراهته الرجال من غير حاجة اهـ »

فصل

ومنها : اجتناب النجاسة ، ولا يجب فى غير الصلاة فى الأصح ، ذكره
ابن أبى الجود وغيره (ح م ص)

قوله : « أو صلى على بساط باطنه فقط نجس الخ » ، يؤخذ منه : أنه لو تنجس

ما لا تصح الصلاة عليه (وصحت) لأنه ليس حاملاً للنجاسة ، ولا مباشر لها (وإن كانت) النجاسة (بطرف ما صلى متصل به صحت) الصلاة على الطاهر ، ولو تحرك النجس بركبته ، وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود في نجاسة ، وما يصلى عليه منه طاهر (إن لم) يكن مطلقاً به يده أو وسطه بحيث (ينجر) معه (بمشيئه) فلا تصح ، لأنه مستتبع لها فهو كحاملها وإن كانت سفينة كبيرة أو حيواناً كبيراً لا يقدر على جره إذا استعصى عليه صحت ، لأنه ليس بمستتبع لها (ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) أى النجاسة (فيها) أى فى الصلاة (لم يعدّها) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك (وإن علم أنها) أى النجاسة (كانت فيها) أى فى الصلاة (لكن جهلها أو نسيها أعاد) كما لو صلى محدثاً ناسياً (ومن جبر عظمه) بعظم (نجس) أو خيط جرحه بخيط نجس (لم يجب قلمه مع الضر) بفوات نفس ، أو عضو ، أو مرض ، ولا يتيّم له إن غطاه اللحم

أحد وجبى الجلد وقلبه وصلى على الوجه الذى لم تصبه نجاسة : أن الصلاة صحيحة وهو كذلك ، لأنه يشمل قول المنصف ، أو على بساط باطنه فقط نجس اه .

﴿ فائدة ﴾ قال فى المستوعب : فإن كانت النجاسة بين رجله أو تحت بطنه ولم يصبها ثوبه ولا بدنه لم تبطل صلاته ، اه .

قوله « أو نسيها أعاد الخ » ، وعنه تصح ، وعن اختيار هذه الرواية الموفق ، والمجد ، وابن عبدوس ، والشيخ تقي الدين ، وصححه فى التصحيح والنظم وتصحيح المحرر . قال فى الإنصاف : حكم العاجز عن إزالتها حكم الناسى لها فى الصلاة ، قاله جماعة من الأصحاب ، منهم : ابن حمدان ، وابن تيم ، وقال أبو المعالى وغيره : وكذا لو زاد مرضه بتحريكه ونقله اه .

قوله « إن غطاه اللحم ، أى : وإن لم يغطه تيمم ، لعدم إمكان غسله اه (فبروز)

وإن لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) أى من آدمى (من عظم أو سن فهو طاهر) أعاده أو لم يدره لأن ما أبين من حى فهو كميتته ، وميتة الآدمى طاهرة وإن جعل موضع سنه سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة ثبت أو لم يثبت ، ووصل المرأة شعرها بشعر : حرام ، ولا بأس بوصله بقرامل ، وهى : الأعقصة ، وتركها أفضل ، ولا تصح الصلاة إن كان الشعر نجساً (ولا تصح الصلاة) بلا عذر فرضا كانت أو نفلا غير صلاة جنازة (فى مقبرة) بثليث الباء ، ولا يضر قبران ،

قوله « ثبت ، أى السن ، لأنها مؤنثة ، كما ذكره ابن الحاجب فى نظم له . اهـ (فيروز) .

قوله « بقرامل ، القرامل : شىء من الحرير يوصل به رأس المرأة . اهـ .

قوله « بلا عذر الخ ، وأما مع العذر فتصح فيها ، كمن حبس فيها ، بخلاف الوقت فى ظاهر كلامهم اهـ (تقرير) .

قوله « ولا يضر قبران ، قال فى الإنصاف : إذا لم يصل إليه ، ثم قال بعد ذلك . وقيل : يضر ، اختاره الشيخ ، وصاحب الفائق ، قال فى الفروع : وهذا أظهر ، اهـ . بل عموم كلامهم وتعليقهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور . وهو الصواب . والمقبرة : كل ما قبر فيه ، لا أنه جمع قبر ، ومن هنا ينبغى أن المنع يكون متناولا لحرمة القبر المنفرد وفنائه المضاف إليه .

وقال الشيخ تقي الدين فى كتاب اقتضاء الصراط المستقيم — بعد ذكر الأحاديث فى المنهى عن اتخاذ القبور مساجد — قال : فهذا كله يبين ذلك : أن السبب ليس هو مظنة النجاسة ، وإنما هو مظنة اتخاذها أوثانا ، كما قال الشافعى : وأكره أن يعظم مخلوق ، حتى يجعل قبره مسجدا ، مخافة الفتنة على من بعده من الناس ، وذكر هذا المعنى أبو بكر الأثرم فى نسخ الحديث ومنسوخه وغيره من أصحاب

ولا ما دفن بداره (و) لافى (حس) بضم الحاء وفتحها ، وهو المرحاض (و) لافى (حمام) داخله وخارجه ما يتبعه فى البيع (وأعطان إبل) واحدها : عطن بفتح الطاء ، وهى المعاطن ، جمع معطن بكسر الطاء ، وهى ما تقيم فيها وتأوى إليها (و) لافى (مغصوب) ومجزرة ، ومزبلة ، وقارعة طريق (و) لافى (أسطحتها)

أحمد ، وسائر العلماء اهـ (ح ش منتهى) ولا يضر ما أعد للدفن ولم يدفن فيه ، وسواء كانت المقبرة للمسلمين أو الكفار .

قوله « وأعطان إبل » ذكر الشيخ عبد الله بن ذهلان عن شيخه أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد القادر : أنه لا يسمى بذلك ، إلا أن تأوى إليه أكثر الحول ، ونقل عن شيخه محمد بن أحمد بن إسماعيل : ولو شهرا أو أقل ، بل بما يسمى . وميله إليه ، لكن تنازل القلبان ، وما حولها من مواضع الحياض عند الشرب ، والرطوبة التى لا تنزل لارتفاعها : أنه يجوز الصلاة فيه ، وإذا كان المراح فى بيت فالمنوع من الصلاة فيه مقرها منه ، وإلا فافتر فيه . أو تكون تقف فيه لأكل علفها ثم تطلق لغيره . فإنه لا يسمى عطنا ، وكذلك الدكة المرتفعة فى البيت فتصح الصلاة فيه . والله أعلم .

قوله « وأسطحتها » وهو من مفردات المذهب اهـ . قال فى مجموع أبا بطين^(١) : إذا كان السطح حادثا على موضع النهى ، فإن كان سابقا لحدث تحته طريق أو غيره مما ذكر : لم تمنع الصلاة فيه بغير خلاف اهـ .

(فائدة) لو غيرت مواضع النهى بما يزيل اسمها كجعل الحمام داراً . ونبش المقبرة ، ونحو ذلك : صح الصلاة فيها على الصحيح من المذهب ، وحكى قولاً : لا تصح الصلاة ، قلت : وهو بعيد جداً . اهـ (إنصاف) ومنه .

(١) صاحب المجموع فيما هو كثير الوقوع هو جد الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين اهـ (تقرير) .

أى أسطحة تلك المواضع، وسطح نهر، والمنافع فيما ذكر تعبدى، لما روى ابن ماجة والترمذى عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى فى سبع مواطن: المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفى الحمام، وفى معادن الإبل، وفوق ظهر بيت الله، (وتصح) الصلاة (إليها) أى إلى تلك الأماكن مع الكراهة إن لم يكن حائل، وتصح صلاة الجنائزة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لا لضرورة، وتصح الصلاة على راحلة بطريق، وفى سفينة، ويأتى (ولا تصح الفريضة فى الكعبة ولا فوقها) والحجر منها؛ وإن وقف على منتهائها بحيث لم يبق وراءه شئ منها، أو وقفت خارجها ومسجد فيها صحت، لأنه غير مستدبر لشيء منها (وتصح النافلة) والمنذورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها)

﴿تنبيه﴾ مفهوم كلام المصنف : أن الصلاة تصح فى المدينة، وهو صحيح وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدمه فى الفروع، وابن تيم، والفاثق اهـ.

قوله : لما روى ابن ماجة والترمذى الخ، هذا الحديث فى إسناده عبد الله بن عمر العمرى، وهو ضعيف الحديث (تقرير).

قوله : «وتصح إليها، وقيل : لا تصح الصلاة إلى المقبرة، احتاره الموفق، والمجد، وصاحب النظم، والفاثق. قال فى الفروع : وهو أظهر، وعنه لا تصح إلى المقبرة والحش، اختاره ابن حامد، والشيخ تقي الدين اهـ.

وعنه لا يكفى حائط المسجد، جرم به صاحب المحرر وغيره، لكراهة السلف الصلاة فى مسجد فى قبلته حش اهـ واختلقت نسخ الإقناع، ففى بعضها : لا يكفى الخط، ولعلها أصح، وفى أخرى : لا يكفى حائط المسجد اهـ (م ص)

قوله : «ولا تصح الفريضة فى الكعبة»، قال فى الفروع : وعنه يصح الفرض فى الكعبة، اختاره الآجرى اهـ

أى مع استقبال شاخص من الكعبة ، فلو صلى إلى جهة الباب ، أو على ظهرها ولا شاخص متصل بها لم تصح ، ذكره في المغنى وفي الشرح عن الأصحاب ، لأنه غير مستقبل لشيء منها ، وقال في التنقيح : اختاره الأكثر ، وقال في المغنى : الأولى أنه لا يشترط ، لأن الواجب استقبال موضعها وهو أثنائها دون حيطانها ، ولهذا تصح على جبل أبى قبيس ، وهو أعلى منها ، وقدمه في التنقيح ، وصححه في تصحيح الفروع ، قال في الإنصاف : وهو المذهب على ما اصطلاحناه . ويستحب نفيه في الكعبة بين الاسطواناتين وجاهه إذا دخل ، لفعله عليه الصلاة والسلام

قوله . على ما اصطلاحناه ، الذى فى الإنصاف : أسلفناه ، والمغنى صحيح على كلا اللفظين . إلا أن التنبيه على أن لفظة ما ذكرنا أولى . واصطلاحه رحمه الله كما قال : إن الاعتماد فى معرفة المذهب من ذلك : ما قاله المصنف والشارح والمجد وصاحب الفروع والقواعد الفقهية والوجيز والراغبين والنظم والخلاصة والشيخ تقي الدين وأشباههم . فإن اختلفوا فالمذهب : ما قدمه صاحب الفروع ، فإن أطلق فالمذهب ما اتفق عليه الشيخان - أعنى : المصنف والمجد ، أو وافق أحدهما الآخر فى أحد اختياريه - وهذا ليس على إطلاقه . بل فى الغالب ، فإن اختلفا فالمذهب مع من وافقه صاحب القواعد الفقهية ، أو الشيخ تقي الدين ، وإلا فالمصنف . لا سيما إن كان فى الكافى ثم المجد . انتهى باختصار وتصرف اهـ (فيروز) .

قوله . ويستحب نفيه فى الكعبة . وجاهه إذا دخل ، لكن إن كانت النافلة لما تشرع لها الجماعة وكان فعلها داخلها تموت به الجماعة وخارجها لا : كان فعلها خارجها أفضل . وهذا مبنى على قاعدة مهمة . وهى أن المحافظة على فضيلة متعلقة بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها . ومن هنا فضل النفل فى البيت . لما فيه من الخلوص والبعد عن الرياء على النفل بالمسجد . مع شرفه وفضل الرمل مع بعده عن البيت على القرب بلا رمل اهـ (م ص) .

(ومنها) أى من شروط الصلاة (استقبال القبلة) أى الكعبة أو جهة ما من بعد .
سميت قبلة لإقبال الناس عليها . قال تعالى د ٢ : ١٤٤ فول وجهك شطر المسجد
الحرام ، .

(فلا تصح) الصلاة (بدونه) أى بدون استقبال (إلا لعاجز) كالمربوط
غير القبلة ، والمنصوب ، وعند اشتداد الحرب ، ولا (لمتنفل راكب سائر)
إلا نازل (فى سفر) مباح طويل أو قصير ، إذا كان يقصد جهة معينة فله أن
يتطوع على راحلته حيثما توجهت به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالإحرام إن أمكنه
(إليها) أى إلى القبلة بالداية أو بنفسه ، ويركع ويسجد إن أمكنه بلا مشقة
وإلا فإلى جهة سيرة ، ويومئ بهما ويجعل سجوده أخفض ، وراكب المحفة

فصل : ومنها استقبال القبلة

قوله د فى سفر ، مشتق من السفر ، وهو قطع المسافة : وجمعه أسفار ، وسمى
بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال ، قاله ثعلب .

قوله د إذا كان يقصد جهة معينة ، بخلاف راكب تعاسيف ، فلا يسقط
عنه الاستقبال اه (فيروز)

قوله د راكب تعاسيف ، هو ركوب الفلاة ، وقطعها على غير صوب
(م ح) .

قوله د إن أمكنه بلا مشقة ، أى كراكب محفة واسعة ، أو راحلة واقفة ،
لأنه فى عدم المشقة كالقيم اه (فيروز)

قوله د وإلا ، أى : وإن لم يمكنه كراكب بعير مقطور ، وتعسرت عليه
الاستدارة بنفسه ، أو حرون تصعب إدارته عليه اه (فيروز)

قوله د ويجعل سجوده أخفض الخ ، وعنه لا يلزمه وإن أمكنه ، وفاقا لأبي
حنيفة ومالك اه . فروع (تقرير)

الواسعة والسفينة ، والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و)
إلا لمسافر (ماش) قياساً على الراكب (ويلزمه) أى الماشى (الافتتاح) إليها
(والركوع والسجود إليها) أى إلى القبلة لتيسر ذلك عليه .

وإن داس النجاسة عمداً بطلت ، وإن داسها مركوبه فلا ، وإن لم يعذر
من عدلت به دابته أو عدل إلى غير القبلة عن جهة سيره مع علمه ، أو عذر
وطال عدوله عرفاً بطلت (وفرض من قرب من القبلة) أى الكعبة . وهى من

قوله « والركوع والسجود » يعنى : يركع ويسجد بالأرض ، وصحح المجد
في شرح الهداية : يومئ بهما إلى جهة سيره (خطه) .

قوله « وإن داسها مركوبه فلا » ولعل وجهه : أنه إذا عني عن المركوب
إذا كان نجساً مع طهارة محل المنصلي من نحو سرج وبرذعة ، فإذا وطئها فن باب
أولى اه (فيروز) قال (عن) : ويعتبر طهارة ما تحت ركب من نحو برذعة
وإن كان المركوب نجس العين . ولا كراهة هنا لمسيس الحاجة . كما صححه
المجد . فيحمل ما تقدم من الكراهة على غير مسافر سائر : لأنه صح : « أنه
صلى الله عليه وسلم كان يصلى على حمارة النمل ، اه .

قوله « وإن لم يعذر من عدلت به دابته » أى : بأن قدر على ردها ولم
يفعل . وكان عالماً بالعدول اه (فيروز) .

قوله « أو عذر » وطال عدوله الخ ، أى من عدلت به دابته لعجزه عنها .
إما لجحاح أو نحوه أو عذر من عدل إلى غيرها . لغفلة أو نوم أو جهل . وظن
أنها جهة سيره . وطال عرفاً بطلت صلاته . لأنه بمنزلة العمل الكثير من غير
جنس الصلاة . ويطلبها عمده وسهوه . فإن عذر ولم يطل : لم تبطل ، لأنه بمنزلة
العمل البسير . وإن كان العدول لسهو سجد له . وإن كان العدول إلى القبلة لم
تبطل . لأن التوجه إليها هو الأصل . فإذا حصل عذر فهو المطلوب اه (فيروز)

أمكنه معاينتها أو الخبر عن يقين (إصابة عينها) يدينه كله بحيث لا يخرج شيء منه عن الكعبة ، ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفاً ، إلا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم ، لأن قبلته متيقنة (فإن أخبره) بالقبلة مكلف (ثقة) عدل ظاهر آ و باطناً (ييقين) عمل به : حراً كان أو عبداً ، رجلاً أو امرأة (أو وجد محارب إسلامية عمل بها) لأن اتفاقهم عليها مع تكرار الأعصار إجماع عليها ، فلا تجوز مخالفتها حيث عليها للمسلمين ولا ينحرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو أثبت أدلتها لأنه لا يزول عن مكانه إلا قليلاً ، وهو نجم خفي شمالي ، وحوله أنجم دائرة كفراشة الرحي ، في أحد طرفيه الجدى . والآخر النمرقدان ، يكون وراء ظهر المنصلي بالشام ، وعلى عاتقه الأيسر بمصر ، ويستدل عليها بالشمس أو القمر (ومنازلهما) أى منازل الشمس والقمر تطالع من المشرق

قوله : فلا يضر التيامن الخ ، خلافاً للشافعي .

قوله : إلا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم ، قال جماعة : أو قريباً منه اهـ (خطه) .

قوله : حيث عليها للمسلمين ، أى المحاربين ، فإن لم يعلم أنها للمسلمين فلا التفات إليها (فيروز) .

قوله : بالقطب ، قال الخلو في حاشيته . فائدة :

من واجه القطب بأرض اليمن وعكسه الشام وخلف الأذن عراق اليمن ويسرى مصر قد صحح استقباله في العمر

قوله : منازلها ، المنازل الشامية : أولها السرطان ، ثم البطين ، ثم الثريا ثم الدبران ، ثم الهقعة ، ثم الهنعة ، ثم الذراع ، ثم النثرة ، ثم الطرف ، ثم الجبهة ثم الزبرة ، ثم الصرفة ، ثم العواء ، ثم السمك . والمنازل اليمانية : أولها الغفر - بالغين

وتقرب بالمغرب ، ويستحب تعلم أدلة القبلة والوقت ، فإن دخل الوقت وخفيت عليه لزمه أى التعلم ، ويقلد إن ضاق الوقت (وإن اجتهد بجهدان فاختلقا جهة لم يتبع أحدهما الآخر) وإن كان أعلم منه ، ولا يقتدى به ، لأن كلاهما يعتقد خطأ الآخر (ويتبع المقلد) لجهل أو عمى (أو ثقهما) أى أعلمهما وأصدقهما وأشدّهما تحرياً لدينه (عنده) لأن الصواب إليه أقرب . فإن تساويا خيرا ، وإذا قلداثنين لم يرجع برجوع أحدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) إن كان يحسنه (ولا تقليد) إن لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو أصاب (إن وجد من يقلده) فإن لم يجد أعمى أو جاهل من يقلده فتحرى وصليا فلا إعادة ولو أخطأ ، وإن صلى بصير حضر فأخطأ أو صلى أعمى بلا دليل من لمس محراب أو نحوه أو خير ثقة أعاد (ويجتهد العارف

والفاء — ثم الزبانا ، ثم الإكليل ، ثم القلب ، ثم الشولة ، ثم النعائم ، ثم البلدة ، ثم سعد الذابح ، ثم سعد بلع ، ثم سعد السعود ، ثم سعد الأخبية ، ثم الفراغ المقدم ثم الفراغ المؤخر ، ثم بطن الحوت (اه) .

قوله « ويستحب تعلم أدلة القبلة » قال الشيخ وجيه الدين فى شرح الهداية : هل يجب على من يسافر أن يتعلم أدلة القبلة . ويشغل بها . ويتعين عليه ذلك ، كما يجب عليه تعلم أركان الصلاة وشرائطها ؟ ذهب إلى وجوبه قوم . وهو متجه ، ويحتمل أن لا يجب فإن التباس جهة القبلة بما يندر ، والمكلف يتعين عليه تعلم ما يمم مسيس الحاجة إليه . نعم إذا دخل وقت الصلاة وخفيت عليه الدلائل وأمكنه التعلم : وجب قولاً واحداً . ولا يجوز له التقليد (هـ) (فيروز) .

قوله « لزمه . أى : التعلم . والعمل باجتهاده .

قوله « وإن صلى بصير الخ ، فيعيد الأعمى ولو لم يخطئ القبلة لأن الحضر ليس بمحل للاجتهاد ، ويعيد البصير إذ أخطأ لأن الحضر ليس بمحل للاجتهاد ، ولأن الأعمى والجاهل يجدان فى الحضر من يخبرهما عن يقين .

بأدلة القبلة لكل صلاة) لأنها واقعة متجددة فتستدعى طلباً جديداً (ويصلى)
بالاجتهاد (الثانى) لأنه ترجع فى ظنه ولو كان فى صلاة ، ويبنى ولا يقضى
ما صلى بالاجتهاد (الأول) لأن الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد ، ومن أخبر فيها
بالخطأ يقيناً لزم قبوله ، وإن لم يظهر لمجتهد جهة فى السفر صلى على حسب حاله
(ومنها) أى من شروط الصلاة (الثية) وبها تمت الشروط ، وهى لغة : القصد
وهو عزم القلب على الشيء ، وشرعا : العزم على فعل العبادة تقرباً إلى الله تعالى
ومحلبها القلب ، والتلفظ بها ليس بشرط ، إذ انعرض جعل العبادة لله تعالى ،
وإن سبق لسانه إلى غير ما نواه لم يضر (فيجب أن يبرى عين صلاة معينة)
فرضا كانت كالظهر والعصر ، أو نفلا ، كالوتر والسنة الراتية ، لحديث : إنما
الأعمال بالنيات ، (ولا يشترط فى الفرض) أن ينويه فرضاً ، فتكفى نية الظهر
ونحوه (و) لافى (الأداء و) لافى (القضاء) نيتهما ، لأن التعيين يغنى عن

(فائدة) لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات ، كلما بدت له جهة توجه
إليها صحت صلاته ، وليس هذا نقضاً بالاجتهاد للاجتهاد ، وإنما هو عمل لكل
من الاجتهادين اهـ (ح ش منتهى) .

قوله : ومن أخبر الخ ، وانظر هل يبنى ، أو يستأنف ؟ قال فى النهاية :
ويتجه ويستأنف ، وكذا قال (ع ن) (خطه) .

فصل : ومنها النية

(فائدة) ذكر الموفق فى الروضة ، وغيره : أن المنكره إذا كان إقدامه
على العبادة للخلاص من الإكراه لم تكن طاعة . ولا يجيبا لداعى الشرع (اهـ)

(فائدة) قال ابن رجب : الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن فى
فرض صلاة وصوم ، وقد يصدر فى نحو صدقة وحج ، وهذا العمل لا يشك مسلم

ذلك ، ويصح قضاء بنية أداء ، وعكسه إذ بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (النفل والإعادة) أى الصلاة المعادة (نيتن) فلا يعتبر أن ينوى الصبي الظهر نفلاً ، ولا أن ينوى الظهر من أعادها معادة ، كما لا تعتبر نية الفرض وأولى ولا تعتبر إضافة الفعل إلى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ، ولا في عدد الركعات ، ومن عليه ظهر أن عين السابقة ، لأجل الترتيب ، ولا يمنع صحته أقصد تعليمها ونحوه (وينرى مع التحريم) إنكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديما) أى النية (عليها) أى على تكبيرة الإحرام (بزمن يسير) عرفاً إن وجدت

أنه حابط ، وذاكرة تكون العبادة لله ويشاركها الرياء ، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه ، وإن كان فيه خلاف عن بعض المتأخرين ، وإن كان أصل العمل لله ثم طرأ عليه نية ، فإن كان خاطراً ودفعه لا يضر بلا خلاف . وإن استرسل معه فهل يحبط به عمله ، أم لا يضره ؟ فيه خلاف بين السلف ، حكاه أحمد وابن جرير ، ورجحنا أن عمله لا يبطل بذلك اهـ .

قوله « قضاء » كما لو قام يصلى الفجر أداء وهو يظن أن الشمس لم تطلع ؛ ثم تبين أنها قد طلعت فصارت صلاته قضاء .

قوله « إذا بان خلاف ظنه ، أى بأن نوى عصرأ قضاء ، يظن غروب الشمس فتبين أن لا غروب صحت أداء اهـ (فيروز) .

قوله « والنفل » مراده : النفل المطلق ، بخلاف نحو الوتر والرواتب والتراويح (خطه) .

قوله « ونحوه » كقصده خلاصاً من خصم أو إدمان سهر ، بعد إتيانه بالنية المعتبرة ، وذكره ابن الجوزى فيما ينقسم الأجر ، ولذا قال فى الفروع : لأنه ينقسم ثوابه ، ثم ذكر كلام ابن الجوزى ، وذكر الشيخ تقي الدين : يحرم خروجه من الصلاة لشكه فى النية ، للعلم بأنه ما دخل إلا بالنية اهـ .

قوله « وله تقديمها عليها بزمن يسير » المراد بالزمن اليسير : ما لا تفوت به

النية (في الوقت) أى وقت المؤداة ، والراتبة ، ما لم يفسخهما (فإن قطعها في أثناء الصلاة ، أو تردد) في فسحها (بطلت) لأن استدامة النية شرط ، ومع الفسخ أو التردد لا يبقى مستديماً ، وكذا لو علقه على شرط ، إلا إن عزم على فعل محذور قبل فعلها ، وإذا شك فيها أى في النية أو التحريم استأنفها ، وإن ذكر قبل قطعها ، فإن لم يكن أتى بشيء من أعمال الصلاة بنى ، وإن عمل مع الشك عملاً استأنف ، وبعد الفراغ لا أثر للشك (وإن قلب منفرد) أو مأوم (فرضه

الموالة ، كما تقدم في الغسل اهـ (م خ) وقيل : يجوز تقديمها بزمان طويل أيضاً ما لم يفسحها ، نقل أبو طالب وغيره : إذا خرج من بيته يريد الصلاة فهو نية ، أتراه كبر وهو لا ينوى الصلاة ؟ وهذا يقتضى كلام الحرقي ، واختاره الأمدى ، والشيخ تقي الدين في شرح العمدة اهـ (ح منتهى) .

(فائدة) قوله في المنتهى : ويجب استصحاب حكمها ، وقال الشيخ عبد القادر : النية قبل الصلاة شرط ، وفيها ركن ، وفي الإنصاف رواية : أنها فرض . قال في المستوعب : قال القاضى وغيره من أصحابنا : شرائطها خمسة ، فنقصوا منها النية اهـ .

قوله ، على شرط ، كأن نوى إن جاء زيد قطعها (ش ق ع) .
قوله ، وإن عمل مع الشك عملاً ، أى من أعمال الصلاة ، قولية كانت أو فعلية : اهـ (فيروز) .

قوله ، مع الشك ، أى : مع الشك في النية (خطه) .
قوله ، وإن قلب - الخ - ونمى صلى إلا أكثر لم يحز له أن يقبله فلا (تقرير)
(فائدة) قال في المنتهى : وإن أحرم بفرض في وقته المتسع ثم قلبه فلا صح مطلقاً ، وفي حاشيته : قوله ، مطلقاً ، سواء صلى الأكثر ، كثلث من

نفلا في وقته المتسع جاز) لأنه إكمال في المعنى كنفقض المسجد للإصلاح، لكن
يكره لغير غرض صحيح مثل أن يحرم منفرداً ، فيريد الصلاة في جماعة ، ونس
أحمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الإمام وأقيمت الصلاة :
يقطع صلاته ويدخل معهم ، فيتخرج منه قطع النافلة بحضور الجماعة بطريق
الأولى (وإن انتقل بنية) عن غير تحرمة (من فرض إلى فرض آخر بطلا) لأنه
قطع نية الأول ولم ينو الثاني من أوله ، وإن نوى الثاني من أوله بتكبيره إحرام
صح ، وينقلب نفلاً ، ما بان عدمه ، كفاتنة فلم تكن ، وفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الإمام (الإمامة و) نية المأموم (الانتماء) لأن

أربع ، أو ركعتين من المغرب ، خلافاً لآبي حنيفة ومالك ، قالوا : لأن
للاكثر حكم الكل ، أى : فمن صلى الأكثر لم يحز أن يقبله نفلاً (تقرير) .
قوله « مثل أن يحرم منفرداً — الخ ، تمثيل لما فيه غرض صحيح . وفي
كلامه إيهام لا ينجى ، فأول بعد قوله : « لغرض صحيح ، فإن كان لكان
أولى تأمل اهـ (فيروز) .

قوله « مثل أن يحرم منفرداً ، فيريد الصلاة في جماعة الخ ، وهل الأفضل
فعله ، أو تركه ؟ فيه روايتان : قال في الإنصاف : قلت : الصواب أن الأفضل
فعله ولو قلنا بوجوبه . إذ قلنا بوجوب الجماعة لكان أولى (ح ش منتهى) .

قوله « وإن انتقل الخ ، فيه تساهل ، إذ الثانية لم يدخل فيها ، حتى تبطل ،
بل لم تنعقد بالكلية . فلو عبر بما عبر به في الإقناع لكان أولى (فيروز) .

قوله « وينقلب نفلاً ما بان عدمه ، أى : وينقلب نفلاً فرض بان عدمه ،
فقوله : « ما ، تكن موصوفة في محل رفع على الفاعلية ، ونفلاً منصوب على
الحالية ويحتمل أن يضمن « ينقلب ، بمن « يصير ، فيكون منصوباً على الخبرية
لأن ضابطه صادق عليه ، ولأنه قياس على الصحيح اهـ (فيروز) .

الجماعة يتعلق بها أحكام ، وإنما يتميزان بالنية فكانت شرطاً ، رجلاً كان المأموم أو امرأة ، وإن اعتقد كل منهما أنه إمام الآخر ، أو مأمومه فسدت صلاتهما ، كما لو نوى إمامة من لا يصح أن يؤمه ، أو شك في كونه إماماً أو مأموماً ، ولا يشترط تعيين الإمام ، ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به إمامه ، وإن نوى زيد الاقتداء بعمرو ولم ينو عمرو الإمامة صحت صلاة عمرو وحده ، وتصح نية الإمامة ظاناً حضور مأموم لا شاكاً (وإن نوى المنفرد الاتمام) في أثناء الصلاة (لم يصح) لأنه لم ينو الاتمام في ابتداء الصلاة ، سواء

قوله • وينقلب نفلاً ما بان الخ ، قال الخوافي : لعل محله ما لم يكن إماماً ، أو يضيق الوقت ، بناء على ما ذكره فيمن أحرم بحاضرة ، ثم تذكر أن عليه فائتة . ويمكن أن يقال : إن قولهم بصحة الانقلاب لا ينافي حرمة الاتمام في بعض الأحوال ، وضيق الوقت ، أو كونه إماماً ، إنما يقتضي كون القطع واجباً ، لعدم صحة الاتقال ، ولا ينافيه ما يأتي من قوله في الباب الآتي في التكبير : فإن أتى به أو ابتدأه أو أتمه غير قائم صحت ننلاً إن اتسع الوقت ، لأن ذلك بعد انعقادها ، وهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل اهـ . قوله • يتعلق بها أحكام ، أي من نحو سقوط المأتمحة والسهو ومن وجوب الاتباع وغير ذلك اهـ (فيروز) .

قوله • كما لو نوى إمامة من لا يصح أن يؤمه ، كأي نوى أن يؤم قارئاً ، أو امرأة نوت أن تؤم رجلاً (خطه) . قوله • ولم ينو عمرو الخ ، أي من أول مصلاه ، فإن نواه في أثناءها لم تبطل صلاته ، ولم يصح إماماً كما يعلم من سياق كلامهم بعد (ح ع ن) . قوله • ظاناً حضور مأموم ، فإن لم يحضر قبل رفعه من الركوع ، أو حضر ولم يدخل بطلت صلاته (فيروز) . قوله • وإن نوى المنفرد الاتمام لم يصح ، قال في الفروع : على الأصح .

صلى وحده ركعة أولاً ، فرضاً كانت الصلاة أو نفلًا (كما) لا تصح (نية إمامته)
 في أثناء الصلاة إن كانت (فرضاً) لأنه لم ينو الإمامة في ابتداء الصلاة ،
 ومقتضاه أنه يصح في النفل ، وقدمه في المقنع والمحرم وغيرهما ، لأنه عليه الصلاة
 والسلام قام يتشهد وحده ، فجاء ابن عباس فأحرم معه ، فصلى به النبي صلى الله
 عليه وسلم ، متفق عليه ، واختار الأثر أنه لا يصح في فرض ولا نفل لأنه لم ينو
 الإمامة في الابتداء ، وقدمه في التنقيح ، وقطع به في المنتهى (وإن المفرد) أى
 نوى الانفراد (مؤتم بلا عذر) كمرض وغلبة نعاس وتطويل إمام (بطلت)
 صلاته لتركه متابعة إمامه ، ولعذر صحته ، فإن فارقه في ثانية جمعة لعذر أتمها
 جمعة (وتبطل صلاة مأوم يبطلان صلاة إمامه) لعذر أو غيره (فلا استخلاف)

وفاقاً لأبي حنيفة ومالك ، وأحد قولي الشافعي (خطه) قال في الفصول : وإن
 كان الإمام يعجل ولا يتميز بانفراده عنه ، وإنما يملك الانفراد إذا استفاد به
 تعجيل لحوقه لحاجته ، قال في الفروع : ولم أجد خلافاً ، وبعاياها ، فيقال :
 لنا مأوم به عذر يبيح الانفراد ولم نجوزه له ، وقال في الإنصاف : الذي يظهر
 أن المسألة ليست داخلة في كلامهم ، لأنهم قالوا : لعذر ، وهذا ليس بمعذور ،
 فلا يجوز له الانفراد ، وقال في شرح الإقناع : وأما من عذره الخروج من
 النصف فله المناقاة مطلقاً ، لأن عذره خوف الزناد بالنزنية ، وذلك لا يتدارك
 بالسرعة اهـ .

قوله : كما لا تصح نية إمامته فرضاً ، وعنه يصح في الفرض والنفل اختاره
 الموفق ، والشيخ تقي الدين ، وفاقاً للثلاثة (خطه) قال في حاشية المقنع : الحديث
 عنه عليه الصلاة والسلام : أنه أحرم وحده ، فجاء جابر وجبار فصلى بهما ،
 رواه مسلم وأبو داود اهـ وذلك في الفرض اهـ .

قوله : وتبطل صلاة مأوم - الخ ، وعنه لا تبطل ، وفاقاً للشافعي فيستخلف

أى فليس للإمام أن يستخلف من يتم بهم إن سبقه الحدث ، ولا تبطل صلاة
إمام ببطان صلاة مأوم ، ويتمها منفرداً (وإن أحرم إمام الحى) أى الراتب
(بمن) أى بمأومين (أحرم بهم نائبه) لغيبته ، وبني على صلاة نائبه (وعاد)
الإمام (النائب مؤتماً صح) « لأن أبا بكر صلى ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم
والناس فى الصلاة ، فتخلص حتى وقف فى الصف ، وتقدم فصلى بهم ، متفق
عليه ، وإن سبق اثنان فأكثر ببعض الصلاة أتم أحدهما بصاحبه فى قضاء
ما فاتهما ، أو اتم مقيم بمثله إذا سلم إمام مسافر صح .

باب صفة الصلاة

يسن الخروج إليها بسكينة ووقار ، ويقارب خطاه ، وإذا دخل المسجد قدم
رجله اليمنى ، واليسرى إذا خرج ، ويقول ماورد ولا يشبك أصابعه ، ولا يخوض

وقيل : تبطل بترك ركن أو شرط ، أو تعمد لمفسد . اختاره الموفق ، وفقاً لك
(خطه) .

قوله « بمثله » الظاهر : أن المراد بمثله فى كونه مسبوقاً بمثل ماسبق به الآخر
ا هـ (ح م ص) وهل يعتبر لذلك أن ينوي عند دخولها مع الإمام أن يأتى
أحدهما بصاحبه بعد المفارقة ، أو يكتفى بعد السلام لأنه وقت انتهامه به ؟ الأول
أحوط ، قاله ابن ذهلان .

قوله « الأول أحوط ، قلت : ظاهر إطلاقهم عدم الاشتراط (خطه) .

باب صفة الصلاة

السكينة — بفتح السين وكسرهما مع تخفيف الكاف — : الطمأنينة .
والوقار كسحاب : الرزاق ، انتهى . قال الإمام أحمد : إن طمع أن يدرك
التكبير الأولى فلا بأس أن يسرع ما لم تكن عجلة . (تنقيح) وقال الشيخ

في حديث الدنيا ، ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للإمام والمأموم (القيام عند)
قول المقيم (قد - من إقامتها) أي من قد قامت الصلاة ، «لأن النبي صلى الله
وسلم كان يفعل ذلك ، رواه ابن أبي أوفى وهذا إن رأى المأموم الإمام وإقام
عند رؤيته ، ولا يحرم الإمام حتى تفرغ الإقامة (و) تسن (تسوية الصف)
بالمناكب والأكعب فليلتفت عن يمينه فيقول: استووا يرحمكم الله ، وعن يساره

تقى الدين في شرح العمدة : إن خشي فوات الجماعة أو الجمعة بالكلية ، فلا ينبغي
أن يكره له الإسراع ، لأن ذلك لا ينجبر إذا فات اه .

قوله «إلا أنه يدل الرحمة بالفضل ، الفرق بين المحلين : أن المساجد محل
تنزل الرحمة فيه ، وخارج المسجد محل التعيش وطلب الرزق وهو فضل من الله
وإحسان ، فطلب في كل مكان ما يليق به اه (م ر خ) .

قوله «وهذا إن رأى المأموم الإمام - الخ ، إشارة إلى أن كلام الماتن
كأصله جار على غير الصحيح من المذهب ، بل هو رواية ، لكن لو ذكر
المشراح أولاً أنه رواية ، ثم نبه على المذهب لكان أولى . إذ يفهم من كلامه أنه
مقيد لما أطلقه المصنف . لا أن ما ذكره رواية ، وهو غير مراد ، تأمل اه
(فيروز) .

قول الماتن «وتسوية الصف ، هكذا عبارة كثير من الأصحاب ، وظاهر
كلام أبي العباس كما في الاختيارات وجوب التسوية للخبر اه (فيروز) .
قوله «ويمينه ، قال في الفروع : ويتوجه احتمال أن بعد يمينه ليس أفضل
من قرب يساره ، ولعله مرادهم . قال ابن نصر الله : وإنما قال : يتوجه احتمال
لأن ظاهر كلامهم : أن الأبعد عن اليمين أفضل من على اليسار ولو كان أقرب ،
وهو أقوى ندوى ، لخصوصية جهة اليمين بمطلق الفضل ، كما أن من وقف وراء
الإمام أفضل ، ولو كان في آخر الصف من هو على يمين الإمام ملتصقاً به اه
(ح م ص) .

كذلك ، ويكمل الأول فالأول ، ويتراصون عن يمينه ، والصف الأول للرجال أفضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف ، وكله أقرب منه فهو أفضل والصف الأخير للنساء أفضل ، (ويقول) قائماً في فرض مع القدرة (الله أكبر) فلا تنعقد إلا بها نطقاً لحديث « تحريمها التكبير ، رواه أحمد وغيره فلا تصح إن نكسه ، أو قال الله الأكبر ، أو الجليل ، ونحوه ، أو مد همزة الله ، أو أكبر ، أو قال : إكبار ، وإن مططه كره مع بقاء المعنى فإن أتى بالتحريمة أو ابتدأها أو أتمها غير قائم : صححت فلا إن اتسع الوقت ، ويكون حال التحريمة (رافعاً يديه) ندباً فإن عجز عن رفع إحداها رفع الأخرى مع ابتداء التكبير ، وينهيهم معه (مضموماً »

قوله « والصف الأول للرجال أفضل » ، قال في الفروع : وظاهر كلامهم يحافظ عليه ، ولو فاتته ركعة اهـ (فيروز) .

قوله « فلا تنعقد إلا بها » ، خلافاً لأبي حنيفة ، فإنها تنعقد عنده بكل اسم لله على وجه التعظيم اهـ .

وعند الشافعي تنعقد بقول : الله الأكبر اهـ .

(فائدة) قوله في المنتهى « وتنعقد إن مد اللام » ، قال في الفروع : وحذفها أولى ، لأنه يكره تمطيئه اهـ .

(فائدة) قال البلياني : ومن شهد تكبيرة الإحرام مع الإمام . فالقول المتقدم : أن فضيلتها لا تحصل إلا بالاستغالة بتكبيره مع الإمام . وقيل : يادراك بعض القيام . وقيل : بأول الركوع اهـ (م ق) .

قوله « نطقاً » ، أى في حق من يقدر على ذلك (فيروز) .

قوله « رافعاً يديه » ، قال أبو عمر في التمهيد : ورفع اليدين في الصلاة عند أهل العلم تعظيم لله ، وإبتال إليه ، واستسلام له ، وخضوع للوقوف بين يديه ، واتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ .

الأصابع ممدودة) الأصابع ، مستقبلاً يبطونها القبلة (حذو) أى مقابل (منكبیه) لمقول ابن عمر ، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكون حذو منكبيه ثم يكبر ، متفق عليه ، فإن لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الإمكان ، ويسقط بفراغ التكبير كله ، وكشف يديه هنا وفي الدعاء أفضل ورفعها إشارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يعنى : أنه يسن في السجود وضع يديه بالأرض حذو منكبيه (ويسمع الإمام) استجباً بالتكبير كله (من خلفه) من المأمومين ليتابعوه ، وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده ، والتسليمة الأولى ، فإن لم يمكنه إسماع جميعهم جهر به بعض المأمومين ، كفعل أبي بكر معه صلى الله عليه وسلم ، منزه عليه (كقراءته) أى كما يسن الإمام أن

قوله : حذو منكبيه ، وفاقاً لما لك والثاوى . وعنه : إلى فروع أذنيه ، اختاره الخلال ، وفاقاً لأبى حنيفة . وعنه : يخبر وهى أشهر اه . قال فى شرح المحرر : فإن لم يمكن الرفع إلا بزيادة على القدر المشروع رفعها لإتيانه بالنسبة وزيادة هو مغلوب عليها اه قال فى المغنى : ويدتدى فى رفع يديه مع ابتداء التكبير ، ويكون انتهاءه مع انقضاء تكبيره ، ولا يسبق أحدهما صاحبه ، فإذا انقضى التكبير حط يديه اه .

قوله ، وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده ، علم منه أنه لا يسن للإمام الجهر بقول ربنا ولك الحمد ، فيقوله سرّاً اه .

قوله ، والتسليمة الأولى ، أى : ويسن للإمام الجهر بالتسليمة الأولى . وقيل : الثانية ، وجزم به فى الرايتين ، واختاره ابن حامد ، وإليه جنح الوالد ، لثلا يسابق المأموم الإمام ، ولثلا يقوم المسبوق قبل تمام السلام اه (فيروز) .

قوله : جهر به بعض المأمومين ، قال الشيخ تقي الدين وإذا كان الإمام يبلغ صوته المأمومين لم يستحب لأحدهما التبليغ ، باتفاق المسلمين اه (رعاية) .

يسمع قراءته من خلفه (في أولتي غير الظهرين) أى الظهر والعصر ، فيجهر في أولتي المغرب، والعشاء، والصبح، والجمعة، والعيدين ، والكسوف والاستسقاء والتراويج ، والوتر ، وبقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) أى غير الإمام وهو المأموم والمنفرد يسر بذلك كله ، لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوباً في كل واجب ، لأنه لا يكون كلاماً بدون انصوت. وهو ما يتأتى استماعه حيث لا مانع فإن كان مانع بأن كان عياط وغيره فبحيث يحصل السماع مع عدمه (ثم) إذا فرغ من التكبيرة (يقبض كوع يساره) بيمينه ويجعلهما (تحت سرته) استجباباً ، لقول على « من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة » رواه أحمد وأبو داود (وينظر) المصلى استجباباً (مسجده) أى موضع سجوده لأنه أخشع ، إلا في صلاة خوف لحاجة ، ثم يستفتح ندباً (فيقول سبحانك اللهم) أى أنزهك اللهم عما

قوله « بحيث يسمع نفسه » قال في الاختيارات : ولا يشترط أن يسمع المصلى نفسه للقراءة الواجبة ، بل يكفيه الإتيان بالحروف وإن لم يسمعها ، وهو وجه في مذهب أحمد واختاره الكرخي من الحنفية ، وكذا كل ذكر واجب اهـ

قوله « تحت سرته » وعنه يجعلهما تحت صدره ، وفاقاً للمالك والشافعي . وعنه يخير ، اختاره في الإرشاد والمحرم ، وهكذا رمز المالك في الفروع ، وهو رواية حكيت عنه ، والمعروف في مذهبه الإرسال اهـ .

قوله « وينظر مسجده » قال في الفروع : أطلق ذلك جماعة ، قال القاضى وتبعه جماعة : إلا حال إشارته للشهد ، فإنه ينظر إلى سبابته ، لخبر ابن الزبير رضى الله عنهما اهـ . (ح منتهى) .

قول الماتن « مسجد » بفتح الميم ثم جيم بعد الدين المهملة مكسورة — على خلاف القياس ، إذ القياس : فتحها (فيروز) .

لا يليق بك (وبحمدك) سبحتك (وتبارك اسمك) أى كثرت بركاته (وتعالى جدك) أى ارتفع قدرك وعظم (ولا إله غيرك) أى لا إله يستحق أن يعبد غيرك . كان عليه الصلاة والسلام يفتح بذلك ، رواه أحمد وغيره (ثم يستعين) ندباً فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ثم يبسم) ندباً فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهى قرآن — آية منه ، نزلت فصلاً بين السور : غير براءة فيكره ابتداؤها بها ، ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسملة (سرّاً) ويخير فى غير صلاة فى الجهر بالبسملة (وليست) البسملة (من الفاتحة) وتستحب عند كل فعل مهم (ثم يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها ، وهى ركن فى كل ركعة . وهى أفضل سور وآية الكرسي أعظم آية ، وسميت فاتحة الكتاب لأنه يفتح بقرائنها الصلاة ، وبكتابها فى المصاحف ، وفيها إحدى عشرة تشديدة ، ويقرأها مرتبة متوالية (فإن قطعها بذكر أو سكوت غير مشروعين وصال) عرفاً أعادها . فإن كان مشروعاً كسؤال الرحمة عند تلاوة آية رحمة . وكالسكوت لاستماع قراءة إمامه ، وكسجود للتلاوة مع إمامه : لم يطل ما مضى من قرائتها مطلقاً (أو ترك منها تشديدة أو حرفاً أو ترتيباً لزم غير مأوم بإعادتها) أى : إعادة الفاتحة . فيستأنفها إن تعمد ،

قوله « وبحمدك » قيل : الواو عاضفة على محذوف تقديره : سبحتك بكل ما يليق تسبيحك به ، وبحمدك سبحتك ، وبنعمتك التى توجب على حمدنا سبحتك لا بحولى وقوتى (اه) .

قوله « وليست من الفاتحة » ، يعنى البسملة : آية من القرآن ، وبعض آية من سورة النمل ، مشروعة قبل الفاتحة ، وبين كل سورتين ، سوى براءة فيكره ابتداؤها بها ، وعلم منه : أنه لا يكره الإتيان بالبسملة فى أثناء براءة ، قاله منصور . ومنه بعضهم (خطه) وعند مالك : لا يقرأ البسملة ، وليست عنده آية من القرآن .

قوله « فيستأنفها إن تعمد » ، قال فى الإقناع : وإن قطعها غير مأوم بذكر

ويستحب أن يقرأها مرتلة معربة يقف عند كل آية ، كقراءته عليه الصلاة والسلام ، ويكره الإفراط في التشديد والند (ويجهز الكل) أى المنفرد والإمام والمأمومون معا (بأمين فى) الصلاة (الجهرية) بعد سكتة لطيفة - ليحتمل أنها ليست من القرآن ، وإنما هى طابع الدعاء ، ومعناه : اللهم استجب ، ويحرم تشديد ميمها فإن تركه إمام أو أسره أى به مأوم جهرآ ، ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ؛ ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) أى بعد الفاتحة (سورة) ندبآ كملته ، فيستفتحها ببسم الله الرحمن الرحيم ، وتجوز آية إلا أن أحمد استحبه كونها طويلة كآية الدين ، والكبرى ، ونص على جواز تفريق السورة

أو دعاء ، أو قرآن كثير ، أو سكوت طويل ، لزمه استئنافها ، لا إن كان يسيرا أو كثيراً سهواً ، وعبارة المنتهى : وإن ترك واحدة ، أى تشديدة ، أو ترتيبها ، أو قطعها غير مأوم بسكوت طويل ، أو ذكر أو دعاء : أو قرآن كثير : لزمه استئنافها إن تعمد ، وكان غير مشروع انتهى . وهذا ظاهر فى غير التشديد ، أما فيها فكان القياس أن يعيد تلك الكلمة التى ترك تشديدها ما لم تثبت الموالاة (خطه) . وبخطه : انظر قوله : إن تعمد ، إلى أى شيء يرجع ؟ قوله « ويحرم تشديد ميمها ، أى : التأمين ، وتبطل به مطلقاً (خطه) ومن ترك التأمين حتى اشتغل بغيره لم يعد إليه لأنه سنة ، فات محلها اه (ش محرر) .

قوله « ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة ، قال ابن نصر الله : لكن هل يلزمه تعلمها حفظاً عن ظهر قلبه ، أم تكفى قراءتها فى المصحف وتعلم ذلك ؟ الظاهر : الثانى قال : وإنما يلزمه التعلم إذ أراد أن يصلى إماماً أو منفرداً ، أما لو أراد أن يصلى مأوماً لم يلزمه ؛ إذ قراءة الإمام له قراءة ؛ اللهم إلا أن يقال كما قالت الحنفية : إن قراءه الإمام قراءة للمأوم تقديرآ ؛ ولا يصح التقدير إلا إذا أمكن التحقيق اه (ح ق ع) .

قوله « ونص على جواز تفريق السورة ، روى النسائى عن عائشة رضى الله

في ركعتين ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره
الاقتصار على الفاتحة في الصلاة ، والقراءة بكل القرآن في فرض ، لعدم نقله ،
وللإطالة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر
الطاء ، وأوله - ق - ولا يكره لعذر كمرض وسعر بقصاره ، ولا يكره بطواله
(و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله
(و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشاء من أوساطه)
ويحرم تنكيس الكلمات ، وتبطل به ، ويكره تنكيس السور والآيات ، ولا تنكره
ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة

عنها . أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الأعراف ، فرقها
في الركعتين ، (خطه) .

قوله « من طوال المفصل ، طواله : من أوله إلى (عم) وأوساطه : منها
إلى (الضحى) والقصار : إلى آخره ، قاله البرماوى في شرح البخارى ، ونقل
ابن نصر الله عن الحنفية : أن ضواله إلى (البروج) ، وأوساطه إلى (لم يكن) .
وقصاره إلى آخره اهـ (ح م ص) وقيل : طواله إلى (عبس) .

طوال : بكسر الطاء لا غير ، وأما بضمها فالرجل الطويل ، وبفتحها المدة ،
قاله ابن مالك اهـ . وإنما سمي : المفصل ، لكثرة الفصل بين سورته ببسم الله
الرحمن الرحيم .

قوله « ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ، أى وفاقاً (خطه) .

قوله « ولا تصح بقراءة الخ ، وعنه تصح ، لصلاة الصحابة بعضهم خلف
بعض . قال الشيخ تقي الدين . هي أنصهما : وقال : قول أئمة السلف وغيرهم : إن
مصحف عثمان أحد حروف السبعة اهـ . قال الشيخ تقي الدين : لانعلم أحداً من
المسلمين منع القراءة بالثلاثة الزائدة على السبع ، وليسكن من لم يكن عالماً . أولم

عن مصحف عثمان) بن عفان رضى الله تعالى عنه ، كقراءة ابن مسعود ٢٥ - ١٩٦
فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وإن لم
يكن من العشرة ، وتعلق به الأحكام ، وإن كان في القراءة زيادة حرف ففى
أولى لأجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول
أبي هريرة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ، ثم يكبر
حين يركع ، متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع ، لقول ابن عمر : رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه ، وإذا

ثبت عنده ليس له أن يقرأ بما لا يعلم ، ولا أن ينكر على من علم ما لا يعلمه اه
والمذهب : تكره قراءة تخالف عرف البلد ، فظاهره : ولو كانت موافقة للمصحف
العثماني اه (شرح محرر) قال ابن نصر الله : ولا بد من اعتبار ذلك . وحاصله :
أن القراءة على ثلاثة أنواع : أحدها : ما وافق مصحف عثمان ، وصح سنده ،
ولم يخرج عن قراءة العشرة ، فهذا تصح الصلاة به ، وتعلق الأحكام به رواية
واحدة ، والثاني : ما وافقه وصح سنده عن صحابي . ولكنه خرج عن قراءة
العشرة ، فهذا على روايتين ، أصحهما : تصح الصلاة به ، وتعلق به الأحكام ،
والثالث : ما خرج عن مصحف عثمان ، فلا تصح الصلاة به ، وظاهره : ولو وافق
قراءة أحد العشرة في أصح الروايتين ، لعدم تواتره . وقال : معنى الموافقة هنا :
كونه موجوداً في مصحف عثمان ولو لم يكن موجوداً في مصحف غيره من
الصحابة ، كسورة المعوذتين ، وزيادة بعض الحروف ونقصها ، فلا يجوز تغيير
الكلمة بمقتضى ذلك ، كما كتب فيه الصلاة والزكاة (بالواو) فلا يجوز قراءتهما
بالواو اه (ح ق ع) .

(فائدة) قال في الشرح والمبدع : إذا فرغ من قراءته ثبت قائماً ، وسكت
حتى يرجع إليه نفسه ، قبل أن يركع ، ولا يصل قراءته بتكبير الركوع .
قاله أحمد ، لحديث سمرة : فإذا فرغ من القراءة سكت ، رواه أبو داود اه .

أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه ، متفق عليه (ويضعهما) أى : يديه (على ركبتيه مفرجتي الأصابع) استجاباً ، ويكره التطبيق ، بأن يجعل لإحدى كفيه على الأخرى ثم يجعلهما بين ركبتيه إذا ركع ، وهذا كان فى أول الإسلام ثم نسخ ، ويكون المصل (مستوياً ظهره) ويجعل رأسه حيال ظهره ، فلا يرفعه ولا يخفضه ، وروى ابن ماجة عن وابصة بن معبد ، قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ، وكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجافى مرفقيه عن جنبه ، والمجزى الانحناء . بحيث يمكن مس ركبتيه يديه إن كان وسطاً فى الخلقة ، أو قدره من غيره ، ومن قاعد : مقابلة وجهه ما وراء ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة . وتمتها الكمال (ويقول) راكعاً (سبحانه ربى العظيم) لأنه عليه الصلاة والسلام ، كان يقولها فى ركوعه ، رواه مسلم وغيره ، والاقتصار عليها أفضل ، والنواجب مرة ، وأدنى الكمال : ثلاث ، وأعلى للإمام : عشر ،

قوله « أو قدره من غيره ، أى : أو قدر الانحناء من غير الوسط . كطويل اليدين وقصيرهما بحيث يمكنه مس ركبتيه يديه لو كان وسطاً .

(تنبيه) لو انحنى لتناول شيء ولم يخطر بباله الركوع لم يجزه عنه ، لعدم النية اه (فيروز) .

قوله « والاقتصار عليها أفضل ، يعنى : من غير زيادة (وبحمده) قال فى المعنى : وإن قال : سبحانه ربى العظيم وبحمده ، فلا بأس قال أحمد : جاء هذا وهذا ، وهو فى بعض طرق حديث حذيفة (خطه) .

(فائدة) قال فى الإقناع : وإذا رفع رأسه من الركوع فذكر أنه لم يسبح فى ركوعه : لم يرد إلى الركوع إذا ذكره بعد اعتداله ، فإن عاد إليه فقد زاد ركوعاً تبطل به الصلاة ، فإن فعله ناسياً أو جاهلاً لم تبطل ويسجد للسجود ، أى : وجوباً لأنه زيادة فعلية اه .

وقال أحمد : جاء عن الحسن ، انفسيح التام : سبع ، والوسط : خمس ، وأذناه : ثلاث ، (ثم يرفع رأسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلان - إمام ومنفرد : سمع الله لمن حمده) مرتباً وجوباً ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك ، قاله في المبدع ، ومعنى سمع الله : استجاب ، ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ، ملء السماء وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد) أى حمداً لو كان أجساماً للملاذلك ، وله قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، وبلا وأفضل : عكس ربنا ولك الحمد (ويقول مأموم في رفعه : ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، متفق عليه من حديث أنى هريرة . وإذا رفع المصلى من الركوع فإن شاء وضع يمينه على شماله ، أو أرسلهما (ثم) إذا فرغ من ذكر الاعتدال (يخرج مكبراً) ولا يرفع يديه (ساجداً على سبعة أعضاء : رجليه ، ثم ركبتيه ، ثم يديه ، ثم

قوله : ومأموم في رفعه : ربنا ولك الحمد فقط ، وعنه يزيد : ملء السماء ، اختاره أبو الخطاب ، وصاحب النصيحة والمجد في شرحه ، وصاحب الحاوى الكبير والشيخ تقي الدين ، ولمسلم غيره : وملء ما بينهما ، والأول أشهر في الأخبار واقصر عليه الإمام أحمد والأصحاب اه . قال في الفروع : والمعروف في الأخبار : السموات ، وفي كلام الإمام وبعض الأصحاب : السماء ، وفعله عليه الصلاة والسلام ، رواه أحمد بإسناد جيد عن ابن عباس وابن ماجة من حديث أنى جحيفة وفيه ضعف اه .

(فائدة) ورد في الخبر : إن النار لا تأكل أعضاء السجود ، وفي ذلك قال الراجز :

يارب أعضاء السجود أعتقها من فضلك الوافى وأنت الباقي
والعتق يسرى بالغنى إذا الغنى فامنن على الفانى بعتق الباقي اه

جبهته مع أنفه لقول ابن عباس : « أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعظم ، ولا يكف شعر أو لاثروباً : الجبهة واليدين ، والركبتين ، والرجلين ، متفق عليه ، وللدارقطني عن عكرمة عن ابن مسعود مرفوعاً « لا صلاة إن لم يضع أنفه على الأرض ، ولا تجب مباشرة المصلي بشيء منها ؛ فتصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الأعضاء ومصلاه ، قال البخاري في صحيحه : قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة ، والقلنسوة ، إذا كان الحائل (ليس من أعضاء سجوده) فإن جعل بعض أعضاء السجود فوق بعض كالوضع يديه على فخذه ، أو جبهته على يديه لم يجزه ، ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ، ويجزىء بعض كل عضو ، وإن جعل ظهور كفيه أو قدميه على الأرض ، أو سجد على أطراف أصابع يديه فظاهر الخبر أنه يجزيه ، ذكره في الشرح ، ومن عجز بالجبهة لم يلزمه غيرها . ويرى ما يمكنه (ويجافي) الساجد (عضديه عن جنيته ، وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقيه ما لم يؤذجاره (ويفرق ركبتيه) ورجليه ، وأصابع رجليه ، ويوجهها إلى القبلة ، وله أن يعتمد برقبته على فخذه إن طال (ويقول) في السجود (سبحان ربى الأعلى) على ما تقدم في تسبيح الركوع (ثم يرفع) رأسه إذا فرغ من السجدة (مكبراً أو يجلس مفترشاً يسراه) أى يسرى رجليه (ناصباً يميناه) ويخرجهما من تحته

قوله « ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ، أى : ويكره أن يترك مباشرة أعضائه : اليدين ، والجبهة ، والأنف - المصلى بلا عذر ، من حر أو برد اه (فيروز) . قوله « لم يلزمه غيرها ، وفاقاً لما لك ، وقيل : يلزمه السجود بالأنف . وفاقاً لأبى حنيفة والشافعى ، وإن عجز عن السجود بالوجه لم يلزمه بغيره ، قال في النروع : خلافاً لتعليق القاضى ، لأنه لا يمكن وضعه بدون بعضها . ويمكن رفعه بدون شيء منها اه (حش منتهى) الأولى مباشرة الأرض بباقي الأعضاء إذا كان في الجبهة مانع (تقرير) .

ويثنى أصابعها نحو القبلة ، ويبسط يديه على فخذه مضمومتى الأصابع (ويقول)
بين السجدين (رب اغفر لي) الواجب مرة والكمال ثلاث (ويسجد) السجدة
(الثانية كالأولى) فيما تقدم من التكبير والتسبيح وغيرهما (ثم رفع) من السجود
(مكبراً فاهضاً على صدور قمرية) ولا يجلس للاستراحة (معتمداً على ركبتيه إن

قوله ، والكمال ثلاث ، هذا الصحيح من المذهب ، قاله في الإنصاف ،
وقال الموفق والشارح ، وابن الزاغوني ، وابن تيم ، وابن رزين في شرحه :
أدنى الكمال : ثلاث ، والكمال فيه مثل الكمال في تسبيح ركوع وسجود ،
قال الزركشي : هذا المشهور ، والسنة شاهدة لهذا القول . كما في صحيح مسلم عن
أنس في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : ثم يسجد ، فيقع بين السجدين ،
حتى نقول قد أوم ، وفي الصحيح عن ثابت عن أنس رضي الله عنه : إني
لا آل أن أصلي بكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . قال ثابت
فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه ، فكان إذا رفع رأسه من الركوع
انتصب قائماً ، حتى يقول القائل : قد نسي . وإذا رفع رأسه من السجود مكث
حتى نقول قد نسي ، (خطه) .

(فائدة) الحكمة في كون السجود اثنتين : ترغيباً للشيطان ، فإنه أمر
بسجدة فلم يفعل . فنحن نسجد مرتين ترغيباً له ، وقيل : الأولى : إشارة إلى أنه
خلق من الأرض ، والثانية : إلى أنه يعاد إليها ، وقيل : لما أخذ الميثاق على ذرية
آدم أمرهم بالسجود تصديقاً لما قالوا فسجد المسلمون كلهم ، وبقي الكفار ، فلما
رفع المسلمون رؤسهم ، والكفار لم يسجدوا ، سجدوا ثانياً شكرًا للتوفيق ، وقيل :
إنه تمبدي لا يعقل معناه اهـ (ح مرداوى) .

قوله ، ولا يجلس للاستراحة ، وفاقاً لما لك وأبي حنيفة . وخلافاً للشافعي
وغیره من أصحاب الحديث اهـ .

سهل) وإلا اعتمد بالأرض، وفي الغنية يكره أن يقدم إحدى رجله (ويصلي الركعة الثانية كذلك) أي: كالأولى (ماعداء التحريم) أي: تكبيرة الإحرام (والاستفتاح والتعوذ، وتجديد النية) فلا تشرع إلا في الأولى، لكن إن لم يتعوذ فيها تموز في الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) بكلوسه بين السجدين (ويذاه على فخذه) ولا يلقيهما ركبته (يقبض خنصر) يده (اليمنى وبنصرها، ويحلمت إبهامها مع الوسطى) بأن يجمع بين رأس الإبهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه (ويشير بسبابتها) من غير تحريك (في تشهده) ودعائه في الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى، تنبها على على التوحيد (ويبسط) أصابع (اليسرى) مضمومة إلى القبلة (ويقول) سرا (التحيات لله) أي: الألفاظ التي تدل على السلام. والملك، والبقاء،

قوله «والتعوذ - إلخ»، وعنه يتعوذ في الثانية، اختارها الشيخ تقي الدين قال في الإنصاف: وهي أصح دليلا اه. وعند الشافعية يتعوذ في كل ركعة (تقرير).

قوله «يقبض - إلخ»، وعن أحمد يقبض الخنصر والبنصر والوسطى، ويعقد إبهامه كخمسين، ولما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى، وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة، اه.

قوله «عند ذكر الله تعالى، انظر: هل المراد عند ذكر لفظ الله. أو عند ذكر كل لفظ دل على «الله»، حتى «اللهم»، والضائر، فليراجع، ثم رأيت ابن نصر الله أفصح عن المسألة، وعبارته في شرحه على الفروع وتبعه (م ص) في شرحه: أي عند لفظ الله، ومقتضى ذلك أنه يشير بها في تشهده أربع مرات (م خ).

قوله «التحيات»، قال أبو السعادات: جمعت التحيات، لأن ملوك العرب

والعظمة لله تعالى ، أى علو كونه ومغنته به (والصلوات) أى الخس ، أو الرحمة أو المعبود بها ، والعبادات كلها ، أو الأدعية (والطيبات) أى الأعمال الصالحة أو من الكلم (السلام) أى : اسم السلام ، وهو الله ، أو سلام الله (عليك أيها النبي) بالهمزة من النبأ لأنه مخبر عن الله ، وبلا همز : إما تهجيلاً ، أو من النبوة ، وهى الرفعة ، وهو من ظهرت المعجزات على يده (ورحمة الله وبركاته) جمع بركة ، وهى النماء والزيادة (السلام علينا) أى على الحاضرين من الإمام ، والناوم ، والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده ، وقيل : المكثرون من العمل الصالح ، ويدخل فيه النساء ، ومن يشاركه فى الصلاة (أشهد أن لا إله إلا الله) أى : أخبر بأنى قاطع بانوحدانية (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أى المرسل إلى الناس كافة هذا التشهد الأول ، عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود وهو فى الصحيحين

يحويون بتحيات مختلفة ، فيقال لبعضهم : أبيت اللعن ، وبعضهم : أنعم صباحاً وبعضهم عش ألف سنة ، فقيل : للمسلمين : قولوا : التحيات لله ، أى الألفاظ التى تدل على السلام والمملك والبقاء والعظمة هى الله تبارك وتعالى ، واختلفوا فى معنى السلام ، فقال أحمد فى رواية أبى داود : إنه اسم من أسماء الله تعالى فقوله السلام عليك ، أى : اسم الله عليك ، أى : أنت فى حفظه ، وقال بعضهم : السلام : يعنى السلامة ، أى : السلامة ملازمة لك اه .

قوله . أى : أخبر أنى قاطع بالوحدانية ، والقطع من فعل القلب واللسان ، يخبر عن ذلك : ومن خواص الهيلة ، أن حروفها كلها مهملة ، تنبئها على التجرد من كل معبود سوى الله تعالى ، وأن حروفها كلها جوفية ليس فيها حرف شفوى . تنبئها على أن المراد بها الإخلاص ، للإتيان بها من خالص جوفه ، وهو القلب . لا من الشفتين اه (خ م ص) .

(ثم يقول) في التشهد الذي يعقبه السلام : (اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد) لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث كعب بن عجرة ولا يجوز لو أبدل آل بأهل ولا تقديم الصلاة على التشهد (ويستعين ندباً) فيقول : أعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من (عذاب القبر و) من (فتنة الحيا والميت ، و) من (فتنة المسيح الدجال) والميت : الحياة والموت ، والمسيح بالخاء المهملة على المعروف (و) يجوز أن (يدعو بما ورد) أى في الكتاب والسنة ، أو عن الصحابة والسلف ، أو بأمر الآخرة ولو لم يشبه ما ورد ، وليس له الدعاء بشيء مما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله : اللهم ارزقني جارية حسناء ، أو طعاماً طيباً ، وما أشبهه ، وتبطل به (ثم يسلم) وهو جالس لقوله عليه الصلاة والسلام « وتحليلها التسليم ».

قوله « وعلى آل محمد ، آله ، وهم أتباعه على دينه ، وذكره القاضى ، ونس أحمد على أنهم أهل بيته ، فمنهم بنو هاشم ، وفي بنى المطلب روايتان ، وأفضل أهل بيته على ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، لأنه أدار عليهم عليه الصلاة والسلام الكساء . وخصهم بالدعاء ، قاله الشيخ تقي الدين وظاهر كلامه في موضع أن حمزة أفضل من الحسن والحسين ، قاله في الفروع اه (ح م ص) .

قوله « والمسيح بالخاء المهملة على المعروف ، ، وقيل : بالخاء ، وقيل : بكسر الميم وتشديد السين ، وسمى مسيحاً لكون عينه مسحوة ، وقيل : غير ذلك اه (فيروز) ، وهو بمعنى مفعول ، أى : مسح أحد العينين ؛ بخلاف المسيح ابن مريم عليه السلام ، فإنه بمعنى فاعل . لأنه كان إذا مسح ذا عاهة عوفى ، ذكره الخطايب بمعناه اه .

قوله « ثم يسلم - إلخ ، .

وهو منها ، فيقول (عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك)
وسن التفاته عن يساره أكثر : وأن لا يطول السلام ، ولا يمدّه في الصلاة ،
ولا على الناس ، وأن يقف على آخر كل تسليمة ، وأن ينوى به الخروج من
الصلاة ، ولا يجزى إن لم يقل ورحمة الله : في غير صلاة الجنازة ، والأولى أن
لا يزيد وبركاته (وإن كان) انصلى (في ثلاثية) كغرب (أو رباعية) كظهر
(نهض مكبرا بعد التشهد الأول) ولا يرفع يديه (وصلى مائتي) كالركعة (الثانية
بالحمد لله) أى بالافتحة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس في تشهده الأخير
متوركا) يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ويخرجها عن يمينه ، ويجعل

(فائدة) قال ابن ذهلان « ويسلم ملتفتاً ، أى يبدأ بالسلام مع ابتداء
التفاتة وينهيه معه اه .

قوله « ولا يرفع يديه ، وعنه يرفعهما ، اختارها المجتهد ، والشيخ تقي الدين
وصاحب الفائق ، قال في الفروع : وهو أظهر ، وصوابه في الإنصاف ، وهذا
قول طائفة من أصحاب الشافعى وغيرهم ، وقد ثبت ذلك في الصحاح والسنن
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي صحيح البخارى ، وسنن أبى داود عن نافع
عن ابن عمر « كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه - الحديث ، ويروى في
حديث على ابن أبى طالب مرفوعا ، رواه أحمد وأبو داود ، وهو في حديث
أبى حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه
أبو داود اه .

قوله « يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، هذا الصحيح من المذهب
في صفة التورك ، وقال الخرقى : إذا جلس للتشهد الأخير تورك فنصب رجله
اليمنى ، وجعل باطن رجله اليسرى تحت نغذه اليمنى . ويجعل إلبته على الأرض
واختاره القاضى والمجد فى شرحه ، وقال الموفق أيهما فعل فحسن (خطه) وهل
هذا الجلوس على هذه الكيفية مخصوص بجلوس التشهد ، أو عام فى جميع

لأيتيه على الأرض ، ثم يتشهد ويسلم ، (والمرأة مثله) أى : مثل الرجل في جميع ما تقدم حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) في الركوع والسجود وغيرهما ، فلا تتجاف (وتسدل رجلها في جانب يمينها) إذا جلست وهو أفضل ، أو متربعة ، وتسرع بالقراءة وجوباً إن سمعها أجنبي ، وخشياً كأنتى ، ثم يسن أن يستغفر ثلاثاً ، ويقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام ؛ ويقول : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر معاً ، ثلاثاً وثلاثين ، ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصاً في دعائه .

جلسات الصلاة ، وليس في كلام الأصحاب التصريح بشيء من ذلك والظاهر عمومها لجميع الجلسات ، لوجود المعنى الذى شرع لأجله الجلوس على هذه الكيفية ، قال البخارى : وكانت أم الررداء لا تجلس في صلاتها جلسة الرجل ، وكانت فقيهة ، وبه قال مالك والشافعى اه .

(فائدة) قال في شرح المنتهى : ويستحب الجهر بذلك - أى بالذكر كله ووجه من استحبه : خبر أبى الزبير : أنه صلى الله عليه وسلم كان يهل بين دبر كل صلاة ، والإهلال : رفع الصوت . وأما الجهر بلا إله إلا الله إلخ - بعد المغرب والفجر - فلم أر فيه إفصاحاً ، وعادة الناس في غالب البلدان الجهر اه قال شيخ الإسلام رحمه الله : الإسرار بالذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل مطلقاً ، إلا لعارض راجح ، وفي الحديث : خير الذكر الخفى ، وخير الرزق ما يكفى ، اه قال في الفروع - في الكلام على حديث : من قال في دبر صلاة الفجر ، وهو ثانى رجله قبل أن يتكلم : لا إله إلا الله - إلخ ، ويتوجه أن قوله : قبل أن يتكلم ، أى : الكلام الذى كان ممنوعاً منه في الصلاة ، أو يكون المراد قبل أن يتكلم مع غيره اه .

(فائدة) وظاهر كلام جماعة : لا يكره - أى حالة الدعاء - رفع بصره إلى

فصل ويكره في الصلاة التفاته

لقوله عليه الصلاة والسلام ، هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ، رواه البخاري ، وإن كان لخوف ونحوه لم يكره ، وإن استدار بجسماته ، واستدبر القبلة في غير شدة خوف بطلت صلاته (و) يكره (رفع بصره إلى السماء) إلا إذا تجشى فرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله . لحديث أنس ، ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ، فاشتد قوله في ذلك ، حتى قال : ه ليتنهن ، أو لتخطفن أبصارهم ، رواه البخاري ، ويكره أيضاً تغميض عينيه لأنه فعل اليهود (و) يكره أيضاً (إقعاهه) في الجلوس وهو أن يفرش قدميه ويجلس على عقبه

السماء خلافاً للغنية ، واختار الشيخ تقي الدين في الأجوبة الأصولية المصرية : أنه لا يكره وفي الإقعاء : يستحب أن يخفضه ، أي : صوته بالدعاء ، وبكره رفع الصوت به في الصلاة وغيرها - إلا الحاجة (ح متن المنتهى) .

فصل

هو لغة : الحاجز بين الشئين ، واصطلاحاً : هو الحاجز بين مسائل العلوم وأنواعها ، وإنما فصلت الكتب وبوبت تنشيطاً لقارئها ، لأنه إذا ختم فصلاً أو باباً ، ثم شرع في غيره كان أنشط له كالمسافر إذا قطع مرحلة ، وتسهلاً لمراجعة المسائل اه (فيروز) .

قوله ، ويكره تغميض عينيه ، ونقل أبو داود ومن نظر امرأته عريانة غمض من باب أولى إذا رأى من يحرم نظره عليه اه .

قوله ، يفرش ، هو من باب قتل . وفي لغة من باب ضرب اه (مصباح) .

(فائدة) قال المحقق عثمان في حاشية المنتهى في كلامه على الإقعاء : قوله أن يفرش قدميه إلخ ، يعني : أن الإقعاء : هو أن يفرش قدميه فيبسط ظهورهما

هكذا فسرہ الإمام وهو قول أهل الحديث . واقتصر عليه في المنفى والمقنع ، والفروع وغيرها ، وعند العرب : الإقعاء : جلوس الرجل على إلبتيه ، ناصبا قدميه ، مثل إقعاء الكلب .

قال في شرح المنتهى : وكل من الجلستين مكروه لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقعى كما يقعى الكلب » ، رواه ابن ماجه ، ويكره أن يعتمد على يديه أو غيرهما وهو جالس ، لقول ابن عمر « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده » ، رواه أحمد وغيره ، وأن يستند إلى جدار ونحوه ، لأنه يزيل مشقة القيام إلا من حاجة ، فإن كان يسقط لو أزيل لم تصح (و) يكره (افتراش ذراعيه ساجداً) بأن يدهما على الأرض ملصقا لهما بها لقوله عليه الصلاة والسلام : « اعتدلوا في السجود ، ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » ، متفق عليه ، من حديث أنس (و) يكره (عبثه) لأنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً يعبث في صلاته فقال « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » ، (و) يكره (تنخصره) أى وضع يديه على خاصرتيه ، لنهي عليه الصلاة والسلام أن يصلى الرجل متخصراً ، متفق عليه من حديث أبى هريرة (و) يكره (تروحه) بمروحة ونحوها ، لأنه من العبث إلا الحاجة كغم شديد ومراوحتيه بين رجله مستحبة ، وتكره كثرته لأنه فعل

على الأرض ، ويجعل إلبتيه على عقبه ، وهذه الصورة جعلها في الإنصاف هى المذهب ، واقتصر عليها في الإقناع تبعاً للمقنع والتنقيح ، وذكر صاحب المحرر صورتين غير تلك الصورة ، فقال : هو أن يجلس على عقبه ناصباً قدميه ، قال شارحه الشيشينى ، يعنى : أن الإقعاء هو أن يجعل أصابع قدميه على الأرض ، ويكون عقباه قائمين ، فتكون إلبتيه على عقبه ، أى بينهما ، وهذا عام في جلسات الصلاة (هـ) (فيروز) ومعنى الفرش : جعل ظهرهما على الأرض (يوسف) .

قوله « ومراوحتيه بين رجله مستحبة » والمراوحة كما نقله ابن قندس عن

اليهود (و فرقة أصابعه وتشبيكها) لقوله عليه الصلاة والسلام ، لا تقعق أصابعك وأنت في الصلاة، رواه ابن ماجه عن علي وأخرج هو والترمذى عن كعب بن عجرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه ، ويكره التعطى وفتحفه ووضع فيه شيئا لاني يده وأن يصلى وبين يديه ما يلهيه ، أو صورة منصوبة ولو صغيرة أو نجاسة ، أو باب مفتوح أو إلى نار من قنديل ، أو شمعة ، والرمز بالعين ، والإشارة لغير حاجة ، وإخراج لسانه ، وأن يصحب ما فيه صورة من فم ، أو نحوه وصلاته إلى متحدث ، أو نائم أو كافر أو وجه آدمى أو إلى امرأة تصلى بين يديه وإن غلبه تآؤب كظلم ندبا فإن لم يقدر وضع يده على فمه (و) يكره (أن يكون حاقنا) حال دخوله في الصلاة ، والحاقن : هو المحتبس بوله وكذا

الصباح : أن يقوم على إحداها مرة وعلى الأخرى مرة اه (فيروز) .

قوله ، و فرقة أصابعه ، وبخطه . القعقة كالفرقة - فعل يفعل - وأصابع الدين ، وقد يفعل بأصابع الرجلين اه .

قوله ، أو باب مفتوح ، لأنه ربما خرج من الباب أحد يؤذيه اه .

قوله ، أو كافر ، لأنه نجس فيه ، إنها نجاسة اعتقادية لا عينيه كما فسر به قوله تعالى ٩ : ٢٦ إنما المشركون نجس ، اه .

قوله ، أو وجه آدمى ، أى لا غيره أيضا .

(تنبيه) هل يكره استقبال ميت أم لا ؟ لم أر من تعرض له ، والظاهر : لا . وإليه جنح شيخنا الوالد اه (فيروز) .

قوله ، أو إلى امرأة تصلى بين يديه ، بخلاف ما إذا كانت جالسة أو نائمة (تقرير) .

قوله ، وأن يكون حاقنا ، سئل الشيخ تقي الدين : أيهما أفضل ، يصلى

كل ما يمنع كالماء كاحتباس غائط ، أو ريح . وحر ، وبرد ، وجوع ، وعطش مفرط لأنه يمنع الخشوع ، وسواء خاف فوت الجماعة أو لا ، لقوله عليه الصلاة والسلام : لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان ، رواه مسلم عن عائشة (أو بحضرة طعام يشتهي) فتكره صلاته إذا لما تقدم ، ولو خاف فوت الجماعة .

وإن ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت في جميع الأحوال ، وحرم اشتغاله بغيرها ، ويكره أن يخص جهته بما يسجد عليه ، لأنه من شعائر الرافضة ومسح أثر سجوده في الصلاة ، ومس لحيته ، وعقص شعره ، وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لعمل قبل صلاته ونهى الإمام رجلاً كان إذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره أن يشمر ثيابه لقوله عليه الصلاة والسلام : ترب . ترب ، (و) يكره (تكرار الفاتحة) لأنه لم ينقل (لا) يكره (جمع سور في) صلاة

المحتقن أو المحتقب بوضوء ، أو يحدث ثم يقيم لعدم الماء ؟ أجاب رحمه الله : صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان ، فإن هذه الصلاة مع الاحتقان مكروهة منهي عنها ، وفي صحتها روايتان ، وصلاة التيمم صحيحة . لا كراهه فيها بالاتفاق اهـ .

قوله : أو بحضرة طعام ، وفي الإقناع وانتهى تبعاً للفروع وغيره : أو تانقاً إلى طعام وشراب (م ص) وظاهره : سواء كان بحضرة الطعام ، أم لا ، وفي المنع وغيره : أو بحضرة طعام تتوق نفسه إليه (خطه) .

قوله : ومسح أثر سجوده إلخ ، وفي كراهة ذلك بعد الصلاة ، روايتان ، أحدهما : لا يكره ، قدمها في الفروع وفاقا اهـ .

قوله : وعقص شعره ، أى : ليه وإدخال أطرافه في أصوله اهـ (فيروز) .
قوله : وتكرار الفاتحة ، أى : ما لم يكن لتوهم خلل في القراءة الأولى ويأتى

(فرض كفيل) لما في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة من ييامه بالبقرة ، وآل عمران والنساء ، (و) يس (له) أى للمصلى (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا كان أحدكم يصلى فلا يدعن أحدا يمر بين يديه فإن أبى فليقاتله فإن معه القرين ، رواه مسلم عن ابن عمر وسواء كان المار آدميا أو غيره والصلاة فرضا أو نفلا بين يديه سترة فمردونها أو لم تكن فمردوبا منه ومحل ذلك ما لم يغلبه ، أو يكن المار محتاجا إلى المرور ، أو بمكة ، ويحرم المرور بين المصلى وسترته ولو بعيدة وإن لم يكن سترة ففي ثلاثة أذرع فأقل فإن أبى المار الرجوع دفعه المصلى ، فإن أصر فله قتله ولو مشى فإن خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضمنه للمصلى دفع العدو من سيل أو سبع ، أو سقوط جدار ونحوه وإن كثر لم تبطل في الأظهر . قاله في المبدع (وله عد الآى) والتسبيح

بها في الثانية على وجه تام اهـ (م خ) .

قوله ، ويسن إلخ ، هذا صرف لمعنى العبارة لتوافق المذهب اهـ (فيروز) .

(فائدة) قال في الإقناع : فإن مر بين يدي المؤمنين فهل لهم رده ، وهل يأتى بذلك ؟ احتملان ، وصاحب الفروع يميل إلى أن لهم رده ، وأنه يأتى بذلك ، كذا ذكره عنه ابن نصر الله في حاشيته على الفروع اهـ .

قوله ، ففي ثلاثة أذرع ، أى فيحرم المرور في ثلاثة أذرع فأقل اهـ (فيروز) .

قوله ، فله قتله - إلخ ، ولا تفسد الصلاة ، لا بسيف ، ولا بما يهلكه بل بالرفع باليد والوكز فإن مات بذلك فدمه هدر ، قاله الشيخ تقي الدين اهـ . (ح م ص) .

قوله ، وله عد الآى ، ومرادهم بعد الآى والتسبيح : أن يعد ذلك بقلبه ، ويضبط عدده في ضميره من غير أن يتلفظ فإنه متى تلفظ به بذلك فبان حرقا وبطلت صلاته ، ولم أجد من نبه على ذلك ولا بد من التنبيه عليه اهـ (ابن نصر الله) .

وتكبيرات العيد بأصابعه لما روى محمد بن خلف عن أنس رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَمْسِكُ بِأَصَابِعِهِ ، وَلِلْأَمُومِ (الفتح على إمامه) إِذَا أَرْتَجَّ عَلَيْهِ ، أَوْ غَلَطَ ، لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ فَلَبَسَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي : أَصَلَيْتَ مَعَنَا ؟ قَالَ نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا مَنَعَكَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ ، وَيَجِبُ فِي الْفَاتِحَةِ كُنْسِيَانِ بِحِدَّةٍ ، وَلَا تَبْطُلُ بِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا ، وَلَا يَفْتَحُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَبْطُلْ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ (و) لَهُ (لِبَسِ الثَّوْبَ وَلَفِ الْعِمَامَةَ) دَلَالَةٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التَّحْفَ يَازَارُهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، وَحَمَلَ أَمَامَةً ، وَفَتَحَ الْبَابَ لِمَائِشَةٍ ، وَإِنْ سَقَطَ رِذَاؤُهُ فَلَهُ رَفْعُهُ ، (و) لَهُ قَتْلُ (حَيْثُ وَعَقْرُبُ وَقُلْ) وَبِرَاغِيثَ وَنَحْوَهَا لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِيِّ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (فَإِنْ أَطَالَ) أَيْ أَكْثَرَ الْمَصْلَى (الْفِعْلُ عَرَفَ مَنْ غَيْرَ ضَرُورَةٍ) وَكَانَ مَتَوَالِيًا (بَلَا تَفْرِيقَ بَطَلَتْ) الصَّلَاةُ (وَلَوْ) كَانَ الْفِعْلُ (سَهْوًا)

قَوْلُهُ « وَالْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ ، أَيْ لِلْأَمُومِ إِذَا اسْتَنْقَلَتِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْمَعَ الْقِرَاءَةَ عَلَى الصَّوَابِ ، لِيَذْكُرَهَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَظَاهِرُ الْمَسْأَلَةِ : لَا تَبْطُلُ ، وَلَوْ فَتَحَ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا ، يُقَالُ : أَرْتَجَّ عَلَى الْقَارِئِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِرَاءَةِ ، كَأَنَّهُ مَنَعَ مِنْهَا ، مَنْ أَرْتَجَّتِ الْبَابُ : أَغْلَقَتْهُ إِغْلَاقًا وَثِيقًا ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفِعْلِ مَخْفَفٌ ، وَقِيلَ : أَرْتَجَّ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ وَثَقِيلٍ الْجِيمُ وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهَا هـ (مَصْبَاحٌ) .

قَوْلُهُ « أَوْ غَلَطَ ، أَيْ : أَخْطَأَ وَجْهَ الصَّوَابِ هـ .

قَوْلُهُ « وَكَانَ مَتَوَالِيًا ، الظَّاهِرُ : أَنَّ التَّوَالِيَّ هُوَ الَّذِي لَا تَفْرِيقَ بَيْنَهُ فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْعَمَلِ لَمْ تَبْطُلْ . وَيَكْفِي قِرَاءَةَ نَحْوِ آيَةٍ بَيْنَ الْعَمَلَيْنِ . أَوْ نَحْوَ رُكُوعِ هـ (حَ مَتْنِي) .

إذا كان من غير جنس الصلاة ، لأنه يقطع الموالاة ، ويمنع متابعة الأركان ، فإن كان لضرورة لم يقطعها كالحائض ، وكذا إن تفرق ولو طال المجموع ، واليسير : ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل أمانة ، وصعوده المنبر ، ونزوله عنه لما صلى عليه ، وفتح الباب لعائشة ، وتأخره في صلاة الكسوف ثم عودته ، ونحو ذلك ، وإشارة الآخرس ولو مفهومة كفعله ، ولا تبطل بعمل قلب وإطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً (قراءة أو آخر السور ، وأوساطها) لا روى أحمد ومسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى من ركعتي الفجر قوله تعالى : ١٣٦-٢ قولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا - الآية ، وفي الثانية في آل عمران : ٣-٤ قل : يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا ، الآية ، (وإذا ناب) أى عرض للصلى (شيء) أى أمر كاستئذان عليه وسهول إمامه (سبح رجل) ولا تبطل إن كثرت (وصفقت امرأة بيطن كفها على ظهر الأخرى) وتبطل إن كثرت لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا نابكم شيء في صلاتكم فلتسبح الرجال ، ولتصفق النساء ، متفق عليه من حديث سهل بن سعد ، وكره التنبيه بنحنة ، وصغير ، وتصفيقه ، وتسبيحها ، لا بقراءة . وتمليل ، وتكبير . ونحوه (ويبصق) ويقال بالسين والزاي (في الصلاة عن يساره . وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض إذا ناباً لصورته ، قال أحمد : البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها : دفنه .

قوله : كفعله ، أى : لا كقوله ، إذا عرف ذلك فلا تبطل بها الصلاة إلا إذا كثرت وتوالت .

قوله : ونحوه ، أى : ككتاب في جدار ونحوه (خطاه) .

قوله : وصفقت امرأة ، والخثي كامرأة (عن) .

قوله : وكفارتها : دفنه ، قال بعضهم : فإن قصد الدفن ابتداء فلا إثم .

للخير ويخلق موضعه استجباً ، ويلزم حتى غير الباصق إزالته ، وكذا المخلوط والنخامة وإن كان في غير مسجد جاز أن يبصق عن يساره أو تحت قدمه ، لخبر أبي هريرة ، وليبصق عن يساره ، أو تحت قدمه فيدفعها ، رواه البخاري ، وفي ثوبه أولى ، ويكره يمناً وأماماً ، وله رد السلام إشارة ، والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قراءته ذكره في نفل (وتسبب صلته إلى ستره) حضراً كان أو سفيراً ولو لم يخش ماراً ، لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره وليدن منها ، رواه أبو داود ، وابن ماجه من حديث أبي سعيد (قائمة كمؤخرة الرحل) لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل . ولا يبالي من يمر وراء ذلك ، رواه مسلم ، فإن كان في مسجد ونحوه قرب من

نقله في الغاية ، ورجح القاضي عياض كما نقله عنه القسطلاني : عدم الإثم ، ورده النووي اه (فيروز) .

قوله « ويخلق موضعه - الخ ، أي : يضع في موضع النخامة طيباً بعد أخذها (تقرير) .

قوله « عن يساره ، أي : لا عن يمينه ، فإن عن يمينه كاتب الحسنات ، كما رواه ابن أبي شيبة (فيروز) .

قوله « يمناً ، اليمين والبصرة - بفتح أولهما - بضبط ابن عادل اه .

قوله « وله رد السلام » إشارة ، ولا يرد في نفسه ، بل يستحب بعدها ولو صافح إنساناً يريد السلام : لم تبطل ، ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين ؛ وله السلام على المنصلي ، وعنه يكره اه (ح م ص) .

قوله « والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم - الخ ، أي : تسن ، وبحث مرعى إباحة ذلك في الفرض ، وتبعه صاحب جمع الجوامع ؛ فقال : وظاهر كلام أصحابنا لا فرق بين الفرض والنفل اه (فيروز) .

الجدار وفي فضاء فإلى شيء شاخص : من شجر ، أو بعير ، أو ظهر إنسان أو عصا . لأنه عليه الصلاة والسلام صلى إلى حربة ، وإلى بعير رواه البخارى : ويكنى وضع العصا بين يديه عرضاً ، ويستحب انحرافه عنها قليلاً (فإن لم يجد شاخصاً خط) كالهلال قال فى الشرح : وكيف ما خط أجزاءه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ، رواه أحمد وأبو داود ، قال البيهقى : لا بأس به فى مثل هذا .

(وتبطل الصلاة بمرور) كلب أسود (بهيم) أى : لالون فيه سوى السواد إذا مر بين المصلى وسترته ، أو بين يديه قريباً فى ثلاثة أذرع فأقل : من قدميه .

قوله : كالهلال ، قال فى الإنصاف : فعلى المذهب يكون مثل الهلال ، نرس عليه . وعليه الأصحاب ، وقال غير واحد من الأصحاب : يكتفى طولاً اه . قلت : ويقوى الثانى ما ذكره قبل - عن الإمام أحمد : من أن عرضها أعجب إليه اه .

وفى المستوعب : إن احتاج لمرور ألقى شيئاً ، ثم مر .

قوله : ألقى شيئاً ثم مر ، ظاهره : لا يكتفى الخط من المار مع أنه يكتفى من المصلى نفسه (ابن ذهلان) وفى (ح ق ع) يكتفى الخط اه .

قوله : بهيم ، قال فى الإنصاف : وعنه إن كان بين عينيه بياض لم يخرج عن كونه بهيماً ، وتبطل الصلاة بمروره ، اختاره المجد فى شرحه : وصححه ابن تيم قال فى المغنى والشرح : لو كان بين عينيه نقطتان يخالفان لونه لم يخرج عن اسم البهيم وأحكامه ، والبهيم فى اللغة : هو الذى لا يخالط لونه لون آخر ، ولا يتخذ من ذلك بالسواد . قاله الجوهرى .

إن لم تكن سترة ، وخمس الأسود بذلك لأنه شيطان (فقط) أى لا امرأة وحمار وشيطان ، وغيرها .

وسترة الإمام سترة للمأموم (وله) أى للصلى (التعوذ عند آية وعيد والسؤال) أى سؤال الرحمة (عند آية رحمة ولو في فرض) لما روى مسلم عن حذيفة قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة ، فقلت : يركع عند

قوله : لأنه شيطان ، أى الكلب . ويأتى في كلامه لا تبطل بمرور شيطان فليحذر الفرق اهـ (فيروز) . وفي هامش على حاشيته : نعم قد حرره الشيخ يوسف في حاشيته ، فقال في جواب السؤال عن ذلك : الجواب : أن كون الكلب يقطعها لكونه شبيه الشيطان ، لا يلزم منه قطع الشيطان لها ، لأن كونه شبيه الشيطان جزء علة القطع ، وتامها : كونه كلبا ، فلا يكون مجرد شبه الشيطان كافيا في قطعها حتى يلزم منه أولوية قطعها بالشيطان اهـ .

قوله : فقط ، أى لا امرأة وحمار - إلخ ، وعنه يبطل بمرور الكلب والحمار والمرأة ، واختاره المجدور رحمه الشارح ، وجزم به ناظم المفردات ، واختاره الشيخ تقي الدين وقال : هو مذهب أحمد (إنصاف) .

(فائدة) قوله في المنتهى : وسترة الإمام سترة لمن خلانته ، التقييد بخلافه جرى على الغالب . ومعنى ذلك أن لا يطلب في حقهم اتخاذ سترة ، وأنه لا تبطل صلاتهم بمرور كلب أسود بهم وبين الإمام اهـ .

قلت : وكذا قرر الشيخ (ع ف) التجدي عدم البطلان بمرور كلب أسود بهم وبين الإمام اهـ (تقرير) .

قوله : التعوذ - إلى قوله - في فرض ، فيه ثلاث روايات ، إحداهن : مستحب والثانية : يكره ، وثالثة : يجوز (تقرير) .

قوله : في فرض ونفل ، وعند ابن عقيل في النفل خاصة (تقرير) .

الماء ، ثم مضى - إلى أن قال : إذا مر بآية فيها تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل . وإذا مر بتعوذ تعوذ ، قال أحمد إذا قرأ ٧٥ : ٤٠ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟ ، في الصلاة وغيرها قال : سبحانه فبلى ، في فرض ونفل .

فصل في أركانها

أى : أركان الصلاة أربعة عشر ركناً ، جمع ركن ، وهو جانب الشيء الأقوى .

وهو ما كان فيها ولا يسقط عمداً ولا سهواً ، وسماها بعضهم فروضاً ، والخلف لفظي (القيام) في فرض لقادر ، لقوله تعالى ٢٣٧ : ٢ وقوموا لله قانتين ، وحده ما لم يصراً كما .

(والتحرمة) أى تكبيرة الإحرام لحديث : تحريمها التكبير ، (و) قراءة

فصل

قوله ، والخلف لفظي ، أى بين من يقول إنها فروض وبين من يقول : إنها أركان ، إذ المآل واحداه (فيروز) .

قوله ، وحده : ما لم يصراً كما ، أى : وحد القيام أن لا يصير إلى الركوع المجزئ ولا يصير خفض رأسه على هيئة الإطراق ، وإن قام على رجل واحدة لم يجزه ذكره ابن الجوزي في المذهب وظاهر كلامهم بخلافه ، ونقل خطاب ابن بشر لا أدري ، والفرض من القيام بقدر التحريم لأن المسبوق يدرك به فرض القيام ذكره في الخلاف وغيره قاله في المبدع ، وناقش فيه ابن نصر الله في شرح الفروع بأن إدراك المسبوق رخصة ، وقال في الإقناع والركن منه الانتصاب بقدر تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة في الركعة الأولى وفيما بعده بقدر قراءة الفاتحة فقط (ح م ص) .

(فائدة) سئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين عن مجلس خلف

(الفاتحة) لحديث « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب ، ويتحملها الإمام عن المأموم ويأتي .

(وركوع) إجماعاً في كل ركعة (والاعتدال عنه) لأنه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله ، وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في الاعتدال الرفع والمراد إلاما بعد الركوع الأول والاعتدال عنه في صلاة الكسوف (والسجود) إجماعاً (على الأعضاء) لما تقدم (والاعتدال عنه) أي الرفع منه ، ويغني عنه قوله (والجلوس بين السجدين) لقول عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى

إمامه بقدر الفاتحة فأجاب : من جلس في أول قيام إمامه في الركعة الثانية أو الرابعة إلى قريب فراغ إمامه من الفاتحة ونحوه فالذي نرى بطلان صلاته والله أعلم .

قوله « ويتحملها إمام عن مأموم » ، وفي بدائع الفوائد لابن القيم رحمه الله تعالى : إن قيل كيف يتحمل الجنب القراءة عن المأموم وليس من أهل التحمل ؟ قيل : لما كان معذوراً بنسيان حدثه نزل في حق المأموم منزلة الطاهر فلا يعيد المأموم وفي حق نفسه تلزمه الإعادة وتمامه فيه اه .

قوله « ولو طوله » ، خلافاً للشافعية اه .

قوله « ولو طوله » ، أي : الاعتدال ، وبحث مرعى بأن المراد : نحو قرب قيامه ويمضه الخبر (فيروز) .

قوله « أي الرفع منه » ، وقال أبو حنيفة ومالك : ليس بواجب ، بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حد السيف ، لأنه جلسة فصل بين متشاكين فلم تكن واجبة ، واختلف أصحاب مالك في وجوب الاعتدال ، والمشهور عدم الوجوب بخلاف الرفع فيجب على المشهور اه .

قاعداً ، رواه مسلم (والطمأنينة في) الأفعال (الكل) المذكورة لما سبق ، وهي السكون وإن قل (والتشهد الأخير وجلسته) لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا

قوله : والطمأنينة ، نظم الشيخ الفارضى الحنبلى ردأ على جهة الحنفية الذين لا يطمنون في الصلاة بقوله :

معاشر الناس جمعاً حسب رسمت	أهل الندى والحجى من كل من نها
ما حرم العالم النعمان في ملأ	يوماً طمأنينة أصلاً ولا كرها
وكونها عنده ليست بواجبة	لا يوجب الترك فيما قرر الفقها
فيامصرأ على تنقيتها أبداً	عمداً تنبه يرحم الله الذي انتبها
فإن يكن في كتاب الله أو أثر	أو سنة عن رسول الله فات بها

اه (م خ) .

قوله : وهي السكون وإن قل ، قدمه ابن تيمم والجد في فروعه وقيل : بقدر الواجب حكاه ابن هبيرة عن أكثر العلماء وقيل : بقدر أن مأمومه الضعيف وثقل اللسان أتى بما يلزمه اه مبدع ، وإنما يجب السكون وإن قل على الناس للذكر وأما الذاكر به فإنه يجب عليه أن يطمئن بقدر إتيانه بالذكر الواجب . وإنما استغنى المصنف عن ذلك لأنه يلزمه من إتيانه بالذكر الواجب في محله بقدره كما يعلم مما تقدم وكما صرح به العلامة الحجاوى في الإقتاع ، فإنه قال : والطمأنينة في هذه الأفعال بقدر الذكر الواجب لذكره ولناسيه بقدر أدنى سكون وكذا المأموم بعد انتهاء من ركوع ولأنه لا ذكر فيه ، ولو صرح بذلك والمصنف لكان أولى ، لكنه عرف الطمأنينة بحسب المعنى اللغوى ، لا بحسب الحكم الشرعى فتأمل (ح منتهى) .

قوله : والتشهد الأخير وجلسته ، خلافاً لأبى حنيفة ومالك وأوجب أبو حنيفة الجلسة ، وعند مالك بقدر التسليم ، والواجب عنده تسليمة واحدة اه .

فقد أحدكم في صلاته فليقل : التحيات لله — الخبر ، متفق عليه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أى فى التشهد الأخير لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الأركان ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلها مرتبة ، وعليها المسمى فى صلاته مرتبة بثم (والتسليم) لحديث « وختمها التسليم ، (وواجباتها) أى الصلاة ثمانية (التكبير) غير التحريم (فهى ركن كما تقدم) وغير تكبيرة المسبوق إذا أدرك إمامه راعياً سنة ويأتى (والتسميع) أى يقول الإمام والمنفرد فى الرفع من الركوع : سمع الله لمن حمده (والتحميد) أى قول ربنا ولك الحمد لإمام ومأموم ومنفرد ، لفعله عليه

قوله « والصلاة - إلخ » ، وعنه أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الأخير واجبة ، اختارها الخرقى والمجد فى شرحه قال الموفق : هذا ظاهر المذهب . وعنه سنة اختارها أبو بكر اه وهو قول أكثر الفقهاء اه ولم يوجب أبو حنيفة التشهد ولا التسليم اه .

قوله « والتسليم » ، إطلاقه يقتضى : أنها ركن فى النفل أيضاً . وتبع فى ذلك التنقيح واختار فى الإقناع : أن الثانية سنة فى النفل وعنه أنها سنة فى الفرض أيضاً وهو الأكثر وبعضهم حكاه إجماعاً وليس بصحيح ، لأن المعتمد عندنا : أنها فى الفرض فرض وفى النفل سنة ، ويأتى أنه يخرج من سجود التلاوة والشكر بتسليمة واحدة ويبقى غيرها على العموم انتهى وعنه أن التسليمة الثانية واجبة لا ركن وعنه أنها سنة اختارها الموفق والشارح وحكاه ابن المنذر إجماعاً قال ابن القيم رحمه الله : وهذه عادته إذا رأى قول أكثر أهل العلم حكاه إجماعاً اه .

(فائدة) قوله فى شرح المنتهى : فإن نوى بتكبيرة أنه للإحرام والركوع لم تنعقد صلاته وعنه بلى اختاره ابن شاقلا والموفقى والمجد والشارح قال فى الحاوى الكبير : هذا ظاهر المذهب ، قال ابن رجب : هذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزى فى حال القيام خلاف ما يقوله المتأخرون اه .

الصلاة والسلام ، وقوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وحل ما يأتي فيه من ذلك للانتقال بين ابتداء وانتهاء ، فلو شرع فيه قبل ، أو كمله بعد لم يجزئه (وتسيحات الركوع والسجود) أى يقول : سبحان ربى الأعلى فى السجود ، (وسؤال المغفرة) أى قول : رب اغفر لى ، بين السجدين (مرة مرة ويسن) قول ذلك ثلاثاً . (و) من الواجبات (التشهد الأول وجلسه) للأمر به فى حديث ابن عباس ويسقط عن قام إمامه سهواً لوجوب متابعتة ، والمجزئ منه التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله ، وفى التشهد الأخير ذلك ، مع اللهم صل على محمد بعده .

(وما عدا الشرائط والأركان ، والواجبات المذكورات) مما تقدم فى صفة الصلاة (سنة فمن ترك شرطاً لغير عذر) ولو سهواً بطلت صلاته ، وإن كان لعذر كمن عدم الماء والتراب ، أو السترة أو حبس بنجس صححت صلاته كما تقدم (غير النية ، فإنها لا تسقط بحال) لأن محلها القلب فلا يعجز عنها (أو تعمد المصلئ ترك ركن أو واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك فى وجوبه وإن ترك الركن سهواً

قوله « فلو شرع فيه قبله إلخ » ، قال فى تصحيح الفروع والقول الثانئ يجزئيه لمشقة تكرره قال المجد فى شرحه : ويحتمل أن يعنى عن ذلك لأن التحرز منه يعسر والسهو به يكثر فى الإبطال به أو السجود له مشقة ، ومال إليه ابن رجب قلت : وهو الصواب اهـ .

قوله « والمجزئ منه - إلخ » ، قال فى الشرح : وفى هذا القول نظر ، قال فى الإقناع وهو كما قال . قال فى شرحه لقوة ما علل به اهـ .

قوله « لشك فى وجوبه » ، كما لو ترك شيئاً لم يدر أفرض أم سنة ؟ لم يسقط فرضه للشك فى صحته . ولأنه لما تردد فى وجوبه كان الواجب فعله احتياطاً بخلاف

فيا ترى ، وإن ترك الواجب سهواً أو جهلاً سجد له وجوباً ، وإن اعتقد أن
الفرض سنة أو بالعكس لم يضر ، كما لو اعتقد أن بعض أعمالها فرض ، وبعضها نفل
وجهل الفرض من السنة ، أو اعتقد الجميع فرضاً ، والخشوع فيها سنة ، ومن علم
بطلان صلاته ومضى فيها أدب (بخلاف الباقي) بعد الشروط والأركان والواجبات
فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمداً (وما عدا ذلك) أى أركان الصلاة
وواجباتها (سنن أقوال) كالاستفتاح ، والتعوذ ، والبسملة ، وآمين والسورة
وملء السماء إلى آخره بعد التحميد ، وما زاد على المرة فى تسبيح الركوع والسجود
وسؤال المغفرة والتعوذ فى التشهد الأخير وقنوت الترتيل (و) سنن (الأفعال) كرفع
اليدين فى مواضعه ، ووضع اليدين على الشمال تحت سترته ، والنظر إلى موضع
سجوده ، ووضع اليدين على الركبتين فى الركوع ، والتجافى فيه وفى السجود ، ومد
الظهر معتدلاً ، وغير ذلك مما مر لك مفصلاً ومنها الجهر ، والإخفات ، والترتيل

من ترك واجباً جاهلاً حكمه بحيث لم يخطر بباله أن عالماً قال بوجوبه ، فإن
حكمه حكم تاركه سهواً (خطه) .

قوله « لم يضره ، أى : ذلك الاعتقاد ومثله نحو وضوءه كما بحثه مرعى اه .
(فيروز) .

قوله « والخشوع الخ » ، وهو الخضوع والإخبات ، قال ابن القيم فى شرح
منازل السائرين : الخشوع قيام العبد بين يدي الرب بالخضوع والذلقة والجمعية عليه
اه (فيروز) قال الطحاوى لا يختلفون أنه إذا اشتغل قلبه بشيء من الدنيا أنه
لا يعبده (ح شرح) والخشوع معنى يقوم بالنفس يظهر منه سكون الأطراف ،
قال الشيخ تقي الدين إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة لا يطلها وتقدم أنها
لا تبطل بعمل قلب ولو طال وقال ابن حامد وابن الجوزى : تبطل صلاة من غلب
الوسواس على أكثر صلاته اه (ق ع) .

والإطالة ، والتقصير في مواضعها (ولا يشرع) أى لا يجب ولا يسن (السجود لتركه) لعدم إمكان التحرز من تركه (وإن سجد) لتركه سهواً (فلا بأس) أى فهو مباح .

باب سجود السهو

قال صاحب المشرق : السهو في الصلاة : النسيان فيها (يشرع) أى يجب تارة ويسن أخرى ، على ما يأتى تفصيله (لزيادة سهواً ، أو نقص) سهواً (وشك) في الجملة (لافى عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا سها أحدكم فليسجد ، فعلق السجود على السهو (فى) صلاة (الفرض والنافلة) متعلق يشرع ، سوى صلاة جنازة ، وسجود تلاوة وشكر وسهو .

باب سجود السهو

قال فى النهاية : السهو فى الشيء تركه من غير علم والسهو عن الشيء تركه مع العلم به اهـ . وهذا فرق بين السهو فى الصلاة الصادر منه صلى الله عليه وسلم والسهو عنه المذموم فاعله اهـ (مصر) وقال فى الإقناع وشرحه : وفرقوا بين الناسى والساهى : أن الناسى إذا ذكرته تذكر بخلاف الساهى ، أى فإنك إذا ذكرته لم يتذكر اهـ . السهو على ما فى المواقف زوال الصورة عن المدركة مع بقائها فى الحافظة والنسيان زوال الصورة عن كل من المدركة والحافظة معاً فيحتاج فى حصولها حينئذ إلى سبب جديد . وقال الآمدى : الذهول والغفلة والنسيان كل منها مضاد للعلم . وهى إما ألفاظ مترادفة أو قريبة من الترادف اهـ (مخ).

قوله ، فى الجملة ، راجع للثلاثة خلافاً لما فى الحاشية .

قوله ، وسهو ، أى سهو فى سجود السهو إجماعاً حكاه إسحاق (شرح ع) .

(فتى زاد فعلا من جنس الصلاة قياماً) فى محل قعود (أو قعوداً) فى محل قيام ولو قل بكلمة الاستراحة (أو ركوعاً أو سجوداً عمداً بطلت صلاته) إجماعاً قاله فى الشرح ، وإن فعله (سهواً يسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث ابن مسعود : فإذا زاد الرجل أو نقص فى صلاته فليسجد سجدين ، رواه مسلم نوى القصر فأتى سهواً ففرضه الركعتان ، ويسجد للسهو استحباباً ، وإن قام فيها أو سجد إكراً للإنسان بطلت (وإن زاد ركعة) كخامسة فى رباعية ، أو رابعة فى مغرب أو ثالثة فى فجر (فلم يعلم حتى فرغ منها يسجد) لما روى ابن مسعود : أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى خمسا فلما انقضى قالوا له : إنك صليت خمسا فانقتل . ثم يسجد سجدتين . ثم سلم ، متفق عليه (وإن علم) بالزيادة (فيها) أى فى الركعة (جلس فى الحال) بغير تكبير . لأنه لو لم يجلس لزاد فى الصلاة عمداً وذلك يطلها فيتشهد إن لم يكن تشهد لأنه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل

قوله : كجلسة الاستراحة ، أى ولو كان القعود عقب ركعة وكان بقدر جلسة الاستراحة اهـ (ح م ص) وصفها كالجوس بين السجدين . وإن قلنا باستحبابها لعدم إرادته لها اهـ (فيروز) قاله فى المبدع .

(مسألة) إذا رفع رأسه من السجود ليجلس للاستراحة وكان موضع جلوسه للفصل أو التشهد ثم ذكر : أتى بذلك ولا سجود عليه . ولو جلس للتشهد قبل السجود . يسجد لذلك ، وإن جلس للفصل فظنه التشهد وطوله : لم يجب السجود اهـ .

قوله : ويسجد للسهو استحباباً ، لأن عمده لا يطلها ومقتضى كلامهم كما قاله (غ ن) عدم الكراهة فى ذلك خلافاً لما ذكره مرعى (فيروز) .

قوله : جلس فى الحال - الخ ، ومتى لم يرجع الإمام وكان المأموم على يقين من خطأ الإمام . لم يتابعه لأنه إما يتابعه فى أفعال الصلاة وليس هذا منها وينبغى

صلاته ، وإن كان قد تشهد بسجد للسهو وسلم ، وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ، ثم سجد للسهو ، ثم سلم ، وإن قام إلى الثالثة نهراً وقد نوى ركعتين فلا يرجع إن شاء ، وسجد للسهو ، وله أن يتمها أربعاً ، ولا يسجد وهو أفضل ، وإن كان ليلاً فكما لو قام إلى الثالثة في الفجر . نعم عليه ، لأنها صلاة شرعت ركعتين ، أشبهت الفجر .

(وإن سجد به ثقتان) أى : نباه بتسييح ، أو غيره - ويلزمهم تنبيهه - لزمه

أن ينتظره هنا لأن صلاة الإمام صحيحه لم تفسد بزيادته فينتظره ، كما ينتظر الإمام المأمومين في صلاة الخوف اهـ (معنى) .

قوله « فكما لو قام إلى الثالثة في الفجر ، أى : فيلزمه الرجوع ويسجد للسهو وجوباً فإن لم يرجع بطلت ، ومثل ذلك من قام إلى خامسة نهراً كما ذكره مرعى بحنا ، وسبقه إلى ذلك صاحب جمع الجوامع ، فإن قيل : الزيادة على ثنتين ليلاً مكروهة فقط وذلك لا يقتضى بطلانها قلت : هذا إذا نواها ابتداء وأما هنا فلم ينو إلا على الوجه المشرع فجاوزته زيادة غير مشروعة ومن هنا يؤخذ أن من نوى عدداً نقلاً ثم زاد إن كان على وجه مباح ، فلا أثر لذلك وإلا كان مبطلاً له فإله في شرح الإتناع (فيروز) فإن نوى أربعاً نهراً ثم قام إلى خمسة فكقيام إلى خامسة في ظهر على ما يؤخذ من بحث شيخ مشايخنا الشيخ منصور رحمه الله ولا يعارضه ما يأتي في التطوع من أن الزيادة على أربع مكروهة ، فقط لأن ذلك مفروض فيمن نوى الزيادة ابتداء ، وما هنا فيما إذا لم ينوها فتدبر (ع ن) .

(فائدة) من (ق ع - و - ش ح) ورجوعه ليلاً أفضل من إتمامها أربعاً لأن إتمامها مبطل لها ويسجد للسهو فإن لم يرجع بطلت صلاته اهـ .

قوله « ثقتان ، الثقة العدل الضابط ، سواء كانا رجلين أو امرأتين شاركاه في العبادة أولاً اهـ (ح م ص) واختار أبو محمد الجوزي : يجوز رجوعه إلى قول واحد

الرجوع إليها، سواء سبجاً به إلى زيادة، أو نقصان، وسواء غلب على ظنه صوابهما أو خطؤهما، والمرأة كالرجل (فإن أصر) على عدم الرجوع (ولم يجزم بصواب نفسه بطلت صلاته) لأنه ترك الواجب عمداً، وإن جزم بصواب نفسه لم يلزمه الرجوع إليهما: لأن قولهما إنما يفيد الظن، مقدم عليه، وإن اختلف عليه من ينهيه سقط قولهم، ويرجع منفرد إلى ثقتين (و) بطلت (صلاة من تبعه) أى: تبع إماماً أبى أن يرجع، حيث يلزمه الرجوع (عالمًا) من تبعه (لا جاهلاً أو ناسياً) للعذر ولا من (فارقة) لجواز المقارنة للعذر، ويسلم لنفسه، ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة

إن ظن صدقه، وجزم به في الفائق، قال في الفروع: ولعل المراد ما ذكره الشيخ يعنى الموفق: إن ظن صدقه عمل بظنه لا بتسييحه اهـ.

قوله والمرأة كالرجل، أى: في التنبيه. بخلاف المميّزة فلا عبرة بتنبيهه اهـ (فيروز).

قوله لم يلزمه الرجوع إليهما، أى: وأما هما في غفائته حيث جزم ما بذلك (فيروز).

قوله عالمًا - الخ، قال في (ح ع ن) ظاهر طريقة المصنف تبعاً للشرح والمبدع وغيرهما: أنه لا فرق في ذلك بين العمد وغيره، وطريقة صاحب الإقناع تبعاً لابن عقيل: التفصيل، وهو إن تعمد الإمام ذلك بطلت صلاته وصلاة المأموم مطلقاً، أى: سواء فارقه أولاً أو لا واحداً وإن لم يتعمد الإمام بأن أبى الإمام سهواً بطلت صلاته وصلاة من تبعه عالمًا ذا كراهة اهـ.

قوله ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة، قال في الإنصاف: على الصحيح من المذهب، وقال القاضى والموفق: يعتد بها وتوقف الإمام في رواية أبى الحارث اهـ.

قوله ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة، في كلامه إجمال. والحاصل: أن المسبوق تارة يتحقق كونها زائدة، وكون الإمام أبى الرجوع للتنبيه أولاً، فإن علم

إذا تابعه فيها جاهلاً (وعمل) في الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس الصلاة) كالمشي واللبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه) وجهله ، إن لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع ليسيره) أى يسير عمل من غير جنسها (سجود) ولو سهواً ، ويكره العمل اليسير من غير جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب وإطالة نظر إلى شيء وتقدم (ولا تبطل) الصلاة (يسير أكل أو شرب ، سهواً أو جهلاً) لعموم ، عني لأمتي عن الخطأ والنسيان ، وعلم منه أن الصلاة تبطل بالكثير عرفاً منها كغيرهما (ولا) يبطل (نفل يسير شرب عمداً) لما روى أن ابن الزبير شرب في التطوع ، ولأن مد النفل وإطالته مستحبة فيحتاج معه إلى جرعة ماء لنفع العطش ، فسومع فيه كالجلوس ، وظاهره أنه يبطل يسيراً الأكل عمداً ، وأن الفرض يبطل يسيراً الأكل والشرب عمداً ، وبلغ ذوب سكر ونحوه بفهم كالأكل . ولا تبطل بيلع ما بين أسنانه بلا مضع ، قال في الإقناع إن جرى

ذلك لم تعتد صلاة ذلك المنيبوق ، ومن جهل الحال اعتقدت صلاته ولم يعتد له بتلك الركعة إن علم الحال في أثناء الصلاة ، وإن لم يعلم الحال إلا بعد انقضائها صحت صلاته واعتدله بتلك الركعة اهـ (م خ) .

قوله ، وعمل في الصلاة متوال - الخ ، الظاهر: أن المتوالى هو الذى لا تفريق بينه فلو فرق بين العمل لم تبطل ، ويكفى نحو قراءة آية بين العمامين أو نحو ركوع اهـ (ابن ذهلان) .

قوله ، وإطالة نظر إلى شيء ، أى : ولا تبطل أيضاً بإطالة نظر إلى شيء كنقش في كتاب وجدار ولو قرأ ما فيه بقلبه دون لسانه . (فيروز) .

قوله ، ولا يبطل نفل يسير شرب ، وعن أحمد : أن النفل كالعرض يبطل يسير الأكل والشرب ، صححها في الشرح ، وبه قال أكثرهم اهـ .

قوله ، إن جرى به ريق ، الذى يجرى به الريق ، هو ما له جرم ، فلا يجرى

به ريقه ، وفي التنقيح والمنتهى : ولو لم يجر به ريق (وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه كقراءة في سجود) وركوع (وقعود وتشهد في قيام : وقراءة سورة في) الركعتين (الأخيرتين) من رباعية ، أو في الثالثة من المغرب (لم تبطل) بتعمده ، لأنه مشروع في الصلاة في الجملة (ولم يجب له) أى : السهو (سجود . بل يشرع) أى يسن كسائر ما لا يبطل عمده الصلاة (وإن سلم قبل إتمامها) أى إتمام الصلاة (عمدا بطلت) لأنه تكلم فيها قبل إتمامها (وإن كان) السلام (سهواً ثم ذكر قريباً أتمها) وإن انحرف عن القبلة أو خرج من المسجد (وسجد) للسهو لقصة ذى الدين ، لكن إن لم يذكر حتى قام فعليه أن يجلس لينهض إلى الإتيان بما بقى عليه عن جلوس ، لأن هذا القيام واجب للصلاة ، فلزمه الإتيان به مع النية . وإن كان أحدث استأنفها (فإن طال الفصل عرفاً) بطلت لتعذر البناء إذا (أو تكلم) في هذه الحالة (لغير مصلحتها) كقوله : يا غلام اسقنى (بطلت) صلاته ، لقوله عليه الصلاة والسلام . إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين ، رواه مسلم وقال أبو داود مكان لا يصلح ، لا يحل . (ككلامه في صليها) أى : في صاب الصلاة فتبطل به للحديث المذكور سواء كان إماماً أو غيره

إلا بالازدراء والذي لا يجرى به الريق . وهو اليسير الذي لا يمكن الاحتراز منه ذكر معنى ذلك ابن نصر الله في حواشيه على الصروع اه .

قوله « سهواً ، أى : وإن سلم منها سهواً لم تبطل إن ذكر قريباً ودامت النية ولو حكماً فلو سلم من رباعية ظاناً أنها جمعة أو فجر أو تراويح بطلت . نص عليه ولا يبنى على الركعتين لأن اعتقاد كونه في أخرى وعمله لها ما ينافي الأولى قطع لها أشبه ما لو انتقل إلى صلاة أخرى بخلاف ما إذا ذكر أن يعمل ما يخالف عملها وفي الإنصاف : قلت يتوجه عدم البطلان وسئل أحمد عن إمام صلى يقوم العصر فظن أنها الظهر فصول القراءة . ثم ذكر فقال : يعيد ويعيدون اه

وسواء كان الكلام عمدا ، أو سهوا ، أو جهلا ، طائعا ، أو مكرها ، أو واجب كتحذير ضرير ونحوه ، وسواء كان لمصلحتها أولا ، والصلاة فرضا أو نفلا (و) إن تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فإن كثر بطلت (وإن كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق : هذا أولى ، وصححه في الشرح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ، وعمر ، وذا الدين تكلموا وبنوا على صلاتهم .

وقدم في التنقيح وتبعه في المنتهى تبطل مطلقا ، ولا بأس بالسلام على المصلي ويرده بالإشارة ، فإن رده بالكلام بطلت ، ويرده بعدها استحبابا ، لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ، ولو صافح إنسانا يريد السلام عليه لم تبطل (وحقبة) وهي ضحكة معروفة (ككلام) فإن قال : قه قه ، فالأظهر أنها تبطل به وإن لم يين حرفان ، ذكره في المغنى ، وقدمه الأكثر ، قاله في المبدع ولا تفسد بالتبسم (وإن نفخ) فبان حرفان بطلت (أو اتعجب) بأن رفع صوته

قوله « وسواء كان الكلام سهوا - إلخ » ، وعنه لا تبطل بكلام الجاهل وفاقا للشافعي ، وعنه لا تبطل بالكلام لمصلحتها سهوا ، وفاقا للشافعي اه . (ح ش منتهى) .

قوله « مطلقا » ، الإطلاق في مقابلة بعد الفصل وقربه « أى : سواء قرب الفصل أو بعد ، وسواء كان في صلب الصلاة أولا اه .

قوله « وإن نفخ - إلخ » ، واختار الشيخ : أن النفخ ليس كالكلام ، ولو بان حرفان فأكثر لا تبطل به ، وهو رواية عن الإمام أحمد وعنه أن التخنعة لا تبطل الصلاة مطلقا بان حرفان أم لا . اختاره الموفق اه .

قوله « فبان حرفان » ، أى : إذا كانا مختلفي المعنى مثل القاف والهاء لا تتكرر الحرف الواحد اه (ع ن) .

بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فإن حرفان بطلت ، لأنه من جنس كلام
الآدميين ، لكن غلب صاحبه لم يضره ، لكونه غير داخل في وسعه ، وكذا
إن كان من خشية الله تعالى (أو تمنح من غير حاجة فإن حرفان بطلت)
فإن كان لحاجة لم تبطل ، لما روى أحمد وابن ماجه عن علي ، قال : كان لي
مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ، والنهار ، فإذا دخلت عليه
وهو يصلي تمنح لي ، وللنساء بمعناه ، وإن غلبه سعال ، أو عطاس ، أو تناوب
ونحوه لم يضره ، ولو بان حرفان .

فصل

في الكلام على السجود للنقص

(ومن ترك ركنا) فإن كان التحريم لم تنعقد صلاته وإن كان غيرها (فذكره

تتمتع - اعلم أن ظاهر كلامهم : أن الكلام المبطل للصلاة ما انتظم من
حرفين فصاعدا ، سواء فهم معنى أم لا ، وعلموا ذلك بأن الحرفين قد يكونان
كلمة كآب وأخ ، وأما الحرف الواحد فهو وإن كان قد يكون كلمة إلا أن الغالب
فيه لا يستقل بمعنى . فلذا تركوا التصريح به لندرته : وإلا فظاهر كلامهم : أنه
إذا أفهم معنى أبطل كتب من الوقاية - وع من الوعي ، وبه صرح ابن حجر من
الشافعية ، خلافا للخواري (فيروز) .

قوله : بالبكاء ، البكاء هنا - ممدود - هو رفع الصوت ، وبالقصر خروج
الدموع وتتابعها اه .

قوله : لكن ، استدراك من قوله : أو انحطب من غير خشية الله ، وفاقا
للغنى . وخلافا للإقناع وما ينهمه المنتهى اه (فيروز) .

بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت (الركعة (التي تركه منها) وقامت الركعة التي تليها مقامها ، ويجزيه الاستفتاح الأول ، فإن رجع إلى الأولى عالماً عمداً بطلت صلاته .

(وإن ذكر) ما تركه (قبله) أى قبل الشروع في قراءة الأخرى (يعود وجوباً ، فيأتى به) أى بالمتروك (وبما بعده) لأن الركن لا يسقط بالسهو . وما بعده قد أتى به في غير محله . فإن لم يعد عمداً بطلت صلاته ، وسهواً بطلت الركعة والتي تليها عوضاً .

(وإن علم) المتروك (بعد السلام فكترك ركعة كاملة) فيأتى بركعة ويسجد للسهو ، ما لم يطل الفصل . ما لم يكن المتروك تشهداً أخيراً أو سلاماً ، فيأتى به ، ويسجد ، ويسلم ، ومن ذكر ترك ركن وجهله ، أو محله : عمل بالأحوط .

(وإن نسي التشهد الأول) وحده أو مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لزمه الرجوع) إليه (ما لم ينتصب قائماً فإن استتم قائماً كره رجوعه) لقوله عليه والسلام

فصل

قوله « بطلت ، أى : لغت ، يعنى : الركعة ، ولم يحتسب بها ، وليس المراد بذلك البطلان الحقيقي ، لأن العبادة إذا حكم على بعضها بالبطلان حكم على كلها به أيضاً » .

قوله « ومن ذكر ترك ركن وجهله ، هل هو ركوع أو سجود؟ فالأحوط أن يجعله ركوعاً ، لياتى به وبما بعده أو محله ، وهو ما إذا تيقن ترك ركن وجهل : هل هو في الركعة الأولى أو الثانية ؟ فالأحوط أن يجعله من الأولى ، لأجل أن يلغى ، وتقوم الثانية مقامها (تقرير شيخنا رحمه الله) .

قوله « لزمه الرجوع إليه ، أى التشهد ، وهل تبطل صلاته إن لم يرجع أولاً؟ ظاهر كلامهم الأول حيث قالوا : ومتى مضى مصل في موضع يلزمه الرجوع

« إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستقم قائماً فليجلس ، فإن استقم قائماً فلا يجلس
وليسجد سجدة ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث المغيرة بن شعبه .
(وإن شرع في القراءة حرم) عليه (الرجوع) لأن القراءة ركن مقصود
في نفسه بخلاف القيام ، فإن رجوع عالماً عمداً : بطلت صلاته ، لا ناسياً ، أو
جاهلاً ويلزم المأموم متابعتها ؛ وكذا كل واجب : فيرجع إلى تسبيح ركوع
وسجود قبل اعتدال ، لا بعده (وعليه السجود) أي بسجود السهو (للكل)
أي كل ما تقدم .

أورجع في موضع يلزمه المنصبي عالماً بتحريمه بطلت ؛ وإليه ذهب بعض
المحققين وجنح إلى الثاني الفتحى في أول الباب اهـ (فيروز) .

قوله « لأن القراءة ركن مقصود في نفسه بخلاف القيام ، وفيه نظر وقد
تقدم في صفة الصلاة ؛ فإنه مقصود بنفسه اهـ . أي إنه إن لم يحسن شيئاً من
الذكر وقف بقدر الفاتحة لأن القيام مقصود بنفسه ؛ ولحديث إذا أمر تكبأمر
فأتوا منه ما استطعتم ، اهـ . وقال شيخنا : ويرد عليه أيضاً قوله صلى الله عليه
وسلم : « صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم اهـ . كاتبه (ح ش منتهى)
قوله « ويلزم المأموم متابعتها ، أي إذا قام عن التشهد الأول ولم ينه حتى
شرع في القراءة ؛ أو بعد أن استتم قائماً (خطه) رحمه الله تعالى .

قوله « فيرجع إلى تسبيح ركوع أو سجود قبل اعتدال لا بعده ، إذا نسي
تسبيحة لأنه لو رجع للركوع ونحوه زاد ركناً عمداً (خطه) .

(فائدة) قال في المقنع : ظاهر المذهب : أن المنفرد يبنى على اليقين ؛ والإمام
على ظنه . قال في القواعد : هذا المشهور في المذهب ؛ واختاره الموفق والشارح وقال
هذا المشهور عن أحمد واختيار الحرقي واختاره ابن عبدوس وصححه الناظم وجزم
به في الوجيز قال في الفروع : ومراهم : ما لم يكن المأموم واحداً فإن كان واحداً بنى

(ومن شك في عدد الركعات) بأن تردد أصلي اثنتين أم ثلاثاً مثلاً ؟ (أخذ بالأقل) لأنه المتيقن ، ولا فرق بين الإمام والمنفرد ، ولا يرجع مأوم واحد إلى فعل إمامه ، فإذا سلم إمامه : أتى بما شك فيه وسجد وسلم ، وإن شك : هل دخل معه في الأولى ، أو الثانية ، جعله في الثانية لأنه المتيقن ، وإن شك من أدرك الإمام راكعاً : أرفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً أم لا ؟ لم يعتد بتلك الركعة لأنه شك في إدراكها ، ويسجد للسهو .

(وإن شك) المصلي (في ترك ركن فكم لو تركه) فيأتي به وبما بعده ، إن لم يكن شرع في قراءة التي بعدها ، فإن شرع في قراءتها صارت بدلاً عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه في ترك واجب) كتسييح ركوع ونحوه (أو) لشكه في (زيادة) إلا إذا شك في الزيادة وقت فعلها ، لأنه شك في سبب وجوب السجود ، والأصل عدمه ، فإن شك في أثناء الركعة الأخيرة أي رابعة أم خامسة ؟ يسجد ، لأنه أدى جزءاً من صلاته متردداً في كونه منها ، وذلك يضعف النية ، ومن شك في عدد الركعات وبني على اليقين ثم زال شكه وعلم أنه مصيب فيما فعله لم

على اليقين ، وعنه يبنى على غالب ظنه ، إماماً كان أو منفرداً ، اختاره الشيخ تقي الدين وقال : على هذا علما أمور الشرع ، واختاره في الفائق ، وهو مذهب أبي حنيفة اهـ .

قوله : فإن شك في أثناء الركعة الأخيرة — الخ ، مفهومه : إن شك في التشهد الأخير أي رابعة أو خامسة ؟ لم يجب عليه سجود (تقرير) .

(فائدة) وإذا سجد لسهو ظنه ثم ذكر أنه لم يسه : لم يسجد على الصحيح وهذه مسألة الكسائي مع أبي يوسف ذكره في مجمع البحرين ، فإن الكسائي قال : يتقوى بالعربية على كل علم ، فسأله أبو يوسف عن ذلك بحضرة الرشيد : فقال : المصفر لا يصفر (ح ق ع) وقيل : مسألة الكسائي فيما إذا سهى في سجود السهو فإنه لا يسجد لذلك السهو .

يسجد (ولا يسجد على مأموم) دخل مع الإمام من أول الصلاة (إلا تبعاً لإمامه) إن سها على الإمام فيتابعه ، وإن لم يتم ما عليه من تشهد ، ثم يتمه ، فإن قام بعد سلام إمامه رجع فسجد معه ، ما لم يستتم قائماً ، فيكره له الرجوع ، أو يشرع في قراءة فيحرم ، ويسجد مسبوق سلم معه سهواً ، ولسهوه مع إمامه أو فيما انفرد به ، وإن لم يسجد الإمام للسهو يسجد مسبوق إذا فرغ ، وغيره بعد إبابه

قوله « ولسهوه مع إمامه الخ » من عطف العام على الخاص لأن سلامه معه من أفراد سهوه معه (ع ن) وفي حاشية عثمان على قوله « ولسهوه معه » يعنى : إن المسبوق إذا سها عليه مع الإمام لم يتحمله عنه الإمام : فيلزمه يسجد السهو بعد قضاء ما فاتته ، وظاهره : يسجد مع الإمام لسهو الإمام أولاً ، فإن يسجد سهو المسبوق محله بعد سلام الإمام ، لا قبله كما عرفت ، وربما يفهم هذا من قول الإقذاع : ولا يعيد السجود إذا سجد مع إمامه لسهو إمامه ، فإن صورة هذه المسألة أن يكون الإمام سهى عليه ولم يسه المسبوق ، فإذا سجد الإمام لسهو تابعه المسبوق فسجد معه ، ولا يلزم المسبوق إعادة سجود لذلك السهو الذى صدر من الإمام .

قوله « لسهو إمامه » مفهومه : أن يعيده لسهو نفسه ، سواء كان سهوه مع الإمام أو فيما انفرد به . لما بحثه منصور (خطه) .

فائدة : لو قام مسبوق بعد سلام إمامه ظاناً أن فاتته ركعة . ثم ذكر فرجع . هل عليه سجود سهو لانفراده بالزيادة كما نقل عن ابن بليان أم لا ؟ وميل ابن ذهلان للثانى (من حاشية شرح المنتهى) وإذا سلم الإمام عن ترك ركعة ناسياً وقد لحقه فى بعض الصلاة مسبوق ، فلما سلم قام المسبوق . لياتى بما فاتته ، فلما أتى بركعة وبقي عليه أخرى ذكر الإمام ، فقام لياتى بما ترك ، هل يدخل المسبوق فيحتسب بها عن الركعة الباقية عليه أم لا ؟ الظاهر : إجزاؤها قاله الشيخ عبد الله بن ذهلان رحمه الله .

قوله « وغيره » أى يسجد غير المسبوق إذا أيس من يسجد إمامه . هذا إذا

من يهوده (ويحجود السهو لما) أى لفعل شيء أو تركه (يبطل) الصلاة (عمدته) أى تعمده ، ومنه اللحن المحيل للمعنى ، سهواً أو جهلاً (واجب) لفعله عليه الصلاة والسلام ، وأمره به فى غير حديث ، والأمر للوجوب .

ومالا يبطل عمدته كترك السنن ، وزيادة قول مشروع غير السلام فى غير موضعه لا يجب له السجود ، بل يسن فى الثانى . (وتبطل الصلاة ب) تعمده (ترك سجود) سهو واجب (أفضليته قبل السلام فقط) بل تبطل بتعمده ترك سجود مسنون ، ولا واجب محل أفضليته بعد السلام ، وهو ما إذا سلم قبل إتمامها لأنه خارج عنها ، فلم يؤثر فى إبطالها .

كان الإمام لا يرى وجوب سجود السهو ، أو يراه وتركه سهواً ، أما إن كان يراه وتركه عمداً وكان محله قبل السلام : بطلت صلاته فتبطل صلاة المأمومين (حمص) وجوب سجود السهو إذا لم يسجد إمامه من المفردات ، وعنه لا يسجد على مأوم اختاره أبو بكر والمجد فى شرحه ، قال المجد ومن تابعه : محل الروايتين فيما إذا تركه الإمام سهواً ، قال الزركشى : فإن تركه عمداً لاستحقاقه عدم وجوبه فهو كتركه سهواً عند أبى محمد ، ثم قال : الظاهر أنه يخرج على ترك الإمام ما يعتقده المأموم وجوبه اهـ .

قوله : ومنه اللحن الخ ، إنما قال : د ومنه ، لينبه على قوة الخلاف فى ذلك إذ المجد قد ذهب إلى عدم السجود (تقرير) .

قوله : بل يسن فى الثانى ، وهو ترك السنن وزيادة قول مشروع فى غير محله (تقرير) .

قوله : بعد السلام ، وعند الشافعى : محله قبل السلام مطلقاً ، وعند أبى حنيفة : عكسه ، وعند مالك : إن كان لزيادة فبعده ، وإن كان لتقص فقبل ، وكل قول لأحدهم رواية عن الإمام أحمد .

قوله : وهو ما إذا سلم قبل إتمامها ، ظاهره . ولو أقل من ركعة كما هو ظاهر المنتهى

وعلم من قوله : أفضليته : أن كونه قبل السلام أو بعده ندب ، لورود الأحاديث بكل من الأمرين (وإن نسيه) أى سجود السهو الذى محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وجوبا (إن قرب زمنه) وإن شرع فى صلاة أخرى : فإذا سلم . وإن طال الفصل عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد : لم يسجد ، وصحت صلاته (ومن سها) فى صلاة (مرارا كفاه) لجميع سهوه (يسجدتان) ولو اختلف محل السجود ، ويغلب ما قبل السلام لسبقه .

تبع للفقهاء ، وقيد فى الإقناع بما إذا سلم عن نقص ركعة فأكثر تبعاً لجماعة (خطه) .

(فائدة) من حاشية الخلو فى نقلا عن المستوعب : وكل السهو يوجب السجود قبل السلام قبل استيفاء التشهد ، إلا فى موضعين ، أحدهما : إذا سلم من نقصان فإنه يبنى على ما مضى وإن تكلم ، ويسجد للسهو بعد السلام إماما كان أو منفردا ، وقال ابن أبى موسى : يبنى على ما مضى ما لم يتكلم ، وهذا محمول على الرواية التى تقول : إن الكلام ناسياً يبطل الصلاة ، والثانى : إذا سها الإمام فبنى على غالب ظنه فى إحدى الروايتين فإنه يسجد بعد السلام بخلاف ما إذا بنى على اليقين على الرواية الأخرى ، فإنه يسجد قبل السلام ، وعنه أن حل جميع السهو قبل السلام ، وعنه إن كان السهو من نقصان فالسجود له قبل السلام ، وإن كان من زيادة فالسجود له بعد السلام ، انتهى (المقصود) .

(فائدة) لو ترك ما محله من السجود قبل السلام سهواً وذكره بعد سلامه فحكمه حكم سجود أفضليته بعد السلام فى عدم بطلان الصلاة بتركه عمداً ، ذكره فى المغنى اهـ .

قوله : أو خرج من المسجد ، وعنه يستحب مع قصر الفصل ولو خرج من المسجد ، اختارها المجد فى شرحه ، وقال : نص عليه ، وعنه يستحب وإن بعد ، اختاره الشيخ تقي الدين .

وسجود السهو وما يقال فيه ، وفي الرفع منه كسجود صاب الصلاة ، فإن سجد قبل السلام : أتى به بعد فراغه من التشهد ، وسلم عقبه ، وإن أتى به بعد السلام : جلس بعده مفترشاً في ثانية ، ومتوركا في غيرها ، وتشهد وجوبا بالتشهد الأخير ، ثم يسلم ، لأنه في حكم المستقل في نفسه .

باب صلاة التطوع وأوقات النهي

التطوع لغة : فعل الطاعة ، وشرعا : طاعة غير واجبة .

﴿ فائدة ﴾ إذا سلم الإمام قبل سجود السهو ، ثم سجد بعده وسجد معه المأمومون منهم من سلم قبل السجود ومنهم من لم يسلم : فصلاة الكل صحيحة قاله البلياني الخزرجي ، قال : والظاهر أن المأموم يخير بين السلام معه بنية السجود بعد السلام ، وبين الإقامة ، فإن سجد إمامه سجد معه ، وإلا سجد وحده ، فيكون سجوده قبل السلام سهوا منه ، والإمام بعده اه .

﴿ فائدة ﴾ قال في حاشية المنتهى : قوله « كالأذان » ، يعني : أنه يفرق بين الواجب في الصلاة ، والواجب لها ، لأن الأذان واجب للصلاة كالجماعة ولا تبطل بتركه . بخلاف الواجبات في الصلاة إذا ترك منها شيئا اه (ش ق ع) .

قوله « تسجد صاب الصلاة » ، سجود الصلب : هو سجود الصلاة ، بخلاف سجود السهو وسجود التلاوة (ابن قندس) اه .

قوله « وتشهد وجوبا » ، وعنه لا يتشهد ، اختاره الشيخ تقي الدين ، ومال إليه الموفق والشارح اه .

وأفضل ما يتطوع به : الجهاد ، ثم النفقة فيه ، ثم العلم : تعلبه وتعليمه . من حديث وفقه وتفسير ، ثم الصلاة (وآ كدها كسوف ، ثم استسقاء) لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه ترك صلاة الكسوف عند وجود سببها ، بخلاف

باب صلاة التطوع

قوله : « وأفضل إلخ » ، هذا الصحيح من المذهب ، خلافا لأبي حنيفة ومالك فعندهما أفضل ما تطوع به : تعلم العلم وتعليمه ، وعند الشافعي : أفضل ما تطوع به الصلاة ، وقال الشيخ تقي الدين : تختلف الأفضلية باختلاف الوقت ، قال شيخنا : ومثل هذا الوقت يكون تعلم العلم وتعليمه أفضل (تقرير) .

قوله « ثم العلم ، إلخ » ، وذلك لمن صحت نيته فيه ، بأن ينوى بتواضع فيه وينتفي عنه الجهل ، والمراد : نقل العلم ، لأنه لا تعارض بين نقل وواجب ، قال أحمد : يجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه ، قيل له : فكل العلم يقوم به دينه ؟ قال : الفرض الذي يجب عليه في نفسه لا بد له من طلبه ، قيل : فكل شيء ؟ قال : الذي لا يسعه جهله صلاته وصيامه ونحو ذلك ، قال في الفروع : ومراده : ما يتعين وجوبه ، وإن لم يتعين بفرض كفاية ذكره الأصحاب ، فتي قامت طائفة بعلم لا يتعين قامت بفرض كفاية ، ثم من تلبس به فنقل في حقه اه (ح م ص) .

(فائدة) قال في أعلام الموقعين : والوتر اسم للركعة المنفصلة عما قبلها وللخمس والسبع والتسع المتصلة ، كأنهم المغرب للثلاث المتصلة ، فإن انفصلت الخمس أو السبع بسلاطين كالأحد عشر : كان الوتر اسما للركعة المفصلة وحدها اه . وليس الوتر حتما كالمغرب ، خلافا لأبي حنيفة ، ولا أنه ركعة وقبلة شفع لا حمله . خلافا لمالك اه .

الاستسقاء ، فإنه كان يستسقي نارة ويترك أخرى (ثم تراويح) لأنها تسن لها الجماعة (ثم وتر) لأنه تسن له الجماعة بعد التراويح ، وهو سنة مؤكدة ، روى عن الإمام أحمد د من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء لا ينبغي أن تقبل له شهادة ، وليس بواجب (يفعل بين صلاة العشاء) وطلوع (الفجر) فوقه من صلاة العشاء ولو بمجموعة مع المغرب تقدماً إلى طلوع الفجر ، وآخر الليل لمن يثق بنفسه أفضل (وأقله ركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام د الوتر ركعة من آخر الليل ، رواه مسلم ، ولا يكره الوتر بها لثبوتها عن عشرة من الصحابة ، منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعائشة ، رضى الله عنهم أجمعين (وأكثره) أى أكثر الوتر (إحدى عشرة) ركعة يصلها (مثنى مثنى) أى يسلم عن كل اثنتين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ، وفى لفظ د يسلم بين كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، هذا هو الأفضل ، وله أن يسرد عشرأ ثم يجلس ، فيتشهد ولا يسلم ، ثم يأتى بالركعة الأخيرة ، ويتشهد ويسلم (وإن أوتر بخمس أو سبع) سردها ولم (يجلس إلا فى آخرها) لقول أم سلمة د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس أو سبع ، لا يفصل بينهن بسلام ولا كلام ، رواه أحمد ومسلم (و) إن أوتر (بتسع) يسرد ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ، ويتشهد التشهد الأول ،

قوله د وليس بواجب ، واختار الشيخ تقي الدين : وجوبه على من يتجدد بالليل اه .

(فائدة) قوله فى المنتهى : د وليس بواجب إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ، قال فى الفروع : وهل وجب عليه السواك والأضحية والوتر ؟ فيه وجهان : وفى الرعاية : وجب الضحى ، قال شيخنا : وهذا غلط ، والخبر د ثلاث هن على فرائض ، موضوع ولم يكن يداوم على الضحى باتفاق العلماء بسنته اه .

قوله د إلى طلوع الفجر ، وعنه آخره إلى صلاة الفجر ، جزم به فى الكافى اه .

ولا يسلم ، ثم يصلي الركعة (التاسعة ، ويتشهد ، ويسلم) لقول عائشة « ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله ، ويحمده ، ويدعوه ، وينهض ، ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ، ويحمده ، ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعه » (وأدنى الكمال) في الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلّي ركعتين ويسلم ، ثم الثالثة ويسلم ، لأنه أكثر عملاً ويجوز أن يسردها بسلام واحد (يقرأ) من أوتر ثلاث (في) الركعة (الأولى) سورة (سبح) في (الركعة) الثانية (سورة قل يا أيها الكافرون ، وفي) الركعة (الثالثة) سورة (الإخلاص) بعد الفاتحة (ويقنت فيها) أى في الثالثة (بعد الركوع) ندباً ، لأنه صح عنه صلى الله عليه وسلم من رواية أبي هريرة وأنس وابن عباس ، وإن قنت قبل الركوع بعد القراءة جاز لما روى أبو داود عن أبي ابن كعب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع فيرفع يديه إلى صدره ، ويبسطهما ، وبطنهما نحو السماء - ولو كان مأموماً - ويقول جهرأ - اللهم اهدني فيمن هديت - أصل الهداية : الدلالة ، وهى من الله التوفيق والإرشاد - وعافني فيمن عافيت - أى من الأسقام ، والبلايا ، والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ، ويعافهم منك - وتولني فيمن توليت - الولي : ضد

قوله « ويجوز أن يسردها بسلام واحد ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الوتر كالمغرب ثلاثاً من غير فصل ، رواه الدارقطني في سننه .

قوله « ويقنت فيها إلخ ، وعز أحمد رحمه الله تعالى : يقنت في النصف الأخير من رمضان فقط ، وفاقاً لمالك والشافعي (خطه) .

قوله « فيرفع يديه إلى صدره ، وأنكر مالك رفع اليدين في القنوت (خطه) .

قوله « ويقول جهرأ إلخ ، قال في الفروع ، وقال غير واحد : ويجهر منفرد نص عليه ، وظاهر كلام جماعة : الإمام فقط ، وهو أظهر اه (ح م ص) .

(فائدة) قوله في المنتهى « وتوب إليك ، التوبة : الرجوع عن الذنب ،

العدو ، من توليت الشيء إذا اعتنيت به ، أو من وليته : إذا لم يكن بينك وبينه واسطة - وبارك لنا فيما أعطيت - أى أنعمت - وقذاشر ما قضيت - فإنك تقضى ولا يقضى عليك - إنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، رواه أحمد والترمذى : وحسنه من حديث الحسن بن على ، قال : « علمنى النبى صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن فى قنوت الوتر - وليس فيه ولا يعز من عاديت ، رواه البيهقى ، وأثبتها فيه ، رواه النسائى مختصراً ، وفى آخره . وصلى الله على محمد ، اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبغفورك من عقوبتك وبك منك - إظهاراً للعجز والانقطاع - لا نحصى - أى : لا نطبق ولا نبلغ ولا نتهى - ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك - اعترافاً بالعجز عن الثناء ورداً إلى المحيط عليه بكل شيء جملة وتفصيلاً ، روى الحسن بن على أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك فى آخر وتره ، ورواته ثقات - اللهم صل على محمد لحديث الحسن السابق ، ولما روى الترمذى عن عمر ، الدعاء موقوف بين السماء والأرض ، لا يصعد منه شيء حتى تصلى على نبيك - زاد فى التبصرة : وعلى آل محمد ، واقتصر الأكثرون على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم :

وشرعاً : الندم على ما مضى من الذنب والإقلاع فى الحال ، والعزم على ترك العود فى المستقبل تعظيماً لله تعالى ؛ فإن كان لحق الأدمى ، فلا بد أن يحلله ، ذكره فى المبدع اهـ (ش ق ع) .

قوله «وبك منك» فيه معنى لطيف ، وذلك لأنه سأل أولاً أن يجيره برضاه من سخطه ، وهما ضدان متقابلان ، وكذلك المعافاة ، والمؤاخذة بالعقوبة ، لجأ إلى ما لا ضده ، وهو الله تبارك وتعالى ، أظهر العجز والانقطاع ، وفزع منه إليه ، فاستعاذ به منه ، قاله الخطابى .

قوله فى المنتهى : «ثم يصل على النبى صلى الله عليه وسلم» وفى الرعاية «ويسلم»

(ويمسح) وجهه (بيديه) إذا فرغ من دعائه هنا ، وخارج الصلاة ، لقول عمر
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسخ
بهما وجهه ، رواه الترمذى ويقول الإمام : اللهم اهدنا إلى آخره ويؤمن مأوم
إن سمعه (ويكره قنوت في غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس
وابن عمر وأبى الدرداء رضى الله عنهم ، وروى الدارقطنى عن سعيد بن جبير
قال « أشهد أنى سمعت ابن عباس يقول : إن القنوت في صلاة الفجر بدعة ، (إلا إن
نزل بالمسلمين نازلة) من شذائد الدهر (غير الطاعون ، فيقت الإمام) الأعظم

(فائدة) قوله في المنتهى « ويفرد منفرد الضمير ، وعند الشيخ تقى الدين
لا يفرد ، بل يجمعه . لأنه يدعو لنفسه وللمسلمين اه .

قوله « ويمسح وجهه يديه ، وعنه لا يمسخ القانت وجهه . قال في الخلاف :
نقله جماعة وفاقا للشافعى . وعنه : لا بأس به . وعنه : يكره صححه في الوسيلة
اه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في جواب له : وأما مسح وجهه
بيديه فليس عنه فيه إلا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة . والله أعلم اه .

قوله « لقول عمر رضى الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
رفع يديه - إلخ هذا الحديث ، رواه الترمذى من رواية حماد بن عيسى ، وهو
ضعيف (خطه) .

قوله « إن سمعه ، وإلا فالظاهر : أن يقتل لنفسه ، كما إذا لم يسمع قراءة
إمامه فإنه يقرأ . اه (ح ع) .

(فائدة) - وتحصل سنة قنوت بكل دعاء . وبآية فيها دعاء إن قصده . قال
أبو بكر : مهما دعا به جاز ، قاله في الغاية اه .

قوله « فيقت الإمام الأعظم ، وعنه إمام كل جماعة . وعنه : ويقت نائبه
يأذنه اختاره القاضى أبو الحسين . وعنه : وكل ما حصل اختاره الشيخ تقى الدين

استحباً (في الفرائض) غير الجمعة ، ويجهر به في الجهرية ، ومن اتهم بقالت في فجر تابع الإمام وأمن ، ويقول بعد وتره : سبحان الملك القدوس ، ثلاثاً ويمد بها صوته في الثالثة (والتراويح) سنة مؤكدة ، سميت بذلك ، لأنهم يصلون أربع ركعات ويتروحون ساعة ، أى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى أبو بكر

قال في المحرر : هل يشرع لسائر الناس ؟ على روايتين (إِنْصَاف) .

قوله « استحباباً » ، وبمحت في الغاية لإباحته لغير الإمام اه (فيروز) .

قوله « تابع الإمام إلخ » ، أى : في دعائه ، هكذا في الإنصاف . وقال المحقق (ع ن) أى : فيقف من غير رفع ليديه ولا دعاء .

(تنبيه) هذا إذا كان من لا يراه مأموماً . أما إذا كان إماماً والذي يراه مأموم فما حكمه ؟ لم أر من الأصحاب من تكلم في ذلك ، نعم رأيت في بعض أجوبة لبعض محققى أهل نجد : أنه يطول الذكر بعد قوله : ربنا ولك الحمد ، فيقول : ملء السماء ومل الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد . أهل الثناء والمجد - الدعاء المعروف ، بحيث يمكن المأموم الإتيان بالقنوت ، وإلى هذا جنح شيخنا الوالد اه (فيروز) .

قوله « والتراويح عشرون ركعة » ، وحكى الترمذى عن بعض العلماء اختيار إحدى وأربعين ركعة ، وهو قول أهل المدينة ، والعمل على هذا عندهم بالمدينة وقال إسحاق : نختار إحدى وأربعين ركعة على ما روى عن أبي بن كعب وعند مالك : التراويح ست وثلاثون ركعة . قال في الفروع : ولا بأس بالزيادة نص عليه . وقال : روى في هذا ألوان ، ولم يقض فيه بشيء ، وقال الشيخ تقي الدين : وكل ذلك ، أو إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاثة عشرة حسن ، كما نص عليه أحمد . لعدم التوقيت فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره اه وقال القاضى : يجوز تقديم التراويح على الوتر . لأنهما من قيام الليل فجزوز قبل الوتر وبعده ، نقله الجراعى في حواشى الفروع اه .

عبد العزيز في الشافى عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة ، (تفعل ركعتين) ركعتين (في جماعة مع الوتر) بالمسجد أول الليل (بعد العشاء) والأفضل بسننها (في رمضان) لما روى في الصحيحين من حديث عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالى فصولها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر ، وقال : إني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها ، وفي البخارى : أن عمر جمع الناس على أبى بن كعب فصلى بهم التراويح ، وروى أحمد وصححه الترمذى : من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ، (ويوتر المتهجد) أى الذى له صلاة بعد أن ينام (بعده) أى بعد تهجده لقوله عليه الصلاة والسلام : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً ، متفق عليه (فإن تبع إمامه) فأوتر معه أو أوتر منفرداً ثم أراد التهجد : لم ينقض وتره .

قوله : عن ابن عباس رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة . . حديث ابن عباس هذا رواه ابن أبى شيبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر ، زاد الفقيه أبو الفتح سليم الرازى فى كتاب الترغيب ، فقال : « ويوتر بثلاث » . وهو معلول بأبى شيبة إبراهيم بن عثمان جد الإمام أبى بكر بن أبى شيبة وهو متفق على ضعفه ولينه ابن عدى فى الكامل ثم إنه يخالف للحديث الصحيح عن أبى سلمة بن عبد الرحمن : أنه سأل عائشة رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت ما كان يزيد فى رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، أخرجه البخارى ومسلم فى التهجد اه .

﴿ فائدة : اختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : قضاء الوتر فى النهار شفعا (اه تقرير) .

قوله : لم ينقض ، فى الرواية الأخرى ، ينقضه ، قال الفضل بن زياد : قلت

وصلى ولم يوتر : وإن (شفعه بركعة) أى ضم لوتره الذى تبع إمامه فيه ركعة جاز ، وتحصل له فضيلة متابعة إمامه ، وجعل وتره آخر صلاته (ويكره التنفل بينها) أى بين التراويح ، روى الأثرم عن أبى الدرداء : أنه أبصر قوما يصلون بين التراويح ، فقال : ماهذه الصلاة ؟ أتصلى وإمامك بين يديك ؟ ليس منا من رغب عنا ، و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة (بعدها) أى بعد التراويح والوتر (فى جماعة) لقول أنس : « لا ترجعون إلا لخير ترجونه ، وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ، وكذا لا يستحب للإمام الزيادة على ختمة فى التراويح ، إلا أن يؤثروا زيادة على ذلك ، ولا يستحب لهم أن ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر فى الفضيلة (السنن الراتبية) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب فى بيته وركعتين بعد العشاء فى بيته . وركعتين قبل الفجر . كانت ساعة

لأحمد : أفترى أن أنقض الوتر ؟ قال : لا ، وإن نقض فلا بأس ، قد فعل ذلك عمر وعلى وأسامة وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة ، وصفة نقض الوتر وفسخه : أنه إذا أوتر أول الليل بواحدة ونام ، ثم قام فى أثناء الليل فيصل ركعة واحدة ، ينوى بها نقض وتره ، ويسلم منها ، فيصير كل ما صلى من قبله شفعاً ، ثم يصلى ما شاء مثني ، ثم يوتر بركعة قبل طلوع الفجر اه .

(فائدة) قوله فى المنتهى : « وسن الفصل بين الفرض وسننه ، ويحصل الفصل بالكلام من المصلى بقول : سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، ونحو ذلك ، كما هو بخط الشيخ موسى الحجاوى اه . واختار الشيخ تقي الدين : ربعا قبل الظهر ، وفاقا لأبى حنيفة والشافعى اه .

لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها أحد ، حدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين ، متفق عليه (وهما) أى ركعتا الفجر (أكدها) أى أفضل الرواتب ، لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر ، متفق عليه ، فيخير فيها عدهما ، وعدا الوتر سرفراً ، ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدهما على الأيمن ،

قوله لا ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدهما ، وعنه يكره الاضطجاع بعدهما ، قال الشمس في الهدى : وقد غلا في هذه الضجعة طائفتان ، وتوسطت فيها طائفة ثالثة ، كمالك وغيره ، فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة ، وكرهوها لمن فعلها استئناساً ، استحسناها طائفة على الإطلاق ، سواء استراح بها أو لا اه .

﴿ فائدة ﴾ إذا قضى سنة الظهر التي قبلها بعدها : بدأ بها ، قاله ابن تيميم . قال ابن قندس : ولم أجد من صرح بهذا غيره . وقال في المنتقى : باب ما جاء في سنة الظهر عن عائشة رضى الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر » ، رواه ابن ماجه . قال فهذا مخالف لما قاله ابن تيميم .

قال في الإنصاف : الحكم كما قاله ابن تيميم . وقد صرح به المجد شرحه في مجمع البحرين ، وقال : بدأ بها عندنا ، ونصراه على دليل المخالف ، وقاساه على المكتوبة . والظاهر : أنه قول جميع الأصحاب . لقولهم : عندنا . اه قلت : مدلول الحديث مقدم على ما خالفه ، قال في شرح المنتقى ، على حديث عائشة رضى الله عنها بعد كلام سبق : والحديث دليل على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة ، وذلك لأنها لو كانت أوقاتها تخرج بفعل الفرائض لكان فعلها بعدها قضاء ، وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر . وقد ثبت في حديث الباب : أنها تفعل بعد ركعتي الظهر ،

ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثانية « قل هو الله أحد » ، أو يقرأ في الأولى « ٢ : ١٣٦ قولوا آمنا بالله - الآية » ، وفي الثانية « ٣ : ٦٤ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة - الآية » ، وتلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ، ويسن أن يقرأ فيهما بالكافرون ، والإخلاص (ومن فاتته شيء منها) أى من الرواتب (سن له قضاؤه) كالوتر ، لأنه صلى الله عليه وسلم « قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما ، وقضى الركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر - وقس الباقي - وقال : من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره ، رواه الترمذى ، لكن ما فات مع فرضه وكثر ، فالأولى تركه ، إلا سنة فجر ، ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها ، إلى فعلها ، وكل سنة بعد الصلاة من فعلها إلى خروج وقتها ، فسنة فجر وظهر الأولى بعدهما : قضاء .

والسنن غير الرواتب عشرون : أربع قبل الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل العصر ، وأربع بعد المغرب ، وأربع بعد العشاء غير السنن الرواتب ، قال جمع : يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد أذان المغرب .

فصل وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار

لقوله عليه الصلاة والسلام « أفضل الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل » ، رواه

ذكر معنى ذلك العراقي ، قال : وهو الصحيح عند الشافعية ، قال : وقد يعكس هذا فيقال : لو كان وقت الأداء باقيا لقدمت على ركعتي الظهر ، وذكر أن الأول أولى اه .

قوله « فسنة فجر وظهر الأولى بعدهما قضاء » ، ومذهب الشافعي في وقتها أداء اه .

قوله « قال جمع » ، منهم الشارح وابن عبدان (فيروز) .

مسلم عن أبي هريرة . فالتطوع المطلق أفضل : صلاة الليل ، لأنها أبلغ في الإسرار وأقرب إلى الإخلاص (وأفضلها) أى الصلاة (ثلث الليل بعد نصفه) مطلقاً لما في الصحيح مرفوعاً : أفضل الصلاة صلاة داود ، وكان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه وينام سدسه ، ويسن قيام الليل وافتتاحه بركعتين خفيفتين ، ووقته من الغروب إلى طلوع الفجر ، ولا يقومه كله ، إلا ليلة عيد ، وينوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى) لقوله عليه الصلاة والسلام : صلاة الليل مثنى مثنى ، رواه الخمسة ، وصححه البخارى ، ومثنى : معدول عن اثنين اثنين ، ومعناه

قوله : مطلقاً ، أى سواء الثلث الأوسط أو غيره اه (فيروز) . قال عبد الله ابن أحمد رحمه الله : كان أبى ساعة يصلى العشاء الآخرة ، ينام نومة خفيفة ، ثم يقوم إلى الصباح يصلى ويدعو . وقال : ما سمعت بصاحب حديث لا يقوم بالليل اه .

قوله : ويتوجه الخ ، ذكره ابن رجب في اللطائف اه (فيروز) .

(فائدة) قال الشيخ : وصلاة الرغائب والألانية ليلة النصف من شعبان بدعة لا أصل لها ، قال : وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل ، لكن الاجتماع لإحيائها في المساجد بدعة اه قال في شرح المذهب : وهاتان الصلاتان بدعتان مذمومتان ، ومنكرتان قبيحتان ، فلا تغتروا بذكرهما في قوت القلوب ، وإحياء الغزالي ولا بالحديث المذكور فيهما ، فإن ذلك باطل اه . الرغائب : أول جمعة من رجب ، قاله الحجاوى ، وقال الشيخ تقي الدين : نص الإمام أحمد وأئمة أصحابه : على كراهة صلاة التسييح ، ولم يستحبها إمام ، واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر ، لثلا يثبت سنة بخبر لا أصل له ، قال : وأما أبو حنيفة ومالك والشافعى ، فلم يسمعوها بها بالكلية اه .

قوله : لقوله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل والنهار الخ ، الذى في البخارى

معنى المكرر، وتكريره لتوكيد اللفظ ، لا للمعنى ، وكثرة ركوع وسجود أفضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وإن تطوع في النهار بأربع) بتشهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى أبو داود وابن ماجه عن أنى أيوب ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً لا ينصل بينهما بتسليم ، وإن لم يجلس إلا في آخرهن فقد ترك الأولى ، ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة بسورة ، وإن زاد على اثنين ليلاً

« صلاة الليل مثنى مثنى ، وللخمسة » والنهار ، قال النسائي : وهو خطأ اه .
(ابن حجر) .

قوله « وكثرة ركوع وسجود أفضل من طول قيام ، هذا الصحيح من المذهب ، قال في الغنية وابن الجوزي وغيرهما نهاراً ، وعنه طول القيام : وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي ، وعنه التساوى ، اختاره صاحب المحرر وحفيده ، وقال : التحقيق أن ذكر القيام وهو القراءة أفضل من ذكر الركوع والسجود وهو الذكر والدعاء وأن نفس الركوع والسجود أفضل من نفس القيام فاعتدلا . ولهذا كانت صلاته عليه الصلاة والسلام معتدلة فكان إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود بحسب ذلك حتى يتقاربا اه . قال الخنوتى لما ذكر تفضيل الركوع والسجود على القيام وقد لمحت بقولى :

كأن الدهر في خفض الأعالى وفي رفع الأسافلة اللثام
ففيه عنده الأخبار صحت بتفضيل السجود على القيام اه

قوله « بأربع ، أى سرداً شمل سنة الظهر قبلها وبعدها وقبل العصر (من خط التاج) .

قوله « وإن زاد على اثنين ليلاً الخ ، وهذا محمول على ما إذا نوى الزيادة على ركعتين بخلاف ما تقدم من قوله : « وإن كان ليلاً ، فكما لو قام إلى ثالثة في فجر (تقرير) واختار الموفق والشارح : عدم الصحة ، أى الزيادة على ركعتين ليلاً وفاقاً لأبي يوسف ومحمد اه .

أو أربع نهاراً ، ولو جاوز ثمانياً بسلام واحد : صح وكره في غيره الوتر ، ويصح التطوع بركعة ونحوها (وأجر صلاة قاعد) بلا عذر (نصف أجر صلاة قائم) لقوله عليه الصلاة والسلام « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » متفق عليه ، ويسن تربعه بمحل قيام ، وثني رجليه بركوع وسجود (وتسن صلاة الضحى) لقول أبي هريرة « أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام رواه أحمد ومسلم . وتصلّى في بعض الأيام دون بعض لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها (وأقلها ركعتان) لحديث أبي هريرة (وأكثرها) ثمان لما روت أم هانئ . « أن النبي صلى الله عليه وسلم عام المتح صلى ثمان ركعات سنة الضحى ، رواه الجماعة (ووقتها : من خروج وقت النهى) أى من ارتفاع الشمس قدر رمح (إلى قبيل الزوال) أى إلى دخول وقت النهى بقيام الشمس ،

قوله « صح وكره الخ ، وعنه : لا يكره ، جزم به في التبصرة ، وفاقاً للشافعى اهـ .

قوله « ويصح تطوع بركعة ونحوها ، أى كثلاث وخمس ، وقال في الإقناع مع الكراهة اهـ (ح م ص) وعند بعضهم لا يصح (تقرير) .

قوله « وثني رجليه بركوع ، وعن أحمد لا يثنيهما في ركوعه . قال الموفق : هذا أقبس وأصح في النظر ، إلا أن أحمد رحمه الله ذهب إلى فعل أنس وأخذ به وعن أحمد ينترش ، وهو قول للشافعى ومذهب أبى حنيفة : يخير بينه وبين التربع والتربع قول مالك اهـ .

قوله « وتصلّى في بعض الأيام دون بعض ، واستحب الأجرى وأبو الخطاب وابن عقيل وابن الجوزى وصاحب المحرر وغيرهم : المداومة ، ونقله موسى ابن هارون وفاقاً للشافعى ، واختار الشيخ تقي الدين لمن لم يقم في ليله اهـ .

وأفضله إذا اشتد الحر (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله تعالى ، له تحريم وتحليل ، فكان صلاة كسجود الصلاة ، فيشترط له ما يشترط لصلاة النافلة : من ستر العورة ، واستقبال القبلة ، وغير ذلك (ويسن) سجود التلاوة (للقارئ والمستمع) لقول ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجدون سجدة معه ، حتى ما يجد أحداً موضعاً لجنبته ، متفق عليه وقال عمر : إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء ، رواه البخاري ، ويستجد في طواف مع قصر فصل ويتمم محدث بشرطه ويسجد مع قصره ، وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لأجله ، ولا يسجد لهذا السهو ، ويكرر السجود بتكرار التلاوة كر كعتي الطواف قال في الفرع وكذا يتوجه في تيمية المسجد إن تكرر دخوله ، انتهى ، ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضي الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة ليسجد معه عثمان فلم يسجد ، وقال إنما السجدة على من يستمع ، ولأنه لا يشارك القارئ في الأجر فلم يشاركه في السجود (وإن لم يسجد القارئ) أو كان لا يصلح إماماً للمستمع لم يسجد لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من أصحابه ، فقرأ رجل منهم سجدة ، ثم نظر إلى رسول الله عليه وسلم فقال : إنك كنت إمامنا ولو سجدت سجدة ، رواه

قوله : ويسن سجود التلاوة ، وعنه وجوب سجود التلاوة مطلقاً ، اختاره الشيخ تقي الدين ، وهو مذهب أبي حنيفة اه .

قوله : مع قصر فصل ، أى : بين السجود وسببه . وتابع لقوله : ويسن للقارئ والمستمع اه .

قوله : ومتيمم ، بخلاف ما لو توطأ لطول الفصل (خطه) .

قوله : بشرطه ، هو عدم وجود الماء أو المانع اه (فيروز) .

الشافعي في مسنده مرسل، ولا يسجد المستمع قدام القاريء ولا عن يساره مع خلو يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة) في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، (وفي الحج، منها ثنتان) والفرقان، والنمل، والم تنزيل، وحمل السجدة، والنجم، والانشاق، وقرأ باسم ربك، وسجدة ص سجدة شكر، ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة، (وإذا) أراد فإنه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد، و) تكبيرة (إذا رفع) سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) لأن لم يكن في الصلاة (ويسلم) وجوبا وتجزى واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنائز، ويرفع يديه إذا سجد ندبا ولو في الصلاة، وسجود عن قيام

قوله «مع خلو يمينه، ومثله خلته كما بحثه مرعى اه (فيروز)» .

قوله «وسجدة ص سجدة شكر، قال في الإنصاف: فعلى المذهب سجدة ص سجدة شكر، فيسجدها خارج الصلاة على كل رواية، ولا يسجدها في الصلاة، فإن فعل عالماً بطلت الصلاة على الصحيح من المذهب، قدمه في الفروع والرايتين، وجزم به في المنور، وقيل: لا تبطل، قال في الفروع: وهو أظهر لأن سبها من الصلاة، وأطلقهما ابن تيم، والمذهب، والفائق، والحاويين، وجمع البحرين، والمجد في شرحه اه .

قوله «فيسجدها خارج الصلاة، ظاهره: ولو ننلا (تقرير)» .

قوله «ويجلس، قال في الإقناع: ولعل جلوسه ندب اه وهو لصاحب الفروع، وتبعه على معناه حفيده في المبدع، كما في شرح الإقناع .

قوله «ويسلم، قال في الفروع: والتسليم ركن، وفاقاً لأحد قولي الشافعي اه .

قوله «ويرفع يديه إذا سجد ندباً، ولو في صلاة، وفي المغنى والشرح وغيرهما قياس المذهب لا يرفعهما فيها، أي في الصلاة، لقول ابن عمر رضي الله عنهما «وكان لا يفعل ذلك في السجود، متفق عليه اه .

أفضل (ويكره للإمام قراءة) آية (سجدة في صلاة سرية و) يكره (سجوده)
أى سجود الإمام للتلاوة (فيها) أى فى صلاة سرية كالظهر ، لأنه إذا قرأها :
إما أن يسجد لها ، أولاً ، فإن لم يسجد لها كان تاركاً للسنة وإن سجد لها أوجب
الإيهاً والتخليط على المأموم (ويلزم المأموم متابعتها فى غيرها) أى الصلاة السرية
ولو مع ما يمنع السماع ، كبعد وطرش ، ويخير فى السرية (ويستحب) فى غير
الصلاة (سجود الشكر عند تجدد النعم واندفاع النقم) مطلقاً ، لما روى أبو بكره
رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم ، كان إذا أتاه أمر يسر به خر
ساجداً ، رواه أبو داود وغيره ، وصححه الحاكم (وتبطل به) أى بسجود
الشكر (صلاة غير جاهل ، وناس) لأنه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود
التلاوة وصفة سجود الشكر ، وأحكامه كسجود التلاوة .

(فائدة) قال فى مجمع البحرين : لم أر من الأصحاب من تعرض للرفع
قبل القارئ . فيحتمل المنع كالصلاة ، ويحتمل الجواز لأنها سجدة واحدة ،
فلا يفضى إلى كثير مخالفة وتخبيط ، وصوب الثانى فى الإنصاف اهـ . فإن
سجد لقراءة غير إمامه ففى بطلان صلاته وجهان . أطلقهما فى الفروع والرعاية ،
وابن تيم ، وقدم فى الفائق البطلان ، وتبعه فى الإقناع اهـ .

(فائدة) ذكر فى المغنى والشرح : أن السجدة إذا كانت آخر السورة
سجد ثم قام فقرأ شيئاً ، ثم ركع ، وإن أحب قام ثم ركع من غير قراءة ،
وإن شاء ركع فى آخرها لأن السجود يؤتى به عقب الركوع . نص عليه .
وهو قول ابن مسعود ، قال فى المبدع اهـ . (ح م ض) .

قوله « مطلقاً » أى خاصة أو عامة ، وعلم من قوله : تجدد النعم أنه لا يسجد
لدوامها لأنه لا ينقطع ، فلو شرع السجود لاستغرق به عمره اهـ (م ص) .

(وأوقات النهى خمسة) الأول (من طلوع الفجر الثانى إلى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتى الفجر ، احتج به أحمد (و) الثانى (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أى قدر (ومج) فى رأى العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر : ثلاث ساعات فماذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيهن ، وأن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول ، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، رواه مسلم ، وتضيف بفتح المثناة فوق : أى تميل (و) الرابع (من صلاة العصر إلى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم

قوله : من طلوع الفجر إلخ ، وعنه رحمه الله وقت النهى من صلاة الفجر وفاقا للشافعى ، وعن أحمد : يقضى ورده ووتره قبل صلاة الفجر ، وفاقا لمالك اه قوله : إلا ركعتى الفجر ، ولو صلاهما قبل الفجر لم يجزه .

(فائدة) نقل الشيخ ابن ذهلان عن شيخه أحمد بن ناصر . قوله : قيد رمح ، إنه الرمح الهذيل ، وأن طوله ستة أذرع باليد اه .

قوله : حتى تزول ، اعلم أن وقت الاستواء لطيف لا يتسع لصلاة ، ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس ، إلا أن التحريم قد يمكن لإيقاعه فيه ، فلا تصح الصلاة ، قاله الرملى .

قوله : قائم الظهيرة ، هو البعير يكون باركا فيقوم من شدة الحر وتضيف بناء منقوطة بنقطتين من فوق ثم ضاد معجمة ثم ياء مشددة تحتانية : أى تميل اه (من شرح منتهى) ومنه الضيف ، تقول أضفت فلاناً : إذا أملت له إليك وأزله عندك اه (ش ق ع) .

قوله : إلى غروبها ، ومراده : إذا أخذت الشمس فى الغروب ، وعند الشيخين : إذا اصفرت ، وآخره كمال غروبها اه .

« لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس ، متفق عليه عن أبي سعيد ولا اعتبار بالفراغ منها إلا بالشرع فيها ، ولو فعلت في وقت الظهر جمعاً ، لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس (إذا شرعت) الشمس (فيه) أى فى الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) أى فى أوقات النهى كلها ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، متفق عليه ، ويجوز أيضاً فعل المنذورة فيها لأنها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (فى الأوقات الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه فى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، رواه الترمذى وصححه (و) تجوز فيها (إعادة جماعة) أقيمت وهو بالمسجد ، لما روى يزيد بن الأسود قال « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر ، فلما قضى صلاته ، إذ هو برجلين لم يصليا معه ، فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : يا رسول الله قد صلينا فى رحالنا قال : لا تفعلوا إذا صليتما فى رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة ، رواه

قوله « ويجوز فعل المنذورة فيها ، الخ ، قال الموفق فى تعليقه على مسائل أجاب عنها .

﴿ مسألة ﴾ إذا نذر أن يصلى عقب كل صلاة ركعتين ، فهل يكون النذر منعقداً فى أوقات النهى بعد الفجر والعصر ؟ فأجاب بأنها لا تنعقد لأنه نذر محرم كما لو نذرت أن تصلى فى أيام حبضها وفيه خلاف . وهذا هو الصحيح ، انتهى .

قوله « ويجوز إعادة جماعة أقيمت ، ظاهر كلامه : إذا دخل وهم يصلون لا بعيد ، خلافاً لجماعة منهم الشارح ، وهو من الإمام فى رواية الأثرم ، قال : « سألت أبا عبد الله عمن صلى فى جماعة ثم دخل المسجد وهم يصلون ، أى صلى معهم ؟ قال نعم ، لكن قال ابن تيمم وغيره : لا يستحب الدخول (من خطب عبط رحمه الله)

الترمذى وصححه ، فإذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول ، ويجوز الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر ، دون بقية الأوقات ، ما لم يخف عليها (ويحرم تطوع بغيرها) أى غير المتقدّمات من نحو إعادة جماعة ، وركعتى طواف ، وركعتى فجر قبلها (فى شيء من الأوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد وسنة وضوء . وسجدة تلاوة ، وصلاة على قبر ، أو غائب ، وصلاة كسوف ، وقضاء رابعة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة إليها ، ولا ينعقد النفل إن ابتدأه فى هذه الأوقات

قوله « ويجوز الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر ، لا خلاف فيه ، قاله ابن المنذر . وأما فى الأوقات الثلاثة فلا تجوز . قال أحمد : لا يعجبني ، ثم ذكر حديث عقبة بن عامر ، قال الخطابي : هذا قول أكثر أهل العلم ، وعنه تجوز فى أوقات النهى . وهو مذهب الشافعى اهـ (شرح) .

قوله « حتى ماله سبب ، قال الزركشى : والأصل فى ذلك أحاديث النهى فإنها عامة فى كل صلاة وإنما يرجع عمومها على أحاديث التحية ونحوها لأنها حاظرة وتلك مبيحة اهـ . قال فى الإنصاف : والرواية الثانية أن كل ماله سبب من جميع ما تقدم ذكره يجوز فعله فى أوقات النهى وفاقا للشافعى ، قال فى الفروع : اختاره فى الفصول والمذهب والمستوعب وشيخنا وغيرهم ، كتحية المسجد حال خطبة الجمعة عنها جواب صحيح .

قوله « ولا ينعقد النفل الخ » ، قال فى المنتهى وشرحه : لكن يأتى بإتمامه . وقال فى حاشيته : قال فى الإنصاف : ظاهر كلام الخرقى لا يحرم إتمامه ، فإنه قال ولا يبتدىء فى هذه الأوقات صلاة يتطوع بها ، وكذا قال فى المنور والمستحب ، وقطع به الزركشى ، لكن قال : يخففها ، واقصر عليه ابن تيميم ، وهو الصواب اهـ .

ولو جاهلاً إلا تحية مسجد إذا دخل حال خطبة الجمعة فتجوز مطلقاً ، ومكة وغيرها في ذلك سواء .

باب صلاة الجماعة

شرعت لأجل التواصل ، والتوَادُد ، وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الأحرار القادرين ، ولو سَفَرًا في شدة خوف (للصلوات الخمس) المؤداة ، وجوب عين ، لقوله تعالى ١٠٢: ٤ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك - الآية ، فأمر بالجماعة حال الخوف في غيره أولى ، ولحديث أبي هريرة المتفق عليه أنه قل صلاة على المتأقنين صلاة العشاء ، والفجر ، ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي

قوله « إلا تحية مسجد » مفهومه : أنه إن كان في صحراء ، ولا يصلي تحية مسجد اه إذا نوى التحية والفرض فإن ثواب التحية حاصل مع الفرض ولو في وقت نهي ، هكذا وجد بخط الشيخ سليمان بن علي رحمه الله تعالى .

قوله « فتجوز ، أي : بلا كراهة ، وظاهر كلامه : الإباحة فقط ، ولعله غير ظاهر لما يأتي له اه (فيروز) .

قوله « مطلقاً ، أي : شتاء وصيفاً ، مع العلم وعدمه اه (فيروز) .
قوله « ومكة وغيرها الخ ، خلافاً للشافعي لقوله : لانهى بمكة ولنا عموم النهي ، وحديث جبير أراد به ركعتي الطواف اه .

باب صلاة الجماعة

شرع الله لهذه الأمة بركة نبيها محمد صلى الله عليه وسلم الاجتماع في أوقات معلومة ، منها : ماهو في اليوم والليلة كالمكتوبات ، ومنها : ماهو متكرر في السنة كالعبدین للجماعة كل بلد ، ومنها : ماهو في السنة مرة وهو عام كموقف عرفة ،

رجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ، (لا شرط) أى ليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر ، وفي صلاته فضل ، وصلاة الجماعة أفضل بسبع وعشرين درجة ، لحديث ابن عمر المتفق عليه ، وتنعقد باثنين ولو بأثني وعيد ، في غير جمعة وعيد ، لا بصبي في فرض (و) له (فعلاً) أى الجماعة (في بيته) لعموم حديث « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، وفعلاً في المسجد هو السنة وتسبب للنساء منفردات عن رجال ، ويكره لهن حضورها مع رجال ، ويباح لغيرها ، ومجالس الوعظ كذلك وأولى .

والحكمة في مشروعية الجماعة اشتغالها على متطلبات كثيرة ، كإفشاء السلام بين الحاضرين والتودد لهم ومعرفة أحوالهم ، فيقومون بعبادة المرضى وتشجيع الموتى ، وإغاثة الملهوفين . ومنها نظافة القلوب ، وزيادة العمل عند مشاهدة أولى الجداه (ح م ص) .

قال شيخ الإسلام : من أصر على ترك الجماعة فهو آثم مخالف للكتاب والسنة ولما كان عليه سلف الأمة اه .

(فائدة) قال الشيخ : لو لم يمكنه الذهاب إلى المسجد إلا بمشييه في ملك غيره فعل (شرح محرر) .

قوله « لا شرط » ، وعنه أن الجماعة شرط لصحة الصلاة ، ذكرها القاضى وابن الزاغونى فى الواضح وهى من المنفردات . واختارها ابن أبى موسى وابن عقيل والشيخ تقي الدين ، فلو صلى وحده من غير عذر : لم تصح صلاته (إناصاف) .

قوله « وتسبب الخ » ، قال فى الفروع : وتسبب للنساء ، وفقاً للشافعى ، وعنه لا ، وعنه تكرهه ، وفقاً لمالك وأبى حنيفة اه .

قوله « ويكره لهن حضورها مع رجال » ، أى خشية الاقتتان ، أما إذا علم أو ظن فيحرم اه (فيروز) .

(وتستحب صلاة أهل الثغر) أى موضع المخافة (فى مسجد واحد) لأنه أعلى للكلمة وأوقع للهبة (والأفضل لغيرهم) أى غير أهل الثغر الصلاة (فى المسجد الذى لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره) لأنه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد، لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافى، والمنقنع، وغيرهما، وفى الشرح: إنه الأولى لحديث أبى بن كعب، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى، رواه أحمد، وأبو داود، وصححه ابن حبان (ثم المسجد العتيق) لأن الطاعة فيه أسبق، قال فى المبدع: والمذهب أنه مقدم على الأكثر جماعة وقال فى الإنصاف: الصحيح من المذهب أن المسجد العتيق أفضل من الأكثر جماعة، وجزم به فى الإقناع والمنتهى (وأبعد) المسجدين (أولى من أقربهما) إذا كانا جديدين أو قديمين، اختلفنا فى كثرة الجمع أو قلته أو استويا، لقوله عليه الصلاة والسلام: أعظم الناس أجرا فى الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشى، رواه الشيخان، وتقدم الجماعة مطلقا على أول الوقت (ويحرم أن يؤم فى مسجد قبل إمامه الراتب إلا ياذنه، أو عذره) لأن الراتب كصاحب البيت، وهو أحق بها، لقوله عليه الصلاة والسلام: لا يؤمن الرجل فى بيته إلا ياذنه، ولأنه يؤدى إلى التنفير عنه، ومع الإذن هو نائب عنه قال فى التنقيح: وظاهر كلامهم: لا تصح، وجزم به فى المنتهى، وقدم فى الرعاية تصح، وجزم به ابن عبد القوى فى الجنائز وأما مع عذره: فإن تأخر وضاق الوقت صلوا، لفعل الصديق رضى الله عنه، وعبد الرحمن بن عوف حين غاب النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: أحسنتم،

قوله: مطلقاً، أى سواء كثرت الجماعة أو قلت (فيروز) وسواء كانت الصلاة مما يستحب تعجيلها كالعصر أم لا (تقرير أبا بطين).

قوله: ويحرم الخ، وفى الإقناع: لا تصح فى ظاهر كلامهم، قال فى شرحه: قاله فى الفروع والمبدع (خطه).

ويراسل إن غاب عن وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة ، وإن بعد محله ،
أو لم يظن حضوره ، أو ظن . ولا يكره ذلك : صلوا (ومن صلى) ولو في جماعة
(ثم أقيم) أى أقام المؤذن لفرض (سن له أن يعيدها) وإذا كان في المسجد ،
أو جاء وقت نهى ولم يقصد الإعادة ، ولا فرق بين إعادتها مع إمام الحى ، أو غيره ،
لحديث أبى ذر : صل الصلاة لوقتها ، فإن أقيمت وأزت في المسجد فصل ، ولا
تقل : إني صليت فلا أصلى ، رواه أحمد ومسلم (إلا المغرب) فلا تسن إعادتها ،

قوله « سن أن يعيدها » أى سواء كان في وقت نهى أو لا . حيث كان
الشروع في الإقامة وهو في المسجد ، وأما من دخل المسجد وقد أقيمت فإن
الإعادة تسن له بشرطين : أن لا يكون وقت نهى ، وأن لا يكون بجيئه لقصد
الإعادة ، فالأول : شرط اصحة الإعادة وسنيتها ، والثانى : شرط لسنيتها فقط ،
فعلى هذا : من جاء المسجد بعد الإقامة في غير وقت نهى ، فإن كان بغير قصد
الإعادة سن أن يعيد ، أو بقصدها : كره ، وإن جاء بعد الإقامة وقت نهى
لم تجز الإعادة مطلقاً : أى قصد الإعادة أولاً ، بناء على المذهب من عدم جواز
ما له سبب من النفل في وقت نهى ، غير ما استثنى ، وهذا ليس منه ، فهذه أربع
صور فيمن دخل المسجد بعد الإقامة ، وبقى صورة خامسة ، وهى ما إذا أقيمت
وهو بالمسجد : سن فيها الإعادة مطلقاً (ع ن) واختار الشيخ تقى الدين
لا يعيدها من بالمسجد وغيره بلا سبب ، قال في الفروع : وهو ظاهر كلام
بعضهم اه . وإقامة الجماعة وهو في المسجد سبب فيعيد ، صرح به في كلام
له اه .

قوله « إذا كان في المسجد » تأمل هل التقييد بالمسجد معتبر أم لا ، فتسن
الإعادة ولو في غير المسجد أيضاً ؟ الذى يظهر الأول ، وإلى الثانى جنح شيخنا
الوالد (فيروز) .

قوله « إلا المغرب » لكن إذا فاتت الجماعة شخصاً وصلى معه آخر وصار

ولو كان صلاها وحده لأن المعادة تطوع ، والتطوع لا يكون بوتر ، ولا تكره إعادة الجماعة في مسجد له إمام راتب كغيره ، وكره قصد مسجد للإعادة .

(ولا تكره إعادة جماعة في غير مسجدى مكة والمدينة) ولا فيهما للعذر ، وتكره فيها لغير عذر ، لثلاثي الناس في حضور الجماعة مع الإمام الراتب (وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا ، وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الإقامة فلا تنعقد النافلة بعد إقامة الفريضة التي يريد أن يفعلها مع ذلك الإمام الذي أقيمت له ، ويصح قضاء الفائتة بل تجب مع سعة الوقت ، ولا يسقط الترتيب بخشية فوت الجماعة (فإن) أقيمت

إماما للمعبد ربما زالت الكراهة ، لأن الجماعة واجبة على هذا ، ولا تقوم إلا بمن يصلى معه ، قاله ابن ذهلان ، وفي تهذيب ابن رزين : يسن لمن أعاد المغرب ، أن يشفعها برابعة ، نص عليه لأنها نافلة ولا يشرع التثفل بوتر اهـ .

قوله « ولا تكره إعادة الجماعة الخ » هذا مع المخالف ، فلا ينافي ما تقدم من وجوب الجماعة ، ويقال : هو على ظاهره ليصلوا في غيره ، أى غير المسجد الذى أقيمت فيه الجماعة ، أشار إليه فى الإحصاف (من خط شيخنا ع ب ط) .

قوله « ولا فيهما لعذر » أى كنوم ونحوه عن الجماعة ، فلا يكره إذا لمن فاتته إعادتها بالمسجدين اهـ .

قوله « لثلاثي الناس الخ » علل به الأصحاب وفى النفس منه شيء اهـ (فيروز) .

قوله « فلا تنعقد النافلة بعد إقامة الفريضة — الخ » مقتضاه : ولو كان جاهلا بالإقامة ، فإن أقيمت وهو فيها : أتمها خفيفة (خطه) .

(وكان) يصلي في (نافلة أتمها) خفيفة (إلا أن يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لأن الفرض أهم .

(من كبر) مأموماً (قبل سلام إمامه) الأولى (لحق الجماعة) لأنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام فأشبهه بالوادر كركعة (وإن لحقه) المسبوق (راكعاً دخل معه في الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام «من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة» رواه أبو داود ، فيدرك الركعة إذا اجتمع مع الإمام في الركوع ، بحيث ينتهي إلى قدر الإجزاء قبل أن يزول الإمام عنه ، ويأتي بالتكبير كلها قائماً كما تقدم ثم يطمئن ، ويتابع (وأجزأته التحريم) عن تكبيرة الركوع ، والأفضل أن يأتي بتكبيرتين ، فإن نواهما بتكبيرة أو نوى به الركوع لم يجزئه ، لأن تكبيرة الإحرام ركن ، ولم يأت بها ، ويستحب دخوله معه حيث أدركه وينحط معه في غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به ، وإن قام قبل سلام إمامه الثانية ولم يرجع انقلبت نفلاً

قوله « فيقطعها لأن الفرض أهم ، ظاهره : ولو قلنا بلزومه ، وفيه نظر ، لأنه قد صار واجباً فلا يجوز قطعه ويفرق لأن وجوب النفل يعارض الشرع والفرض بأصل الشرع ، فهو أقوى اهـ (ح منتهى) .

قوله « لحق الجماعة » وعن أحمد : لا تدرك الجماعة إلا بركعة ، اختاره الشيخ وفاقاً لمالك اهـ .

قوله « فإن نواهما بتكبيرة لم يجزه » ، وعنه بلى ، اختاره صاحب المغنى والمحرم ، وفاقاً لأبي حنيفة ومالك (خطه) .

قوله « انقلبت نفلاً » هذا مبني على أن التسليمة الثانية ليست ركناً في النفل على المذهب ، وعلى قياسه : أنه لو أدرك الصلاة من أولها ثم سلم الإمام التسليمة الأولى ، سلم معه ، وخرج من الصلاة بلا تسليمة ثانية : أن صلاته تنقلب نفلاً ، لأنه أتى بما يفسد الفرض فقط .

(ولا قراءة على مأموم) أى يتحمل الإمام عنه قراءة الفاتحة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : من كان له إمام فقراءته له قراءة ، رواه أحمد (ويستحب) للمأموم أن يقرأ (فى إسرار إمامه) أى فيما لا يجهر فيه الإمام (و) فى (سكوته) أى سكناً

(فائدة) يستحب لمن فاتته الجماعة : أن يصلّى فى جماعة أخرى ، فإن لم يجد استحب لبعضهم أن يصلّى معه ، قال شيخ الإسلام : إذا قصد الجماعة فوجدهم قد صلّوا : كان له أجر من صلى فى جماعة ، كما وردت به السنة ، وإذا أدرك أقل من ركعة : فله نية أجر الجماعة اهـ .

قوله « ولا قراءة على مأموم ، خلافاً للشافعى (خطه) .

قوله « أى يتحمل الإمام عنه قراءة الفاتحة الخ ، لكن كيف الحكم إذا بان بطلان صلاة الإمام ، كما إذا صلى محدثاً ولم يعلم حتى فرغ ؟ فى بحث ابن قدس أن المأموم يعيد ، وعارضه فى (ح ق ع) بإطلاق المشايخ القول بصحة صلاة المأموم والحالة هذه . ولم يقيّدوا الصحة بصلاة الإمام اهـ .

وفى بدائع الفوائد : فإن قيل : كيف يتحمل الجنب القراءة عن المأموم وليس من أهل التحمل ؟ قيل : لما كان معذوراً بنسيانته حدثه نزل فى حق المأموم منزلة الطاهر فلا يعيد المأموم ، وفى حق نفسه : تلزمه الإعادة وتأممه فيه اهـ .

(فائدة) نظم الشيخ صالح بن سيف العتيق ما يتحمّله الإمام عن المأموم وهى ثمانية أشياء ، فقال :

ويحمل الإمام عن مأموم	ثمانية تعد فى المنظوم
فاتحة كذا سجود السهو	وسترة مع القنوت المروى
وسمع الله مع السجود فى	تلاوة الإمام سراً فاكتنى
وهكذا تلاوة المأموم	خلف الإمام فافهم منظومى
تشهد أول عن سبق	بركعة من أربع فكن محق

الإمام وهي قبل الفاتحة ، وبعدها بقدرها ، وبعد فراغ القراءة ، وكذا لو سكت لتغمس (و) فيما إذا (لم يسمعه لبعده) عنه (لا) إذا لم يسمعه (لطرش) فلا يقرأ إن شغل غيره عن الاستماع ، وإن لم يشغل أحدا قرأ (ويستفتح) المأموم (ويتعوذ) فيما يجهر فيه إمامه (كالسرية ، قال في الشرح وغيره : ما لم يسمع قراءة إمامه . وما أدركه المسبوق مع الإمام فهو آخر صلاته ، وما يقضيه أولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة ، لكن لو أدرك ركعة من رباعية أو مغرب يتشهد عقب أخرى

(فائدة) أما لو سمع مهمة الإمام لم يقرأ ، نص عليه ، وعنه : بلى ، اختاره الشيخ تقي الدين قال في الفروع : وهو أظهر اه .

قوله « وبعدها بقدرها ، وعنه لا يسكت لقراءة مأموم مطلقا وفاقا لأبي حنيفة ومالك ؛ قال الشيخ تقي الدين : استحباب أحمد رحمه الله تعالى سكتين عقب التكبيرة للاستفتاح ، وقبل الركوع لأجل الفصل ، ولم يستحب أن يسكت سكتة تسع قراءة المأموم ، ولكن بعض الأصحاب استحباب ذلك اه .

(فائدة) إذا سبق الإمام المأموم بالقراءة تبعه بخلاف التشهد فيتمه إذا سلم قال في الفروع ، ومرادهم : لعدم وجوب القراءة ، نقل أبو داود : إذا لم يسمعه عقبه على ما مأموم شيء من الدعاء يسلم ، إلا أن يكون يسيرا (ح م ص) .

قوله « قال في الشرح ، إشارة إلى أن ما ذكره الماتن جار على غير المذهب وهو كذلك (فيروز) .

قوله « وما يقضيه أولها ، وفاقا لمالك وأبي حنيفة فيستفتح فيه ويتعوذ ويقرأ سورة وعنه عكسه فيقوله فيما يدركه فقط ، فيستفتح وإن قعد خلافا للشافعي اه . قوله « عقب أخرى ، لئلا يقضى إلى تشويش هيئة الصلاة ، ولو تشهد عقب اثنين لزم عليه ختم الرباعية وترا وختم المغرب شفعا (ح م ص) .

ويتورك معه (ومن ركع أو سجد) أو رفع منهما (قبل إمامه فعليه أن يرجع)

(فائدة) يتصور في المغرب ست تشهدات كما لو أدرك المنسبوق الإمام في التشهد الأول وسجد الإمام لسهو بعد السلام أى فيتشهد معه ثم يتشهد معه الثانى ويتشهد معه تشهد سجود السهو الذى محله بعد السلام ، فيتشهد مع الإمام ثلاث تشهدات كما يؤخذ من الإقذاع وسها المأموم فسجد أيضاً بعد السلام اهـ (ح م ص) قال ابن ذهلان : إذا جلس المنسبوق مع الإمام في التشهد فهو بالخيار إن شاء قرأ وإن شاء سكت ، بخلاف ما إذا وافق موضع تشهد المنسبوق فيلزمه اهـ .

قوله « ومن ركع أو سجد قبل إمامه الخ » اعلم أن المأموم تارة يسبق إمامه إلى الركن بأن يشرع في فعله قبل شروع إمامه كأن يركع قبل إمامه ، أو يرفع من ركوع أو سجود قبله ، وتارة يسبق إمامه بالركن بأن يأتى به قبل إمامه ، كأن يركع ويرفع قبل ركوع إمامه وقد سبقه بركنين فأكثر وإذا سبقه بركن فتارة يكون ركوعاً أو غيره وإذا سبق بركنين فتارة يكون أحدهما أيضاً ركوعاً أولاً ، إذا علمت ذلك فحكم السبق إلى الركن أنه بحرم ولا تبطل به الصلاة ولو عمداً ، لكن يجب عليه الرجوع لىأتى بذلك مع الإمام . فإن لم يرجع حتى أدركه فيه الإمام علماً عمداً بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته بل يعتد بذلك الركن الذى سبقه إليه ، وأما السبق بالركن فإن كان ركوعاً بطلت الصلاة إن كان علماً عمداً وإن كان جاهلاً أو ناسياً بطلت تلك الركعة إن لم يأت بذلك مع الإمام ، وإن كان الركن الذى سبق به غير ركوع لم تبطل الصلاة بنفس السبق به كالسبق إليه ولو عمداً لكن عليه أن يرجع لىأتى به مع إمامه ، فإن أبى علماً عمداً بطلت صلاته كما تقدم فى السبق إلى الركن ، لأن السبق بالركن يستلزم السبق إليه ، وإن كان جاهلاً أو ناسياً لم تبطل الصلاة ، لكن ينبغى أن يعتد بما سبق به للعذر كما فى السبق إلى الركن ، وأما السبق بركنين فإن كان علماً عمداً بطلت الصلاة مطلقاً ، أى سواء

أى يرجع (ليأتى به) أى بما سبق به الإمام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ، ويحرم سبق الإمام عمداً لقوله عليه الصلاة والسلام « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار ؟ » متفق عليه والأولى أن يشرع في أفعال الصلاة بعد الإمام ، وإن كبر معه لإحرام لم تنعقد ، وإن سلم معه كرهه ، وصح ، وقبله عمداً بلا عذر بطلت ، وسهواً يعيده بعده ، وإلا بطلت (فإن لم يفعل) أى لم يعد عمداً حتى لحقه الإمام فيه (بطلت) صلاته ، لأنه ترك الواجب عمداً ، وإن كان سهواً ، أو جهلاً فصلاته صحيحة ويعتد به (وإن ركع ورفع قبل ركوع إمامه عالماً عمداً بطلت صلاته ، لأنه سبقه بمعظم الركعة) (وإن كان جاهلاً أو ناسياً) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التى وقع السبق فيها (فقط) أى فيعيدوها ، وتصح صلاته للعذر (وإن سبقه) مأموم بركعتين بأن (ركع ورفع قبل ركوعه ، ثم سجد قبل رفعه) أى رفع إمامه من الركوع (بطلت) صلاته لأنه لم يقتد بإمامه في أكثر الركعة (إلا الجاهل والناسي) فتصح صلاتهما

ركوعاً أولاً وإن كان جاهلاً أو ناسياً بطلت تلك الركعة إن لم يأت بما سبق به مع الإمام ، وكذا أكثر من ركنين اهـ (ع ح ن) .

قوله « ليأتى به بعده » بشرط أن لا يدركه إمامه في الركن فإن لحق إمامه فيه بطلت كما يأتى ، قال في شرح المنتهى : فإن لم يتمكن من العود قبل إتيان الإمام به فظاهر كلامهم أنه يتابعه ويعتد بما فعله فلا يعيده كمن لم يرجع سهواً (خطه) قوله « حتى لحقه الإمام فيه بطلت » وهو من المفردات ، قاله في الإنصاف .

قوله « وإن ركع ورفع الخ » الظاهر : أن هذا مبني على القول بأن السبق بالركن غير مبطل ذكره غير واحد فإذا سبقه بركوع أو ركنين جهلاً أو ناسياً فأتى بذلك بعد إمامه لم تبطل الركعة ، فإن كان عالماً عمداً بطلت صلاته ولو أتى به مع الإمام (خطه) .

للعذر (ويصلي) الجاهل أو الناسي (تلك الركعة قضاء) لبطلانها ، لأنه لم يقتد بإمامه فيها ، ومجمله إذا لم يأت بذلك مع إمامه ، ولا تبطل بسبق بركن واحد ، غير ركوع ، والتخلف عنه كسبقة على ما تقدم .

قوله : « ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع » ، فلا تبطل بالسبق به أى بالركن غير الركوع كالسبق إليه ولو عمدا ، لكن عليه أن يرجع ليأتى به مع إمامه فإن أبى عالما عمدا بطلت صلاته كما في السبق إلى الركن ، لأن السبق بالركن يستلزم السبق إليه (خطه) . قال في الفروع : والركوع كركن ، وفاقا للحنفية والشافعية ، وعنه : كائنين اهـ . فإن قيل : قد تقدم في باب صفة الصلاة أن الركوع والرفع منه ركنان لا ركن واحد ، فالسابق بهما سابق بركنين لا بركن واحد . فكيف يصح أن يجعل السبق بهما سبقا بركن واحد ؟ فالجواب : إنما كان كذلك لأنه مادام في الركن لا يعد سابقا به وإنما يكون سابقا به إذا تخلّص منه ، فإذا ركع ورفع فقد سبق بالركوع لأنه تخلّص منه بالرفع ، ولم يحصل السبق بالرفع ، لأنه لم يتخلّص منه فإذا هوى إلى السجود فقد تخلّص من القيام وحصل السبق بركنين ولا نزاع في بطلان صلاته إذا سبق إمامه عمدا بركنين اهـ (من شرح المنتهى) .

(فائدة) قدم في الشرح تبطل بأى ركن من الأركان ركوعا أو سجودا أو قياما أو قعودا اهـ .

قوله : « والتخلف عنه كسبقة » ، على ما تقدم ، أى فإن كان ركوعا ولا عذر بطلت وإن كان لعذر أتى به إن أمن فوات الركعة الثانية وصحت ركعته وإلا تبعه ولغت ركعته والتي قبلها عوضا ، وكذا إن تخلف بركنين فإن كان لعذر وأمكن الإتيان بهما صححت ، وإلا لغت الركعة الواقع فيها التخلف والتي تليها عوضا ، وإن كان لعذر بطلت وإن تخلف بركة فأكثر لنوم ونحوه تابعه وقضى بعد سلام الإمام ، ولو زال عذر من أدرك ركوع الأولى وقد رفع إمامه من ركوع الثانية

(ويسن لإمام التخفيف مع الإتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، قال في المبدع : ومعناه . أن يقتصر على أدنى الكمال من التسييح وسائر أجزاء الصلاة ، إلا أن يؤثر المأموم التطويل ، وعددده ينحصر ، وهو عام في كل الصلوات ، مع أنه سبق أنه يستحب أن يقرأ في الفجر بطوال المفصل ، وتكره سرعة تمنع المأموم فعل ما يسن (و) يسن تطويل (الركعة الأولى أكثر من الثانية) لقول أبي قتادة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة الأولى ، متفق عليه ، إلا في صلاة خوف في الوجه الثاني ، وإلا يسير كسبح والناشية (ويستحب) للإمام (انتظار داخل إن لم يشق على المأموم) لأن حرمة الذي معه أعظم من حرمة الذي لم يدخل معه (وإذا استأذنت المرأة الحرة أو

تابه في السجود وتصح له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه ، أقول : في التشبيه تأمل تبع على ذلك المنتهى اه (فيروز) .

قوله : قال في المبدع الخ ، في قول المبدع هنا نظر ظاهر ، والصواب قول الشيخ تقي الدين أنه ليس له أن يزيد على القدر المشروع ، وأنه ينبغي له أن يفعل غالباً ، كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل غالباً ، ويزيد وينقص للمصلحة ، كما كان صلى الله عليه وسلم يزيد وينقص أحياناً اه (خطه ع ب ط) رحمه الله تعالى وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : تلزمه مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره ونحوه اه (شرح ابن عوض) .

قوله : أن لا يؤثر المأموم التطويل ، أى : فإن اختاره كلهم استحب له التطويل ، قال الحجاوى في الحاشية : وهو مشروط بما إذا كان الجمع قليلاً ، فإن كان كثيراً لم يحل من له عذر هذا معنى كلام الرعاية اه (شرح ابن عوض) .

قوله : في الوجه الثاني ، أى : بأن كان العدو في غير جهة القبلة وقسم المأمومين طائفتين اه (فيروز) .

الامة (إلى المسجد كره منعها) لقوله عليه الصلاة والسلام ، لاتمنعوا إمام الله مساجد الله ، ويوتن خير لمن ، وليخرجن تفلات ، رواه أحمد وأبو داود ، وتخرج غير مطية ، ولا لابسة ثياب رينة ، (وييتها خير لها) لما تقدم . ولأب ثم أخ ونحوه منع موليته من الخروج إن خشي قتله أو ضرراً من الأفراد .

فصل في أحكام الإمامة

(الأولى بالإقامة الأقرأ) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام ، يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة . فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً ، رواه مسلم (ثم إن استوا) في القراءة (فالأفقه) لما تقدم ، فإن

قوله ، تفلات ، أى بالثبأة الفوقية بمعنى تاركات للطيب . يقال : رجل تغل وامرأة تغلة ، قاله في مختصر النهاية اهـ (فيروز) .

فصل في أحكام الإمامة

قال في الغاية : لا يؤم في الجوامع الكبار إلا من ولاه الساطان أو نائبه ويستنيب إن غاب ، وما بناه أهل الشوارع والقبائل من المساجد فالإمامة لمن رضوا به فإن تعذر فإنيس القرية وليس لهم بعد الرضاء عزله مالم تتغير حاله ، لكن لا يستنيب إن غاب وأقل ما يعتبر في هذا الإمام العدالة والقراءة الواجبة والعلم بأحكام الصلاة قال الحارثي : والأشهر أن للإمام النصب أيضاً لكنه لا ينصب إلا برضاء الجيران وكذا ناظر خاص ، ولا ينصب من لا يرضون ، ويجب أن يولى في الوظائف وإمامة المساجد الأحق شرعاً ، وليس للناس أن يولوا عليهم الفساق .

قلت : ولا الجهال (تقرير شيخنا فسخ الله في أجله) قال الآجری : يجب أن يتعلم علم الطهارة والصلاة ولا فقد تعرض لعظيم اهـ .

اجتمع فقيهان قارئان ، وأحدهما أفقه أو أقرأ قدم ، فإن كانا قارئين قدم أجودهما قراءة ، ثم أكثرهما قرآناً ، ويقدم قارئ لا يعرف أحكام صلاته على فقيه أسمى ، وإن اجتمع فقيهان أحدهما أعلم بأحكام الصلاة ، لأنه عليه يؤثر أكثر في تكميل الصلاة (ثم) إن استوا في القراءة والفقه (فالأسن) لقوله عليه الصلاة والسلام « وليؤمكم أكبركم » متفق عليه (ثم) مع الاستواء في السن (الأشرف) وهو القرشي ، وتقدم بنو هاشم على سائر قريش إلحاقاً للإمامة الصغرى بالكبرى ، لقوله عليه الصلاة والسلام « قدموا قريشاً ولا تقدموها » (ثم الأقدم) هجرة وإسلاماً (ثم) مع الاستواء فيما تقدم (الأتني) لقوله تعالى « ٤٩ : ١٣ إن أكرمكم عند الله أتقاكم » (ثم) إن استوا في الكل يقدم (من قرع) إن تشاحوا ، لأنهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع ، فأقرع بينهم كسائر الحقوق .

(وساكن البيت وإمام المسجد أحق) إذا كانا أهلاً للإمامة بمن حضرهم ، ولو كان في الحاضرين من هو أقرأ أو أفقه ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يؤمن

(فائدة) لا يجوز لإمام راتب بمسجد تركه وصلاة في مسجد آخر مستتاب فيه ، إلا إن استتاب بمكانه آخر ، وينعزل عن إمامة المسجد الأول رأساً . اهـ (م ق ر نقله عن شيخه) .

قوله « ثم الأشرف » قال في الفروع : ظاهر كلام أحمد رضي الله عنه : الأقدم هجرة ، ثم الأسن ، ثم الأشرف . ثم قال : والسبق بالإسلام كالهجرة ، واختار الشيخان تقديم الهجرة على الأسن ، وصححه الشارح وقدمه في الفائق . قال في المنقح ثم أقدمهم هجرة . ثم أشرفهم ، واختاره الشيخ تقي الدين وابن عبدوس . وجزم في المنهج والإيضاح والنظم والإفادات وتجريد العناية والمنور والمختب وقدمه في الفائق . اهـ ولم يقدم الشيخ تقي الدين بالأشرف . وذكره عن أحمد وأبي حنيفة ومالك . قلت : هذا هو الموافق لحديث ابن مسعود ، ليس فيه ذكر الشرف اهـ .

الرجل في بيته ولا في سلطانه ، رواه أبو داود عن ابن مسعود (إلا من ذى سلطان) فيقدم عليهما لعموم ولايته ، ولما تقدم من الحديث ، والسيد أولى بالإمامة في بيت عبده ، لأنه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) أى حضرى وهو الناشئ في المدين والقراى (ومقيم وبصير ومختون) أى مقطوع القلفة (ومن له ثياب) أى : ثوبان وما يستر به رأسه (أولى من ضدهم) خبر عن حر وما عطف عليه ، فالحر أولى من العبد والمبعض ، والحضرى أولى من البدوى الناشئ بالبادية . والمقيم أولى من المسافر ، ولأنه ربما يقصر فيفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة ، وبصير أولى من الأعشى ، ومختون أولى من ألقف . ومن له من الثياب ما ذكر أولى من مستور العورة مع أحد العاتقين فقط . وكذا المبعض أولى من العبد . والمتوضىء أولى من المتيهم . والمستأجر في البيت المؤجر أولى من المؤجر ، والمعير أولى من المستعير ، وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه . لحديث : إذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال ، ذكره أحمد في رسالته . إلا إمام المسجد وصاحب البيت فتحرم .

(ولا تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه

قوله : على الابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة لكونه في مقام التفضيل ، ولعلم به . وذلك من المسوغات كما قاله الرضى . اهـ (فيروز) .

قوله : أى ثوبان ، إشارة إلى أن الجمع غير مقصود اهـ (فيروز) .

قوله : والمستأجر في البيت المؤجر أولى من المؤجر ، أى لأنه المالك لمنفعته .

(تنمة) المؤجر الأول بصيغة اسم المفعول . والثاني بصيغة اسم الفاعل

من الرباعى المزيد اهـ (فيروز) .

قوله : ولا تصح خلف فاسق ، أى مطلقا ، وفاقا لمالك . واختار الموفق والمجد اختصاص البطلان بظاهر الفسق اهـ (خطه) وقال في الفروع : لا تصح

من جهة الأفعال أو الاعتقاد إلا في جمعة وعيد تعذراً خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام : لا تؤمن امرأة رجلاً ، ولا أعرابي مهاجراً ، ولا فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره سلطان يخاف سوطه ، وسيفه ، رواه ابن ماجه عن جابر (ككافر) أي كما لا تصح خلف كافر سواء علم بكفره في الصلاة أو بعد الفراغ منها ، وتصح خلف المخالف في الفروع .

إمامة فاسق مطلقاً وفاقاً للمالك . وعنه : تكره وتصح وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي كما تصح مع فسق المأموم . اهـ ومنه تعلم اتفاق العلماء على الكراهة وإنما الخلاف في الصحة ووجوب الإعادة (تقرير شيخنا الشيخ عبدالله العنقري عفي الله عنه) قال في الإنصاف : وقال الشيخ تقي الدين : لا تصح خلف أهل الأهواء والبدع والفسقة مع القدرة . اهـ .

قوله : من جهة الأفعال ، كزان وسارق وشارب مسكر ونحوهم . اهـ (فيروز) .
قوله : أو الاعتقاد ، أي : كرافضي وخارجي ونحوهما . اهـ (فيروز) .
قال المجد رحمه الله : الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية فإنما نفسق المقلد فيها . كمن يقول بخلق القرآن . أو بأن ألقاظنا به مخلوقة ، أو أن علم الله مخلوق . أو أن أسمائه مخلوقة ، أو أنه لا يرى في الآخرة ، أو يسب الصحابة تديناً . أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد ، وما أشبه ذلك ، فمن كان عالماً في شيء من هذه البدع يدعو إليه . وينتظر عليه فهو محكوم بكفره ، نص أحمد صريحاً على ذلك في مواضع . انتهى وقال المنصف على قوله : لا تقبل شهادة فاسق باعتقاد كسالة خلق القرآن ، ونفي الرؤية ، أو الرفض ، أو التجهم ونحوه .
قال : كاعتقاد أن الله ليس بمستوى على عرشه ، أو أن القرآن المكتوب في المنصاحف ليس بكلام الله بل هو عبارة عنه ، انتهى كلامه . وقد عمت البلوى بذلك لاسيما في المسألتين الأخيرتين : فأكثر من نعرف اليوم على ذلك الاعتقاد الفاسد ، فلا حول ولا قوة إلا بالله اهـ (من خط شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين جزاه الله خيراً)

وإذا ترك الإمام ما يعتقدّه واجبا وحده عمدا بطلت صلاتهما ، وإن كان عند مأموم وحده لم يعد ، ومن ترك ركناً أو شرطاً واجبا مختلفاً فيه بلا تأويل ولا تقليد أعاد ، (ولا تصح صلاة رجل وخنثى ، خلف امرأة) لحديث جابر السابق (ولا) خلف (خنثى للرجال) والخنثى ، لاحتمال أن يكون امرأة (ولا) لإمامة (صبي لبالغ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تقدموا صبيانكم » قاله في المبدع ، وتصح في نفل ، وإمامة صبي بمثله (و) لا إمامة (أخرس) ولو بمثله ، لأنه أخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) إمامة (عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود) إلا بمثله (أو قيام) أى لا تصح إمامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا بمثله .

قوله : ومن ترك ركناً أو شرطاً الخ ، ذكره الآجری إجماعاً .

قوله : أو واجبا ، مراده : إذا تركه شاكاً في وجوبه ، وأما إذا لم يخطئ ببالله أن عالماً قال بوجوبه فيسقط كما تقدم (خطه) .

قوله : بلا تأويل ، أى : اجتهد (عن)

قوله : ولا تقليد ، لكن لا على وجه تتبع الرخص ، قاله الخلو تى (خطه)

قوله : ولا صبي لبالغ في فرض ، هذا المذهب ، وعنه يصح اختياره الآجری وفاقاً للشافعى ، والحديث الذى ذكره في المبدع لم يعز إلى شىء من كتب الحديث والله أعلم بصحته ، اه قال الحافظ . ابن عبد الهادى : هذا الحديث لا يصح ولا يعرف له إسناد صحيح ، وفي بدائع الفوائد لابن القيم رحمه الله قال : لا يؤم الغلام حتى يحتلم ، فإن قيل : يلزم عليك إمامته إذا كان ابن عشر ، لأنه خوطب بالصلاة عندك ؟ قيل : لولا الخبر لزم في النظر ، إن قيل : قد أم عمرو بن سلمة وهو غلام ؟ قيل : سمي غلاماً وهو بالغ ، ورواية : أنه ابن سبع سنين ، فيه راو محمول ، فهو غير صحيح اه

قوله : ولا عاجز عن ركوع أو سجود ، الظاهر : أن الذى يمد رجله عند

(إلا إمام الحى) (أى الرائب بمسجد المرجو زوال علته) لئلا يفضى إلى ترك القيام على الدوام (ويصلون وراهه جلوساً ندباً) ولو كانوا قادرين على القيام لقول عائشة ؓ صلى النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك؛ فصلى جالساً وصلى وراهه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به — إلى قوله: وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون، قال ابن عبد البر، روى هذا مرفوعاً من طرق متواترة (فإن ابتدأ بهم) الإمام الصلاة (قائماً ثم اعتل) أى حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس (أتموا خلفه قياماً وجوباً) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى فى مرض موته قائماً وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً، متفق عليه عن عائشة، وكان أبو بكر ابتدأ بهم قائماً كما أجاب به الإمام (وتصح) الصلاة (خلف من به ساس بول بمثله) كالأسمى بمثله (ولا تصح خلف محدث) حدثاً أصغر أو أكبر، (ولا) خلف (متنجس) نجاسة غير معفو عنها. إذا كان (يعلم ذلك) لأنه لا صلاة له فى نفسه (فإن جهل هو) أى الإمام (و) جهل (مأموم حتى انقضت صحت) الصلاة (للمأموم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام: إذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم صلاتهم، رواه محمد بن الحسين الحرانى

سجوده أو لا يقدر على السجود على شىء من الأعضاء السبعة: لا تصح إمامته إلا بمثله، إلا إمام الحى المرجو زوال علته اهـ (ق ق ر).

قوله: «جلوساً»، والأئمة الثلاثة يوجبون القيام على المأموم، وعن مالك رواية لا تصح صلاتهم خلفه قاعداً اهـ.

قوله: «أجمعون»، قال ابن هشام: روى أجمعون بالرفع: تأكيداً للضمير، وروى أجمعين بالنصب على الحال، وهو ضعيف لاستلزامه التنكير وهو معرفة بنية الإضافة اهـ.

عن البراء بن عازب ، وإن علم هو والمأموم فيها استأنف ، وإن علم معه واحد أعاد الكل .

وإن علم أنه ترك واجباً عليه فيها سهواً ، أو شك في إخلال إمامه بركن أو شرط صحت صلاته معه ، بخلاف ما لو ترك الستارة أو الاستقبال ، لأنه لا يخفى غالباً .

وإن كان أربعون فقط في جمعة ومنهم واحد يحدث أو نجس أعاد الكل سواء كان إماماً أو مأموماً (ولا) تصح (إمامة الأُمى) منسوب إلى الأم ، كأنه على الحالة التي ولدته عليها (وهو) أى الأُمى (من لا يحسن) أى يحفظ (الفاتحة أو يدغم فيها ما لا يدغم) بأن يدغم حرفاً فيها لا يماثله أو يقاربه ، وهو الأثر

قوله ، وإن علم هو ، أى الإمام (فيروز) .

قوله ، فيها ، أى الصلاة أو قبلها ونسى بعد علمه به . كما ذكره الشارح وقال في الغاية بحثاً إن النسيان كالجهل وهو ظاهر ، وقواه شيخنا الوالد (فيروز) .

قوله ، استأنف ، أى الإمام . وكذا المأمومون كما ذكره الشارح في شرح المنتهى ، أو المأموم فيما إذا علم هو فقط ، والإمام أيضاً إذا كان المأموم فوق واحد أو واحداً معه فقط أما إذا كان واحداً من المأموم وادعاه وكان غير مقبول الخير كما قيده شيخنا الوالد أخذاً بما ذكروه في المباح وغيرها لم يرجع لقوله ، واستأنف هو فقط اهـ . (فيروز) .

قوله ، وإن علم معه واحد إلخ ، لا مفهوم له ، إذ المذهب أنه إن علم معه واحد من المأمومين أعاد الكل واختار القاضى وأبو محمد يعيد العالم ، وكذا نقله أبو طالب إن علمه اثنان وأنكر هو أعاد الكل (خطه) قال فى (ح منتهى) واحتج بخبر ذى الدين اهـ .

قوله ، بأن يدغم حرفاً فيما لا يماثله ، كإدغام هاء الله فى رب اهـ .

(أو يبدل حرفاً) بغيره وهو الألتغ ، كمن يبدل الراء غينا ، إلا ضاد المغضوب والضالين بظاء (أو يلحن) فيها (لحنا يحيل المعنى) ككسر كاف [إياك] وضم تاء [أنعمت] وفتح همزة [إهدنا] فإن لم يحل المعنى كفتح دال [نعبد] ونون [نستعين] لم يكن أمياً (إلا بمثله) فتصح مساواته له ، ولا يصح اقتداء عاجز عن نصف الفاتحة الأول بعاجز عن نصفها الأخير ولا عكسه ولا اقتداء قادر على الأقوال الواجبة بالعاجز عنها (وإن قدر) الأى (على إصلاحه لم تصح صلاته) ولا صلاة من اتهم به لأنه ترك ركناً مع القدرة عليه (وتكره إمامة اللحن) أى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى ، فإن أحاله فى غير الفاتحة لم يمنع صحة إمامته ، إلا أن يتعمده ذكره فى الشرح ، وإن أحاله فى غيرها سهواً أو جهلاً أو لآفة صحت صلاته

قوله «إلا ضاد إلخ» ، ظاهره : ولو علم الفرق بينهما (خطه) أما من يبدل ضاد المغضوب عليهم والضالين بظاء ، فلا تصح صلاته ، لأنه يحيل المعنى . يقال : ظل يفعل كذا : إذا فعله نهاراً ، فحكمه حكم الألتغ (معنى) .

قوله « وفتح همزة (إهدنا) » ، لأن معنى أهدنا : أى أهد إلينا كذا ، ولا صلاة من اتهم به ولو كان مثله (تقرير) .

قوله « وإن أحاله فى غيرها إلخ » ، أى : ويسجد للسهو (خطه) .

قوله « صحت صلاته » ، ويسجد للسهو وجوباً ، لأن عمده يبطل الصلاة ، فوجب السجود لسهوه ، وفى معنى سبق لسانه بتغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل المعنى نحو «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ثم أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» ، قاله (م ص) والظاهر : أنه يجب السجود للحن المحيل للمعنى ؛ ولو أعاده صحيحاً ، لأنه إذا تعمد بطلان صلاته ، قاله شيخنا رحمه الله .

(فائدة) إذا أقيمت الصلاة وهو فى المسجد والإمام ممن لا يصلح فإن شاء

(و) تكره إمامة (الفأفأ والتتام) ونحوهما ، والفأفأ الذي يكرر الفأفأ والتتام من يكرر التاء (و) تكره إمامة (من لا ينصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد وتصح إمامته أعجمياً كان أو عربياً ، وكذا أعمى وأصم وأقلف وأقطع يدين أو رجلين ، أو إحداهما إذا قدر على القيام ومن يصرع فنصح إمامتهم مع الكراهة لما فيه من النقص (و) يكره (أن يؤم) امرأة (أجنبية فأكثر لا رجل معين) لئله عليه السلام أن يخلو الرجل بالأجنبية ؛ فإن أم محارمه أو أجنبيات معين رجل فلا كراهة ، لأن النساء كن يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (أو) يؤم (قوماً أكثرهم يكرهه بحق) كخلل في دبنه أو فضله لقوله عليه السلام

صلى خلفه وأعاد ، وإن شاء صلى وحده في جماعة أو منفرد ما وافق له في الأفعال ولا إعادة ، قاله في الإقناع . اهـ (م ص) .

(فائدة) قال في الفتاوى المصرية في رجل يلحن في القراءة : هل تصح الصلاة خلفه ؟ الجواب : إن لحن لحناً يحيل المعنى في الفاتحة لم يصل خلفه إلا من يكون لحنه مثل لحنه إذا كانا عاجزين عن إصلاحه ، وإن كان في غير الفاتحة وتعمد بطلت صلاته أيضاً ، وإن كان سهواً أو عجزاً صحت الصلاة خلفه اهـ .

قوله « أعمى أصم ، أى : لا يصح أن يكون مأموماً ، لأنه لا يسمع تكبيرة الإحرام ولا تكبيرة الانتقال ، ويلغز بها فيقال : لنا رجل يصح أن يكون إماماً ولا يصح أن يكون مأموماً قاله شيخنا (م خ) اهـ (ح ابن عوض) .

قوله « لا رجل معين ، أى من محارم إحداهن (تقرير) فإن كان فيهن رجل لم يكره ، وكذا لو كان فيهن محرم له اهـ (ح م ص) .

قوله « يكرهه بحق الخ ، وقال شيخ الإسلام تقي الدين رحمه الله تعالى : إذا كان بينهم معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء والمذاهب : لم ينبغ أن يؤمهم لأن المقصود بالصلاة جماعة إنما يتم بالائتلاف ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم

« ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الأبق حتى يرجع . وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط . وإمام قوم وهم له كارهون » رواه الترمذى . وقال فى المبدع : حسن غريب . وفيه لين ، أى فيه ضعف ، فإن كان ذا دين وسنة وكرهه لذلك فلا كراهة فى حقه (وتصح الإمامة . وللدنيا . والجندى إذا سلم دينهما) وكذا اللقيط . والأعرابي حيث صلحوا لها . لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « يؤم القوم أقرؤهم » (و) تصح الإمامة (من يؤدى الصلاة بمن يقضيها ، وعكسه) من يقضى الصلاة بمن يؤدبها ، لأن الصلاة واحدة . وإنما اختلف الوقت ، كما لو قضى ظهر يوم خلف ظهر يوم آخر (لا) اتمام (مفترض بمنفصل) لقوله عليه الصلاة والسلام : « إنما جعل الإمام ليؤتم به . فلا تختلفوا عليه » ، ويصح المنفصل خلف الفرض ولا عكس (ولا) يصح اتمام (من يصلى الظهر بمن يصلى العصر أو غيرهما) ولو جمعة فى غير المسبوق إذا أدرك دون ركعة . قال فى المبدع : فإن كانت إحداهما تخالف الأخرى كصلاة

« لا تختلفوا فتحلت قلوبكم » ، وقال « اقرأوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم » ، فإذا اختلفت فقوموا ، إلى أن قال : « استحجب القاضى حيث لم يكره أن لا يؤتم به صيانة لنفسه (فروع) .

قوله « إمامة من يؤدى الصلاة بمن يقضيها » كما إذا جمع بين الصلايين تأخيراً (خطه) .

قوله « لا مفترض بمنفصل » وفاقاً لأبى حنيفة ومالك وعنه يصح ، اختاره فى النصيحة والتبصرة والشيخ وشيخنا وفاقاً للشافعى اهـ (فروع) .

قوله « ولو جمعة فى غير المسبوق الخ » أى إذا أدرك دون ركعة وكان نوى الظهر ودخل وقته فيجوز أن يقتدى به وانظر هل تعتبر فيه نية الإمامة إذا ؟ .

كسوف واستسقاء ، وجنازة ، وعيد منع فرضا ، وقيل : نفلا ، لأنه يؤدي إلى المخالفة في الأفعال انتهى ، ويؤخذ منه صحة نقل خلف نقل آخر لا يخالفه في أفعاله ، كشفع وترا خلف تراويح حتى على القول الثاني .

فصل

في موقف الإمام والمؤمنين

السنة : أن (يقف المأمومون) رجالا كانوا أو نساء ، اثنين كانوا أو أكثر (خلف الإمام) لفعله عليه السلام . كان إذا قام إلى الصلاة قام أصحابه خلفه ، ويستثنى منه إمام المرأة يقف وسطهم وجوبا والمرأة إذا أمت النساء تقف وسطهن

قوله . منع فرضا ، أى لأنه يؤدي إلى التخالف إذ صلاة الظهر مثلا تخالف صلاة الجنازة ، ومفهومه صحة ذلك نفلا وإن كان يؤدي إلى التخالف (فيروز) قوله . وقيل نفلا ، أى : وقيل الممنوع صلاة نفل تخالف كشفع مثله خلف كسوف ومفهومه صحة الفرض ، كذا في النسخ التي وقعت عليها ولم أر هذه العبارة في الإقناع ولا المنتهى ولا حاشيتهما ، ولا في الإنصاف ولا الفروع . ولا البلغة ولا الرعاية ولا الهداية فتأمل ذلك وحرره اهـ (فيروز) .

(فائدة) لو صلى الفجر ثم شك هل طلع الفجر أو لا ؟ لزمته الإعادة ، وله أن يقوم فيها من لم يصل ، صححه الشارح وغيره . لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ووجوب فعلها أشبه ما لو شك هل صلى أم لا ، إلى أن قال :

(تمة) إذا صلى مريض بمثله ظهراً قبل إحرام صلاة الجمعة ثم حضر الإمام الجمعة لم تقلب ظهره نفلا في الأصح ، ذكره في المبدع والله أعلم (شرق ع) .

فصل

في موقف الإمام والمؤمنين

قوله . وسطهم . يسكون السين قال في الصحاح يقال : جلست وسط القوم

استجاباً ، ويأتى (ويصح وقوفهم معه) أى مع الإمام (عن يمينه أو عن جانبيه) لأن ابن مسعود صلى بين علقمة والأسود وقال : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل ، رواه أحمد ، قال ابن عبد البر : لا يصح رفعه ، والصحيح أنه من قول ابن مسعود (لا قدام) أى لا قدام الإمام ، فلا تصح للمأموم ولو ياحرام

بالتسكين لأنه ظرف وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم ، فكل موضع صلح فيه (بين) فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فيه فهو وسط بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجيه (٥١) .

قوله : لا قدامه الخ ، قال فى الفروع : وذكر شيخنا وجهاً يكرهه ، وتصح وفقاً لمالك ، قال : وأمكن الاقتداء وهو متجه (٥٢) .

قوله : ولو ياحرام ، أى ولو كان تقدم المأموم على إمامه ياحرام : ثم إن كان متقدماً على الإمام حال الإحرام : لم تنعقد صلاته ، وإن تقدم بعد الإحرام بطلت صلاته بتقدمه ، هذا حكم المأموم وأما الإمام فى حكمه تفصيل ، فلذلك سكت عنه واقتصر على عدم صحة صلاة المأموم ، لأن بطلانها لا تفصيل فيه ، وهو لا يخلو إما أن يكون معه غير المأموم المتقدم كما لو كان عن يمين الإمام واحد فأكثر ، أو كان خلفه اثنان فأكثر فصلاة الإمام مع من لم يتقدم صحيحة ، وإما أن لا يكون معه إلا ذلك المتقدم فى ذلك ثلاث صور ، إحداها : أن يكون المتقدم لم تنعقد صلاته لكونه أحرم متقدماً ، فى هذه تبطل صلاة الإمام ، كما يؤخذ مما تقدم فيمن أحرم ظاناً حضور مأموم فلم يحضر ، وإليه ترشد عبارة الإنصاف . وفى شرح المنتهى للشارح ما نصه : وعلم منه صحة صلاة الإمام ، فإن جاء غيره فوق موقفه : صحت جماعة ، وفيه تأمل . الثانية : أن يكون التقدم بعد الإحرام عن يمين الإمام فى هذه لا تبطل صلاة الإمام . كما يؤخذ من قولهم : لا إن دخل ثم انصرف . الثالثة : أن يكون التقدم بعد الإحرام لكن أحرم خلفه أو عن يساره ثم تقدم . واستظهر المحقق

لأنه ليس موقفاً بحال ، والاعتبار بمؤخر القدم ، وإلا لم يضر ، وإن صلى قاعداً فالاعتبار بالإلية ، حتى لو مدرجليه وقدمهما على الإمام لم يضر ، وإن كان مضطجماً فبالجنب ، وتصح داخل الكعبة إذا جعل وجهه إلى وجه إمامه ، أو ظهره إلى ظهره : لا إن جعل ظهره إلى وجه إمامه ، لأنه متقدم عليه ، وإن وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فإن كان المأموم في جهته أقرب من الإمام في جهته ، جاز إن لم يكونا في جهة واحدة فتبطل صلاة المأموم ، ويفتقر التقدم في شدة خوف إذا أمكن المتابعة (ولا) تصح للمأموم إن وقف (عن يساره فقط) أي مع خلو يمينه إذا صلى ركعة فأكثر لأنه صلى الله عليه وسلم أدار ابن عباس وجابراً عن يساره إلى يمينه ، وإذا كبر عن يساره أداره من ورائه إلى يمينه ، فإن كبر معه آخر وقتنا خله ، فإن كبر الآخر عن يساره أدارهما بيده ورائه فإن شق ذلك

عثمان عدم الصحة في حقهما ، لأن هذا المتقدم لم يحرم في موقف يصح اقتداؤه بالإمام فيه فكانه لم يدخل معه ، كما يقتضيه كلام الإقناع ، وبحث الشارح بأن ظاهر نقل أبي طالب صحة صلاة الإمام ، ومحل صحة صلاة الإمام فيما تقدم إذا لم يكن مستصحباً نية الإمام ، أما إذا كان كذلك فلا . اهـ (فيروز) .

قوله « مع خلو يمينه » وعنه تصح عن يساره مع خلو يمينه . اختاره أبو محمد التميمي والشيخ وغيرهما للثلاثة ، قال : وهي أظهر ، وصوبه في الإنصاف اهـ .

(فائدة) نقل الشيخ ابن ذهلان والشيخ محمد الحزرجي : أن الانقطاع على اليسار يضر إذا كان في الصف الذي به الإمام ، حيث لم يعمل بالسنة ولم يتقدم على المأمومين ، وأما إذا كانت الصفوف خلف الإمام فلا يضر الانقطاع قل أو كثر في المسجد إذا كان الصف بعضه محاذياً بعضاً يعني مسامته اهـ .

قوله « إن صلى ركعة فأكثر » مفهومه : أنه إن دخل معه آخر أو دخل في الصف قبل فوات الركعة صحت ، قال في الإنصاف : وهو المذهب (فيروز)

أو تعذر تقدم الإمام فصلى بينهما أو عن يسارهما ، ولو تأخر الأيمن قبل إحرام الداخل أصلياً خلفه : جاز . ولو أدركهما الداخل جالساً كبر وجلس عن يمين صاحبه أو يسار الإمام ، ولا تأخر إذا للشقة . فالزمى لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ) أى الفرد خلفه ، أى خلف الإمام (أو خلف الصف) لأن صلى ركعة فأكثر : عامداً أو ناسياً . علماً أو جاهلاً ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة لفرد خلف الصف » ، رواه أحمد وابن ماجه . ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يصلى خلف الصف فأمره أن يعيد الصلاة ، رواه أحمد والترمذى وحسنه وابن ماجه ، وإسناده ثقات (إلا أن يكون) الفذ الذى خلف الإمام أو الصف (امرأة) خلف رجل ، فتصح صلاتها ، لحديث أنس ، وإن وقفت بجانب الإمام فسكر جل ، وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها ، أو خلفها ، فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال (وإمامة النساء تقف فى صفهن) ندباً ، روى عن عائشة وأم سلمة ، فإن أمت واحدة وقفت عن يمينها ولا يصح خلفها (ويليه) أى الإمام من المأمومين (الرجال) الأحرار ثم العبيد الأفضل فالأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام « ليلينى منكم أولوا الأحلام والنهى » ، رواه مسلم (ثم الصبيان) الأحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام « وأخروهن

قوله « فسكر جل » ، أى : فإن وقفت عن يمينه صح لا عن يساره مع خلو يمينه اه (فيروز) .

قوله « ليلينى الخ » ، بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون ، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التأكيد ، وحق هذا اللفظ أن تحذف منه الياء على صفة الأمر ، وقد جاء بإثبات الياء وسكونها فى سائر كتب الحديث والظاهر أنه غلط اه من شرح الجامع الصغير ، والنهى : العقول ، وأولوا الأحلام هم البالغون . وقيل : هم أهل العلم والفضل اه (نووى)

من حيث آخرهن الله ، ويقدم منهن البالغات الحرائر ثم الأرقاء ، ثم من لم تبلغ من الأحرار فالأرقاء ، الأفضل فالأفضل ، وإن وقف الختاني صفا : لم تصح صلاتهم كالترتيب (في جنازهم) إذا اجتمعت فيقدمون إلى الإمام ، وإلى القبلة في القبر ، على ما تقدم من صفوفهم .

(ومن لم يقف معه) في الصف (إلا كافر ، أو امرأة) أو خنثى وهو رجل (أو من علم حدثه) أو نجاسته (أحدهما) أى المصل أو المصافق له (أو) لم يقف معه إلا (صبي في فرض فمذ) أى فرد ، فلا تصح صلاته ركعة فأكثر ، وعلم منه صحة مصافقة الصبي في النفل ، أو من جهل حدثه أو نجسه حتى فرغ (ومن وجد فرجة) بضم الفاء : وهى الخلل في الصف ولو بعيدة (دخلها) وكذا إن وجد الصف غير مرصوص وقف فيه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف ، (وإلا) يجد فرجة وقف (عن يمين الإمام) لأنه موقف الواحد (فإن لم يكن فله أن يئبه من يقوم معه) بنحضة ، أو كلام

قوله : وإن وقف الختاني الخ ، وجه بطلان صلاتهم : لاحتمال كون كل واحد أنثى . فلا تصح صلاة من يصافقه اهـ .
قوله : في فرض الخ ، أى عيني أو كفائي فيشمل صلاة الجنائزة ، وقيل : تصح مصافقة الصبي ، وإن لم تصح إمامته . اختاره ابن عقيل قال في القواعد الأصولية : وما قاله أصوب ، فعلى هذا القول يقف الرجل والصبي خلفه ، قال في الفروع : وهو أظهر وفقاً للثلاثة . انتهى .

(فائدة) وتصح مصافقة أمى ، وأخرس وعاجز ، عن ركن أو شرط وناقس طهارة ، وفاسق ، قاله في شرح المنتهى وغيره اهـ .

قوله : ومن وجد فرجة — الخ ، هذا إن كانت في مقابلته ، وإلا فلو مشى إليها عرضا كره على الصحيح ، وعنه لا يكره ، قاله في الإنصاف اهـ .

أو إشارة ، وكره بجذبه ، ويتبعه من نهه وجوبا (فإن صلى فذا ركعة لم تصح)
صلاته لما تقدم ، وكرره لأجل ما أعقبه به (وإن ركع فذا) أى فردا العذر بأن خشي
فوات الركعة (ثم دخل في الصف) قبل سجود الإمام (أو وقف معه آخر قبل
سجود الإمام صحت) صلاته ، لأن أبا بكره ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل

قوله ، وكره بجذبه ، وقيل : لا يكره ، اختاره المصنف ، ويتمله كلامه
هنا ، قال في مجمع البحرين : اختاره الشيخ وبعض أصحابنا وجزم به في
الإفادات قال ابن عقيل : جوز أصحابنا جذب رجل يقوم معه (إنصاف) .
وقال في الفائق : وإذا لم يجد من يقف معه فهل يخرق الصف ليقوم عن
يمين الإمام أو يؤخر واحدا من الصف إليه أو يقف فذا ؟ على أوجه ،
اختار شيخنا الثالث اه .

(فائدة) لو حضر اثنان وفي الصف فرجة فأيهما أفضل . وقوفهما جميعا
أو يسد أحدهما الفرجة ويقف الآخر منفردا ؟ رجع أبو العباس : الاصطفاف
لأنه واجب وسدها مستحب اه (إنصاف) .

(فائدة) لو زحم في الركعة الثانية من الجمعة ، فأخرج من الصف وبقى
فذا فإنه ينوى المفارقة للعذر ويتم الجمعة لإدراكه منها ركعة مع الإمام كالمسبوق ،
وإن أقام على متابعة إمامه وأتمها معه فذا صحت جمعته ، قدمه في الرعاية ،
قاله في الإنصاف ، ثم حكى أقوالا ، وصحح في تصحيح الفروع بطلان
صلاته أيضا ، اه . (ح م ص) .

(فائدة) صور مسألة الفذ أربع ، إحداها : إذا أحرم فذا ثم زالت فذوذيته
قبل الركوع فإن الصلاة تصح بلا نزاع . الثانية : زالت بعد الركوع فكذلك
على المعروف خلافا لظاهر قول الخرق . والثالثة : زالت بعد الرفع ففيها الخلاف
المشهور . الرابعة : زالت بعد السجود لم تصح الركعة ، وفي البقية الخلاف ، هذا
كله إذا كان فعل ذلك لغرض ، كما تقدم ، أما إن فعله لغير غرض كما إذا أدرك

الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد ، رواه البخارى وإن فعله ولم يخش فوات الركعة لم تصح إن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يدخل الصف أو يقف معه آخر .

فصل فى أحكام الاقتداء

(يصح اقتداء المأموم بالإمام) إذا كان (فى المسجد وإن لم يره ، ولا من وراءه) لأن سماع التكبيرة (لأنهم فى موضع الجماعة ، ويمكنهم الاقتداء به بسماع التكبير أشبه المشاهدة) (وكذا) يصح الاقتداء إذا كان أحدهما (خارجه) أى خارج المسجد (إن رأى) المأموم (الإمام أو) بعض (المأمومين) الذين وراءه

الإمام فى أول الصلاة ووجد فرجة ونحو ذلك ، وركع فذا فإن تجرئته لا تنعقد على المختار من الوجهين لأبى الخطاب والشيخين لأنه بمثابة من أحرم قدام الإمام ثم صافه وإنما ترك هذا حال الغرض نظراً للتمسك . والثانى : تنعقد لأنه حصل فذا فى زمن يسير فأشبهه ما لو فعله لغرض (زركشى رحمه الله) .

قوله : ولا تعد ، قال الزركشى قلت : وعلى هذا فالرواية ولا تعد بسكون العين وضم الدال من العدو ، وعلى الأول الرواية ولا تعد ، بضم العين وبسكون الدال من العود ، ورأيت فى بعض كتب الحنفية أنه لا بأس أن فيه رواية ثالثة لا تعد — بضم التاء وكسر العين وسكون الدال — من الإعادة لا تعد الصلاة اهـ .

(فائدة) قال الزركشى : إذا أدرك الإمام راكعاً غشى إن دخل مع الإمام فى الصف أن تفوته الركعة فركع دون الصف ، أو لم يجد فرجة فى الصف فأحرم دونه ونحو ذلك ، فإن صلاته تصح ، وكان ابن مسعود إذا عجل دب إلى الصف راكعاً . وزيد بن ثابت مثله ، أخرجه مالك فى الموطأ .

فصل فى أحكام الاقتداء

قوله : إذا رأى الإمام الخ ، قال فى شرح الإقناع : الاعتبار بإمكان الرؤية

الإمام ، ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة ، أو من شباك ونحوه ، وإن كان بين الإمام والمأموم نهر تجرى فيه السفن ، أو طريق ولم تتصل فيه الصفوف حيث صحت فيه ، أو كان المأموم بسفينة وإمامه في أخرى في غير شدة خوف : لم يصح الاقتداء (وتصح) صلاة المأمومين (خلف إمام عال عنهم) لفعل حذيفة وعمار رواه أبو داود (ويكره) علو الإمام عن المأموم (إذا كان العلو ذراعاً فأكثر) لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أم الرجل القوم فلا يقوم في مكان أرفع من مكانهم »

فلم تعذرت لعمى ونحوه لم يضر ، وقال (ع ن) المعتبر نفس الرؤية لا الإمكان اهـ

قوله : « وإن كان بين المأموم والإمام نهر الخ ، قال في الفروع : وعنه تصح اختاره الشيخ وغيره وفاقاً للمالك والشافعي ، قال : ومثله إن كان بسفينة وإمامه بأخرى ، وألحق الأمدى بالنهر النار والبحر اهـ .

قوله : « حيث صحت فيه ، أى في الطريق . بجمعة وعيد وجنازة ونحوها للضرورة (ش منتهى) .

قوله : « لم يصح الاقتداء ، لأن الماء طريق وليست الصفوف متصلة ، فإن كان في شدة خوف وأمكن الاقتداء : صح للعذر .

﴿ تنبيه ﴾ قال في الإنصاف : المرجع في اتصال الصفوف إلى العرف على الصحيح من المذهب حيث قلنا باشتراطه ، أى فلا يقيّد بثلاثة أذرع ولا غيرها ولا بإمكان إقامة صف بين الصفيين (فيروز) .

قوله : « ويكره علو الإمام الخ ، فإن كان مع الإمام أحد أعلى منه أو مساوياً له زالت الكراهة ، صرح بالصورتين في المغنى ابن نصر الله ، وقال الزركشى :

﴿ تنبيه ﴾ يشترك الإمام والمأموم في النهي : إن انفرد الإمام بالعلو فإن كان معه أحد صحت صلاته وصلاة من معه ، زاد بعضهم بلا كراهة ، واختص من

فإن كان العلوي سيرا دون ذراع لم يكره ، لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في أول يوم وضع ، فالظاهر أنه كان على الدرجة السفلى جمعاً بين الأخبار ، ولا بأس بعلو المأموم (كما) تكره (إمامته في الطاق) أى طاق القبلة . وهى المحراب ، روى عن ابن مسعود وغيره ، لأنه يستتر عن بعض المأمومين ، فإن لم يمنع رؤيته لم يكره .

(و) يكره (تطوعه موضع المكتوبة) بعدها ، لقوله عليه الصلاة والسلام ، لا يصلين الإمام في مقامه الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتنجى عنه ، . رواه أبو داود عن المغيرة بن شعبة (إلا من حاجة) فهما ، بأن لا يجد موضعاً خالياً غير ذلك (و) يكره للإمام (إطالة قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) لقول عائشة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، رواه مسلم فيستحب له أن يقوم ، أو ينحرف عن قبلته إلى مأموم جهة قصده الذى يريد الخروج منه ، وإلا فعن يمينه (فإن كان ثم) أى هناك (نساء لبث) في مكانه (قليلاً لينصرفن) لقوله عليه الصلاة والسلام ، لا تنسبوني بالانصراف ، رواه مسلم .

قال في المنى والشرح : إلا أن يخالف ، أى الإمام السنة في إطالة الجلوس أو ينحرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) أى المأمومين (بن السوارى إذا

أسفل منه بالنهى على ما جزم به أبو البركات ، وحكى أبو محمد احتمالاً بأن النهى يتناول الإمام أيضاً ، فتبطل صلاة الجميع إن قيل بالبطلان ، والله أعلم ، وعبرة بلا كراهة ، لصاحب الفروع (خط ع ب ط رحمه الله) .

قوله ، جهة قصده ، أى إذا قصد أن يخرج من باب مثلاً انحرف إلى المأمومين من جهة الباب اهـ .

قوله ، ويكره وقوفهم بين السوارى ، وعنه لا يكره وفاقاً ، كالإمام اهـ .

قطن) الصفوف عرفا بلا حاجة ، لقول أنس ، كذا تنق هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه أحمد ، وأبو داود وإسناده ثقات ، فإن كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس .

وحرم بناء مسجد يراد به الضرر بمسجد يقربه ، فيهدم مسجد الضرار ويباح اتخاذ المحراب ، وكره حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه .

فصل في الأعذار المسقطّة للجمعة والجماعة

(ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض) لأنه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد . وقال ، مروا أبا بكر فليصل بالناس ، متفق عليه . وكذا

قوله ، بلا حاجة ، فإن كان ثم حاجة كضيق المسجد وكثرة الجماعة لم يكره اهـ (فيروز) .

(فائدة) قال في جمع الجوامع يعذر من أكل ثوما ونحوه ؛ قال في الفروع مثل الثوم ونحوه من به رائحة كريهة ، كالبخار ونحوه ، قلت : وتتن خراج وجرح ونحوه ، قلت : ومثل ذلك مما يتأذى الناس منه من غير رائحة ، كانتشار قمل ونحوه ، وهل يعذر من ذكر بترك الجمعة ؟ بحث مرعى بأنه يعذر قال ابن فيروز : وهو ظاهر كلامهم ، لكن إن أكله تحيلا . فالظاهر : أنها لا تسقط ويحرم ، وكذا من به نحو برص وصدان وبخر ، ويمنع أبرص ويجزوم ومتأذى به ، ولا يحل لهم مخالطة صحيح بلا إذن ، وعلى ولي الأمر منعهم من ذلك اهـ ، قال الخلوئي : وهل مثله شارب الدخان اهـ ؟

فصل في الأعذار المسقطّة للجمعة والجماعة

نقل المروزي في الجمعة يكثرى ويركب وحمله القاضي على ضعف عقب المريض فأما مع المرض فلا يلزمه إبقاء العذر اهـ ، قال في الإقناع وشرحه : أو تبرع أحد

خائف حدوث مرض ، وتلزم الجمعة دون الجماعة من لم يتضرر بإتيانها راكبا أو محمولا (ويعذر) بتركهما (مدافع أحد الأخبثين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج إليه) ويأكل حتى يشبع ، الخبر أنس في الصحيحين (و) يعذر بتركهما (خائف من ضياع ماله ، أو فواته ، أو ضرر فيه) كن يخاف على ماله من لص ، أو نحوه ، أو له خبز في تنور يخاف عليه فسادا أو له ضالة ، أو آبق يرجو وجوده إذا أو يخاف فواته إن تركه ، ولو مستأجرا لحفظ بستان ، أو مال يتضرر في معيشة محتاجا (أو) كان يخاف بحضور الجمعة أو الجماعة (موت قريبه) أو رفيقه أو لم يكن ثم من يمرضهما غيره ، أو خاف على أهله وأولاده (أو) كان يخاف (على نفسه من ضرر) كسبع (أو) من

بأن يركبه أو يحمله أو يقود أعمى : لزمته الجمعة لعدم تكرارها دون الجماعة اه
(فائدة) قال في شرح المنتهى : ولا يعذر بترك جمعة أو جماعة من جهل الطريق إلى محله إذا وجد من يهديه ، ولا أعمى إذا وجد من يقوده ، أى بملك أو إجارة ، أما إن تبرع فتلزمه الجمعة دون الجماعة كما مر ، قال في الفروع : قال في الخلاف وغيره : ويلزمه إن وجد ما يقوم مقام القائد كد الحبل إلى موضع الصلاة انتهى .

قوله « أو بحضرة طعام الخ ، ومثله تائق لجامع اه (م خ) ولا يرخس عند حضور الطعام في غير ترك الجماعة ، فأما الوقت فلا يرخس بذلك في تقويته عند جمهور العلماء ، ونص عليه أحمد وغيره اه (ح شرح منتهى) .

قوله « أو خائف من ضياع ماله ، كغلة يباذرها ، ودواب لاحافظ لها غيره ونحوه (ح م ص) .

قوله « أو يتضرر في معيشة الخ ، أى : بأن عاقه حضور الجمعة والجماعة من فعل ما هو محتاج لأجرتة أو ثمنه اه (فيروز) .

قوله « أو فوات رفيقه ، قال ابن عطوه : سألت شيخنا عن قوله : أو فوت

(سنان) يأخذه (أو) من (ملازمة غريم ولا شيء معه) يدفعه به لأن حبس المعسر ظلم وكذا إن خاف مطالبة بالمؤجل قبل أجله، فإن كان حالاً وقدر على وفائه لم يعذر (أو) كان يخاف بحضورهما (من فوات رفقته) بسفر مباح سواء أنشأه أو استدأمه (أو) حصل له غلبة (نعاس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت أو مع الإمام (أو) حصل له (أذى بمطر ووحل) بفتح الحاء — وتسكينها لغة رديئة — وكذا ثلج، وجليد، وبرد (وبريح باردة شديدة في ليلة مظلمة) لقول ابن عمر «كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة: صلوا في رحالكُم، رواه ابن ماجة بإسناد صحيح، وكذا تطويل إمام، ومن عليه قود يرجو العفو عنه، لا من عليه حد، ولا إن كان في طريقه أو المسجد منكر،

رفقته؟ فقال: المراد حيث حصل له الضرر ولو ساعة اه وإذا كان يذود الدبا عن زرعه، فهو عذر في ترك الجمعة مع أنه يمكن جعل غيره يذود عنه اه (م ق ر).

قوله «أو غلبة نعاس، قال المجد: والتجلد على دفع النعاس ويصلى معهم افضل اه (ح م ص).

قوله «وبريح باردة شديدة، أسقط «شديدة» في الإقناع والمنتهى. قال في الإقناع: ولو لم تكن الريح شديدة خلافاً لظاهر المقنع، وذكر أبو المعالي: أن كل ما أذهب الخشوع كالحر المزعج عذر، ولهذا جعله الأصحاب كالبرد في المنع من الحكم والإفتاء. اه قال أبو المعالي: والزلزلة عذر. قال ابن عقيل رحمه الله: ومن له عروس تجلي عليه اه (ح م ص).

قوله «يرجو العفو عنه، أي: ولو على مال اه (فيروز).

قوله «لا من عليه حد، أي الله تعالى، كحد زنا، وشرب خمر، أو لآدمي كقذف قال في الفروع: ويتوجه فيه وجه إن رجي العفو وجزم به في الإقناع اه (ش م ص على المنتهى).

وينكره بحسبه، وإن طرأ بعض الأعذار في الصلاة أتمها خفيفة إن أمكن، وإلا خرج منها، قال في المبدع: والمأموم يفارق إمامه، أو يخرج منها.

باب صلاة أهل الأعذار

وهم: المريض، والمسافر، والخائف (يلزم المريض الصلاة المكتوبة قائماً) ولو كرا كح، أو معتمداً أو مستنداً إلى شيء (فإن لم يستطع) بأن عجز عن القيام أو شق عليه لضرر، أو زيادة مرض (فقاعداً) متربعا ندباً، ويثنى رجله (في ركوع) وسجود (فإن عجز) أو شق عليه القعود كما تقدم (فعلى جنبه) والأيمن

باب صلاة أهل الأعذار

جمع عذر، وهو ما يرفع اللوم عما حقه أن يلام عليه اه (ح ع ن). قوله: أو مستنداً، (فائدة) كره الإمام أحمد إسناد ظهره إلى القبلة، وفي معنى ذلك مد الرجل إليها في النوم وغيره، ومد رجله في المسجد، هذا ملخص كلام صاحب الفروع، قال: ولعله ترك أولى. اه

قوله: متربعا، وفاقا لمالك وعنه: إن أطل القراءة تربع وإلا افترش، ولا يفترش مطلقا خلافا للرواية عن أبي حنيفة، وقول للشافعي، وقوله: متربعا، أى يجعل نفسه أربعا، والمراد بالأربع: ساقاه وغذاه. اه تربع في جلوسه خلاف جثى وأقعى. اه (قاموس) وذكر ابن أبي شيبة عن جماعة من التابعين: أنهم كانوا إذا صلوا جلوساً يمحثون، منهم: سعيد بن المسيب وعروة وعطاء وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد بن عمير، وسعيد بن جبير، وعيسى بن طلحة، وذكر عن ابن سيرين كراهة الاحتباء ورخص فيه الحسن، وكان سعيد بن جبير يقعد محتباً فإذا أراد أن يركع حل حبوته وقام وركع. اه

أفضل (فإن صلى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة صح) وكره مع قدرته على جنبه وإلا تعين (ويومئذ راکعاً أو ساجداً) ما أمكنه (ويخفضه) أى السجود (عن الركوع) الحديث على مرفوعه، يصلى المريض قائماً، فإن لم يستطع صلى قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أوماً وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة، فإن لم يستطع صلى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة، رواه الدارقطني (فإن عجز) عن الإيماء (أوماً بعينه) لقوله عليه الصلاة والسلام، فإن لم يستطع أوماً بطرفه، رواه زكريا الساجي بسنده عن الحسين بن علي بن أبي طالب، وينوى الفعل عند إيمائه له، والقول كالفعل، يستحضره بقلبه إن عجز عنه بلفظه، وكذا أسير خائف، ولا تسقط الصلاة مادام العقل ثابتاً، ولا ينقص أجر المريض إذا صلى ولو بالإيماء عن أجر الصحيح المصلي قائماً، ولا بأس بالسجود على وسادة ونحوها، وإن رفع له شيء عن الأرض فسجد عليه ما أمكنه صح، وكره، فإن قدر (المريض في أثناء الصلاة على قيام

قوله، ورجلاه إلى القبلة، هذا قيد معتبر في صحة الصلاة على هذه الحالة، أما لو استلقى على ظهره ورجلاه إلى غير القبلة فإنه يصير مستدبر القبلة، فلا تنعقد صلاته فتأمل (م خ).

قوله، وكره الخ، أى: وصحت (فيروز).

قوله، وإلا تعين، أى: وإن لم يقدر مريض أن يصلى على جنبه تعين أن يصلى على ظهره (فيروز) رحم

قوله في الحديث، أوماً بطرفه، قال المحقق ابن قنـدس: موضع الإيماء هو الرأس والوجه والطرف من ذلك الموضع، لأنهما من الرأس بخلاف اليدين فإنهما ليسا من موضع الإيماء اهـ (فيروز) وعنه: تسقط الصلاة فلا يلزمه الإيماء بطرفه وفاقاً لأبي حنيفة، اختاره الشيخ تقي الدين لظاهر قوله: صلى قائماً — الحديث، اهـ.

أو عجز عنه) في أثنائها (انتقل إلى الآخر) فينقل إلى القيام من قدر عليه ،
وإلى الجلوس من عجز عن القيام ، ويركع بلا قراءة من كان قرأ ، وإلا قرأ
وتجزىء الفاتحة من عجز قائماً في انحطاطه ، لا من صح قائماً في ارتفاعه
(وإن قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود ، أو ما يركع قائماً) لأن
الراكع كالقائم في نصب رجليه (و) أو ما (بسجود قاعدا) لأن الساجد
كالجالس في جمع رجليه ، ومن قدر أن يحني رقبته دون ظهره حذاها ، وإذا
سجد قرب وجهه من الأرض ما أمكنه . ومن قدر أن يقوم منفردا ويجلس
في جماعة خير .

(ولمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة على القيام لمداواة بقول طبيب مسلم)
نفة ، وله الفطر بقوله : إن الصوم بما يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة
وهو قادر على القيام ، ويصح الفرض على الراحلة واقفة أو سائرة (خشية التأذى)
بوحل ، أو دطر ومحوه . لقول يعلى بن أمية : انتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى
مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته . والسماء من فوقهم ، والبلدة من أسفل منهم ،
فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأنام ، ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي
بهم — يعني : إيماء — يجعل السجود أخفض من الركوع ، رواه أحمد والترمذي

قوله : خير ، قدمه في التنقيح وقطع به في المنتهى ، لأنه يفعل في كل واحد
منهما واجبا ويترك واجبا . قال في الإنصاف على الصحيح من المذهب ، قطع
به في الكافي ، والمجد في شرحه ، وبجمع البحرين ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ،
وغيرهم ، وقدمه في الفروع وابن تيميم والرعاية الكبرى وغيرهم ، قال في النكت :
قدمه غير واحد وقال في الإقناع : ولو قدر على القيام ، منفردا وفي جماعة
جالسا لزمه القيام ، قدمه أبو المعالي في شرحه ، قال في الإنصاف : قلت : وهو
الصواب ، لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة ، وهذا قادر
والجماعة واجبة الصلاة بدونها . (خطه) .

وقال : العمل عليه عند أهل العلم ، وكذا إن خاف انقطاعاً عن رفقته بنزوله أو على نفسه ، أو عجز عن ركوب إن نزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه (ولا) تصح الصلاة على الراحلة (للبرض وحده) دون عذر مما تقدم ، ومن بسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالساً مستقبلاً ، ، ويدور إلى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف النفل .

فصل في قصر المسافر الصلاة

وسنده قوله تعالى : ٤ : ١٠١ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقهروا من الصلاة — الآية ، (من سافر) أى نوى (سفراً مباحاً) أى غير مكروه

قوله : وعليه الاستقبال مطلقاً وما يقدر عليه ، من قيام وركوع وسجود وفى (ح ع ن) أنه يلزمه الاستقبال إن قدر كالقيام وما بعده (خطه) .

قوله : ومن بسفينة ، ومذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى تجزئته صلاته فى السفينة إلا أن تكون واقفة فيجب عليه القيام ، ذكره القاضى فى التعليق اه .

قوله : ويدور ، وقيل : لا يلزمه أن يدور فيها كالنفل على الأصح (ح م ص) .

﴿ فائدة ﴾ والمرأة إذا خافت تبرزاً وهى خضرة صلت على الراحلة ، وكذا من خاف حصول ضرر بالمشى ، ذكرهما فى الاختيارات .

فصل فى قصر المسافر الصلاة

قوله : مباحاً ، مفهومه : أنه لا يقهر فى الحرام والمكروه ، ومن السفر المكروه سفره وحده صرح به بعضهم . اه (خطه) وعن ابن عمر رضى الله عنهما « لو يعلم من الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل ، اه ومذهب أبى حنيفة جواز القصر فى سفر المعصية ، اختاره الشيخ تقي الدين اه وقال فى الرعاية : لا يترخص من قصد مشهداً ، أو مسجداً غير المساجد الثلاثة ، أو قصد قبراً غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال فى التلخيص : قاصداً للمشاهد لزيارتها لا يترخص وجزم به فى النظم اه

ولا حرام ، فيدخل فيه الواجب . والمندوب ، والمباح المطلق ، ولو زهدة وفرجة يبلغ (أربعة برد) وهي ستة عشر فرسخا ، برأ أو بجرا ، وهي يومان قاصدان (سن له قصر رباعية ركعتين) لأنه عليه الصلاة والسلام داوم عليه ، بخلاف

قوله : لا قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : الاستثناء غير مسلم به لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد — الحديث ، والاستثناء عند أهل الأصول معيار العموم ، والله أعلم (تقرير) .

(فائدة) قال الشيخ تقي الدين : وقد اختلف أصحابنا هل يجوز السفر لزيارة القبور ؟ على قولين ، أحدهما : لا يجوز ، والمسافرة لزيارتها معصية لا يجوز قصر الصلاة فيها . وهذا قول ابن بطة وابن عقال وغيرهما ، لأن هذا السفر بدعة قال : والوجه الثاني : يجوز السفر إليها قاله طائفة من المتأخرين ، منهم : أبو حامد الغزالي وأبو الحسن بن عبدوس ، والشيخ أبو محمد المقدسي وما علمته منقولاً عن أحد من المتقدمين انتهى ملخصاً ، واختار أبو محمد الجويني والقاضي عياض تحريم السفر لزيارة القبور مطلقاً .

قوله : زهدة ، يقال : زه المكان ككرم زاهة فهو زيه . إذا كان ذا ألوان حسان (فيروز) .

قوله : وفرجة ، رأيت في المجلد ما يؤخذ منه ونصه : والفرجة : التقضي من المهم . اهـ (فيروز مختصراً) .

قوله : وهي يومان قاصدان ، أي معتدلان اهـ .

(تنبيه) والمسافة في البحر كالبر ولو قطعها في ساعة . كما لو قطعها في البر في نصف يوم اهـ (فيروز) .

(فائدة) :

إن البريد من الفراسخ أربع والفرسخ ثلاث أميال ضموا

المغرب والصبح ، فلا يقصران إجماعاً ، قاله ابن المنذر (إذا فارق عامر قريته) سواء كانت البيوت داخل السور أو خارجه (أو) فارق خيام (قومه) أو مانسب إليه عرفاً ، كسكان قصور ، وبساتين ونجوع ، لأنه عليه الصلاة والسلام : إنما كان يقصر إذا ارتحل ، ولا يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من أسلم أو بلغ ، أو ظهرت بسفر مبيح ، ولو كان الباقي دون المسافة ، لا من تاب إذا . ولا يقصر من شك في قدر المسافة ، ولا من لم يقصد جهة معينة كاللثامه ، ولا من سافر ليرخص ، ويقصر المكروه كالأسير ، وامرأة وعبد ،

والميل ألف أى الباعات قل	والباع أربع أذرع فقتبعوا
ثم الذراع من الأصابع أربع	من بعدها عشرون ثم الإصبع
ست شعير بطن كل شعيرة	منها إلى ظهر الأخيرة توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات غدت	من شعر أو بغل أو حمار فاسمعوا

وقال في المغنى : الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينقعد الإجماع على خلافه ، وقاله أيضاً الشيخ تقي الدين انتهى .

قوله : بشرطه ، أى السابق ، وهو ما إذا فارق بيوت قريته العامرة . (فيروز) .

قوله : كاللثامه ، قاله جماعة ، قال في جمع الجوامع : وقيل : بلى وهو المختار اه .

(فائدة) قال ابن عطوة : سألت شيخنا عن الحضري إذا قصد البدو ولو كانوا في مكان غير معين ، بل مهما ذكروا قصدهم هل يترخص ؟ فأجاب يجوز له الترخص إذا كان يوفى دونهم مسافة قصر اه . وإذا سافر لطلب الصيد فوق مسافة القصر وهي لا توجد فيما دونه غالباً ؟ أجب الشيخ محمد الرملى الأنصارى الشافعى : حيث علم أنه لا يجد مطلوبه إلا بعد مرحلتين كان له الترخص وإلا فلا اه (م ق ر) .

قوله : كالأسير ، أى فيقصر إلى أن يصير في بلاد الكفار فيتم نصاً (م ص)

تبعاً لزوج وسيد (وإن أحرم) في الحضر (ثم سافر أو) أحرم (سفر أتم أقام) أتم لأنها عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فغلب حكم الحضر، وكذا لو سافر بعد دخول الوقت أتمها وجوباً، لأنها واجبة تامة (أو ذكر صلاة حضر في سفر) أتمها لأن القضاء معتبر بالأداء — وهو أربع — (أو عكسها) بأن ذكر صلاة سفر في حضر أتم، لأن القصر من رخص السفر، فبطل بزواله (أو أتم) مسافر بمقيم أتم، قال ابن عباس: تلك السنة، رواه أحمد، ومنه لو أتم مسافر بمسافر، فاستخلف مقيم لعذر فيلزمه الإتمام (أو) أتم مسافر (بمن شك فيه) أى في إقامته وسفره لزمه أن يتم وإن بان أن الإمام مسافر لعدم نيته، لكن إذا علم، أو غلب على ظنه أن الإمام مسافر بأمانة كهيئة لباس، وأن إمامه نوى القصر، فله القصر عملاً بالظاهر، وإن قال: إن أتم أتمت، وإن قصر قصر: لم يضر (أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها) لكونه اقتدى بمقيم، أو لم ينو قصرها مثلاً (ففسدت) بحدث ونحوه

قوله «تبعاً لزوج وسيد، أى: في سفر ونية، بأن ينوى الزوج والسيد سفرًا مباحًا يبلغ مسافة القصر، وفيه لف ونشر مرتب، وهو من أنواع البديع المستحسنة، وانظر هل إذا كان السفر مباحاً بالغاً المسافة، ولكن الزوج والسيد لم يقصرا: هل التابع لها كذلك، أم لا؟ الظاهر: لا اه (فيروز).

قال في الفروع: تقصر المرأة تبعاً لزوجها وفاقاً، وكذا عبد تبعاً لسيده وفاقاً فلا تعتبر نيتهما السفر، وذكر أبو المعالي تعتبر نية من لها أن تمتنع يعنى من السفر معه، قال شيخنا: مثل أن تكون قد شرطت الإقامة في بلدها، قلت: أو أدى السفر بها لمعصية اه.

(فائدة) لو قصر الصلاتين في وقت أولاهما ثم قدم قبل وقت الثانية أجزأه على الصحيح من المذهب، وقيل: لا يجوز، ومثله لو جمع بين الصلاتين في وقت أولاهما بتيمم، ثم دخل وقت الثانية وهو واجد الماء اه (م ح). قوله «وكذا لو سافر بعد دخول الوقت، خلافاً للجمهور (خطه).

(وأعادها) أتمها لأنها وجبت عليه تامة لتلبسه بها (أو لم ينو القصر عند إحرامها) لزمه أن يتم ، لأنه الأصل ، وإطلاق النية ينصرف إليه (أو شك في نيته) أى نية القصر أتم لأن الأصل أنه لم ينو (أو نوى إقامة أكثر من أربعة أيام) أتم وإن أقام أربعة أيام فقط قصر ، لما في المتنق عليه من حديث جابر وابن عباس وأن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من الحجة ، فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع ، وصلى الصبح في اليوم الثامن . ثم خرج إلى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام ، وقد أجمع أى عزم على إقامتها ، (أو) كان المسافر (ملاحاً) أى صاحب سفينة (معه أهله لا ينوى الإقامة ببلد لزمه أن يتم) لأن سفره غير منقطع ، مع أنه غير ظالعن عن وطنه وأهله ومثله مكار وراع ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر إذا مر بوطنه أو ببلد له به امرأة أو كان قد تزوج فيه أونوى الإتمام ولو في أثناءها بعد نية القصر (وإن كان له طريقان)

قوله «أو لم ينو القصر الخ» واختار جماعة يصح القصر بلا نية وفاقا لأبي حنيفة ومالك ، واختاره الشيخ تقي الدين ، قال في الفروع : والأشهر ولونوى الإتمام ابتداء ، خلافاً لمالك ، قال : ولو نوى القصر في فرضه ونوى الإتمام جاز ، خلافاً لمالك اه . قال ابن رزين في شرحه : والنصوص صريحة في أن القصر أصل فلا حاجة إلى النية اه (إنصاف) .

قوله «أو شك في نيته الخ» أى : شك أنوى القصر عند الإحرام أم لا ؟ وجب الإتمام ولو ذكر فيما بعد أنه نواه ، لأنه الأصل اه .

قوله «ومثله مكار وراع الخ» يتم المكارى وما عطف عليه بشرط أن يكون أهلهم معهم وكذا إن لم يكن لهم أهل فإن كان لهم أهل وليسوا معهم قصرُوا (خطه) وعدد الأئمة الثلاثة يقصرون واختاره الموفق ، وحكى رواية عن أحمد اه .

قوله «أو كان قد تزوج فيه» عبارته توهم ، بل ظاهرها أنه لو كان قد تزوج

بعيد وقريب (فسلك أبعدهما) قصر . لأنه سافر سمرأ بعيداً (أو ذكر صلاة سفر في سفر (آخر قصر) لأن وجوبها وفعلها وجداً في السفر كما لو قضاها فيه بنفسه قال ابن تيميم وغيره : وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها ، اقتصر عليه في المبدع وفيه شيء (ولأن حبس) ظلالاً أو بمرض أو مطر ونحوه (ولم ينو إقامة) قصر أبداً ، لأن ابن عمر رضى الله عنهما « أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة

فيه في الماضي ولو بعد فراق الزوجة ، وظاهر العبارة ليس بصواب والصواب إسقاط لفظ كان ، والمراد : إذا دخل بلداً أو تزوج فيه بعد دخوله أتم (خطه) قال الخلوئي : ومعنى عبارة المتن - أى من المنتهى - على ما فهمه شيخنا أخيراً : أنه إذا مر ببلد فتزوج فيه فإنه يلزمه الإتمام ولو فارق الزوجة حتى يفارق ذلك البلد ، وهو أظهر مما كان يقرره أولاً من أن المراد : كان قد تزوج فيه وفارقها قبل إحداث ذلك السفر اهـ ، قال المحقق (ع ن) انظر ما المراد بالتزوج هل هو العقد أو الدخول ؟ وكذا لو كان المسافر امرأة وكان لها بالبلد زوج ؟ أقول : أما في الأولى فالظاهر : أنه الدخول لأن التزوج مأخوذ من الازدواج وهو المخالطة ، ولا تقع المخالطة إلا بعد الدخول ، وأما في الثانية فالظاهر أنها كذلك أيضاً ، لأنها تابعة له كما ينهم بما تقدم اهـ (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ قال في المستوعب : فإن دخل بلداً فيه والده أو أولاده أو له فيه مال أو دار أو بلد كان وطناً له قديماً ، فانتقل عنه واستوطن غيره : لم يمنعه ذلك من القصر اهـ .

قوله « وفيه شيء » ، أى : في كلام ابن تيميم وغيره ، ولعل وجهه : أنه يقتضى أنه لو شرع في صلاة الحضر ، ثم سافر في أثناءها قصر ، وليس بظاهر ، إذ تقدم أن من نوى الإتمام أتم ، وأيضاً فقد قال صاحب الرعاية بعد هذا بأسطر : وإن نسيها في سفر ثم ذكرها في حضر ثم سافر ثم ، فإذا تقرر هذا فما وقع بعضها في الحضر وجب إتمامها من باب أولى ، تأمل اهـ (فيروز) .

وقد حال الثلج بينه وبين الدخول ، رواه الأثرم ، والأسير يقصر ما أقام عند العدو (أو أقام لقضاء حاجة بلانية إقامة) لا يدرى متى تنقضى (قصر أبدا) غلب على ظنه كثرة ذلك أو قلته ، لأنه عليه الصلاة والسلام ، أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة ، رواه أحمد وغيره ، وإسناده ثقات ، وإن ظن أن لا تنقضى إلا فوق أربعة أيام أتم ، وإن نوى مسافر القصر حيث لم يبع لم تنعقد صلاته ، كما لو نواه مقيم .

فصل في الجمع

(يجوز الجمع بين الظهرين) أى الظهر والعصر فى وقت إحداهما (و) يجوز الجمع (بين العشائين) أى المغرب والعشاء (فى وقت إحداهما فى سفر قصر) لما روى معاذ ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فى غزوة تبوك إذا ارتحل قبل

قوله . أو أقام لقضاء حاجة الخ ، وقرئ الشارح : غلب على ظنه كثرة أو قلته . والفرق بين هذه والتى بعدها : أنه فى الأخيرة نوى الإقامة نفسها ، طأنا أن لا تنقضى حاجته قبل أربعة أيام ، فكأنه بظنه ذلك نوى أربعة أيام ، وفى هذه المسألة الإقامة ليست مقصودة ولا منوية ، وإنما المنوى قضاء حاجته والإقامة صارت تبعا له .

قوله . بلانية إقامة ، أى : من غير أن ينوى إقامة تمنع القصر ، ولم يدرى متى تنقضى حاجته فله القصر اهـ (ح ش منتهى) .

قوله . وإن ظن ، عبارة غيره : أو نوى إقامة لحاجة ، فلا يحصل إشكال (خطه) .

فصل فى الجمع

قوله . يجوز ، أى فلا يكره ، ولا يستحب اهـ .

زيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصلحها جميعا ، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ، ثم سار ، وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حسن غريب ، وعن أنس معناه ، متفق عليه ، وبياح الجمع بين ما ذكر (لمرضى يلحقه بتركه) أى الجمع (مشقة) ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر — وفى رواية : من غير خوف ولا سفر ، رواهما مسلم من حديث ابن عباس ، ولا عذر بعد ذلك إلا المرض ، وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهى نوع مرض ، ويجوز أيضا لمرضع لمشقة كثرة نجاسة ، ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة أو تيمم لكل صلاة ، أو عن معرفة وقت كأعمى ونحوه ، ولعذر وشغل يبيح ترك جمعة وجماعة (و) يباح الجمع (بين العشاءين) خاصة

قوله « وعن أنس ، يعنى فى جمع التأخير خاصة فإنه ليس فى الصحيحين جمع التقديم ، قاله شيخنا .

قوله « ويجوز لمرضع ، وعنه لا يجوز لمرضع ، وفاها للتلاثة . وقال فى الاختيارات : يجوز لمرضع إذا كان يشق عليها غسل الثوب فى وقت كل صلاة نيس عليه أحمد اه .

قوله « ونحو مستحاضة ، أى كسلس وجرح لا يرق دمه اه (فيروز) قوله « ونحوه ، كطمور ، وحله إذا تمكن من معرفة الوقت فى أحد الوقتين وأما إذا استمر معه الجهل فلا فائدة فى الجمع كما نقله المحقق عثمان عن شيخه الخلو تى اه (فيروز) .

قوله « بين العشاءين خاصة ، والوجه الآخر يجوز الجمع بين الظهرين كالعشاءين اختاره القاضى وأبو الخطاب ، والشيخ تقي الدين وغيرهم ، ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره ، وجزم به فى نهاية ابن رزين ونظما والتسهيل . وصححه فى المذهب وقدمه فى الخاصة وإدراك الغاية وأطلقهما فى مسبوك الذهب والمستوعب

(لمطر يبل الثياب) وتوجد معه مشقة ، والثلج ، والبرد والجليد مثله ، ولو حل وريح شديدة باردة لأنه عليه الصلاة والسلام د جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة ، رواه البخارى بإسناده ، وفعله أبو بكر ، وعمر وعثمان وله الجمع لذلك (ولو صلى في بيته ، أو في مسجد طريقه تحت سباط) ونحوه ولأن الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر (والأفضل) لمن له الجمع (فعل الأرفق به من) جمع (تأخير) بأن يؤخر الأولى إلى الثانية (و) جمع (تقديم) بأن يقدم الثانية فيصلها مع الأولى لحديث معاذ السابق ، فإن استويا فالتأخير

والتلخيص والبلغة وخصال ابن البناء والطوفى في شرح الخرقى والحاويين اه
(إنصاف) .

قوله د توجد معه مشقة ، هذا قيد لما في المتن ، يفهم منه : أنه إذا لم توجد معه مشقة لم يحز الجمع .

(تنبيه) مفهوم كلام الماتن : أنه إذا لم يبل الثياب لم يحز الجمع وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب اه (فيروز) .

قوله «ولو حل» والظاهر : أنه إذا لوث الرجلين بالرطوبة والطين جاز اه .
قوله « البخارى » في نسخة النجاد ، اسمه أحمد بن سليمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس أبو بكر النجاد ولد سنة ٢٥٣ وتوفي سنة ٣٤٧ وكان يملى الحديث بجامع المنصور ، ويكثر الناس في حلقته ، وصنف كتابا في الفقه والاختلاف وهو من اتسعت روايته واشتهرت مصنفاته اه (من طبقات العليمى) .

قوله د فإن استويا فتأخير أفضل ، أى : لأنه أحوط ، وخروجا من الخلاف (فيروز) .

أفضل ، والأفضل بعرفة التقديم ، وبمزدلفة التأخير مطلقاً ، وترك الجمع في سواهما أفضل .

ويشترط للجمع ترتيب مطلقاً (فإن جمع في وقت الأولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية الجمع عند إحرامها) أى إحرام الأولى دون الثانية (و) الشرط الثانى المواالة (بينهما فلا يفرق بينهما إلا بمقدار إقامة) صلاة (ووضوء خفيف) لأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف السير فإنه معفو عنه (ويبطل) الجمع (براتبه يصلها بينهما) (أى بين المجموعتين) لأنه فرق بينهما بصلاة فتبطل ، كما لو قضى فائتة ، وإن تكلم بكلمة أو كلمتين جاز (والثالث أن يكون العذر) المبيح (موجوداً عند افتتاحهما وسلام الأولى) لأن افتتاح الأولى موضع النية ، وفراغهما وافتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط

قوله « مطلقاً ، أى سواء فيه رفق أو لا (فيروز) .

قوله « وترك الجمع في سواهما أفضل ، أى ترك الجمع أفضل من فعله خروجاً من الخلاف ، ولكن قال الشيخ تقي الدين : فعل الجمع جماعة في المسجد أولى من أن يصلوا في بيوتهم ، بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة ، إذ السنة أن تصلى الصلوات الخمس في المساجد جماعة ، وذلك أولى من الصلاة في البيوت مفردة باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع ، كمالك والشافعى وأحمد اهـ (ح م ص) .

قوله « ترتيب مطلقاً ، أى : سواء ذكره أو نسيه بخلاف سقوطه بالنساء في قضاء الفوائت ، وفاقاً للنتهى وخلافاً للإقناع ، حيث قال : يسقط بالنسيان اهـ (فيروز) .

قوله « بكلمة أو كلمتين ، ظاهره : أنه لو زاد على الكلمتين ضر ، وليس كذلك ، بل لا يضر إلا إذا زاد على قدر إقامة ووضوء خفيف كما هو مصرح به في الإقناع وغيره اهـ .

دوام العذر إلى فراغ الثانية في جمع المطر ، ونحوه ، بخلاف غيره ، كضرر
ومرض فيشترط استمراره إلى فراغ الثانية ، وإن انقطع السفر في الأولى
بطل الجمع والقصر مطلقاً فيتمها وتصح ، وفي الثانية : يتمها نقلاً (وإن
جمع في وقت الثانية اشترط) له شرطان (نية الجمع في وقت الأولى) لأنه متى
أخرها عن ذلك بغير نية صارت قضاء لا جمعا (إن لم يضيق) وقتها (عن فعلها)
لأن تأخيرها إلى ما يضيق عن فعلها حرام ، وهو يناق في الرخصة (و) الثاني
(استمرار العذر المبيح إلى دخول وقت الثانية) فإن زال العذر قبله لم يحز
الجمع ، لزوال ما يقتضيه ، كالمرضى يبرأ ، أو المسافر يقدم ، والمطر ينقطع ،
ولا بأس بالتطوع بينهما ، ولو صلى الأولى لوحده ثم الثانية إماماً أو مأموماً ،
أو صلاهما خلف إمامين أو بمن لم يجمع صح .

فصل

وصلاة الخوف صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة ، قال
الأثرم قلت : لأبي عبد الله تقول بالأحاديث كلها أو تختار واحداً منها؟ قال : أنا

قوله « وإن انقطع السفر إلخ ، أى : بأن نوى الإقامة أو وصلت السفينة به
إلى وطنه في الأولى من المجموعتين وهو في وقتها ، ولم يقبده لأن الكلام فيه اهـ .
(فيروز) .

قوله « مطلقاً ، أى وجد عذر يبيح له الجمع كطر ووحل أو لا (فيروز) .
قوله « نية الجمع في وقت الأولى ، فإن لم ينو الجمع حتى ضاق وقت الأولى
عنها لم تصح النية حينئذ اهـ (ع ن) واختار أبو بكر والشيخ تقي الدين لا تشترط
النية لجمع التقديم اهـ (ح منتهى) .

قوله « ولا بأس بالتطوع بينهما ، أى فلا تشترط له الموالاة (فيروز) .
قوله « أو بمن لم يجمع صح ، أى في هذه الصور كلها ، لأن لكل صلاة حكم
نفسها وهي منفردة (فيروز) وهذا في جمع التأخير ، بخلاف جمع التقديم اهـ .

أقول : من ذهب إليها كلها لحسن ، وأما حديث سهل فأننا أختاره ، وشرطه أن يكون العدو مباح القتال كالكفار ، والبغاة والمخاريين سفرأ كان أو حضراً ، مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث سهل الذى أشار إليه هو « صلته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع : طائفة صفت معه ، وطائفة وقفت وجاه العدو ، فصلى بالتى معه ركعة ، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا وصفوا وجاه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً ، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم ، متفق عليه ، وإذا اشتد الخوف صلوا رجالاً ، وركبانا للقبلة وغيرها ، يؤمنون طاقتهم ، وكذا حالة هرب مباح من عدو ، أو سيل ، ونحوه ، أو خوف فوت عدو يطلبه أو وقت وقوف بعرة (ويستحب أن يحمل معه فى صلاتها) من السلاح (ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله) كسيف ونحوه كسكين لقوله تعالى د ١٠٢ : ٤ وليأخذوا أسلحتهم ، ويجوز حمل سلاح نجس فى هذه الحال للحاجة بلا إعادة .

فصل فى صلاة الخوف

قوله « مباح القتال ، أى كقتال الكفار والبغاة والمخاريين اه (فيروز) .
قوله « وإذا اشتد الخوف الخ ، أى لا يلزمه الافتتاح إليها ولو أمكن اه (غاية) .
قوله « وإذا اشتد الخوف ، أى : تواصل الطعن والضرب والكر والفر ولم يمكن تفريق القوم ولا صلاتهم على ما سبق اه (ح منتهى) .
قوله « ويستحب أن يحمل معه الخ ، واختار جماعة : يجب ، وهو مذهب مالك والشافعى اه (فروع) .

باب صلاة الجمعة

سميت بذلك لجمعها الخلق الكثير ويومها أفضل أيام الأسبوع وصلاة الجمعة مستقلة ، وأفضل من الظهر ، وهي فرض الوقت ، فلو صلى الظهر أهل بلد مع بقاء وقت الجمعة لم تصح وتؤخر فائدة لخوف فوتها والظهر بدل عنها إذا فاتت (تلزم) الجمعة) كل ذكر (ذكره المنذر إجماعاً لأن المرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال (حر) لأن العبد محبوس على سيده (مكلف مسلم) لأن الإسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على مجنون ولا صبي ، لما روى طارق ابن شهاب مرفوعاً ، الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد

باب صلاة الجمعة

قوله « وسميت بذلك لجمعها الخلق الكثير ، وقيل : لأن آدم جمع خلقه فيها ، رواه أحمد وغيره مرفوعاً .

قوله « مستقلة ، أي : ليست بدلاً من الظهر وهي فرض الوقت ، خلافاً لأبي حنيفة اه (خطه) .

قوله « وأفضل من الظهر ، هل المراد : ظهر غير يومها ، أو ظهر يومها ، لكن بمن لا تجب عليه وهذا الثاني أظهر اه (م خ) .

قوله « وتؤخر فائدة لخوف فواتها ، أي ولو كان الوقت متسعاً لأنه لا يمكن إعادتها جمعة ، ولا يرد أن لها بدلاً يرجع إليه وهو الظهر ، لأنه لا يباح له تركها مع عدم العذر ، إذ هو متمكن من فعلها ، ولعل المراد بالفوات : أن لا يدرك منها ما تحصل به الجمعة لا ما يشمل فوات الركعة الأولى ؟ وينبغي أن يزداد هذا على ما تقدم مما يسقط به الترتيب بين الفرائض فاحفظه ، قاله شيخنا (م خ) اه (ح ابن عوض) .

قوله « عبد ، يشمل أن يكون منصوباً على البدل سقطت منه الألف على طريقة المتقدمين في عدم رسمهم الألف اكتفاء في مثله بالشكلة ، أشار إليه النووي

ملوك وامرأة، وصبي، ومريض، رواه أبو داود (مستوطن ببناء) معتاد، ولو كان فراسخ، من حجر أو قصب أو نحوه لا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا اسمه أي البناء (واحد ولو تفرق) البناء حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) إذا كان خارجا عن المصر (أكثر من فرسخ) تقريرا فتلزمه بغيره كمن بخيام ونحوها، ولم تنعقد به، ولم يحز أن يؤم فيها، وأما من كان في البلد فيجب عليه السعي إليها قريبا أو بعيدا، سمع النداء أو لم يسمعه، لأن البلد كالشيء.

في شرح مسلم، ويحتمل أن يكون مرفوعا على القطع: أي هم عبد الخ لما تقرر من أن البدل إذا فصل به مذكور وكان وافيًا يجوز فيه البدل أو القطع، وإلا تعين القطع وإن لم ينو الحذف، نص عليه في التسهيل اهـ (ع ن خطه).
قوله « ونحوه، أي كمسف (فيروز) ».

قوله « ولو تفرق، مراده: تفرقا يسيرا بخلاف الكثير غير المعتاد (خطه) »
(فائدة) من جواب لعبد الوهاب بن عبد الله: والبلد إذا كان بدوها لبقابل وكل قبيلة بذت لها منزلة وتحصنوا فيها مثل روضة سدير، فكل منزلة كقرية لا يصح أن يؤم من في أحد منازلها في المنزلة الأخرى، وإن كان المعروف أن البلد واحد. والصلاة في مسجد منه واحد، ثم حدث خوف من فتنة أو غيرها، فهذا يجوز لمن هو في محله أن يؤم في أخرى والله سبحانه وتعالى أعلم. سئل الشيخ عبد الله ابن زهلان عن من كان من أهل الجبيلة وزرع في عقربا وسكن عند زرعه إلى حصاده ومقره الجبيلة، هل يصح كونه إماما في الجمعة بالجبيلة لأنه مقره أم لا؟ الجواب: تصح إمامته وخطابته ويسب من العدد المعتبر، لأن الجبيلة بلده الحقيقي.

قوله « فتلزمه بغيره، فإذا كان قرية ينقص العدد فيها بقرب قرية بفرسخ فأقل يجمع فيها: لزمت الجمعة القرية الناقصة عددهم بغيرهم (خطه) ».
قوله « كن بخيام ونحوها، أي: كبيوت الشعر (فيروز) ».

الواحد (ولا تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره ، فلم يصل أحد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير ، وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره ، فإن كان عاصياً بسفره ، أو كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة أو أقام ما يمنع القصر ولم ينو استيطا الزمته بغيره (ولا) تجب الجمعة على (عبد) ومبعض (وامرأة) لما تقدم ، ولا خشي لأنه لا يعلم كونه رجلاً (ومن حضرها منهم أجزأته) لأن إسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنعقد به) لأنه ليس من أهل الوجوب وإنما صحت منه تبعاً (ولم يصح أن يؤم فيها) لتلاصير التابع متبوعاً (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف إن حضرها (وجبت عليه وانعقدت به) وجاز أن يؤم فيها ، لأن سقوطها لمشقة السعي وقد زالت .

(ومن صلى الظهر) وهو (من) يجب (عليه حضور) الجمعة قبل صلاة

قوله « ولا تجب على مسافر الخ » ، يحتمل أن مراده : المسافر السفر الطويل وعليه الأصحاب ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف : ما هو أعم من ذلك ، فيشمل المسافر سفر أقصر أو فوق فرسخ ، والصحيح : أنها لا تجب عليه ولا تلزمه جزم به في الفروع ، وقيل : تلزمه بغيره ، وجزم به في المستوعب ، والمحزر والزركشي . انتهى . واستدل لذلك « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعرفة يوم الجمعة ومعه خلق كثير من أهل مكة ولم يأمرهم بجمعة » اهـ .

قوله « أو أقام الخ » ، أى : كتاجر أقام لبيع متاعه أو أقام لطلب علم (فيروز) .

قوله « لزمته بغيره » ، أى : ولا تنعقد به ، فلا يحسب من العدد ولم يجوز أن يؤم فيها اهـ (فيروز) .

الإمام أى قبل أن تقام الجمعة أو مع الشك فيه لم تصح ظهره ، لأنه صلى ما لم يخاطب به ، وترك ما خوطب به ، وإذا ظن أنه يدرك الجمعة سعى إليها لأنها فرض ، وإلا انتظر حتى يتيقن أنهم صالوا الجمعة فيصلى الظهر (وتصح) الظهر (ممن لا يجب عليه) الجمعة كريض ونحوه ولو زال عذره قبل تجميع الإمام ، إلا الصبي إذا بلغ (والأفضل) تأخير الظهر حتى يصلى الإمام الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد يأذن أفضل وندب تصدق بدينار أو نصفه لتاركها بلا عذر (ولا يجوز لمن تلزمه) الجمعة (السفر) في يومها بعد الزوال (حتى يصلى

قوله « قبل أن تقام الجمعة ، فيه توقف . ومرادهم : مع بقاء ما تدرك به الجمعة لو ذهب وحضر معهم ، وليس المراد : قبل ابتداء التجميع ، ولا قبل فراغه بالسكينة ، وعبارة الإقناع : وهن صلى الظهر ممن يجب عليه حضور الجمعة ، قبل صلاة الإمام ، أو قبل فراغها لم يصح ، قاله شارحه .

قوله « أو قبل فراغها ، أى فراغ ما تدرك به الجمعة (خطه) .

قوله « أو مع شك فيه ، أى : فى تجميع الإمام ، لكن إن أخرها الإمام تأخيراً منكراً فلغير أن يصلى الظهر ويجزيه عن فرضه ، جزم به المجده (فيروز) .

قوله « قبل تجميع الإمام ، المراد بالتجميع هنا : فوات ما تدرك به الجمعة كرفع الإمام رأسه من ركوع الثانية اهـ (م خ) .

قوله « إلا الصبي إذا بلغ ، أى : فلا تصح منه الظهر ، ولو بلغ بعد تجميع الإمام وقد كان صلى الظهر أولاً أعادها ، بل لو بلغ قبل الغروب أعاد الظهر والعصر . كما تقدم فى أوائل شروط الصلاة اهـ (فيروز) .

قوله « ولا يجوز لمن تلزمه السفر الخ ، هذا من منردات المذهب (تقرير) .

إن لم يخف فوت رفقته ، وقبل الزوال يكره إن لم يأت بها في طريقه .

فصل

(يشترط لصحتها) أى صحة الجمعة أربعة شروط (ليس منها إذن الإمام) لأن علياً صلى بالناس وعثمان محصور فلم ينكره أحد ، وصوبه عثمان ، رواه البخارى بمعناه .

(أحدها) أى أحد الشروط (الوقت) لأنها صلاة مهروضة فاشترط لها الوقت كبقية الصلوات ، فلا تصح قبل الوقت . ولا بعده إجماعاً ، قاله فى المبدع (وأوله أول وقت صلاة العيد) لقول عبد الله بن سيدان « شهدت الجمعة مع أبى بكر الصديق ، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول : قد انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول : زال النهار ، فأريت أحداً عاب ذلك ولا أنكره ،

قوله « وقبل الزوال يكره ، لعله ما لم يكن من العدد المعتبر ، وكان يعلم أنها لا تكمل بغيره ، فإنه يحرم (م خ) وقال ابن فيروز : أى إذا لم يكن إذن لها فإن كان فيحرم كما بحثه مرعى وسبقه إليه الطوفى اهـ .

قوله « إن لم يأت بها في طريقه ، أى إن لم يكن يظن التمكن من الإتيان بها اهـ (م خ) .

فصل

قوله « الوقت » ، فلا تصح قبله ولا بعده . ولم يقل دخول وقت كما قيل فى غير الجمعة ثلاثيهم صحتها بعد الدخول ، سواء كانت فى الوقت أو بعده فتدبراه (عن) قوله « وأوله » ، أى أول وقت الجواز ، وأما وقت الوجوب فبزوال الشمس (خطه) .

رواه الدارقطني . وأحمد ، واحتج به ، وقال : وكذلك روى عن ابن مسعود ، وجابر ، وسعيد ، ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ، ولم ينكر (وآخره آخر وقت صلاة الظهر) بلا خلاف ، قاله في المبدع ، وفعلها بعد الزوال أفضل (فإن خرج وقتها قبل التحريم) أى قبل أن يكبر للإحرام بالجمعة (صلوا ظهرا) قال في الشرح : لانعلم فيه خلافا (وإلا) بأن أحرموا بها في الوقت (لجمعة) كسائر الصلوات تدرك بتكبير الإحرام في الوقت ، ولا تسقط بشك في خروج الوقت ، فإن بقي من الوقت قدر الخطبتين والتحريم لزمهم فعلها وإلا لم يحز .

(الشرط الثاني حضور أربعين من أهل وجوبها) وتقدم بيانهم ، أى حضورهم في الخطبة والصلاة ، قال أحمد ، بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير إلى أهل المدينة ، فلما كان يوم الجمعة جمع بهم ، وكانوا أربعين ، وكانت أول جمعة جمعت بالمدينة ، وقال جابر : مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق

قوله ، وسعيد ، الظاهر والله أعلم : أنه سمع بن أبي وقاص رضى الله عنه (تقرير) .

قوله ، تدرك بتكبير الإحرام ، المراد إدراك وقتها ، وعنه ، لا تدرك إلا بركعة ، اختاره الحرقي والشيخ الموفق اه .

(فائدة) إن قيل كل من وقت الجمعة وجماعتها شرط لها ، فلم اعتبر في الوقت الإدراك بالتكبير فقط ، وفي الجماعة بالركعة ؟ أجاب (عن) بأن الوقت شرط ولكن خارج عن الماهية ، والجماعة شرط داخل الماهية . وما كان داخل الماهية أقوى مما كان خارجها ، والله أعلم .

قوله ، وإلا لم يحز ، أى : وإن لم يبق قدر التحريم والخطبة لم يحز اه . (فيروز) .

قوله ، حضور أربعين ، وعنه تنعقد بأربعة وفاقا لأبي حنيفة ، وعنه بثلاثة اختاره الشيخ تقي الدين ، وعند مالك بمن تقرئ بهم قرية عادة اه .

جمعة ، وأضحية ، وفطرا ، رواه الدارقطني وفيه ضعف قاله في المبدع .

(الشرط الثالث) أن يكونوا (بقرية مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ، ولا تصح من أهل الخيام ، وبيوت الشعر وتحوم ، لأن ذلك لم يقصد للاستيطان غالباً ، وكانت قبائل العرب حوله عليه الصلاة والسلام ولم يأمرهم بها ، وتصح بقرية خراب عزموا على إصلاحها ، والإقامة بها (وتصح) إقامتها (فيما قارب البنيان من الصحراء) لأن أسعد بن زرارة أول من جمع في حرة بني يياضة ، أخرجته أبو داود والدارقطني .

قال البيهقي : حسن الإسناد صحيح ، قال الخطابي : حرة بني يياضة على ميل من المدينة ، وإذا رأى الإمام وحده العدد فنقص لم يحز للإمام أن يؤمهم ولزمه استخلاف أحدهم ، وبالعكس لا تلزم واحداً منهم (فإن نقصوا) عن الأربعين (قبل إتمامها) لم يتموها جمعة ، لفقد شرطها و (استأنموا ظهراً) إن لم يمكن إعادتها جمعة ، وإن بقي معه العدد بعد انقضاء بعضهم ولو بمن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل نقصهم : أتموا جمعة .

(ومن) أحرم في الوقت وأدرك (مع الإمام منها) أى الجمعة (ركعة أتمها جمعة) لحديث أبي هريرة مرفوعاً : من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة ، رواه الأثرم (وإن أدرك أقل من ذلك) بأن رفع الإمام رأسه من الثانية ثم دخل

قوله : فلا تتم من مكانين متقاربين ، أى لا تتم الأربعون من مكانين متقاربين في كل منهما دون الأربعين لفقد شرطها (فيروز) .

قوله : وإذا رأى الإمام الخ ، أى اعتقد اشتراط العدد وحده دون المأمومين : لم يحز أن يؤمهم لاعتقاده البطلان إهـ (فيروز) .

قوله : وبالعكس الخ ، علل هذا بأن المأمومين لا يرونها والإمام لا يجد من يصلحها معه إهـ .

معه (أنما ظهرا) لمفهوم ما سبق (إذا كان نوى ظهراً) ودخل وقته لحديث
« وإنما لكل امرئ ما نوى » ، وإلا أنما نفلا ، ومن أحرم مع الإمام ثم زوحم
عن السجود لزمه السجود على ظهر إنسان ، أو رجله ، فإن لم يمكنه فإذا زال
الزحام ، وإن أحرم ثم زوحم وأخرج من الصف فصلى فإذا لم تصح صلاته ،
وإن أخرج في الثانية نوى مفارقتها ، وأنما جمعة .

الشرط الرابع : تقدم خطبتين ، وأشار إليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
لقوله تعالى ٢٣: ٩ فاسموا إلى ذكر الله ، والذكر هو الخطبة ، ولقول ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس ، متفق

قوله « لمفهوم ما سبق ، أى من قوله صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة -
الحديث ، وهو من مفهوم المخالفة اه (فيروز) .

قوله « وإلا أنما نفلا ، أى وإن لم يدخل وقت الظهر أو دخل ولم ينو ،
بل نوى جمعة فإنه يتمها نفلا ، أما الأولى : فكمن أحرم بفرض فإن قبل
وقته ، وأما الثانية : فلحديث « إنما الأعمال بالنيات ، اه (فيروز) .

قوله « لزمه السجود ، لحديث عمر رضى الله عنه « إذا اشتد الزحام فليسجد
على ظهر أخيه ، رواه أبو داود الطيالسى . وإن احتاج إلى موضع يديه
ورجليه لم يحز وضعهما على ظهر إنسان أو رجله اه (ق ع) .

قوله « فإذا زال الزحام ، أى سجد بالأرض ولحق إمامه للعذر ، إلا أن
يخاف فوت الثانية بغلبة ظنه ، فن غلب على ظنه القوات نابعه فيها وتحرير
أولاه ويتمه جمعة . فإن لم يتابعه عالماً بطلت صلاته لتركة متابعة إمامه بلاعذر ،
وجاهلاً ثم أدركه في التشهد بعد أن سجد سجدة الأولى : أتى بركعة ثانية بعد
سلام إمامه وصحت جمعة اه (فيروز) .

عليه ؛ وهما بدل ركعتين لامن الظهر (من شرط صحتهما حمد الله) بلفظ - الحمد لله - لقوله عليه الصلاة والسلام « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم » رواه أبو داود عن أبي هريرة .

(والصلاة على رسوله) محمد (صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى

قوله « وهما بدل ركعتين » في بحث ابن قندس : أن الجمعة في الأصل أربع قامت الخطبتان مقام ركعتين منها ، لا أنها ظهر مقصورة ، فلها يصلى من فاتته أربعاً (خطبه) .

قوله « لامن الظهر » أى لأن الجمعة ليست بدلا من الظهر ، بل مستقلة ، كما تقدم (فيروز) .

قوله « من شرط صحتهما - الخ » والمراد هنا بالشرط : ماتوقف عليه الصحة ، أعم من أن يكون داخلا أو خارجا ، فيعم الركن كالحمد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقراءة آية ، والوصية بتقوى الله ، أشار في انشراح إلى أن ذلك كله قول الشافعي ومالك في رواية عنه . قال : ولا يكنى ما يسمى خطبة ، خلافا لرواية عن مالك ، ولا تحميدة ولا تسيحة خلافا لأبي حنيفة . ورواية عن مالك اه .

قوله « والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم - الخ » قال يحيى القومى على هامش الإنصاف بخطيده على قوله : ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة : يشترط إظهار اسمه الشريف اللهم صل على محمد أو على النبي ، فلا يكفى صلى الله عليه وسلم ونحوه ، ولوسبقه قول : أشهد أن محمدا رسول الله ونحوه والظاهر : أن حكم خطبة الجمعة وحكم التشهد واحد ، فليحذر اه ، قال المنقور : هذا هو الذى تقرر لنا عند شيخنا اه ، وهكذا رأيت لغيره من فقهاء نجد وذكره بعض الشافعية والله أعلم . (خطبه) .

ذكر الله افقرت إلى ذكر رسوله كالأذان ، ويتعين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة لقول جابر بن سمرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ آية ، ويذكر الناس ، رواه مسلم ، قال أحمد : يقرأ ماشاء ، وقال أبو المعالي : لو قرأ آية لاستقل بمعنى : أو حكم ، كقوله « ثم نظر ، أو مدهامتان ، لم يكف ، والمذهب لا بد من من قراءة آية ولا جنباً مع تحریمها ، فلو قرأها تتضمن الحمد والموعظة . ثم صلى على النبي صلى الله وسلم أجزاء .

(والوصية بتقوى الله عز وجل) لأنه المقصود ، قال في المبدع : ويبدأ بالحمد لله ، ثم بالصلاة ، ثم بالموعظة ، ثم القراءة في ظاهر كلام جماعة ، ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه الأركان .

قوله « ويتعين لفظ الصلاة ، أى فلا يكفى معناه ، وفي المبدع : أو يشهد أنه عبد الله ورسوله .

(تنمة) الظاهر : أنه لا يتعين ذكر اسمه العلم . بل يكفى نحو الحاشر والعاقب ونحو ذلك (فيروز) .

(فائدة) قال في شرح المنتهى : ويتعين لفظ الصلاة لا السلام ، قال في الإنصاف : لا يجب السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مع الصلاة على المذهب اهـ قوله « والوصية - الخ ، قال الزركشى : ولا يشترط الإتيان بلفظ الوصية ، بل إذا قال : أطيعوا الله ونحو ذلك أجزاءه ، ولهذا قال الحرقي : ووعظ اهـ . قال في الاختيارات : وأما الأمر بتقوى الله ، فالواجب إما معنى ذلك ، وهو أشبه أن يقال : الواجب لفظ التقوى ، وقد يحتاج بأنهاجمات بهذا اللفظ في قوله تعالى « ٤ : ١٣١ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله ، وليست كلمة أجمع لما أمر الله من كلمة التقوى . اهـ .

(و) ويشترط (حضور العدد المشترك) لسماع القدر الواجب ، لأنه ذكر اشتراط للصلاة فاشتراط له العدد كتكبيرة الإحرام ، فإن نقصوا أو عادوا قبل فوت ركن منها بنوا ، وإن كثر التفريق ، أو فات منها ركن ، أو أحدث فطهر : استأنف مع سعة الوقت .

ويشترط أيضاً لهما الوقت . وأن يكون الخطيب يصلح إماماً فيهما ، والجهير بهما بحيث يسمع العدد المتعبر حيث لا مانع ، والنية ، والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالاتيهما وبين الصلاة (ولا يشترط لهما الطهارة) من الحدثين والنجس ولو خطب بمسجد ، لأنهما ذكر تقدم الصلاة ، أشبه الأذان ، وتحريم ابث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة ، وكذلك لا يشترط لهماستر العورة (لأن يتولاها من يتولى الصلاة) بل يستحب له ذلك ، لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة ، أشبهها

قوله « لسماع القدر الواجب ، أى من الخطبتين ، والمراد : حيث لا مانع فإن كان هناك مانع من نوم ، أو من غفلة ، أو صمم بعضهم : صحت اه (فيروز) قوله « والاستيطان ، احتراز من أن يكون في سفينة مثلاً ، ويفعل شيئاً من الأركان قبل قدوم بلده .

قوله « الموالاتيهما ، أى : بين الخطبتين بأن لا يفرقهما أو بينهما والصلاة إن قدر ذلك قدر موالاته الوضوء بالقصر في الزمن المعتدل بأن يقدر الوقت بالوضوء اه ودعاؤه عقب صعوده لا أصل له ، وكذا إيراد الحديث بين يدي الخطيب بعد الأذان بدعة ، خطبة الاستسقاء في أثناء خطبة الجمعة لا تقطع التوالى اه (م قر) .

قوله « لا تعلق له بواجب العبادة ، أى : كصلاة من معه درهم غصب اه . (فيروز) .

قوله « ولا أن يتولاها — الخ ، فلو خطب الثانية غير من خطب الأولى أجزأ

الصلاتين ، ولا يشترط أيضا حضور متولى الصلاة الخطبة ، ويطلبها كلام محرم ولو سيرا ولا تجزى بغير العربية مع القدرة (ومن سنتهما) أى الخطبتين (أن يخطب على منبر) لفعله عليه الصلاة والسلام ، وهو بكسر الميم ، من المنبر : وهو الارتفاع واتخاذ سنة يجمع عليها قاله في شرح مسلم . ويضعده على تؤدة إلى الدرجة التى تلى السطح (أو) يخطب على (موضع عال) لأن عدم المنبر . لأنه فى معناه ، عن يمين مستقبل القبلة بالمحراب ، وإن خطب بالأرض فعن يسارهم (وأن يسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم) لقول جابر : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر سلم ، رواه ابن ماجه ، ورواه الأثرم عن أبى بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان ، كسلامه على من عنده فى خروجه (ثم) يسن أن (يجلس إلى

قال فى النكت : فيأياها ، فيقال : عبادة واحدة بدنية محضة تصح من اثنين اه (ح منتهى) .

قوله : حضور — الخ ، أى : فتصح إمامة من لم يحضر الخطبة بهم حيث كان من أهل وجوبها .

قوله : تؤدة ، بضمة وهزمة مفتوحة : هى التأتى والتثبوت وترك العجلة ، يقال : اتأد فى فعله ، واتأد : إذا تأتى وتثبوت ولم يعجل اه (ش جامع الصغير) .

قوله : عن يمين مستقبل القبلة بالمحراب ، لأن منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك (خطه) قال فى الفروع : كان منبره صلى الله عليه وسلم ثلاث درج يقف على الثالثة التى تلى مكان الاستراحة . ثم وقف أبو بكر رضى الله عنه على الثانية ، ثم وقف عمر رضى الله عنه على الأولى تأديا . ثم وقف عثمان رضى الله عنه موقف أبى بكر ، ثم وقف على رضى الله عنه موقف النبي صلى الله عليه وسلم ثم زمن معاوية رضى الله عنه قلعه مروان وزاد فيه ست درج ، فكان الخلفاء يرقون ستا يقفون مكان عمر اه .

فراغ الأذان) لقول ابن عمر: كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب، رواه أبو داود (وأن يجلس بين الخطبتين) لحديث ابن عمر السابق (و) أن (يخطب قائماً) لما تقدم (ويعتمد على سيف أو قوس، أو عصاً) لفعله عليه الصلاة والسلام، رواه أبو داود عن الحكم بن حزن وفيه إشارة إلى أن هذا الدين فتح به، قاله في المروء، ويتوجه باليسرى، والأخرى بحرف المنبر، فإن لم يعتمد أمسك يمينه بشماله أو أرسلهما (و) أن (يقصد تلقاء وجهه) لفعله عليه الصلاة والسلام، ولأن في التمناته إلى أحد جانبيه إعراضاً عن الآخر، وإن استدبرهم كره، وينحرفون إليه إذا خطب لفعل الصحابة، ذكره في المبدع (و) أن (يقصر الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه، فأطيلوا الصلاة. وأقصروا الخطبة، وأن تكون الثانية أقصر. ورفع صوته قدر إمكانه (و) أن (يدعو للمسلمين) لأنه مسنون في غير الخطبة ففيها أولى، ويباح الدعاء لمعين، وأن يخطب من صحيفة، قال في المبدع:

قوله : وأن يجلس بين الخطبتين ، قال في التلخيص: بقدر سورة الإخلاص اهـ (ح م ص).

قوله : ويعتمد على سيف أو قوس : الخ ، قال الخلوئي : رأيت في الهدى لابن القيم رحمه الله ما نصه : وكان صلى الله عليه وسلم إذا قام يخطب أخذ عصاً فتوكأ عليها — إلى أن قال — وكان أحياناً يتوكأ على قوس ، ولم يحفظ عنه : أنه توكأ على سيف ، وكثير من الجهلة ، يظن أنه كان يمسك السيف على المنبر إشارة إلى أن الدين إنما قام بالسيف ، وهذا جهل قبيح من وجهين ، أحدهما : أن المحفوظ إنما هو الاتكاء على العصا والقوس ، والثاني : أن الدين إنما قام بالوحي وأما السيف فلحق أهل العناد والشرك ، ومدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، التي كانت خطبته فيها ، إنما فتحت بالقرآن ، ولم تفتح بالسيف . انتهى ملخصاً

وينزل مسرعاً ، وإذا غلب الخوارج على بلد فأقاموا فيه الجمعة جاز اتباعهم نصاً ، وقال ابن أبي موسى : يصلى معهم الجمعة ويعيدها ظهراً .

فصل

وصلاة (الجمعة ركعتان) لإجماعا حكاه ابن المنذر (يسن أن يقرأ جهراً) لفعله عليه الصلاة والسلام (في) الركعة (الأولى بالجمعة) بعد الفاتحة (وفي) الركعة (الثانية بالمنافقين) ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما ، رواه مسلم عن ابن عباس ، وأن يقرأ في فجرها في الأولى : ألم : السجدة ، وفي الثانية : هل أتى ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما ، متفق عليه ، من حديث أبي هريرة .
وتحرم (إقامتها) أى الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (إلا الحاجة) كسعة

فصل

قوله : بألم السجدة ، قال الشيخ : لتضمنها ابتداء خلق السموات والأرض وخلق الإنسان إلى أن يدخل الجنة والنار ، قال : ويكره تحريمه سجدة غيرها والسنة إكمالها وترك مداومتها نصاً اهـ . وعند الشافعية لا تكره (تقرير) .

قوله : وتحرم إقامتها الخ ، قال في الفتاوى المصرية : إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين يجوز للحاجة عند أكثر العلماء ، ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان أقاموا فيها الجمعة في الجانب الشرقي . وجمعة في الجانب الغربي ، وأجاز ذلك أكثر العلماء ، ثم ذكر الحجة في ذلك ، وهو أن علياً استخلف من يصلى بضعفة الناس في المسجد صلاة العيد ، وهو يصلى بالناس خارج الصحراء بالكوفة ولم يكن هذا يفعل قبل ذلك وعلى من الخلفاء الراشدين ، قال الأثرم : قيل : لأبي عبد الله هل علمت أن أحدا جمع جمعيتين في مصر واحد؟ فقال : علي بن أبي طالب أمر رجلاً أن

البلد وتباعد أقطاره ، أو بعد الجامع ، أو ضيقه أو خوف فتنه ، فيجوز التعدد بحسبها فقط ، لأنها تفعل في الأمصار العظيمة في مواضع ، ولغير الشام ومصر وغير ذلك من غير نكير ، فكان لإجماعنا ذكره في المبدع (فإن فعلوا) أى صلوا في موضعين أو أكثر بلا حاجة . (فالصحيحة ما باشرها الإمام أو أذن فيها) ولو تأخرت ، وسواء قلنا : لإذنه شرط أو لا إذ في تصحيح غيرها افتيات عليه ، وتقويت الجمعة (فإن يستويا في إذن ، أو عدمه فالثانية باطلة) لأن الاستغناء

يصلى بضعة الناس في المسجد وصلى بالجبان وذلك في العيد فأما جمعتان في مصر واحد فلا أعلم أحدا فعله . وجمعة بعد جمعة لا أعرفه (خطه) وفي الشرح عن مالك والشافعى المنع ، ورمز في الفروع بروايتين عن مالك وأبى حنيفة ، وحكى القاضى الجواز عن داود ومحمد بن الحسن والمنع عن مالك والشافعى وأبى يوسف اه .

قوله « أو ضيقه » قال الفتوحى : أى : ضيق مسجد البلد عن أهله . انتهى قلت : الإطلاق فى الأهل شامل لكل من تصح منه وإن لم يصل ، وحينئذ فالتعدد فى مصر لحاجة اه (ح منتهى) .

قوله « أو خوف فتنه » أى : كالعداوة بين أهل البلد يخشى من اجتماعهم فى إثارتها اه (فيروز) .

قوله « فيجوز التعدد بحسبها فقط » أى : بحسب الحاجة ، فإن حصل الغناء بجمعتين لم تجز الثالثة : وهلم جرا (فيروز) .

قوله « فالصحيحة ما باشرها الإمام » أى : الأعظم اه

قوله « أو أذن فيها » أى : إن لم يباشر شيئا ممن اه

قوله « افتيات ، الافتيات : افتعال من الفتوت ، وهو السبق إلى الشيء دون اتمام من مؤتمر ، تقول افتات عليه بأمر كذا : فاته بكذا ، أو فلان لا يفتات عليه : أى لا يعمل شيء دون أمره اه .

حصل بالأولى فأنيط الحكم بها ، ويعتبر انسبق بالإحرام (وإن وقعتا معا) ولا مزية لإحداهما بطلتا ، لأنه لا يمكن تصحيحهما ، ولا تصحيح إحداهما ، فإن أمكن إعادتها جمعة ففعلوا ، وإلا صلوا ظهرا (وجهلت الأولى) منهما (بطلتا) ويصلون ظهراً ، لاحتمال سبق إحداهما فتصح فلا تعاد ، وكذا لو أقيمت في المنصر جماعة وجهل كيف وقعت ، وإذا وافق العيد يوم الجمعة : سقطت عن حضره مع الإمام : كريض دون الإمام ، فإن اجتمع معه العدد المعتبر أقامها ، وإلا صلى ظهراً ، وكذا العيد بها ، إذا عزموا على فعلها سقط .

(وأقل السنة) الرابعة (بعد الجمعة ركعتان) لأنه عليه الصلاة والسلام . كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ، متفق عليه من حديث ابن عمر (وأكثرها

قوله : بطلتا ، واختار جمع : الصحة مطلقاً اهـ (غاية) .
قوله : فلا تعاد ، أى الجمعة ، والفرق بين هذه وبين ما قبلها : أن التى قبلها لم يحتل تصحيح إحداهما ، والتى هنا يحتل (فيروز) .
قوله : كريض ، أى : فى أن السقوط سقوط حضور لا سقوط وجوب فلو حضرها أحد وجدت عليه وانعدت به . وصح أن يؤم دون الإمام . أى فلا يسقط عنه الحضور للخبر اهـ (فيروز) .

قوله : إذا عزموا ، أى : سواء أريد فعلها قبل الزوال أو بعده . فلا بد من العزم عليها فى الحالتين خلافاً للإقناع ، تبعاً لابن تيميم . وحيث قال : لا يعتبر العزم إلا إذا فعلت قبل الزوال اهـ (عن) .

(فائدة) الصحيح من المذهب : سقوط صلاة العيد بصلاة الجمعة . سواء فعلت قبل الزوال أو بعده ، قاله فى الإنصاف . قال : وهو من المفردات . وقال أبو الخطاب والمنوفى ومن تبعها : تسقط إن فعلها وقت العيد . وإلا فلا . فعلى المذهب يعتبر العزم على فعل الجمعة : قاله فى الفروع . وقال ابن تيميم : إن فعلت بعد الزوال اعتبر العزم على الجمعة لترك صلاة العيد اهـ .

ست) ركعات ، لقول ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله » رواء أبو داود ، ويصلها مكانه ، بخلاف سائر السنن ففي بيته ، ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام ، أو انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها : أى راتبة ، قال عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله تعالى : رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن ركعات (ويسن أن يغتسل في يومها) لخبر عائشة « لو أنكم تطهرتم

قوله « ويصلها مكانه » مشكل في الحديث الصحيح « في بيته ركعتين » وقال الشيخ : أربع في المسجد ، وركعتين في بيته (ع ب ط رحمه الله) .

قوله « ويسن فصل بين فرض وسنة الخ » هل يكفي قيام من موضعه إلى غيره من المسجد أم لابد من الخروج من المسجد ؟ أجاب (ع ب ابن فيروز) بما حاصله : أنه يكفي الانتقال من موضعه كما هو ظاهر قولهم بالانتقال وورد ما يدل على ذلك اهـ .

قوله « قال عبد الله الخ » استدل بهذا على استحباب الصلاة قبلها لثلاثا : إنه لا سنة لها قبلها مطلقاً (فيروز) .

قوله « في يومها » قال ابن نصر الله في حاشية الفروع : لو لم يغتسل في يومها فهل يستحب قضاؤه في ليلة السبت ، أو بعدها ؟ لم أعلم فيه نقلا وتوجه القول به لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أن يغسل ^(١) » في سبعة الأيام يوماً يغسل فيه رأسه وجسده ، متفق عليه انتهى ، قلت : وفيه نظر لا يخفى من له أدنى لمسام بالحديث إذ المراد بما في الحديث يوم الجمعة كما بين في ضرق الحديث اهـ (فيروز) .

قوله « خبر عائشة » لو استدل المصنف بحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ، لكان أظهر في المقصود (تقرير) .

(١) كذا في حاشية ابن فيروز والذي رأيت في حاشية ابن نصر الله : لقوله صلى الله عليه وسلم « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً — الحديث »

ليومكم هذا ، وعن جماع ، وعند مضى : أى إلى الصلاة أفضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظف وتطيب) لما روى البخارى عن أبى سعيد مرفوعاً : لا يقتسل رجل يوم الجمعة أو يتطهر ما استطاع من طهر ، ويدهن ويمس من طيب امرأته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ، ثم يصلى ما كتب له ، ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) لوروده فى بعض الألفاظ ، وأفضلها البياض ، ويعتم ، ويرتدى (و) أن (يبكر إليها

قوله : وعن جماع أفضل ، ظاهره : ولو أدى إلى عدم التبكير يوم الجمعة لأن العذر مستحب ، قاله شيخنا (م ق ر) .

قوله : وتقدم ، فيه نظر . ذكر المصنف استحباب الغسل للجمعة فى كتاب الطهارة (خطه) .

(فائدة) قال فى الإنصاف : المذهب أن الغسل من غسل الميت آكد الأغسال ، ثم بعده غسل الجمعة ، وقيل : غسل الجمعة آكد الأغسال مطلقاً ، وأطلقهما ابن تيمية هـ .

قوله : من طيب امرأته ، لم أره فى البخارى .

قوله : من طيب امرأته ، أى : ما خفى ريحه وظهر لونه لنا كد الطيب ، قال فى المبدع : ظاهر كلام أحمد والأصحاب خلافه هـ (ش ق ع) .

قوله : وأن يبكر ، ولو كان مشغلاً بالصلاة فى منزله . قاله فى المبدع هـ (ح ق ع) .

(فائدة) ذكر ابن رجب فى شرح البخارى . على حديث : من راح فى الساعة الأولى - الخ ، فى أول الساعات ثلاثة أقوال : أحدها : من طلوع الفجر . وذكر أنه قول الشافعى وأحمد . والثانى : من طلوع الشمس . وذكر عن طائفة

ماشياً) لقوله عليه الصلاة والسلام « ومشى ولم يركب ، وأن يكون بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني (و) أن (يدنو من الإمام) مستقبل القبلة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من غسل واغتسل ، وبكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا من الإمام ، فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها أجر سنة عمل صياما وقياماً ، رواه أحمد ، وأبو داود وإسناده ثقات ، ويشغل بالصلاة ، والذكر ،

من الشافعية والمالكية ، وظاهر كلامه : أنه يميل إليه . والثالث : من الزوال ، وأنه قول مالك وأكثر أصحابه اهـ .

قوله « بسكينة ، وهى الثانى فى الحركات واجتناب العبث ، والوقار : الهيبة كغض البصر ، وخفض الصوت ، وعدم الالتفات أو الكلمتان بمعنى واحد ، والثانى مؤكداً للأول اهـ (ابن حجر) .

قوله « من غسل واغتسل ، قال النووي : يروى « غسل ، بالتخفيف والتشديد والأرجح عند المحققين والمختار : أن معناه غسل رأسه ، ويؤيده رواية أبى داود ، فى هذا الحديث ، من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل وإما أفرد الرأس بالذكر لأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما ، وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون انتهى وقيل : المراد : غسل أعضائه للوضوء ثم اغتسل للجمعة ، وقال العراقى : ويحتمل أن المراد : غسل ثيابه واغتسل فى جسده اهـ . وقيل : هما بمعنى واحد . وكرر للتأكيد ، وقيل : جامع أهله قبل الخروج إلى الصلاة ، لأنه معين على غض البصر فى الطريق ، يقال : غسل امرأته ، بالتخفيف والتشديد ، إذا جامعها قاله السيوطى فى حاشيته على سنن النسائى اهـ (فيروز) .

قوله « وابتكر ، أى : أدرك أول الخطبة ، وأول كل شئ . باكرته ، وقيل معنى بكر السابق وهذا واحد ، فعل واقتعل ، وإنما كرر للبالغة والتأكيد ، قاله فى النهاية اهـ (فيروز) .

والقراءة (و) أن (يقرأ سورة الكهف في يومها) لما روى البيهقي بإسناد حسن عن أبي سعيد مرفوعاً : من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين ، وأن يكثّر الدعاء رجاء أن يصادف ساعة الإجابة ، وأن يكثّر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام : أكثرُوا على من الصلاة يوم الجمعة ، رواه أبو داود وغيره ، وكذا ليلتها (ولا يتخطى رقاب الناس) لما روى أحمد : أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس ، فقال له : اجلس فقد آذيت ، (إلا أن يكون) المتخطى (الإمام) فلا يكره للحاجة وألحق به في الغنية المؤذن (أو) يكون التخطى (إلى فرجة) لا يصل إليها إلا به ، فيتخطى ، لأنهم أسقطوا حق أنفسهم بتأخيرهم ، (وحرّم أن يقيم غيره) ولو عبده أو ولده الكبير ، فيجلس مكانه . لحديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه ، متفق عليه ، ولكن يقول : أفسحوا ، قاله في التلخيص (إلا) الصغير (من قدم صاحباً له فجلس في موضع يحفظه له) وكذا لو جلس لحفظه بدون إذنه ، قال في الشرح : لأن النائب يقوم باختياره . لكن إن جلس في مكان الإمام ، أو طريق المارة ، أو استقبل المنصلين في مكان ضيق أقيم ، قاله أبو المعاطي ، وكره إثارة غيره بمكانه الفاضل ، لاقبوله ، وليس لغير المؤثر سبقه .

(وحرّم رفع مصلى مفروشة) لأنه كالنائب عنه (ما لم تحضر الصلاة) فيرفعه

قوله : ولا يتخطى رقاب الناس الخ ، واختار الشيخ تقي الدين : تحريم التخطى . وقاله أبو المعاطي وصاحب النصيحة . والمنتخب قال الشيخ تقي الدين : ليس لأحد أن يتخطى رقاب الناس ، ليدخل في الصف إذا لم يكن بين يديه فرجة لا يوم الجمعة ولا غيره ، قال : لأن هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى اه .

قوله : وحرّم رفع مصلى مفروش ، وجزم في الوجيز بأن له رفعه . وقال :

لأنه لا حرمة له بنفسه ، ولا يصلى عليه (ومن قام من موضعه لمعارض لحقه
ثم عاد إليه قريباً فهو أحق به) لقوله عليه الصلاة والسلام « من قام من مجلسه
ثم رجع إليه فهو أحق به » ، رواه مسلم ، ولم يقيد الأكثر بالعود قريباً .

(ومن دخل) المسجد (والإمام يخطب لم يجلس) ولو كان وقت نهى
(حتى يصلى ركعتين ، يوجز فيهما) لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا جاء أحدكم
يوم الجمعة وقد خرج الإمام فإصلى ركعتين ، متفق عليه ، زاد مسلم « وليوجز
فيهما ، فإن جلس قام فأتى بهما ، ما لم يطل الفصل ، فتسن تحية المسجد لمن دخل
غير وقت نهى وقيام الخطيب ، وداخله لصلاة عيد ، أو بعد شروع في إقامة ،
وداخل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف .

(ولا يجوز الكلام والإمام يخطب) إذا كان منه بحيث يسمعه ، لقوله تعالى

الشيخ تقي الدين : لغيره رفعه في أظهر قولى العلماء ، وقال : ليس له فرشاه .
قوله « ولم يقيد الأكثر بالعود قريباً » ويبحث فى الإنصاف بأنه مراد
من أضائق اهـ (فيروز) .

قوله « فتسن تحية المسجد لمن دخله » قال فى المنتهى : بشرطه ، وفى حاشية
الخلواتى : قوله : « بشرطه » ، وهو أن يكون متطهراً من الحدثين ، وأن يكون
غير وقت نهى ، فى غير ما إذا دخل يوم الجمعة والإمام يخطب ، وأن لا تقام
الصلاة ، وأن لا يسهر فيجلس طويلاً بحيث يطول الفصل ، وأن لا يكون قيم
المسجد يتكرر منه الدخول لمصلحة ، وأن لا يكون المسجد الحرام ، وأن
لا يكون حال الأذان ويعلم بعض ذلك من المتن [أى من المنتهى] فتدبر اهـ .

قوله « ولا يجوز الكلام والإمام يخطب » أى ولو كان الإمام غير عدل
كما فى الإقناع اهـ (عن) .

٧٠ : ٢٠٤ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ، ولقوله عليه الصلاة والسلام
 « من قال : صه فقد لغا ، ومن لغا فلا جمعة له » ، رواه أحمد (إلا له) أى للإمام
 فلا يحرم عليه الكلام (أو لمن يكلمه) لمصلحة لأنه صلى الله عليه وسلم كالمسائل
 وكله هو ، ويجب لتحذير ضرير . وغافل عن هلكة (ويجوز الكلام) قبل
 الخطبة (وبعدها) وإذا سكنت بين الخطبتين ، أو شرع في الدعاء . وله الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعها من الخطيب ، وتسبىء كدعاء وتأمين
 عليه . وحمده خفية إذا عطس . ورد سلام وتشميت عطس : وإشارة أخرس
 إذا فهمت كلام . لا تسكيت متكلم بإشارة . ويكره العبث ، والشرب حال
 الخطبة إن سمعها . وإلا جاز . نص عليه .

باب صلاة العيدين

سمى به لأنه يعود ويتكرر لأوقاته . أو تفاؤلا . وجمعه أعياد (وهى) أى
 صلاة العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى : « فصل لربك وانحر » وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يداومون عليها (إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام)
 لأنهم من أعلام الدين الظاهرة (و أول) وقتها كصلاة الضحى (لأنه عليه الصلاة
 والسلام ومن بعده لم يصلوها إلا بعد ارتفاع الشمس ذكره فى المبدع) (وآخره)

(فائدة) لا يتصدق على سائل حال خطبة الجمعة . ولا يناوله . لأنه
 إغانة على محرم . وإلا جاز . نص عليه . كسؤال الخطيب الصدقة على إنسان
 اهـ . (ح ش منتهى) .

باب صلاة العيدين

قوله وهى فرض كفاية ، وعنه فرض عين اختاره أبو العباس وفاقا لأبي حنيفة
 وعنه سنة وفاقا للمالك والشافعى اهـ قال أبو العباس : وقد يقال بوجوبها على النساء

أى آخر وقتها (الزوال) أى زوال الشمس (فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده) أى بعد الزوال (صلوا من الغد) قضاء . لما روى أبو عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار قال : غم علينا هلال شوال فأصبحنا صائمين . فجاء ركب فى آخر النهار ، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يفطروا من يومهم ، وأن يخرجوا غدا لعيدهم ، رواه أحمد ، وأبو داود ، والدارقطنى وحسنه (وتس) صلاة العيد (فى صحراء) قرية عرفا ، لقول أبى عبيد : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج فى الفطر والأضحى إلى المصلى ، متفق عليه ، وكذلك الخلفاء بعده .

(و) يسن (تقديم صلاة الأضحى وعكسه الفطر) فيؤخرها ، لما روى الشافعى مرسلًا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم : أن يجعل الأضحى وآخر الفطر ، وذكر الناس ، (و) يسن (أكلة قبلها) أى قبل الخروج لصلاة الفطر . لقول بريرة : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر . ولا يطعم يوم النحر حتى يصلى ، رواه أحمد ، والأفضل على تمرات وترا

قوله : إذا تركها الخ ، اعلم أن من الأصحاب من عبر هنا وفى باب الأذان بالاتفاق ومنهم من عبر بالترك ، والظاهر : أنه من قبيل الاحتباك ، وهو أن يحذف من إحدى الجملتين ما يدل على الأخرى ، فالتقدير فى الباب : إذا حصل اتفاق وترك قاتلهم الإمام ، أما الاتفاق وحده فهو عزم على الترك لا ترك حقيقة ، وكذا الترك بلا اتفاق يكون جهلاً أو كسلاً أو تهاوناً ، فلا يقاتلون عليه ابتداء ، بل يؤمرون فإن امتثلوا وإلا قوتلوا لاجتماع الأمرين إذا : أعنى الترك والاتفاق ، ولعل هذا هو تحرير الكلام خلافاً لما يفهم من حاشية الحجاوى على التنقيح ، والله أعلم اهـ (ع ن) .

قوله : فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده ، أى بعد وقته ، وكذا لو أخروها مع العلم لعذر كفتنة أو لغير عذر اهـ (ح م ص) .

والتوسعة على الأهل ، والصدقة (وعكسه) أى يسن الإمساك (فى الأضحى
إن ضحى) حتى يصلى لياكل من أضحيته ، لما تقدم ، والأولى : من كبدها
(وتكره) صلاة العيد (فى الجامع بلا عذر) إلا بمكة المشرفة ، لمخالفة فعله
عليه الصلاة والسلام ، ويستحب للإمام أن يستخلف من يصلى بضعفة الناس فى
المسجد ، لفعل على . ويخطب لهم ، ولهم فعلها قبل الإمام ، وبعده ، وأيهما سبق
سقط به الفرض ، وجازت التضحية (ويسن تبكير مأموم إليها) ليحصل له
الدنو من الإمام ، وانتظار الصلاة ، فيكثر ثوابه (ماشياً) لقول على رضى
الله عنه ، من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً ، رواه الترمذى ، فإن العمل على
هذا عند أهل العلم (بعد) صلاة (الصبح ، و) يسن (تأخر الإمام إلى وقت
الصلاة) لقول أبى سعيد ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر ،
والأضحى إلى المنصلى ، فأول شيء يبدأ به الصلاة ، رواه مسلم ، ولأن الإمام
ينتظر ولا ينتظر ، ويخرج (على أحسن هيئة) أى لابساً أجمل ثيابه ، لقول
جابر ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم ويلبس برده الأحمر فى العيدين
والجمعة ، رواه ابن عبد البر (إلا المعتكف فيخرج فى ثياب اعتكافه) لأنه
أثر عبادة فاستحب له بقاؤه .

(ومن شرطها) أى شرط صحة صلاة العيد (استيطان . وعدد الجمعة) فلا

قوله « من أضحيته ، علم منه : أن هذا فى حق من لا يضحى . وأما غيره
فيخير اه (فيروز) .

قوله « إلا بمكة إلخ ، وفاقاً للثلاثة .

قوله « إلا المعتكف إلخ ، وعند أكثر العلماء : إن خروج المعتكف فى
ثياب الاعتكاف يستحب لغير الإمام اه .

قوله « ومن شرطها استيطان إلخ ، هذا المذهب اختاره الأكثر وفاقاً

تقام إلا حيث تقام الجمعة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجه فلم يصل (لا إذن الإمام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) إذا غدا من طريق (أن يرجع من طريق أخرى) لما روي البخاري عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى العيد خالف الطريق ، وكذا الجمعة ، قال في شرح المنتهى : ولا يمتنع ذلك أيضا في غير الجمعة ، وقال في المبدع : الظاهر : أن المخالفة فيه شرعت لمعنى خاص ، فلا يلتحق به غيره (ويصلها ركعتين قبل الخطبة) لقول ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان يصلون العيد قبل الخطبة ، متفق عليه ، فلو قدم الخطبة لم يعتد بها .

(يكبر في الأولى بعد) تكبيرة الإحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة ستاً) زوائد (وفي) الركعة (الثانية قبل القراءة خمساً) لما روى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد اثنى عشرة

لأبي حنيفة ، وعنه لا ، اختاره جماعة وفاقا لمالك والشافعي ، فيفعلها المسافر والعبد والمرأة والمنفرد ، وعلى الأولى يفعلونها تبعاً اهـ .

قوله « ومن شرطها ، قال (م ص) لعل المراد : ومن شرط الصلاة التي يسقط بها فرض الكفاية ، بدليل أن المنفرد تصح صلاته بعد صلاة الإمام وبعد الوقت ، وقال ابن نصر الله : المراد : شرط وجوب صلاة العيد ، لا شرط صحتها اهـ (خطه) .

قوله « قبل الخطبة ، وحكمة التأخير هنا للخطبة وتقديمها في الجمعة إلى الخطبة أن الخطبة شرطاً للصلاة ، والشرط مقدم على المشروط ، بخلاف خطبة العيد ، وأيضاً صلاة العيد فرض وخطبته سنة ، والفرض أهم فلا يعتد بها قبل الصلاة ، بل تعاد اهـ (عن) .

قوله « ستاً زوائد ، غير تكبيرة الإحرام ، وفاقا لمالك ، وقال الشافعي ، سبعة وقال أبو حنيفة : ثلاثاً في الأولى قبل القراءة ، وثلاثاً في الثانية بعدها ليوالى بين القراءتين اهـ (ح م ص) .

تكبيرة سبعا في الأولى وخمسا في الآخرة، إسناده حسن ، قال أحمد : اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير ، وكله جائز (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع التكبير ، قال أحمد : فأرى أن يدخل في هذا كله ، وعن عمر : أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة ، والعيد ، وعن زيد كذلك . رواهما الأثرم (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله وبحمده بكرة وأصيلا ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وسلم تسليما) لقول عقبة بن عامر : سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد ؟ قال : يحمد الله ، ويثنى عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه الأثرم وحرب واحتج به أحمد (وإن أحب قال غير ذلك) لأن الغرض الذكر بعد التكبير ، وإذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين ، وإذا نسي التكبير حتى قرأ سقط لأنه سنة فات محلها وإن أدرك الإمام راعيا أحرم ثم ركع ، ولا يشتغل بقضاء التكبير ، وإن أدركه قائما بعد فراغه من التكبير لم يقضه ، وكذا إن أدركه في أثنائه سقط ما فات (ثم يقرأ جهرا) لقول ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء ، رواه الدارقطني (في الركعة الأولى بعد الفاتحة بسبح ، وبالغاشية في الثانية) لقول سمرة : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية ، رواه أحمد ، فإذا سلم من الصلاة خطب خطبتين كخطبة الجمعة في أحكامها حتى في الكلام — إلا التكبير — مع الخاطب (يفتح الأولى بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك

قوله : ويقول إلخ ، ومذهب أبي حنيفة لا يشرع ذكره بين التكبيرات اه .
 قوله : حتى في الكلام فيحرم ، حيث يحرم في خطبة الجمعة اه (ح م ص)
 وقال في الفروع : وفي تحريره : أي الكلام روايتان اه .
 قوله : يفتح الأولى إلخ ، واختار شيخنا : يفتحها بالحمد ، لأنه لم ينقل عن

لما روى سعيد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : د يكبر الإمام يوم العيد قيل أن يخطب تسع تكبيرات ، وفي الثانية سبع تكبيرات ، (يحتمل في) خطبة (الفطر على الصدقة) لقوله عليه الصلاة والسلام : أغنهم بها عن السؤال في هذا اليوم ، (ويبين لهم ما يخرجون) جنساً ، وقدرأ ، والوجوب ، والوقت (ويرغبهم في) خطبة (الأضحى في الأضحية ويبين لهم حكمها) لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الأضحى كثيراً من أحكامها ، من رواية أبي سعيد ، والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر بينهما) أى بين التكبيرات سنة ، ولا يسن بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله بن السائب قال : شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد ، فلما قضى الصلاة قال : إنا نخطب ، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب ، رواه ابن ماجه ، وإسناده ثقات ، ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها ، والسنة لمن حضر العيد من النساء حضور الخطبة ، وأن يفردن بموعظة إذا لم يسمعن خطبة الرجال (ويكره التنفل) وقضاء فاتئة (قبل الصلاة) أى صلاة العيد (وبعدها في موضعها) قبل مفارقتها ، لقول ابن عباس : خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما ، متفق عليه (ويسن لمن فاتته) صلاة العيد (أو) فاته (بعضها قضاؤها) في يومها قبل الزوال أو بعده (على صفتها) لفعل أنس ، وكسائر الصلوات (ويسن التكبير المطلق) أى الذى

النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها اهـ (فروع) .
 قوله : ويبين لهم حكمها ، أى حكم الأضحية : ما يحزى وما لا يحزى ، وما الأفضل ؟ ووقت الذبح وما يخرج منها اهـ .
 قوله : على صفتها ، واختار الشيخ تقي الدين : أن صلاة العيد لا تقضى وفاقاً لأبي حنيفة ، وهى عند الشيخ تبعاً لأبي حنيفة فرض عين (إنصاف) .

لم يقيد بإدبار الصلوات وإظهاره ، وجهر غير أثى به (فى ليلتى العيدين) فى البيوت والأسواق ، والمساجد ، وغيرها ، ويجهر به فى الخروج إلى المصلى ، إلى فراغ الإمام من خطبته (و) التكبير (فى عيد فطر آكد) لقوله تعالى ٢٠ : ١٨٥ واتكملوا العدة ، ولتكبروا الله ، (و) يسن التكبير المطلق أيضاً (فى كل عشر ذى الحجة) ولو لم ير بهيمة الأنعام (و) يسن التكبير (المقيد عقب كل فريضة فى جماعة فى الأضحى) لأن ابن عمر كان لا يكبر إذا صلى وحده ، قال ابن مسعود : إنما التكبير على من صلى فى جماعة ، رواه ابن المنذر ، فالتفت الإمام إلى المأمومين ، ثم يكبر ، لفعله عليه الصلاة والسلام (من صلاة الفجر يوم عرفة) روى عن عمر وعلى وابن عباس ، وابن مسعود رضى الله عنهم (وللحرم من صلاة الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق) لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية ، والجهر به مسنون ،

قوله : « وفى فطر آكد » الذى جزم به فى الفتاوى المصرية : أن التكبيرة فى الأضحى آكد ، وقال : لأنه شرع إدبار الصلوات وأنه متفق عليه ، وأن عيد النحر مجتمع فيه المسكان والزمان ، وعيد النحر أفضل من عيد الفطر اه .

قوله : « ولو لم ير بهيمة الأنعام » خلافاً للشافعية (فيروز) .

قول الماتن : « والمقيد عقب كل فريضة » مفهومه : أنه لا يكبر عقب النوافل وهو صحيح . وهو المذهب . قاله فى الإنصاف اه (فيروز) .

قوله : « إلى عصر آخر أيام التشريق » فيكون تكبير المحل عقب ثلاث وعشرين فريضة . وتكبير المحرم عقب سبع عشرة والله أعلم اه (عن) قال الشيخ سليمان بن على : التكبير المقيد يدخل فيه عصر آخر أيام التشريق اه .

قوله : « والجهر به مسنون إلا للمرأة » فلا تأتى المرأة إذا صلت فى جماعة ، ولا تجهر به مطلقاً اه . (خطه) .

إلا للمرأة ، وتأتى به كالدكر عقب الصلاة ، قدمه فى المبدع ، وإذا فاتته صلاة من عامه فقفضاها فيها جماعة فى أيام التشريق كبر ، لبقاء وقت التكبير (وإن نسيه) أى التكبير (قضاءه) مكانه ، فإن قام أو ذهب عاد فجلس (ما لم يحدث أو يخرج من المسجد) أو يطل الفصل لأنه سنة فات محلها ، ويكبر المأموم إذا نسيه الإمام ، والمسبوق إذا قضى ، كالدكر والدعاء (ولا يسن) التكبير (عقب صلاة العيد) لأن الأثر إنما جاء فى المكتوبات ، ولا عقب نافلة ، ولا فريضة منفرداً ، لما تقدم (وصنفته) أى التكبير (شفعا : الله أكبر ، الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد) ويجزى مرة واحدة ، وإن زاد فلا بأس ، وإن كرره ثلاثا لحسن ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول كذلك ، رواه الدارقطنى ، وقاله على ، وحكاه ابن المنذر عن عمر ، ولا بأس بقوله لغيره : تقبل الله منا ومنك ، كالجواب ، ولا بالتعريف عشية عرفة بالإمصار ، لأنه دعاء ، وذكر ، وأول من فعله ابن عباس وعمرو بن الحريث .

قوله « وبأتى به كالدكر عقب الصلاة ، قال الشارح فى شرح الإقناع فيؤخذ منه تقديمه على الاستغفار ، وقوله : اللهم أنت السلام إلخ (فيروز) .

قوله « وصفته شفعا : الله أكبر إلخ ، وعند الشافعى : يكرره ثلاثا فى أول التكبير (تقرير) ويجزى مرة واحدة ، وإن زاد فلا بأس ، وإن كرره ثلاثا لحسن اه . وقال فى التوضيح : ويكبر الإمام مستقبل الناس على الأشهر ، وقيل : مستقبل القبلة وهو أظهر ، واختاره جماعة وقدمه فى الفروع وغيره اه .

قوله « ولا بأس بقوله إلخ ، وقال الإمام رضى الله عنه : لا أبتدىء به ، وعنه الكل حسن ، وعنه يكره ، ونقل على بن سعيد ما أحسنه ؛ إلا أن يخاف الشهرة ، وقال فى النصيحة : هو فعل الصحابة ، وقول العلماء اه (إنصاف) .

قوله « ولا بالتعريف ، لم يره أبو حنيفة ومالك (خطه) وقيل له :

باب صلاة الكسوف

يقال : كسفت بفتح الكاف وضمها ، ومثله خسفت : وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر ، أو بعضه . وفعلها ثابت بالسنة المشهورة ، واستنبطها بعضهم من قوله تعالى ٤١ : ٣٧ ومن آياته الليل والنهار ، والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن . .

(تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع أفضل ، لقول عائشة « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ، فقام وكبر وصف الناس وراءه » متفق عليه (وفردى) كسائر النوافل (إذا كسف أحد الثيرين) الشمس والقمر ، ووقتها من ابتدائه إلى التجلي ، ولا تقضى كاستسقاء ، وتحية مسجد ، فيصل (ركعتين) ويسن الغسل لها (يقرأ في الأولى جهرا) ولو في كسوف الشمس

تفعله أنت؟ قال لا ، وعنه يستحب . ذكرها الشيخ تقي الدين وهي من المفردات ولم ير الشيخ تقي الدين التعريف بغير عرفة ، وأنه لا نزاع فيه بين العلماء ، وأنه منكر وفاعله ضال اهـ (إضفاف) وهو اجتماع الناس بعد صلاة العصر للدعاء وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعله أهل عرفة اهـ .

باب صلاة الكسوف

قيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر اهـ .

قوله « ولا تقضى » قال في الفروع : ولا تعاد وفاقا اهـ .

قوله « وتحية المسجد » أى إذا دخل المسجد وجلس قبل صلاته تحية المسجد فإن طال الفصل لم يصل ، وإن لم يطل صلاها (تقرير) سكت المصنف عن سجود التلاوة ، لأنه قد قدم أنه يسن مع قصر الفصل ، فيفهم : أنه لا يسن قضاء أيضاً اهـ . وقال في المبدع : وإن حضرها غير ذوى الهيئات مع الرجال فحسن اهـ قوله « جهرا » ، خلافا للشافعى .

(بعد الفاتحة سورة طويلة) من غير تعيين (ثم يركع) ركوعاً (طويلاً) من غير تقدير (ثم يرفع) رأسه (ويسمع) أى يقول: سمع الله من حمده، فى رفعه (ويحمد) أى يقول: ربنا ولك الحمد، بعد اعتداله كغيرها) ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة، دون الأولى، ثم يركع فيطيل (الركوع، وهو دون الأول، ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم، ولا يطيل (ثم يسجد بسجدين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدين (ثم يصلى) الركعة (الثانية) (الركعة الأولى)، لكن دونها فى كل ما يفعله) فيها (ثم يتشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام، كما روى عنه ذلك من طرق، بعضها فى الصحيحين، ولا يشرع لها خطبة لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بها دون الخطبة ولا تعاد إن فرغت قبل التجلى، بل يدعو ويذكر كما لو كان وقت نهى (فإن تجلى الكسوف فيها) أى الصلاة (أتمها حقيقة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم»، متفق عليه من حديث ابن مسعود (وإن غابت الشمس كاسفة أو طلعت) الشمس (أو طلع الفجر والقمر خاسف)

قوله «سورة طويلة من غير تعيين، وفى الإقناع: ثم بالبقرة أو قدرها وكذا قال فى الشرح والفروع وغيرهما: بنحو البقرة، وفى الشرح وغيره: يركع بقدر قراءة مائة آية اهـ.

وقال القاضى وابن عقيل والمجد وغيرهم: القراءة فى كل قيام أقصر مما قبله، وكذلك التسييح.

قوله «ثم يركع ويسجد، ولا يطيل اعتدال الركوع، وفاقاً، وجعله بعضهم إجماعاً، وكذا الجلوس بين السجدين اهـ (ح م ص).

قوله «ولا يشرع لها خطبة، وعند الشافعى: يخطب لها (تقرير).

قوله «وقت نهى، صلاة الكسوف من ذوات الأسباب، فيها الخلاف المشهور فى فعل ذوات الأسباب فى أوقات النهى اهـ.

قوله «وإن غابت الشمس كاسفة الخ، مفهومه: أنه إن غاب القمر خاسفاً

لم يصل . لأنه ذهب وقت الانتفاع بهما ، ويعمل بالأصل في بقائه وذهابه (أو كانت آية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم نقله عنه وعن أصحابه عليه الصلاة والسلام مع أنه وجد في زمانهم انشقاق القمر ، وهبوب الرياح ، والصواعق .

وأما الزلزلة وهي رجة الأرض ، واضطرابها ، وعدم سكونها . فيصل لها إن

ليلا يصلي ، قال في الفروع : وهو الأشهر (خطه) أما غيوبة القمر فلا يمكن ليلا لأنه لا يتخسف إلا ليلة النصف من الشهر . إذا تقابل جرم الشمس والقمر وليلة النصف لا يمكن أن يغيب القمر ليلا ، وفي أثناء كلام الشيخ تقي الدين : وقد أجرى الله العادة أن الشمس لا تنكسف إلا وقت الاستقرار ، وأن القمر لا ينخسف إلا وقت الإبدار ، والشمس والقمر ليال معتادة من عرفها عرف الكسوف والخسوف . وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب ، بل مثل العلم بأوقات الفصول ، انتهى — إلى آخر كلامه رحمه الله .

قوله : ويعمل الأصل في بقائه وذهابه ، أي : ويعمل إذا شك في الكسوف بالأصل : أي فلا يصلي إذا شك في وجوده مع غيم ، لأن الأصل عدمه ويصلي إذا علم الكسوف ثم حصل غيم فشك في التجلي ، لأن الأصل بقاءه .
فائدة : يستحب العتق في كسوف الشمس ، نص عليه ، لأمره عليه أفضل الصلاة والسلام بذلك في الصحيحين ، قال في المستوعب وغيره : يستحب لقادره (إنصاف) .

قوله : أو كانت آية غير الزلزلة لم يصل ، وعن أحمد : يصلي لكل آية وفاقاً لأبي حنيفة ، وذكر الشيخ تقي الدين : أن هذا قول محقق أصحاب الإمام أحمد ، كما دل على ذلك السنن والآثار ، وقال في الرعاية : وقيل : يصلي للرجفة ، وفي الصاعقة . والريح الشديد . وانتشار النجوم . ورى الكواكب ، وظلمة النهار . وضوء الليل : وجهان اه .

دامت لفعل ابن عباس ، رواه سعيد والبيهقي ، وروى الشافعي عن علي نحوه
وقال « لو ثبت هذا الحديث لقلنا به ، (وإن أتى) مصلى الكسوف (في كل ركعة
بثلاث ركوعات أو أربع أو خمس ، جاز) روى مسلم من حديث جابر « أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بأربع سجعات ، ومن حديث ابن عباس
« صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركعات في أربع سجعات ، وروى
أبو داود عن أبي بن كعب أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة خمس
ركوعات ، وسجدين ، وانفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء
قال النووي : وبكل نوع ، قال بعض الصحابة : وما بعد الأول سنة لا تدرك
به الركعة ، ويصح فعلها كنافلة ، وتقدم جنازة على كسوف ، وعلى جمعة ، وعيد أمن
فوتها ، وتقدم تراويح على كسوف إن تعذر فعلها ، ويتصور كسوف الشمس
والقمر في كل وقت ، والله على شيء قدير ، فإن وقع بعرفة صلى ثم دفع .

قوله « وتقدم جنازة » ليس مكرراً مع ما قبله ، لأن ذلك فيما إذا اجتمع
الكسوف والجنازة مع ما ذكر ، وهذا فيما إذا انفردت مع المذكور ولم
يكتف بالمفهوم قصداً للتوضيح .

(فائدة) قال ابن هبيرة : ما يدعيه المنجمون من أنهم يعرفون ذلك قبل
كونه ، من طريق الحساب فلا يختص بهم دون غيرهم ممن يحسب الحساب ، بل هو
مما إذا حسبه الحاسب عرفه ، وليس مما يدل على أنهم يتخصصون فيه بما يجعلونه
حجة في دعواهم علم الغيب ، مما تفرد الله سبحانه بعلمه ، فإنه لا دلالة لهم على ذلك
ولا فيما تعلقوا به من هذا الاحتجاج على ما أرفجوا به ، انتهى (ح منتهى) .

باب صلاة الاستسقاء

وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة ، أى الصلاة لأجل طلب السقيا على الوجه الآتى (إذا أجذبت الأرض) أى أجمت ، والجذب تقيض الخصب (وقط) أى احتبس المطر وضر ذلك ، وكذا إذا ضرهم غور ماء عيون وأنهار (صلوا جماعة وفرادى) وهى سنة مؤكدة ، لقول عبد الله بن زيد خرج النبى صلى الله عليه وسلم يستسقى ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ، متفق عليه ، والأفضل جماعة ، حتى يسفر ، ولو كان القحط فى غير أرضهم ، ولا استسقاء لانتقطاع مطر عن أرض غير مسكونة ، ولا مساوكة لعدم الضرر (وصفتها فى موضعها وأحكامها ك) صلاة (عيد) قال ابن عباس : سنة الاستسقاء سنة العيدين ، فتسن فى الصحراء ، ويصلى ركعتين يكبر فى الأولى ستاً زوائد ، وفى الثانية خمسا ، من غير أذان ولا إقامة ، قال ابن عباس : صلى النبى صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ويقرأ فى الأولى بسبح ، وفى الثانية بالعاشية ، وتعمل وقت صلاة العيد . (وإذا أراد الإمام الخروج لها وعظ الناس) أى ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وأمرهم (بالتوبة من المعاصى ، والخروج من المظالم) بردها إلى مستحقها ، لأن المعاصى سبب القحط ، والتقوى سبب البركات (و) أمرهم (بترك التشاحن) من الشحنة : وهى العداوة ، لأنها تحمل على المعصية والبهت وتمنع نزول الخير ، لقوله عليه الصلاة والسلام : خرجت أخبركم ببلية القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت ، (و) أمرهم (بالصيام) لأنه وسيلة إلى نزول الغيث ،

باب صلاة الاستسقاء

قوله : فلان وفلان ، أى : عبد الله بن أبى حدود ، وكعب بن مالك ، قاله ابن حجر كما نقله عنه السيوطى (فيروز) .

رلحديث « دعوة الصائم لآنرد ، (و) آمرهم (بالصدقة) لأنها متضمنة للرحمة (ويعدم) أى يعين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتبرؤا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف) لها بالغسل ، وإزالة الروائح الكريهة ، وتقليم الأظفار لثلا يؤذى (ولا يتطيب) لأنه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الإمام كغيره (متواضعا متخشعا) أى خاضعا (متذلا) من الذل والهوان (متضرعا) أى مستكينا لقول ابن عباس « خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقاء متذلا ، متواضعا متخشعا متضرعا ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح (ومعه أهل الدين والصلاح والشيوخ) لأنه أسرع لإجابتهم (والصبيان المميزون) لأنهم لا ذنوب لهم ، وأيح خروج طفل ، وعجوز ، وبهيمة ، والتوسل بالصالحين (وإن خرج أهل الذمة منفردين عن المسلمين) مكان لقوله تعالى ٢٥: ٨٠ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ، (لا) إن انفردوا (يوم) لثلا يتفق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم ، فيكون

قوله « فرفعت ، قال السيوطى : أى رفع علم تعيينها عن قلبى فنسيته للاشتغال بالخاصين ، وهذا صريح فى أنه صلى الله عليه وسلم تقدم له عليها ، وهل أعلم بها بعد هذا النسيان ؟ قال ابن حجر : فيه احتمال (فيروز) .

قوله « وأمرهم بالصيام ، وذكر ابن تيمم : الصدقة ولم يذكر الصوم . اهـ . (إنصاف) قلت : وقد ذكر شيخنا الشيخ حسن بن حسين بن على : أن الصيام لا يشرع ؛ لأن العبادة مبناها على التوقيف ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع اهـ .

قوله « متخشعا ، قال ابن نصر الله : متواضعا بيدنه متخشعا بقلبه وعينه متذلا فى ثيابه اهـ .

قوله « والتوسل بالصالحين ، أى بدعائهم لربهم ، وأما التوسل بذوات الصالحين : فلا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، بل أدلة الكتاب والسنة تقتضى تركه والنهى عنه (أملاه الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن رحمه الله تعالى) .

أعظم لفتنتهم وربما افتن بهم غيرهم (لم يمنعوا) أى أهل الذمة ، لأنه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة واحدة) لأنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب بأكثر منها ، ويخطب على منبر ، ويجلس للاستراحة ، ذكره الأكثر كالعيد فى الأحكام ، والناس جلوس ، قاله فى المبدع (يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس « صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقاء كما صنع فى العيد » (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الآيات التى فيها الأمر به) كقوله « ٧١ : ١٠ استغفروا ربكم إنه كان غفارا — الآيات » .

قال فى المحرر والفروع : ويكثر فيها الدعاء . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك معونة على الإجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعاء ، لقول أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شيء من دعائه إلا فى الاستسقاء وكان يرفع حتى يرى باطن إبطيه ، متفق عليه ، وظهورهما نحو السماء ، لحديث رواه مسلم (فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم) تأسيا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) أى مطرا (مغيثا) أى منقذا من الشدة . يقال : غائنه (إلى آخره) أى آخر الدعاء ، أى « هنيئا مريئا غدا ، مجلا ، سحا ، عاما ، طبقا ، دائما ، اللهم اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا مع القانطين ، اللهم سقيا رحمة . لاسقيا عذاب ، ولا بلا ، ولا هدم ولا غرق ، اللهم إن

قوله « ثم يخطب خطبة واحدة ، خلافا للشافعى ، فإنه يرى أن لها خطبتين (تقرير) .

قوله « يفتتحها بالتكبير ، وعنه يفتتحها بالحمد ، قاله القاضى فى الخصال واختاره فى الفائق ، وهو ظاهر ما اختاره الشيخ تقي الدين . قال ابن رجب فى شرح البخارى : وهو الأظهر . انتهى (إنصاف) .

قوله « سحا ، بفتح السين — قال الأزهري : هو المطر الشديد .

بالعباد والبلاد من الأواء والجهد والضعف مالا نشكوه إلا إليك، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنزل علينا من بركاتك ، اللهم ارفع عنا الجوع ، والعري ، واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه أحد غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا .

ويسن أن يستقبل القبلة في أثناء الخطبة ويحول رداءه : فيجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، ويفعل الناس كذلك ، ويتركونه حتى ينزعوه مع ثيابهم ، ويدعو سرا فيقول : اللهم إنك أمرتنا بدعائك ، ووعدتنا إجابتك ، وقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا ، فإن سقوا وإلا عادوا ثانيا وثالثا (وإن سقوا قبل خروجهم شكروا لله ، وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون إلا أن يكونوا تأهبوا للخروج ، فيصلونها شكرا لله ، ويسألونه المزيد من فضله (وينادى) لها (الصلاة جامعة كالكسوف والعيد ، بخلاف جنازة وتراويح ، والأول : منصوب على الإغراء . والثاني : على الحال ، وفي الرعاية : يرفعهما ، وينصبهما) وليس من شرطها إذن الإمام (كالعبدین وغيرهما .

(ويسن أن يقف في أول المطر ، وإخراج رجله و ثيابه ليصديها) لقول أنس « أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المطر ، فحسرتوبه ، حتى أصابه من المطر ، فقلنا : لم صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه ، رواه مسلم وذكر جماعة : ويتوضأ ، ويغتسل ، لأنه روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا سال الوادى « أخرجوا بنا إلى الذي جعله الله طهورا فنتطهر به ، وفي معناه ابتداء

الأواء — بالمد — : شدة المجاعة ، والجهد — بفتح الجيم ، وقيل : يجوز ضمها — هو المشقة وسوء الحال والضعف والضيق . ١ هـ .

قوله « وينادى لها ، الصحيح : أن النداء مختص بالكسوف (خطه) .

قوله « وإخراج رجله ، المراد : ما يستحب هنا من الأثاث ١ هـ .

قوله « وفي معناه ابتداء زيادة النيل الخ ، فيه نظر ، ولم يذكر ذلك في

زيادة النيل ونحوه (وإذا زادت المياه وخيف منها سن أن يقول: اللهم حوالينا)
أى أنزله حوالى المدينة فى مواضع النبات (ولاعلينا) فى المدينة ولا فى غيرها من
المباني (اللهم على الظراب) أى الروابى الصغار (والآكام) بفتح الهمزة تليها
مدة على وزن آصال ، وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال ، قال مالك : هى
الجبال الصغار (وبطون الأودية) أى الأمكنة المنخفضة (ومنبت الشجر) أى
أصولها لأنه أنفع لها ، لما فى الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك
« ٢٨٦ : ٢ » ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ، أى لا تكلفنا من الأعمال ما لا نطبق
(الآية) أى « واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا ، فانصرنا على القوم
الكافرين ، ويستحب أن يقول : مطرنا بفضل الله ، ورحمته ، ويحرم بنوء كذا
ويباح فى نوء كذا ، وإضافة المطر إلى النوء دون الله كفر إجماعا قاله فى المبدع .

الفروع ولا فى الإنصاف والمنتهى والإقناع ، ولا يصح القياس (خطه) تفسير
المنصف لجملة : (ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) أى لا تكلفنا من الأعمال ما لا نطبق
غير متجه ، والصواب : أن هذا تفسير لقوله « ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما
حملته على الذين من قبلنا ، وأما تفسير « ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ، : أى
من البلايا والأسقام والمصائب ، كذا قرره شيخنا (ع ب ط) .

قوله « ويحرم بنوء كذا ، واحد الأنواء ، وهى ثمان وعشرون منزلة للقمر
قال تعالى « ٣٦ : ٣٩ » والقمر قدرناه منازل ، ويقسط فى المغرب كل ثلاثة عشر
ليلة منزلة مع طلوع الفجر ، وتطلع أخرى تقابلها فى ذلك الوقت فى المشرق ،
فتنقض جميعها مع انقضاء السنة ، فكانت العرب تزعم أنه مع سقوط المنزلة وطلوع
نظيرها يكون مطر وينسبونه إليها ، فيقولون : مطرنا بنوء كذا وسمى
نوءا لأنه إذا سقط الساقط بالمغرب ناء الطالع بالمشرق : أى نهض وطلع
هـ (ح ق ع) .

كتاب الجنائز

بفتح الجيم ، جمع جنازة بالكسر ، والفتح — لغة : اسم للميت ، أو للنعش عليه ميت ، فإن لم يكن عليه ميت فلا يقال : نعش ، ولا جنازة ، بل سرير ، قاله الجوهري ، واشتقاقه من جنز إذا ستر ، وذكر كتاب الجنائز هنا لأن أهم ما يفعل بالميت الصلاة ويسن الإكثار من ذكر الموت والاستعداد له ، لقوله عليه الصلاة والسلام : أكثروا من ذكر هاذم اللذات ، وهو بالذال المعجمة ، ويكره الأنين ، وتمي الموت ، ويباح التداوى بمباح ، وتركه أفضل ، وتحرم بمحرم : ما كول وغيره ، من صوت ملهاة وغيره ، ويجوز ببول إبل فقط ، قاله في المبدع ، ويكره أن يستطب مسلم ذمياً لغير ضرورة ، وأن يأخذ منه دواء إن لم يبين له مفرداته المباحة (وتسن عيادة المريض)

كتاب الجنائز

قوله « والاستعداد له إلخ ، أى : التأهب له بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم ، ذكره في الحاشية اهـ (م خ) .

قوله « يباح التداوى ، واختار القاضى وأبو الوفاء وابن الجوزى : فعله وفاقاً لأكثر الشافعية : وعند أبى حنيفة : أنه مؤكد حتى يدانى به الوجوب ، ومذهب مالك : أنهما سواء : أى التداوى وتركه ، والمشهور عن أحمد : أنه مباح وتركه أفضل اهـ (خطه) .

قوله « ويجوز ببول إبل فقط ، هكذا فى الإنصاف ، وكلام الفتوحى فى شرحه يقتضى : جواز التداوى ببول كل ما يؤكل لحمه ، وصنيع الإنصاف يقتضى : إنه قول ، تأمل اهـ (فيروز) ونقل المروذى وابن هانى وأبو طالب وغيرهم : يجوز ببول ما أكل لحمه اهـ (خطه) .

قوله « وتسن عيادة المريض ، ونصه غير مبتدع ومثله من جهر بمعصية (خطه) قال الناظم : المستتر بالمعصية . من فعلها بموضع لا يعلم به غالباً إما بعده أو نحوه

والسؤال عن حاله ، للأخبار ، ويغيب بها ، وتكون بكرة أو عشياً يأخذ بيده ويقول : لا بأس عليك ، طهور إن شاء الله تعالى لفعله عليه الصلاة والسلام وينفس له في أجله ، لخبر رواه ابن ماجه عن أبي سعيد فإن ذلك لا يرد شيئاً ويدعو له بما ورد (و) يسن (تذكيره التوبة) لأنها واجبة على كل حال وهو أحوج إليهما من غيره (والوصية) لقوله عليه الصلاة والسلام «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى به

غير من حضره ، وإما من فعلها بموضع يعلم به جيرانه ولو في داره ، فإن هذا معلن بجاهر غير مستتر اه .

قوله ، ويغيب بها ، هذا موافق لما ذكره الأصحاب من الشعر المشهور وهو :

لا تضجرن علياً في مسائله	إن العيادة يوم بين يومين
بالسنة عن حاله وادع الإله له	واجلس بقدر فواف بين حلبين
من زار غداً أخادمت مودته	وكان ذلك صلاحاً للخليتين

اه (ع ن)

قوله ، بها ، أى بالعيادة . قال في الفروع : وظاهر إطلاق جماعة خلافه ، ويتوجه اختلافه باختلاف الناس . والعمل بالقرائن وظاهر الحال ، وتكون في رمضان ليلاً نصاً ، لأنه أرفق بالعائد اه . قال ابن قندس : لأنه ربما رأى الصائم من المريض ما يضعفه ، وأنشد الشافعى :

مرض الحبيب فعدته	فمرضت من خوفى عليه
وأتى الحبيب يعودنى	فشفيت من نظرى إليه اه

فائدة : وفي المنتهى : ولا يطيل الجلوس ، قال في الفروع : ويتوجه اختلافه باختلاف الناس والعمل بالقرائن وظاهر الحال ، وصوبه في الإنصاف قال : ثم رأيت الناظم قطع به اه .

قوله ، ما حق امرئ مسلم إلخ ، أى ما الحرم والمعروف شرعاً إلا ذلك ،

بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ، متفق عليه عن ابن عمر (وإذا نزل به)
أى نزل به الملك لقبض روحه (سن تعاهد) أرفق أهله ، وأتقاهم لربه (بيل حلقة
بماء أو شراب ، وتندى شفتيه بقطنه) لأن ذلك يطفى ما نزل به من الشدة ،
ويسهل عليه النطق بالشهادة (ولقنه لا إله إلا الله) لقوله عليه الصلاة والسلام
« لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » رواه مسلم عن أبي سعيد (مرة ولم يزد على ثلاث) لئلا
يضره (إلا أن يتكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون آخر كلامه لا إله إلا الله ويكون

و ما ، نافية ، وجمله « له شيء » ، صفة امرئ ، وجمله « يؤصى به » ، صفة لشيء .
وجمله « يبيت ليلتين » ، خبر ، وجمله « ووصيته مكتوبة عنده » ، حال اه (عن) .

قوله « ولقنه لا إله إلا الله » ، قال الأصحاب : لأن إقراره بها إقرار بالأخرى اه
(إنصاف) قال في المروع ، ويتوجه احتمال بأن يلقنه الشهادتين كما ذكره جماعة
الشافعية والحنفية ، لأن الثانية تبع ، فهذا اقتصر في الخبر على الأولى اه .

قوله « مرة » ، نقل منها وأبو طالب : يلقن مرة ، قدمه في الفروع وفاقاً للأئمة
الثلاثة اه (إنصاف) وما أحسن ما اتفق لأبي ذرعة الرازي رحمه الله لما حضرته
الوفاة كان عنده أبو حاتم ومحمد بن مسلم فاستحيا أن يلقناه ، فذكر أحدهما
التلقين فارتج عليهما ، فبدأ أبو ذرعة وهو في النزاع فذكر إسناده إلى أن قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، ثم
خرجت روحه — مع الهاء — قبل أن يقول : دخل الجنة ، كذا بخط حفيد
ابن منلى على الفروع اه فقوله « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة »
معناه : أنه لا بد له من دخول الجنة ، فإن كان عاصياً غير نائب فهو في أول أمره
في خطر المشيئة ، يحتمل أن يعمو الله عنه ، ويحتمل أن يعاقبه ، ثم يدخل الجنة
ويحتمل أن يحتسب هذا القائل بالعفو عنه فلا يكون في خطر المشيئة : تشريراً
له على غيره ممن لم يكن آخر كلامه ذلك اه (شرح محرر) .

(برفت) أى بلطف ومدارة لأنه مطلوب فى كل موضع . فهنا أولى (ويقرأ عنده) سورة (يس والقرآن الحكيم) لقوله عليه الصلاة والسلام « اقرؤوا على موتاكم سورة يس، رواه أبو داود ، ولأنه يسهل خروج الروح ويقرأ عنده أيضا الفاتحة (ويوجهه إلى القبلة) لقوله عليه الصلاة والسلام عن البيت الحرام « قبلتكم أحياء، وأمواتاً، رواه أبو داود وعلى جنبه الأيمن أفضل ، إن كان المكان واسعاً وإلا فعلى ظهره مستلقياً ورجلاه إلى القبلة ، ويرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه إلى القبلة (فإذا مات سن تغميضه) لأنه عليه الصلاة والسلام « أغمض أبا سلمة وقال : إن الملائكة يؤمنون على ما نقولون ، رواه مسلم ويقول : بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويغمض ذات محرم ، وتغمضه وكره من حائض ، وجنب

قوله « ويقرأ عنده يس ، قال فى الاختيارات : القراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على المحتضر فإنها تستحب يس اه .

﴿ فائدة ﴾ ينبغى للبرىض أن يستحضر فى نفسه أنه حقير من مخلوقات الله جل وعلا ، وأنه تعالى غنى عن طاعاته وعبادته ، وأنه لا يطلب العفو والإحسان إلا منه ، وأن يكثر مادام حاضر الذهن من القراءة والذكر ، وأن يبادر إلى رد الحقوق برد المظالم والودائع والعوارى واستحلال نحو زوجة ، وولد وقريب ، وجار وصاحب ، ومن بينه وبينه معاملة ، ويحافظ على الصلوات واجتناب النجاسات ، ويحتمد فى ختم عمره بأجمل الأحوال ، ويتعاهد نفسه بنحو تقليم ظفر وأخذ عانة وشارب وإبط اه .

قوله « لأنه عليه الصلاة والسلام أغمض أبا سلمة ، أسقط المصنف رحمه الله أول الحديث . والحجة فيه . ولمظنه « إن الروح إذا قبض تبعه البصر . فلا تقولوا إلا خيراً .

قوله « ويغمض ذات محرم إلخ ، ظاهره : لا يباح لغير محرم ، ولعله إن أدى

وأن يقرباه ، ويغمض الأثني مثلما أو صبي (وشد لحية) لثلا تدخله الهوام (وتليين مفاصله) ليسهل تغسيله ، فيرد ذراعيه إلى عضديه ، ثم يردهما إلى جنبيه ثم يردهما ، ويرد ساقيه إلى فخذه ، وهما إلى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها ، فإن شق ذلك تركه (وخلع ثيابه) لثلا يحمي جسده فيسرع إليه الفساد (ويستره بثوب) لما روت عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي برد حبرة ، متفق عليه وينبغي أن يعطف فاضل الثوب عند رأسه ورجليه ، لثلا يرتفع بالريح (ووضع حديدة) أو نحوها (على بطنه) لقول أنس «ضعوا على بطنه شيئاً من حديد، ولثلا ينفخ بطنه (ووضعه على سريره غسله) لأنه يبعد عن الهوام (متوجهاً) إلى القبلة على جنبه الأيمن (منحدرًا نحو رجليه) أي يكون رأسه أعلى من رجليه ، لينصب عنه الماء وما يخرج منه (وإسراع تجهيزه إن مات غير فجأة) لقوله عليه الصلاة والسلام « لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس

إلى لمسه أو نظر ما لا يجوز من لعورته حكم ، قاله الشارح في شرح المنتهى اه (ابن فيروز) .

قوله « وكره من حائض وجنب إلخ ، أي لعدم دخول الملائكة البيت الذي فيه جنب كما في الخبر ، وحائض قياساً على الجنب اه (فيروز) .

(فائدة) ويكره تغطية الميت بغير أبيض ؛ فإن كان فيه لون غير البياض فالحكم للأكثر منهما (م ق ر) .

قوله « ووضع حديدة على بطنه ، قال في الحاوى وشرحه : ووضع على بطنه صقيل ، أي كسيف ومرآة ، فإن لم يجد فيسكفيه طين رطب اه ، قال في المراد شرح الإرشاد : لثلا ينفخ فيقبح منظره ، وقد روي بعشرين درهما تقريباً والمرآة — بكسر الميم — التي ينظر فيها اه (ش ق ع) .

قوله « إن مات غير فجأة ، قال أحمد : من غدوة إلى الليل ، وقال القاضي :

بين ظهري أهله ، رواه أبو داود ، ولا بأس أن ينتظر به من يحضره من ولده ، أو غيره ، إن كان قريباً ، ولم يخش عليه ، أو يشق على الحاضرين ، فإن مات جفاة أو شك في موته انتظر به حتى يعلم موته : بانحساف صدغيه ، وميل أنفه ، وانفصال كفيه ، واسترخاء رجله (وإنفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل الأجر (ويجب) الإسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى ، أو لآدمي ، لما روى الشافعي وأحمد والترمذي وحسنه عن أبي هريرة مرفوعاً : نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، ولا بأس بتقييله ، والنظر إليه ولو بعد تكفينه .

يترك يومين أو ثلاثة ما لم يخف فسادَه .

(تَمَتَّة) يكره ترك الميت ليلا بيت وحده . قاله الأجرى اه .

قوله . ويجب الإسراع إلخ ، أي سواء كان لله ، أو لآدمي ، أوصى به أو لم يوصى ، ويقدم على الوصية . وإنما قدم ذكرها في القرآن لمشقة إخراجها على الوارث . فقدمت حثاً على الإخراج . ولذا أتى بكلمة (أو) التي للتسوية اه . (ح م ص) قال في (ح التنقيح) : ويجب أن يسارع في قضاء دينه . وكذا كل واجب عليه ككفارة ونذر ومظلمة . وتفريق وصية ، ويسن كل ذلك قبل الصلاة عليه اه وفي (ح ع ن) : فإن تعذر إيفاء دينه في الحال استحب لوارثه أو غيره أن يتكفل به عنه اه .

(فائدة) عرض الأديان على العبد عند الموت ليس عاماً لكل أحد ، ولا ممفياً عن كل أحد . بل من الناس من تعرض عليه الأديان ، ومنهم من لا تعرض عليه . وذلك كله من فتنة الحيا . والشيطان أحرص ما يكون على إغواء بني آدم وقت الموت . ذكره في الاختيارات (شرح ع) .

فصل

(غسل الميت) المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته - أى ألقته - راحلته « غسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه » متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه الصلاة والسلام « صلوا على من قال : لا إله إلا الله ، رواه الخلال ، والدارقطني ، وضعفه ابن الجوزي (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى « ٧٠ : ٣١ ثم أماته فأقبره ، قال ابن عباس « معناه : أكرمه بدفنه ، وحمله أيضاً فرض كفاية ، واتباعه سنة وكره الإمام للغاسل والحفار أخذ أجره على عمله إلا أن يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال ، فإن تعذر أعطى بقدر عمله ، قاله في المبدع والأفضل أن يختار لتغسيله ثقة عارف بأحكامه (وأولى الناس بغسله وصيه) العدل لأن أبا بكر أوصى أن تغسله

فصل

قوله « وكره الإمام للغاسل والحفار أخذ أجره على عمله ، قال في شرح الإقناع : ويأتى في الإجارة أن ما يختص فاعله أن يكون من أهل القرية لا يجوز أخذ الأجرة عليه ، بل ولا الرزق ، ولا الجمالة على ما لا يتعدى نفعه كالصلاة والصيام والحج ، انتهى فهل يكون ما هنا مثله أم لا ؟ أقول : لا ، إذ ما هنا غير مختص بأن يكون فاعله من أهل القرية ، لصحة الغسل من الكافر إذا حصل مسلم ينويه ، وجواز توليه دفنه وحمله وتكفينه ، وأما الصلاة عليه فالظاهر أنه يحرم كما في الإجارة ، ولذا صرف الشارح عموم كلام صاحب الإقناع إلى اختصاص الحكم بالغسل والتكفين والحمل والدفن ، هذا ما ظهر فليتأمل اه (فيروز) .

قوله « وصية العدل ، ويتجه : ولو ظاهر آ و ظاهره : ولو كان أنثى اه (م خ) وهل تعتبر العدالة أيضاً في غير الوصى لعدم الفرق أو فيه وحده؟ اه (ح منتهى)

امراته أسماء ، وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين (ثم أبوه) لاختصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وإن (علا) لمشاركته الأب في المعن (ثم الأقرب فالأقرب من عصباته) فيقدم الابن ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأخ لأبوين ، ثم الأخ للأب على ترتيب الميراث (ثم ذؤوا أرخامه) كالميراث ، ثم الأجانب ، وأجنبي أولى من زوجة وأمة ، وأجنبية أولى من زوج وسيد ، وزوج أولى من سيد وزوجة أولى من أم ولد (و) الأولى يغسل (أنثى وصيتها) العدل (ثم القربى فالقربى من نسائها) فتقدم أمها وإن علت ، ثم بنتها وإن نزلت ، ثم القربى كالميراث ، وعمتها وخالتها سواء ، وكذا بنت أخيها وبنت أختها لاستوائهما في القرب والمحرمية (ولكل واحد من الزوجين) إن لم تكن الزوجة ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن أبي بكر ، وروى ابن المنذر ، أن عليا غسل فاطمة ، ولأن آثار النكاح من عدة الوفاة والإرث باقية فكذا الغسل ويشمل ما قبل الدخول وأنها تغسله وإن لم تكن في عدة ، كما لو ولدت عقب موته ، والمطلقة الرجعية إذا أبيحت له (وكذا سيد مع سريره) أى أمته المباحة له ، ولو أم ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكر كان أو أنثى ، لأنه لا عورة له ، ولأن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم غسله النساء مجرداً بغير

قلت : الظاهر أن عدم الفرق يقتضى الإلحاق في العدالة (تقرير شيخنا فسخ الله من أجله) .

قوله : إذا أبيحت ، هذا التقييد يرجع إلى تفصيل الرجعية زوجها ، أى : والمطلقة الرجعية تغسل زوجها ، إن قلنا : هى مباحة . وإلا فلا ، جزم به في المعنى ، هذا محصل ما في حاشية ابن قندس ، وفي هامش نسخه من هذا الشرح صحيحة عليها خط المصنف مانصه : قوله : أبيحت ، أى لم تلزمها عدة من غيره ، وأما إذا وضعت بشبهة فليس لها أن تغسله اهـ (فيروز) .

سترة ، وتمس عورته ، وتنظر إليها (وإن مات رجل بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا أمة مباحة له : يمم (أو عكسه) بأن ماتت امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها (يمت كخنثى مشكل) لم تحضره أمة له فيمم ، لأنه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا إزالة نجاسة ، بل ربما كثرت ، وعلم منه : أنه لا مدخل للرجال في غسل الأقارب من النساء ، ولا بالعكس (ويحرم أن يغسل مسلم كافراً) أو أن يحمله ، أو يكفنه أو يتبع جنازته ، كالصلاة عليه لقوله تعالى ٦٠ : ١٣ لا تتولوا قوما غضب الله عليهم ، (أو يدفنه) للآية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لإلقاء قتلى بدر في القليب .

ويشترط لغسله : طهورية ماء ، وإباحته ، وإسلام غاسل إلا نائباً عن مسلم نواه ، وعقله ولو مميزاً أو حائضاً أو جنباً (وإذا أخذ) أى شرع (في غسله ستر

قوله « يمم » ، قال بعضهم : ولعل المراد بقولهم : يمم ، أى : إذا لم يكن فعل ماذكر من جعله تحت ميزاب أو نحوه اه .

قوله « بأن مات - إلخ » ، انظر هل يعارضه ما يأتى فى أوائل النكاح من أنه يجوز لمن يلى خدمة مريض ولو أنثى فى وضوء واستنجاء لمس ، ونظر ، حتى فرج ، أم لا ؟ اه (فيروز) .

قوله « ويحرم أن يغسل مسلم كافراً » ، وفاقا للمالك ، وعنه : يجوز غسله وتكفينه ودفنه ، وفاقا لأبى حنيفة والشافعى اه .

قوله « بل يوارى وجوبا - إلخ » ، وكذا كل صاحب بدعة مكفرة يوارى لعدم من يواريه . ولا يغسل ولا يصل على ، ولا يتبع جنازته اه .

قوله « ولو مميزاً » ، لكن مع الكراهة على ما فى الإقناع اه .

قوله « أو حائضاً أو جنباً » ، قال فى الإقناع : بلا كراهة ، أقول ولا تعارض بين الحكم بعدم كراهة ذلك من الجنب والحائض ، والحكم بكراهة قربانهما

عورته (وجوبا ، وهي ما بين سرتة وركبته (وجرده) ندبا لأنه أمكن في تغسيله وأبلغ في تطهيره ، وغسل صلى الله عليه وسلم في قيص ، لأن فضلاته طاهرة فلم يخش تنجس قيصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيمة ، أو بيت إن أمكن لأنه أستر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لأنه ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع أحد عليه ، والحاجة غير داعية إلى حضوره . بخلاف المعيز (ثم يرفع رأسه) أي رأس الميت غير أنثى حامل (إلى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمتحضر في صدر غيره (ويعصر بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالعصر (ثم يلف) الغاسل (على يده خرقة فينجيه) أي يمسح فرجه بها (ولا يحل مس عورة من له سبع سنين) بغير حائل ، كحال الحياة لأن التطهير يمكن بدون ذلك (ويستحب أن لا يمس سائر الإبرقة) لفعل على مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بعد الغسل خرقتين إحداهما للسباين . والأخرى لبقية البدن (ثم يوضئه ندبا) كوضوءه للصلاة ، لما روت أم عطية : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته : إبدأن بميامنها . ومواضع الوضوء منها ، رواه الجماعة . وكان ينبغي تأخيرها عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره .

ولا (يدخل الماء في فمه ولا في أنفه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل

الميت ، لأن المراد : أن قربانها مكروه . وأن ذات الغسل ليست مكروهة مطلقاً ، وظهر لي فرق من أحسن ذلك . وهو أن كراهة القربان وقت النزاع لأذية الملائكة التي تحضره فلا أخذ الروح . وقد قال صلى الله عليه وسلم : لا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب ، وفي رواية : فيه حائض ، وعدم كراهة الغسل لانتفاء العلة . الملائكة تكون قد صعدت بروحه ، بل ربما يكون قد مضى على ذلك زمن طويل : فتدبر . اهـ (م خ) .

إصبعيه) : إبهامه وسبابته (مبلولتين) أى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح أسنانه ؛ وفي منخريه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت ، فيقوم المسح فيهما مقام غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) أى الفم والأنف (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لأنه طهارة تعبدية فاشتترط لها النية كغسل الجنابة (ويسمى) وجوباً لما تقدم (ويغسل برغوة الصدر) المضروب (رأسه ولحيته فقط) لأن الرأس أشرف الأعضاء والرغوة لا تتعلق بالشعر (ثم يغسل شقه الأيمن ثم) شقه (الأيسر) للحديث السابق (ثم يغسله كله) أى يفيض الماء على جميع بدنه : يفعل ما تقدم (ثلاثاً) إلا الوضوء . ففي المرة الأولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على بطنه) ليخرج ما تخلف (فإن لم ينق ثلاث غسلات زيد حتى ولو جاوز السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة إن لم يخرج منه شيء ، فيحرم الاقتصار ما دام يخرج شيء على ما دون السبع ، وسن قطع على وتر ولا تجب مباشرة الغسل ، فلوتركت تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح لغسله ونوى وسمى ، وعه الماء كفى (ويجعل في الغسلة الأخيرة) ندباً (كافوراً) وسدراً لأنه يصاب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته (والماء الحار) يستعمل إذا احتيج

قوله « ولا يجب مباشرة الغسل — الخ ، قال الشارح في شرح الإقناع وهذا يرد ما سبق فيما إذا ماتت امرأة بين رجال وعكسه ، وأجاب المحقق عثمان بأنه يمكن أن يقال : إن كلامهم المتقدم مقيد بهذا ، وأن محل ذلك : إذا لم تنأت هذه الصورة اهـ (فيروز) .

قوله « في الغسلة الأخيرة ، قال شيخنا : ظاهر هذه العبارة غير مراد ، بل المراد : أن الغسلة الأخيرة يسن أن لا تخلو عن الصدر ، فلا ينافي استحباب كونه في غيرها ، والعبارة توهم خلافه اهـ .

إليه (والأشنان) يستعمل إذا احتيج إليه (والخلال يستعمل إذا احتيج إليه) فإن لم يحتج إليها كرهت (ويقص شاربه، ويقلم أظفاره) ندبا إن ظالا، ويؤخذ شعر إبطيه، ويجعل المأخوذ معه كعضو ساقط، وحرم حلق رأسه، وأخذ عانته كختن (ولا يشرح شعره) أى يكره ذلك، لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة إليه (ثم ينشف) ندباً (ثوب) كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويضفر) ندباً (شعرها) أى الأثني (ثلاثة قرون، ويسدل وراءها) لقول أم عطية: فضفرنا شعرها ثلاثة قرون، وألقيناه خلفها، رواه البخارى (وإن خرج منه) أى من الميت (شئ بعد سبع) غسلات (حتى المحل بقطن) لينع الخارج كالاستحاضة (فإن لم يستمسك) بالقطن (فبطين حر) أى خالص، لأن فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل) انتنحس بالخارج (ويوضأ) الميت وجوباً كالجنب إذا أحدث بعد الغسل (وإن خرج) منه شئ (بعد تكفينه لم يعد الغسل) دفعاً للشقة

قوله: والخلال يستعمل الخ، وفي شرح المنتهى لمصنفه: ويكره خلال إن لم يحتج إليه لشيء بين أسنانه، وكذا صرح الزركشى بأن الخلال يستعمل إذا احتيج إليه لشيء بين أسنانه (خطه) وهو الشيء الذى يحك به الأعضاء لإزالة الأوساخ اهـ.

قوله: وإن خرج منه شيء الخ، فإذا حصل الإنقاء بالسبع لم يزد عليها، فلو خرج منه شيء بعد السبع المنقبة لم يزد عليها اهـ (خطه).

قوله: لم يعد الغسل ولو بعد السبع، أما قبل التكفين فيعاد إلى سبع ويعاين بها، فيقال: حدث أصغر أو جب غسلا وأبطل غسلا، وكذا لا تجب إعادة غسل النجاسة ولا الوضوء. قال ابن نصر الله: وعلى كل حال لا تعاد الصلاة عليه (ح ق ع) ومعنى قوله: أبطل غسلا وأوجب غسلا: أنه إذا خرج منه شيء قبل السبع بطل غسله السابق، ووجب غسله إلى سبع، يعنى مع وجوب إعادة الوضوء،

ولا بأس بقول غاسل له: إنا قلب يرحمك الله ونحوه ، ولا يغسله في حمام (ومحرم) بجم أو عمرة (ميت كحى يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيباً) مطلقاً (ولا يلبس ذكر مخيطاً) من قميص ونحوه (ولا يغطي رأسه ، ولا وجهه أنثى) محرمة ، ولا يؤخذ شيء من شعرهما وظفرهما ، لما في الصحيحين من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في محرم مات : « غسلوه بجم وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمطوه . ولا تخمروا رأسه . فإنه يبعث يوم القيامة ملياً ، ولا تمنع معتدة من طيب ، وتزال اللصوق لغسل واجب ، إن لم يسقط من جسده شيء . إزالته ، فيمسح عليه كجيرة الحى ، ويزال خاتم ونحوه ولو بيرده (ولا يغسل يهد) معركة ومقتول ظلماً ، ولو أنثيين أو غير مكافين ، لأنه صلى الله عليه وسلم

كما صرح بمعناه في الإقناع وإن لم يصرح بوجوب الوضوء ، فتدبر (ع ن) .

قوله « ومحرم ميت كحى الخ ، فيجب ما يجنب في حياته لبقاء الإحرام اهـ . والطيب والخنوط غير واجبين بل مستحبين اهـ .

قوله « ولا يقرب طيباً - الخ ، قال في الإنصاف : لكن لا يجب الفداء على الفاعل به ما يوجب الفدية لو فعله حياً على الصحيح من المذهب اهـ (م خ) .

قوله « مطلقاً ، أى سواء كان في بدنه أولاً ، ومن المعلوم كما قال الشارح في حاشية الإقناع : إن هذا مخصوص بما إذا لم يحصل التحلل الأول ، أما إذا حصل فلا يمنع كالحى اهـ (فيروز) .

قوله « ولا يغسل شهيد معركة - الخ ، أى فيكره كما في المنتهى تبعاً للتنقيح ، وقيل : يحرم ، وجزم به في الإقناع ولا يوضيان حيث لا يغسلان ولو وجب عليهما الوضوء قبل اهـ (م ص) .

(فائدة) صرح في الإقناع بأنه لا يصلى على المقتول ظلماً اهـ .

في شهاده أحد د أمر بدفنه بدمائهم ، ولم يغسلهم ، وروى أبو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول د من قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد . ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، وصححه الترمذي (إلا أن يكون) الشهيد أو المقتول ظلماً (جنياً) أو وجب عليهما الغسل الحيض . أو نفاس ، أو إسلام (ويدفن) وجوباً (بدمه) إلا أن تخالطه نجاسة فيغسل (في ثيابه) التي قتل فيها (بعد نزاع السلاح والجلود عنه) لما روى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد ، والجلود ، وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم ، (وإن سلها كفن بغيرها) وجوباً (ولا يصلى عليه) للأخبار لكونهم أحياء عند ربهم (وإن سقط عن ذابته) أو شاق بغير فعل العدو (أو وجد ميتاً ولا أثر به) أو مات حتف أنفه . أو برفسة . أو عاد سبه عليه (أو حمل فأكل) أو شرب . أو تالم . أو بال ، أو نكلم أو عطس (أو حال بقاؤه عرفاً : غسل وصلى عليه) كغيره . ويغسل الباغي . ويصلى عليه . ويقطع قاطع الطريق ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب .

قوله د فيغسل ، أى لأن دفع المفسدة وهو غسل النجاسة . أولى من جلب المصلحة ، وهو بقاء أثر العبادة اهـ .

قوله د في ثيابه ، قال في الإقتناع . وظاهره : ولو كانت حريراً . قال في المبدع : ولعله غير مراد (خطه) .

قوله د أو حمل فأكل أو شرب الح ، قيد في الأخير فقط . وما قبله كغيره تكلم أو شرب أو نام ونحوه أولى (من تقرير - م ص رحمه الله) قال ابن نهر الله وظاهره : لا بد أن تكون هذه الأمور بعد حمله . فأما لو كانت في المعركة مثل إن أكل أو شرب بعد جرحه وهو في المعركة ثم مات فيها . فالظاهر : أنه لا يغسل

(والسقط إذا بلغ أربعة أشهر غسل وصلى عليه) وإن لم يستهل ، لقوله عليه الصلاة والسلام «السقط يصل علىه ، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة ، رواه أحمد وأبو داود ، وتستحب تسميته ، فإن جهل أذكر هو أم أنثى ؟ سمي بصالح لهما ومن تعذر غسله لعدم الماء أو غيره ، كالحرق ، والجذام ، والتبضيع (تيمم) كالجنب إذا تعذر عليه الغسل ، وإن تعذر غسل بعضه ما أمكن وييمم الباقي (و) يجب (على الغاسل ستر مارآه) من الميت (إن لم يكن حسناً) فيلزمه ستر الشتر لا إظهار الخير ، ونرجو للمحسن ونحاف على المنسيء ولا نشهد إلا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة . ويستحب ظن الخير بالمسلم

إلا أن يطول مكثه فيحتمل أن يغسل ، كما نقل عن أحمد فيمن أقام فيها يوماً إلى الليل . (ع ن) وقيل : لا يصل علىه إن حمل فأكل ، فأما الشرب والكلام فلا . صححه المجد وأبو محمد ، قال في المجد : لأن الشرب والكلام يوجدان بمن هو في السياق ، وصوبه في الإنصاف (خطه) ولو تكلم في مصرعه لم يغسل ، لقصة قتلى أحد ، فإنهم تكلموا بعد جراحهم ولم يغسلوا اهـ (م ق ر) .

قوله « والسقط الخ » ، بتثنية السين (م خ) ولأنه نسمة نفخ فيه الروح ، وظاهر كلام أحمد : أنه يبعث ، فيسمى ليدعى باسمه يوم القيامة (خطه) .
قوله « ومن تعذر غسله الخ » ، وكذا من به مثله أو جدرى يمنع الغسل فإنه ييمم اهـ (م ق ر) .

قوله « ويجب على الغاسل ستر مارآه الخ » ، قال في الفروع : وقال جماعة : إلا على مشتهر بفجور أو بدعة ، فيستحب إظهار شره وستر خيره اهـ .

قوله « لا إظهار الخير » ، أى لا يجب عليه إظهار الخير ، بل يسن ليرحم عليه اهـ
قوله « ولا نشهد الخ » ، قاله الأصحاب ، قال الشيخ تقي الدين : أو اتفقت الأمة على الثناء أو الإساءة عليه ، قال في الفروع : ولعل مراده : الأكثر ، أو أنه

فصل في الكفن

(يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم • كفنوه في ثوبيه ، (مقدماً على دين) ولو برهن (وغيره) ومن وصية وإرث ، لأن المفلس يقدم بالكسوة على الدين ، فكذا الميت ، فيجب لحق الله ، وحق الميت ثوب لا يصف البشرة ، يستر جميعه من ملبوس مثله ، مالم يوص بدونه

أكثر ديانة وظاهر كلامه : لو لم تكن أفعاله موافقة لقولهم : وإلا لم تكن علامة مستقلة ، قاله في (ح المنتهى) ، قال (في ح ق ع) .

﴿ تمة ﴾ الظن منه محذور : كسوء ظن بالله تعالى ، ومسلم ظاهر العدالة ، وواجب : تحسين الظن بالله تعالى ، وشهادة ، وتحرى القبلة وتقدير المثليات وأروش الجنائيات ومندوب إليه تحسين الظن بالأخ المسلم ، وما ورد من حديث • احترسوا من الناس بسوء الظن ، فالمراد : الاحتراس لحفظ الأموال ، كغلق الباب خوف السراق . هدا معنى كلام القاضي أبي يعلى رحمه الله ، قاله في الآداب الكبرى .

فصل في الكفن

قوله • في ماله ، قال في النروع : وقيل وحنوطه وطيبه وفاقاً لملك والشافعي اه قوله لحق الله ، أى فلا يسقط لو وصى أن لا يكفن لما فيه من حق الله عز وجل (ع ن)

قوله • يستر جميعه ، أى جميع الميت ، والمراد : إذا لم يكن محرماً كما مر ، فلو وصى بدونه لم يصح .

قوله • من ملبوس مثله ، أى في الجمع والأعياد ، قاله في الإنصاف ، وقال ابن ذهلان : ولاية شراء الكفن للورثة ، وكذا باقى تجهيزه . فإن كان منهم قاصر فوليه . وإن كان غائباً أو فى مراجعته ضرر على الميت : استقل الباقي بالأمر فيما يظهر ، كمن خطبها كنف وخافت فواته بمراجعة ولى دون المسافة فزوجها الأبعد ،

والجديد أفضل (فإن لم يكن له) أى للبيت (مال) فكفنه ومؤنة تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لأن ذلك يلزمه حال الحياة ، فكذا بعد الموت (إلا الزوج فإنه لا يلزمه كفن امرأته) ولو غنياً لأن الكسوة وجبت عليه بالزوجية ، والتمسك من الاستمتاع . وقد انقطع ذلك بالموت فإن عدم مال الميت ومن تلزمهم نفقته فمن بيت المال إذا كان مسلماً . فإن لم يكن فعلى المسلمين العالمين بحاله . قاله الشيخ نقي الدين : من ظن غيره لا يقوم به تعين عليه ، فإن أراد بعض الورثة أن يفرد به : لم يلزم بقيمة الورثة قبوله . لكن ليس للبقية نبشه وسلبه من كفنه بعد دفنه . وإذا مات إنسان مع جماعة في سفر كفنوه من ماله . فإن لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته . أو من تلزمه نفقته إن نوا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لغائف بيض) من قطن . لقول عائشة : كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض . سحولية . جدد . يمانية . ليس فيها قيص

فأبى شراء بعضهم بلا إذن فبذلوا له الثمن ورضيه وأخذه جاز ، بل لا ينش أصلاً ويغرم الورثة قيمته من تركته لقوله : وإن كفن في ثوب غصب غرم من تركته اهـ (مقرر) .

قوله : إلا الزوج ، قال في الفروع : وقيل : بلى . وحكى رواية وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي ، ورواية عن مالك .

قوله : في ثلاث لغائف ، ظاهره : ولو كان عليه دين . أو في الورثة صغير وهو ظاهر كلام الأَكْثَر . وقيل : تقدم الثلاث على الوارث وعلى الوصية لا على الدين . اختاره صاحب المحرر ، وجزم به أبو المعالي (خطه) .

قوله : سحولية ، بضم السين وفتحها . فالفتح : نسبة إلى سحول . وهو القصار لأنه يسجلها أى يغسلها . وقيل : إلى سحول قرية باليمن ، والضم : جمع سجل . وهو الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن اهـ (ابن نصر الله)

ولا عمامة، أدرج فيها إدراجاً، متفق عليه، ويقدم بتكفين من يقدم بغسل، وناثبه
كهو، والأولى: توليته بنفسه (تجمر) أى تبخر بعد رشها بماء ورد أو غيره ليعلق
(ثم يبسط بعضها فوق بعض أوسعها وأحسنها أعلاها، لأن عادة الحى جعل
الظاهر أنف ثيابه (ويجعل الحنوط) وهو أخلاط من طيب يعد للميت خاصة
(فيما بينها) لا فوق العليا، لسكراهة عمر وابنه، وأبى هريرة (ثم يوضع) الميت
(عليها) أى اللفاف (مستلقياً) لأنه أمكن لإدراجه فيها (ويجعل منه) أى
من الحنوط (فى قطن بين إلبتية) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقه آخرقة
مشقوقة الطرف كالتبان) وهو السراويل بلا أكمام (تجمع إلبتية ومثاته ويجعل
الباقى) من القطن المحنط (على منافذ وجهه) : عينيه، ومنخريه، وأذنيه، فنه
لأن فى جعلها على المنافذ منعاً من دخول الهواء (و) على (مواضع سجوده) ركبتيه
ويديه، وجهته، وأنفه، وأطراف قدميه: تشرىفاً لها، وكذا مغابنه كطى ركبتيه
وتحت إبطيه وسرته، لأن ابن عمر د كان يتبع مغابن الميت ومرافقه بالمسك،
(وإن طيب) الميت (كله فحسن) لأن أنساً د طلى بالمسك، و د طلى ابن
عمر ميتاً بالمسك، وأن يطيب بورس، وزعفران، وطلية بما يمسكه كصبر، مالم
ينقل (ثم يرد طرف اللفافة العليا) من الجانب الأيسر (على شقه الأيمن، ويرد
طرفها الآخر فوقه) أى فوق الطرف الأيسر (ثم يفعل) (بالتانية والثالثة كذلك)
أى كالأولى (ويجعل أكثر الفاضل) من كفنه (عند رأسه) لشرفه، ويعيد

قوله د كالتبان، قال الجوهرى : التبان — بالضم والتشديد — : سروال
صغير بقدر شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين اه .
قوله د وأن يطيب الخ، لأن ذلك إنما يستعمل لغذاء أو زينة، وهو غير
لائق بالميت، ولا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأة (خطه) .
قوله د مالم ينقل، أى : الميت، لحاجة دعت إليه، فيباح للحاجة
(فيروز) .

الفاضل على وجهه ، ورجليه بعد جمعه ، ليصير الكفن كالأكيس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لئلا تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود : إذا أدخلتم الميت القبر فخلوا العقد ، رواه الأثرم ، وكره تخريق اللقائف ، لأنه إفساد لها وإن كفن في قميص ومئزر ولفافة جاز) لأنه عليه الصلاة والسلام : ألبس عبد الله بن أبي قبيصة لما مات ، رواه البخاري ، وعن عمر بن العاص : أن الميت يؤزر ويقمص ويلف باللفافة ، وهذا عادة الحى ، ويكون القميص بكمين ، ودخاريص ، لا يرد (وتسكن المرأة) والخنثى ندباً (في خمسة أبواب) بيض من قطن : (إزار ، وخمار وقميص ، وإناقتين) لما روى أحمد وأبو داود ، وفيه ضعف ، عن ليلي الثقفية قالت : كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أول ما أعطانا : الحفاء ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملعفة ، ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر ، قال أحمد : الحفاء : الإزار ، والدرع : القميص ، فتؤزر بالمئزر ، ثم تلبس القميص ، ثم تخمر ، ثم تلف باللقافتين ، ويكفن صبي في ثوب ويباح في ثلاثة : ما لم يرثه غير مكلف ، وصغيرة في قميص ، ولفافتين .

قوله : ثم يعقدها ، يعنى : ما لم يكن محرماً ، وبخطه على قوله : ثم يعقدها : من باب ضرب .

قوله : وتحل في القبر ، وقال أبو المعالي : فإن نسي الملهد أن يحلها نبش ولو كان بعد تسوية التراب قريباً : حلت لأن حلها سنة اهـ (م خ) فهم منه : أنه لا يحل الإزار إذا كان هناك ، وصرح به في الإقناع اهـ .

قوله : وتخريق اللقائف الخ ، أى لأنه إفساد لها ، قال أبو الوفا : ولو خيف نبشه ، قال في الفروع : وهذا ظاهر كلام غيره وجوزه أبو المعالي خوف نبشه اهـ (م خ)

قوله : ما لم يرثه غير مكلف ، قال صاحب المحرر : فإن ورثه غير مكلف لم تجز الزيادة على ثوب ، لأنه تبرع اهـ (فيروز) .

(والواجب للبيت) مطلقاً (ثوب يستر جميعه) لأن العورة المغلظة يحزى في سترها ثوب واحد ، فكفن الميت أولى ، ويكره بصوف ، وشعر ، ويحرم بجلود ، ويجوز في حرير لضرورة فقط ، فإن لم يجد إلا بعض ثوب : ستر العورة كحال الحياة ، والباقي بحشيش ، أو ورق ، وحرم دفن حلى ، وثياب غير الكفن ، لأنه إضاعة مال ، ولحى أخذ كفن ميت لحاجة حر ، ويرد ثمنه .

فصل في الصلاة على الميت

تسقط بمكلف ، وتسن جماعة ، وأن لا تنقص الصفوف عن ثلاثة ،

قوله ، وكره بصفوف ، لأنه خلاف فعل السلف اه .

قوله ، بجلود ، يعنى : ولولضرورة ، لأمره عليه الصلاة والسلام ، ينزع الجلود عن الشهداء ، ولأنه أيضاً من ملابس أهل النار اه (فيروز) .

(فائدة) قوله في المنتهى ، وكره برقيق يحكى الهيئة ، أى : تقاطع البدن وأعضائه ، وأما الذى يحكى اللون من سواد البشرة وبياضها فلا يحزى (عن) .

(فائدة) قوله في الإقناع : ولا يجزى كفن ، أى : لا يجمع من الناس إن أمكن ستره بحشيش لقصة قتلى أحد ، وإلا كان فيه شيء ، لقوله : فعلى من علم حاله كفنه إذا لم يكن عنده شيء (م ع ر) .

فصل في الصلاة على الميت

وهي من خصائص هذه الأمة ، قاله الفلكى المالكي .

قوله ، بمكلف ، ولو أثنى وعبدأ (عن) وقدم في المحرر ؛ وميزأ اه (فيروز) .

قوله ، عن ثلاثة ، وهل الثلاثة في الفضل سواء أم لا : لم أر من نبه عليه والظاهرة الأول ، كما يفهم من كلامهم ، وبه صرح القسطلانى اه (فيروز) .

(والسنة أى يقوم الإمام عند صدره) أى : صدر ذكر (وعند وسطها) أى : وسط أثني ، والحنثي بين ذلك ، والأولى بها : وصيه العدل ، فسيد أولى برقيقه ، فالسلطان فنائبه الأمير ، فالحاكم ، فالأولى بغسل رجل ، فزوج بعد ذوى الأرحام ، ومن قدمه ولي بمنزلته ، لا من قدمه وصي : وإذا اجتمعت جنائز قدم إلى الإمام

قوله ، والسنة الخ ، ومنفرد كإمام ، قاله ابن نصر الله . وهو صحيح اه .

قوله ، عند صدره ، فإن خالف هذا الموقف بأن وقف لا عند الصدر والوسط ، فإن كان مع بقاء المحاذاة : كأن عكس فيها ذكر : كان خلاف الأولى فقط ، وإن كان بحيث لم تحقق المحاذاة : كان مكروها . ونص على الثانية في الإقناع ، نقلا عن الرعاية وبعض الهوامش في الثانية : ما لم يفحش الانحراف بحيث إذا رآه الرائي لا يفهم أنه على الميت ، فإن كان كذلك : لم تصح بالكلية . انتهى ، وهو حسن اه . (م خ) وقال في المبدع : لم يتعرض المصنف للمقام من الصبي والصبية ، وظاهر الوجهين : أنهما كما سبق اه (ح منتهى) .

قوله ، والأولى بها : وصيه الخ ، لأن الصحابة رضوا الله عنهم ما زالوا يرون بها ويقدمون الموصى اه . قال الحسب البصرى : أدركت الناس وأحق الناس بالصلاة على جنائزهم : من رضوه لفرائضهم . ذكره البخارى في صحيحه اه والرجال أولى بالصلاة على المرأة من نساء أقاربها اه .

قوله ، فنائبه الأمير فالحاكم ، أنظر ما الفرق بين ما هنا وما في الشكاح من تقديم الحاكم على الأمير . وقد قال القاضى فى تلك : القاضى أحب إلى من الأمير ؟ وأجاب الشيخ (م ص) بأن ما هناك بمنزلة الحكم والأمير لا دخل له فيه . وما هنا منظور فيه إلى القوة والبأس . لقوله عليه الصلاة والسلام ، لا يؤمن الرجل فى سلطانه ، والأمير أقوى سلطة من الحاكم اه (م خ) .

قوله ، لا من قدمه وصى ، أى : لتفويته على الموصى ما أمته فى الوعى من

أفضلهم ، ويقدم أسن ، فأسبق . ويقرّع مع التساوى ، وجمعهم بصلاة أفضل .
ويجعل وسط أثني حذاء صدر ذكر ، وخثنى بينهما (ويكبر أربعاً) كتكبير النبي
صلى الله عليه وسلم على النجاشي أربعاً ، متفق عليه (يقرأ في الأولى) أى بعد
التكبيرة الأولى ، وهى تكبيرة الإحرام (بعد التعوذ) والبسملة (الفاتحة) سرّاً ،
ولو ليلاً ، لما روى ابن ماجة عن أم شريك الأنصارية قالت : « أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب ، ولا نسفتح ولا نقرأ
سورة معها ، (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في) أى : بعد تكبيرة (الثانية) كا
الصلاة في (التشهد) الأخير ، لما روى الشافعى عن أبى أمامة بن سهل : أنه أخبره
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن السنة في الصلاة على الجنائزة
أن يكبر الإمام ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرا في نفسه ،
ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويخلص الدعاء للميت ، ثم يسلم ، ويدعو
في الثالثة لما تقدم (فيقول : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا
وكبيرنا ، وذكرونا وأئتنا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، وأنت على كل شىء قدير ،
اللهم من أحبيته منا فاحيه على الإسلام والسنة ، ومن توفيته منا فتوفه عليهما ،)
رواه أحمد ، والترمذى وابن ماجة من حديث أبى هريرة ، لكن زاد فيه الموفق
« وأنت على كل شىء قدير ، ولفظ السنة اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف
عنه ، وأكرم نزله — بضم الزاى ، وقد تسكن ، وهو : القرى ما يهياً للضيف
أول ما يقدم — وأوسع مدخله — بفتح الميم : مكان الدخول ، وبضمها . الإدخال
— واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى

الخير ، فإن لم يصل فإلى من بعده ، وهذا إذا لم يجعل الموصى له ذلك ، فإن جعله
صح (ع ن) عن الشيخ تاج الدين أخذاً بما فى الوصايا اه (فيروز) .

قوله « والبرد ، بفتح الباء والراء — : أى المطر المنعقد ، ليس المراد بالغسل هنا على

الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، وعذاب النار ، رواه مسلم عن عوف ابن مالك ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تمنى أن يكون ذلك الميت ، وفيه ، أبدله أهلاً خيراً من أهله ، وأدخله الجنة ، وزاد الموفق لفظاً : « من الذنوب » ، وأفسح له في قبره ، ونور له فيه) لأنه لا تقي بالمحل ، وإن كان الميت أنثى أنث الضمير ، وإن كان خنثى قال : هذا الميت ونحوه ، ولا بأس بالإشارة بالإصبع حال الدعاء للميت (وإن كان) الميت (صغيراً) ذكراً أو أنثى ، أو بلغ مجنونا واستمر (قال) بعد : « ومن توفيته منا فتوفه عليهما » اللهم اجعله ذخراً لأبويه وفرطاً أى : سابقاً مهيئاً لمصالح أبويه في الآخرة ، سواء مات في حياة أبويه أو أبعدهما وأجراً ، وشفيعاً مجاباً اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما . وألحقه بصالح سلف المؤمنين . واجعله في كفالة إبراهيم . وقه برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له ، لأنه شافع غير مشفوع فيه . ولا جرى عليه قلم ، وإذا لم يعرف إسلام والديه دعا لمواليه (ويقف بعد الرابعة قليلاً) ولا يدعو . ولا يتشهد . ولا يسبح (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمينه) روى الجوزجاني عن عطاء بن السائب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنازة تسليمة واحدة ، ويجوز تلقاء وجهه وثانية ، ويسن وقوفه حتى ترفع (ويرفع يديه) ندباً (مع كل

ظاهره ، بل هو استعارة للطهارة العظيمة من الذنوب اهـ .

قوله « دعا لمواليه » ، فعل المراد : حيث كان له موال يعلم إسلامهم . وأما ولد الزنا فالظاهر : أنه يدعى لأمه فقط ، لثبوت نسبه منها بخلاف أبيه . وإن كان كل منهما زانياً ، قاله الشيخ (ع) قلت : ومثله النقي بلعان اهـ (فيروز) .

قوله « ويسلم » ، قال في الفروع : وظاهر كلام الأصحاب : أن الإمام يجهر بالتسليم ، وظاهر كلام ابن الجوزي : أنه يسر انتهى .

تكبيرة) لما تقدم في صلاة العيدين (وواجبها) أى : الواجب في صلاة الجنازة
 ، ما تقدم (قيام) في فرضها (وتكبيرات) أربع (والفاتحة) وتحملها الإمام
 عن المأموم (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعوة للميت ، والسلام)
 ويشترط النية لها ، فينوى الصلاة على الميت ، ولا يضر جهله بالذكر وغيره ، فإن
 جهله نوى على من يصلى عليه الإمام ، وإن نوى أحد الموتى اعتبر تعيينه ، وإن
 نوى على هذا الرجل فإن امرأة ، أو بالعكس : أجزأ لقوة التعيين ، قاله أبو المعالي
 (وإسلام الميت وطهارته) من الحدث والنجس مع القدرة ، وإلا صلى عليه ،
 والاستقبال ، والسرة ككتوبة (وحضور الميت بين يديه) فلا تصح على جنازة
 محمولة ، ولا من وراء الجدار ، ولا من وراء خشب ، كالتابوت المغطى بخشب
 فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه ، بخلاف آلة من غير ذلك ، فإنها لا تمنع
 الصحة (ومن فاته شيء من التكبير قضاء) ندباً (على صفته) لأن القضاء
 يحكى الأداء كسائر الصلوات ، والمنقضى أول صلاته ، يأتى فيه بحسب ذلك ، وإن
 خشى رفعها تابع التكبير ، رفعت أم لا ، وإن سلم مع الإمام ولم يقضه صحت ،
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « ما فاتك لا قضاء عليك ، » (ومن فاته الصلاة

قوله « في فرضها ، علم من قوله » في فرضها ، أن الصلاة لو تكررت : لم يجب
 القيام على من صلى على جنازة بعد أن صلى عليها غيره ، لسقوط الفرض
 بالصلاة الأولى (ش منتهى) .

قوله « والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، قال في شرح المنتهى : ولا يتعين
 صلاة : أى لا يتعين لفظ صلاة مخصوص ، لأن المقصود مطلق الصلاة اه .

قوله « قاله أبو المعالي ، قال في الفروع : وهو معنى كلام غيره ، قال أبو المعالي :
 فإن نوى الصلاة على معين من موتى كأن يريد زيدا فإن غيره : لم تصح اه
 (ح منتهى) .

عليه) أى : على الميت (صلى على القبر) إلى شهر من دفنه ، لما فى الصحيحين من حديث أبى هريرة وابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ، وعن سعيد بن المسيب ، أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر ، رواه الترمذى ، ورواته ثقات ، قال أحمد : أكثر ما سمعت هذا ، وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) صلى (على غائب) عن البلد ، ولو دون مسافة قصر ، فيجوز صلاة الإمام والآحاد عليه (بالنية إلى شهر) لصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشى ، كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق وأسير ، ونحوهما ، وإن وجد بعض ميت : لم يصل عليه فككله ، إلا الشعر ، والظفر ، والسن : فيغسل ويكفن ويصلى عليه ، ثم إن وجد الباقي فكذلك

قوله : زيادة يسيرة ، قال القاضى : كالיום واليومين اهـ .

قوله : إلى شهر ، أى : من حين الدفن وقبل الموت ، قاله فى الفائت ، قال فى النكت على المحرر : وإطلاق كلامه فى المحرر يقتضى الصلاة على كل غائب مسلم لكل مسلم ، وفيه نظر ، قال فى شرح الطوفى الحنبلى فى أصول الفقه : قول القائل فى هذا الكلام — أو فى هذا رأى — نظر : أى يحتاج أن يعاد النظر فيه ، أو يحتاج أن ينظر فيه لإظهار ما يلوح فيه من فساد ، ولا يقال ذلك فى كلام مقطوع بفساده ولا صحته ، بل فيما كان فسادة محتملا ، فإن قيل ذلك فى كلام مقطوع بفساده كان كناية ومحابة للخصم ، وإن قيل فى كلام مقطوع بصحته كان عنادا من القائل اهـ (ابن قندس) .

قوله : وإن وجد — إلى قوله : فيغسل ويكفن الخ — ، أى : وجوباً ، فإن وجد بعض ميت قد صلى على جملة : صلى على ذلك البعض ندباً ، لا وجوباً ، وإن صلى على بعض ميت ثم وجد أكثره : صلى عليه أيضاً وجوباً (خطه) .

قوله : ويصلى عليه ، أى : وجوباً ، لأن أبا أيوب صلى على رجل إنسان ، قاله

ويدفن بجنبه ، ولا يصلى على ما كور يطن آكل ، ولا مستحيل بإحراق ونحوه
ولا على بعض حى مدة حياته (ولا) يسن أن (يصلى الإمام الأعظم) ولا إمام
كل قرية ، وهو واليهما فى القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئاً غنمه ،
كما روى زيد بن خالد قال : توفى رجل من جينة يوم خير ، فذكر ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : « صلوا على صاحبكم ، فتغير وجوه القوم ، فلما رأى ما بهم
قال : إن صاحبكم غل فى سبيل الله ، ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود
ما يساوى درهمين ، رواه الخمسة إلا الترمذى ، واحتج به أحمد (ولا على قاتل نفسه)
عمداً ، لما روى جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه برجل قد قتل
نفسه بمشاقص : فلم يصل عليه ، رواه مسلم وغيره ، والمشاقص — جمع مشقص —
كخبز : فصل عريض ، أو سهم فيه ذلك ، أو فصل طويل أو سهم فيه ذلك يرمى
به الوحش (ولا بأس بالصلاة عليه) أى : على الميت (فى المسجد) إن أمن تلويثه ،
لقول عائشة « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بيضاء فى المسجد ،
رواه مسلم « وصلى على أبى بكر وعمر فيه ، رواه سعيد ، وللمصلى قيراط ، وهو أمر

أحمد ، قال الشافعى : ألقى طائر يداً بمسكة المشرفة من وقعة الجمل : عرفت
بالخاتم وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد : فصلى عليها أهل مكة اه
(ش منتهى) .

قوله « ولا على بعض حى ، كما لو قطع عضو من حى اه .
قوله « ولا يصلى الامام الخ ، واختار المجد : أنه لا يصلى على كل من مات
على معصية ظاهرة بلا توبة ، قال فى الفروع : وهو متجه اه (إنصاف) .
قوله « وللمصلى قيراط ، قال ابن القيم رحمه الله فى بدائع الفوائد : لم أزل
حريصاً على معرفة المراد بالقيراط فى هذا الحديث ، ولأى شىء نسبته ؟ حتى
رأيت لابن عقيل رحمه الله فيه كلاماً ، قال : القيراط نصف سدس درهم مثلاً ،
أو نصف عشر دينار ، ولا يجوز أن يكون المراد هنا : جنس الأجر ، لأن ذلك

معلوم عند الله تعالى ، وله بتمام دفنها آخر ، بشرط أن لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن .

يدخل فيه ثواب الإيمان وأعماله ، كالصلاة والحج وغيره ، وليس في صلاة الجنائزة ما يبلغ إلى هذا ، فلم يبق إلا أن يرجع إلى الأجر المعهود ، وهو الأجر العائد إلى الميت ، ويتعلق بالميت صبر على المصيبة فيه ، وتجهيزه وغسله ودفنه ، والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وتسليتهم ، وهذا مجموع الأجر الذي يتعلق بالميت ، فكان للمصلي والجالس إلى أن يقبر سدس ذلك ، ونصف سدسه إن صلى وانصرف ، قلت : كان مجموع الأجر الحاصل على تجهيز الميت حين الفراق إلى وضعه في الحدة وقضاء حق أهله وأولاده وصبرهم دينار مثلا ، فالمصلي عليه فقط من هذا الدينار الذي يتعارفه الناس من قيراطاته نصف سدس ، فإن صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه . وهما سدسه وعلى هذا : فتكون نسبة القيراط منه بحسب عظم ذلك الأجر الكامل في نفسه ، فكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه أه . قال الحافظ ابن حجر عن كلام ابن عقيل : وليس ما قال يبعد ، وقد رواه البزار من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن حضرها حتى تدفن فله قيراط ، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائزة قيراطا ، وإن اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خمس قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين بخلاف باقي أحوال الميت ، فإنها وسائل أه (فيروز) .

قوله ، وله بتمام دفنها الخ ، هل شرط حصول الثاني شهود الصلاة أم لا ؟
الظاهر : الأول (عن) .

فصل فى حمل الميت ودفنه

ويسقطان بكافر وغيره . كتكفينه لعدم اعتبار النية (ويسن الترييع فى حمليه) لما روى سعيد وابن ماجة عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها ، فإنه من السنة ، ثم إن شاء فليطوع . وإن شاء فليدع ، إسناده ثقات إلا أن أبى عبيدة لم يسمع من أبيه . لكن كرهه الآجرى وغيره ، إذا ازدحموا عليها فيمن أن يحمله أربعة ، والتربيع : أن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه الأيمن ، ثم ينتقل إلى المؤخرة ، ثم يضع قائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى . ثم ينتقل إلى المؤخرة (ويباح أن يحمل به كل واحد على عاتقه) (بين العمودين) لأنه عليه الصلاة والسلام : « حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين » ، وإن كان الميت طفلاً فلا بأس بحمله على الأيدى ويستحب أن يكون على نعش ، فإن كانت امرأة استحب تغطيه نعشها بمكبة . لأنه أسرتها . ويروى أن فاطمة صنع لها ذلك بأمرها . ويجعل فوق المكبة ثوب ، وكذا إن كان بالميت حذب . ونحوه وكره تغطيته بغير أبيض ، ولا بأس بحمله على دابة لغرض صحيح ، كبعد قبره (ويسن الإسراع بها) دون الخيب ، لقوله

فصل فى حمل الميت ودفنه

قوله : بين العمودين ، أى : قائمتى السرير (ع ن) وكره أخذ أجرة عليه ، وعلى غسل ونحوه (ع ن) .

قوله : دون الخيب ، وهو ضرب من العدو . وخطو فسيح دون العنق — بفتحيتين — : ضرب من السير فسيح سريع اهـ (ع ن) .

بـ فائدة : قال فى (ح المنتهى) : ويسن اتباع الجنازة ، وهو حق له ولأهله ، قال الشيخ تقي الدين : لو قدر أنه لو انفرد لم يستحق هذا الحق لمزاحم . أو لعدم استحقاق : اتبعه لأجل أهله ، إحساناً إليهم ، لتألف أو مكافأة أو غيره ، وذكر فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الله بن أبى اهـ .

عليه الصلاة والسلام وأمرعوا بالجنائزة ، فإن تك صالحة تغير تقدمونها إليه . وإن
تلك سوى ذلك ، فشر تضعونه عن رقابكم ، متفق عليه (و) يسن (كون المشاة
أمامها) قال ابن المنذر : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا
يمشون أمام الجنائزة (و) كون (الركبان خلفها) لما روى الترمذى وصححه عن
المغيرة بن شعبة مرفوعاً : الراكب خلف الجنائزة ، وكره ركوب غير حاجة وعود
(ويكره جلوس تابعها حتى توضع) بالأرض للدفن ، إلا لمن بعد ، لقوله عليه
الصلاة والسلام : من تبع جنازة فلا يجالس حتى توضع ، متفق عليه عن
أبي سعيد ، وكره قيام لها إن جاءت ، أو مرت به وهو جالس ، ورفع الصوت
معه ولو بقراءة ، وأن يتبعها امرأة ، وحرم أن يتبعها مع منكر إن عجز عن إزالته
وإلا وجبت (ويسجى) أى : يغطي ندبا (قبر امرأة) وخثنى (فقط) ويكره لرجل
بلا عذر ، لقول على ، وقد مر يقوم دفنوا ميتا وبسطوا على قبره الثوب ، فخذبه
وقال : إنما يصنع هذا بالنساء ، رواه سعيد (واللحد أفضل من الشق) لقول
سعد ، الحدوا إلى الحدأ وانصبوا على اللبن نصبا ، كما صنع برسول الله صلى الله عليه
وسلم ، رواه مسلم . واللحد : هو أن يحفر إذا بلغ قرار القبر فى حائط القبر مكانا
يسع الميت ، وكونه نمائى القبلة أفضل ، والشق : أن يحفر فى وسط القبر كالنهر ،
أوبدنى جانباه وهو مكروه بلا عذر ، كبادخاله ، خشبا ، ومامسته نار ، ودفن فى تابوت

﴿ فائدة ﴾ وقول القائل مع الجنائزة : استغفروا له ، ونحوه : بدعة عند
الإمام أحمد ، وكرهه وحرمه أبو حفص . نقل ابن منصور : ما يعجبني (خطه) .

قوله : وحرم أن يتبعها مع منكر ، قال فى الفروع : ويلزم القادر . بعد
قوله : وحرم أن يتبعها مع منكر هو عاجز عنه . نص عليه . انتهى نحو طبول
أو نياحة أو لطم نسوة . وتصفيق ورفع أصواتهن . وعنه : يتبعها . وينكره بحسبه
قال : ويلزم القادر . فلو ظن أنه إن اتبعها أزيل المنع : لزمه على الروايتين ،
لحصول المقصودين . ذكره صاحب المحرر ، فيعابا بها ، وضرب النساء بالدف
منكر منهى عنه اتفاقا . ذكره الشيخ تقي الدين اه (ح منتهى) .

وسن أن يوسع ويعمق قبر بلا حد ، ويكنى ما يمنع السباع والرائحة ، ومن مات في سفينة ولم يمكن دفنه : ألقي في البحر سلا ، كإدخاله القبر ، بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ، وتثقبه بشيء (ويقول مدخله) ندبا : (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك ، رواه أحمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحده على شقه الأيمن ، لأنه يشبه النائم ، وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم غسله ، وبعد الأجانب محارمه من النساء ثم الأجنبيةات ، ويدفن امرأة محارمها الرجال

(فائدة) قال في (ح المنتهى) : ويكره أن تتبع بنار ، قال الشيخ عثمان : إلا لحاجة ضوء . اهـ .

قوله « بلا حد » ، وقال الأكثر . قامة وسط وبسطة : أى بسط يد قامة اهـ (ع ن) .

قوله « ومن مات في سفينة الخ » ، ويعاها بها ، فيقال : لنا مسألة يقوم فيها الماء مقام التراب ، وقال ابن عقيل : وليس لنا محل نأب فيه الماء عن التراب إلا هذه . اهـ (ح ش منتهى) .

قوله « وهذه سنته » ، أى : سنة النائم ، فإنه يسن له : أن ينام على شقه الأيمن اهـ .

قوله « ويدفن امرأة الخ » ، وعنه : الزوج أولى بالدفن من المحارم ، وفاقاً لمالك والشافعي (خطه) قال في الإنصاف : وعلى كلا الروايتين لا يكره دفن الرجال للمرأة ، وإن كان محرماً حاضراً ، نعم عليه اهـ .

قوله « فأجانب » ، وقضية كلامه ، أن الترتيب مستحب لا واجب .

(تنبيه) ظاهره : أنه يحل عقد الكفن : وهل له نظر وجهها أم لا ؟ لم أر من صرح بشيء ، والمفهوم من عموم كلامهم : الأول . لا يقال : إنه يحرم النظر إليه . لأننا نقول ذلك في حالة الحياة ، وأما في حالة الموت فلا ، لما تقدم أنه إذا

فزوج ، فأجانب ، ويجب أن يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه الصلاة والسلام : « الكعبة قبلتكم أحياء وأمواتا ، وينبغي أن يدنى من الحائط ، لثلاثينكب على وجهه ، وأن يسند من ورائه بتراب ، لثلاثينقلب ويجعل تحت رأسه لبنه . وبشرح اللحد باللبن ، ويتعاهد خلاله المدر ونحوه ، ثم يطين فوق ذلك ، وحثو التراب عليه ثلاثاً باليد ، ثم يهال ، وتلقينه والدعاء له بعد الدفن ، عند القبر ، ورشه بماء بعد وضع حصي عليه (ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر) لأنه عليه الصلاة والسلام « رفع قبره عن الأرض قدر شبر ، رواه الساجي من حديث جابر ، ويكره فوق شبر ، ويكون القبر (مسنناً) لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه

مات امرأة وليس ثم محرم : يمت ، لكن لا يجوز له أن يمس شيئاً منها ، إلا بحائل ، أخذاً مما تقدم ، تأمل اه (فيروز) .

قوله « ويجعل تحت رأسه لبنه ، فإن لم توجد فحجر ، فإن لم يوجد فقليل من تراب لأنه أشبه بالمخدة اه .

قوله « وتلقينه ، قال في الفروع : احتج بعض الفقهاء بحديث : « لقنوا موتاكم : لا إله إلا الله ، قال : وهذا وإن شمله اللفظ ، لكنه غير مراد ، وإلا لنقله الخلف عن السلف وشاع .

وقال شيخنا : تلقينه بعد دفنه مباح عند أحمد وبعض أصحابه ، واختاره شيخنا ، ولا يكره خلافاً للحنفية اه . وجنح المقل إلى كون ذلك بدعة ، وهو الأظهر اه .

قوله « والدعاء له النخ ، قال ابن القيم في جلاء الأفهام : كان ابن مسعود رضي الله عنه يقول « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف ، ثم قال : اللهم نزل بك صاحبه ، وخلف الدنيا ورامظه ، ونعم المنزول به اللهم ثبت عند المسألة منطقه ، ولا تبتله في قبره بمالا طاقة له به . اللهم نور له في قبره ، وألحقه بنبيه صلى الله عليه وسلم ، اه .

رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنماً ، لكن من دفن بدار حرب اعتذر نقله فالأولى : تسويته بالأرض ، وإخفاؤه (ويكره تجسيصه) وتزويقه ، وتحليلته ، وهو بدعة (والبناء) عليه . لاصقة أولاً ، لقول جابر : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يبنى عليه ، رواه مسلم (و) تذكره (السكتابة والجلوس ، والوطء عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعاً : نهى أن تجصص القبور ، وأن يكتب عليها ، وأن توطأ ، وروى مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده : خير من أن يجلس على قبر ، (و) يكره (الانكاء إليه) لما روى أحمد : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمر بن حزم متكئاً على قبر . فقال لا تؤذه ، ودفن بصحراء أفضل . لأنه عليه الصلاة والسلام : كان يدفن أصحابه بالبيق ، سوى النبي صلى الله عليه وسلم ، واختار أصحابه . الدفن عنده تشرفاً وتبركاً ، وجاءت أخبار تدل على دفنهم كما وقع ، ويكره الحديث في أمر الدنيا عند القبور ، والمشي بالنعل فيها . إلا خوض نجاسة أو ثوبك ، وتبسم ، وضحك أشد .

ويحرم إسراجها ، واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها (ويحرم فيه) أى

قوله : والبناء عليه ، المراد : كراهة التحريم ، وهو المراد من إطلاق أحد رحمه الله تعالى الكراهة في البناء عليه . لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأمره بهدم البناء على القبور ، والأمر يقتضى الوجوب ، والنهى يفترض التحريم ولأنه من الغلو في القبور الذى يصيرها أوثاناً تعبد ، كما هو الواقع وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم المتخذين عليها المساجد والسرر ، وأخبر : أن من بنى على قبور الصالحين فهو من شرار الخلق عند الله ، ومن ظن أن الأصحاب رحمهم الله أرادوا بالكراهة هنا : كراهة التزييف فقد أبعد النجعة والله أعلم اهـ (من هاشم على الفروع) .

قوله : ويحرم إسراجها ، قال الشيخ : سواء كانت قبور أنبياء أو غيرها .

في قبر واحد (دفن اثنين فأكثر) معا ، أو واحداً بعد آخر ، قبل بلاء السابق لأنه عليه الصلاة والسلام ، كان يدفن كل ميت في قبر ، وعلى هذا استمر فعل أصحابه ومن بعدهم وإن حنر فوجد عظام ميت دفنها ، وحفر في مكان آخر (إلا لضرورة) ككثرة الموتى ، وقلة من يدفنها ، وخوف الفساد عليهم ، لقوله عليه الصلاة والسلام يوم أحد ، ادفنوا الإثنين والثلاثة في قبر واحد ، رواه النسائي ، ويقدم الأفضل للقبلة ، وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير كل واحد كأنه في قبر منفرد ، وكره الدفن عند طلوع الشمس ، وقيامها ، وغروبها ، ويجوز ليلاً ، ويستحب جمع الأقارب في بقعة ، لتسهيل زيارتهم ، قريباً من الشهداء والصالحين لينتفع بمجاورتهم في البقاع الشريفة ، ولو وصى أن يدفن في ملكه دفن مع المسلمين ، ومن سبق إلى مسبلة قدم ، ثم يقرع ، وإن ماتت ذمية حاملة من مسلم دفنها مسلم وحدها إن أمكن ، وإلا فنعنا على جنبها الأيسر ، وظهرها إلى القبلة (ولا تكبره القراءة على القبر) لما روى أنس مرفوعاً «من دخل المقابر فقرأ فيها يس خفف عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات ، وصح عن ابن عمر ، أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها ، قاله في المبدع (وأى

قوله « حاجز من تراب ، أى : على سبيل السنة لا الوجوب ، كما هو صريح الإقناع اهـ .

قوله « ولا تكبره القراءة على القبر ، وعنه القراءة على القبر بدعة لأنه ليس من فعله عليه الصلاة والسلام ولا فعل أصحابه اهـ (إنصاف) وفي الاختيارات : القراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على المحتضر فإنها تستحب بيس اهـ .

قوله « لما روى أنس رضى الله عنه مرفوعاً ، الظاهر : ضعف الحديث ، لأنه لم يذكره أحد من أهل الكتب (تقرير) .

قربة) من دعاء واستغفار ، وصلاة ، وصوم ، وحج ، وقراءة وغير ذلك .
(فعلها) مسلم (وجعل ثوابها لميت مسلم أو حتى نفعه ذلك) قال أحمد يصل
إليه كل شيء من الخير ، للتصوص الواردة فيه ، ذكره المجتهد وغيره ، حتى لو
أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم جاز ، ووصل إليه ثوابها .

(ويسن أن يصلح لأهل الميت طعام يبعث به إليهم) ثلاثة أيام ، لقوله
عليه الصلاة والسلام : « اصنعوا لآل جعفر طعام فقد جاءهم ما يشغلهم » رواه الشافعي

قوله : « وأى قربة إلخ » ، ومذهب مالك والشافعي : عدم وصول الصلاة
والصوم والصدقة (خطه) .

قوله : « حتى لو أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم » ، ومنع من ذلك
الشيخ تقي الدين ، فلم يره لمن له ثواب بسبب ذلك كأجر العامل
كالنبي صلى الله عليه وسلم ومعلم الخير . بخلاف الوالد فإن له أجراً كأجر
الولده (إنصاف) .

(فائدة) قال ابن عطوة : سألت شيخنا أيما أفضل : تخصيص فاعل الطاعة
نفسه بالعمل أو جعله أو لديه ونحوه ؟ فأجاب : نفسه أفضل ، والله أعلم .
(فائدة) نس أحمد : أنه إذا قرأ لا يعتبر أن ينوي جعل الثواب له حال
القراءة . واعتبره بعضهم في حصول الفعل إذا نواه حال الفعل أو قبله ، دون
مانواه بعد ، نقله في الفروع عن مفردات ابن عقيل ورده اه (خطه) .

(فائدة) قال في الفروع : يسن تخفيف عنه ، وصرح به جماعة وظاهره :
ولو يجعل جريدة رطبة في القبر ، الخبز ، وأوصى به بريدة ، ذكره البخاري .
وفي معناه : غيرها ، وأنكر ذلك جماعة من العلماء اه (خطه) .

قوله : « لأهل الميت » ، الظاهر : أن المراد بالأهل هنا : الذين كانوا يأوون
معه في بيته ، ويتولون أمره وتجهيزه ، ويحتمل أنهم عائلته الذين كانوا في نفقته
وكلائته وهو أظهر ، انتهى (ابن نصر الله على الكافي) .

وأحمد ، والترمذى وحسنه (ويكره لهم) أى : لأهل الميت (فعله) أى : فعل الطعام (للناس) لما روى أحمد . عن جرير قال : كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ، وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة ، وإسناده ثقات ، ويكره الذبح عند القبور والأكل منه ، لخبر أنس : لا عقر في الإسلام ، رواه أحمد بإسناد صحيح وفي معناه الصدقة عند انقبر فإنه محدث فيه رياء .

فصل تسن زيارة القبور

وحكاية النووي إجماعاً لقوله عليه الصلاة والسلام : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، رواه مسلم ، والترمذى ، وزاد : فإنها تذكر الآخرة ، وسن أن يقف زائر أمامه قريباً منه كزيارته في حياته (إلا للنساء) فتكره لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وفبر صاحبه رضى الله عنهما روى أحمد والترمذى

فصل في زيارة القبور

قال الشيخ تقي الدين : استفاض الآثار بمعرفة الميت بأحوال أهله وأصحابه في الدنيا . وأن ذلك يعرض عليه ، وجاءت الآثار بأنه يدرى ويرى ما يفعل عنده ، ويسر بما كان حسناً ، ويساء بما كان قبيحاً ، وعذابه في قبره واقع على روحه وبدنه لا روحه فقط . خلافاً لابن عقيل وابن الجوزى اهـ (م ص) .

وقال ابن القيم : الأحاديث والآثار تدل على أن الزائر متى جاء علم به المنزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهذا عام في الشهداء وغيرهم ، وأنه لا توقيت في ذلك ، وهو أصح من أثر الضحاك الدال على التوقيت اهـ .

قوله : إلا للنساء فتكره إلخ ، وعنه يحرم ، كما لو علمت أنه يقع منها محرم ذكره صاحب المحرر اهـ (فروع) .

وصححه عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور ، (و) يسن أن (يقول) إذا زارها أو مر بها (« السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم اللاحقون ، يرحم الله المستقدمين منكم والمساخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا محرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم ») للأخبار الواردة بذلك وقوله : « إن شاء الله بكم اللاحقون ، استثناء للتبرك أو راجع للحق ، لا للموت ، أو إلى البقاع ، ويسمع الميت الكلام . ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس ، وفي الغنية : يعرفه كل وقت ، وهذا الوقت أكد ، وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيراً قبل الدفن وبعده ، لما روى ابن ماجة . وإسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعاً « ما من مؤمن يعزى أخاً بمصيبة ، إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ، ولا تعزية بعد ثلاث ، فيقال لمصاب بمسلم : أعظم الله أجرك وأحسن عزائك ، وغفر لميتك ، لا بكافر : أعظم الله أجرك وأحسن عزائك . وتحرم تعزية كافر وكره تكرارها ، ويرد معزى باستجاب الله دعاءك ، ورحمنا وإياك

قوله « عن أبي هريرة رضي الله عنه إلخ ، وهذا صريح في التحريم (تقرير) قال جامع الاختيارات : ظاهر كلام الشيخ تقي الدين : ترجيح التحريم للنساء لاحتجاجه بحديث اللعنة وتصحيحه لإياه اهـ .

قوله « ولا تعزية بعد ثلاث ، قال المجد : إلا إن كان غائباً فلا بأس بتعزيته بعدها . قال الناظم : ما لم ينس المصيبة قال في الفروع : ولم يحذ جماعة أخرى وقت التعزية منهم الشيخ ، فظاهره تستحب مطلقاً وهو ظاهر الخبر (خطه) ومعنى التعزية : التسلية ، والحث على الصبر بوعدهم بالأجر ، والدعاء للميت والمصاب اهـ (إنصاف) وأما ما هيج المصيبة : من وعظ وإنشاد شعر فمن النياحة ، قاله الشيخ تقي الدين ومعناه لابن عقيل في الفنون اهـ (إنصاف) .

وإذا جاءته التعمية في كتاب ردها على الرسول لفظاً (ويجوز البكاء على الميت)
لقول أنس «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وعينه تدمعان وقال إن الله لا يعذب
بدمع العين، ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه أو يرحم،
متفق عليه ويسن الصبر والرضا والاسترجاع، فيقول إنا لله وإنا إليه راجعون
اللهم أجرني في مصيبي، واخلف لي خيراً منها، ولا يلزم الرضى بمرض وفقر
وعاهة، ويحرم بفعل المعصية؛ وكره لمصاب تغيير حاله، وتعطيل معاشه،

قوله «ويجوز البكاء على الميت»، وذكر الشيخ تقي الدين : أنه يستحب
رحمة للميت، وأنه أجل من الفرح، قال الجوهري : البكاء يمد ويقصر، فإذا
مددت : أردت الصوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرت : أردت الدموع
وخروجها اهـ .

قوله «ويسن الصبر»، قالوا : ويجب منه ما يمنعه عن محرم، قال الشيخ
تقي الدين : والصبر واجب بالاتفاق (خطه) .

قوله «أجرني، بالمد والقصر وكسر الجيم فهما (اهـ) .

قوله «واخلف»، بقطع الهمزة وكسر اللام، يقال لمن ذهب منه ما يتوقع
مثله : أخلف الله عليك، ومن ذهب منه ما لا يتوقع مثله : خلف الله عليك،
أى : كان الله لك خليفة منه عليك؛ وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

قل : خلف الله عليك في العزا من ليس يعتاض إلى يوم الجزا
وفي سواه : أخلف الله عليك فهذه وصية مني إليك
اهـ (فيروز) .

قوله «ولا يلزم الرضى بمرض إلخ»، لأن الرضى إنما يجب بالقضاء والقدر
لا بالمقضى والمقدور، لأنها صفتان للعبد، والأوليان صفة للرب اهـ (تاج) .

لاجعل علامة عليه ، ليعرف فيعزى ، وهجره للزينة وحسن الثياب ثلاثة أيام .
(ويحرم التدب) أى : تعداد محاسن الميت كقول : واسيداه ، وانقطاع
ظواهره (والنباحه) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ، ولطم الخد ونحوه)
كصراخ ، وتنف شعر ، ونشره ، وتسويد وجهه ، وخشه ، لما فى الصحيحين
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس منا من لطم الخدود ، وشق
الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ، وفيهما : أنه صلى الله عليه وسلم يرى من
الصالقة ، والحالقة ، والشاقة ، والصالقة : التى ترفع صوتها عند المنصبة ، وفى
صحيح مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم لعن النائحة والمستمعة .

كتاب الزكاة

لغة : النماء والزيادة ، يقال : زكا الزرع : إذا نما وزاد ، وتطلق على المدح
والتطهير ، والصلاح .

ويسمى المخرج زكاة لأنه يزيد فى المخرج منه . ويقيه الآفات ، وفى
الشرع واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص .

قوله : لا جعل علامة إلخ ، ولم يره بعضهم (تقرير) وقال فى المذهب :
يكراه لبسه خلاف زيه المعتاد اهـ (إنصاف) .

قوله : ثلاثة أيام ، وأما بعد الثلاث فإنه يكون حراما اهـ .

كتاب الزكاة

وسميت الزكاة صدقة . لأنها دليل لصحة إيمان صاحبها وتصديقه اهـ (خطه)
واختلفوا : هل فرضت بمكة أو بالمدينة ؟ ذكر صاحب المغنى . والمحرر والشيخ
تقى الدين أنها مدنية ، قال فى الفروع : ولعل المراد : طلبها وبعث السعاة لقبضها
فهذا بالمدينة ، وقال الحافظ الدميضى : فرضت فى السنة الثانية من الهجرة وفى
تاريخ ابن جرير الطبرى . أنها فرضت فى الرابعة من الهجرة اهـ (ح ش منتهى)

(تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الأنعام ، والخارج من الأرض ، والأثمان ، وعروض التجارة ، ويأتي تفصيلها (بشروط خمسة) أحدها (حرية) فلا تجب على عبد ، لأنه لا مال له ، ولا على مكاتب ، لأنه عبد ، وملسكه غير تام ، وتجب على مبعوض بقدر ملكه وبقدر حرية (و) الثاني (إسلام) فلا تجب على كافر أصلي أو مرتد فلا يقضيها إذا أسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير أو مجنون لعموم الأخبار ، وأقوال الصحابة ، فإن نقس عنه فلا زكاة إلا الركا (و) الرابع (استقراره) أي تمام الملك في الجملة ، فلا زكاة في دين الكتابة لعدم استقراره ، لأنه يملك تعجيز نفسه (و) الخامس (مضي الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ، رواه ابن ماجه ، رفقا بالمالك لتكامل النماء فيوأسى منه ، ويعنى فيه عن نصف يوم (في غير المعشر) أي : الحبوب ، والثمار ، ولقوله تعالى ٦ : ١٤١ وآتوا حقه يوم حصاده ، وكذا المعدن ، والركا والعسل ، قياسا عليهما فإن استفاد مالا يارث أو هبة ونحوهما فلا زكاة

قوله « فلا تجب على عبد » ، هذا على القول بأنه لا يملك بالتملك . وإن قلنا : يملك بتملك سيده ، فلا زكاة فيه أصلا (خطه) ومذهب مالك : أن العبد يملك بالتملك ، ولكن لا زكاة عليه ، لقصور ملكه ومذهب أبي حنيفة والشافعي : لا يملك بالتملك ، وعن أحمد روايتين كالمذهبين ، المذهب منهما : كقول الشافعي وأبي حنيفة (خطه) .

قوله « فلا تجب على كافر » ، أي : لا تجب على كافر وجوب أداء ، وأما وجوب الخطاب فثابت . به عليه ابن نصر الله ، وفي حواشي الكافي وإليه أشار صاحب الإقناع بقوله . فلا تجب - بمعنى : الأداء - على كافر ، وهذا مبنى على الصحيح عند الأصوليين من خطاب الكفار بالفروع (ع ن) .

قوله « ولو لصغير » ، ولم يوجها أبو حنيفة في مال الصبي والمجنون (خطه)

فيه حتى يحول عليه الحول ، إلا تناج السائمة ورج التجارة (ولو لم يبلغ) الناجح
أو الربح (نصاباً ، فإن حولها حول أصليهما) فيجب ضمها إلى ما عنده (إن
كان نصاباً) لقول عمر : د اعتد عليهم بالسخلة ولا تأخذها منهم ، رواه مالك
ولقول علي : د عد عليهم الصغار ، والكبار ، فلو ماتت واحدة من الأمات
فنتجت سخلة انقطع ، بخلاف ما لو نتجت ثم ماتت (وإلا) يكن الأصل نصاباً
لحول الجميع (من كاله) نصاباً فلو ملك خمسا وثلاثين شاة فنتجت شيئاً : فحولها
من حين تبلغ أربعين ، وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالاً وربحت شيئاً فشيئاً :
فحولها منذ بلغت عشرين ، ولا يبنى الوارث على حول الموروث ، ويضم المستفاد
إلى نصاب يده من جنسه ، أو في حكمه ، ويزكى كل واحد إذا تم حوله .

قوله د من الأمات ، قال في الفروع : يقال : أمات في المواشي ، وأمات
في بني آدم اه .

قوله د من جنسه ، أي : كما لو ملك عشرين مثقالاً ذهباً في المحرم ، ثم ملك
عشرة مثاقيل ذهباً أيضاً في صفر ، فتضم إلى العشرين الأول (فيروز) .
قوله د أو في حكمه ، أي : حكم ما هو جنسه ، كإتة درهم فضة ملكها بعد
عشرين مثقالاً ذهباً اه .

قوله د ويزكى كل واحد إذا تم حوله ، أي : كما لو كان عنده مائتا درهم ومضى
عليها أحد عشر شهراً ، ثم استفاد دنانير أو دراهم يارث ونحوه : فيزكى المائتين
إذا تم حولها ، ثم يزكى المستفاد إذا تم حوله (تقرير) قال ابن قندس : إذا كان
عنده أربعون من الغنم ، فمضى عليها بعض حولها ، فاشترى أو اتب مائة فهذا
لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يمضى عليه حول أيضاً اه والمراد : أنه يزكى الأول
بقدره فيكون في المثال : عليه شاتان في الجميع ، يخرج من الأربعين القسط ،
والبقية إذا تم حولها ، وكذلك نقول في النقيدين اه (فيروز) .

(ومن كان له دين أو حق) من منسوب ، أو مسروق ، أو مروت مجهول ونحوه (من صدق وغيره) كضمن مبيع وقرض (على مليء) باذل (أو غيره أدنى زكاته إذا قبضه لما مضى) روى عن علي ، لأنه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد بقاءه عليه الفرار من الزكاة ، أولا ، ولو قبض دون نصاب زكاة ، وكذا لو كان يده دون نصاب وباقيه دين ، أو غصب أو ضال ، والحوالة به به والإبراء كالتبض .

(ولا زكاة في مال من عليه دين بنقص النصاب) فالدين وإن لم يكن من جنس المال مانع من وجوب الزكاة في قدره (ولو كان المال) المزكى (ظاهراً)

قوله ، إذا قبضه ، وقال عثمان وابن عمر والشافعي وإسحاق وأبو عبيد : فيما إذا كان على مليء لإخراج الزكاة في الحال ، وإن لم يقبضه ، قال في الفائق وعنه يلزمه في الحال ، وهو المختار اهـ .

قوله ، لما مضى ، وقال مالك : يزكيه لسنة واحدة ، وهو رواية عن أحمد اهـ .
(فائدة) إذا كان دين على معسر ، ثم قبضه ربه بعد سنتين : فإنه يزكيه سنة من الماضي ، قاله شيخنا عبد الرحمن بن حسن ، قال : وهو اختيار شيخنا محمد رحمه الله ، وعليه الجمهور (تقرير) .

قوله ، ولو قبض دون نصاب إلخ ، خلافاً للمالك ، واختاره القاضي وابن عقيل (خطه) .

قوله ، وكذا لو كان يده إلخ ، وإذا كان يده نصاب وباقيه دين أو غصب زكى ما يده بحسبه في الحال ، وباقيه إذا قبضه ، قاله كاتبه (ع ب ط رحمه الله تعالى) .

قوله ، والحوالة به ، وكذا الحوالة عليه (خطه) .
قوله ، ولو كان المال المزكى ظاهراً ، وعنه لا يمنع الدين وجوبها في الأموال

كالمواشي ، والحبوب والثمار (وكفارة : كدين) وكذا نذر مطلق ، وزكاة ، ودين حج وغيره ، لأنه يجب قضاؤه ، أشبه دين الآدمي ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : دين الله أحق بالوفاء ، ومتى برىء ابتداء حولاً (وإن ملك نصاباً صغاراً انعقد حوله حين ملكه) لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام : في أربعين شاة : شاة ، لأنها تقع على الكبير والصغير ، لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب ، لعدم السوم (وإن نقص النصاب في الحول) انقطع ، لعدم الشرط لكن يعني في الأثمان وقيم العروض عن خمس يسير ، حبة وحبتين ، لعدم انضباطها (أو باعه) ولو مع خيار بغير جنسه

الظاهرة ، وفاقاً لمالك والشافعي ، وعند مالك : يمنعها في الأموال الباطنة ، وعند أبي حنيفة : كل دين مطالب به يمنع ، إلا في المعشرات ، لأن الواجب فيها ليس بزكاة عنده (خطه) والأموال الباطنة : هي العروض والأثمان ، وفي الأموال الظاهرة روايتان اهـ .

قوله : وكذا نذر مطلق ، وزكاة ودين ، فلو كان له خمس من الإبل ، وأربعون من الغنم ، وحول الخمس متقدماً على حول الغنم : فيجب عليه شاة في الإبل : فيكون عليه دين شاة في الغنم ، فينقص نصابها ، فلا يجب فيها زكاة سواء أخرج الزكاة بالفعل أم لا ، فإن كان حول الغنم سابقاً : وجب عليه شاتان (خطه) .

(فائدة) : إذا مات وترك ثلاث شياه مثلاً ، وكان قد نذر قبل موته الصدقة بواحدة معينة من الثلاث ، وعين أخرى أضحية ، وترك الثالثة ، وكانت تساوي عشرة دراهم مثلاً ، وعليه عشرة دراهم زكاة ، ومثلها دين لآدمي : فيتصدق بالشاة المنذورة ، ويضحي بما عينها ، وتباع الثالثة ، ويصرف من ثمنها : خمسة للزكاة ، وخمسة للدين اهـ (ع ن) .

قوله : وإن نقص النصاب — الخ ، أي : سواء وجبت في عينه أو قيمته اهـ (ع ن) .

انقطع الحول (أو أبدله بغير جنسه — لا فرارا من الزكاة — انقطع الحول) لما تقدم، ويستأنف حولا، إلا في ذهب بفضة، وبالعكس، لأنهما كالجنس الواحد، ويخرج مما معه عند الوجوب، وإذا اشترى عرضا لتجارة بنقد، أو باعه به: بنى على حول الأول، لأن الزكاة تجب في قيم العروض، وهي من جنس النقد. وإن قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط، لأنه قصد به إسقاط حق غيره فلم يسقط، كالمطلق في مرض الموت، فإن ادعى عدم الفرار وثم قرينة عمل بها، وإلا فقوله (وإن أبدله) بنصاب من (جنسه) كأربعين شاة بمثلها أو أكثر (بنى على حوله) والزائد تبع للأصل في حوله، كنتاج، فلو أبدل مائة شاة بمائتين: لزمه شاتان، إذا حال حول المائة، وإن أبدله بدون نصاب انقطع (وتجب الزكاة في

قوله «أو أبدله، يعنى عنه قوله: باعه، إلا أن يحمل الأول على ما فيه لإيجاب وقبول، والثانية على المعاوضة، فتدبر اه (م خ).

قوله «لا فرار الخ، هذا استدراك بما فهم من الإطلاق في مبدأ الحول فإن ظاهر كلامهم: أنه من الملك دائماً، والواقع: أنه ليس على إطلاقه، بل منه ما يكون مبدؤه من الملك، ومنه ما يكون من التعيين، كما بينه المصنف اه (ح ع ن).

قوله «على حول الأول، أى: الخارج عن ملكه اه (ع ن).

قوله «وثم قرينة — الخ، كخاصية مع ساع جاء أثناء الحول اه (ع ن).

(فائدة) لو كان عنده أربعون من الغنم فمضى عليه عشرة أشهر، ثم ماتت واحدة: انقطع الحول، ثم إن ملك شاة ابتداء حولا من حين تمامها أربعين اه.

قوله «وإلا فقوله، أى: لو اتهم كما يأتى اه (ح ع ن).

قوله «وتجب الزكاة في عين المال، وفاقا للجمهور، وعنه في الزمة، اختاره الحرقى وأبو الخطاب، وقيل: تجب في الزمة وتضمن بالنصاب، اختاره الشيخ تقي الدين (خطه).

عين المال) الذى لو دفع زكاته منه أجزاء كالذهب والفضة ، والغنم السائمة ونحوها ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « فى أربعين شاة : شاة ؛ وفيما سقت السماء العشر ، ونحو ذلك » وفى ، للظرفية وتعلقها بالمال كتعلق أرش جناية برقبة الجانى ، فلما لك إخراجها من غيره ، والنماء بعد وجوبها له ، وإن أتلفه لزمه ما وجب فيه ، وله التصرف فيه ، ببيع وغيره ، فلذلك قال (ولها تعلق بالذمة) أى ذمة المالك ، لأنه المطالب بها (ولا) يعتبر فى (وجوبها لإمكان الأداء) كسائر العبادات ، فإن الصوم يجب على المريض ، والحائض ، والصلاة يجب على المغمى عليه والنائم ، فتجب فى الدين والمال الغائب ونحوه ، كما تقدم ، لكن لا يلزمه الإخراج قبل حصوله يده (ولا) يعتبر فى وجوبها أيضا (بقاء المال) فلا تسقط بتلفه :

قوله « فى عين المال » ، فى نصاب لم يذكّر حولين فأكثر زكاة واحدة ، وإن قلنا : يجب فى النعمة : فعليه لكل حول زكاة اه .

قوله « الذى لو دفع زكاته منه أجزاء » ، بخلاف ما دون خمس وعشرين من الإبل اه .

قوله « ولا يعتبر وجوبها لإمكان الأداء » ، أى : لا يشترط لوجوبها ، بل شرط للزوم الإخراج ، ولو أسقطه لكان أحسن ، لأنه علم بما تقدم اه (ع ن) .

قوله « ولا بقاء المال » ، ويتجه يده . لا نحو غائب ، قال فى الفروع : ومن كان له مال غائب ، وقلنا : الزكاة فى العين : لم يلزمه الإخراج عنه ، وإن قلنا : فى النعمة فوجهان ، قال ابن رجب : والصحيح الأول ، قال : ووجوب الزكاة على الغائب إذا تلف قبل قبضه ، يخالف لكلام أحمد رحمه الله اه (خطه) .

قوله « ولا بقاء المال » ، أى : ليس شرطاً فى كل من وجوب الزكاة ، ولزوم إخراجها ، بخلاف سابقه (ع ن) .

فرط أو لم يفرط ، كدين الآدمي ، إلا إذا تلف زرع أو ثمر بجائحة قبل حصاد
وجذاذ (والزكاة) إذا مات من وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله عليه
الصلاة والسلام « فدين الله أحق بالوفاء » فإن وجبت وعليه دين برهن . وضاق
المال : قدم ، وإلا تحاسا ، ويقدم نذر معين ، وأضحية معينة .

باب زكاة بهيمة الأنعام

وهي : الإبل ، والبقر ، والغنم ، وسميت بهيمة لأنها لا تتكلم (تحجب) الزكاة في
الإبل بخاتى أو عراب (وبقر أهلية أو وحشية ، ومنها : الجواميس وغنم) ضأن

قوله « فرط أو لم يفرط » وعنه : أنها تسقط إذا لم يفرط ، فيعتبر التمكن
من الأداء مطلقاً ، اختاره المصنف واختار الشيخ تقي الدين : أن النصاب إذا
تلف من غير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على كلا الروايتين ، قال : واختاره
طائفة من أصحابنا اهـ (إحصاف) قال في المغنى : والصحيح إن شاء الله أن الزكاة
تسقط بتلف المال إذا لم يفرط لأنها تجب على المواساة فلا تجب مع عدم المال ،
وفقر من تجب عليه اهـ (خطه) ، وقال ابن ذهلان : إذا عطن العيش في القروع .
فالظاهر : لزوم زكائه من غيره من الجيد لاستقرار الزكاة بالوضع قبل عيبه ،
بخلاف مالوعاب قبل الوضع ، ولو بعد الحصاد فيما يظهر ، أو أتاه وجع فضم
حبه في جزئه الإخراج منه ، وهذا هو الذي تقرر لنا عند الشيخ محمد اهـ (مفر) .
قوله « إلا إذا تلف زرع الخ » ، وعبارة الموفق ومن تابعه : قبل الإحراز ،
وعبارة المجد ومتابعيه : قبل جذه ، قال الزركشى : فيما إذا تلفت بأفة سماوية بعد
الوجوب تسقط ، إذ استقراره منوط بالوضع في الجرين (خطه) .

قوله « وجذاذ » أو بعدهما قبل وضع بجرين اهـ (ع ن) .
قوله « ويقدم نذر » أى : على الزكاة وعلى الدين اهـ (فيروز) .

باب زكاة بهيمة الأنعام

قوله « بخاتى » واحدها : بختى ، والآتى بختية ، قاله عياض ، كما نقله في

أو معز ، أهلية أو وحشية (إذا كانت) لدر ونسل لا لعمل ، وكانت (سائمة) أى راعية للمباح (الحول أو أكثره) لحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : في كل إبل سائمة في كل أربعين : ابنة لبون ، ورواد أحمد وأبو داود والنسائي ، وفي حديث الصديق : وفي الغنم : في سائمتها - إلى آخره ، فلا تجب في معلوفة ، ولا إذا اشترى لها ما تأكله ، أو جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب في خمس وعشرين من الإبل : بذت مخاض) إجماعاً ، وهى ما تم لها سنة ، سميت بذلك لأن أمها قد حملت ، والماخض : الحامل ، وليس كون أمها ماخضاً شرطاً ، وإنما ذكر تعريفها لها بغالب أحوالها (و) يجب (فيما دونها) أى : دون خمس وعشرين (في كل خمس : شاة) بصفة الإبل إن لم تكن معيبة ، ففي

الحاشية هي : إبل غلاظ ذات سنمين اه .

قوله : أو وحشية ، هي غير الظباء ، قال بعضهم : يذكرونها ولا تعلم وكأنها - والله أعلم - توجد في بعض الأماكن (خطه) .

قوله : لدر ونسل - الخ ، الواو بمعنى : أو ، و : تسمين ، زاده صاحب الفروع أخذاً من كلامهم ، لأنهم احتزوا بقولهم للدر والنسل عن المتخذة للعمل أى : أكثر الحول اه (م خ) . قلت : صاحب الفروع إنما قال : زاد بعضهم : والتسمين . قال : وقيل : والعمل كالإبل التي تكرى وهو أشهر . ومن أحمد ، لا . وفاقاً لأبي حنيفة ، والشافعي استظهر وجوبها في التي للعمل كالتي تكرى (خطه) قال في الزعارة الكبرى ، وابن تيم : لازكاة في عوامل أكثر السنة ولو بأجرة . قال الحجاوي في الحاشية : فعلى هذا : إن لم تعمل أكثر السنة ففيها الزكاة . ولا شيء يخالفه اه (خطه) .

قوله : للمباح ، لم يتعرض لمحتز قوله : المباح . فكان ينبغي أن يقول : ولا في راعية للمالوك بنفسها . أو بفعل غاصب لما ترعاه اه (خطه) .

خمس من الإبل كرام سمان شاة كريمة سميئة ، وإن كانت الإبل معيبة ففيها شاة صحيحة ، تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل . ولا يجرى به غير ، ولا بقرة ، ولا نصفاً شاتين وفي العشر ، شاتان . وفي خمس عشرة : ثلاث شياه ، وفي عشرين : أربع شياه إجماعاً في الكل (وفي ست وثلاثين بنت لبون) ماتم لها ستان ، لأن أمها قد وضعت غالباً ، فهي ذات لبن (وفي ست وأربعين : حقة) ماتم لها ثلاث سنين ، لأنها استحقت أن يطرَقها الفحل ، وأن يحمل عليها وتركب (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة : ماتم لها أربع سنين ، لأنها تجذع إذا سقط منها ، وهذا أعلى سن يجب في الزكاة (وفي ست وسبعين : بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقان) إجماعاً (فإذا زادت عن مائة وعشرين : واحدة ، فثلاث بنات لبون) لحديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عند آل عمر بن الخطاب ، رواه أبو داود والترمذي ، وحسنه (ثم في كل أربعين : بنت

(فائدة) قوله في المنتهى : ولا تشتري نية السوم ، قال في حاشيته : وقيل : تشتري نية السوم والدنف ، صححه المجد في شرحه ، فعليها يجب في المعتاق (خطه) . قوله « ففيها شاة صحيحة الخ - » ، فلو كان عنده خمس من الإبل مراضاً وحال عليها الحول ، فيقال : لو كانت صحاحاً كانت قيمتها مائة مثلاً ، ووجبت فيها شاة قيمتها خمسة وقيمتها مراعاً ثمانون ، ونسبة النقص - وهو عشرون - إلى القيمة خمس ، فتتقص قيمة الشاة خمساً ، وتجب فيها صحيحة تساوي أربعة (ح منتهى) .

قوله « ولا يجرى به غير الخ » ، ذكر أ أو أنى ، لأنه غير منصوص عليه اه . قال في الفروع : ولا يجرى به غير ، نص عليه ، وفاقاً لمالك بكبرة ونصف شاتين في الأصح ، وقيل : بلى ، إن كانت قيمته قيمة شاة وسط فأكثر . بناء على إخراج القيمة وفاقاً لأبي حنيفة ، وقيل : يجرى به إن أجزأ عن خمس وعشرين وفاقاً للشافعي اه .

لبون ، وفي كل خمسين : حقة) ففي مائة وثلاثين : حقة وبنتا لبون ، وفي مائة وأربعين : حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين : ثلاث حقائق ، وفي مائة وستين : أربع بنات لبون ، وفي مائة وسبعين : حقة وثلاث بنات لبون ، وهكذا فإذا بلغت مائتين : خير بين أربع حقائق ، وخمس بنات لبون .

ومن وجبت عليه بنت لبون مثلاً وعلماً ، أو كانت معينة فله أن يعدل إلى بنت مخاض ، ويدفع جيراناً ، أو إلى حقة ويأخذها ، وهو شاتان ، أو عشرون درهماً . ويجزى شاة وعشرة دراهم ، ويتعين على ولي محجوز عليه إخراج أدون مجزى ، ولا دخل لجيران في غير إبل .

فصل في زكاة البقر

وهي مشتقة من بقرت الشيء إذا شققته ، لأنها تبقر الأرض بالحراثة (ويجب

قوله « ويجزى الخ ، أى : لا يقال : إنه لا بد أن يكون المخرج : إما شاتين أو عشرين درهماً ، لأننا نقول : يجوز ذلك ، كما يجوز إخراج الكفارة من جنسين (فيروز) .

قوله « في غير إبل ، أى : لأن النمس إنما ورد فيها ، والقياس بمنع ، لأن غيرها ليس في معناها (فيروز) .

فصل في زكاة البقر

قوله « من بقرت الشيء ، ومنه سمي محمد بن علي الباقر رحمه الله ، لأنه بقر العلم ودخل فيه مدخلاً بليغاً وحصل فيه غاية مرضية ، ذكره العلقمي في حاشيته اهـ . وفي الحديث الصحيح « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته ، تنطحه بقرونها ، وتطوؤه بأخفافها كلما مرت عليه أخرها ردت عليه أولها حتى يقضى بين الناس ، (خطه) .

في ثلاثين من البقر (أهلية كانت أو وحشية) تبيع أو تبيعة) لكل منهما سنة ، ولا شيء فيما دون الثلاثين ، لحديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن (و) يجب (في أربعين مسنة) لها ستان ، ولا يجزىء مسن ولا تبيعان (ثم) يجب (في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة) فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كمائة وعشرين خير لحديث معاذ ، رواه أحمد (ويجزىء الذكر هنا) وهو التبيع في الثلاثين من البقر ، ولورود النص فيه (و) يجزىء (ابن لبون) وحق وجزع (مكان بنت مخاض) عند عدما (و) يجزىء الذكر (إذا كان النصاب كله ذكورا) سواء كان من إبل ، أو غنم ، لأن الزكاة مواساة فلا يكلفها من غير ماله .

فصل في زكاة الغنم

(ويجب في أربعين من الغنم) ضأنًا كانت أو معزا ، أهلية أو وحشية (شاة) جزع ضأن أو ثني معز ولا شيء فيما دون الأربعين (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان) إجماعا (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، ثم) تستقر الفريضة (في كل مائة شاة) ففي خمسمائة خمس شياه ، وفي ستمائة ست شياه ، وهكذا ، ولا تؤخذ هرمة ، ولا معيبة لا يضحى بها إلا إن كان الكل كذلك ، ولا حامل ،

قوله « ولا يجزىء مسن ولا تبيعان ، أى : لعدم أجزاء الذكر في الزكاة غير التبيع في ثلاثين من البقر ، وابن لبون أو ذكر أعلى منه مكان بنت مخاض ، إذا عدما ، كما تقدم في كلامه (فيروز) .

فصل في زكاة الغنم

(فائدة) قوله في المنتهى : ولا يؤخذ تيس ، وقال مالك والشافعي : إن رأى الساعى أن ذلك خير للفقراء أخذه ، للاستثناء في قوله صلى الله عليه وسلم « إلا ماشاء المصدق ، اه (خطه) .

ولا الربى : التى تربى ولدها ولا طروقة الفحل ، ولا كريمة ، ولا أكلة إلا أن يشاء ربها ، وتؤخذ مريضة من مراض ، وصغيرة من صغار غنم ، ولا إبل وبقر ، فلا يجزى فصلان ، وعجاجيل ، وإن اجتمع صغار وكبار ، وصحاح ومعيات وذكور وإناث : أخذت أنثى صحيحة كبيرة على قدر قيمة المالين ، وإن كان النصاب نوعين كبخاق وعرابى ، وبقر وجواميس ، وضأن ومعر : أخذت الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالين .

(والخلطة) بضم الحاء : أى الشركة (تصير المالين) المختلطين (كـ) سأل مال (الواحد) إن كانا نصاباً من ماشية ، والخليطان من أهل وجوبها ، سواء كانت خلطة أعيان بكونه مشاعاً بأن يكون لكل : نصف أو نحوه أو خلطة أو صاف

قوله « ولا كريمة إلخ » ، الكريمة : هى الجامعة للكمال الممكن فى حقها ، من غزارة لبن وجمال صورة وكثرة لحم وصوف ، وهى النفاس التى تتعاقبها نفس صاحبها ، والقيمة ضد الكريمة وأما السمين : فكثير اللحم ، والمنزول ضده اهـ (مطلع) .

قوله « وصغيرة من صغار » ، يتصور كون النصاب صغاراً مالو أبداً صغاراً بكبار فى أثناء الحول ، أو نتجت الكبار ثم ماتت قبل الحول (خطه) .

قوله « على قدر قيمة المالين » ، فيقوم كباراً ويوف الفرض ، ثم صغاراً كذلك ، ثم يؤخذ بالقسط اهـ (ح ع ن) .

قوله « من أهل وجوبها » ، أى وجوب الزكاة ، فلا تأثير لخلطة حر مسلم مع مكاتب أو كافر اهـ (فيروز) .

قوله « بكونه مشاعاً » ، أى سميت خلطة لأن أعيانها مشتركة (فيروز) .

قوله « أو خلطة أو صاف » ، سميت بذلك : لأن نصيب كل واحد موصوف بصفة تميزه من الآخر اهـ (فيروز) .

بأن تميز مال الكل ؛ واشتركا في مراح — بضم الميم — وهو المبيت ، والمأوى ،
والمسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى ، ومحلب ، وهو موضع الحلب ،
وفل بأن لا يختص بطرق أحد المالين ، ومرعى ، وهو موضع الرعى ووقته ،
لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يجمع بين مفترق ، ولا ينرق بين مجتمع خشية
الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » رواه الترمذى
وغيره ، فلو كان لإنسان شاة ، ولآخر تسعة وثلاثون ، أو لأربعين رجلا
أربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولاً تاماً : فعليهم شاة على حسب
ملكهم ، وإذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة ، لكل واحد أربعون : لم يثبت
لأحدهم حكم الانفراد في شيء من الحول ، فعلى الجميع : شاة أثلاثاً ، ولا أثر
لخلطة من ليس من أهل الزكاة ولا فيها دون نصاب ، ولا لخلطة مفضوب .

قوله « بأن تميز مال لكل واشتركا إلخ » فيه في الثاني أعنى : خلطة الأوصاف
كما صرح به في الإقناع ، وهو ظاهر اهـ .

قوله « ومحلب إلخ » بفتح الميم ، وأما بكسرهما : فالإناء يجلب فيه ، وهو
الحلاب أيضاً ، مثل : كتاب اهـ (مصباح) .

قوله « مرعى » وهو : موضع الرعى ووقته ، فيه استعمال المشترك في معنياه
وهو سائغ عند جمهور العلماء (خطه) .

قوله « ولم يثبت لأحدهم حكم الانفراد » كما لو لم يختلطاً إلا في أثناء الحول
فإن كل واحد ماله على انفراده (خطه) فإن ثبت لهما أو لأحدهما حكم
الانفراد في بعض الحول قدم الانفراد عليها ، لأنه الأصل المجمع عليه (خطه)

قوله « فلكل محل حكمه إلخ » هذا من المفردات ، وعنه رواية أخرى :
يضم مال الواحد بعضه إلى بعض مطلقاً ، وفاقاً للثلاثة (خطه) .

وإذا كانت سائمة لرجل متفرقة فوق مسافة قصر : فليسكل محل حكمه ، ولا أثر للخلطة ، ولا للتفريق في غير ماشية ، ويحرم ان فراراً لما تقدم .

قوله «ولا أثر للخلطة ولا التفريق في غير ماشية، أى : من النقود وعروض التجارة والزروع والثمار ونحوها ، فلو اشترك اثنان في ذلك ، فإذا بلغ حصة كل واحد نصيباً : زكاه ، وإلا فلا ، وعلم بهذا وبما تقدم أن زكاة السائمة تختص بأمور أحدها : الخلطة ، الثانى : الجبران في زكاة الإبل ، الثالث : تأثير التفرق في مسافة القصر ، الرابع : أنه لا زكاة في وقصها اهـ (يوسف بن المصنف من حاشية المنتهى)

قوله «ولا أثر للخلطة في غير ماشية،» من عليه ، وفاقا للمالك في غير المساقاة وعنه : تؤثر خلطة الأعيان في غير السائمة وفاقا للشافعى ، وقيل : وخلطة الأوصاف قال في الخلاف : نقل حنبل : تضم المواشى ، فقال : إذا كان رجلا ن لهما من المال ما يجب فيه الزكاة من الذهب والورق : فعليهما الزكاة بالحصص ، فيعتبر على هذا الوجه : اتحاد المؤن ومرافق المالك ، واختار هذه الرواية الآجرى ، وصحها ان عقيل اهـ (فروع — خطه) .

(فائدة) قال ابن تيمم : إن أخذ الساعى فوق الواجب بتأويل ، أو أخذ القيمة : أجزأت في الأظهر ، ورجع عليه بذلك ، نقله في الفروع ، ثم قال : وإطلاق الأصحاب يقتضى الإجزاء إلخ ، ثم قال : وصوب فيه شيخنا : الإجزاء وجعله في موضع آخر كالصلاة خلف تارك شرطاً عند المأموم اهـ .

(فائدة) ولا يرجع على خليفته بما أخذه الساعى ظملاً من غير تأويل ، كأخذه عن ستة وثلاثين جذعة ، وعن أربعين شاة مخنطة شاتين ، فيرجع على خليفته بالنسبة من قيمة بنت لبون ، أو من شاة فقط ، لأن الزيادة ظلم ، فلا يرجع بها إلا على من ظلمه ، أو تسبب في ظلمه اهـ ، وحكى صاحب الفروع عن الشيخ تقي الدين : أنه حكى في هذه المسألة قولين : أظهرهما : أنه يرجع على شريكه بما أخذه منه اهـ بمعناه .

باب زكاة الحبوب والثمار

قال تعالى ٢ : ٢٦٧ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وبما
أخرجنا لكم من الأرض ، والزكاة تسمى نفقة .

(تجب) الزكاة (فى الحبوب كلها) كالحنطة ، والشعير ، والأرز ، والدخن
والباقلا ، والعدس ، والحمص ، وسائر الحبوب (ولو لم تكن قوتاً) كحب الرشاد
والفجل ، والقرطم : وهو العصفر ، والأبازير كلها : كالشكيرة ، والكمون ،
وبذر الكتان ، والقثاء والخيار ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : فيما سقت
السماء والعيون العشر ، رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه
الصلاة والسلام : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، فدل على اعتبار التوسيق ،
وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مآلاً (كتمر وزبيب) ولوز وفستق
وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ، ولا فى الخضر والبقول والزهور ونحوها غير
صمغ وأشنان وسماق : وورق شجر يقصد : كسدر ، وخطمي ، وآس فتجب

باب زكاة الحبوب والثمار

قوله : ولو لم تكن قوتاً ، يختص وجوب الزكاة عند مالك والشافعى بالتمر
والزبيب والمققات المدخر ، أى : من الحبوب (خطه) .

قوله : والقرطم ، : هو حب العصفر ، وهو بكسر القاف والطاء أصح من
ضمهما ، كما قاله ابن قندس (فيروز) .

قوله : وسماق ، بوزن رمان : ثمر يشهى ، كما فى القاموس ، وتجب الزكاة
عند أبى حنيفة فى بقية الفواكه ، وفى الخضر والبقول (خطه) .

قوله : وورق شجر يقصد ، قال الحجاوى فى حاشية التنقيح بعد حكاية
كلام المنع ما نصه : وقال فى الفصول : فأما الأوراق المنتمع بها كالسدر

فيها ، لأنها مكيلة مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة في جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره ، وجفاف غيره خمسة أوسق ، لحديث أبي سعيد الخدري يرفعه : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، رواه الجماعة والوسق ستون صاعا ، وتقدم أنه خمسة أرطال وثلث عراقى ، فهى (ألف وستمائة رطل عراقى) وألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا ، وأربعة أسباع رطل مصرى وثلاثمائة واثنتان وأربعون رطلا ، وستة أسباع رطل دمشقى ، ومائتان وسبعة وخمسون رطلا ، وسبع رطل قدسى ، والوسق والصاع والمد مكاييل ، نقلت إلى الوزن لتحفظ وتنقل ، وتعتبر بالبر الرزين ، فمن اتخذ مكيلا يسه صاعاً منه : عرف به ما بلغ حد الوجوب من غيره (وتضم) أنواع الجنس من (ثمرة

والخطمى والآس فلا زكاة فيها رواية واحدة ، كما ذكره شيخنا أبو يعلى ولأن ثمر النبق لا تجب فيه الزكاة ، فأولى أنه لا تجب فى ورقه اهـ ، وجزم به فى المغنى والشرح ، وزاد أولاً فى الأشنان والصعتر ، وجزم به فى الحاوى الكبير ، انتهى . الآس : هو ريحان العرب (خطه) .

قوله : وتضم أنواع الجنس ، بعضها إلى بعض فى تكميل النصاب ، فيضم العلس إلى الحنطة لأنه نوع منها ، ويضم السلت إلى الشعير لأنه نوع منه ، ويؤخذ من كل نوع حصته لعدم المشقة ، ويؤخذ الواجب من الزرع والتمر بحسبه جيداً أو رديئاً منه أو من غيره وفاقاً ، ولا يجوز لإخراج الردىء عن الجيد وفاقاً ولا إلزامه بإخراج الجيد عن الردىء وفاقاً . اهـ (ح م ص) . والعلس : بفتح العين مع فتح اللام وسكونها ، هو نوع من الحنطة (م خ) وتكون الحبثان منه فى كأم واحد ، هو طعام صنعاء اليمن اهـ (يوسف) والسلت : بضم أوله ، وهو نوع من الشعير ولونه لون الحنطة اهـ (ح ش منتهى) .

العام الواحد) وزرعه (بعضها إلى بعض) ولو مما يحمل في السنة حملين (في تكميل النصاب) لعموم الخبر، وكما لو بدا صلاح إحداها قبل الأخرى، سواء اتفق وقت اطلاعها، أو إدراكها أو اختلف، تعدد البلد أو لا (لا جنس إلى آخر) فلا يهضم بر لشعير، ولا تمر لزبيب في تكميل نصاب، كالمواشي (ويعتبر) أيضاً لجوب الزكاة فيما تقدم (أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط، أو يأخذه بمصاده) وكذا ما ملكه بعد بدو الصلاح بشراء أو إرث أو غيره (ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعل) بوزن جعفر، وهو شعير الجبل (وبزر قطونا) وحب نمام (وما نبت في أرضه) لأنه لا يملكه بملك الأرض، فإن نبت بنفسه ما يزرعه الآدمي كمن سقط له حب حنطة في أرضه، أو أرض مباحة: ففيه الزكاة، لأنه يملكه وقت الوجوب

قوله «وتضم ثمرة العام إلخ»، قال في الفروع: ليس المراد بالعام هنا اثني عشر شهراً، بل وقت استغلال المغل من العام عرفاً، وأكثره عادة نحو ستة أشهر بقدر فصلين، ولهذا أجمعنا أن من استغل حنطة أو رطباً آخر تموز من عام، ثم عاد واستغل منه في العام المقبل أو تموز أو قبله في حزيران: لم يضم مع أن ما بينهما دون الاثنى عشر شهراً اهـ (ابن نصر الله في حواشي الكافي).

قوله «ولو مما يحمل إلخ»، أي: كاللذرة التي تنبت مرتين (فيروز).

قوله «بزر قطونا»، بفتح القاف وضم الطاء، يمد ويقصر اهـ.

قوله «نمام»، هو نبت طيب الرائحة أو هو بالمثلة حب معروف يؤكل (خطه)

قوله «مباحة»، وكذا إن كانت مملوكة للغير وكان لا على وجه الغصب، كأن حمل السيل حباً لأرض غيره، أو على وجه الغصب ولم يملكه رب الأرض على ما يأتي، فأي يومه كلامه من التقيد ليس مراداً، وفي الشرح ما يشير إلى بعضه اهـ (مخ).

فصل

(يجب عشر) وهو واحد من عشرة (فيما سقى بلا مؤنة) كالغيث ، والسيوح ، والبعل الشارب بعروقه (و) يجب (نصفه) أى نصف العشر (معها) أى : مع المؤنة كالدولاب تديره البقر ، والنواضح يستقى عليها ، لقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث ابن عمر ، وما سقى بالنضح نصف العشر ، رواه البخارى (و) يجب (ثلاثة أرباعه) أى : أرباع العشر (بها) أى : فيما يشرب بلا مؤنة ، وبمؤنة نصفين ، قال فى المبدع : بغير خلاف نعله (فإن تماوتا) أى السقى بمؤنة وبغيرها فالاعتبار (بأكثرهما نفعا) ونموا ، لأن اعتبار عدد السقى وما يسقى به فى كل وقت مشقة ، فاعتبر الأكثر كالسوم (ومع الجهل) بأكثرهما نفعا (العشر) ليخرج من عهدة الواجب ييقن ، وإذا كان له حائطان : أحدهما يسقى بمؤنة ، والآخر بغيرها : ضما فى النصاب ، ولكل منهما حكم نفسه فى سقيه بمؤنة وبغيرها ، ويصدق مالك فيما سقى به (وإذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لأنه يقصد للأكل

فصل يجب عشر الخ

قوله ، فإن تماوتا فبأكثرهما نفعا ، ولا تعتبر المدة وعدد السقى (خطه) .

قوله ، كالسوم ، أى : فاعتبر فيه أكثر الحول (فيروز) .

قوله ، ويصدق مالك ، أى : بلا يمينه ، وإلا استحلف الناس على صدقاتهم (فيروز) .

قوله ، وإذا اشتد الحب ، وقت وجوب زكاة الزرع عند أبى حنيفة : إذا نبت ، ووقت وجوب زكاة الثمر : ظهوره اه .

(فائدة) قال فى الفروع ولو ملك ثمرة قبل صلاحها ثم صلحت يده لزمه زكاتها لوجود السبب فى ملكه ولو صلحت فى مدة خيار زكاها إن قلنا الملك له

والاقتنيات ، كالإبس ، فلو باع الحب ، أو الثمرة ، أو تلفا بتعديه بعد : لم تسقط ، وإن قطعها أو باعها قبله : فلا زكاة إن لم يقصد الفرار منها (ولا يستقر الوجوب إلا بعملها في البيدر) ونحوه ، وهو موضع تشميسها ، وتبيسها ، لأنه قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فإن تلفت) الجوب أو الثمار (قبله) أى : قبل جعلها في البيدر (بغير تعد منه) ولا تفريط (سقطت) لأنها لم تستقر ، وإن تلف البعض ، فإن كان قبل الوجوب : زكى الباقي إن بلغ نصابا ، وإلا فلا ، وإن كان بعده زكى الباقي مطلقاً حيث بلغ مع التالف نصابا ، ويلزم لإخراج حب مصفى ، وثمر يابساً .

ويحرم شراء زكاته أو صدقته ، ولا يصح ، ويزكى كل نوع على حدته ، أى مفردة (ويجب العشر) أو نصفه (سلى مستأجر الأرض) دون مالكة كالمستعير

ومتى صلحت يده من لا زكاة عليه : فلا زكاة فيها ، إلا أن يكون الأول قصد الفرار على ما سبق .

قوله « إن لم يقصد الفرار منها » يعنى : فلا تسقط ببيعه ونحوه أو إتلافه ، وهل إذا أوجبتها عليه في صورة البيع ونحوه ، تجب أيضاً على المشتري ، فتجب زكاتها في عين واحدة ، ويصير مخالفاً للقواعد ؟ قال الشيخ مرعى بحثاً : ولعلها لا تجب على البائع إلا إذا باعها لمن لا تجب عليه انتهى (م خ) .

قوله « في البيدر » سمي بذلك في المشرق والشام ، ويسمى الجرين بمصر والعراق ، والمسطاح بلغة آخرين اهـ (ع ن) .

قوله « ونحوه » كالمربد بلغة أهل الحجاز اهـ .

قوله « ويلزم إخراج حب مصفى الخ » قال في الفروع : إجماعاً ، وفاقاً اهـ .

قوله « ويجب العشر على مستأجر الأرض » مذهب أبى حنيفة : وجوب العشر على المسالك للأرض ، ولا عشر عنده في أرض خراجية اهـ (خطه) .

لقله تعالى ٦ : ١٤١ وآلوا حقه يوم حصاده ، ويجمع العشر والخراج في أرض خراجية ، ولا زكاة في قدر الخراج إن لم يكن له مال آخر (وإذا أخذ من ملكه أو من موات) كرؤوس الجبال (من العسل مائة وستين رطلا عراقياً ففيه عشرة) قال الإمام : أذهب إلى أن في العسل زكاة : العشر ، قد أخذ عمر منهم الزكاة ، ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر ، كالمز والرنجبيل ، ومن زكى ما ذكر من العشرات مرة فلا زكاة فيه بعد ، لأنه غير مرصود للنماء ، والمعدن إن كان ذهباً أو فضة : ففيه ربع عشرة إن بلغ نصاباً ، وإن كان غيرهما كالنحاس والرصاص ففيه ربع عشر قيمته إن بلغت نصاباً ، بعد سبك وتصفية إن كان المخرج له من

قوله « كالمستعير ، أى : لأن الغرم يبيع الغنم اهـ (ع ن) .

قوله « ويجمع الخ ، أى : لأن الموضوع مختلف ، وهو نفس الأرض والغلة والسبب كذلك ، وهو الارتفاع بالأرض ، وحصول النابت من الأرض فتأمل اهـ (ع ب ط) .

قوله « أو موات من العسل - الخ ، وجوب الزكاة في العسل من مفردات المذهب (ع ب ط) .

قوله « ومن زكى ما ذكر من المعشرات الخ ، أى : أنه غير مرصود للنماء ، فهو كالقنية ، بل أولى ، لنقصه بالأكل ونحوه اهـ .

وقال ابن ذهلان : الذى تقرر لنا : أنها لا تجب زكاتها بعد الأول ، إذا كان زكاهها زكاة معشرات ، ولو ادخرها للتجارة ، لأنها لا تنصير لها إلا بعد البيع كعرض القنية اهـ (م قر) .

قوله « ومن زكى الخ ، هذا إذا لم يكن أصل بذره للتجارة ، فإن كان : ففيه الزكاة ، وإن لم يكن نوى بذره للتجارة : فلا زكاة فيه ، إذا زكاه مرة ، ولو نواه للتجارة (تقرير) .

أهل وجوب الزكاة (والركاز : ما وجد من دفن الجاهلية) بكسر الدال ، أى : مدفونهم ، أو من تقدم من كفار ، عليه أو على بعضه علامة كفر فقط (فيه الخمس) فى قليله وكثيره . ولو عرضا ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وفى الركاز الخمس ، متفق عليه عن أبى هريرة ، ويصرف مصرف الفىء المطلق ، للمصالح كلها وباقية لواجده ولو أجير الغير طلبه . وإن كان على شيء منه علامة المسلمين : فلقطة وكذا إن لم تكن علامة .

باب زكاة النقيدين

أى : الذهب والفضة (يجب فى الذهب إذا بلغ عشرين مثقالا وفى الفضة إذا بلغت مائتى درهم) إسلامى (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا « أنه كان يأخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال ، رواه ابن ماجة ، وعن على نحوه ، وحديث أنس مرفوعا « فى الرقة ربع العشر ، متفق عليه ، والاعتبار

قوله « فقيه الخمس ، أى : على واجده ولو ذميا ، أو صغيرا ، أو مجنوناً اه (ح منتهى) .

قوله « وباقيه لواجده ، أى : الباقي بعد الخمس من الزكاة ، إن كان قد أخرج الخمس من عينه ، أو الباقي بعد ما يقابله . إن كان قد أخرجه من غيره ، إذ قد صرح المجاوى فى حاشية التنقيح بأنه يجوز لواجده الإخراج من غيره ، على الصحيح من المذهب اه (ح ش منتهى) .

قوله « ولو أجيراً — الخ ، أى : ولو كان الواجد له أجيراً لغير طلبه ، كنقص جدار ونحوه ، فإن كان أجيراً له فلن أجره ، لأنه نائبه اه (فيروز) .

قوله « وإن كان على شيء منه علامة المسلمين ، أى : سواء كان على الباقي علامة كفر أو لا ، كما علم من قوله فيما تقدم : علامة كفر فقط اه .

بالدرهم الإسلامي الذي وزنه ستة دوايق ، والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل ، فالدرهم نصف مثقال ، وخمسة ، وهو خمسون حبة وخمسة حبة شعير ، والعشرون مثقالا خمسة وعشرون ديناراً وسبعادينار ، وتسعة ، على التحديد ، بالذي زنته درهم وثمان درهم ، ويزكي مغشوش إذا بلغ خالصه نصاباً وزناً (ويضم الذهب إلى

باب زكاة النقيدين

قوله « دوايق ، جمع دائق ، بفتح النون وكسر ها ، والكسر أفصح ، وهو كما قال ابن قنطس : سدس درهم (فيروز) .
قوله « فالدرهم مثل مثقال وخمسة ، والمثقال : اثنان وسبعون حبة شعير (خطه) ومن جواب لحسين بن عثمان الشافعي : وأما المجددية فهي مثقال ودائق لأن المثقال ثمانية دوايق وهي تسعة .

﴿ فائدة ﴾ وزن الذهب يزيد على وزن الفضة المساوي جرماً لجرمه : ثلاثة أسباع الفضة ، قاله محمد بن أبي الفتح الصوفي الشافعي (تاج فيروز) واحتار الشيخ تقي الدين : أنه لا حد للدرهم والدينار ، فلو كان أربعة دوايق أو ثمانية خالصة أو مغشوشة ، إلا درهما أسود عمل به في الزكاة ، والسرقه وغيرهما . قال في الفروع : ومعناه أن الشرع والخلفاء الراشدين : رتبوا على الدراهم أحكاماً فحال أن ينصرف كلامهم إلى غير موجود ببلادهم أو زمنهم ، لأنهم لا يعرفونه ولا يعرفه المخاطب ، فلا يقصد ، ولا يراد ، ولا يفهم ، وغايته العموم ، فيعم كل بلد وزمن بحسبه وعادته وعرفه ، أما تقييد كلامهم ، واعتباره بأمر حادث خاصة ، غير موجود ببلادهم وزمنهم ، من غير دليل : سم : كيف يمكن ؟ والله أعلم اه .

قوله « ويزكي مغشوش ، أي : من الذهب أو الفضة ، والأفضل أن يخرج عنه مالا غش فيه ، فإن زكاه منه فإن علم قدر الغش في كل دينار : جاز ، وإلا لم يجز إلا أن لم يستظهر ، فيخرج قدر الزكاة ييقين ، وإن أسقط الغش ، وزكى على قدر

الفضة في تكميل النصاب) بالأجزاء ، فلو ملك عشرة مثاقيل ومائة درهم ، فكل منهما نصف نصاب وبمجموعهما نصاب ، ويجزى إخراج زكاة أحدهما من الآخر ، لأن مقاصدهما وزكاتهما متفقة فيما كنوعى جنس ، ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) أى : عروض التجارة (إلى كل منهما) كمن له عشرة مثاقيل ، ومتاع قيمته عشرة أخرى ، أوله مائتدرهم ، ومتاع قيمته مثلاً ، ولو كان ذهب وفضة ، وعروض : ضم الجميع في تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه إلى رديئه وتبره ، ويخرج من كل نوع بحصته . والأفضل من الأعلى . ويجزى إخراج ردىء عن أعلى مع التفضل (ويباح للذكر من الفضة الخاتم)

الذهب ، كمن معه أربعة وعشرون ديناراً : سدسها غش فأسقطه وأخرج نصف دينار : جاز ، لأنه لازكاة في غشها ، إلا أن يكون فيه الزكاة كالفضة .

(فائدة) يكره ضرب نقد مغشوش واتخاذ ، نس عليه . وعنه يحرم . قال في رواية عبد الله بن محمد المذاوى : ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيداً ، ويكره الضرب لغير السلطان ، قاله ابن تيميم ، قال في رواية جعفر بن محمد : لا يصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب ، بإذن السلطان ، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام ، قال القاضى فى الأحكام السلطانية : فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان ما فيه من الافتيات عليه ، ولم يضرب النبي صلى الله عليه وسلم . ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ولا معاوية رضى الله عنهم ، قاله فى المبدع (م ص) . **قوله** « ضم الجميع ، أى : من الذهب والفضة والعروض ، فلو ملك مثلاً خمسة مثاقيل ومائة درهم ، وعروض تجارة تساوى خمسة مثاقيل : ضم الجميع وزكاه (فيروز) .

قوله « وتبره ، قال فى المجلد : التبر : ما كان من الذهب غير مصوغ (فيروز) . **قوله** « ويخرج من كل نوع الخ ، وفيه : وجه اختاره الموفق . أنه يزكى كل نوع من الوسط (تقرير) .

، لأنه عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتماً من ورق ، متفق عليه ، والأفضل جعل
فصه مما يلي كفه ، وله جعل فصه منه ومن غيره ، والأولى جعله في يساره ، ويكره
بسبابة ، ووسطى ، ويكره أن يكتب عليه ذكر الله ، قرآناً أو غيره ، ولو اتخذ
لنفسه عدة خواتيم : لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة ، إلا أن يتخذ ذلك لولده
أو عبده (و) يباح له (قيمة السيف) وهي ما يجعل على طرف القبضة ، قال أنس :

قوله « مما يلي كفه ، أى : استجباً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان
يفعل ذلك ، وهو في الصحيحين ، وكان ابن عباس : يجعله مما يلي ظهر كفه ،
وكذا علي بن عبد الله بن جعفر : كان يفعله ، قال في الإنصاف : وأكثر الناس
يفعلون ذلك (حاشية التنقيح) .

قوله « وله جعل فصه منه ومن غيره ، ويجوز كون الفص من ذهب ، إن
كان يسيراً » (ع ن) قال الحجاوى : والمذهب : الإباحة ، وقال مصنف
المنتهى فى شرحه فى باب الآنية : لا يباح (م ص) .

(فائدة) ظاهر كلام الشيخ (م ص) فى شرح الإقناع : جواز أزرار
الفضة قاله شيخنا (م ق ر) .

قوله « ويكره بسبابة ووسطى ، أى : يكره جعل الخاتم بهما ، وظاهر :
أنه لا يكره بغيرها ، وإن كان المختصر أفضل ، اقتصاراً على النص »
(م ص) .

قوله « ويكره أن يكتب على خاتم ذكر الله ، لعل المراد : ما لم يكن
المكتوب علماً كاسم لابس مشتملاً على اسم الله ، والله أعلم » (خطه) .

قوله « ذكر الله ، وفى الرعاية : أو ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويحرم
أن ينقش عليه صورة حيوان بلا نزاع ، ويحرم لبسه إذا » (م ص) .

قوله « قيمة السيف ، قال فى الفروع : وقيل : يباح فى سلاح ، واختاره
شيخنا » (ح منتهى) .

كانت قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة ، رواه الأثرم (و) يباح له (حلية المنطقة) وهي ما يشد به الوسط ، وتسميها العامة الحياصة ، واتخذ الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) أى : نحو ما ذكر حلية الجوشن ، والخوذة ، والخف والران ، وحمائل سيف ، لأن ذلك يساوى المنطقة معنى ، فوجب أن يساويها حكماً ، قال الشيخ تقي الدين : وتركاش النشاب والكلاليب ، لأنه يسير تابع ، ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب ، ولباس الخيل ، كاللجم ، وتحلية الدواة ، وانقلبة ، والكرمان ، والمنشط ، والمكحلة ، والميل ، والمرآة ، والقنديل (و) يباح للذكر (من الذهب والفضة قبعة السيف) لأن عمر كان له سيف فيه سبائك من ذهب ، وعثمان بن حنيف كان في سيفه مسبار من ذهب ، ذكرهما أحمد ، وقديرهما باليسير مع أنه ذكر : أن قبعة سيف النبي صلى الله عليه وسلم كان وزنها ثمانية مثاقيل ، فيحتمل أنها كانت ذهباً وفضة ، وقد رواه الترمذى كذلك (وما دعت إليه ضرورة كائن) (ونحوه) كرباط أسنان ، لأن عرجة بن أسعد قطع أنفه يوم

قوله « الجوشن ، أى : بالفتح : الدرع .

قوله « والخوذة ، هى : البيضة (فيروز) .

قوله « الران ، : هو شيء يلبس تحت الخف (خطه) .

قوله « لأن عمر الخ ، ظاهره : إباحة تحلية السيف الشاملة للقبعة وغيرها ، كما هو مقتضى كلام الإمام ، وعليه مشى الخرقى والشيخ فى شرح العمدة ، وأكثر الأصحاب : تخصيص ذلك بالقبعة كما هو ظاهر كلام الماتن فتأمل (فيروز) .

قوله « لأن عرجة بن أسعد الخ ، قال فى النهاية وفى حديث عرجة « لما قطع أنفه أخذ أنفاً من ورق ، الورق — بكسر الراء — الفضة وقد تسكن وحكى القتيبي عن الأصمعي : أنه إنما اتخذ أنفاً من ورق — بفتح الراء — أراد : الذى يكتب فيه ، لأن الفضة : لاتنق قال : وكنت أحسب أن قول

الكلاب فاتخذ أنفماً من فضة فأتت عليه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفماً من ذهب ، رواه أبو داود وغيره ، وصححه الحاكم ، وروى الأثرم عن موسى ابن طلحة ، وأبي حمزة الضبيعي ، وأبي رافع ، وثابت البناني ، وإسماعيل بن زيد بن ثابت ، والمغيرة بن عبد الله ، أنهم شذوا أسنانهم بالذهب ، (ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عاداتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخلخال ، والسوار ، والقرط وهما في المخاق والمقالد ، والتاج وما أشبه ذلك ، لقوله عليه الصلاة والسلام : «أحل الذهب والحريير للإناث من أمتي ؛ وحرم على ذكورها» ، ويباح لهما تحل بجوهر ونحوه ، وكره تحتمها بجديد ، وعفر ، ونحاس ، وورصاص ، (ولا زكاة في حليهما) أي : حلى الذكر والأثني المباح (المعد للاستعمال أو العارية) لقوله عليه الصلاة والسلام : «ليس في الحلي زكاة» ، رواه الطبراني عن جابر ، وهو قول أنس ، وجابر ، وابن عمر ، وعائشة ، وأسماء أختها ، حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء لإعارتهن ، أو بالعكس إن لم يكن فراراً (ولن أعد) الحلى (للكراه أو النفقة أو كان محرماً) كسرج ولجام وآنية (ففيه الزكاة) إن بلغ نصاباً وزناً ، لأنها إنما سقطت لما أعد للاستعمال بصرفه عن جهة البناء ، فيبقى ما عده على مقتضى الأصل ، فإن كان معداً للتجارة : وجبت الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة ، إذا لم

الأصمعي : لا تنتن صحيحاً ، حتى أخبرني بعض أهل الخبرة : أن الذهب لا يبلبه التراب ، ولا يصدئه الندى ، ولا تنقصه الأرض ولا تأكله ، فأما الفضة فإنها تبلى وتصدى ويعلوها السواد وتنتن اه .

قوله «والقرط» ، هو بالضم : الشنف المعلق في شحمة الأذن اه (فيروز) .
قوله «المعد للاستعمال أو العارية» ، وعنه تجب زكاته : إذا لم يعر ولم يلبس اه

قوله «أو النفقة» ، أي : أعد للنفقة ، إلا إذا احتاج إليه ، قال في الإقناع : ما أعد لقنية أو ادخار أو نفقة ، إذا احتاج إليه ولم يقصد به شيئاً : ففيه الزكاة (خطه) .

يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه ، وفي الإخراج بقيمته ، ويبرم أن يحل
مسجد ، أو يمويه سقف ، أو حائط بنقد ، ويجب إزالته وزكاته بشرطه ، إلا
إذا استهلك فلم يجتمع منه شيء .

باب زكاة العروض

جمع عرض - بإسكان الراء - وهو : ما أعد لبيع ، وشراء لأجل ربح سمي
بذلك لأنه يعرض لبيع ويشترى ، أو لأنه يدرّس ثم يزول (إذا ملكها) أى
العروض (بفعلة) كالبيع ، والنكاح ، والخلع وقبول الهبة ، والوصية واسترداد
المبيع (بنية التجارة) عند التملك ، واستصحاب حكمها فيما تعوض عن عرضها
(وبلغت قيمتها نصاباً) من أحد النقيدين (زكى قيمتها) لأنها محل الوجوب ،

قوله « يعتبر الخ » أى : إذا كان مباح الصناعة للكرى أو النفقة اعتبر في
النصاب بوزنه ، ولو كان وزنه مائتى درهم وقيمه مائتين وخمسين : زكاها زكاة
مائتين وخمسين اه .

قوله « بقيمته » أى : اعتباراً بالصنعة (فيروز) .

قوله « بشرطه » أى : إذا بلغ نصاباً .

باب زكاة العروض

قوله « بإسكان الراء » والعرض في اصطلاح المتكلمين — بفتحيتين — :
ملا يبقى زمانين عندهم ، كالألوان ونحوها ، وجمهور العقلاء على بقاء الأعراض
اه (ح ش منتهى) .

قوله « واسترداد المبيع » أى : بنحو خيار أو إقالة (فيروز) .

قوله « واستصحاب حكمها » أى : بأن لا ينوى قطع نية التجارة كأن تعوض
عرضها شيئاً بنية القنية (فيروز) .

قوله « زكى قيمتها » خلافاً لأبى حنيفة حيث قال : يجب في العرض نفسه
بشرط أن يبلغ نصاب القيمة اه (ح ش منتهى) .

لاعتبار النصاب بها ، ولا تجزئ الزكاة من العروض (فإن ملكها) بغير فعله (كإثراء أو) ملككم (بفعله) بغير نية التجارة ، ثم نواها (أى : التجارة بها) لم تصر لها (أى : للتجارة ، لأنها خلاف الأصل فى العرض ، فلا تصير لها بمجرد النية لإلا حلى لبس إذا نواه لقنية ، ثم نواه للتجارة فيزكيه (وتقوم) العروض (عند) تمام (الحول بالاحظ للفقراء من عين) أى : ذهب (أو ورق) أى : فضة فإن بلغت قيمتها نصاباً بأحد النقيدين دون الآخر : اعتبر ما تبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأ ولا جنسا ، روى عن عمر ، وكأ لو كان عرضاً ، وتقوم

قوله « ولا تجزئ الزكاة من العروض ، واختار الشيخ تقي الدين : جواز إخراج زكاة العروض عرضاً . قال : ويقوى على قول من يوجب الزكاة فى عين المال وفى الاختيارات : يجوز إخراج القيمة فى الزكاة ، للعدول إلى الحاجة والمصلحة — إلى أن قال : أو يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم : فهذا جائز . واختار البخارى فى صحيحه : جواز إخراج القيمة واحتج بخبر معاذ (ح ش متهى) .

قوله « لم تصر لها ، فعلى هذا لاشئ فيها حتى تباع ويستقبل بثمنها حولاً »
قوله « إلا حلى لبس الخ ، أى : لأنه من أحد النقيدين والأصل فى النقيدين وجوب الزكاة (تقرير) قال فى المستوعب : لا تصير العروض للتجارة إلا بشرطين أحدهما : أن يملكه بفعله ، سواء ملكها بعوض كالشراء ، أو بغير عوض كالهبة والوصية والاحتشاش والاصطياد والغنمة . الثانى : أن ينوى عند تملكها أنها للتجارة ، ولو كانت عنده عروض للقنية فنواها للتجارة : لم تصر للتجارة . اهـ .

قوله « بالاحظ للفقراء » قال ابن نصر الله فى حاشيته على الفروع : تخصيص الفقراء بالذكر هنا لامفهوم له ، فيعتبر الأحظ لأصناف الزكاة كلها ، وإنما ذكر الفقراء اكتفاءً ، لأنهم مثلهم ، وهذا هو الظاهر من مرادهم ، انتهى ، وقال الحجاوى : ولو قال : بالاحظ لأهل الزكاة لكان أجود . اهـ .

المنغنية ساذجة ، والخصى بصفته ، ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة (وإن اشترى عرضاً بنصاب من أثمان أو عروض بني على حوله) لأن وضع التجارة على التقاييب ، والاستبدال بالعروض والأثمان ، فلو انقطع الحال لبطلت زكاة التجارة (وإن اشتراه) أو باعه بنصاب (سائمة لم يبن) على حوله لاختلافهما في النصاب ، والواجب ، إلا أن يشتري نصاب سائمة للتجارة بمثله للفقنية ، لأن السوم سبب للزكاة قدم عليه زكاة التجارة لقوتها ، فبزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ، ومن ملك نصاباً من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وإن لم تبلغ قيمتها نصاب تجارة : فعليه زكاة السوم ، وإذا اشترى ما يصنع به ويبقى أثره كزعفران ونيل ونحوه فهو عرض تجارة . يقوم عند حوله ، وكذا ما يشتريه دباغ ليدبغ به كعفص وما يدهن به كسمن وملح ، ولا شيء في آلات الصباغ ، وأمتعة التجارة وقوارير العطار ، إلا أن يريد بيعها معها ، ولا زكاة في غير ما تقدم ، ولا في قيمة ما أعد للكراء من عقار وحيوان ، وظاهر كلام الأكثر : ولو أكثر من شراء العقارات فاراً .

باب زكاة الفطر

هو اسم مصدر ، من أفطر الصائم إفطاراً ، وهذه يراد بها الصدقة عن البدن وإضافتها إلى الفطر من إضافة الشيء إلى سببه (تجب على كل مسلم) من

قوله « ساذجة » ، بالذال المعجمة - أي : خالية من تلك الصفة . ومثلها الزامرة والضاربة بآلة هو ، لأن الصفة المحرمة لاقية لها (م ص) .

(فائدة) وتجب الزكاة في حلي معدل للكراء ، بخلاف عقار وحيوان ونحوهما مما ليس بحلي إذا أعد له للكراء ، فإنه لا زكاة فيه كما صرح به في الإقناع لكن لو أكثر من شراء العقار فاراً من الزكاة : زكى قيمته ، جزم به في الإقناع أيضاً وصوبه في تصحيح الفروع معاملة له بضد مقصوده ، كالنار من الزكاة ببيع أو غيره ، وظاهر كلام الأكثر أو صريحه : لا زكاة فيه ، قاله في الفروع اهـ .

أهل البوادي وغيرهم ، وتجب في مال اليتيم لقول ابن عمر : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من بر ، أو صاعاً من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، متفق عليه ، ولفظه للبخارى (فضل له) أى : عنده (يوم العيد وليلته صاع عن قوته وقوت عياله) لأن ذلك أهم فيجب تقديمه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إبدأ بنفسك ثم بمن تعول ، ولا يعتبر لوجوبها مالك نصاب ، وإن فضل بعض صاع أخرجه ، لحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حوائجه الأصلية) لنفسه ولمن تلزمه مؤنته : من مسكن ، وعبد ، ودابة ، وثياب بذلة ، ونحو ذلك ، (ولا يمنعها الدين) (و) لأنها ليست واجبة في المال (إلا بطلبه) أى : طلب الدين ، فيقدمه إذا ، لأن الزكاة واجبة مواساة ، وقضاء الدين أهم (فيخرج) زكاة الفطر (عن نفسه) لما تقدم (و) عن (مسلم يموه) من الزوجات والأقارب ، وخادم زوجته إن لزمه مؤنته ، وزوجة عبده وقريبه الذى يلزمه إعفافه ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : أدوا الفطرة عن تمونون ، ولا تلزمه فطرة من يموه من الكفار ، لأنها طهرة للخروج عنه . والكافر لا يقبلها ، لأنه لا يطهره إلا الإسلام ، ولو عبداً ، ولا

باب زكاة الفطر

قوله « ولا يعتبر ، أى : خلافاً للحنفية ، حيث قالوا : لا تجب إلا على من ملك مائتي درهم ، أو قيمته نصاباً ، فاضلاً عن مسكنه » .

قوله « فيقدمه إذا ، لكن إن مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها أخرجت من ماله ، فإن كان عليه دين وله مال يني بهما قضيًا جميعاً ، وإن لم يف بهما قسم بين الدين والفطرة بالحصص ، نعم عليه أحد في زكاة المال ، فكذا هنا ، نبه على ذلك في الشرح الكبير اهـ (فيروز) .

قوله « إن لزمته مؤنته ، أى : بأن لم يكن مكراً ولا معاراً اهـ (فيروز) .

تلزمه فطرة أجير وظئر استأجرهما بطعامهما ، ولا من وجبت نفقته في بيت المال (ولو) تبرع بمؤنة شخص جميع (شهر رمضان) أدى فطرته ، لعموم الحديث السابق ، بخلاف ما لو تبرع به بعض الشهر (فإن عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه) لأن نفقة نفسه مقدمة ، فكذا فطرتها (فامراته) لوجوب نفقتها مطلقاً ، ولا كديتها ، ولأنها معاوضة (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الإعسار ولو مرهوناً ، أو مغصوباً ، أو غائباً ، أو لتجارة (فأمه) لتقديمها في البر (فأبيه) لحديث « من أبر يا رسول الله ؟ » (فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فأقرب في ميراث) لأنه أولى من غيره : فإن استوى اثنان فأكثر ولم يفضل إلا صاع : قرع (والعبد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته ، وكذا حر وجبت نفقته على اثنين فأكثر ، يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة ، لأن الفطرة تابعة للنفقة (ويستحب) أن يخرج عن الجنين ، لفعل عثمان رضى الله عنه ، ولا تجب عليه ، لأنها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة بأجنة السوائم (ولا تجب) لزوجته (ناشز) لأنه لا تجب عليه نفقتها . وكذا من لم تجب عليه نفقتها الصغر ونحوه

قوله « استأجرهما بطعامهما الخ ، وكذا لو استأجرهما بدراغم من باب أولى .

قوله « ولو شهر رمضان الخ ، واختار أبو الخطاب : لا تلزمه فطرته . قال في المغنى والشرح : وهو قول أكثر أهل العلم ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى اه واختاره صاحب الفائق اه .

قوله « والعبد بين شركاء عليهم صاع ، وعنه كل واحد صاع ، اختاره وغيره (خطه) .

(فائدة) ذكر بعض : أن الصاع ثلاثة وسبعون ريالاً وثلاثاً درهم اه (ح ش منتهى) .

قوله « لصغر ونحوه ، كما لو سافرت لقضاء حاجتها أو حج نفل اه .

لأنها كالأجنبية ولو حاملا ، ولا لامة تسلبها ليلا فقط ، وتجب على سيدها (ومن لزمته غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المعسر (فأخرج عن نفسه بغير إذنه) أى : إذنه من تلزمه (أجزاء) لأنه المخاطب بها ابتداء والغير متحمل ، ومن أخرج عن تلزمه فطرته ياذنه أجزأ ، وإلا فلا .

(وتجب) الفطرة (بغروب الشمس ليلة) عيد (الفطر) لإضافتها إلى الفطر ، والإضافة تقتضى الاختصاص والسببية ، وأول زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر (فن أسلم بعده) أى : بعد الغروب (أو ملك عبداً) بعد الغروب (أو) تزوج (زوجة) ودخل بها بعد الغروب (أو ولد له) بعد الغروب (لم تلزمه فطرته) فى جميع ذلك لعدم وجود سبب الوجوب (و) إن وجدت هذه

قوله «ولو حاملا، أى : لأن النفقة لم تجب لها بل لحملها (فيروز) .

قوله «أو أمة تسلبها ليلا فقط، ويعاها بها فيقال : لنا شخص نفقته واجبة على شخص وفطرته واجبة على آخر (م خ) .

قول الماتن « فأخرج عن نفسه ، أى : من حال نفسه ، كما بحثه مرعى اه (فيروز) .

((فائدة)) قال ابن ذهلان : وهل يجوز إخراج أهله عنه فطرته بلا وكالة إذا كان مسافراً عن أهله بعيداً أو قريباً ، أم لا بد من الوكالة ؟ الظاهر : لا يجوز ، إلا بوكالة منه لهم ، لكن إن كان المخرج عنه أخوه الكبير الذى هو المتصرف والمخرج فى حضوره وغيبته : جاز ، لأنه كالوكيل المطلق ، وقال فى جواب له : ويخرجها فوراً . اه (م ق ر) .

قوله « وتجب الفطرة - الخ ، وعن أحمد : تجب بطولوع الفجر من يوم الفطر وفاقاً لأبى حنيفة ، وعند الشافعى : يجوز إخراج الفطرة من أول الشهر ، ومذهب مالك : المنع قبل وجوبها إلا إلى نائب الإمام ليقسمها فى وقتها بغير مشقة اه .

الأشياء (قبله) أى: قبل الغروب (تلى) الفطرة لمن ذكر ، لوجود السبب (ويجوز إخراجها) معجلة (قبل العيد يومين فقط) لما روى البخارى بإسناده عن ابن عمر : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان ، وقال فى آخره : وكانوا يحطون قبل الفطر بيوم أو يومين ، وعلم من قوله فقط : أنها لا تجزئ قبلهما لقوله عليه الصلاة والسلام : أغنهم عن الطلب فى هذا اليوم ، ومتى قدمها بالزمن الكثير فأت الإغناء المذكور (و) وإخراجها (يوم العيد قبل) مضيه إلى الصلاة أفضل (لحديث ابن عمر السابق أول الباب) وتكره فى باقيه (أى باقى يوم العيد بعد الصلاة) ويقضيها بعد يومه (ويكون (آثماً) بتأخيرها عنه ، لمخالفته أمره عليه الصلاة والسلام بقوله : أغنهم فى هذا اليوم ، رواه الدارقطنى من حديث ابن عمر ، ولمن وجبت عليه فطرة غيره إخراجها مع فطرته مكان نفسه .

فصل

(ويجب) فى الفطرة (صاع) : أربعة أمداد ، وتقدم فى الغسل (من بر أو شعير

قوله : وتكره فى باقيه ، وقال شيخ الإسلام وابن القيم : إن آخرها بعد صلاة العيد فهى قضاء .

قوله : ولمن وجب عليه فطرة غيره - الخ ، عبارة غيره : ومن وجبت عليه فطرة غيره أخرجها مكان نفسه مع فطرته ، وفاقا لما لك والشافعى ، وقيل : يخرجها مكانها ، أى القريب والبعيد ، قال فى الفروع : قدمه بعضهم وفاقاً لأبى يوسف ، وحكى عن أبى حنيفة ، لأنهما كمال مزكى فى غير بلد مالكة اه . قوله : مكان نفسه ، أى : المحل الذى المخرج فيه ، كما لو وجبت عليه زكاة قريب ، وهو فى مكان غير الذى هو فيه : فيخرجها مع زكاته فى مكانه اه (م خ) .

فصل

قوله : ويجب صاع : أربعة أمداد - الخ ، وهى أربع حفنات ، يكفى الرجل

أو دقيقتها ، أو سويقهما) أى : سويق البر أو الشعير ، وهو ما يجمع ثم يطحن ، ويكون الدقيق أو السويق بوزن حبه (أو) صاع من (تمر ، أو زبيب ، أو أقط) يعمل من اللبن المخيض ، لقول أبى سعيد الخدرى د كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من أقط ، متفق عليه ، والأفضل تمر ، فزبيب فبر ، فأنفع ، فشعير ، فدقيقتها ، فسويقهما فأقط (فإن عدم الخمسة) المذكورة (أجزأ كل حب) يقات (وثمر يقات) كالذرة والدخن والأرز والعدس والتين واليابس و (لا) يجرىء (معيب) كسوس ، ومبلول ، وقديم تغير طعمه ، وكذا مختلط بكثير مما لا يجرىء ، فإن قل زاد بقدر ما يكون المنصفى صاعاً ، لقله مشقة تنقيته ، وكان ابن سيرين يجب أن ينقى الطعام ، قال أحمد : وهو أحب إلى (ولا) يجرىء (خبز) لخروجه عن الكيل والادخار (ويجوز أن يعطى الجماعة) من أهل الزكاة ما يلزم الواحد ، وعكسه (بأن يعطى الواحد ما على جماعة ، والأفضل أن لا ينقص معطى عن مدبر أو نصف صاع من غيره ، وإذا دفعها إلى مستحقها

المعتدل الخلقة . فإن أخرج فوق صاع فأجره أكثر . اهـ (ح منتهى) .
قوله د فزبيب ، وقيل : البر ، جزم به فى الكافى وفاقا لمالك ، ومذهب الشافعى : الأفضل البر مطلقاً اهـ .

قوله د فأنفع ، أى : الأنفع مما سوى الثلاثة المذكورة ، فإن استوت فشعير (خطه) .

قوله د مما لا يجرىء ، كقمح اختلط بكثير زوان ، أو عدس . الزوان : حبوب غير صالحة للأكل ، ذكر الأطباء أن أكلها يورث خبالاً فى العقل اهـ ، واختار الشيخ تقي الدين : يجرىء قوت بلده مثل الأرز وغيره ، وذكره رواية ، وأنه قول أكثر العلماء اهـ .

فأخرجها آخذها إلى دافعها ، أو جمعت الصدقة عند الإمام ففرقها على أهل السهام فعادت إلى إنسان صدقته جاز ، ما لم يكن حيلة .

باب إخراج الزكاة

يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل إخراجها (ويجب) إخراج الزكاة (على الفور مع إمكانه) كذرمطلق وكفارة ، لأن الأمر المطلق يقتضى الفورية كما لو طالب به الساعى ، لأن حاجة الفقير ناجزة ، والتأخير محل بالمقصود وربما

قوله « جاز » ، هذا المشهور فى المذهب ، وقال أبو بكر : مذهب أحمد : لا كسراتها اه .

قوله « ما لم يكن حيلة » ، كأن يشترط عليه عند الإعطاء : أن يردها إليه عن نفسه . اه (فيروز) .

(فائدة) إذا كان من تدفع إليه الزكاة فى بلد مسافة قصر فأكثر ولا يمكن دفع الزكاة ، أى : زكاة الفطر قبل وقتها إليه ، فإن المستحق للزكاة يوكل من يقبض له الزكاة ، وإن دفعها صاحبها إلى جاره أو غيره ، وقال : هذا زكاة أقبضها لفلان فليس بشئ ، ولا يجزئه ، قاله الشيخ (ع ب ط رحمه الله تعالى)

باب إخراج الزكاة

قوله « يجوز — الخ » ، بخلاف صوم التطوع ، فإنه لا يقدمه على الفرض اه (تقرير) .

قوله « وكما لو طالب بها الساعى » : والأمر المطلق يقتضى الفورية ، كما أن مطالبة الساعى بالزكاة تقتضيها (فيروز) ولأن أبا حنيفة إنما يوجب الفورية إذا طلبها الساعى فقط اه

أدى إلى الفوات (إلا للضرورة) كخوف رجوع ساع ، أو على نفسه أو ماله ونحوه وله تأخيرها لأشد حاجة ، وقريب ، وجار ، ولتعذر إخراجها من المال لغية ونحوها (فإن منعها) أى : الزكاة (جحداً لوجوبها : كفر عارف بالحكم) وكذا جاهل عرف فعلم وأصر ، وكذا جاحد وجوبها ولو لم يمتنع من أدائها (وأخذت) الزكاة منه (وقتل) لردته بتكذيبه لله ورسوله . بعد أن يستتاب ثلاثاً (أو بخلا) أى : ومن منعها بخلاً من غير جحد (أخذت منه) فقط قهراً كدين الأدمى ولم يكفر (وعزر) إن علم تحريم ذلك ، وقول إن احتيج إليه ، ووضعها الإمام مواضعها ولا يكفر بقتاله للإمام ، ومن ادعى أدائها أو بقاء الحول ، أو نقص النصاب

قوله ، لأشد حاجة ، أى : ليدفعها إلى من حاجته أشد بمن هو حاضر ، وقيد كثير من المحققين بالزمان اليسير (فيروز)

قوله ، ونحوها ، أى : كسرقة وغصب اه (فيروز)

قوله ، فعلم ، ليس بقيد ، ولهذا لم يذكره الأكثر ، بل قالوا : عرف ، وأصر (خطه)

قوله ، فقط ، أى : بلا زيادة خلافاً لمن قال : يؤخذ شطر ماله (تقرير) قال في إدراك الغاية ، فإن منعها ، أى : الزكاة بخلاوتها ونأ ، أخذت منه وعزر فإن غيبه أو قاتل عليه استتيب ثلاثاً ، كمن ترك الصيام والحج تهاوناً ، فإن تآب ولم لا قتل ، وأخذت من ماله ، وقيل : يكفر بذلك ، فإن كتمه : أخذت منه وعزر ، وقيل : وشطر ماله ، إن علم تحريمه اه .

قوله ، ووضعها — الخ ، أى : وإلا حرم ووجب كتمها (فيروز)

(فائدة) قال في المنتهى ، ولو نوى عن الغائب فإن تالفاً ، لم يصرف إلى غيره ، قال في (ح) ، وفاقاً اه

أو أن ما يده لغيره ونحوه : صدق بلا يمن (وتجب) الزكاة (في مال صبي
ومجنون) لما تقدم (فيخرجها وليهما) في مالهما ، كصرف نفقة واجبة عليهما ،
لأن ذلك حق تدخله النيابة ، ولذلك صح التوكيل فيه (ولا يجوز إخراجها)
أى : الزكاة (إلا بنية) من مكلف ، لحديث : إنما الأعمال بالنيات ، والأولى
قرن النية بدفع ، وله تقديمها بزمن يسير كصلاة ، فينوى الزكاة أو الصدقة
الواجبة ونحو ذلك ، وإذا أخذت منه قهراً أجزأت ظاهراً وإن تعذر وصول
إلى المال كحبس أو نحوه فأخذها الإمام أو نائبه : أجزأت ظاهراً وباطناً .
(والأفضل أن يفرقها بنفسه) ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها ،
وله دفعها إلى الساعي ، ويسن إظهارها (و) أن (يقول عند دفعها) أى مؤديها
(وأخذها ماورد) فيقول دافعها : اللهم اجعلها مغنماً ، ولا تجعلها مغرمًا ، ويقول
أخذها : آجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ، وجعلها لك طهوراً ،

قوله : أجزأت ظاهراً ، أى : فلا يؤمر بها ثانياً ، وأما باطناً فلا يحزى لعدم
النية (فيروز) .

قوله : أجزأت ظاهراً وباطناً ، أى : لأنه ولاية على رب المال إذا قامت
نيته مقام نيته كولى الصغير والمجنون (فيروز) .

قوله : والأفضل أن يفرقها بنفسه ، وقيل : يجب دفع زكاة المال الظاهر إلى
الإمام ، ولا تجزىء دونه ، وفاقاً للحنفية والشافعية .

(فائدة) قوله في المنتهى : وتفرقة ربه بنفسه بشرط أمانته ، يؤخذ منه :
أن الفاسق لا يقبل قوله في الإخراج ونحوه ، بخلاف العدل (تاج - ع ن) .
قوله : ويسن إظهارها ، أى : لتنتفى عنه التهمة ويقتدى به (فيروز) .

قوله : مغنماً ، أى : مثمرة .

قوله : مغرمًا ، أى : منقصة لأن الثمير كالغنيمة والتنقيص كالغرامة (فيروز) .

وإن وكل مسلماً ثقة جاز ، وأجزأت نية موكل مع قرب ، وإلا نوى موكل عند دفع لوكيل ، ووكيل عند دفع لفقير ، ومن علم أهلية أخذ كره لإعلامه بها ومع عدم عاداته لا يجوز له الدفع له إلا إن أعلمه (والأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده) ويجوز نقلها إلى دون مسافة قصر من بلد المال لأنه في حكم بلد واحد (ولا يجوز نقلها) مطلقاً (إلى ما تقصر فيه الصلاة) لقوله عليه الصلاة والسلام

قوله « وإن وكل مسلماً ثقة ، ظاهره : ولو ميمزاً تبعاً للإقناع ، خلافاً لما في الفتوحى من اشتراط التكليف لأن المميز ليس أهلاً للعبادة ، قال في تصحيح الفروع : وهو الصواب (فيروز) .

قوله « وأجزأت نية موكل ، لأن الغرض متعلق بالموكل ، ولا يضر تأخير الأداء بمن يسير (فيروز) .

قوله « ووكيل ، أى : وينوى وكيل عند الدفع أيضاً ، كما ينوى الموكل ، لئلا يخلو الدفع إلى المستحق من نية مقارنة أو مقارنة ، فينوى الموكل عند التوكيل والوكيل عند الدفع (فيروز) .

قوله « مع عدم عاداته - إلخ - ، أى : ومن علم أهليته مع علمه بعدم عاداته للأخذ (فيروز) .

قوله « لا يجوز له الدفع له ، لا يقبل زكاة ظاهراً (فيروز) .
قوله « مطلقاً ، أى : سواء كان لرحم أو شدة حاجة أو لا ، إن قلت الإطلاق لابد أن يكون في مقابلة تقييد سابق أو لاحق ، وهذا ليس كذلك ؟ قلت : لعله في مقابلة ما فى أول الباب من قوله : وله تأخيرها لأشد حاجة ، ولا ضير في كون ما هنا في النقل ، وما هناك في الإخراج لاستلزام النقل الإخراج تأمل (فيروز)
قوله « ولا يجوز نقلها إلى ما تقصر فيه الصلاة ، وهل يجوز أن يوكل الفقير من يقبضها من بلد المالك لأن وكيله كره ، وهى بعد قبض الوكيل في ملك الموكل ،

لمعاذ لما بعثه إلى اليمن ، أعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، بخلاف نذر ، وكفارة ووصية مطلقة (فإن فعلها) أى : نقلها إلى مسافة قصر (أجزأت) لأنه دفع الحق إلى مستحقه فبرىء من عهده ، ويأثم (إلا أن يكون) المال (فى بلد) أو مكان (لأفقرائه فيه فيفرقها فى أقرب البلاد إليه) لأنهم أولى ، وعليه مؤنة نقل ودفع ، وكيل ووزن (فإن كان) المالك (فى بلد وماله فى) بلد (آخر أخرج زكاة المال فى بلده) أى : بلد به المال كل الحول أو أكثره دون ما نقص عن ذلك ، لأن الأطماع إنما تتعلق به غالباً بمضى زمن الوجوب ، أو ما قارب به (و) أخرج (فطرته فى بلد هو فيه) وإن لم يكن له به مال لأن الفطرة إنما تتعلق بالبدن كما تقدم ، ويجب على الإمام بعث السعاة قرب من

أم لا يجوز ، لأنه ذريعة إلى نقلها المنهى عنه ؟ فيها نقل ، والأول أولى اه .
واختار الأجرى : جوازه لقراءة اه .

قوله : بخلاف نذر ، أى : فله نقل ما ذكر ولو لمسافة قصر ، والفرق : كون الزكاة مواساة رتبة ، فكانت لجيران المال ، بخلاف هذه الأشياء (فيروز) .

قوله : ووصية مطلقة ، احترازاً من المقيدة بأن عينها الموصى لفقرائه بلده أو مكان معين والنذر المقيد أيضاً كذلك . فلو قال : بخلاف نذر لكان أولى (فيروز) .

قوله : بعث السعاة - إلخ ، وفى مختصر خليل للمالكية : ويخرج الساعى ولو يجذب طلوع الثريا بالفجر ، قال فى شرحه : وفى المدونة عن مالك سنة السعاة أن يخرجوا أول الصيف عند اجتماع أرباب المواشى بمواشيمهم على المياه للتخفيف عليهم وعلى السعاة اه . وروى أحمد رحمه الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً ، قال : : تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم ، وفى رواية : لا جلب ولا جنب ، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا على ديارهم ، اه .

الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة ، والزرع ، والثمار ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده .

(ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فأقل) لما روى أبو عبيد في الأموال بإسناده عن علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ، ويعضده رواية مسلم « فهي على ومثلها ، وإنما يجوز تعجيلها إذا كمل النصاب لاعما يستفيده وإذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما يجعله صح وأجزأه لأن المعجل كالموجود في ملكه ، فلو عجل عن مائتي شاة شاتين فتبعت غنم الحول سنخلة : لزمته ثالثة وإن مات قابض معجلة ، أو استغنى قبل الحول : أجزأت ، لا إن دفعها إلى من

قوله « ويجوز تعجيل الزكاة - إلخ » يجوز تعجيل زكاة زرع بعد نباته ، وزكاة ثمر بعد طلوع طلع ، وحصرم ، وقيل : لا يجوز حتى يشتد الحب ، ويبدو صلاح الثمرة (خطه) .

قوله « ويجوز تعجيل الزكاة ، ظاهره من مالك أو ولي ، صححه ابن نصر الله وصوبه في تصحيح الفروع ، وخالف في الإقناع لجزم بأنه لا يجوز للولي تعجيل زكاة المولى اهـ (ع ن) .

قوله « لا عما يستفيده ، أى : لا يجوز تعجيل الزكاة عما يستفيده من النصاب لأنه تعجيل عما ليس في ملكه لعدم وجوده (فيروز) .

قوله « وإذا تم الحول إلخ » ، فلو عجل عن الأربعين شاة : شاة ، فتم الحول عليها كذلك : أجزأت ، فلو نقصت شاة أخرى وتم الحول عليها استأنف حولا إذا ، ولم تجزه المعجلة (خطه) .

قوله « ولو عجل إلخ » ، فربيع على قوله : لأن المعجل كالموجود ، فكأن الحول في المثال حال على مائتين وواحدة : فيلزمه حينئذ ثلاث (فيروز) .

يعلم غناه فافتقر ، اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة ، ولمن أخذ الساعى منه زيادة أن يعتد بها من قبله ، قال الموفق : إن نوى التعجيل .

باب أهل الزكاة

وهم (ثمانية) أصناف لا يجوز صرفها إلى غيرهم : من بناء المساجد ، والقناطر وسد البثوق ، وتكفين الموتى ، ووقف المصاحف ، وغيرها من جهات الخير ،

قوله ولمن أخذ الساعى منه زيادة إلخ ، هذا هو الذى حرره الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وظاهره : إنما أهداه للعامل ، أو أخذه العامل لا باسم الزكاة بل غصبا : فإنه لا يحتسب به من الزكاة ، والله أعلم اهـ (ع ن) وعن أحمد لا تحتسب بالزيادة ، لأن هذا غصب ، اختاره أبو بكر وجمع الموفق بين الروايتين فقال : إن نوى المالك التعجيل : اعتد به ، وإلا فلا ، وقال الشيخ تقي الدين : وما أخذه باسم الزكاة ولو فوق الواجب بلا تأويل : اعتد به ، وإلا فلا ، وحمل المجد رواية الجواز على أن الساعى أخذ الزيادة بنية الزكاة إذا نوى التعجيل . فإن علم أنها ليست عليه وأخذها : لم يعتد بها على الأصح ، لأنه أخذها غصبا (خطه) .

(فائدة) لو استسلف الساعى الزكاة فتلفت في يده من غير تفريط : لم يضمها وضاعت على الفقراء ، سواء سألوه ذلك ، أو رب المال ، أو لم يسأله أحد ، ويشترط لإجزائها وملك فقير لها : قبضه ، فلو عزلها فتلفت قبله أو غذى الفقراء أو عشاها : لم يحز ولا يصح تصرف فقير فيها قبل قبضها نصا ، ولو قال فقير لرب مال : اشتربها قيصا ونحوه ولم يقبضها منه ففعل : لم تجزه ، والنوب للمالك : وتلفه عليه اهـ من (شرح المنتهى) .

باب أهل الزكاة

قوله ثمانية ، قال ابن نصر الله : لو فقدت الأصناف الثمانية فهل يسقط

لقوله تعالى ٩٠ ، ٦٠ إنما الصدقات للفقراء والمساكين - الآية، أحدهم (الفقراء وهم) أشد حاجة من المساكين ، لأن الله بدأ بهم ، وإنما يبدأ بالأمم فالأهم فهم (من لا يجدون شيئاً) من الكفاية (أو يجدون بعض الكفاية) أى : دون نصفها وإن تفرغ قادر على الكسب للعلم لا للعبادة وتعذر الجمع : أعطى (و) الثانى (المساكين) الذين (يجدون أكثرها) أى : أكثر الكفاية (أو نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة ومن ماله ولو من أثمان ما لا يقوم بكفايته فليس بغنى (و) الثالث (العاملون عليها ، وهم) السعاة الذين يبعثهم الإمام

وجوب الزكاة ، أو إنما يسقط الأداء خاصة ، لأن الأصناف شرط للأداء لا للوجوب . لأن إيجابها وإن كانت حكمته إغناء الأصناف ، فإنما شرع لأمر عام لا يختلف حكمه ، لنقد ما شرع لسببه ، كالقصر فى حق من سافر فلم يجد مشقة ، فبقى الواجب فى ذمته متى وجد مستحقه دفع إليه ؟ اهـ (ح ق ع) .

قوله « لقوله تعالى ، وجه الاستدلال على ذلك : أن كلمة « إنما ، المفيدة للحصر تفصح بإثبات ما بعدها ونفى ما سواه اهـ (فيروز) .

قوله « وتعذر الجمع ، أى : بين التكسب وطلب العلم ، والفرق بين العلم والعبادة : تعدى الأول وقصور ما يليه اهـ (فيروز) .

قوله « أعطى ، أى : يعطى من الزكاة بقدر حاجته ، وإن لم يكن العلم لازماً له ، ويجوز أخذه ما يحتاج إليه من كتب العلم التى لا بد لمصلحة دينه ودنياه منها ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى اهـ (شرح منتهى) .

قوله « تمام كفايتهما ، ومن تمام الكفاية : ما يأخذه الفقير ليتزوج به ، إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح اهـ (ح م ص) .

قوله « فليس بغنى ، أى فليس بذى غنى ولا يمنع من أخذ الزكاة فى الإمام :

لأحد الزكاة من أربابها (كجبايتها وحفاظها) وكتابتها : وقسامها ، وشرط كونه مكلفاً ، مسلماً ، أميناً ، كافياً ، من غير ذوى القربى ، ويعطى قدر أجرته منها ، ولو غنيا ، ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منع منها ، الضعف (الرابع المؤلفات قلوبهم) جمع مؤلف ، وهو السيد المطاع فى عشيرته (ممن يرجى إسلامه ، أو كفى شره ، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه) أو إسلام نظيره ، أو جبايتها ممن لا يعطيها أو دفع عن المسلمين ، ويعطى ما يحصل به التآليف عند الحاجة فقط ، فترك عمر وعثمان وعلى إعطائهم لعدم الحاجة إليه فى خلافتهم ، لا لسقوط سهمهم ، فإن تعذر الصرف إليهم رد على بقية الأصناف .

(الخامس الرقاب ، وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاء دينه لعجزه عن وفاء ماعليه ولو مع قدرته على التكسب ، ولو قبل حلول نجم ، ويجوز أن

إذا كان له عقار وضیعة يستغلها عشرة آلاف أو أكثر لا تقيمه ، يعنى : لانكفيه : يأخذ من الزكاة (فيروز) .

قوله ، كافياً ، لعل هذا الشرط متضمن لكونه عالماً بفرائض الصدقة ، فلا يكون المصنف أغفله اهـ (م خ) .

قوله ، من غير ذوى القربى ، وهم بنو هاشم ، وكذا موالهم (فيروز) .
قوله ، قدر أجرته منها ، أى : الزكاة ، سواء جاوزت الثمن أولاً (فيروز) .
قوله ، ممن منع منها ، لكونه من ذوى القربى ، لأن ما يأخذه للعمل لا للامالة (فيروز) .

قوله ، المطاع فى عشيرته ، لعله : ولو كان امرأة .
قوله ، وكفى شره ، لعله : ولو مسلماً ، خلافاً فى الإقناع ، وعمومه الخوارج وغيرهم كالعرب (م ح) .

قوله ، ولو قبل حلول نجم ، أى : لئلا يودى إلى فسخها عند حلول النجم ولا شئ معه (فيروز) .

يشتري منها رقبة لاتعتق عليه ، فيعتقها . لقول ابن عباس (و) يجوز أن يفك منها الأسير المسلم) لأن فيه فك رقبة من الأسر لا أن يعتق قنه أو مكاتبه عنها (السادس الغارم) وهو نوعان ، أحدهما : غارم (بإصلاح ذات البين) أى الوصل بأن يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين ، أو أهل قريتين تشاجر في دماء ، وأموال ويحدث بسببها الشحنة والعداوة ، فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ، ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما بينهما ، ليطفيئ النار ، فهذا قد أتى معروفا عظيما ، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة ، لئلا يحذف ذلك بسادات القوم المصلحين ، أو يوهن عزائهم ، فجاء الشرع بإباحة المسألة فيها ، وجعل لهم نصيبا من الصدقة (ولو مع غنى) إن لم يدفع من ماله — النوع الثانى : ما أشير إليه بقوله (أو)

قوله «يجوز أن يشتري الخ» وفاقا لمالك ، وعنه لا يجوز ، وفاقا لأبي جنيفة والشافعى (خطه) .

قوله «يجوز أن يشتري الخ» ، لعموم قوله «وفى الرقاب» وهو متناول للقن بل هو مصرح فيه ، لأن الرقبة متى أطلقت انصرف الإطلاق إليها (فيروز) .
قوله «لاتعتق عليه» ظاهره : مطلقا ، سواء كان برحم أو تعليق أو شهادة وصورة الشهادة ، بأن شهد على سيد عبد أنه أعتقه ، وردت شهادته ، ثم اشتراه فإنه يعتق عليه مؤاخذه له باعترافه بعتقه (م خ) .

قوله «أن يفك منها الأسير المسلم» ، قال فى الفروع : وقال أبو المعالى : وكذا لو دفع إلى فقير مسلم غرمه السلطان مالا ، ليدفع جوره ، انتهى (م خ) .
قوله «النائرة» أى : بالنون مهموز ، أى : عداوة وشحنة ، قال فى الصحاح : ويقال : بينهم نائرة ، أى : عداوة وشحنة اهـ (فيروز) .

قوله «إن لم يدفع من ماله» أى : فإن دفع فلا ، لأنه حينئذ لم يصير مدينا (فيروز) .

تدين (لنفسه) في شراء من كفار ، أو مباح ، أو محرم ، وتاب (مع الفقر) ويعطى وفاء دينه ولو لله ، ولا يجوز له صرفه في غيره ، ولو فقيراً وإن دفع إلى الغارم الفقير : جاز أن يقضى منه دينه .

(السابع في سبيل الله ، وهم الغزاة المنتطوعة ، أى) الذين (لا ديوان لهم) أولهم دون ما يكفيهم ، فيعطى ما يكفيه لغزوه ، ولو غنياً ، ويجزى أن يعطى منها لحج فرض فقير وعمرته لا أن يشتري منها فرساً يربسها ، أو عقاراً يقفه على الغزاة ، وإن لم يغز ردماً أخذه ، نقل عبد الله إذا خرج في سبيل الله أكل من الصدقة .

(الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المنقطع به) أى : سفره المباح أو المحرم إذا تاب (دون المنشئ للسفر من بلده) إلى غيرها ، لأنه ليس في سبيل ، لأن السبيل هي الطريق ، فسمى من لزمها ابن السبيل ، كما يقال : ولد الليل لمن يكثّر خروجه فيه ، وابن المساء لطيره لملازمته له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله إلى

قوله « أو تدين لنفسه في شراء ، أى شراء نفسه من كفار (تقرير) .
قوله « لحج فرض فقير وعمرته » ، قال في الفروع : ظاهر كلام أحمد والحرق جوازه في النفل أيضاً ، وصححه بعضهم : ولو لم يجب الحج والعمرة لفقره اهـ واختار الموفق ، عدم الجواز وفقاً للثلاثة اهـ .

قوله « لا أن يشتري الخ » ، والفرق : أن الحج كالغزو ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « الحج والعمرة في سبيل الله » ، واشتراؤه ما ذكره لوقفه ليس من الإيتاء المأمور به اهـ (فيروز) .

قوله « وهو المسافر الخ » ، ظاهر كلامهم : لا فرق بين السفر الطويل والقصير ، لكن قال ابن نصر الله : يؤخذ من قولهم المنقطع به : اشتراط طول اهـ (عن) .

بلده) ولو وجد مقرضاً ، وإن قصد بلداً واحتاج قبل وصوله إليها أعطى ما يصل به إلى البلد الذي قصده ، وما يرجع به إلى بلده : وإن فضل مع ابن سبيل أو غاز أو غارم أو مكاتب شيء رده ، وغيرهم يتصرف بما شاء ، للمسكة له مستقراً (ومن كان ذا عيال أخذ ما يكفيهم) لأن كل واحد من عائلته مقصود دفع حاجته ، ويصدق من ادعى عيالا أو فقرا ولم يعرف بغنى (ويجوز صرفها) أى : الزكاة (إلى صنف واحد) لقوله تعالى ٢٧١: ٢٠ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ولحديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال : أعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، متفق عليه ، فلم يذكر في الآية والخبر إلا صنف واحد ، ويجزى الاقتصار على إنسان واحد

قوله « ولو وجد مقرضاً ، أى : متبرعاً بالأولى اه .

قوله « وإن فضل الخ ، هذا مبنى على قاعدة كلية تنفرع منها هذه الجزئيات وبيان ذلك : أن أهل الزكاة قسمان : قسم يأخذ بسبب لا يستقر الأخذ به : وهو الكتابة والغرم والغزو والسبيل ، فالأول : من أخذ شيئاً من الزكاة صرفه فيما شاء كسائر ماله ولا يرد شيئاً ، والثاني : إذا أخذ شيئاً منها صرفه فيما أخذه له خاصة ، لعدم ثبوت ملكه عليه من كل وجه ، وإنما يملكه مراعى ، فإن صرفه في الجهة التي استحق الأخذ بها فلا كلام ، وإلا استرجع ، والتعبير باللام في القسم الأول ونبي في القسم الثاني ينادى على ذلك . اه (فيروز) .

قوله « ويقلد ، أى : ولا يكلف على إقامة بينة ، وهل يحلف الظاهر : لا لاقترائه بما بعده (فيروز) .

قوله « إلى صنف واحد ، وقال الشافعي ، يجب استيعاب الأصناف الثمانية بقدر الاستطاعة .

ولو غريمه أو مكاتبه ، إن لم يكن حيلة ، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بنى زريق بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر ، وقال لقبيصة : أقم يا قبيصة ، حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، (ويسن) دفعها (إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم) كخاله وخالته على قدر حاجتهم ، الأقرب فالأقرب ، لقوله عليه الصلاة والسلام « صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة » .

قوله « إن لم يكن حيلة ، نصا ، بأن يقصد لإحياء ماله ، كما يدل عليه نص الإمام . وقال القاضى وغيره . معنى الحيلة أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دينه فلا يجوز له ، لأن من شرطها تمليكاً صحيحاً ، فإذا شرط الرجوع لم يوجد اهـ (ع ن)

وقال الشيخ الموفق : نحصل من كلام أحمد : أنه إذا قصد بالدفع لإحياء ماله : لم يجزه لأنها لله ، فلا يصرفها إلى نفعه اهـ .

﴿ فائدة ﴾ إذا أبرأ رب مدينة بنية الزكاة : لم يجزه عينا كان أودينا ، وكذا لو أحال الفقراء بالزكاة ، لعدم الإتياء بالمأمور به (ح منتهى) وعند الحنفية تسقط زكاة الدين بالإبراء منه ، واختار الشيخ : تجزئه من زكاة دينه إذا نواه اهـ (ح ش منتهى) .

قوله « لأنه عليه الصلاة والسلام الخ ، دليل لما فى المتن ، فإن قيل : الآية قاضية باختصاص الثمانية بالزكاة ، ووجوب الصرف إلى كل صنف منهم ؟ فالجواب : أن الآية ليست قاضية بذلك ، وإنما سقت لبيان أن الصدقة لا تخرج عنهم ، لا إيجاب قسمها عليهم (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ قال فى الإنصاف : يجوز دفع الزكاة إلى أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم ، وإن كان يرثهم ، وهو المذهب اهـ .

فصل

ولا يجزىء أن (تدفع إلى هاشمي) أي: من ينسب إلى هاشم، بأن يكون من سلالة، فدخل فيهم آل عباس، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث بن عبد المطلب، وآل أبي لهب، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس» أخرجه مسلم، لكن تجزىء إليه إن كان غازيا أو غارما لإصلاح ذات البين، أو مؤلفا، ولا إلى (مطلبي) لمشاركتهم لبني هاشم في الخمس، اختاره القاضي وأصحابه، وصححه ابن المنجا، وجزم به في الوجيز وغيره، والأصح: تجزىء إليهم، اختاره الخرقى، والشيخان، وغيرهم، وجزم به في المنتهى، والإقناع، لأن آية الأصناف وغيرها من العمومات تتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم في الخمس ليس لمجرد قرابتهم، بدليل أن بني نوفل وبني عبد شمس مثلهم، ولم يعطوا شيئا من الخمس، وإنما شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما أشار إليه عليه الصلاة والسلام بقوله: «لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام»، والنصرة لا تقتضى حرمان الزكاة (ولا إلى مواليهما) لقوله عليه الصلاة والسلام: «وإن مولى القوم منهم»، رواه أبو داود، والنسائي والترمذي وصححه، لكن على الأصح: تجزىء إلى موالى بني المطلب كإليهم، ولكل أخذ صدقة تطوع ووصية، أو نذر لفقر لا كفارة (ولا إلى فقيرة تحت غنى منفق) ولا إلى فقير

فصل

ولا يجزىء أن تدفع إلى هاشمي، ومن الإنصاف: فتلخص جواز الأخذ لبني هاشم إذا منعوا الخمس عند القاضي يعقوب وأبي البقاء وأبي صالح نصر ابن عبد الرزاق وأبي طالب البصرى، وهو صاحب الحاويين، والشيخ تقي الدين اهـ. قوله: لا كفارة، أي: لوجوبها شرعا كالزكاة، بل أولى، لأنها شرعت لمحو الذنب (فيروز).

ينفق عليه وجبت عليه نفقته من أقاربه لاستغنائه بذلك (ولا إلى فرعه) أى ولده وإن سفل من ولد الابن ، أو ولد البنت (و) إلى (أصله) كأبيه وجده ، وأمه، وجدته من قبلهما وإن علوا ، إلا أن يكونوا عمالا أو مؤلفين ، أو غزاة أو غارمين لذات بين ، ولا يجرى أيضاً إلى سائر من تلزمه ، ما لم يكن عاملاً أو غازياً ، أو مؤلفاً أو مكانباً ، أو ابن سليل ، أو غارماً لإصلاح ذات بين ، وتجرى إلى من تبرع بنفقته بضمه إلى عياله أو تعذرت بنفقته من زوج أو قريب بنحو غيبة ، أو امتناع (ولا) تجزى (إلى عبد) كامل رق غير عامل أو مكاتب (و) لا إلى (زوج) فلا يجرئها دفع زكاتها إليه ، ولا بالعكس ، وتجرى إلى ذوى أرحامه

قوله « ولا إلى فرعه وأصله » ، وقال أبو العباس : يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والولد ، إذا كانوا فقراء ، وهو عاجز عن الإنفاق عليهم ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد رحمه الله اهـ (م ق ر) .

قوله « وتجرى إلى من تبرع بنفقته » ، وفاقاً لأبي حنيفة والشافعى ، وعن أحمد : لا يجوز وفاقاً لمالك اهـ .

قوله « وتجرى إلى من تبرع الخ » ، أى : كيتيم غير وارث . وإن قيل : كيف يدفع وهو غنى بالنفقة عليه ؟ قلت : يحتاج لنحو كسوة أو يمتنع المنفق من الإنفاق لأنها غير لازمة اهـ (فيروز) .

قوله « ولا إلى زوج » ، لا يجوز دفع الزكاة إلى الزوجة إجماعاً ، وهل يجوز دفع زكاتها إلى زوجها ؟ اختاره القاضى وأصحابه وأبو محمد وفاقاً للشافعى ، أم لا ؟ اختاره الحرقى وأبو بكر وصاحب المحرر وفاقاً لأبي حنيفة ومالك ، فيه روايتان عن أحمد ، وهل يجوز دفع زكاته إلى من يرثه بفرض أو تعصيب بنسب أو ولاء كالأخ والعم ؟ الجواز نقله الجماعة عن أحمد وفاقاً لأبي حنيفة وعنه المنع إن كانت نفقته

من غير عمودى النسب (وإن أعطاها لمن ظنّه غير أهل لأخذها فبان أهلاً) لم تجزئه ، لعدم جزمه بنية الزكاة حال دفعه لمن ظنّه غير أهل لها (أو بالعكس) بأن دفعها لغير أهلها ظاناً أنه أهلها (لم تجزئه) لأنه لا يخفى حاله غالباً ، وكدين الآدى (إلا إذا دفعها لغنى ظنّه فقيراً) فتجزئه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجلدين ، وقال : إن شئنا أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ، (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها فى كتابه العزيز فى آيات كثيرة ، وقال عليه الصلاة والسلام : إن الصدقة لتطفىء غضب الرب ، وتدفع ميتة السوء ، رواه الترمذى وحسنه (و) هى (فى رمضان) وكل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين أفضل ، لقول ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه

واجبة وإلا فلا ، اختاره أكثر الأصحاب ، منهم الخرقى والقاضى وصاحب المحرر (خطه رحمه الله) .

قوله « وكدين الآدى » أى : فيما إذا دفع المدين الدين إلى من ظن أنه ربه ، فبان أن لا : ضمن (فيروز) .

(فائدة) وفى شرح الأربعين لابن رجب فى شرح حديث « إنما الأعمال بالنيات » : وما يدخل فى هذا الباب « أن رجلاً فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وضع صدقته عند رجل ، فجاء ولد صاحب الصدقة فأخذها ممن هى عنده — إلى أن ذكر قوله صلى الله عليه وسلم للمتصدق : لك ما نويت ، وقال للأخذ : لك ما أخذت ، أخرجه البخارى ، وقد أخذ بذلك الإمام أحمد فى المنصوص عنه ، وإن كان أكثر أصحابه على خلافه ، فإن الرجل إنما يمنع من دفع صدقته إلى ولده خشية أن تكون محاباة ؛ وإذا وصلت إلى ولده من حيث لا يشعر كانت المحاباة منتفية وهو من أهل استحقاق الصدقة فى نفس الأمر ؛ ولهذا لو دفع صدقته إلى من يظنّه فقيراً وكان غنياً فى نفس الأمر : أجزأته على الصحيح اهـ .

وسلم أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان ، حين يلقاه جبريل — الحديث ، متفق عليه (و) في (أوقات الحاجات أفضل) وكذا على ذى رحم لاسيا مع عداوة ، وجار ، لقوله تعالى د ٩٠ : ١٥ ، ١٦ يتقيا ذا مقربة ، أو مسكينا ذا متربة ، أى : ذا حاجة ، ولقوله عليه الصلاة والسلام د الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم انتنان : صدقة وصله ، (وتسئ) الصدقة (بالفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه) لقوله عليه الصلاة والسلام د اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، متفق عليه (ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) أى ينقص مؤنة تلزمه ، وكذا لو أضر بنفسه أو غريمه ، أو كفيله ، لقوله عليه الصلاة والسلام د كفى بالمرء إثما أن يضع من يقوته ، ومن أراد الصدقة بماله كله وله عائلة لهم كفاية أو يكفهم بمكسبه فله ذلك ، لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ، وبعلم من نفسه حسن التوكل والصبر على المسألة ، وإلا حرم .

قوله د وإلا ، أى : وإن لم يكفهم بمكسبه ، أو بما لديه ، أو لا يعلم من نفسه حسن التوكل : حرم (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ لا بأس بمسأله شرب الماء ، نص عليه ، وقال في العطشان ، لا يستسقى : يكون أحق . ولا بأس بالاستعارة والاستقراض ، نص عليهما ، وفي سؤال الشيء اليسير كشسع النعل روايتان ، جزم في الإقناع بالجواز ولو سأل لرجل محتاج في صدقة أو حج أو غزو فغنه : لا يعجبني أن يتكلم لنفسه ، فكيف لغيره ؟ التعريض أعجب إلى اه (ح م ص) .

كتاب الصيام

لغة : مجرد الإمساك ، يقال للإسكات : صائم ، لإمساكه عن الكلام .
ومنه ١٩ : ٢٦ إلى نذرت للرحمن صوما ، وفي الشرع ، إمساك بنية عن أشياء
مخصوصة ، وهي مفسداته ، في زمن معين ، من شخص مخصوص ، وفرض صوم
رمضان في السنة الثانية من الهجرة . قال ابن حجر في شرح الأربعين : في شعبان
انتهى ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات إجماعاً (يجب صوم
رمضان برؤية هلال) لقوله تعالى ٢ : ١٨٥ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ،
ولقوله عليه الصلاة والسلام : «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، والمستحب
قول : شهر رمضان ؛ كما قال الله تعالى ؛ ولا يكره قول : رمضان (فإن لم ير)
الهِلال (مع صحويلة الثلاثين) من شعبان (أصبحوا مفطرين) وكره الصوم لأنه
يوم الشك المنهى عنه (وإن حال دونه) أى : دون هلال رمضان ، بأن كان
في مطلع ليلة الثلاثين من شعبان (غيم أو قتر) بالتحريك ، أى : غيرة وكذا

كتاب الصيام

قوله : في زمن معين ، هو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس اه (فيروز)
قوله : معين ، فظايره : أنه لا يجب إمساك جزء من الليل في أوله والمذهب
وجوبه وكذا في آخره لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب اه (ابن نصر الله - كافي)
قوله : وإن حال دونه الخ ، ومرادهم بالحائل في قولهم : وإن حال دون
مطلعه الخ . المانع الذي يمتنع مع وجوده رؤية الهلال ؛ صغيراً كان أو كبيراً
اه (ح ش منتهى) .

قوله : غيرة ، قال أبو زيد : والفرق بين الغيرة والفترة : أن الفترة ما ارتفع
من الغبار فلحق بالسما ؛ والغيرة : ما كان أسفل في الأرض اه (ح ش منتهى)

دخان (فظاهر المذهب يجب صومه) أى صوم تلك الليلة حكماً ظنياً احتياطية رمضان ، قال فى الإنصاف : وهو المذهب عند الأصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف ، وردوا حجج المخالف وقالوا : نصوص أحمد تدل عليه انتهى وهذا قول عمر وابنه ، وعمر بن العاص وأبى هريرة ، وأنس ، ومعاوية ، وعائشة وأسماء ابنتى أبى بكر الصديق رضى الله عنهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الشهر تسع وعشرون يوماً ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له ، قال نافع : كان عبد الله بن عمر إذا مضى من الشهر تسعة وعشرون يوماً يبعث من ينظر له الهلال ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر : أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره

وقال ابن عقيل : البعد مانع كالغيم ، فيجب على كل حنبلى يصوم مع الغيم : أن يصوم مع البعد لاحتماله ، قال ابن قدس : المراد بالبعد : الذى يحول بينه وبين رؤية الهلال كالمطمور والمسجون ، ومن بينه وبين المطالع شئ يحول كالجلبل ونحوه اهـ (خطه) .

قوله : وظاهر المذهب : يجب صومه ، وعنه : لا يجب ، وعنه : الناس تبع للإمام ، فإن صام صاموا ، قال فى الإنصاف : لا يجب صومه قبل رؤية هلاله أو كمال شعبان ثلاثين يوماً ، قال الشيخ تقي الدين : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه ، وقال : لا أصل للوجوب فى كلام الإمام أحمد ، ولا فى كلام أحد من الصحابة . ورد صاحب الفروع جميع ما احتج به الأصحاب للوجوب . وقال : لم أجد عن أحمد صريح الوجوب ، ولا أمر به ، ولا يتوجه إضافته إليه ، واختار هذه الرواية أبو الخطاب وابن عقيل ، ذكره فى الفائق ، واختارها صاحب التبصرة ، قاله فى الفروع ، واختاره واختارها الشيخ تقي الدين اهـ ، قال فى تصحيح النزع : قلت : ظاهر النهى : التحريم ، إلا أن يصرفه عن ذلك دليل اهـ .

سحاب أو قتر : أصبح صائماً ، ومعنى أقدروا له : أى ضيقوا ، بأن يجعل شعبان تسعاً وعشرين ، وقد فسر ابن عمر بفعله ، وهو راويه ، وأعلم بمعناه فيجب الرجوع إلى تفسيره ، ويجزىء صوم ذلك اليوم . إن ظهر منه وتصلى التراويح تلك الليلة ، ويجب إمساكه على من لم يبيت النية . لا عتق ، أو طلاق معلق برمضان (وإن رُئي) الهلال (نهراً) ولو قبل الزوال (فهو لليلة المقبلة) كما لو رُئي آخر النهار ، وروى البخارى فى تاريخه مرفوعاً من أشرط الساعة أن يروا الهلال ، يقولون ابن ليلتين ، (وإذا رآه أهل بلد) أى متى ثبتت رؤيته

قوله « وتصلى التراويح ، وقيل : لاتصلى التراويح ، اختاره أبو حفص والتميمون ، وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته ، قال فى التلخيص : وهو أظهر وقال الناظم : هو أشهر القولين اهـ .

قوله « ويجب إمساكه ، أى : يوم الغيم ونحوه . وكذلك يجب على الواطىء الكفارة ما لم يتحقق أنه من شعبان ، بأن لم يرم مع صحو بعد ثلاثين ليلة (فيروز) .

قوله « ولو قبل الزوال ، يعنى : إذا رُئي الهلال نهار الثلاثين قبل الزوال أو بعده فهو للمستقبلة ، لا أنه للماضية ، فلا يمسك إن كان فى ثلاثى شعبان ، ولا ينظر إن كان فى ثلاثى رمضان ، وأما إذا رُئي نهار التاسع والعشرين فلم يقل أحد : إنه للماضية ، لما يلزم عليه من كون الشهر ثمانية وعشرين ؛ وكذا حرره بعض الشافعية وترجى منصور كونه مراد أصحابنا ، واستدل بما يأتى فى الطلاق أنها لاتطلق إلا إذا رآته بعد الغروب ، فتدبر .

وأقول : يمكن جريان الخلاف فى الصورة المذكورة ، وأنه يلزم قضاء يوم عند من جعله للماضية ، وأما الطلاق فبيناه على العرف فى الجملة ، فتدبر اهـ (ع ن) .

يبلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه الصلاة والسلام: «صوموا رؤيته، وهو خطاب للأمة كافة فإن رآه جماعة يبلد ثم سافروا لبلد بعيد فلم يروا الهلال به في آخر الشهر أفطروا (ويصام) وجوبا (رؤية عدل) مكلف، ويكنى خبره

قوله «لزم الناس كلهم الصوم»، والقول بوجوب الصوم على أهل بلد لم يروه مع اختلاف المطالع من مفردات المذهب. قال الشيخ: تختلف المطالع بانفاق أهل المعرفة، والمشهور عند الشافعية: لا يجب الصوم مع البعد، وهو مسافة القصر، وقيل: باختلاف المطالع اهـ.

﴿فائدة﴾ قال الشيخ تقي الدين: والمعتمد على الحساب في الهلال كما أنه ضال في الشريعة، ومبتدع في الدين، فهو مخطيء في العقل وعلم الحساب، فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي، وإنما غاية الحساب منهم إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس درجة وقت الغروب مثلا، لكن الرؤية ليست مضبوطة بدرجات محدودة فإنها تختلف باختلاف حدة النظر وكلاله، وارتناع المكان الذي يترامى فيه الهلال وانخفاضه، وباختلاف صفا الجو وكدره، وقد يراه بعض الناس لثمان درجات، وآخر لا يراه لانتقى عشرة درجة اهـ.

﴿فائدة﴾ قال الشيخ تقي الدين: قول من يقول: إن رئي الهلال صبيحة ثمان وعشرين فالشهر تام، وإن لم ير فهو ناقص، هذا بناء على أن الاصفرار لا يكون إلا ليلتين، وهذا ليس بصحيح. بل قد يستمر ليلة تارة، وثلاث ليال أخرى اهـ.

قوله «فلم يره الهلال به في آخر الشهر - إلخ»، كأن يراه أهل بلد، ثم يسافر بعضهم إلى بلد أخرى ولا يرى في آخر الشهر: فيفطرون إذا تم الشهر اهـ.

قوله «عدل - إلخ»، نصاً لا مستوراً، فعلى هذا: يعتبر كونه ظاهراً وباضاً اهـ (مخ).

بذلك ، لقول ابن عمر « ترمى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه » رواه أبو داود (ولو) كان (أثني) أو عبداً ، أو بدون لفظ الشهادة ، ولا يختص بحاكم ، فيلزم الصوم من سمع عدلاً يخبر برؤيته ، وثبت بقية الأحكام ، ولا يقبل في شوال ، وسائر الشهور ، إلا ذكران بلفظ الشهادة ، ولو صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوه : قضوا يوماً فقط (فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال) لم يفطروا ، لقوله عليه الصلاة والسلام « وإن شهد اثنان فصوموا وأفطروا » (أو صاموا لأجل غيم) ثلاثين يوماً ولم يروا الهلال (لم يفطروا) لأن الصوم إنما كان احتياطاً ، والأصل بقاء رمضان ، وعلم منه أنهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروه أفطروا صحواً كان أو غيباً كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) لزمه الصوم ، وجميع أحكام الشهر من طلاق وغيره معلق به ، لعلمه أنه من رمضان (أى رأى) وحده (هلال شهر شوال) صام ولم يفطر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « الفطر يوم يفطر الناس

قوله ، ويكنى خبره ، أى : بدون لفظ الشهادة لكونه من باب الرواية .
 ﴿ تنبيه ﴾ ينظر فيما إذا رجع المخبر عن خبره فقال : لم أر الهلال فهل يقال : إن كان بعد أن شرعوا في الصيام لم يقبل ، وإلا قبل كالشهادة فيما يظهر أو يقال : يقبل مطلقاً ، كما إذا أقر الراوى بأنه كاذب فيما رواه ، وإنما هو مفتر لمرويه ؟
 (فيروز) .

قوله « من سمع عدلاً - إلخ ، أى : ظاهراً وباطناً (فيروز) .
 قوله « أفطروا ، وعند مالك : لا فطر ، ويكذب الشاهدان صحواً ، وعبارة مختصرهم : وإن لم يروا صحواً بعد الثلاثين كذباً (م خ - خطه) .
 قوله « لزمه الصوم ، هذا من مفردات المذهب اه .
 قوله « تحرى ، أى : اجتهد وصام ما غلب على ظنه أنه رمضان بأمانة
 (فيروز) .

والأصحى يوم يضحى الناس ، رواه الترمذى وصححه ، وإن اشبهت الأشهر على نحو مأسور تحرى وصام ، وأجزأه إن لم يعلم أنه تقدمه ، ويقضى ما وافق عيداً أو أيام تشريق (ويلزم الصوم) فى شهر رمضان (لكل مسلم) لا كافر ، ولو أسلم فى أثنائه قضى الباقي فقط (مكلف) لاصغير ولا مجنون (قادر) لا مريض يعجز عنه الآية ، وعلى ولى صغير مطيق أمره به ، وضربه عليه ليعتاده (وإذا قامت البينة فى أثناء النهار) برؤية الهلال تلك الليلة (وجب الإمساك والقضاء) لذلك اليوم الذى أفطره (على كل من صار فى أثنائه أهلاً لوجوبه) أى وجوب الصوم وإن لم يكن حال الفطر من أهل وجوبه (وكذا حائض ونفساء طهرتا) فى أثناء النهار ، فيمسكان ويقضيان (و) كذا (مسافر قدم مفطراً) يمسك ويقضى وكذا لو برىء مريض مفطراً ، أو بلغ صغير فى أثنائه مفطراً أمسك

قوله « إن لم يعلم أنه تقدمه ، أى : فإن علم أنه تقدمه كصومه شعبان مثلاً : لم يجزه ، لأنه أتى بالعبادة قبل وقتها (فيروز) .

قوله « ولو أسلم فى أثناء ، أى : اليوم أمسك بقيته ، وقضى ذلك اليوم فقط كالصغير إذا بلغ مفطراً فإن عليه قضاء اليوم الذى بلغ فيه ، وفى عبارة الشارح غموض ، والمراد : أن الكافر إذا أسلم وقد مضى من رمضان أيام مثلاً : لم يجب عليه قضاء غير اليوم الذى أسلم فيه من الأيام الماضية ، وهو واضح ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله « ويقضى ، أى : كالخائض إذا طهرت فى أثناء النهار .

(تنبيه) إذا حاضت المرأة فى أثناء النهار ، فهل يلزمها الإمساك أم لا ؟ أقدم فى المروع الأول ، وعلى الثانى عبارة المنتهى والإقناع ، واستظهره فى الفروع وعلى الثانى : هل يحرم صومه أو يكره أو يسن ؟ لم أر من نبه على ذلك ولعله كمسافر سافر فى أثناء اليوم بجامع طرو المانع اهـ (فيروز) .

وقضى فإن كانوا صائمين أجزأهم ، وإن علم مسافر أنه يقدم غذا لزمه الصوم ، لاصغير علم أنه يبلغ غذا لعدم تكليفه (ومن أفطر لكبير أو مرض لا يرجى برؤه أطعم لكل يوم مسكيناً) ما يجزىء في كفارة : مدبر ، أو نصف صاع من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى « ٢ : ١٨٤ » وعلى الذين يطيقونه فدية : « ليست مفسوخة هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم ، رواه البخارى ، والمرضى الذى لا يرجى برؤه فى حكم الكبير لكن إن كان الكبير أو المريض الذى لا يرجى برؤه مسافراً فلا فدية لفطره بعذر معتاد ، ولا قضاء لعجزه عنه (وسن) الفطر (لمريض يضره) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله تعالى « ٢٠ : ٨٥ » ومن كان مريضاً أو على سفر فعده من أيام آخره ، ويكره لهما الصوم ويجوز وطء لمن به

قوله « أجزأهم ، أى : صيامهم ، إن قلت : هذا بالنسبة إلى غير الصغير ، واضح ، وأما بالنسبة إليه ففيه من حيث وقوع بعضه نفلاً وبعضه مرضاً إشكال ؟ قلت : لا إشكال ، لعدم امتناع ذلك كمن نذر إتمام نفل (فيروز) .

قوله « وإن علم مسافر ، أى : غلب على ظنه ذلك » وإلا فالعلم بالشئ قبل حصوله متعذر ، لأنه قد يخطئ بعاقبة تحصل له تمنعه من القدرة فى ذلك اليوم ولهذا قال المجرد : وإن علم المسافر بمقتضى الظاهر ، ويعاها بها ، فيقال : مسافر يلزمه الصوم مع أن سفره مباح طویل اهـ (يوسف) .

قوله « لكن إذا كان الكبير أو المريض - إلخ ، فيعابها ، فيقال : مسلم مكلف أفطر فى نهار رمضان عمداً : لم يلزمه قضاء ولا كفارة ؟ جوابه : عاجز عن الصوم وكان مسافراً سفراً قصيراً ومريض مرضاً يباح له معه الفطر اهـ .

قوله « ويكره لهما ، أى المسافر والمريض ، هذا بالنسبة إلى المسافر مقيد بـ رمضان ، وأما عاشوراء فقد نص الإمام على استحباب صيامه ، كما ذكره فى

مرض ينتفع به ولا كفارة فيه ، أو به شبق ، ولم تندفع شهوته بدون وطء ، ويخاف تشقق أنثيه ، ولا كفارة ، ويقضى ما لم يتعذر لشبق فيطعم ككبير ، وإن سافر ليفطر حرما (وإن نوى حاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر) إذا فارق بيوت قريته العامرة ونحوها لظاهر الآية والأخبار الصريحة والأفضل عدمه (وإن أفطرت حامل أو) أفطرت (مرضع خوفا على أنفسهما) فقط أو مع الولد (قضتاه) أى قضتا الصوم (فقط) من غير فدية ، لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) إن أفطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضتا) عدد الأيام

للطائف ، وقياسه كما قال ابن قندس يوم عرفة . قلت : ولعل قياس ذلك كل ما يفوت بغوات محله لعدم المانع (فيروز) .

وقال المجرد : وعذرى لا يكره الصوم لمسافر قوى عليه . واختاره الأجرى وفاقا للجمهور (خطه) .

(م) فائدة : قال في المنتهى : وكره صيام بسفر قصر ، قال في حاشيته : انظر لم لم يقولوا به في إتمام الصلاة ؟ وقد يفرق بورود النهى عن الصوم بقوله صلى الله عليه وسلم : ليس من البر الصوم في السفر ، بخلاف إتمام الصلاة فإنه لم يرد عنه نهى ، وأدنى مراتب النهى الكراهة (م خ) .

قوله : أو شبق ، هو بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة : - وهو شدة الغلبة أى الشهوة (يوسف) .

قوله : حرما ، أى حيث لا علة لسفره ، قاله (م ص) ومنه يعلم أنه لو أراد السفر لتجارة مثلا فأخّر السفر إلى رمضان ليفطر أنه يجوز لذلك فدبر (عن) قوله : فله الفطر ، إذا فارق بيوت قريته العامرة كما مر ، بما شاء من أكل أو جماع أو غيره ، لأن من له الأكل له الجماع ، ولا كفارة لحصول الفطر بالنية قبل الفعل وعدم لزوم الإمساك اهـ (ح م ص) .

(وأطعمتا) أى وجب على من يمون الولد أن يطعم عنهما (لكل يوم مسكيناً) ما يجزىء فى كفارة لقوله تعالى ١٨٤:٢ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين، قال ابن عباس، كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً والحبل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا، رواه أبو داود وروى عن ابن عمر وتجزىء هذه الكفارة إلى مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقدر أن يستأجر له : لم تفطر المرضعة وظئر كأم ويجب الفطر على من يحتاجه لإنقاذ معصوم من هلكة كفرق

قوله « أفطرتا وأطعمتا » وكذا قال ابن عمر رضى الله عنهما ، ولم يذكر قضاء ، قال أحمد : أذهب إلى حديث أبي هريرة - يعنى : ولا أقول بقول ابن عمر وابن عباس فى منع القضاء .

قوله « ومتى قبل رضيع إلخ » ظاهره : الوجوب على من يمون الولد من ماله لأن الإفطار لأجله (خطه) .

قوله ، وقدر أن يستأجر ، قال فى الإقناع وإن قبل ولد المرضعة ثدى غيرها وقدرت أن تستأجر له ، أوله ما يستأجر منه : فعلت (خطه) وقال فى الفروع : والإطعام على من يمونه ، وفى الفنون : يحتمل أنه على الأم ، وهو أشبه ، لأنه تبع لها ، ويحتمل أنه بينها وبين من تلزمه نفقته من قريب ، أو من ماله ، لأن الإرفاق لها وكذا الظئر اه .

قوله « وظئر كأم ، أى : ومرضعة لولد غيرها كأم فى إباحة فطر لإن خافت على نفسها أو الرضيع ، فإن وجب إطعام فعلى من يمونه (فيروز) .

قوله « لإنقاذ معصوم إلخ » قال ابن ذهلان : مثله من ذهب فى طلب تائه من مال أو إنسان أو مغصوب ليدركه فله الفطر والحالة هذه ، وقال أيضاً من أفطر برمضان لحى فبرىء ، لزمه الإمساك ، فإن أفطر لضرر العطش فزال الشرب : لزمه الإمساك حتى يضر به ثانياً اه .

وليس لمن أبيع له الفطر برمضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم ثم جن)
أو أغنى عليه جميع النهار ولم يفق جزءاً منه : لم يصح صومه ، لأن الصوم
الشرعى الإمساك مع النية ، فلا يضاف للمجنون ، ولا للمغنى عليه ، فإن أفاق
جزءاً من النهار : صح الصوم ، سواء كان من أول النهار أو آخره (لا إن نام
جميع النهار) فلا يمنع صحة صومه ، لأن النوم عادة ، ولا يزول به الإحساس
بالسكينة (ويلزم المغنى عليه القضاء) أى : قضاء الواجب زمن الإغماء ، لأن
مدته لا تطول غالباً ، فلم يزل به التكليف (فقط) بخلاف المجنون ، فلا قضاء
عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بأن يعتقد أنه يصوم من رمضان ،
أو قضاؤه ، أو نذر ، أو كفارة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « وإنما
لسكل امرئ ما نوى » (من الليل) لما روى الدارقطنى بإسناده عن عمرة ،
وعن عائشة مرفوعاً : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له » ، وقال :
« إننا نأثم كلهم ثقات » ، ولا فرق بين أول الليل أو وسطه ، أو آخره ، ولو
أتى بعدها ليلاً بمخاف للصوم من نحواً كل فوطه (لصوم كل يوم واجب)
لأن كل يوم عبادة مفردة لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لا نية
الفرضية) أى : لا يشترط أن ينوى كون الصوم فرضاً . لأن التعيين يحزى
عنه . ومن قال : « أنا صائم غداً إن شاء الله متردداً فسدت نيته . لا متبركاً

قوله « فإن أفاق » ، أى : المجنون والمغنى عليه : صح الصوم ، أى : حيث
بيت النية ، لصحة إضافة الصوم الشرعى إليه إذا (فيروز) .

قوله « بخلاف المجنون الخ » ، وينبغى تقييده بما إذا لم يتصل جنونه بشرب
محرم كما مر فى الصلاة (ح منتهى) .

قوله « بخلاف المجنون فلا قضاء عليه » ، وعند مالك : يقضى ، وعن أحمد :
إن أفاق فى الشهر : قضى ، وإن أفاق بعده : لم يقض اه (خطه) .

قوله « لصوم كل يوم » ، وقال أبو حنيفة : تكفى النية أول الشهر اه .

كما لا يفسد إيمانه بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله غير متردد في الحال ، ويكفي في النية الأكل والشرب بنية الصوم (ويصح) صوم (النفل بنية من النهار قبل الزوال أو بعده) لقول معاذ ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وحديث عائشة : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : لا ، قال : فإني إذا صائم ، رواه الجماعة إلا البخاري ، وأمر بصوم يوم عاشوراء في أثنائه ، ويحكم بالصوم الشرعي الماثب عليه من وقتها (ولو نوى إن كان غداً من رمضان فهو فرضي لم يجزئه) لعدم جزمه بالنية ، وإن قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان ، وقال : وإلا فأنا مفطر فبان من رمضان أجزاءه ، لأنه بنى على أصل لم يثبت زواله (ومن نوى الإفطار أفطر) أي صار كمن لم ينو ، لقطعه النية ،

قوله : غير متردد في الحال ، مشى على طريقة الأشعرية ، لأن الاستثناء عندهم في الإيمان لأجل الموافاة. والذي عليه جمهور السلف أن الاستثناء للتقصير في بعض خصال الإيمان اهـ (تقرير) .

قوله : بنية الصوم ، الباء للبدلية ، لا للمصاحبة (م خ) قال الشيخ تقي الدين : هو حين يتعشى ، يتعشى عشاء من يريد الصوم ، ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليلالي ومضان وهذا معنى قولهم : ويكفي في النية الأكل والشرب بنية الصوم (خطه) .

قوله : ويصح صوم النفل الخ ، هذا من المفردات ، إلا أن أبا حنيفة وقول للشافعي : يقيدها بما قبل الزوال ، ومالك يلحقها بالفرض فيوجب تبين النية (خطه) .

قوله : ويحكم الخ ، وقيل : من أول النهار وجزم به في المجرد والهداية واختاره صاحب المحرر وفقاً للحنفية وأكثر الشافعية اهـ (ح ش منتهى) .

وليس كمن أكل أو شرب ، فيصح أن ينويه نفلا بغير رمضان ، ومن قطع نية نذر أو كفارة ثم نواه نفلا ، أو قلب نيتهما إلى نفل : صح ، كما لو انتقل من فرض صلاة إلى نفلا .

باب ما يفسد الصوم وما يوجب الكفارة

وما يتعلق بذلك (من أكل أو شرب أو استعطى) بدهن ، أو غيره فوصل إلى حلقه أو دماغه (أو احتقن ، أو اكتحل بما يصل) أى : بما علم وصوله (إلى حلقه) لرطوبته ، أو وحدته ، من كل أو صبر أو قطور ، أو ذرور ، أو إثم كثير أو يسير مطيب : فسد صومه ، لأن العين منفذ وإن لم يكن معتاداً (أو أدخل إلى

قوله ، ومن قطع نية نذر الخ ، قال فى شرح المنتهى ، جزم به فى الفروع والتفصيل ، وردة فى الإقناع : بعدم صحة صوم نفل من عليه صوم فرض ، ودفعه الشارح فى حاشيته بأن التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر فى الاستقلال اهـ (فيروز)
قوله ، أو قلب نيتهما الخ ، أى : ينوى الانتقال من أحدهما إلى النفل وهو صائم . أما لو قلب صوم رمضان إلى النفل فالظاهر : أنه يفسد صومه ويلزمه الإمساك .

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

قوله ، أو اكتحل الخ ، ومذهب مالك والشافعى : لا يفطر الكحل اختاره الشيخ اهـ (ح ش منتهى) .
قوله ، بما يصل إلى حلقه ، قال فى الإنصاف : بمعنى : يتحقق الوصول إليه وهذا الصحيح من المذهب .

قوله ، أى : بما علم ، أى : فلا يكفي الظن ، بل لابد من العلم بذلك .
قوله ، مطيب ، نعت ليسير ، وعبارة الفروع : أو إثم مطيب وفى الإقناع

جوفه شيئاً) من أى موضع كان (غير إحليله) فلو قطرفه ، أو غيب فيه شيئاً فوصل إلى المثانة : لم يبطل صومه (أو استقاء) أى : استدعى التقيء فقاء فسد أيضاً لقوله عليه الصلاة والسلام : من استقاء عمدأ فليقض ، حسنه الترمذى (أو استمنى) فأمنى أو أمذى (أو باشر) دون الفرج أو قبل أو لمس (فأمنى أو أمذى أو كرر النظر فأنزل) منياً : فسد صومه ، لأن أمذى (أو حجم أو احتجم وظهر دم عامداً ذا كرا) فى السك (لصومه : فسد) صومه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : أفطر الحاجم والمحجوم ، رواه أحمد والترمذى ، قال ابن خزيمة : ثبتت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، ولا يفطر بفصد ولا شرط ، ولا رعا (لا)

أو إثم ولو غير مطيب اه وقال ابن أبى موسى : لا يفطر الإثم غير المطيب إذا كان يسيراً ، نص عليه (خطه) .

قوله : غير إحليله ، لعدم المنفذ ، وإنما يخرج البول رشحاً كدأوة جرح عميق لم يصل إلى الجوف والمثانة والعضو الذى يجتمع فيه البول اه (مشارك)

قوله : أو أمذى ، يعنى : إذا قبل أو لمس فأمذى : فسد صومه ، هذا الصحيح من المذهب : نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : لا يفطر اختاره الآجرى وأبو محمد الجوزى والشيخ تقي الدين ، نقله عنه فى الاختيارات قال فى الفروع : وهو أظهر . قلت : وهو الصواب ، واختار فى الفائق . أن الذى عن لمس لا يفسد الصوم ، وجزم به فى نهاية ابن رزين ونظمها اه (إنصاف) وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى .

قوله : أو كرر النظر فأنزل ، لأن أمنى بنظرة واحدة على ما فى الإقناع (ح) .

قوله : ولا رعا ، قال فى الفروع : واختار شيخنا ، أنه يفطر من أخرج دمه برعا أو غيره ، وقاله الأوزاعى فى الرعا اه .

إن كان (ناسيا أو مكرها) ولو بوجور مغمى عليه معالجة، فلا يفسد صومه، وأجزأه لقوله عليه الصلاة والسلام: «عنى لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، ولحديث أبى هريرة مرفوعاً: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»، متفق عليه (أوطار إلى حلقه ذباب أو غبار) من طريق أودقيق، أودخان: لم يفطر، لعدم إمكان التحرز من ذلك، أشبه النائم (أو فكر فأنزل) لم يفطر لقوله الصلاة والسلام: «عنى لأمتى ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم به»، وقياسه على تكرار النظر غير مسلم، لأنه دونه (أو احتمل) لم يفسد صومه، لأن ذلك ليس بسبب من جهته، وكذا لو ذرعه القىء، أى: غلبه (أو أصبح في فيه طعام فلفظه) أى: طارحه: لم يفسد صومه، وكذا لو شق عليه أن يلفظه قبله مع ريقه من غير قصد: لم يفسد، لما تقدم؛ وإن تميز عن ريقه

قوله: أو مكرها ولو بوجور الخ، ولو كان إكراهه بوجور مغمى عليه معالجة لإغماؤه (فيروز) سواء أكره على الفعل حتى فعله أو فعل به، كن صب في حلقه الماء مكرها أو وهو نائم أو نحوه اهـ .

((فائدة)) يجب إعلام من أراد أن يأكل ونحوه في رمضان ناسيا أو جاهلا اهـ (ح منتهى) .

((فائدة)) قال في جمع الجوامع: ولو خرج من لثته دم فابتلعه عالما به، أو ابتلع قلسا، أو قيئا أفطر، نص عليه، وإن قل، وإذا استقضى في بصره أو تنجس فيه من خارج فبصق النجاسة من فيه وبقي الفم نجسا فابتلع ريقه: لم يفطر، قطع به أبو البركات في شرح الهداية وغيره. لأنه لا يتحقق ابتلاعه لشيء من أجزاء النجاسة، فلمذا قال صاحب الفروع: فإن تحقق أنه بلغ شيئا نجسا أفطر، وإلا فلا، اهـ (ح منتهى) ولو اكتحل ليلا فوجده في حلقه نهاراً، فإنه لا يفطر، لأنه لم يتسبب إليه في النهار اهـ .

وبلعه باختياره أفطر ، ولا يفطر إن لطح باطن قدميه بشيء فوجد طعمه في حلقة (أو اغتسل أو تمضمض أو استنثر) يعنى : استنشق (أو زادت على الثلاث) في المضمضة أو الاستنشاق (أو بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقة لم يفسد صومه) لعدم القصد ، وتكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم ، وتقدم ، وكرها له عبثا أو إسرافا ، أو لحرا أو عطشا ، كغوصه في ماء لغير غسل مشروع ، أو تبرد ، ولا يفسد صومه بما دخل حلقة من غير قصد .

(ومن أكل) أو شرب أو جامع (شاكا في طلوع الفجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا قضاء عليه ولو تردد ، لأن الأصل بقاء الليل (لا إن أكل) ونحوه (شاكا في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه

قوله « ولا يفطر إن لطح باطن قدميه الخ ، أى : لأن القدم غير منفذ لأن المراد بالمنفذ : ماله شكل مفتوح كما ذكره في البلغة اه (فيروز) .

قوله « تقدم ، أى : فى باب فروض الوضوء (تقرير) .

قوله « وكرها له ، أى : المضمضة والاستنشاق كغوصه . التشبيه لا من كل وجه ، بل من جهة العبث والإسراف لما يأتى اه (فيروز) .

قوله « أو تبرد ، انظر هذا مع قوله أولا : أو لحر ، يعنى : فإنه يكره ، وما الفرق بين ما إذا تمضمض واستنشق لحر ، وبين غوصه لتبرد ؟ ولعل الفارق بينهما أن المضمضة والاستنشاق مظنة وصول شيء إلى الحلق أو الجوف ، بخلاف الغوص فإنه قد لا يصل منه شيء فليحذر اه (م خ) .

قوله « ولو تردد ، هكذا فى نسخة صحيحة عليها خط الشارح بيده ، وذكر أنها جديرة بأن يعول عليها ، ويرجع فى الاصطلاح والإفتاء إليها ، وفيه تأمل ، إذ الشك هو التردد ، ولعل فيه حذف ، والتقدير : ولو تردد بعد . قال الزركشى : أما إن كان ظانا أن الفجر لم يطلع ، أو أن الشمس قد غربت ولم يتبين له شيء : فلا قضاء عليه ، ولو تردد بعد . قاله أبو محمد اه (فيروز) .

ولم يتبين بعد ذلك أنها غربت فعليه قضاء الصوم الواجب ، لأن الأصل بقاء النهار (أو) أكل ونحوه (معتقداً أنه ليل فبان نهاراً) أى : فبان طلوع الفجر ، أو عدم غروب الشمس ، قضى ، لأنه لم يتم صومه ، وكذا يقضى إن أكل ونحوه يعتقده نهاراً فبان ليلاً ، ولم يحدد نية لواجب ، لامن أكل ظاناً غروب شمس ولم يتبين له الخطأ .

قوله « قضاء الصوم الواجب ، وكذا لو لم يبيت النية ، وكذا الحائض إذا طهرت ، والكافر إذا أسلم اه .

قوله « ولو معتقداً أنه ليل فبان نهاراً ، وفى الإنصاف ، واختار الشيخ ، أنه لا قضاء على من أكل أو جامع معتقداً أنه ليل فبان نهاراً اه .

قوله « أو يعتقده نهاراً فبان ليلاً الخ ، العلة فى هذه : أن الأكل أو الشرب ليلاً لمن يعتقده نهاراً أكل أو شرب بنية الفطر ، وهو فطر بالفعل وقطع انية الصوم ، فإذا لم يحدد النية وطلع الفجر ، لم يصح صومه ، لأنه صدق عليه ، أنه لم يبيت ، إذ السابقة انقطعت حقيقة . وهذا فيما إذا كان الصوم فرضاً ، كما نبه عليه المنصف بقوله ، ولم يحدد نية لواجب ، فتدبر (م خ) .

قوله « ولم يحدد نية لواجب صوم ، أى . فإن جدد ، لم يقض ، وقوله ، لواجب : يحترز به عن غير الواجب ، فإنه لو جردها فى غير ذلك الوقت ولو جراً من النهار وهو لم يأكل ، صح صومه ، وأثبت عليه من ذلك الوقت (فيروز)

(فائدة) قال فى الإنصاف : قال فى الفروع : وإن أكل يظن الغروب ثم شك ودام شكه ، لم يقض : وجزم به ، وقال فى القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة : يجوز الفطر بغلبة ظن غروب الشمس فى ظاهر المذهب اه ويعرف فى العمران بزوال الشعاع وإقبال الظلام من المشرق (من شرح أبى شجاع)

(فائدة) قال فى المنتهى : أو أكل ناسياً : فظن أنه أفطر بذلك فأكل

فصل

(ومن جامع في نهار رمضان) ولو في يوم ، لزمه إمساكه ، أو رأى الهلال ليلته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الأصلي (في قبل) أصلي (أو دبر) ولو

ونحوه عمدا ، قضى لتعمده الأكل ؛ وفي الإنصاف : قلت : ويشبه ذلك لو اعتقد البيئونة في الخلع لأجل عدم عود الصفة ؛ ثم فعل ما حلف عليه ، يعني ، أنه لو حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان مثلا ، فخلع زوجته ليعقد عليها عقدا جديدا متوهما عدم عود الصفة في العقد الثاني ؛ فإن الخلع لإسقاط اليمين غير صحيح ؛ ولاتبين به ؛ فلو اعتقد البيئونة في هذا الخلع ففعل المحلوف عليه وقع عليه الطلاق هذا ما ظهر لي ؛ قاله (ع ن) .

فصل

قوله « ومن جامع الخ » ، كان الأولى أن يقول : حضرا لما سيأتي اه (ح ش منتهى) .

قوله « في نهار رمضان الخ » ، بخلاف ما لو جامع في قضاء رمضان فلا كفارة فيه اه (ش منتهى) .

قوله « ولو في يوم لزمه إمساكه » ، كسافر قدم مفطرا ثم جامع ؛ أو ثبتت الرؤية نهارا وفي شرح (م ص) ؛ لأنه يحرم عليه تعاطي ما ينافي الصوم ، فهذا يقتضي : أن لا كفارة ، إلا إذا جامع بعد لزوم الإمساك ؛ وفي المغنى : وجوب الكفارة على من أصبح مفطرا ، لجامع معتقدا أنه من شعبان ، ثم قامت البينة أنه من رمضان (خطه) .

قوله « أصلي ، أي : ولو لميته أو بهيمة لأنه يوجب الغسل ؛ هكذا علل في الكافي ؛ فيؤخذ منه : أن الرطه بحائل لا يوجب قضاء ولا كفارة إن لم ينزل

ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً (فعليه القضاء والكفارة) أنزل أولاً ، ولو أوج خثي مشكل ، أو قبل امرأته ، أو أوج ذكره في قبل خثي مشكل : لم يفسد صوم واحد منهما ، إلا أن ينزل ، كالغسل ؛ وكذا إذا أنزل محبوب أو امرأتان بمساحقة (وإن جامع دون الفرج) ولو عمداً (فأنزل) منياً أو مذيّاً (أو كانت المرأة) المجامعة (معذورة) بجهل أو نسيان أو إكراه فالقضاء ، ولا كفارة ، وإن طأعت

لكن تقدم أن وطء الحائض يوجب الكفارة ولو بمحائل ، والظاهر : عدم الفرق قاله الشارح (فيروز) .

قوله « ولو ناسياً ، وعن أحمد . لا قضاء ولا كفارة على من جامع ناسياً اختاره الآجری والشيخ تقي الدين وفقاً لأبي حنيفة والشافعي اهـ (حش منتهى) قال في الإنصاف : لو أكل ناسياً واعتقد الفطر به ، ثم جامع : فحكمه حكم الناسي والمخطيء ، إلا أن يعتقد وجوب الإمساك : فيكفر على الصحيح اهـ

قوله « أو مكرهاً فيه أنهم قد جعلوا فعل المنكره كلا فعل في غالب الأبواب فكان مقتضى ذلك : عدم لزوم الكفارة إلا أنهم نظروا إلى أن الإيلاج لا يكون إلا عن انتشار ، والانتشار يدل على الرغبة فلم يدم الإكراه (م خ) .

قوله « وكذا ، أى : يجب القضاء والكفارة ، كما صرح به فيما يأتى في المساحقة ، وفي الإقناع : لا كفارة ، وهو قول الجمهور (خطه) .

قوله « وإن طأعت الخ ، هذه الشروط معتبرة في وجوب الكفارة ، أما القضاء فيجب عليها بكل حال ، فلا كفارة إن كانت ناسية أو جاهلة أو مكرهة أو نائمة ، والفرق بينها وبين الرجل في الإكراه : أن الرجل له نوع اختيار ، بخلافها وأما النسيان فقال ابن قدس : إن جهة الرجل في المجامعة لا تكون إلا منه غالباً بخلاف المرأة ، وكان الزجر في حقه أقوى ، فوجب عليه الكفارة في حالة النسيان

عامة عامدة فالكفارة أيضاً (أو جامع من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر أو في مرض يبيح الفطر (أفطر ، ولا كفارة) لأنه صوم لا يلزمه المضى فيه ، أشبه التطوع ، لأنه يفطر بنية الفطر فيقع الجماع بعده (وإن جامع في يومين) متفرقين أو متواليين (أو كرره) أى : كرر الوطء (في يوم ولم يكفر) للوطء الأول (فكفارة واحدة في الثانية) وهى ما إذا كرر الوطء في يوم قبل أن يكفر ، قال في المغنى والشرح : بغير خلاف (وفي الأولى وهى) ما إذا جامع في يومين (اثنتان) لأن كل يوم عبادة مفردة (وإن جامع ثم كفر ، ثم جامع في يومه فكفارة ثانية) لأنه وطء محرم وقد تكرر ، فتتكرر هى كالحج (وكذلك من لزمه الإمساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال إلا بعد طلوع الفجر ، أو نسي النية أو أكل عامداً (إذا جامع) فعليه الكفارة لهتكه حرمة الزمن .

دونها اهـ (يوسف) ويفسد صوم المكروهة على الوطء ، نص عليه . وفاقا لأبى حنيفة ومالك ، وكذا الناسية والجاهلة اهـ . ولا يحرم وطء قبل كفارة رمضان ولا في ليال صياها ، عكس كفارة ظهار (غاية) .

قوله « فكفارة ثانية ، وعنه : لا كفارة عليه ، وفاقا للثلاثة (خطه) .

قوله « كالحج ، أى : كما لو كرر المحذور في الحج قبله وبعده ، فيكون التشبيه معتبر في المسألتين .

﴿ تذييب ﴾ ذكر المحقق تاج البهوتى : أنه لو نوى بالكفارة وطئا معيناً دخل ما قبله لا ما بعده ، بخلاف الإطلاق ورفع الحدث ، انتهى .

قوله « ورفع الحدث ، يريد به : ما تقدم من أنه إذا اجتمعت أحداث توجب وضوء أو غسلا فنوى بطهارته أحدها : ارتفع سائرهما . قلت : وفيما قاله نظر ، لأن نية التعيين لا تعتبر ، بل يدخل ما قبل التعيين وما بعده ، قال في شرح الإقناع : فلو كفر بالعتق للوطء الأول ، ثم به للثانى ، ثم استحققت الرقبة .

(ومن جامع وهو معافى ثم مرض ، أو جن ، أو سافر : لم تسقط) الكفارة عنه ، لاستقرارها كما لو لم يطرأ العذر .

(ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان) لأنه لم يرد به نص ، وغيره لا يساويه ، والنزاع جماع ، والإنزال بالمساحقة كالجماع على ما في المنهى (وهى) أى : كفارة الوطء في نهار رمضان (عق رقبة) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فإن لم يجد) رقبة فصيام شهرين متتابعين (فإن لم يستطع) الصوم (فإطعام ستين مسكيناً) لكل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من تمر ، أو زبيب أو شعير ، أو أقط (فإن لم يجد) شيئاً يطعمه المساكين (سقطت) الكفارة ، لأن

الأولى : لم يلزمه بدلها ، وأجزأته الثانية عنهما ، ولو استحققت الثانية وحدها : لزمه بدلها ، ولو استحققتا جميعاً : أجزأته رقبة واحدة ، لأن محل التداخل وجود السبب الثانى قبل أداء موجب الأول ، ونية التعيين لا تعتبر ، فيكفر وتصير كنية مطلقة ، هذا معنى ما ذكره المجد ، قياس مذهبنا ، انتهى (فيروز) .

قوله « لاستقرارها ، أى : الكفارة لأنه أفسد صياماً واجبا من رمضان بجماع تام (فيروز) .

قوله « والنزاع جماع ، أى : فلو طلع عليه الفجر وهو بجماع فنزع حال طلوعه قضى وكفر ، ولا يقال : كيف يقال هنا : النزاع جماع . ولو حلف أن لا يجماع ثم نزع : لم يحث ؟ لأننا نقول : اليمين متعلقة بالمستقبل أول أوقات إمكانه اهـ . (فيروز) واختاره الشيخ : أن المجمع إذا طلع الفجر فنزع في الحال : أنه لا قضاء عليه ولا كفارة اهـ . وهو قول أبى حنيفة والشافعى اهـ (من شرح المفردات) .

قوله « والإنزال بالمساحقة الخ ، وقال الأكثر : ليس فيه غير القضاء وجزم به في الإقناع اهـ .

قوله « فإن لم يجد سقطت ، وعنه لا تسقط ، قال في الرعاية الكبرى وغيره :

الأعرابي لما دفع إليه النبي صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه المساكين فأخبره بحاجته قال : أطعمه أهلك ، ولم يأمره بكفارة أخرى ، ولم يذكر له بقاءها في ذمته ، بخلاف كفارة حج ، وظهار ، ويمين ، ونحوها . ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه بإذنه .

باب ما يكره وما يستحب في الصوم وحكم القضاء

أى : قضاء الصوم (يكره) لصائم (جمع ريقه فيبتله) للخروج من خلاف من قال بفطره (ويحرم) على الصائم (بلع النخامة) سواء كانت من جوفه أو صدره أو دماغه (ويفطر بها فقط) أى : لا بالريق (إن وصلت إلى فمه) لأنها من غير النسم ، وكذلك إذا تنجس فمه بدم أو قيء ونحوه فبلعه ؛ وإن قل ؛

فعلى هذه الرواية : فإن كفر عنه غيره فله أخذها ، قال فى الفروع : ويتوجه أنه أذن للأعرابي فى أكلها ولم تكن كفارة اهـ .

﴿ فائدة ﴾ قال فى الإنصاف : حكم أكله من الكفارات بتكفير غيره عنه حكم كفارة رمضان ، على الصحيح من المذهب ، وعنه : جواز أكله مخصوص بكفارة رمضان ، اختاره أبو بكر اهـ .

قوله « بإذنه » أى : إن كان حيا وبدونه إن كان ميتا ، ولا يفترق إلى إذن ولى أو فعله ، قاله تاج (فيروز) .

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

قوله « للخروج من خلاف - الخ » ذكره فى الفروع قولا ، فقال : وقيل : يفطر فيحرم ذلك ، يشير بذلك إلى خلاف أبى حنيفة ، لأنه يرى الفطر بذلك (تقرير)

قوله « يحرم بلع النخامة » قال ابن ذهلان : الظاهر : تحريمه مطلقا ، أى : للصائم والمنفطر اهـ (م ق ر) .

قوله « وكذا إذا تنجس فمه - الخ » فإذا تنجس فمه فبصق النجاسة من

لإمكان التحرز منه وإن أخرج من فمه حصة أو درهما أو خيطاً ثم أعاده فإن
كثراً ما عليه أفطر وإلا فلا ولو أخرج لسانه ثم أعاده لم يفطر بما عليه ولو كثّر
لأنه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق أخرجه إلى ما بين شفثيه ثم بلعه (ويكره ذوق
طعام بلا حاجة) قال المجتهد: المنصوص عنه: أنه لا بأس به لحاجة ومصلحة،
وحكاه هو والبخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوى) وهو الذي كلما
مضغه صلب وقوى. لأنه يجلب الغم، ويجمع الريق، ويورث العطش (وإن
وجد طعمهما) أى طعم الطعام والعلك (في حقه أفطر) لأنه أوصله إلى جوفه
(ويحرم) مضغ (العلك المتحلل) مطلقاً إجماعاً قاله في المبدع (إن بلع ريقه)

فه وبقى الفم نجساً، فابتلع ريقه: لم يفطر، قطع به أبو البركات في شرح
الهداية وغيره، لأنه لا يتحقق ابتلاعه لشيء من أجزاء النجاسة، وقال في
الفروع: وإن بصقه وبقى فيه نجساً فبلع ريقه، فإن تحقق أنه بلع شيئاً: نجساً
أفطر، وإلا فلا انتهى. وقال في شرح الإقناع: وإلا، أى: وإن لم
يتحقق أنه بلع شيئاً نجساً فلا يفطر، إذ لا يفطر ببلع ريقه الذي لم تخلطه
نجاسة اهـ (خطه).

قوله: ويفطر بريق أخرجه إلى ما بين شفثيه - إلخ، أى: لكونه فارق
معدته مع إمكان التحرز منه عادة، أشبه الأجنبي (فيروز).

قوله: قال المجتهد إلخ، وعلى قول المجتهد ومن تابعه: إذا استقصى في البصق ثم
وجد طعمه في حلقه: لم يفطر، وإن لم يستقمس: أفطر على الصحيح من
المذهب قاله في الإنصاف (خطه).

قوله: ويكره مضغ علك، قال في الهداية وغيرها: وهو الموميا، واللبان
الذي كلما مضغه قوى اهـ.

قوله: مطلقاً، أى: سواء بلع ريقه أو لم يبلعه، كما في شرح المنتهى، لكن
قوله: مطلقاً يخالف قوله: إن بلع ريقه (خطه).

وإلا فلا ، هذا معنى ما ذكره في المقنع ، والمغنى ، والشرح ، لأن المحرم إدخال ذلك ، إلى جوفه ولم يوجد ، وقال في الإنصاف : والصحيح من المذهب : أنه يحرم مضغ ذلك ولو لم يبلع ريقه . وجزم به الأكثر ، انتهى ، وجزم به في الإقناع والمنتهى ، ويكره أن يدع بقايا الطعام بين أسنانه ، وشم ما لا يؤمن أن يجذبه نفسه ، كسحيق مسك (وتكره القبلة) ودواعي الوطء (لمن تحرك شهوته) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عنها شابا ، ورخص لشيخ ، رواه أبو داود من حديث أبي هريرة ورواه سعيد عن أبي هريرة ، وأبي الدرداء ، وكذا عن ابن عباس بإسناد صحيح ، وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان مالكا لإربه ، وغير ذى الشهوة في معناه ، أى : فى معنى الشيخ ، وتحرم إن ظن إزالا .

(ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغيبة) ونميمة (وشتم) ونحوه لقوله عليه

قوله « وتكره القبلة - إلخ ، أى قبلة من تباح قبلته فى الفطر ، كزوجته وسريته ، والمراد : قبلة التلذذ لا قبلة الترحم والتودد ، فأما من تحرم قبلته فى الفطر فى الصوم أشد تحريما اهـ (ابن نصر الله على الكافى) وعنه تحرم لمن تحرك شهوته ، جزم به فى المستوعب وغيره وفاقا للشافعى (خطه) .

قوله « لأربه ، بتحريك الراء وسكونها : ومعناه حاجة النفس ووطرها . وقيل — بالتسكين — العضو ، وبالتحريك الحاجة (ش ق ع) .

قوله « وتحرم إن ظن إزالا ، قال المجد بغير خلاف (خطه) .

قوله « مطلقا ، أى فى كل مكان ووقت ، وكفى لسانه عما يكره ، وبحث فى شرح الإقناع : وما يباح أيضا الحديث « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » . (فيروز) .

قوله « وغيبة ، قال فى شرح المنتهى : « ولا ينظر بغيبة ، قال الإمام أحمد : لو كانت الغيبة تنظر ما كان لنا صوم ، وفى حاشيته وذكر الشيخ تقي الدين وجهاً

الصلاة والسلام ، من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ، رواه أحمد ، والبخارى ، وأبو داود وغيرهم ، قال أحمد : ينبغي للصائم أن يتعاهد صومه من لسانه . ولا يمارى . ويصون صومه ، وكانوا إذا صاموا قعدوا في المساجد ، وقالوا : نحفظ صومنا ، ولا تغتاب أحداً ، ولا نعمل عملاً يجرح به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة ، وذكر وصدة ، وكف لسانه عما يكره . ويسن (لمن شتم قوله) جهرأ (إني صائم) لقوله عليه الصلاة والسلام : « فإن شاتم أحد أوقاتله ، فليقل : إني امرؤ صائم » (و) يسن (تأخير سحور) إن لم يخش طلوع فجر ثان ، لقول زيد بن ثابت : « تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة ، قلت : كم كان بينهما ؟ قال : قدر خمسين آية » متفق عليه ، وكره جماع مع شك في طلوع فجر ، لاسحور (و) سن (تعجيل فطر) لقوله

في الفطر بغيبة ونسيمة ونحوها ، فيتوجه منه احتمال : يفطر بكل محرم : فقال في الفروع : واختار ابن جزم : يفطر بكل معصية اه .

قوله : وسن قوله ، أى للصائم جهرأ برمضان وغيره ، اختاره الشيخ تقي الدين ، لأن القول المطلق باللسان ، وفي الرعاية : يقوله مع نفسه . أى : زجراً لها خوف الرياء ، واختاره المجد إن كان في غير رمضان اه .

قوله : لاسحور ، أى : لا يكره مع الشك ، وهو بالضم ، لأن المراد به : الفعل (فيروز) .

فائدة : إذا غاب حاجب الشمس الأعلى : أفطر الصائم وإن لم يطر ، ذكره في المستوعب وغيره . وجزم به في الفروع ، قال : وقد يحتمل أن يجوز له المطر . قال : والعلامات الثلاث في قوله : إذا أقبل الليل من ههنا ، وأدبر النهار من ههنا ، وغربت الشمس متلازمة . وإنما جمع بينها لئلا يشاهد غروب الشمس فيعتمد على غيره . وذكره النووي عن العلماء ، قال في الفروع : كذا قال ، وقد

عليه الصلاة والسلام ، لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ، متفق عليه ، والمراد :
إذا تحقق غروب الشمس ، وله الفطر بغلبة الظن ، وتحصل فضيلته بشرب ، وكألها
بأكل ، ويكون (على رطب) لحديث أنس ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفطر على رطبات قبل أن يصلي ، فإن لم تكن فعلى تمرات ، فإن لم تكن تمرات
حسا حسوات من ماء ، رواه أبو داود ، والترمذى ، وقال : حسن غريب (فإن
عدم) الرطب (فتمر فإن عدم فـ) ملى (ماء) لما تقدم (وقول ماورد) عند فطره

رأيت بعض أصحابنا يتوقف في هذا ويقول : يقبل الليل مع بقاء الشمس ، ولعله
ظاهر المستوعب اهـ ، قلت : هذا مشاهد (إنصاف) .

قوله ، وكألها بأكل ، أى : يحصل كمال الفضيلة بأكل ، ويسن أن يكون
من تمر .

(تنبيه) يستحب تفطير الصائم ، وله مثل أجره ، قال فى الفروع : وظاهر
كلامهم : أى شيء كان كما هو ظاهر الخبر ، ثم قال : وقال شيخنا : مراده بتفطيره
أن يشبعه اهـ (ح منتهى) .

قوله ، فإن لم تكن ، يجوز فى قوله ، تكن ، تشديد النون وتخفيفها ،
فالتشديد على معنى : فإن لم تكن رطبات ، والتخفيف على معنى : فإن لم تكن
رطب ، وكذا فى قوله ، فإن لم تكن حسا حسوات ، يجوز الوجهان ، والتشديد
فيهما أظهر اهـ (ابن نصر الله — كافى) قال الشيخ المقرئ :

فطور التمر سنه رسول الله سنه

ينال الأجر عبد يحلى منه سنه اهـ (م خ)

قوله ، عند فطره ، أى : بعد استكمال الفطر ليحصل تمام التطابق بينه وبين
قوله : وعلى رزقك أفطرت ، ويؤيده ما فى حواشى نصر الله على الفروع ، وعبارته
عند الكلام على قول ابن عباس رضى الله عنهما ، كان يقول ذلك إذا أفطر ،

ومنه « اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، سبحانك وبحمدك ، اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم ، (ويستحب القضاء) أى : قضاء رمضان فوراً (متتابعاً) لأن القضاء يحكى الأداء وسواء أفطر بسبب محرم أولاً ، وإن لم يقض على الفور وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضائه (إلى رمضان آخر من غير عذر) لقول عائشة « كان يكون على الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا فى شعبان ، لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه ، فلا يجوز التطوع قبله ، ولا يصح (فإن فعل) أى : أخره بلا عذر حرم عليه وحيثئذ (فعليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم) ما يجزىء فى كفارة ، رواه سعيد بإسناد جيد عن ابن عباس ، والدارقطنى بإسناد صحيح عن أبى هريرة ، وإن كان لعذر فلا شئ عليه (وإن مات) بعد أن أخره لعذر فلا شئ عليه . ولغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكيناً ، كما تقدم (ولو بعد رمضان آخر) لأنه يخراج كفارة واحدة زال تفریطه ، والإطعام من رأس ماله ، أوصى به أولاً ، وإن مات وعليه صوم كفارة أطعم عنه ، كصوم متعة ، ولا يقضى عنه ما وجب بأصل الشرع من

وهذا يقتضى : أن الدعاء بعد الفطر لا قبله ، وقول المصنف عند فطره يحتملها . وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام « للصائم عند فطره دعوة لا ترد ، اهـ (ح منتهى) .

قوله « ولا يجوز التطوع قبله ، وعنه يجوز وفقاً للثلاثة (خطه) . قال فى الفروع : وإن أخره : أى القضاء بعد رمضان ثان فأكثر : لم يلزمه لكل سنة فدية ، لأنها إنما لزمته لتأخيره عن وقته اهـ .

قوله « أطعم عنه ، وعند بعض الفقهاء : يصام عنه اهـ .

قوله « أطعم عنه ، كصوم متعة ، أى : أطعم عنه لكل يوم مسكيناً ، كما يطعم عنه فيما إذا مات وعليه صوم متعة (حج فيروز) .

قوله « ولا يقضى عنه ما وجب بأصل الشرع - الخ ، أى : لأنه لا تدخله

صلاة وصوم (وإن مات وعليه صوم) نذر (أو حج) نذر (أو اعتكاف) نذر (أو صلاة نذر استحباب لوليه قضاؤه) لما في الصحيحين « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن أمي ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ قال : نعم ، ولأن النياية تدخل في العبادة بحسب خفتها ، وهو أخف حكماً من الواجب في أصل الشرع ، والولى : هو الوارث ، فإن صام غيره جاز مطلقاً ، لأنه تبرع ، وإن خلف تركه وجب الفعل ، فليفعله الولي ، أو يدفع إلى من يفعله ، ويدفع في الصوم عن كل يوم طعام مسكين ، وهذا كله فيمن أمكنه صوم ما نذره فلم يصمه ، فلو أمكنه بعضه قضى ذلك البعض فقط ، والعمره في ذلك كالحج .

النياية في الحياة ، فكذا بعد الموت (فيروز) .

قوله « وإن مات وعليه صوم نذر - الخ ، لعل هذا من عطف بعض المتضايفات على بعض (خطه) .

قوله « وهو أخف حكماً - الخ ، أى : والنذر أخف من الواجب بأصل الشرع في الحكم : لكونه لم يجب بأصل الشرع ، وإنما أوجب الناذر على نفسه ، (فيروز)

قوله « مطلقاً ، سواء كان ياذن وارث أو لا ، ويجزى صوم جماعة عنه في يوم واحد عن عدتهم من الأيام ١٥ (ق ع) .

قوله « قضى ذلك البعض فقط ، كمن نذر صوم شهر ومات قبل ثلاثين يوماً فصام عنه ما مضى منه دون الباقي لأنه لم يثبت في ذمته ، بخلاف المقدار الذي أدركه حياً ، فإنه يثبت في ذمته وإن كان مريضاً ، لأن المرض لا ينافي ثبوت الصوم في ذمته ، بدليل وجوب قضاء رمضان مع المرض ونحوه ؛ وكذا لو نذر صوم شهر معين فمات في أثناءه : فعل عنه ما مضى من الشهر إذا لم يفعله لمرض ، وكذا لو مات وعليه حج منذور أو عمره : فعل عنه ولو لم يمكنه ففعله حياً (خطه)

باب صوم التطوع

وفيه فضل عظيم لحديث : كل عمل ابن آدم له ، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، فيقول الله تعالى : إلا الصيام فإنه لي ، وأنا أجزي به ، وهذه الإضافة للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة أيام من كل شهر ، والأفضل أن يجعلها (أيام) الليالي (البيض) لما روى أبو ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاثة عشر ، وأربعة عشر وخمسة عشر ، رواه الترمذي وحسنه ، وسميت بيضاً لا يبيضاض ليلها كلها بالقمر (و) صوم (الإثنين والخميس) لقوله عليه الصلاة والسلام : هما يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين ، وأحب أن يعرض عملي وأنا صائم ، رواه أحمد والنسائي (و) سن صوم (ست من شوال) لحديث : من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ، فكأنما صام الدهر ، أخرجه مسلم . ويستحب متابعتها ، وكونها عقب

باب صوم التطوع

قوله : ويسن صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وصائمها كصائم الدهر ، قال الشيخ تقي الدين : مراده : أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر بتضعيف الأجر من غير حصول المفسدة اهـ (ح منتهى) .

قوله : وست من شوال ، قال ابن نهر الله في حواشي الكافي : يتوجه أن يحصل فضلها لمن صامها وقضى رمضان ، وقد أفطره لعذر ، ولعله مراد الأصحاب وما ظاهره خلافه خرج على الغالب المعتاد اهـ (ح ش منتهى) .

قوله : فكأنما صام الدهر ، لا يقال : الحديث لا يدل على فضيلتها ، لأنه شبه صيامها بصيام الدهر ، وهو مكروه لا تنفاه المفسدة في صومها دون صومه اهـ (ح ش منتهى) .

العید ، لما فيه من المسارعة إلى الخير (و) یسن صوم الشهر (المحرم) لحديث
« أفضل الصیام بعد رمضان شهر الله المحرم ، رواه مسلم (و آ كده العاشر ، ثم
التاسع) لقوله عليه الصلاة والسلام « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر ،
احتج به أحمد ، وقال : إن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام لیتیقن صومها
وصوم عاشوراء كفارة سنة ، ویسن فيه التوسعة على العیال (و) صوم (تسعة
ذی الحجة) لقوله عليه الصلاة والسلام « مامن أيام : العمل الصالح فیهن أحب
إلى الله من هذه الأيام العشر ، قالوا : یا رسول الله ولا الجهاد فی سبیل الله ؟ قال :
ولا الجهاد فی سبیل الله تعالى . إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك

قوله « یسن فيه التوسعة على العیال ، إشارة إلى حديث « من وسع على أهله
يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » قال شیخ الإسلام فی المنهاج : قال
حرب الكرماني : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ؟ فقال : لا أصل له ،
ولیس له إسناده ثابت ، وصار قوم یستحبون يوم عاشوراء : الاكتحال
والاغتسال والتوسعة على العیال ، واتخاذ أطعمة غیر معتادة ، وهذه بدعة
أصلها من المتعصبين بالباطل على الحسين رضی الله عنه و « كل بدعة
ضلالة » ولم یستحب ذلك أحد من الأئمة الأربعة وغيرهم ، ولا شيء من
استحباب ذلك حجة شرعية ، بل المستحب يوم عاشوراء الصیام عند جمهور
العلماء اه باختصار .

قوله « إلا رجل » ، كذا الأكثر رواه البخاری ، والتقدير : إلا عمل رجل ،
وللستملی : إلا من خرج (خطه) .

(فائدة) قال الشیخ فی أهل مدینة رأى بعضهم هلال ذی الحجة ولم یثبت
عند حاکم المدینة : لهم أن یصوموا اليوم الذی هو التاسع ظاهراً . وإن كان
فی الباطن العاشر ، لحديث « صومکم يوم تصومون ، وفطرکم يوم تفطرون ،
وأضحاکم يوم تضحون » (غایة) .

بشيء ، رواه البخارى (و) آ كده (يوم عرفة لغير حاج بها) وهو كفارة سنتين
لحديث « صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ، والسنة التي
بعده ، وقال في صيام يوم عاشوراء « إنى أحتسب على الله أن يكفر السنة التي
قبله » رواه مسلم ، ويلى يوم عرفة فى الآ كدية يوم التروية ، وهو الثامن (وأفضله)

وعبارة الاختيارات : فلو غم هلال شهر ذى الحجة ، وشهد برؤيته من
لا تقبل شهادته ، إما لانفراده بالرؤية ، أو لكونه بمن لا يجوز قبول قوله ،
ونحو ذلك ، واستمر الحال على كمال ذى القعدة ، فصوم يوم التاسع — الذى
هو يوم عرفة — من هذا الشهر المشكوك فيه : جائز بلا نزاع .

قلت : ولكن روى ابن أبى شيبة عن النخعى فى صوم يوم عرفة فى الحضر
« إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم » ، وعنه قال : « كانوا لا يرون بصوم يوم
عرة بأساً إلا أن يتخوفوا أن يكون يوم الذبح » ، وروى عن مسروق وغيره
من التابعين مثل ذلك ، وكلام هؤلاء قد يقال : إنه محمول على كراهة التنزيه
دون التحريم ، والله أعلم اهـ (ح ش منتهى) .

قوله فى الحديث « أحتسب على الله — الخ » ، قال فى النهاية : الاحتساب
فى الأعمال الصالحة : هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال
أنواع البر ، والقيام بها على الوجه المرسوم فيها ، طالباً للثواب المرجو
منها ، انتهى .

والمراد بالذنوب كما قال النووى : الصغائر ، فإن لم تكن فيرجى
تخفيف الكبائر ، فإن لم تكن رفعت له درجات (فيروز) .

قوله « ويلى يوم عرفة — الخ » ، قال فى الإنصاف : ظاهر كلام المصنف ،
وأكثر الأصحاب أن يوم التروية فى حق الحاج ليس كيوم عرفة فى عدم
الصوم ، ثم نقل عن الرعاية : أن الأفضل للحاج الفطر يوم التروية ويوم
عرفة اهـ . (ح ش منتهى) .

أى : أفضل صوم التطوع (صوم يوم وفطر يوم) لأمره عليه الصلاة والسلام عبد الله بن عمر ، وقال د هو أفضل الصيام ، متفق عليه ، وشرطه : ألا يضعف البدن حتى يعجز عما هو أفضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى ، وحقوق عباده اللازمة ، وإلا فتركه أفضل (ويكره لإفراد رجب) بالصوم ؛ لأن فيه إحياء لشعار الجاهلية د فإن أفطر منه أو صام معه غيره زالت الكراهة ، وكره لإفراد يوم الجمعة ، لقوله عليه الصلاة والسلام د لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبله يوم أو بعده يوم ، متفق عليه (و) إفراد يوم (السبت) لحديث د لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، رواه أحمد ، وكره صوم يوم النيروز ، والمهرجان . وكل

قوله د فإن أفطر منه ، قالوا : ولو يوما .

قوله د أو صام معه غيره ، أى : شهراً غيره ، قال المجد : وإن لم يله ، وكل حديث يروى فى فضل صومه أو الصلاة فيه ، فكذب باتفاق أهل العلم بالحديث (ق ع — خطه) .

قوله د لا تصوموا يوم السبت ، أى : لأن اليهود تعظمه ، هكذا علل به بعضهم ، ويرد على ذلك الأحمد ، والأحسن فى ذلك ما نقله الشيخ تقي الدين فى الصراط المستقيم عن ابن عقيل : بأنه يوم تمسك فيه اليهود بخصونه بالإمساك وهو ترك العمل فيه والصائم فى مظنة ترك العمل ، فيصير صومه تشبيها بهم ، (فيروز) .

قوله د رواه أحمد ، أى : وكذا الترمذى ، والحاكم ، وقال : على شرط الشيخين (فيروز) .

قوله د يوم النيروز ، النيروز : هو رابع برج الحمل ، والمهرجان : هو تاسع عشر برج الميزان (قاله عن) .

وقال شيخنا الوالد : النيروز : أول يوم تنزل فيه الشمس برج الحمل ،

عيد للكفار ، وصوم يوم يفردونه بالتعظيم (و) صوم يوم (الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان ، إذا لم يكن غيم ولا نحوه ، لقول عمار : من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والترمذى ، وصححه البخارى تعليقا ، ويكره الوصال ، وهو ألا يفطر بين اليومين ، أو الأيام . ولا يكره إلى السحر ، وتركه أولى (ويحرم صوم) يومى (العيدين) إجماعاً للنهى المتفق عليه (ولو فى فرض و) يحرم (صيام أيام التشريق) لقوله عليه الصلاة والسلام : أيام التشريق أيام أكل وشرب ، وذكر الله ، رواه مسلم (إلا عن دم متعة أو قرآن) فيصح صيام أيام التشريق لمن عدم الهدى ، لقول ابن عمر وعائشة : لم يرخص فى أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى ، رواه البخارى . (ومن دخل فى فرض موضع) من صوم أو غيره (حرم قطعه) كالمضيق ، فيحرم

والمهرجان : أول يوم تنزل فيه الشمس الميزان ، على ما رصده المتأخرون . وما ذكره المحقق (ع ن) بناء على الرصد القديم ، لما فيه من موافقة الكفار فى تعظيمها اه (فيروز) .

قوله : ويوم الشك ، يكره صومه يوم الشك تطوعاً ، وكذلك بنية الرضائية إذا لم يكن حائل (خطه) .

قوله : وتركه أولى ، أى : وترك الوصال إلى السحور أولى ، محافظة على الإتيان بالسنة ، وهى تعجيل الفطر (فيروز) .

قوله : كالمضيق ، المضيق : كقضاء رمضان . والصلاة إذا لم يبق من الوقت إلا بقدر فعلهما اه (فيروز) .

(فائدة) قال فى الفروع : ومن دخل فى واجب موضع كقضاء رمضان والمكتوبة أول وقتها ، وغير ذلك . كنذر مطلق وكفارة ، إن قلنا : بجواز تأخيرها : حرم خروجه منه بلا عذر ، قال الشيخ : بغير خلاف . وقال المجذو :

خروجه من الفرض بلا عذر ، لأن الخروج من عهدة الواجب متعين ، ودخلت التوسعة في وقته رفقا ومظنة للحاجة ، فإذا شرع تعينت المصلحة في إتمامه (ولا يلزم الإتمام في النفل) من صوم ، وصلاة ، ووضوء وغيرها : لقول عائشة : « يا رسول الله ، أهدى لنا حيس - وهو التمر مع السمن - فقال : أرنيه ، فلقد أصبحت صائما ، فأكل ، رواه مسلم وغيره ، وزاد النسائي بإسناد جيد « إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة ، فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها ، وكره خروجه منه بلا عذر (ولا قضاء فاسدة) أى : لا يلزم قضاء ما فسد من النفل ، إلا الحج والعمرة فيجب إتمامها ، لانعدام الإحرام لازما ، فإن أفسدهما أو فسدا : لزمه القضاء (وترجى ليلة القدر في العشر الأخير) من رمضان

لا يعلم فيه خلافا ، لأن الخروج من عهدة الواجب متعين ، ودخلت التوسعة في وقته رفقا ومظنة — الخ . اهـ (ح ش - منتهى) .
قوله « ولا يلزم الإتمام في النفل - الخ ، وعن أحمد يجب إتمام الصوم ويلزمه القضاء وفقا لأبي حنيفة ومالك اهـ .
قوله « لزمه القضاء ، وهذه عبارة الفروع ، وقال صاحب المحرر : بغير خلاف أعلمه ، وعنه : لا يلزمه . ذكرها في الهداية والانتصار وعبون المسائل .

قال صاحب المحرر : وأظنها وقعت سهواً ، ويأتى ذكره في الحج اهـ .
(فائدة) إذا قطع الصلاة أو الصوم ونحوه . فهل انعقد الجزء المؤدى وحصل به قربة ، أم لا ؟ وعلى الأول : هل بطل حكما ، أو لا يبطل ؟ اختلف كلام أبي الخطاب . وقطع جماعة بطلانه وعدم الصحة . وفي كلام الشيخ تقي الدين : أن الإبطال في الآية هو بطلان الثواب . قال : ولا نسلم البطلان جميعه . بل قد يثاب على ما فعله ، فلا يكون مبطلا لعمله اهـ (ش ق ع) .
قوله « من رمضان ، هذا فيه إشارة إلى الصحيح من المذهب ، من اختصاصها

لقوله عليه الصلاة والسلام « تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان ، متفق عليه ، وفي الصحيحين » من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم

بالعشر الأخير ، والمذهب أيضاً : أنها تنتقل ، فعلى هذا : لو نذر الاعتكاف ليلة القدر ، أو علق طلاق زوجته على ليلة القدر : لزمه في الصورة الأولى اعتكاف العشر كلها ، وطلقت زوجته في آخر ليلة منها في الثانية . وهذا إن صدر من ذلك قبل مضي شيء منها ، فإذا نذر أو علق بعد أن مضى ليلة : لم تطلق إلا بمعنى العشر كلها من العام الآتي . ولم يف بالنذر إلا باعتكاف ما بقي مع عشر الآتي أيضاً . ثم اعلم أن الشهر إن كان تاماً فكل ليلة من العشر وتراً ، إما باعتبار الماضي كإحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين ، وخمس وسبع وتسع وإما باعتبار الباقي كالثانية ، وإن كان ناقصاً فالأوتار باعتبار الباقي موافقة لها باعتبار الماضي ، كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . فتأمل (ع ن) .

قوله « وتتنفل فيه ، صوبه في الإنصاف ، وحكاه ابن عبد البر عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق . قال ابن رجب : وفي صحة ذلك عنهم بعد اه (ح شرح منتهى) .

قوله « وفي الصحيحين — الخ ، المراد بقوله « من قام ليلة القدر » : وهو يعلمها ، كما قاله النووي . ورجحه الحافظ ، فقال : الذي يترجح في نظري : ما قاله النووي : ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولم توافق ، وإنما الكلام على حصول الثواب المنعين الموعود به فليتأمل اه (فيروز) قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في اللطائف : قيام ليلة القدر بمجردده يكفر الذنوب لمن وقعت له . سواء كانت في أول العشر ، أو وسطه ، أو آخره ، وسواء شعر بها أو لم يشعر اه ملخصاً .

من ذنبه ، زاد أحمد « وما تأخر ، وسميت بذلك لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة ، أو لعظم قدرها عند الله ، أو لأن للطاعة فيها قدراً عظيماً ، وهي أفضل الليالي وهي باقية لم ترفع للأخبار (وأوتارها آكد) لقوله عليه الصلاة والسلام « اطلبوها في العشر الأواخر ، في ثلاث بقين ، أو خمس بقين ، أو سبع بقين أو تسع بقين » (ليلة سبع وعشرين أبلغ) أى : أرجاها لقول ابن عباس ، وأبى بن كعب وغيرهما ، وحكمة إخفائها ليجتهدوا في طلبها (ويدعو فيها) لأن الدعاء مستجاب فيها (بما ورد) عن عائشة قالت « يا رسول الله ، إن وافقتها فبم أدعو ؟ قال : قولى : اللهم إنيك عفو تحب العفو ، فاعف عني ، رواه أحمد وابن ماجه ، وللترمذى معناه ، وصححه ، ومعنى العفو : الترك ، وللنسائي من حديث أبى هريرة مرفوعاً « سلوا الله العفو والعافية ، والمعافة الدائمة : فما أوتى أحد بعد يقين خيراً من معافاة ، فالشر الماضى يزول بالعفو ، والحاضر بالعافية ، والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية .

قوله « لأنه يكون فيها ما يقدر في تلك السنة » مراده : التقدير الخاص ، لا التقدير العام ، فإنه متقدم على خلق السموات والأرض كما صحت به الأحاديث ، والله أعلم . قررره شيخنا بمعناه .

(فائدة) قال في شرح المنتهى : رمضان أفضل الشهور . وفي حاشيته قال الشيخ تقى الدين : ويكفر من فضل رجياً عليه اه . قال الشيخ : ومن صامه : أى : رجب معتقداً أنه أفضل من غيره من الأشهر : أتم وعزر ، وحمل عليه قول عمر رضى الله عنه اه .

باب الاعتكاف

وهو لغة : لزوم الشيء ، ومنه د ٧ : ١٣٨ يعكفون على أصنامهم ، واصطلاحاً (لزوم مسجد) أى : لزوم مسلم عاقل ، ولو يميز آ لا غسل عليه مسجداً ولو ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جواراً ، ولا يبطل بإغماء ، وهو (مسنون) كل وقت إجماعاً ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، ومدادومته عليه واعتكف أزواجه بعده ومعه وهو فى رمضان آكد ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، وآ كده فى عشره الآخر (ويصح) الاعتكاف (بلاصوم) لقول عمر د يارسول الله إني فذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة بالمسجد الحرام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك ،

باب الاعتكاف

قوله د لا غسل عليه ، هذا لا يقتضى : أنه لا يصح من فاقد الطهورين ، لأن عليه الغسل قطعاً فليحذر ، وقد يقال : المراد : مع إمكان الاستباحة عنه بالماء والتراب ، لأنه ليس رتبة من الصلاة ، فلا يرد فاقد الطهورين (م خ)

قوله د لا غسل عليه ، لعله : ما لم يحتج إلى اللبث فى المسجد ، فيجوز الاعتكاف لجواز اللبث إذاً ، ومتى زالت الحاجة بطل الاعتكاف ، ووجب عليه الخروج ، قاله (ع ن) لكن فى شرح الإقناع ما يخالفه ، حيث قال على قوله : لا غسل عليه : فلا يصح من جنب ونحوه ولو متوضئاً ، فليحذر اهـ (ح ش منتهى) .

قوله د ولو ساعة ، ظاهره : أن اللحظة لا تسمى اعتكافاً . وجزم به فى المغنى وغيره ، قال فى الفروع : أقل ما يسمى به لا بئاً معتكفاً فظاهره : ولو لحظة وفاقاً للأصح للشافعية . وأقله عندهم : مكث يزيد على طمانينة الركوع أدنى زيادة ، وفى كلام بعضهم ، أقله ساعة لا لحظة اهـ (ح ش — منتهى) .

قوله د بلا صوم ، وعنه : لا يصح بغير صوم ، وفاقاً لمالك وأبى حنيفة اهـ

رواه البخارى ، ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل (ويلزمان) أى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر أن يعتكف صائما ، أو يصوم معتكفا أو باعتكاف : لزمه الجمع وكذا لو نذر أن يصلى معتكفا ونحوه ، لقوله عليه الصلاة والسلام «من نذر أن يطيع الله فليطعه» ، رواه البخارى ، وكذا لو نذر صلاة بسورة معينة ، ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا إذن زوجها ؛ وللقن بلا إذن سيده ولها تحليلهما من تطوع مطلقا ؛ أى سواء أذنا فيه ؛ أو لم يأذنا ؛ ومن نذر بلا إذن (ولا يصح) الاعتكاف (إلا) بنية لحديث «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» ، ولا يصح (إلا) (فى مسجد) لقوله تعالى «٢ : ١٨٧ وأتم عاكفون فى المساجد» أى تقام فيه الجماعة ، لأن الاعتكاف فى غيره يقضى إما إلى ترك الجماعة أو تكرار الخروج إليها كثيرا ، مع إمكان التحرز منه ، وهو مناف للاعتكاف (لا) من لانتزيم الجماعة (كالمرأة) والمعذور ، والعبد ، فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للآية ، وكذا من اعتكف من الشروق إلى الزوال مثلا (سوى مسجد بيتها) وهو الموضع الذى تتخذ لصلاتها فى بيتها ، لأنه ليس بمسجد حقيقة ولا حكا لجواز

قوله «فمن نذر أن يعتكف — الخ» ، والنكتة فى التعبير بما هنا مع أن المؤدى واحد : رد على من يقول : إنه إن نذر أن يعتكف صائما ونحوه لزمه الجمع ، وإن نذر أن يصوم ونحوه معتكفا : لم يلزمه ، قال . لأن الصوم من شعار الاعتكاف ؛ وليس الاعتكاف من شعار الصوم يرشحه الخلاف فى أنه هل هو شرط لصحته أم لا ؟ وأنت خبير بأن الحال قيد لصاحبها المتصف بالصفة المذكورة . والقيد معتبر اه (فيروز) .

قوله «من تطوع مطلقا ، سواء أذنا فيه أو لم يأذنا فيه (خطه) .

قوله «ليس بمسجد . حقيقة ولا حكا ، أما الحقيقة فظاهر إذ لا يطلق عليه مسجد إلا بقيد الإضافة ، وأما حكا فعناه أنه لا يقال له : حكمه من تحریم المسك

لبثها فيه حائضا وجنبا ، ومن المسجد ظهره ، ورحبته المحوطة ، ومنازته التي هي أو بابها فيه ، وما زيد فيه ، والمسجد الجامع أفضل لرجل يتخلل اعتكافه جمعة ، (ومن نذره) أى : الاعتكاف (أو الصلاة في مسجد غير) المساجد (الثلاثة) مسجد مكة ، والمدينة ، والأقصى (وأفضلها) المسجد (الحرام ، فسجد المدينة ،

فيه ، وهو جنب ، أو وهى حائض من غير ما يبيحه ، كما قلنا ذلك في رحبة المسجد اه (فيروز) . الرحبة — بفتح الراء وفتح الحاء — : متسع يحمل أمام المسجد ، وأما الرحبة — بسكون الحاء — فمدينة معروفة اه .

قوله ، المحوطة ، هل المراد : مطلقا ، أو المحوطة بحيطانه ، وهل يعتبر أن تكون بابها منه هو في مختار الصحاح : ورحبة المسجد : ساحتها اه (حش منتهى) .

قوله ، فإن كانت هي ، أو بابها ، لعله : فإن كانت هي وبابها ، ثم رأيت الخلوتى ذكر أن صوابه العطف بالواو ، وعبرة الفروع : فإن كان بابها خارجا منه بحيث لا يستطرق إليها إلا خارج المسجد ، أو كانت خارج المسجد والمراد — والله أعلم — : وهى قرية منه ، فخرج للأذان : بطل اعتكافه ، كما جزم به بعضهم ، وكذا عبارة الإنصاف ، فهو موافق لعبارة الشارح ، انتهى ، هكذا وجدت ، ولم أر ذلك فيما عندنا من حاشية الخلوتى ، وفي الفروع والإنصاف والإقناع : التعبير بأو ، وهو الظاهر نقل جميع هذا الهامش من قوله ، لعله : فإن كانت — الخ ، من خط شيخنا المبجل عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين ، أدام الله إحسانه إليه .

قوله ، والمسجد الجامع ، أى : الذى تقام فيه الجمع ، ووجه الأولوية : كونه لا يحتاج إلى الخروج إليها (فيروز) .

(فائدة) ولا يصح إن وجبت الجماعة فيما تقام فيه الجمعة وحدها ، ويصح عند مالك والشافعى اه (حش منتهى) .

فمسجد الأقصى) لقوله عليه الصلاة والسلام « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام ، رواه الجماعة ، إلا أبا داود : (لم يلزمه) جواب « من ، أى : لم يلزمه الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أى : في المسجد الذى عينه ، إن لم يكن الثلاثة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى ، فلو تعين غيرها بتعيينه : لزمه المضى إليه ، واحتاج لشد الرحال إليه ، لكن إن نذر الاعتكاف في جامع : لم يحزه في مسجد لا تقام فيه الجمعة (وإن عين) لاعتكافه أو صلاته (الأفضل) كالمسجد الحرام (لم يحز) اعتكافه أو صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة أو الأقصى (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافا أو صلاة بمسجد المدينة أو الأقصى : أجزأه بالمسجد الحرام ، لما روى أحمد وأبو داود عن جابر « أن رجلا قال يوم الفتح : يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، فقال : صل ههنا ، فسأله فقال : صل ههنا ، فسأله ؟ فقال : شأنك إذا ، (ومن نذر) اعتكافا (زما معنا) كعشرى ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلته الأولى) فيدخل قبيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد آخره) أى : بعد غروب شمس آخر يوم منه ، وإن نذر يوما دخل قبل فجره ،

قوله « لم يلزمه فيه » قال في المبدع : ولعل المراد : إلا مسجد قباء ، لأنه عليه الصلاة والسلام « كان يأتيه كل سبت راكبا وماشيا ، ويصلي فيه ركعتين ، و« كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعله » متفق عليه ، قال في الفروع : ويتوجه : إلا مسجد قباء اهـ (ح ش منتهى) .

قوله « فلو تعين غيرها - الخ ، أى : فلو كان يتعين غيرها بتعيينه : للزم شد الرحال إليه ، واللازم باطل (فيروز) .

وتأخر حتى تغرب شمسها وإن نذر زمناً معيناً تابعه ولو أطلق ، وعدد أفعاله ونمريقه ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرها (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (إلا لما لا بد) له (منه) كإتيانه بما كل ، ومشرب لعدم من يأتيه بهما ، وكبقية بغتة وبول وغائط وطهارة واجبة ، وغسل متنجس بحاجة ، وإلى الجمعة وشهادة لزمته والأولى أن لا يكرر الجمعة ، ولا يطيل الجلوس بعدها ، وله المشي على عادته وقصد بيته لحاجة إن لم يجد مكاناً يليق به بلا ضرر ولا منه ، وله غسل يده بمسجد في إناء من وسخ ونحوه ، لا بول ، وفصد وحجامة ، ياناء فيه أو في هوانه (ولا يعود

قوله «تابعه» ، أى : ولو لم يشترط المتابعة (تقرير) .

قوله «تابعه» ، وفاقاً لما لك وأبى حنيفة ، وعنه : لا يلزمه ، اختاره الأمدى وفاقاً للشافعى اهـ (ح ش — منتهى) .

قوله «ولا تدخل ليلة يوم نذره — إلخ» ، أى : كأن نذر أن يعتكف يوم الخميس مثلاً ، فد تدخل ليلته في ذلك ، قال الخليل : اليوم : اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (فيروز) .

قوله «ولا يخرج — إلخ» ، ولو خرج من معتكفه لغير حاجة : كفر إن كان الاعتكاف مندوراً اهـ .

قوله «إلا لما لا بد له منه» ، يعنى : فإنه لا يحرم ، ولا ييطل ، قال في الشرح : وإلا لم يصح اعتكاف لأحد ، لأنه لا يسلم من ذلك اهـ (م خ) .

قوله «من وسخ ونحوه» ، أى : كزفر ، وغسل يدي القائم من نوم ليل اهـ (فيروز) .

قوله «لا بول وفصد إلخ» ، والعلة في ذلك : أن المسجد لم يبين لذلك ، وإنما لم تمنع المستحاضة إذا أمنت التلويث ، لأنها لا يمكنها ذلك إلا بترك الاعتكاف (م ٢٩ — الروض المربى — ج ١)

مريضاً ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعاً ، ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (إلا أن يشترطه) أى يشترط فى ابتداء اعتكافه الخروج إلى عيادة مريض ، أو شهود جنازة ، وكذا كل قرينة لم تتعين عليه ، وماله منه بد كعشاء ، ومبيت بيته : لا الخروج للتجارة ، ولا التكسب بالصنعة فى المسجد ولا الخروج لما شاء ، وإن قال : متى مرضت ، أو عرض لى عارض خرجت ،

والفرق بينها وبين الحائض : أن المستحاضة لا تمتنع من الصلاة ، بخلاف الحائض (فيروز) .

قوله : «إلا أن يشترطه» ، وعبارة المنتهى وشرحه : وله — أى المعتكف — عند ابتداء اعتكافه شرط الخروج إلى ما يلزمه منهن : أى الجمعة والشهادة . ومن كل قرينة لم تتعين عليه كزيارة مريض ، أو ماله منه بد وليس بقرينة كشرط عشاء ومبيت بمنزله ، لأنه يجب بعقده كالوقوف ، ولأنه كنذر ما أقامه ولأنه كد الحاجة إليهما ، وامتناع النيابة فيهما ، فعليه : لا يقضى زمن الخروج إذا أُنذر شهراً معيناً فى ظاهر كلام أصحابنا كما لو عين الشهر ، قاله فى الفروع ملخصاً .

(فائدة) قال فى الإنصاف : وإن نوى الخروج منه ففيل : يبطل ، قلت : وهو الصواب ، إلحاقاً له بالصلاة والصيام ، وقيل : لا ، لتعلقه بمكان كاللحج وأطلقهما فى الرعاية الكبرى والفروع اهـ .

(فائدة) لو قال : متى مرضت ، أو عرض لى عارض خرجت منه : فله شرطه ، أطلقه الموفق وغيره كالشرط فى الإحرام ، وقال المجد : فائدة الشرط هنا : سقوط القضاء فى المدة المعينة ، فأما المطلقة كنذر شهر متتابع لا يخرج منه إلا لمرض فإنه يقضى زمن المرض ، لإمكان حمل الشرط هنا على نفي انقطاع التابع فقط ، فنزل على الأقل ، ويكون الشرط هنا أفاد سقوط الكفارة ، على أصلنا قاله فى الفروع اهـ (ح منتهى) .

قله شرطه . وإذا زال العذر وجب الرجوع إلى اعتكاف واجب (وإن وطئ) المعتكف (في فرج) أو أزل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين إن كان الاعتكاف منذوراً لإفساد نذره لا لوطئه ويبطل أيضاً اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل (ويستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتناب ما لا يعنيه) بفتح الياء : أى يهمله ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » ، ولا بأس أن تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه ، وتصلح رأسه أو غيره ، ما لم يتلذذ بشيء منها ، وله أن يتحدث

قله « وإذا زال وجب الرجوع ، ثم لا يخلو من ثلاثة أحوال استقرار ، أحدها : نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كعشرة : فيلزمه إتمام الباقي من الأيام محتسباً بما مضى : لكنه يتبدى اليوم الذى خرج فيه من أوله ، ليكون ذلك اليوم متابعاً ، ولا كفارة ، لأنه أتى بالواجب على وجه الثانى : نذر أياما متتابعة غير معينة ، كعشرة أيام متتابعة : فيخير بين البناء على ما مضى بأن يقضى ما بقى ، وعليه كفارة يمين جزاء لفوات التابع ، وبين الاستئناف بلا كفارة ، لأنه أتى بما لزمه على وجه . الثالث : نذر أياما معينة ، كالعشر الأخير من رمضان : فعليه قضاء ما ترك ، ليأتى بالواجب ، وكفارة اليمين ، لفوات المحل اهـ (فيروز) .

(فائدة) اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه لا تجب كفارة بالوطء في الاعتكاف مطلقاً ، نقله أبو داود ، وهو ظاهر نقل إبراهيم ، قال المصنف والشارح وصاحب الفروع : هذا ظاهر المذهب ، قال فى الكافى وابن منجا : هذا المذهب ، قال المجد فى شرحه : هذا المذهب ، واختاره المصنف وغيره . وجزم به فى المحرر ، واختار القاضى وأصحابه : وجوب الكفارة إن كان نذراً كرمضان ، وهو من المفردات اهـ (إنصاف) .

مع من يأتيه ، مالم يكثر ، ويكره الصمت إلى الليل ، وإن نذره : لم يف به ،
وينبغي لمن يقصد المسجد ، أن ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه ، لاسيما إن كان
صائما ، ولا يجوز البيع ، ولا الشراء فيه للمعتكف وغيره ، ولا يصح .

كتاب المناسك

جمع منسك — بفتح السين وكسر ها — وهو التعبد . يقال : تنسك : تعبد
وغلب إطلاقها على متعبدات الحج ، والمنسك في الأصل : من النسيكة ، وهي
الذبيحة (الحج) بفتح الحاء في الأشهر عكس شهر ذى الحجة ، فرض سنة

قوله : ويكره الصمت إلى الليل إلخ ، وقال الموفق : ظاهر الأخبار تحريمه ،
وجزم به في الكافي . والتحقيق كما في الاختيارات : أنه يحرم إذا تضمن ترك
كلام واجب أو تعبد به عن الكلام المستحب ، وأنه يجب عن الكلام المحرم
ويسن عن المفضول ، ويكره عن المستحب ، فتدبر (ع ن) .

قوله : وينبغي لمن قصد إلخ ، ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو
غيرها : أن ينوى الاعتكاف فيه (اختيارات) .

قوله : ولا يجوز البيع ، وأجازه أبو حنيفة ، وأجازه مالك والشافعي مع
الكراهة . وقطع بالكراهة في الفصول والمستوعب . وفي الشرح في آخر
كتاب البيع ، اهـ (شرح) والإجارة كالبيع ، قاله في الفروع (خطه) .

كتاب المناسك

آخر الحج عن الصلاة والزكاة والصوم ، لأن الصلاة عماد الدين ، ولشدة
الحاجة إليها ، لتكررها كل يوم خمس مرات . ثم الزكاة لكونها قرينة لها في
أكثر المواضع ، ولشمولها المكلف وغيره ثم الصوم لتكرره كل سنة وترجم
في المقنع وغيره بالمناسك وهي جمع : منسك - بفتح السين وكسر ها - فبالفتح :

تسع من الهجرة ، وهو لغة : القصد ، وشرعا : قصد مكة لعمل مخصوص ، في زمن مخصوص (والعمرة) لغة : الزيارة وشرعا : زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى ٢٠ : ١٩٦ وأتموا الحج والعمرة لله ، ولحديث عائشة « يارسول الله ، هل على النساء من جهاد ؟ قال : نعم . عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » رواه أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح ، وإذا ثبت ذلك في النساء فالرجال أولى . إذا تقرر ذلك فيجبان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) أى المستطيع (في عمرة مرة) واحدة لقوله عليه الصلاة والسلام « الحج مرة فمن زاد فهو متطوع » رواه أحمد وغيره بالإسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة والبلوغ

مصدر ، وبالكسر : اسم لموضع العبادة والطاعة ، ومنه قيل للعابد : فاسك ، وقد غلب إطلاقها على أفعال الحج ، لكثرة أنواعها ، ولما تضمنه من الذبائح للتقرب بها (ش ق ع) ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم إلا حجة ، وهى حجة الوداع ، ولا خلاف أنها كانت سنة عشر ، وكان قارنا نصاً ، قاله فى الإقناع . وإنما سميت حجة الوداع ، لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ، وقال : « ليلغ الشاهد منكم الغائب » ، قاله القاضى عياض (ن ع) .

قوله « والعمرة » ، وعنه أنها سنة ، اختارها الشيخ تقي الدين ، فعلها : يجب إتمامها إذا شرع فيها ، وعنه يجب على الألفى . دون المكى ، نص عليه فى رواية الأثرم والميمونى وبكر بن محمد ، واختاره المصنف فى المغنى والشارح ، قال الشيخ تقي الدين : عليها نصوصه اهـ (إنصاف) .

قوله « على وجه مخصوص » ، ولم يقل : فى زمن مخصوص ، لأنها تجوز فى كل وقت (اهـ) .

قوله « فالإسلام الخ » ، وقد نظمها العلامة المحقق الشيخ عثمان فى بيتين فقال :

الحج والعمرة واجبان فى العمر مرة بلا توان

وكال الحرية شرطان للوجوب والإجزاء دون الصحة ، والاستطاعة شرط للوجوب دون الإجزاء ، فن كملت له الشروط وجب عليه السعى (على الفور) ويأثم إن أخره بلا عذر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « تعجلوا إلى الحج » - يعنى : الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له ، زواه أحد (فإن زال الرق) بأن عتق العبد محرماً (و) زال (الجنون) بأن أفاق الجنون وأحرم إن لم يكن محرماً (و) زال (الصبا) بأن بلغ الصغير وهو محرم (فى الحج) وهو (بعرفة) قبل الدفع منها ، أو بعده إن عاد فوقف فى وقته ، ولم يكن سعى بعد طواف القدوم (وفى) أى : أوجد ذلك فى إحرام (العمرة قبل طواف صح) أى الحج أو العمرة فيما ذكر (فرضاً) فيجزئه عن حجة الإسلام وعمرته ، ويعتد بإحرام ووقوف موجودين إذاً وما قبله تطوع لم ينقلب فرضاً ، وقال بعضهم : ينعقد موقوفاً . فإذا زال الرق انقلب فرضاً فإن كان الصغير أو القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف : لم يجزه الحج ، ولو أعاد السعى لأنه لا يشرع بمجاوزة عدده ، ولا تكراره بخلاف الوقوف فإنه

بشرط إسلام كذا حريه عقل بلوغ قدرة عليه
اه (فيروز) .

قوله « ينقلب فرضاً » ، قاله الموفق ومن تابعه ، وقدمه فى التنقيح ، وقال جماعة منهم المجد : ينعقد إحرامه موقوفاً ، فإذا تغير حاله تبينت فرضيته كركاة معجلة ، وبحث مرعى بأنه لو حج وفى ظنه أنه صبي أو قن فبان بالغاً أو حراً أنه يجزئه اه (فيروز) .

قوله « ولو أعاد السعى » ، وعند بعضهم : يجزئه ولو كان قد سعى بعد طواف القدوم (تقرير) قلت : وهو الصحيح إن شاء الله .

قوله « مجاوزة عدده » ، أى السعى اه (فيروز) .

لا قدر له حدود وتشريع استدامته وكذا إن بلغ أو عتق في أثناء طواف العمرة لم يحزه ولو أعاده (و) يصح (فعلهما) أى الحج والعمرة (من الصبي) نفلاً، لحديث ابن عباس : « أن امرأة رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم صبيّاً فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم . ولك أجر » ، رواه مسلم ، ويحرم الولي في مال عمن لم يميز ولو محرماً أو لم يحج ، ويحرم يميز بإذنه ، ويفعل ولي ما يعجزهما .

قوله « وتشريع استدامته ، أى : الوقوف ، لأن من وقف نهراً وجب عليه أن لا يدفع إلا بعد الغروب ، مع أنه يكفي لو دفع قبل اه (فيروز) .

قوله « في أثناء طواف العمرة ، وعلى هامش النسخة المذكورة ما نصه : وقياسه : إن بلغ أو عتق في أثناء العمرة فلا يصح حجه بعد ذلك اه وفيه نظر ظاهر ، لما يفهم منه أنه لو كان متمتعاً : لم يصح إحرامه بالحج ، ولا قائل به اه (فيروز) .

قوله « ويحرم الولي في مال ، وهو الأب أو وصيه أو الحاكم ، وأما الولي في النكاح كالعم وابن العم والأخ وابن الأخ : فإنه لا ينعقد إحرامه بهم ، وهل إذا عدم الولي في المال يقوم من يكفيه مقامه ، كما قالوه في قبول الزكاة له ، وكما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « ولك أجر » ، حيث لم يستفصل . فيسأل : هل له أب حاضر مثلاً ؟ اه (م خ) .

قوله « ويحرم الولي الخ ، أى : يعقد له الإحرام ، ويصير الصغير بذلك محرماً دون الولي اه (فيروز) .

قوله « ويحرم يميز بإذنه ، أى : لإذن وليه عن نفسه ، لأنه يصح وضوؤه فيصح إحرامه (فيروز) .

قوله « ما يعجزهما ، أى : كرمى (فيروز) .

لكن يبدأ الولي في رمي بنفسه ولا يعتد برمي حلال ويطاف به لعجز راكبا أو محمولا (و) يصحان (من العبد نقلا) لعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به

قوله « لكن يبدأ ولي في رمي بنفسه » استدراك من قوله : « ويفعل ولي ما يعجزهما » يفيد دفع توهم أنه يبدأ في رمي بموليه وأنه لو بدأ به وقع عن نفسه هو (فيروز) .

قوله « لكن يبدأ الولي في رمي بنفسه » أي : فيما إذا كان حج فرض ، كما قيد به في شرحه (م خ) .

قوله « ولا يعتد برمي حلال » أي : لا عن نفسه ، ولا عن غيره .

(تنبيه) إذا أمكن أن يتناول الصغير النائب الحصى ناوله ، وإلا استحب وضعه في كفه ، ثم أخذه منه (فيروز) .

قوله « ويطاف به » أي : الصغير ، وتعتبر نية طائف به ، لتعذر النية منه ، وبحث الشارح في شرح المنتهى بأنه إن لم يكن ميمزأ (فيروز) .

قوله « ويطاف به لعجز راكبا أو محمولا » لا يخلو من ثمانية أحوال : أحدها نوبا جميعا عن الحامل فقط ، فيصح له بلا ريب : الثاني : نوبا جميعا عن المحمول فتختص الصحة به أيضا . الثالث : نوى كل منهما عن نفسه ، فيصح الطواف للمحمول دون الحامل ، جعلاً للحامل كالألة ، وحسن أبو محمد صحة الطواف لهما وهو مذهب الحنفية . الرابع والخامس : نوى كل منهما عن نفسه ، ولم ينو الآخر شيئا ، فيصح للناوى دون غيره . السادس والسابع والثامن : لم ينو واحد منهما ، أو نوى كل منهما عن صاحبه ، فلا يصح لواحد ، ويتحرر أنه يصح الطواف للمحمول في ثلاث صور : إذا نوبا جميعا له أو نوى هو عن نفسه ولم ينو الآخر شيئا ، أو نوى كل منهما نفسه ، والله سبحانه وتعالى أعلم (زرکشی رحمه الله تعالى) .

ولا زوجة إلا يأذن سيد وزوج ، فإن عقداه فلهما تحليلهما ، ولا يمنعها من حج فرض كملت شروطه ، ولكل من أبوى حر بالغ منعه من إحرام بنفل ، كنفل جهاد ، ولا يحلله إن أحرم (والقادر) المراد فيما سبق (من أمكنه الركوب ووجد زادا) و (راحلة) بآلتها (صالحين لمثله) لما روى الدارقطني بإسناده عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل ٣ : ٩٧ من من استطاع إليه سبيلا ، قال : قيل يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة ، وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حالة أو مؤجلة ، والزكوات والكفارات والنذور (و) بعد (النفقات الشرعية) له ، ولعياله ،

﴿ تنبيه ﴾ لم أر حكم السعى ، والظاهر : أنه كالطواف في ذلك كله ، وصرح به الشافعية اهـ (يوسف) .

قوله « فلهما تحليلهما ، أى : إن لم يأذنا ولو لم يكن مندورا ، فإن نذره يأذن سيد فليس له تحليله ، ولا لزوج تحليلها من مندور ولو لم يأذن فيه (خطه) .

قوله « كملت شروطه ، أى : المتقدمة ، ويزاد في حقها : وجود محرم اهـ . (فيروز) .

قول الماتن « صالحين لمثله ، أما الراحلة فالمذهب ، وأما الزاد فهو ما جزم به في الوجيز ، وأبداه في الفروع احتمالا . خلافا للمنتهى والإقناع اهـ (فيروز) . وأجاب الشيخ موسى الحجاوى : وإذا حج بالمال الحرام من جمل أو نفقة لزمه : بحج ، لعدم سقوطه بالمال الحرام اهـ (م ق ر) .

قوله « على الدوام ، قال في الإنصاف : قوله : فاضلا عن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام ، والله أعلم : أنه يعتبر كفايته وكفاية عياله إلى أن يعود بخلاف ، والصحيح من المذهب : أنه يعتبر أن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفايته

على الدوام من عقار . أو بضاعة أو صناعة (و) بعد (الحوائج الأصلية) من كتب ، ومسكن ، وخادم ، ولباس مثله ، وغطاء ووطاء ونحوها ، ولا يصير مستطيعاً يبذل غيره له ، ويعتبر أمن الطريق بلا خفارة ، وأن يوجد فيه الماء والعلف .

وكفاية عياله على الدوام : من عقار أو بضاعة أو صناعة ، وعليه أكثر الأصحاب اه
قال في المطلع ، المراد هنا بالدوام : مدة ذهابه ورجوعه ، هكذا ذكر في المغنى اه .

قوله « وأمن الطريق » ، فلو كملت له الشروط ، ولم يكن الطريق آمناً : لم يلزمه ، هذا المذهب ، قاله سليمان بن علي ، قال شيخنا صالح : نحن على هذه اه (ح ش منتهى) .

﴿ فائدة ﴾ قوله في المنتهى : « وأمن طريق يمكن سلوكه ولو بجرأ » ، قال في حاشيته : الغالب فيه السلامة ، وإن غلب الهلاك : لم يلزمه سلوكه ، وإن سلم فيه قوم وهلك قوم ولا غالب : لم يلزمه ، وقال القاضى : يلزمه اه (ح منتهى) .

قوله « بلا خفارة » ، أى : ولو قلت ، لأنها نكرة في سياق نفي ، فاقضت العموم ، وفي الإقتناع : فإن كانت الخفارة يسيرة : لزمه ، قاله الموفق والمجد (فيروز) قال الشيخ تقي الدين : الخفارة تجوز عند الحاجة إليها في الدفع عن المخضر ، ولا تجوز مع عدمها اه .

﴿ فائدة ﴾ قال في جمع الجوامع : يتعين على الإمام أن يبعث مع الحاج أميراً يقوم بمصالحهم ، ويقيم لهم أمور الحج . قال أبو العباس : ومن جرد مع الحاج من الجند المقطعين ، وجمع له ما يعينه على كلفة الطريق : يبيع له أخذه ، ولا ينقص أجره ، وله أجر الحج والجهاد ، وقال هنا : كأخذ بعض الإقطاع ليصرفه في المصالح ، وليس في هذا اختلاف ، قال ابن ذهلان : الذى يظهر لنا : إنما يدفعه الأمير للجند مع الحاج : أنه مباح ، لأنه مصلحة للحاج ، ولو لا الجند لم يقدرُوا على الحج (م ق ر) .

على المعتاد ، وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة (وإن أعجزه) عن السعى (كبر أو مرض لا يرجى برؤه) أو ثقل لا يقدر معه على ركوب إلا

قوله « على المعتاد » أى : بالمنازل والأسفار ، لأنه لو كلف حمل مائه وعلف بهائمته فوق المعتاد من ذلك ، لأدى إلى مشقة عظيمة ، فإن وجد على العادة ولو بحمل الماء من منهل إلى آخر ، والعلف من موضع إلى آخر : لزمه ، لأنه معتاد اه (فيروز) .

قوله « وسعة وقت » وعنه : أن سعة الوقت وأمن الطريق وقائد الأعمى ودليل الجاهل من شرائط لزوم الأداء ، واختاره الأكثر ، فيأثم إن لم يعزم على الفعل ، كما نقول في طريان الحيض ، فالعزم على العبادات مع العجز يقوم مقام الأداء في عدم الإثم اه (ق ع) . فلو مات قبل وجود هذين الشرطين ، وهما : سعة الوقت ، وأمن الطريق : أخرج عنه من ماله من ينوب عنه ، على الثانى ، وهو القول بأنهما من شرائط لزوم الأداء ، دون الأول ، وهو القول بأنهما من شرائط الوجوب اه (ق ع) عبارة المستوعب : والفرق بين شرط الوجوب وشرط الأداء : أن ما كان شرطاً فى الوجوب إذا مات قبل وجوده : لم يحبس الحج فى ماله ، وما كان شرطاً فى الأداء ولزوم السعى إذا مات قبل وجوده فقط : كملت فى حقه شرائط الوجوب ووجب الحج فى ماله اه (ح ش منتهى) وعنه : أن سعة الوقت من شرائط لزوم الأداء قال فى الفروع : اختاره أكثر أصحابنا ، وهو الأصح للمالكية ، وكذا أمن الطريق فيه روايتان ، وعلى هذه الرواية لو كملت الشرائط سوى هذين الشرطين ، ثم مات : حج عنه عند موته . وإن أعسر قبل وجودهما بقى فى ذمته (خطه) .

قوله « وإن أعجزه كبر أو مرض — الخ » قال الخرقى : ومن كان مريضاً

بمشقة شديدة أو كان نضو الخلقة لا يقدر أن يثبت على راحلة إلا بمشقة غير محتملة : (لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه) فوراً (من حيث وجبا) أى : من بلده ، لقول ابن عباس : إن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ، إن أبى أدركته فريضة الله تعالى في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : حجى عنه ، متفق .

(ويجزى) الحج والعمرة (عنه) أى : عن المنوى إذا (وإن عوفى بعد الإحرام) قبل فراغ نائبه من النسك أو بعده ، لأنه أتى بما أمر به ، فخرج من العهدة

لا يرجى برؤه ، أو شيخا لا يستمسك على الراحلة : أقام من يحج عنه ويعتمر ، قال الزركشى : هذان شرطان لوجوب المباشرة بلا ريب ، وإذا عدما وبقيت الشروط موجودة فيه ، ووجد مالا فاضلا عن حاجته المعتبرة ، وأفيا بنفقة راكم : وجب عليه أن يقيم من يحج عنه ويعتمر من بلده ، ثم ذكر الحديث ، وفيه : إن أبى أدركته فريضة الله في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع ركوب الراحلة ، والحج مكتوب عليه — الحديث ، (خطه) .

قوله : « من حيث وجبا - الحج » ، قال ابن عطوة ، قال شيخنا العسكري : تعتبر الجهة ، فلو حج عنه من غير جهة بلده ، ولو كانت أبعد مسافة : لم يسح أه .

قوله : « وإن عوفى بعد الإحرام - الحج » ، وقال ابن ذهلان : قوله : « وإن عوفى قبل إحرام النائب : لم يجزه » ، مفهومه : أنه بعد إحرامه يجزئه ، ولو كان إحرامه قبل الميقات ، وهو كذلك من إملاء الحجاوى ، والظاهر : أن هذا هو المذهب أه (م ق ر) . وقال ابن نصر الله : لكن إذا لم يعلم النائب حتى أحرم فهل يقع حجه عن نفسه ، أو عن مستنبيه ، وهل نفقته على مستنبيه ، أو في ماله وهل حجه لنفسه أو لمان استنابه ؟ لم أجد من تكلم على ذلك ، ويتوجه وقوعه عن مستنبيه ، ولزوم نفقته أيضا ، وثوابه أيضا أه ، قال (ر ع ن)

ويسقطان عن لم يجد نائبا ، ومن لم يحج عن نفسه لم يحج عن غيره ، ويصح أن يستنيب قادر وغيره في نفل حج ، وبعضه والنائب أمين فيما يعطاه ليحج منه ، ويحتسب له نفقة رجوعه ، وخادمه ، إن لم يخدم مثله نفسه (ويشترط لوجود به)

في حاشيته : وعليه فيما يابها ، فيقال : شخص صح نفل حجه قبل فرضه ، اهـ (ح ش — منتهى) .

قوله « والنائب أمين » ، قال في الفروع : النائب في الحج أمين ، يركب وينفق بالمعروف منه ، أو بما اقترضه ، أو استدانه لعذر لربه ، قال : ويرد ما فضل إلا أن يؤذن له فيه ، لأنه لا يملكه . ويتوجه : يجوز له صرف نقد بآخر لمصلحة ، وشراء ماء لطهارة .

(فائدة) قال في القندسية : قوله « ومن ضمن الحج بأجرة أو بجعل . فلا شيء له » ويضمن ما تلف بلا تفريط كما سبق . يعنى : إذا ضمن الحجة بأجرة . أو جعل ولم يتفق له إتمامها ، إما لكونه أحصر أو أضل أو تلف ما أخذه أو مات قبل تمام الحج المنسقط للفرض : فإنه يضمن ما تلف . ولا شيء له — إلى أن قال : وقال صاحب الرعاية : قلت : بل يستأجر من تركته من يتم ما لزمه منها ، ولوارثه أخذ الأجرة من مستنيبه . أو ما لقي منها اهـ (ح ش — منتهى) .

(فائدة) يكتب النائب أن ينوى المستنيب ، فلا يعتبر تسميته لفظاً ، وإن نسي اسمه أو نسيه : نوى من دفع إليه المال ليحج عنه اهـ (ح منتهى) .

(فائدة) قال في المستوعب : ويصح أن ينوب في الحج من قد أسقطه عن نفسه مع بقاء العمرة في ذمته وكذلك من أسقط العمرة عن نفسه : يصح أن ينوب مع بقاء الحج في ذمته . انتهى . ومن أتى بواجب الحج أو العمرة فله فعل نفعه ونذره قبل الآخر . وقيل : لا ، لوجوبهما على الفور اهـ .

قوله « ويحسب له نفقة رجوعه ، أى : بعد أداء النسك . إن لم يقيم بمكة

أى: الحج والعمرة (على المرأة وجود محرماً) لحديث ابن عباس «لا تسافر امرأة إلا مع محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم ، رواه أحمد بإسناد صحيح ، ولا فرق بين الشابة والعجوز وقصير السفر وطويله (وهو) أى محرم السفر (زوجها ، أو من تحرم عليه على التأيد لنسب) كأخ مسلم مكلف (أو سبب مباح) كأخ من رضاع كذلك ، وخرج من تحرم عليه بسبب محرم ، كأم المزنى بها ، وبنتها ، وكذا أم الموطوءة بشبهة وبنتها ، والملاعن ليس محرماً للبلاعة ، لأن تحريمها عليه أبداً عقوبة وتغليظ عليه ، لحرمتها ، ونفقة المحرم عليها فيشترط لها

فوق مدة قصر بلا عذر ، قال فى المغنى : كما نقله ابن قندس ، وإن أقام بمكة أكثر من مدة القصر بعد إمكان السفر للرجوع : أنفق من مال نفسه ، لأنه غير مأذون له ، فأما من لا يمكنه الخروج قبل ذلك فله النفقة لأنه مأذون له فيه ، وله نفقة رجوعه ، وإن أقام سنين ، ما لم يتخذها داراً ، ولو ساعة : لم يكن له نفقة رجوعه ، لأنه صار بنية الإقامة مكياً ، فماتت نفقته ، فلم تعد ، اهـ (فيروز).
 ﴿فائدة﴾ قال ابن عطوة : حجه عن نفسه يضاعف ، وعن غيره ثواب بلا مضاعفة ، فهو عن نفسه أفضل اهـ .

قوله «أو من تحرم عليه على التأيد — الخ ، قال فى المنتهى : ولو عبداً . وفى حاشية (م خ) : ولو كان رقيقاً للغير ، وأما عبداً فليس محرماً على ماني الإقناع وعالله شيخنا بأنها لا تحرم عليه أبداً ، وبأنه لا يؤتمن عليها ، قاله شيخنا : وكذا زوج أختها ونحوه اهـ . وقال ابن عطوة : يشترط فى محرم المرأة فى الحج : أن يكون بصيراً . اهـ (م ق ر) .

قوله «وكذا أم الموطوءة بشبهة — الخ ، واختار الشيخ تقي الدين : ثبوت المحرمية بوطء الشبهة . وذكره قول أكثر العلماء اهـ .

قوله «ونفقة المحرم عليها ، أى : المرأة ، فلو كان زوجها فيجب عليه لها

ملك زادوراحلة لها ، ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ، ومن أيسر منه استنابت وإن حجت بدونه : حرم وأجزأ (وإن مات من لزمه) أى الحج والعمرة (أخرجا من تركته) من رأس المال ، أوصى به أولا ، ويحج النائب من حيث وجبا على

بقدر نفقة الحضر ، وما زاد فعلها ، وقلت ملغزا فى ذلك شعرا :

يا أيها البحر والبدر المنير ومن به طريق فعال الخير قد عمرت
ما صورة وجب الإنفاق دمت لنا فيها لزوج على زوج له اعتبرت
ولم يكن وارثا ذا حاجة نسبا والعقد باق لدى الأشياخ قد شهرت
اه (فيروز) .

قوله « ومن أيسر منه » حمله الموفق وله صاحب المنتهى على من وجدته أولا ، ثم أيسر منه ، وإلا فلا يلزمها الحج ، فلا استنابة إلا على القول المرجوح من أنه شرط للزوم الأداء ، لا لوجوب الحج ، وهو خلاف ما مشى عليه المصنف فى قوله ، وشرط لوجوب ، فتأمل (ع ن)

قوله « ومن أيسر » المراد بقوله ، أيسر ، إياس حصل بعد وجود المحرم وفرطت بالتأخير حتى فقد ، لما تقدم أنه شرط للوجوب لا للأداء (خطه) قال ابن نصر الله فإن كان حاجا فهل يلزمه صحبتها ؟ ظاهر كلامه هنا لزومه لأنه إنما منع لزوم السفر وهذا سفر حاصل ، ولم يبق إلا الصحة . وليس فيها مشقة غالبا اه (يوسف) .

(فائدة) قال فى المنتهى : وإن مات فى الطريق مضت فى حجها . وفى حاشيته : قوله مضت قال ابن نصر الله : إن اختارت . لا وجوبا ، وقال أيضا إذا كان حج تطوع وأمكنها المقام فى بلد فهو أولى من سفرها بلا محرم . اه (يوسف) .

قوله « من حيث وجبا إلخ . . . » وأما ما يأتى فى كلامه من أنه إذا مات فى أثناء الطريق . حج عنه من حيث مات . فليس بمعارض ، لأن المراد بما هنا

الميت ، لأن القضاء يكون بصفة الأداء ، وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حجى عنها ، أ رأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية له ؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء ، ويسقط بحج أجنبى عنه ، لاعن حى بلا إذنه ، وإن ضاق ماله حج به من حيث بلغ ، وإن مات فى الطريق : حج عنه من حين مات .

باب المواقيت

الميقات لغة : الحد ، واصطلاحاً : موضع العبادة وزمنها (وميقات أهل المدينة ذو الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام ، بينها وبين المدينة ستة أميال ، أو سبعة ، وهى أبعد المواقيت من مكة ، بينها وبين مكة عشرة أيام (و) ميقات (أهل الشام ومصر والمغرب الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة ، قرب رابغ ، بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (أهل اليمن يللم) بينه وبين مكة ليلتان (و) ميقات أهل نجد والطائف (قرن) بسكون الراء يقال : قرن المنازل وقرن الثعالب ، على يوم وليلة من مكة (و) ميقات (أهل المشرق) أى العراق وخراسان ونحوهما (ذات عراق) منزل معروف ، سمي بذلك لأن فيه عراقاً

إذا مات غير قاصد للحج . تأمل . (فيروز) .

قوله : لاعن حى ، أى لا يسقط عن الحى الحج بحج غيره بلا إذنه ، إذا ساغ كدفع زكاة مال غيره بلا إذنه (فيروز) .

باب للمواقيت

قوله : ذات عرق ، فاصلة بين نجد وتهامة ، قاله فى مختصر الفتح .
قول الماتن : من أهل مكة ، ليس بقيد ، إذ من بها ، ولو من غير أهلها حكمه كذلك اهـ (فيروز) .

وهو الجبل الصغير ، وبينه وبين مكة نحو مرحلتين (وهي) أى : هذه المواقيت (لأهلها) المذكورين (ولمن مر عليها من غيرهم) أى : من غير أهلها ، ومن منزله دون هذه المواقيت يحرم منه الحج وعمره (ومن حج من أهل مكة) فإنه يحرم (منها) لقول ابن عباس : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلمن هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن يريد الحج والعمره ، ومن كان دون ذلك فله من أهله ، وكذلك أهل مكة يهلون منها ، متفق عليه ، ومن لم يمر بمقات أحرم إذا علم أنه حاذى أقربها منه ، لقول عمر : انظروا إلى حذوها من قديد ، رواه البخارى . ويسن أن يحتاط ، فإن لم يجاذمىقتا أحرم من مكة بمرحلتين (وعمرته) أى : عمرة من كان بمكة يحرم لها (من الحل) : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم ، متفق عليه .

ولا يحل لحر مسلم مكلف أراد مكة أو النسك تجاوز الميقات بلا إحرام إلا

قوله : وقت ، أى : أحد ، أو بمعنى : أوجب اه .

قوله : من طريقكم ، وقع فى بعض النسخ : من قديد ، وهو غلط ظاهر ، قاله شيخنا .

قوله : التنعيم ، وهو من الحل بين مكة وسرف ، على فرسخين من مكة وسمى به لأن جبلا عن يمينه اسمه نعيم ، وآخر عن شماله اسمه ناعم ، والوادي نعان - بفتح النون - اه (مبدع) .

قوله : ولا يحل إلخ ، أعلم أن المار على الميقات ، لا يجوز له تجاوزه بلا إحرام بسبعة شروط : الإسلام ، والحرية ، والتكليف ، وإرادة مكة أو الحرم وهذه الأربعة وجودية والخامس والسادس والسابع : عدم القتال المباح والخوف

لقتال مباح أو خوف أو حاجة تتكرر كخطاب ونحوه ، فإن تجاوزه لغير ذلك : لزمه أن يرجع ليحرم منه ، إن لم يخف فوت حج ، أو على نفسه ، وإن أحرم من موضعه فعليه دم ، وإن تجاوزه غير مكلف ثم كف : أحرم من موضعه ، وكره إحرام قبل الميقات ، ويحج قبل أشهره وينعقد (وأشهر الحج : شوال وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة) منها يوم النحر ، وهو يوم الحج الأكبر .

والحاجة المتكررة ، وهذه الثلاثة عدمية ، وكلها مذكورة في المتن - أى : متن المنتهى اهـ (عن ن) .

قوله « ولا يحل إلخ » ، فلو دخل مكة من غير إحرام من لا تجوز له المجاوزة طاف وسعى وحلق أو قصر ، وقد حل ، ولا يلزمه قضاء الإحرام ، وهل المراد بالمجاوزة بأن يمر منه ، أو ولو بالمحاذة له بمنة ويسرة ؟ الظاهر : الثانى ، إذ معناه : التعدى إلى غيره ، والمضى عنه ، واحتراز بقوله : أراد مكة أو الحرم عما لو جاوزه غير مرید مكة ، ولا الحرم ، فإنه يجوز له المجاوزة ، ولا يلزمه الإحرام قاله ابن نصر الله (يوسف) .

قوله « مباح » ، كقتال كفار فى مكة ، وبغاة (تقرير) .

قوله « وكره إحرام قبل ميقات إلخ » ، روى أن رجلا قال لمالك بن أنس « من أين أحرم ؟ » قال : من حيث أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإن زدت على ذلك ؟ قال : فلا تفعل ، فإنى أخاف عليك الفتنة ، قال : وما فى هذه الفتنة ؟ إنما هى أميال أزيد بها ؟ ، قال : فإن الله يقول : « ٢٤ : ٦٣ » فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ، قال : وأى فتنة فى هذا ؟ قال مالك : « أى فتنة أعظم من أن كان اختيارك خيراً من اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » وفى رواية : « وأى فتنة أعظم من أنك خصصت بفضل لم يخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » اهـ . (ح ش منتهى) .

باب الإحرام

لغة : نية الدخول في التحريم ، لأنه يحرم على نفسه بنيته ما كان مباحا له قبل الإحرام من النكاح والطيب ، ونحوهما ، وشرعا : (نية النسك) أى نية الدخول فيه ، لا نية أن يحج أو يعتمر (سن لمريده) أى مريد الدخول في النسك من ذكر وأنثى (غسل) ولو حائضاً ونفساء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت عميس وهى نفساء أن تغتسل ، رواه مسلم ، وأمر عائشة بإهلال الحج وهى حائض ، (أو تيمم لعدم) أى عدم الماء أو تعذر استعماله لنحو مرض (و) سن له أيضا (تنظيف) بأخذ شعر ، وظفر وقطع رائحة كريهة لثلا يحتاج إليه في إحرامه فلا يتمكن منه (و) سن له أيضا (تطيب) في بدنه بمسك ، أو بخور ، أو ماء ورد ونحوها ، لقول عائشة : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وقالت كأتى أنظروا إلى ويص

باب الإحرام

قوله : ونحوهما ، أى كتقليم الأظفار ، وحلق الرأس اه (فيروز) .
قوله : لا نيته أن يحج أو يعتمر ، أى فإن ذلك لا يسمى إحراما اه (فيروز) .
قوله : أو تيمم لعدم ، أى حسا أو شرعا ، ولو قال : لعذر كان أظهر اه (م ح) وقيل : لا يستحب له التيمم ، اختاره المصنف والشارح ، وصاحب الفائق وابن عبدوس في تذكرته . قيل : وهو الصواب اه (إصناف) .
قوله : في الحديث : ويص ، الويص — بفتح الواو وكسر الموحدة آخره صاد مهملة — أى يريق أثره ، لكن قال الإسماعيلي كما نقله القسطلاني : في الويص زيادة في البريق ، والمراد به : التلألؤ . قال : وهو يدل على وجود عين باقية ، لا الريح فقط (فيروز) .

المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، متفق عليه ،
وكره أن يتطيب في ثوبه ، وله استدانة لبسه ما لم ينزعه ، فإن نزعه فليس له
أن يلبسه قبل غسل الطيب منه ، ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب أو
نحاه عن موضعه ثم رده إليه ، أو نقله إلى موضع آخر فدى . لا إن سال
بعرق أو شمس (و) سن له أيضاً (تجرد من مخيط) وهو كل ما يخاط على
على قدر اللبوس عليه ، كالقميص ، والسرراويل ، لأنه عليه الصلاة والسلام
تجرد لإهلاله ، رواه الترمذى (و) سن له أيضاً أن يحرم (في إزار ورداء
أيضين) نظيفين ، ونعلين ، لقوله عليه الصلاة والسلام « وليحرم أحدكم في
إزار ، ورداء ، ونعلين ، رواه أحمد ، والمراد بالنعلين التماسمة ، ولا يجوز
له لبس الرموزة ، والجمجم ، قاله في الفروع (و) سن (لإحرام عقب
ركعتين) نفلاً أو عقب فريضة ، لأنه عليه الصلاة والسلام أهل دبر صلاة ،
رواه النسائي .

(ونفته شرط) فلا يصير محرماً بمجرد التجرد ، أو التلبية من غير نية الدخول
في النسك لحديث « إنما الأعمال بالنيات » (ويستحب قول اللهم إني أريد
نسك كذا) أى أن يعين ما يحرم به ، ويلفظ به وأن يقول (فيسره لى) وتقبله

قوله « نظيفين » جديدين كانا أو ليسين .

(تمة) قال في الفروع : يتوجه أن يستحب أن يستقبل القبلة عند إحرامه
صح عن ابن عمر ، وقاله الحنفية والمالكية اه (ح منتهى) .

قوله « الجمجم » أى : المداس معرب (قاموس) .

قوله « وإحرام عقب ركعتين » واختار الشيخ تقي الدين : أن يحرم عقب
فرض إن كان وقته ، وإلا فليس للإحرام صلاة تحضه اه (إنصاف) .

قوله « ويلفظ به » أى إذا أراد الإحرام نوى بقلبه ، قائلاً بلسانه اللهم ،
كما في الإقناع اه .

منى ، وأن يشترط فيقول (وإن حبسنى فمحلّى حيث حبستنى) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين قالت له : إني أريد الحج وأجدنى وجعة فقال « حبى واشترطى ، وقولى : اللهم محلّى حيث حبستنى ، متفق عليه ، زاد النسائى فى رواية إسنادها جيد « فإن لك على ربك ما استثنيت ، فتى حبس بمرض أو عدو ، أو ضل عن الطريق : حل ولا شىء عليه ، ولو شرط أن يحل متى شاء ، أو إن أفسده لم يقضه : لم يصح الشرط .

ولا يبطل الإحرام بجنون أو إغماء ، أو سكر كموت ، ولا ينعقد مع وجود أحدها والأنساك : تمتع وإفراد وقران (وأفضل الأنساك التمتع) فالإفراد ، فالقران ، قال أحمد : لأشك أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا والمتعة أحب

قوله « وأن يشترط ، قال فى الفروع : واستحب شيخنا الاشتراط للخائف خاصة ، جمعا بين الأدلة ، ونقل أبو داود : إن اشترط فلا بأس ، وعند مالك وأبى حنيفة : لا فائدة للاشتراط اهـ .

قوله « فمحلّى ، - بكسر الحاء المهملة - أى : الموضع الذى أتحل فيه (فيروز) . قوله « ولا شىء عليه ، أى : إذا قال ذلك ، قال فى المستوعب وغيره إلا أن يكون معه هدى فيلزمه نحره ، ولو قال : فلى أن أحل : خير اهـ (فيروز) .

قوله « لم يصح الشرط ، أى ولا يصح الإحرام (فيروز) . قوله ، أفضل الأنساك التمتع ، ومذهب أبى حنيفة : أن القران أفضل وعند مالك والشافعى : الإفراد أفضل (تقرير) وقال فى الاختيارات : والقران أفضل من التمتع إن ساق هديا ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد اهـ . الإفراد : أن يحرم بالحج وحده من الميقات ، ثم يقف بعرفة ويفعل أفعال الحج ، فإذا تحلل خرج إلى التنعيم فأحرم بالعمرة ، وفعل أفعالها والقران أن ينوى بالحج والعمرة من الميقات ، ويطوف لهما ويسعى اهـ .

إلى ، انتهى . وقال : لأنه آخر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه لما طافوا ، وسعوا ، أن يجعلوها عمرة ، إلا من ساق هدياً وثبت على إحرامه لسوقه الهدى ، وتأسف بقوله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، ما سقت الهدى ولحلت معكم ، (وصفته) أى التمتع (أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ويفرغ منها) ثم يحرم بالحج في عامه (من مكة أو قريبها أو بعيد منها ، والإفراد أن يحرم بحج ، ثم بعمرة بعد فراغه منه ، والقران أن يحرم بها معاً ، أو بها ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ، ومن أحرم به ثم أدخلها عليه لم يصح إحرامه بها (و) يجب (على الأفق) وهو من كان على مسافة قصر فأكثر من الحرم إن أحرم متمتعاً أو قارناً (دم) نسك . لا جبران ، بخلاف أهل الحرم ، ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى د ٢ : ١٩٦ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، ويشترط أن يحرم بها من الميقات ، أو مسافة قصر فأكثر من مكة ، وأن لا يسافر بينهما ، فإن سافر مسافة قصر فأحرم : فلا دم عليه ، وسن لفرد وقارن فسخ نيتهما بحج ، وبنويان

قوله « أن يحرم بها من ميقات ، ونصه اختاره الموفق وغيره أن هذا ليس بشرط ، وهو الصحيح (ق ع) .

قوله « فلا دم عليه إلخ ، وليس بمتمتع ، لقول عمر رضى الله عنه « إذا اعتمر في أشهر الحج ، ثم أقام فهو متمتع ، وإن خرج فليس بمتمتع ، اه (خطه) .

قوله « فلا دم عليه ، أى إذا لم تتوفر الشروط ، وحاصل الشروط سبعة : كونه من بين حاضري المسجد الحرام ، وهم أهل مكة والحرم ، ومن كان منه دون مسافة القصر ، وكون العمرة في أشهر الحج والاعتبار بالشهر الذى أحرم فيه ، لا بالذى حل فيه ، وكونه يحج من عامه ذلك ، وعدم سفره بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر فإن فعل فأحرم به فلا دم ، وكونه يحرم بالعمرة من

ياحرهما ذلك عمرة مفردة ، لحديث الصحيحين السابق ، فإذا أحلا أحرم ما به
ليصيرا متمتعين ، ما لم يسوقا هديا ، أو يقفعا بعرفة ، وإن ساقه متمتع لم يكن له
أن يحل فيحرم بحج إن طاف وسعى لعمرته قبل حلق ، فإذا ذبحه يوم النحر
حل منهما (وإذا حاض المرأة) المتمتعة قبل طواف العمرة (خشيت فوات
الحج أحرمت به) وجوبا (وصارت قارفة) لما روى مسلم ، أن عائشة كانت
متمتعة ، فحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ، وكذا لو خشى
غيرها ، ومن أحرم وأطلق صح ، وصرفه لما شاء ، وبمثل ما أحرم فلان انعقد
بمثله ، وإن جهله جعله عمرة ، لأنها اليقين ، ويصح أحرمت يوما ، أو بنصف
نسك ، لا إن أحرم فلان فأنا محرم ، لعدم جزمه (وإذا استوى على راحلته
قال) قطع به جماعة ، والأصح عقب إحرامه (لبيك) أى أنا مقيم على
طاعتك وإجابة أمرك (لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد والتعظيم لك والملك
لا شريك لك) .

المقات أو من مسافة قصر فأكثر من مكة ، وكونه ينوى التمتع في ابتداء العمرة
أو أثناءها اه (فيروز) .

قوله ، ما لم يسوقا هديا أو يقفعا بعرفة ، أى فإن ساقاه أو وقفا بعرفة لم يكن
لها فسخه ، لعدم ورود ما يدل على إباحة ذلك (فيروز) .

قوله ، قبل حلق ، قيد لقوله لم يكن له أن يحل الخ .
قوله ، خشيت فوات الحج ، والخشية ليست شرطا ، لجواز إدخال الحج
على العمرة كما مر . بل شرط لوجوبه ، فيجب إذا ، لأن الحج واجب فوراً ،
ولا طريق له إلا ذلك فتعين (ح منتهى) .

قوله ، وكذا لو حشيه غيرها ، أى وكالحائض إذا خشيت فوات الحج غيرها
إن خشى فواته (فيروز) .

قوله ، جعله عمرة ، أى استحبابا (خطه) .

قوله ، إن الحمد إلخ ، قال الشيخ (ع ب ط) قرئ بفتح همزة ، أن ،

روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث متفق عليه
وسن أن يذكر نسكه فيها وأن يبدأ القارن يذكر عمرته ، وإكثار التلبية ،
وتأكد التلبية إذا علا نثرها ، أو هبط واديا ، أو صلى مكتوبة ، أو أقبل ليل
أو نهار أو التقت الرفاق ، أو سمع مليبا ، أو ركب دابته ، أو نزل عنها أو رأى
البيت (يصوت بها الرجل) أى : يجهر بالتلبية لخبر السائب بن خلاد مرفوعا
« أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية ،
وصححه الترمذى وإنما يسن الجهر بالتلبية في غير مساجد الحل وأمصاره وفي غير

وكسرهما ، أى : لييك ، لأن الحمد لك ، قال ثعلب : من كسر فقد عم ، ومن
فتح فقد خص (ح م ص) وهى أى التلبية جواب الدعاء ، والداعى قيل :
هو الله ، وقيل : محمد ، وقيل : إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ، وقال فى الإقناع
والأشهر أنه الله تعالى اه .

قوله « أو التفت الخ » هكذا فى النسخة الصحيحة بالفوقية ، بعدها فاء
وبعد الفاء فوقيتان ، ولا معنى لها هنا ، وفى نسخ « التفت » بالقاف بعدها فوقية
فقط ، وهو الصحيح كما فى الإقناع والمنتهى وغيرهما ، ولعل ما هنا « التفت »
بالفاء بدل القاف ، أى انضمت الرفاق بعضها إلى بعض ، ويكون زيادة الفوقية
سبق قلم من الكاتب اه (فيروز) .

قوله « وإنما يسن الجهر الخ » ولا بأس بها فى طواف القدوم سرأ ، وكذا
السعى بعده ، وأما التمتع والمعتمر فيقطعها إذا شرع فى الطواف (خطه رحمه الله)
قوله « وأمصاره » أى : أمصار الحل ، وكذلك حول البيت ، لثلاث يشغل
الطائف اه (فيروز) .

قوله « فى غير مساجد الحل وأمصاره » قال أحمد رحمه الله تعالى : إذا أحرم
فى مصره لا يعجبني أن يلي حتى يبرز ، لقول ابن عباس رضى الله عنهما لمن سمعه

طواف القدوم والسعى بعده ، وتشرع بالعريّة لقادر وإلا فبلغته ويسن بعدها دعاء ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (وتختفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقتها ويكره جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ، ولا تكره التلبية الحلال .

باب محظورات الإحرام

أى المحرمات بسببه (وهى) أى محظوراته (تسعة) أحدها (حلق الشعر) من جميع بدنه بلا عذر يعنى إزالته بحلق ، أو تنف ، أو قلع ، لقوله تعالى ٢٠ : ١٩٦ ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، (و) الثانى (تقليم الأظافر)

يلبى بالمدينة ، إن هذا المجنون ، إنما التلبية إذا برزت ، واحتج القاضى وأصحابه بأن إخفاء التطوع أولى ، خوف الرياء على من لا يشاركه فى تلك العبادة ، بخلاف البرارى ، وعرفات ، والحرم ، ومكة اهـ (ح منتهى) .

قوله « ويكره جهرها فوق ذلك ، أى فوق ما تسمع رفيقتها ، ولعل الكراهة مقيدة إذا لم يتحقق سماع أجنبى له ، أما إذا تحقق فالظاهر أنه يحرم كما ذكره فى الصلاة فتأمله اهـ (فيروز) .

قوله « ولا تكره لحلال ، خلافاً لما لك ، فإنه يكرهه اهـ (ع ب ط) .

باب محظورات الإحرام

وفى ثبوت الإثم عليها تردد عندى ، إذ يحتمل أن معنى حظرها : وجوب الكفارة والفدية بها ، لا تحريمها وترتيب الإثم عليها ، كاليمين تجب بفعل المحلوف عليها ، ولا إثم ، إذ لم ينقل عن أحد أن من فعل محظوراً أنه يأثم ولا أنهم أمره بالاستغفار اهـ (ابن نصر الله - كافى) .

قوله « تردد عندى ، هذا إن كان فعل المحذور الحاجة ، فلا إشكال فى عدم الإثم إن كفر وأما مع عدم الحاجة ففيه نظر (تقرير شيخنا حفظه الله) .

أو قصه من يد أو رجل بلا عذر فإن خرج بعينه شعر أو كسر ظفره فأزالهما أو زال مع غيرهما فلا فدية وإن حصل الأذى بقرح أو قمل ونحوه فأزال شعره لذلك فدى ومن خلق رأسه ياذنه أو سكت ولم ينه فدى ، ويباح لمحرم غسل شعره بسدر ونحوه (فمن خلق) شعره أو بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين أو بعض شعرتين فطعام مسكينين ، وثلاث شعرات فعليه دم (أو قلم) ظفراً فطعام مسكين وظفرين فطعام مسكينين و (ثلاثة فعليه دم) أى شاة أو إطعام ستة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام (وإن خلل شعره) وشك في سقوط شيء به استجبت (الثالث) تغطية رأس الذكر إجماعاً وأشار إليه بقوله (ومن غطى رأسه

قوله . أو زال مع غيرهما ، كان قطع جلداً عليه شعر (خطه) .

قوله . فلا فدية ، أى فيما ذكره ، أما في إزالتهما فقط فلا ذاهما ، كالصيد الصائل عليه ، وأما زوالهما مع غيرهما فلكونهما بالتبعية ، والتابع لا يفرد بحكم كمالو لو قطعت أشفار عين إنسان ، فإنها تضمن دون أهدابها اه (فيروز) .

قوله . فطعام مسكين ، هكذا في جميع النسخ التي وقفت عليها ، وشرح الإقناع وفيه تأمل ، إذ يفهم منه أن الاقتصار على واحد كاف ، وليس هو ظاهر كلامهم ويمكن حمل ما هنا على الجنس ، فيصدق على المراد ، قال الشيخ (ع ن) كما نقله بعض الأذكياء على قوله في المنتهى آخر باب الفدية لمساكنيه ، ظاهر تعبيرهم بالجمع أنه لا يجزى الدفع لواحد كالفطرة ، اللهم إلا أن يقال المراد الجنس لكن قال الشيخ (م ص) يعنى الشارح إلحاقه بالكفارة أشبه ، فتأمل اه قلت : وهو الذى لا ريب فيه كما تفصح به عباراتهم قاطبة اه (فيروز) .

قوله . ثلاث شعرات ، وعنه ما تجب إلا في أربع شعرات فصاعداً ، نقله الجماعة اه (إنصاف) .

بملاصق فدى) سواء كان معتاداً كعمامة ، وبرنس ، أم لا كقرطاس ، وطاين .
ونورة ، وحناء ، أو عصبه بسير ، أو استظل في محمل راكباً ، أو لا ، ولولم يلاحظه
ويحرم ذلك بلا عذر ، ولا إن حمل عليه ، أو استظل بخيمة أو شجرة أو بيت
(الرابع) لبسه المخيط ، وإليه الإشارة بقوله (وإن لبس ذكر مخيطاً فدى) ولا يعقد
عليه رداء ، ولا غيره ، إلا إزاره . ومنطقته ، وهما ناهيها نفقة ، مع حاجة لعقد

قوله ، وبرنس ، قال في القاموس — بالضم — قلنسوة طويلة . أو كل
ثوب رأسه منه ، دراعة كانت أوجبة اه (فيروز) .

قوله ، في محمل ، ضبطه الجوهري كجلس . وعكس ابن مالك (ش . ق
ع) وعنه يكره الاستئصال في المحمل . ولا يحرم . اختاره المصنف والشارح ،
وقالا : هي الظاهر عنه . وجزم به ابن رزين وصاحب الوجيز وصححه في
تصحيح المحرر .

قال القاضي موفق الدين : هذا المشهور اه (إنصاف) وكذا لو استظل
بثوب ونحوه راكباً أو نازلاً ، فلا يجوز ذلك ، لا إن حمل على رأسه شيئاً .
أو وضع يده عليه ، أو وضع ثوباً حر أو برد أمسكه إنسان أو رفعه بعود .
لحديث أسامة وبلال في ، أخذ أحدهما ثوبه يستر النبي صلى الله عليه وسلم حتى
رمى جرة العقبة ، رواه مسلم (خطه رحمه الله) .

قوله ، أو شجره ، أى : نزول ووضع عليها ثوباً فاستظل به (م خ) .
قوله ، ولا يعقد الخ ، ويجوز له شد وسطه بمنديل وحبل ، ويدخل بعضهما
في بعض (خطه) .

قاعدة قال في الكافي : فإن احتاج إلى عقد منطقة لوجع ظهره : ففعل
وفدى . نص عليه (خطه) .

قوله ، إلا إزاره ، أى : فله عقده لحاجته ، ليستر عورته (فيروز) .
قوله ، مع حاجة لعقد ، مفهومه : أنه لا يجوز لغير الحاجة ، وجوزه الشيخ

وإن لم يجد نعلين ابس خفين ، أو لم يجد إزاراً لبس سراويل ، إلى أن يجد ولا فدية (الخامس) الطيب . وقد ذكره بقوله : (وإن طيب) محرم (بدنه أو ثوبه) أو شيئاً منهما . أو استعمله في أكل أو شرب (أو أدهن) أو اكتحل أو استعطر (بطيب أو شم) قصداً (طيباً ، أو تبخر بعود ونحوه) أو شمه قصداً ولو بخور الكعبة : أثم (وفدى) ومن الطيب مسك وكافور ، وغبر ، وزعفران وورس ، وورد ، وبنفسج ، ولينوفر ، وياسمين ، وبان ، وماء ورد ، وإن شمها بلا قصد ، أو مس مالا يعلق كقطع كافور ، أو شم فواكه . أو عوداً ، أو شيئاً

تقى الدين مطلقاً (م خ) .

قوله « مع حاجة لعقد ، أى : فإن ثبت ما ذكر بلا عقد : لم يعقدها ، فإن خالف ولو كان لبسه لحاجة ، أو وجع ظهر : فدى (فيروز) .

﴿ فائدة ﴾ قوله في المنتهى « ويرتدى به » ، قال في حاشيته : أى : بالقميص فيعجله مكان الرداء ، لأن ذلك ليس بلبس للخيطة الموضوع بمثله اه (م خ) .

قوله « لبس خفين » ، أى : سواء احتاج إلى لبسها أولاً ، بأن يمكنه المشى خافياً ، أو لا يحتاج إلى مشى ، لأن الرخصة في ذلك لمظنة المشقة ، فلا تعتبر حقيقة كالمشقة في السفر اه (ابن نصر الله — كافي) .

﴿ فائدة ﴾ قوله في المنتهى « ويحرم قطعها الخ » ، وعنه : يقطعها حتى يكون أسفل من الكعبين ، قال الموفق وغيره : الأولى قطعها عملاً بالحديث الصحيح اه (ع ن) .

قوله « وورس » ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكن نبه به على اجتناب الطيب ، قال في القاموس : الورس نبت كالسمسم ، ليس إلا باليمن ، يزرع فيبقى عشرين سنة ، نافع للكلف طلاء وللبيق شيبا اه .

أوريجانا فارسيا ، أو نماما ، أو ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية (السادس)
قتل صيد البر أو اصطياذه . وقد أشار إليه بقوله : وإن قتل صيدا مأكولا برياً
أصلاً (كحما وبطولو استأنس ، بخلاف لبيل وبقر أهلية ولو توحشت) ولو تولد
منه (أى : من الصيد المذكور) (ومن غيره) كالتولد بين المأكول وغيره ،
أو بين الوحشى وغيره ، تغليبا للخطر (أو تلف) الصيد المذكور (فى يده) بمباشرة
أو سبب ، كإشارة ، ودلالة ، وإعانة ، ولو بمناولة آلة ، أو بجناية دابة هو

قوله : أو نماما ، النمام : نبت طيب مدر يخرج الجنين الميت ؛ والدود ؛
ويقتل القمل (قاموس) .

﴿ فائدة ﴾ لو مس المحرم طيبا يظنه يابساً ؛ ففي وجوب الفدية بذلك
وجان أحدهما عليه الفدية ؛ لأنه قصد مس الطيب ؛ والثانى لا فدية عليه ؛
لأنه جهل تحريمه فأشبهه من جهل تحريم الطيب ؛ قال فى الإنصاف :
وتصحیح الفروع وهو الصواب ؛ وقدمه فى الرعاية الكبرى فى موضع اه
قوله : كإشارة ودلالة - الخ ، ويأتى أن من دفع لشخص آلة قتل فقتل بها
شخص : انفرد القاتل بالضمان ، ولعل الفرق أن الأذى لما كان من شأنه الدفع
عن نفسه ، ولا يقدر عليه إلا بمزيد قوة تقدمت المباشرة فلم يلحق بها السبب ،
بخلاف الصيد ، فإن من شأنه أن لا يدفع عن نفسه فضعت المباشرة ، فألحق
بها السبب اه (ع ن) ولو دل حلال ونحوه محرماً على صيد فقتله المحرم ،
ضمنه محرماً وحده ؛ كشركة غيره ؛ بأن اشترك حلال ومحرماً فى قتل صيد
فلا ضمان على الحلال ؛ لأنه ليس محلاً للضمان ؛ ويضمنه المحرم كله تغليبا
للإيجاب كصيد بعضه بالحل وبعضه بالحرم ، وكشركة نحو سبع ؛ وإن جرحه
محرماً ثم قتله حلال ، ضمن المحرم أرش جرحه فقط ؛ وإن جرحه محرماً ثم
قتله محرماً ، فعلى الأول أرش جرحه ؛ وعلى الثانى تنمة الجزاء اه (ش م ص)
قوله : ولو بمناولة آلة ، ويأتى أنه لا ضمان على دافع آلة القتل ؛ فما الفرق ؟

متصرف فيها (فعلية جزاؤه) وإن دل ونحوه محرم محرماً فالجزاء بينهما، ويحرم على المحرم أكله مما صاده ، أو كان له أثر في صيده ، أو ذبح أو صيد لأجله ، وما حرم عليه نحو دلالة أو صيد له لا يحرم على محرم غيره ، ويضمن بيض صيد ولبنه إذا حلبه بقيمته ، ولا يملك المحرم ابتداء صيداً بغير إرث ، وإن أحرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده الحكمة ، بل تزال يده المشاهدة بإرساله (ولا يحرم)

والفرق : أن الآلة مقصودة للصيد اه .

قوله « وجناية ، دابة ، هو متصرف فيها ، أى بأن يكون راكباً ، أو سائقاً أو قائداً : فيضمن ما أتلقت يديها وفيها ، لا ما تفحت برجلها ، وإن انفلتت : لم يضمن ما أتلفته (ش ح — انتهى) .

قوله « أو كان له أثر في صيده ، أى كما لو أعاد الصائد آلهته اه (فيروز) .
قوله « ويضمن بيض صيد ، أى : ويضمن المحرم بيض صيد أتلفه ، أو نقله إلى موضع نفسه ، ولو باض على فراشه فنقله برفق اه (فيروز) .

قوله « بقيمته ، أى الحليب ، مكان الإتلاف .
(تمة) الأولى أن يقال : بقيمتها ، أى : البيض واللبن إذ العاطف الواو اه (فيروز) .

قوله « ولا يده الحكمة ، أى ولا نزول يده الحكمة ، وهى التى لا يشاهدها كيد ابنه ، أو نائبه الغائب عنه ، لأنه لم يفعل فى الصيد فعلاً ، فيلزمه شيء ، كما لو كان فى ملك غيره ، بخلاف يده المشاهدة الآتى بيانها ، فإنه فعل فى الصيد فعلاً وهو الإمساك (فيروز) .

قوله « يده المشاهدة ، بفتح الهاء — اسم مفعول ، قاله ابن قندس ، أى التى يشاهدها كنى خيمته أو رحله ، أو قفص معه ، لأن ذلك إمساك للصيد المحرم إمساكه اه (فيروز) .

ياحرام أو حرم (حيوان إنسى) كدجاجة . وبهيمة الأنعام ، لأنه ليس بصيد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في إحرامه بالحرم ولا يحرم صيد البحر (إن لم يكن بالحرم لقوله تعالى ٩٦: ٥٥ أحل لكم صيد البحر وطيره الماء برى (ولا) يحرم بحرم ولا إحرام (قتل محرم الأكل) كالأسد ، والفمر والكلب ، لا المتولد كما تقدم (ولا) يحرم قتل الصيد (الصائل) دفعاً عن نفسه أو ماله ، سواء خشى التلف ، أو الضرر بجرحه . أو لأنه التحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ، ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير آدمى ، ويحرم ياحرام قتل قل وصنباؤه ولو برمييه . ولا جزاء فيه ، لا براغيث ، وقراد ونحوهما

(فائدة) قال فى المنتهى « ولا ضمان على مرسله من يده قهراً ، قال فى حاشيته : لأن الإرسال واجب فى هذه الحالة (م خ) .
قوله « ولا يحرم صيد البحر - الخ ، وبخطه يحرم صيد البحر فى الحرم ، ولا جزاء فيه اهـ .

قوله « عن نفسه ، ظاهر كلامه أنه لو دفع عن غير نفسه بما يجوز له الدفع عنه أنه يضمنه ، وليس كذلك ، بل هو كالصائل (م خ) .
قوله « ويسن مطلقاً ، أى فى حق كل أحد ، محرماً كان أو غير محرم ، (تقرير) .

قوله « ويحرم ياحرام - الخ ، مفهومه أنه لا يحرم بنير إحرام ، لكن فى معنى ذوى الإفهام أنه يكره رميه حياً ، وفى الإقناع يحرم رميه مقتولاً فى المسجد ؛ وهو محمول على القول بنجاسة قشره ، والصحيح طهارته ؛ وقد صرح الإقناع نفسه أن له دفنه فيه اهـ (ح ق ع) .

قوله « لا براغيث ، قال فى الرعاية لا تقتل البراغيث ؛ ولا البعوض ؛ ولا القراد قال الشيخ تقي الدين إن قرصه ذلك قتله مجاناً ؛ وإلا فلا يقتله اهـ (خطه) .

ويضمن جراد بقيمته ، ولمحرم احتاج إلى فعل محذور فعله ويفدى وكذا لو اضطر إلى أكل صيد فله ذبحه وأكله ، كمن بالحرم ، ولا يباح لمن له أكل الميتة (السابع) عقد النكاح وقد ذكره بقوله (ويحرم عقد نكاح) فلو تزوج المحرم أو زوج محرماً أو كان ولياً أو وكيلاً في النكاح : حرم (ويصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً ، لا ينكح المحرم ولا ينكح ، (ولا فدية) في عقد النكاح كشراء الصيد ولا فرق

قوله « ويضمن جراد بقيمته ، أى : ببناء الفعل للمفعول ، إذا تلف بمباشرة أو سبب ، لأنه يرى ويشاهد طيرانه في البراه (فيروز) .

قوله « ويضمن جراد بقيمته ، حتى ولو انقرش في طريقه بمشيه فقتله ، الظاهر : مثله دابته المتصرف فيها ، بأن كان راكباً ، أو قائداً ، انتهى (مقرر)

قوله « ومحرم احتاج ، لفعل محذور فعله ويفدى ، هل هو عام في الوطء أو لا ؟ قال شيخنا : الظاهر لا ، لأن الكلام في المحذور الغير المفسد ، تأمل (م خ) .

قوله « ولا يباح — الخ ، أى : ولا يباح الصيد الذى ذبحه المحرم المضطر إلى أكله ، إلا لمن يباح له أكل الميتة (فيروز) .

قوله « أو زوج محرمة — الخ ، لا مفهوم لقوله « محرمة ، بل يحرم ، وإن كانت غير محرمة اه (تقرير) .

قوله « حرم ، أى : النكاح .

[تنبيه] الاعتبار بتحريم ذلك وعدم صحته بحالة العقد ، لا بحالة الوكالة . فلو وكل محرماً حلالاً في عقده فعقده بعد أن أحرم هو أو موكله فيه : لم يصح العقد ، ولو وكله ثم أحرم الموكل : لم ينزع الوكيل ، فإذا حل كان للوكيل عقده . لزوال المانع (فيروز) .

قوله « ولا فرق بين الإحرام الصحيح — الخ ، قال في الشرح : والإحرام الفاسد ، كالصحيح في منع النكاح ، وسائر المحظورات ، لأن حكمه باق في وجوب

بين الإحرام الصحيح والفاقد ، ويكره للمحرم أن يخطب امرأة ، كخطبة عقده أو حضوره أو شهادته فيه (وتصح الرجعة) أى : لو راجع المحرم امرأته صحت بلا كراهة ، لأنه إمساك وكذا شراء أمة للوطء ، (الثامن) الوطء ، وإليه الإشارة بقوله (وإن جامع) المحرم بأن غيب الحشفة فى قبل ، أو دبر ، من آدمى أو غيره حرم ، لقوله تعالى ٢ : ١٩٧ فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ، قال ابن عباس : هو الجماع ، وإن كان الوطء (قبل التحلل الأول فسد نسكهما) ولو بعد الوقوف بعرفة ، ولا فرق بين العامد والساهى لقضاء بعض

ما يجب بالإحرام ، فكذلك فيما يحرم به اه (فيروز) .

قوله : كخطبة عقده ، أى : كما أنه يكره للمحرم أن يقرأها ، وهى : إن الحمد لله نحمده — الخ (تقرير) .

قوله : وشهادته فيه ، أى : شهادة المحرم عقداً من محلين ، لا من محرمين ، لأن شهادته من محرم أو غير حرام لكونه فاسداً . وشهادته العقد الفاسد حرام (م ح) .

قوله : وتصح الرجعة ، فى إباحة الرجعة وصحتها فى الإحرام روايتان : المنع . نقله الجماعة ، ونصره القاضى وأصحابه كالنكاح . والإباحة اختاره الحرقى وجماعة . وفقاً للمالك والشافعى اه

قوله : قبل التحلل الأول ، ويحصل باثنين من ثلاثة : الرمى ، والحلق ، وطواف الإفاضة اه .

قوله : ولو بعد الوقوف بعرفة ، خلافاً للحنفية اه .

قوله : والساهى ، وذكر فى الفصول رواية : أنه لا يفسد حج الجاهل والناسى والمكروه ونحوهم . وخرجها القاضى فى كتاب الروايتين ، واختاره الشيخ تقي الدين وصاحب المناقب . ومال إليه فى الفروع ، وقال : هذا متجه . ورد أدلة الأصحاب ،

الصحابة رضى الله عنهم بفساد الحج ولم يستفصل (ويمضيان فيه) أى : يجب على الواطىء والموطوءة المضى في النسك الفاسد ، ولا يخرجان منه بالوطء ، روى عن عمر وعلى وأبى هريرة وابن عباس ، فحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى ١٩٦:٢ وأتموا الحج والعمرة لله ، (ويقضيانه) وجوباً (ثانياً عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر ، وغير المكلف يقضى بعد تكليفه ، وحجة الإسلام فوراً من حيث أحرم أولاً إن كان قبل ميقات ، وإلا فنه ، وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطء إلى أن يحلا ، والوطء بعد التحلل الأول لا يفسد النسك ، وعليه شاة ، ولا فدية على مكرهة ، ونفقة حجة قضائها عليه ، لأنه المفسد لنسكها (التاسع) المباشرة دون الفرج ، وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) أى : مباشرة الرجل المرأة (فإن فعل)

وقال : هذا فيه نظر (إنصاف) وجديد قولى الشافعى : لا يفسده الوطء ناسياً (تقرير)

قوله « لقضاء بعض الصحابة ، والبعض : هو ابن عمر رضى الله عنهما ، اهـ (فيروز) .

قوله « وسن تفرقهما في قضاء — الخ ، بأن لا يركب معها على بغيرها ، ولا يجلس معها في خبائها ، وما أشبه ذلك اهـ .

قوله « إلى أن يحلا ، وعلم منه : أن الواطىء يصلح محرماً لها في حجة القضاء ونقل ابن الحكم : لا ، فيعابا بها اهـ (عن ن) .

قوله « ونفقة حجة قضائها عليه ، وذلك بأن يطلقها الواطىء ، وتزوج بعده فإذا ذهبت لقضاء الحج : وجبت نفقتها على الزوج الأول ، الذى أفسد نسكها (تقرير شيخنا حفظه الله) قال الشيخ يوسف : ويعابا بها ، فيقال : شخص وجب عليه نفقة حج امرأة أجنبية ، ويجب على الزوج الثانى إرسالها لقضائه اهـ (فيروز) .

أى : باسرها (فأنزل : لم يفسد حججه) كما لو لم ينزل ، ولا يصح قياسها على الوطء لأنه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) إن أنزل ، بمباشرة أو قبله ، أو تكرار نظر أو لمس لشهوة ، أو أمنى باستمنا ، قياسا على بدنة الوطء ، وإن لم ينزل فشاة كفدية أذى وخطأ في ذلك كعمد ، وامرأة مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد أن يخرج (من الحل) ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم (لطواف الفرض) أى . ليطوف طواف الزيارة محرما ، وظاهر كلامه أن هذا في المباشرة دون الفرج إذا أنزل ، وهو غير متجه ، لأنه لم يفسد إحرامه حتى يحتاج لتجديده ، فالمباشرة كسائر المحرمات غير الوطء ، هذا مقتضى كلامه في الإقناع كالنتهى ، والمنقنع ، والتقيح ، والإنصاف ، والمبدع ، وغيرها ، وإنما ذكرنا هذا الحكم فيمن وطئ .

قوله « فأنزل الخ » وإذا أمدى بذلك : فشاة ، أو أمنى بنظرة فكذلك ، وتكرار النظر من غير خروج منى ولا مذى : لا يجب به شيء ، وإن أمدى بنظرة من غير تكرار : لم يجب به شيء (خطه) .

قوله « وعليه بدنة الخ » ، خالف الأئمة الثلاثة في وجوب البدنة ، وإنما يجب عندهم بذلك شاة ، ووافق مالك على الحج في إحدى الروايتين ، أطلقهما في المنقنع ، والرواية الأخرى . لا يفسد بالإزال بالمباشرة ، وهى المذهب (اهـ) .

قوله « ليطوف طواف الزيارة محرما الخ » ، ومقتضاه : أنه لو كان طاف قبل الوطء لا إحرام عليه ، وجزم به في المغنى والشرح ونقل في الفروع عن ظاهر كلام جماعة : أنه لا بد من الإحرام مطلقا ، لبقائه بعد التحلل الأول ، فيفسد بالوطء أى : يفسد ما بقى من الإحرام ، لا أنه يفسد من أصله وإلا لفسد حججه ، فلا بد على ظاهر كلام تلك الجماعة من تجديد الإحرام ، سواء طاف للزيارة أم لا ، ليؤدى بقية الأفعال بإحرام صحيح ، وما جزم به المصنف هو ما قدمه في الإقناع ، لكن تجديد الإحرام مطلقا هو الأحوط (اهـ ع ن)

بعد التحلل الأول إلا أن يكون على وجه الاحتياط . مراعاة للقول بالإفساد (وإحرام المرأة) فيما تقدم (كالرجل إلا في اللباس) أى : لباس الخيط ، فلا يحرم عليها ، ولا تغطية الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تفتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين ، رواه البخارى وغيره والقفازان : شئ يعمل للدين ، يدخلان فيه يستترهما من الحر ، كما يعمل للبراة ، ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما ، وتجنب (تغطية وجهها) لقوله صلى الله عليه وسلم « إحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها ، فتضع الثوب فوق رأسها ، وتسدله على وجهها ، لمروء الرجال قريبا منها (ويباح لها التحلى بالخلخال والسوار ، والدملج ، ونحوها ويسن لها خضاب عند الإحرام) وكره بعده ، وكره لها اكتحال يأمد لزينته ،

قوله « في وجهها الخ ، ولو غطت المرأة وجهها بشئ لا يمس الوجه : جاز بالاتفاق . وإن كان يمسه فالصحيح : أنه يجوز أيضاً ، ولا تكلف المرأة أن تجافى سترتها عن الوجه ، لا بعود ولا بيدها ولا غير ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين وجهها ويدها ، وكلاهما كبذن الرجل لا كرأسه ، وأزواجه صلى الله عليه وسلم كن يسدن على وجوههن من غير مراعاة المجافاة ، ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إحرام المرأة في وجهها ، وإنما قال هذا القول بعض السلف اه (من منسك الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى) .

قوله « وتسدله الخ ، أى : ولو مس بشرتها كما في الإقناع تبعاً للموفق ، خلافاً للقاضى في اشتراطه عدم المباشرة ، فإن لم تبعده بسرعة : فدت عند القاضى اه (ع ن) .

قوله « ويسن لها خضاب عند الإحرام ، يعنى : بالحناء ، قال في الإنصاف : قاله الأصحاب ، ويستحب في غير الإحرام لزوجة ، لأن فيه زينة ، قاله في الرعاية وغيرها ، ويكره لأيم ، لعدم الحاجة مع خوف الفتنة ، فأما الخضاب للرجل فقال

ولها لبس معصفر وكحلى ، وقطع رائحة كريهة بغير طيب ، واتجار ، وعمل صنعة ، ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب ، ولبس خاتم ، ويحتبئان الرفث والفسوق والجدال ، وتسق قلة الكلام إلا فيما ينفع .

باب الفدية

أى : أقسامها ، وقدر ما يجب ، والمستحق لأخذها (يخير بفدية) أى : فى فدية

المصنف والشارح وجماعة : لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء ، (ح منتهى) .
قوله : ولها لبس معصفر وكحلى ، قال فى الإنصاف : يجوز لبس المعصفر على الصحيح من المذهب ، نقله الجماعة ، وعليه الأصحاب ، سواء كان اللابس رجلا أو امرأة ، وقال فى الواضح : يجوز لبسه ما لم ينفض عليه ، وسبق فى آخر باب ستر العورة . أنه يكره للرجل فى غير الإحرام ، ففيه أولى ، وأما الكحل وغيره من الأصباغ فالصحيح من المذهب . أنه يجوز لبسه من استحباب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وجزم به المصنف وغيره ، وقدمه فى الفروع ، وقال فى الرعاية وغيرها ، يسن لبس ذلك ، قال فى الفروع : وقال فى الرعاية وغيرها يسن لبس ذلك ، قال فى الفروع ، وهو أظهر (اه) .

قوله : ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب ، فإن شغلا عن واجب ، حرما أو عن مستحب ، كرها ، إن لم تقل بتوقفهما على ورود نهى خاص ، وإلا كان خلاف الأولى (م خ) .

باب الفدية

الفدية والفداء ، ما يعطى فى افتكالك الأسير أو إنقاذ من هلكه ، وإطلاق الفدية فى محظورات الإحرام فيه إشعار بأن من أتى محظورا منها فكأنه صار فى هلكه يحتاج إلى إنقاذه منها بالفدية التى يعطيها ، وسبب ذلك — والله أعلم — تعظيم أمر الإحرام ، بأن محظوراته من المهلكات ، لعظم شأنه وتأكيد حرمة

(حلق) فوق شعرتين (وتقليم) فرق ظفرين (وتغطية رأس) وطيب ولبس. يخيط بين صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، لكل مسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير (أو ذبح شاة) لقوله صلى الله عليه وسلم لكعب ابن جعرة دلعلك أذاك هو أم رأسك؟ قال: نعم يا رسول الله، فقال: احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة، متفق عليه. و«أو» للتخير وألحق الباقي بالحلق (و) يخير (بجزء صيد بين) ذبح (مثل إن كان) له مثل من النعم (أو تقويمه) أى المثل بمحل التلف أو قر به (بدراهم يشتري بها طعاما) يجزىء في فطرة، أو يخرج بدله من طعامه (فيطعم كل مسكين مدا) إن كان الطعام برا، وإلا فدين (أو يصوم عن كل مد) من البر (يوما) لقوله تعالى ٥٥: ٩٥ جزاء مثل ما قتلت من النعم — الآية، وإن بقي دون مد صام يوما (و) يخبر

ولم أجد من اعتنى بالتنبيه على هذا فليستفد فإنه من النفائس، كذا رأيته بخط ابن نصر الله (ع ن)

قوله «فوق شعرتين، فيتناول شعرتين وبعض الثالثة»، كما صرح به في شرح الإقناع، قال في الفروع: وبعض شعرة كهى اه

قوله «يجزىء في فطرة»، وهو إما مد بر أو نصف صاع تمر أو زيباً أو شعيراً، والأفضل في الإخراج بما يأكله كما في الإقناع ومنه تعلم أنها ليست كالفطرة من كل وجه اه (فيروز)

قوله «وإلا فدين، أى: وإن لم يكن بر فيطعم كل مسكين مدين (فيروز) قوله «أو يصوم عن كل مد — الخ»، ويكون المساكين بقدر الأمداد وأنصاف الأصع وأيام الصوم بقدر المساكين اه (ع ن)

قوله «وإن بقي دون مد»، قال الشيخ (ع ن) يعنى إذا اختار الصيام عن الإطعام فبقى مالا يعدل طعام مسكين صام يوماً كاملاً كما لو كان الطعام

(بما لا مثل له) بعد أن يقومه بدراهم لتعذر المثل ، ويشترى بها طعاما كما مر (بين لإطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم .

(وأما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق ، لقوله تعالى ١٩٦:٢ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، والقارن بالقياس على المتمتع (فإن عدمه) أى : عدم الهدى ، أو عدم ثمنه ، ولو وجد من يقرضه (فصيام ثلاثة أيام) فى الحج (والأفضل كون آخرها يوم عرفة) وإن آخرها عن أيام منى صامها بعد ، وعليه دم مطلقا (و) صيام (سبعة أيام إذا رجع إلى أهله) قال تعالى : فمن

عشرة أمداد بر ونصف ، فيصوم أحد عشر يوما ، أما لو أحب الإطعام فى الصورة المذكورة فالظاهر : أنه يخرج معه ، ولا يجب عليه تكميل ولا صيام ، قال فى الإقناع : ولا يصوم عن بعض الجزاء ويطعم عن بعضه . انتهى كلامه ، وهو ظاهر لا غبار عليه ، أى : فلا يفهم من ذلك أنه إذا أطعم مدين وبقي نصف مد صام عنه يوماً كاملاً ، لأنه من تبعض الجزاء وهو ممنوع اهـ (فيروز) .

قوله « والقارن بالقياس على المتمتع » أى : ترفه بترك أحد السفرين ، قال ابن حجر : بل أولى لأن أفعال المتمتع أكثر من أفعال القارن . قلت : ويرشحه أن دم القران دم جبران ، بخلاف دم المتمتع اهـ (فيروز) .

قوله « فإن عدمه الخ » ويعمل بظنه وعجزه ، فإن الظاهر من المعسر : استمرار عسرته ، فلهذا جاز الانتقال إلى الصوم قبل زمان الوجوب اهـ .

قوله « ولو وجد من يقرضه » قال فى شرح المنتهى لأن الظاهر استمرار عسرته ، ولو قدر على الشراء بثمن فى ذمته وهو موسر ببلده لم يلزمه ، ذكره فى القواعد اهـ .

قوله « وعليه دم مطلقا » أى لعذر أولاً ، بخلاف الهدى إذا أخره لعذر ، ولعل الفرق اتساع وقتها ، فينذر استغراق العذر له . بخلاف أيام النحر ، وعنه

لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، وله صومها بعد أيام منى وفراغه من أفعال الحج ، ولا يجب اتباع ، ولا تفريق في الثلاثة ، ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل ، لقوله تعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » (وإذا لم يجد هديا صام عشرة أيام) بنية التحلل (ثم حل) قياساً على المتمتع (ويجب بوطء في فرض في الحج) قبل الحل الأول (بدنة) وبعد شاة ، فإن لم يجد البدنة : صام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع ، لقضاء الصحابة (و) يجب بوطء (في العمرة شاة) وتقدم حكم المباشرة (وإن طأعته زوجته لزمها)

لا يلزمه دم مع العذر ، وعنه لادم عليه ، وفاقاً لمالك والشافعي ، وإن وجده قبل شروعه فروايتان ، المذهب : الإجزاء ، وإن صام قبل الوجوب ثم قدر على الهدى أجزأه الصوم على المشهور (خطه) قال في القاعدة الخامسة : إذا كفر المتمتع بالصوم ثم قدر على الهدى وقت وجوبه ، فصرح ابن الزاغوني في الإقناع : أنه لا يجزئه الصوم ، وإطلاق الأكثرين يخالفه . بل وفي كلام بعضهم تصريح به ، وربما أشعر كلام أحمد بذلك ، لأن صومه صح ، فبرئت ذمته به ، فصادف وقت وجوب الهدى ذمة برئت من عهدة الواجب اهـ .

قوله « والمحصر يذبح هديا بنية التحلل » إن قيل : لم اعتبرت النية في المحصر دون غيره ؟ فالجواب ؟ إنما اعتبرت لأن من أتى بأفعال النسك أتى بما عليه ، فحل بإكاله فلم يحتج إلى نية ، بخلاف المحصر ، فإنه يريد الخروج من العبادة قبل إكالها ، فافتقرت إلى نية ، قاله الفتوحى اهـ (فيروز) .

قوله « قياساً على المتمتع ، أى : على هدى المتمتع ، ولعل وجه القياس : كون وجوب الهدى فيهما بالنص ، فلما كان كذلك قاسوا ما يقوم مقامه على ما نص عليه هناك ، هذا ما ظهر والله أعلم (فيروز) .

قوله « وفي العمرة شاة » وإذا لم يجدها هل بصوم عشرة أيام كذلك وهل هي فدية تخيير إلخاقاً لها بفدية الأذى ، أو فدية ترتيب إلخاقاً لها بفدية الوطء ؟

أى : ما ذكر من الفدية في الحج والعمرة ، وفي نسخة : لزمها ، أى البدنة في الحج والشاة في العمرة ، والمكرهة لافدية عليها ، وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ، ولاشئ على من فسكر فأنزل ، والدم الواجب لغوات أو ترك واجب كمتعة .

فصل

ومن كرر محظورا من جنس واحد بأن حلق ، أو قلم ، أو لبس مخيطا أو تطيب أو وطمى ثم أعاده (ولم يفد) لما سبق (فدى مرة) سواء فعله متتابعا أو متفرقا ،

توقف فيه شيخنا (م ص) ثم استظهر أنه يصوم كذلك ، وأنها كفدية الوطء اه (م خ) قال الشيخ (ع ن) : هذا البحث نشأ من الغفلة عما يأتى قريبا من قول الشارح : وكذا لو وطمى في العمرة ، أى : فإن الواجب عليه كفدية الأذى صيام أو صدقة أو نسك ، وعلى هذا فذكر المصنف الشاة في الوطء في العمرة مع ما هو مرتب غير ظاهر : إلا أن يقال : إن المقصود ذكر فدية الوطء في الحج قبل التحلل الأول ، وهى مرتبة ، وأما فدية العمرة فذكرت بطريق التبعية لالكونها من القسم ولهذا لم يتعرض المصنف لما إذا لم يجد الشاة كما فعل في بدنة الحج ، والحاصل : أنه متى وجب بالوطء شاة في حج بعد تحلل أول أو في عمرة فإن الشاة لا تجب بخصوصها ، بل على التخيير المذكور على ما نقله (م ص) في شرحه هذا ، وفي شرح الإقناع عن الشرح الكبير فتدبر (اه) .

قوله « كمتعة » ، أى : إذا لم يجد هديا صام عشرة أيام (خطه) .

فصل

ومن كرر محظورا من جنس الخ

قوله « ثم أعاده » ، ولو غير الموطوءة أو لا (خطه) .

لأن الله تعالى أوجب في حلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات ، وإن كفر عن السابق ثم أعاده : لزمته الفدية ثانياً (بخلاف صيد) ففيه بعدده ولو في دفعة ، لقوله تعالى : فجزاء مثل ما قتل من النعم ، (ومن فعل محظوراً من أجناس) بأن حلق وقلم أظفاره ولبس الخيط (فدى) لكل مرة أى : لكل جنس الفدية الواجبة فيه ، وسواء (رفض إحرامه أولاً) إذ التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء : كمال أفعاله ، أو التحلل عند الحصر ، أو بالعذر إذا شرطه في ابتدائه ، وما عدا هذه لا يتحلل به .

ولو نوى التحلل لم يحل ، ولا يفسد إحرامه برفضه ، بل هو باق يلزمه أحكامه ، وليس عليه لرفض الإحرام شيء لأنه هجر نية (ويسقط بنسيان) أو جهل ، أو إكراه (فدية لبس ، وطيب ، وتغطية رأس) لحديث : غنى لأمتي

قوله : في دفعة ، بضم الدال كما ذكره ابن حجر في التحفة ولم يرج على غيره اه (فيروز) .

قوله : لكل جنس ، أى : لم تكرر أفرادها ، أو تكررت قبل التكفير اه (ع ن) .

قوله : رفض الخ ، أى : نوى الخروج عنه اه وبخطه قال الزركشى وغيره إذا لبس وغطى رأسه ولبس الخف ففدية واحدة ، لأن الجميع جنس واحد ، قاله في الإنصاف اه وعموم كلام الزركشى يقتضى : أن تغطية الرأس بجميع أنواعها حتى بالتظليل بمحفل متحدة مع لبس الخيط ، والمفهوم من الإقناع : التفصيل ، وهو إن غطى رأسه بمخيط كطاقية وعمامة فكلبس الخيط في بدنه وإلا فجنس آخر له فدية على حدة ، فليحرر اه (ع ن) .

قوله : كمال أفعاله ، بالجر بدل من ثلاثة ، أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى : أحدها كمال أفعال : من وقوف ورمى وطواف وسعى ، وسائر ما يكمل به

اخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، ومتى زال عذره، أزاله في الحال (دون) فدية (وطء وصيد وتقليم وحلق) فتجب مطلقاً، لأن ذلك إلتلاف فاستوى عمدته وسهوه كمال الأدب وإن استدأ لم يخط أحرم فيه ولو لحظته فوق المعتاد من خلعه فدى ولا يشقه (وكل هدى أو إطعام) يتعلق بحرم أو لإحرام كجزاء صيد، ودم متعة، وقران، ومنذور، وما وجب لترك واجب، أو محذور في الحرم، فإنه يلزمه ذبحه في الحرم، قال أحمد: مكة ومنى واحد والأفضل نحر ما يبيع بمنى، وما بعمره بالمروة، ويلزمه تفرقة لحمه أو إطلاقه (لمساكين الحرم) لأن القصد التوسعة به عليهم، وهم المقيم به والمجتاز من حاج وغيره ممن له أخذ

قوله « ومتى زال عذره ، أى : من نسيان أو إكراه أو جهل ، بأن ذكر في الأول وارتفع الإكراه في الثانى ، وعلم فى الثالث اه (فيروز) .

قوله « مطلقاً ، أى : ذاكر أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً .

قوله « ولو لحظة ، أشار بذلك إلى خلاف أبى حنيفة ، حيث قيد اللزوم بما إذا كان اللبس أو تغطية الرأس يوماً كاملاً اه (م خ) .

قوله « ولا يشقه ، أى إذا كان مخطئاً فلا يشقه ، بل ينزعه وإن غطى رأسه (تقرير ع ب ط رحمه الله) .

قوله « ولا يشقه ، أى : اللباس ، لأنه إلتلاف مال لم يحتج إليه ، خلافاً لمن جنح إلى ذلك مدعياً بأنه يحصل تغطية الرأس من حين ينزعه ، ورد بأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر يعلى بخلعه ولم يأمره بشقه ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز اه (فيروز) .

قوله « لمساكين الحرم ، ظاهر تعبيرهم بالجمع : أنه لا يجوز دفع واحد كالفطرة ، اللهم إلا أن يقال : المراد : الجنس . لكن قال الشيخ (م ص) : إلحاقه بالكفارة أشبه اه (ع ن) .

زكاة الحاجة وإن سلبه لهم حياً فذبحوه أجزأه وإلا رده وذبحه (وفدية الأذى)
أى : الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب وتغطية رأس ، وكل محظور فعله خارج
الحرم (ودم الإحصار حيث وجد سبه) من حل أو حرم لأنه عليه الصلاة
والسلام نحر هديه فى موضعه بالحديبية وهى من الحل ويجزىء بالحرم أيضاً
(ويجزىء الصوم) والحلق (بكل مكان) لأنه لا يتعدى نفعه لأحد فلا فائدة
لتخصيصه (والدم) المنطلق كأضحية (شاة) جذع ضأن ، أو ثنى معز (أو سبع
بدنة) أو بقرة ، فإن ذبحها فأفضل ، وتجب كلها (وتجزىء عنها) أى : عن
البدنة (بقرة) ولو فى جزاء صيد كعكسه وعن سبع شياه بدنة أو بقرة مطلقاً

قوله « فإن ذبحها فأفضل ، أى : فإن ذبح البدنة ، أو البقرة عن الدم الذى
عابه فهو أفضل من غيره ، لأنها أوفر لحماً وأنفع للفقراء (فيروز) .
قوله « وتجب كلها ، أى : البدنة أو البقرة ، لأنه اختار الأعلى لأداء فرضه
فكان حكمه واجباً كأعلى خصال الكفارة إذا اختاره ، فلا يقال : إنه يكون
سبعها واجباً ، والباقي تطوع ، له أكله وهديته كما جنح إليه جمع (فيروز) .
قوله « ولو فى جزاء صيد ، وقيل : لا ، لأنها لا تشبه الزمامة ، وعن أحمد :
لا تجزىء عنها فى غير النذر إلا لعدمها (خط شيخنا) وفى المغنى : أنه الظاهر
(خطه) .

قوله « كعكسه ، أى كما تجزىء بدنة عن بقرة وجبت (فيروز) .
قوله « مطلقاً ، أى : وجد الشاة أو عدمها ، فى جزاء صيد وغيره اهـ .
(فيروز) .

باب جزاء الصيد

أى : مثله فى الجملة إن كان ، وإلا فقيمه فىجب المثل من النعم فىما له مثل لقوله تعالى هـ : ٩٥ جزاء مثل ماقتل من النعم ، وجعل النبى صلى الله عليه وسلم فى الضبيع كبشاً ، ويرجع فىما قضت فىه الصحابة إلى ماقتضوا به فلا يحتاج أن يحكم علىه مرة أخرى ، لأنهم أعرف ، وقولهم أقرب إلى الصواب : ولقوله علىه الصلاة والسلام : أصحابى كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم ، ومنه فى (النعامة بدنة) روى عن عمر وعثمان وعلى وزيد ، وابن عباس ، ومعاوية ، لأنها تشبهها (و) فى (حمار الوحش) بقرة ، روى عن عمر (و) فى (بقرته) أى الواحدة من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) فى (الإبل) (بقرة) روى عن ابن عباس (و) فى (التيتل بقرة) قال الجوهري : التيتل : الوعل المنس (و) فى (الوعل بقرة) يروى عن ابن عمر أنه قال : فى الأروى بقرة ، قال : فى الضراح : الوعل : هى الأروى ، وفى القاموس : الوعل - بفتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها - تيس الجبل (و) فى الضبيع (كبش)

باب جزاء الصيد

قوله : فى الجملة ، إذا قيل بالجملة فالمراد : جميع الصور ، وإذا قيل : فى الجملة فهو فى بعض الصور . قاله شيخنا أحمد بن رشيد اهـ (ح ش منتهى) .
قوله : ويرجع فىما قضت فىه الصحابة إلخ ، خلافاً لما لك .
قوله : فى النعامة بدنة ، والمراد بالبدنة هنا : البعير . ذكر آ كان أو أثنى اهـ .
الإبل : هو ذكر الأوعال . قاله فى الإنصاف . تبتل : يوزن جعفر .
قوله : الأروى ، بفتح الهمزة : جمع أروية - بضمها وكسر الواو وتشديد الياء وهى الأثنى من الوعول اهـ (ابن نصر الله : كافى) .

قال الإمام : د حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش ، (و) في (الغزاة عنز) روى عن جابر عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : د في الظبي شاة ، (و) في (الوبر) وهو دوية كحلاء دون السنور ، لا ذنب لها : جدى (و) في (الضب جدى) قضى به عمر وزيد ، والجدى : الذكر من أولاد المعز ، له ستة أشهر (و) في (اليربوع جفرة) لها أربعة أشهر ، روى عن عمر وابن مسعود (و) في (الأرنب عناق) روى عن عمر ؛ والعناق : الأثني من أولاد المعز أصغر من الجفرة وفي (الحمامة شاة) حكم به عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وابن مسعود ونافع بن الحارث في حمام الحرم ، وقيس عليه حمام الإحرام ، والحمام : كل ما عب الماء وهدر ؛ قال الجوهري العب : شرب الماء من غير مص ، والحمام يشرب الماء عباً كما تعب الدواب ، وهدر : أى : صوت ، وقال غيره : هدر : غرد ، ورجع صوته ، كأنه يسجع مطلع الماء ، فيدخل فيه الفواخت ، والوراشين ، والقطا ، والقمرى ، والدبسى ، وما لم تقض فيه الصحابة ، يرجع فيه إلى قول عدلين خيرين ، وما لا مثل له كباقي الطيور ولو أكبر من الحمام فيه القيمة ، وعلى جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد .

قوله د أربد د براء مهمله بعدها باء موحدة التيمى المفسر تابعى اه .
قوله د الفواخت إلخ ، جمع فاختة : طائر معروف ، قاله في القاموس وأما الوراشين : بجمع ورشان بالتحريك : طائر لحمه أخف من الحمام ، كنيته : أبو الأخضر ، وأما القطا فمعروف ، وكذا القمرى بضم القاف ، وأما الدبسى — بالضم — فهو طائر لونه بين السواد والحمرة ، يقرقر ، والأثني دبسية ، قاله الفتوحى اه .

قوله د الوراشين ، بألف بعد الراء — هكذا في نسخ صحيحة وكذا في الإقناع وفي القاموس كالصحيح بألف بعد الواو فتأمل اه (فيروز) .

قوله د وعلى جماعة اشتركوا إلخ ، بخلاف ما إذا اشتركوا في قتل آدمى

(م خ) .

باب حكم صيد الحرم

أى حرم مكة (يحرم صيده على الحرم والحلال) إجماعاً لحديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، (وحكم صيده كصيد الحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير والكافر لكن بحرية لاجزاء

(فائدة) قال ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد في صفحة ٣٢ من الجزء الرابع : (فائدة) الحقوق المالية الواجبة لله تعالى أربعة أقسام ، إلى أن قال : القسم الثالث : ما فيه معنى ضمان المتلف ، كجزاء الصيد ، وألحق به فدية الخلق والطيب واللباس في الإحرام ، فإذا عجز عنه وقت وجوبه : ثبت في ذمته ، تغليماً بمعنى انفرامة وجزاء المتلف ، وهذا في الصيد ظاهر ، وأما في الطيب وبابه فليس كذلك لأنه ترفه لا إتلاف ، إذ الشعر والظفر ليس بمتلفين ولم تجب الفدية في إزاتهما في مقابلة الإتلاف . لأنها لو وجبت لكونها إتلافاً لتقيدت بالقيمة ، ولا قيمة لها وإنما هي من باب الترفه المحض ، كتغطية الرأس واللبس ، فأى إتلاف هنا ؟ وعلى هذا فالراجح من الأقوال : أن الفدية في ذلك لا تجب مع النسيان والجهل اهـ .

باب حكم صيد الحرم

قوله : حتى على الصغير والكافر ، قال في الشرح : فصل : ويحرم ويضمن صيد الحرم في حق المسلم والكافر ، والكبير والصغير ، والحر والعبد ، وقال أبو حنيفة : لا يضمنه الصغير ولا الكافر . ولنا : أن الحرمة تعلقت بمحله بالنسبة إلى الجميع ، فوجب ضمانه كالآدمي اهـ .
قوله : لكن بحرية لاجزاء فيه ، استدراك من قوله : وحكم صيده

فيه ولا يملكه ابتداء بغير إرث (ولا يلزم المحرم جزاء ان ويحرم قطع شجره) أى : شجر الحرم (وحشيشه الأخضرين) اللذين لم يزرعهما آدمى ، لحديث «ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها ، وفي رواية «ولا يخل شوكها ، ويجوز قطع اليباس والثرمة ، وما زرعه الآدمى ، والكأمة والفقع وكذا الإذخر كما أشار إليه بقوله (إلا الإذخر) قال فى القاموس : حشيش طيب الريح ، لقوله عليه الصلاة والسلام «إلا الإذخر ، وبإباح ارتفاع بما زال أو انكسر بغير فعل آدمى ولو لم يكن وتضمن شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، وما فوقها ببقرة ، وروى عن ابن عباس ، ويفعل فيها كجزاء صيد ، ويضمن حشيش ورق بقيمته ، وغصن

كصيد المحرم ، يفيد استبعاد الحرم بتحريم صيد بحريه بخلاف المحرم ، لكن لا جزاء فيه اه (فيروز) .

قوله «ولا يلزم المحرم جزاء ان ، أى : جزاء من جهة المحرم ، وجزاء من جهة الإحرام ، لعموم الآية الشريفة اه (فيروز) .

قوله «ويحرم قطع شجره ، وقال أكثر أصحابنا : لا يحرم ما فيه مصرة كشوك وعوسج ، لأنه مؤذ بطبعه كالسباعى ، ذكره فى المبدع (ش ق ع) ولا ما زرعه آدمى من بقل ورياحين ، وشجر غرس من غير شجر الحرم ، فيباح أخذه والارتفاع اه (من شرح الدليل للتغلبى) .

قوله «والكأمة والفقع ، لأنهما لا أصل لهما ، فليس بشجر ولا حشيش اه (ح ابن عوض) .

قوله «وبإباح ارتفاع بما زال ، أى : من حشيش ونحوه ، بغير فعل آدمى (فيروز) .

قوله «وفى فعل فيها كجزاء صيد ، أى : يفعل فى الشاة أو البقرة كما يفعل بجزاء الصيد بأن يذبحها ويفرقها ، أو يطلقها لمساكين الحرم ليدبحوها ، ويحتمل

بما نقص ، فإن استخف بشيء منها سقط ضمانه كرد شجرة فنبئت ، لكن
يضمن نقصها . وكره إخراج تراب بالحرم وحجارتها إلى الحل . إلا ماء زمزم .
ويحرم إخراج تراب المساجد وطوبها للتبرك وغيره (ويحرم صيد) حرم (المدينة)
لحديث علي ، المدينة حرام ما بين غير إلى ثور . لا يحل حلالها ولا ينفر صيدها ،
ولا يصلح أن تقطع منها شجرة . إلا أن يعلف رجل بغيره ، رواه أبو داود .
(ولا جزاء فيه) أي : فيما حرم من صيدها وشجرها وحشيشها . وقال أحمد في رواية
بكر بن محمد : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحداً من أصحابه حكموا
فيه بجزاء ، (ويباح الحشيش) من حرم المدينة (للعطف) ويباح اتخاذ (آلة
الحرب ونحوه) كالمسند وآلة الرحل من شجر حرم المدينة . لما روى أحمد عن
جابر بن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة . قالوا : يا رسول الله
إننا أصحاب عمل وأصحاب نصح ، وإننا لانستطيع أرضاً غير أرضنا ، فرخص لنا ؟
فقال : القائمات والوسادة والعارضة والمسند . فاما غير ذلك فلا يعضد ، ولا يخبط
منها شيء ، والمسند : عود البكرة ، ومن أدخلها صيداً فله إمساكه وذبحه (وحرما)

أن معناه — وهو أظهر — لما في الأول من القصور ، ويفعل في الشاة الصغيرة
والكبيرة كما يفعل بقيمة جزاء الصيد ، بأن يشتري بها طعاماً يجزىء في فطرة ،
يطعم كل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره ، أو يصوم عن طعام أكل
مسكين يوماً أه (فيروز) .

قوله : ويحرم إخراج تراب المساجد وطوبها الخ ، مراده : التراب الداخل
في الوقت وغير المؤذى (تقرير) .

قوله : فله إمساكه وذبحه ، استدلو على هذا بحديث أبي عمير : ما فعل
النفير ؟ — بالعين المعجمة — وهو طائر صغير كان يلعب به ، متفق عليه ، لكن
حديث أبي عمير يدل على جواز الإمساك ، فإن دليل الذبح ؟ وفي شرح المحرر :
(٣٢٢ — الروم الرابع — ج ١)

يريد في بريد (وهو ما بين عبر) جبل مشهور بها (إلى ثور) جبل صغير لونه إلى الحمرة ، فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف أحد من جهة الشمال . وما بين عبر إلى ثور : هو ما بين لابتها . واللابة : الحرة ، وهي أرض تركها حجارة سود وتستحب المجاورة بمكة . وهي أفضل من المدينة . قال في الفنون : الكعبة أفضل من مجرد الحجرة ، فأما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فلا والله ولا العرش وحملته ولا الجنة ، لأن بالحجرة جسداً لو وزن به لرجح . انتهى . وتضاعف الحسنة والسيئة بمكان وزمان فاضل .

لأن إمساكه يفضى إلى تلفه بغير فائدة ، فذبحه المفضى إلى جواز أكله أولى اه (ابن نصر الله : كافى ببعض التصرف) .

قوله « وتستحب المجاورة بمكة » وكرها أبو حنيفة (فروع) .

قوله « وهي أفضل من المدينة » وعنه : المدينة أفضل وفقاً للمالك اه (فروع)

(فائدة) يقال في المنسوب إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم : مدني ، وإلى مدينة المنصور ، وهي بغداد : مديني ، وإلى مدينة كسرى : مدائي ، وإلى مدين قرية شعيب عليه السلام : مديني اه (ح ش منتهى) .

قوله « والسيئة الخ . » ظاهر كلامه ، تبعاً للقاضي وغيره : أن المضاعفة في السيئات أيضاً في الكم ، كما هو ظاهر نص الإمام ، وكلام ابن عباس رضى الله عنهما ، وظاهر الإقناع : أن المضاعفة فيها في الكيف لا الكم ، وهو كلام الشيخ تقي الدين ، وحمل كلام ابن عباس على الكيفية ، واستدل بقوله « فلا يجزئ . إلا مثلاً ، أى : واحدة وإن كانت عظيمة ، والجواب عن القول : تخصيص العموم بالنصوص الواردة في التضعيف اه (ع ن) .

باب ذكر دخول مكة

وما يتعلق به من الطواف والسعي

يسن دخول مكة (من أعلاها) والخروج من أسفلها (و) يسن دخول (المسجد) الحرام (من باب بني شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفاع الضحى وأناخ راحلته عند باب بني شيبه ثم دخل ، ويسن أن يقول عند دخوله : بسم الله وبالله ومن الله وإلى الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك . ذكره في أسباب الهداية (فإذا رأى البيت رفع يديه) لفعله عليه الصلاة والسلام ، رواه الشافعي عن ابن جريج (وقال ما ورد) ومنه : اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام : اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتكريماً وتكراماً ومهابة وبراً ، وزد من عظمه وشرفه بمن حجه واعتمره تعظيماً وتكريماً ، وتكراماً ، ومهابة وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً ، كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه . وعز جلاله ، والحمد لله الذي بلغني بيته ، ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال ، اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام ،

باب ذكر دخول مكة

مكة : سميت بذلك لقلة مائها ، وقيل : لأنها تمك المخ من العظم من قولهم مك الفصيل ضرع أمه وأمه : إذا شرب كل ما فيه من اللبن . وتسمى بكة ، وأم القرى ، من البك وهو الازدحام ، وهو دق العنق . لأنها تدق أعناق الجبابرة إذا ألدوا فيها (ح م ص) .

قوله « من باب بني شيبه » وهو المسمى اليوم باب السلام اه (ح م ص)
قوله « اللهم أنت السلام الخ » والسلام الأول : هو اسمه تعالى . والثاني : مأخوذ من قولهم : أكرمه بالسلام ، أى : التحية ، والثالث : السلامة من جميع الآفات ، أى : سلمنا منها بتحياتك إيانا اه (ع ن) .

وقد جئت لك ، اللهم تقبل مني ، واعف عني ، وأصلح لي شأنك كله ، لا إله إلا أنت ، يرفع بذلك صوته (ثم يطوف مضطجعا) في كل أسبوعه استجابة لما لم يكن حامل معذور بردائه ، والاضطجاع : أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر ، وإذا فرغ من الطواف أزال الاضطجاع (ويبتدىء المعتمر بطواف العمرة) لأن الطواف تحية المسجد الحرام ، فاستجبت البداة به لفعله عليه الصلاة والسلام ، ويطوف القارن والمفرد للقدوم) وهو : الورود

قوله « ثم يطوف ، أى : وهو تحية الكعبة ، وتحية المسجد الصلاة ، وتجزى عنها الركعتان بعد الطواف ، وهذا لا ينافي أن تحية المسجد الحرام : الطواف ، لأنه يحمل هذا تفصيله ، ذكر معناه في الإقناع وشرحه ، والحاصل أن تحية الكعبة مقدمة على تحية المسجد اهـ (ع ن) .

قوله « حامل معذور ، بالإضافة ، أى : غير حامل شخصاً معذوراً كريض وصغير ، فلا يستحب في حق الحامل الطائف به اضطجاع ولا رمل كما سيأتى ، هكذا ينبغي أن يفهم ، ويدل له قول العلامة ابن قندس عند قول الفروع : أو حامل معذور ، أى : المعذور إذا حمله آخر ليطوف به لا يرمل اهـ (ع ن) ﴿ تنبيه ﴾ يشترط لصحة الطواف عشرة أشياء ، تعلم من كلامهم : النية ، وستر العورة ، وطهارة الحدث لغير طفل لا يميز ، وطهارة الخبث ، وتكميل السبع ، وجعل الببت عن يساره ، وأن لا يمشی على شيء منه ، ولا يخرج من المسجد ، وأن يوالى بينه ، وأن يبتدىء بالحجر الأسود فيحاذيه ، قاله في الإنصاف (ح متهى) ويزاد على ذلك شروط ، أحدها : أن يكون ماشياً إلا لعذر كما يعلم ذلك من قوله فيما يأتى : ومن طاف راكباً أو محمولا : لم يجزه إلا لعذر ، الثانى والثالث : الإسلام ، والعقل ، على ما فى الإقناع اهـ (م خ) .

قوله « فيحاذى الحجر ، يعنى يمر عليه بكل بدنه لا يبعضه ويستقبله بوجهه

(فيحاذي الحجر الأسود ب كله) أى : بكل بدنه ، فيكون مبدأ طوافه ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يتدبى به ، (وهو يستلمه) أى يمسح الحجر بيده اليمنى ، وفي الحديث « إنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم ، رواه الترمذى وصححه (ويقبله) بلا صوت لتقبيله ، لما روى عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكى طويلاً ، ثم التفت فإذا بعمر بن الخطاب يبكى ، فقال يا عمر : ههنا تسكب العبرات ، رواه ابن ماجه ، نقل الأثرم : ويسجد عليه ، وفعله ابن عمر وابن عباس (فإن شق) استلامه وتقبيله لم يزاحم واستلمه بيده (وقبل يده) لما روى مسلم عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده ، (فإن شق) استلمه بشيء وقبله ، لما روى عن ابن عباس ، فإن شق (اللبس أشار إليه) أى : إلى الحجر بيده أو بشيء ، ولا يقبله ، لما روى البخارى عن ابن عباس قال : « طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعير ، فلما أتى الحجر أشار إليه بشيء فى يده وكبر ، (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كلما استلمه (ما ورد) ومنه « بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً

وإن قصده من ورائه كان أمكن ، لتحقيق المحاذاة بكل البدن حالة المرور فيزول الإشكال ، ذكره بعض المحققين ، وإن حاذى الحجر بجميع بدنه : أجزأ قولاً واحداً اه .

قوله « وتصديقاً بكتابك » روى عن على رضى الله عنه ، أنه قال « لما أخذ الله الميثاق على النورية كتب كتاباً وألقمه الحجر ، فهو يشهد للمؤمن بالوفاء ، وعلى الكافر بالجحود ، ذكره أبو الفرج اه (مطلع) فالمراد من كتابه تعالى هذا : غير القرآن ، فتدبر (م خ) .

قوله « ووفاء بعهدك » لعله قوله (٣ : ٩٧) والله على الناس حج البيت —
 (الآية) اه (ع ن) .

لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، لحديث عبد الله بن السائب « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه ، (ويجعل البيت عن يساره) لأنه عليه الصلاة والسلام طاف كذلك ، وقال « خذوا عني مناسك » ، (يطوف سبعا يرمل الأفقي) أى : المحرم من بعيد من مكة (فى هذا الطواف) فقط إن طاف ماشياً ، فيسرع المشى ، ويقارب الخطأ (ثلاثاً) أى فى ثلاثة أشواط (ثم) بعد أن يرمل الثلاثة أشواط (يمشى أربعاً) من غير رمل ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، ولا يسن رمل للحامل معذور ونساء ، ومحرم من مكة ، أو قريبها ، ولا يقضى الرمل إن فات فى الثلاثة الأول ، والرمل أولى من الدنو من البيت ، ولا يسن رمل ولا اضطباع فى غير هذا الطواف ، ويسن أن (يستلم الحجر والركن اليماني فى كل مرة) عند محاذاتهما ، لقول ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر فى طوافه — قال نافع : وكان ابن عمر يفعله ، رواه أبو داود ، فإن شق استلامهما أشار إليهما ، إلا الشامى ، وهو أول ركن يمر به ، ولا الغربى وهو ما يليه ، ويقول بين الركن اليماني والحجر الأسود : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة

قوله « ويسن أن يستلم الحجر إلخ ، ولكن لا يقبل إلا الحجر الأسود (م ص — فى شرح المنتهى) وقبل : ويقبل يده . وفى الخرقى : يقبله (خطه) وفى صحيح مسلم عن أبى الطفيل قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ، ويستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن » اهـ .

قوله « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة إلخ ، فى حسنة الدنيا سبعة أقوال ، أحدها : أنها المرأة الصالحة ، قاله على رضى الله عنه ، الثانى : أنها العبادة ، وهو مروى عن الحسن الثالث : أنها العلم والعبادة ، ويروى عن الحسن أيضاً ، الرابع : المال قاله أبو وائل وغيره ، الخامس : العافية ، قاله قتادة ، السادس : الرزق الواسع ،

وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي بقية طوافه : اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم واهدني السبيل الأقوم وتجاوز عما تعلم وأنت الأعز الأكرم وتسبب القراءة فيه (ومن ترك شيئاً من الطواف) ولو يسيراً من شوط من السبعة لم يصح لأنه صلى الله عليه وسلم « صاف كاملاً وقال : خذوا عني مناسككم ، (أو لم ينوه) أي ينوي الطواف لم يصح لأنه عبادة أشبه الصلاة والحديث إنما الأعمال بالنيات ، (أو) لم ينو (نسكه) بأن أحرم مطلقاً وطاف قبل أن يصرف إحرامه لنسك معين لم يصح طوافه (أو طاف على الشاذروان) بفتح الذال ، وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لأنه

قاله مقاتل ، السابع : النعم ، وفي حسنة الآخرة ثلاثة أقوال ، أحدها : الحور العين قاله علي رضي الله عنه ، والثاني : الجنة ، قاله الحسن وغيره ، والثالث : العفو والعافية اهـ (مطلع) .

قوله « اللهم اجعله حجاً مبروراً إلخ ، قال صاحب المطالع : الحج المبرور : هو الخالص الذي لا يخالطه مأثم ، وقال الأزهري : المبرور : المتقبل ، وسعياً مشكوراً أي : اجعله عملاً متقبلاً ، يزكو لصاحبه ثوابه ، والتقدير - والله أعلم - اجعل حجى حجاً مبروراً ، وسعياً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً اهـ (مطلع ملخصاً) .

قوله « وتسبب القراءة فيه ، قال الشيخ تقي الدين : لا الجهر بها ، وقال أيضاً : جنس القراءة أفضل من الطواف (م خ) .

قوله « الشاذروان ، هو القدر الذي ترك خارجاً من عرض الجدار مرتفعاً عن الأرض قدر ثلثي ذراع ، لأنه منه ، وعند الشيخ تقي الدين : الشاذروان : ليس من الكعبة ، بل جعل عماداً للبيت ، يعني فيصح الطواف عليه اهـ (ق ع) قال الأزرقي : قدره ستة عشر إصباعاً وعرضه ذراع : والذراع عشرون إصباعاً وهو جزء من الكعبة نقضته قريش ، وهو ظاهر في جوانب البيت ، إلا عند

من البيت فإذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (أو) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه ، لأنه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر والشاذروان ، وقال : « خذوا عني مناسككم » ، (أو) طاف وهو (عريان أو نجس) أو محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه الصلاة والسلام « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أنكم تسكلمون فيه » ، رواه الترمذى ، والأثر من عن ابن عباس ، ويسن فعل باقى المناسك كلها على طهارة « وإن طاف المحرم لابس مخيط صح وفدى (ثم) إذا تم طوافه (يصلى ركعتين) نقلاً يقرأ فيهما بالكافرين ، والإخلاص بعد الفاتحة ، وتجزى مكتوبة عنهما ، وحيث ركعها جاز ، والأفضل كونهما (خلف المقام) لقوله تعالى « ٢ : ١٢٥ » واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى .

الحجر الأسود ، وهو فى هذا الزمان قد صفح فصار بجانب يعسر الدوس عليه فجزى الله فاعله خيراً اهـ (فيروز) .

قوله « صلاة » ، وفى الكافى : يجوز الشرب ، وربما يؤخذ من جواره جواز الأكل ، وذكر فى الفروع عن القاضى وغيره : أن الطواف كالصلاة فى جميع الأحكام ، إلا فى إباحة النطق ، فقتضى ذلك : تحريم الأكل والشرب فيه اهـ (ابن نصر الله — كافى) .

قوله « خلف المقام » ، أى : مقام إبراهيم عليه السلام ، قال فى الفروع : ولا يشرع تقبيله ، ولا مسحه إجماعاً ، فسأثر المقامات أولى ، ذكره شيخنا رحمه الله وكذا صخرة بيت المقدس اهـ (ش منتهى) .

(فائدة) قال فى المنتهى : وله جمع أسايح بركعتين لكل أسبوع ، قال الخلو فى حاشيته : فلا تعتبر الموالاة بين الطواف والصلاة ، بخلاف التكبير فى أيام التشريق ، وسجدة التلاوة ، فإنه يكره لأنه يؤدى إلى فواته ، ذكره القاضى وغيره اهـ .

فصل

(ثم) بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لفعله عليه الصلاة والسلام ويسن الإكثار من الطواف كل وقت (ويخرج إلى الصفا من بابيه) أى : باب الصفا ليدعى (فيرقاه) أى : الصفا (حتى يرى البيت) فيستقبله (ويكبر ثلاثاً ويقول ما ورد) ثلاثاً ومنه : الحمد لله على ما هدانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ويدعو بما أحب ، ولا يلبي (ثم ينزل) من الصفا (ماشياً إلى) أن يبقى بينه وبين (العلم الأول) وهو الميل الأخضر في ركن المسجد

فصل

قوله «ويدعو بما أحب» قال الإمام : يدعو بدعاء ابن عمر رضي الله عنهما وهو «اللهم اعصمني بدِينك ؛ وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنّني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحبك ويحب ملائكتك وعبادك الصالحين . اللهم يسرني لليسرى ، وجنّني للعسرى ، واغفر لي في الآخرة والأولى . واجعلني من أئمة المتقين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين . اللهم قلت «٤٠ : ٦٠ ادعوني أستجب لكم» وإنك لا تخلف الميعاد ، اللهم اذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه . ولا تنزعني منى حتى تتوفاني وأنا على الإسلام . اللهم لا تقدمني للعذاب ، ولا تؤخرني لسوء الفتن ، اه (خ تنقيح) .

قوله «ماشياً إلى العلم» قاله جماعة : وعند آخرين : إلى أن يصير بينه وبين العلم نحو ستة أذرع . قال في الفروع : وهو أظهر اه .

قوله «ماشياً» قال شيخنا : هرولة (تقرير) وبخطه : الصحيح من المذهب :

نحو ستة أذرع (ثم يسعى) ماشياً سعيّاً (شديداً إلى) العلم (الآخر) وهو الميل
 الآخر بفناء المسجد حذاء دار العباس (ثم يمشي ويرقي المروة، ويقول ما قاله
 على الصفا، ثم ينزل) من المروة (فيمشي في موضع مشيه، ويسعى في موضع
 سعيه، إلى الصفا يفعل ذلك) أى : ما ذكر من المشي والسعي (سبعاً، ذهابه
 سعيّة ورجوعه سعيّة) يفتح بالصفا ويختم بالمروة، ويجب استيعاب ما بينهما
 في كل مرة فيلصق عقبه بأصلهما إن لم يرقهما فإن ترك ما ترك مما بينهما شيئاً ولو دون
 ذراع لم يصح سعيه (فإذا بدأ بالمروة سقط الشوط الأول) فلا يحتسبه ويكثر
 من الدعاء والذكر في سعيه، قال أبو عبد الله كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا
 والمروة قال : «رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم» ويشترط
 له نية وموالاته وكونه بعد طواف نسك ولو مسنوناً (وتسن فيه الطهارة) من
 الحدث والنجس (والستارة) أى ستر العورة، فلو سعى محدثاً أو نجساً أو عريانياً

أن السعى راكباً كالطواف راكباً، وقطع الموفق والشارح بجواز السعى
 راكباً لعذر وغيره اهـ.

قوله « بفناء المسجد، قال في المطلع : وفناء المسجد : ركنه، وإنما عبر
 المصنف في الأول بالركن، وهنا بالفناء تفننا اهـ (فيروز).

قوله « فيلصق عقبه بأصلهما، والراكب يفعل ذلك بدابته، لكن قد حصل
 علو في الأرض من الأتربة والأمطار. بحيث تغطي عدة من درجتهما لكن من
 لم يتحقق قدر المغطى يحتاط ليخرج من عهدة الواجب يقيّن اهـ (ش ق ع) .
 قوله « بعد طواف إله، فلو سعى قبل إن يطوف : لم يجزه السعى اهـ.

قوله « ولو مسنوناً، وهو طواف القدوم، لأنه يصدق عليه أنه مسنون،
 وطواف نسك، وإن سعى المفرد أو القارن بعد طواف القدوم : لم يلزمهما
 سعى بعد ذلك (م خ).

قوله « ولو مسنوناً، ولا يستحب السعى مع كل طواف ولا يصح إذا لم

أجزأه (و) تسن (الموالاة) بينه وبين الطواف ، والمرأة لا ترقى الصفا ولا المروة ، ولا تسعى سعياً شديداً ، وتسني مبادرة معتمر بذلك (ثم إن كان متمتعاً لا هدى معه قصر من شعره) ولو لبده ، ولا يحلقه ندبا ليوافره للحج (وتحلل) لأنه تمت عمرته (وإلا) بأن كان مع المتمتع هدى ، لم يقصر و (حل إذا حج) فدخل الحج على العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ، والمعتمر غير المتمتع يحل ، سواء كان معه هدى أو لم يكن في أشهر الحج أو غيرها (والمتمتع والمعتمر إذا شرع في الطواف قطع التلبية) لقول ابن عباس يرفعه « كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرّاً .

باب الحج والعمرة

يسن للمحليين بمكة وقربها حتى متمتع حل من عمرته (الإحرام بالحج يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة ، سمي بذلك لأن الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) فيصلّى بمبنى الظهر مع الإمام ، ويسن أن يحرم (منها) أى من مكة والأفضل من تحت الميزاب (ويجزئ) إحرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه ، ولا دم عليه ، والمتمتع إذا عدم الهدى وأراد الصوم : سن له أن يحرم يوم السابع ، ليصوم الثلاثة محرماً (ويبيت بمبنى) ويصلّى مع الإمام استحباباً (فإذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (إلى عرفة)

يكن طواف نسك ، به عليه الحجاوى اه .

قوله « ولو لبده » التلييد : هو جعل نحو صمغ في شعر رأسه لينضم الشعر ويلتصق ببعضه ببعض ، احترازاً عن تمعطه وتقلله اه (فيروز) .

باب صفة الحج والعمرة

قوله « عرفة » وحدها : من الجبل المشرف على عرفة إلى الجبال المقابلة ،

فأقام بنمرة إلى الزوال يخطب بها الإمام أو نائبه خطبة قصيرة منتتحة بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وكلا) أى : كل عرفة (موقف إلا بطن عرنة) لقوله عليه الصلاة والسلام : كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة ، رواه ابن ماجه (وسن أن يجمع) بعرفة من له الجمع (بين الظهر والعصر) تقدما (و) أن (يقف راكبا) مستقبل القبلة (عند الصخرات وجبل الرحمة) لقول جابر : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة ، ولا يشرع صعود جبل الرحمة ، ويقال له : جبل الدعاء (ويكثر من الدعاء) لهما ورد (كقوله لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي

إلى ما يلي حوائط بنى عامراه (مغنى) .

قوله : فأقام بنمرة ، بفتح النون وكسر الميم بعدها راء (ح ع) وهو موضع بعرفة ، وهو الجبل الذى عليه أنصاب الحرم ، على يمينك إذا خرجت من مازمى عرفة تريد الموقف (ح منتهى) .

قوله : إلا بطن عرنة ، بضم العين وفتح الراء والنون (فيروز) .

قوله : ويسن أن يجمع إلخ ، بخلاف المكي فإنه لا يجمع ، ومن دون مسافة قصر فإنه لا يجمع (تقرير) قال في الشرح : والصحيح : أن الإمام يجمع وكل من صلى معه اه .

قوله : القصوى ، في الصحاح : وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقه تسمى العضاء ، ولم تكن مقطوعة الأذن ، اه .

وقوله : جبل المشاة إلخ ، أى ، طريقهم الذى يسلكونه في الرمل ، وقيل : أراد : صفهم وجمتمعهم في مشيهم ، تشبيهاً بجبل الرمل اه (ش — منتهى) .

نوراً ، ويسرلى أمرى) ويكثر الدعاء والاستغفار ، والتضرع والخشوع وإظهار الضعف ، والافتقار ، ويلج فى الدعاء ، ولا يستبطن الإجابة (ومن وقف) أى : حصل بعرفة (ولو لحظة) أو نائماً أو ماراً أو جاهلاً أنها عرفة (من فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر وهو أهل له) أى : للحج بأن يكون مسلماً محرماً بالحج ليس سكراناً ولا مجنوناً ولا مغمى عليه (صح حجه) لأنه حصل بعرفة فى زمن الوقوف (وإلا) يقف بعرفة أو وقف فى غير زمنه أو لم يكن أهلاً للحج (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المعتد به (ومن وقف) بعرفة (نهراً ودفع منها قبل الغروب ولم يعد) إليها (قبله) أى : قبل الغروب ويستمر بها إليه (فعليه دم) أى شاة ، لأنه ترك واجبا ، فإن عاد إليها واستمر للغروب ، أو عاد بعده قبل الفجر : فلا دم عليه ، لأنه أتى بالواجب ، وهو الوقوف بالليل والنهار (ومن وقف ليلاً فقط فلا)

قوله ، أى : حصل بعرفة ، أى : فلا يقال : لابد من الإرادة (فيروز) . قوله ، من فجر يوم عرفة - إلخ ، قال فى الإنصاف : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقدمه فى الفروع وغيره . وهو من تلمذرات . وقال ابن بطة وأبو حفص : وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة وحكى رواية . قال فى الفائق : واختاره شيخنا يعنى به : الشيخ تقي الدين . وحكاه ابن عبد البر إجماعاً اه .

(فائدتان - الأولى : قال الحارثى : لو أوقع الوقوف أو الطواف ، أو السعى على الدابة المغصوبة فكالمصلاة فى البقعة المغصوبة . قال فى الإنصاف : والنفس تميل إلى صحة الوقوف اه (ح ق ع) .

الثانية : وقفة الجمعة فى آخر يومها ساعة الإجابة ، فإذا اجتمع فضيلة يوم الجمعة ويوم عرفة كان له مزية على سائر الأيام . قال فى الهدى : وأما ما استفاض على أنسنة العوام أنها تعدل اثنين وسبعين حجة فباطل لا أصل له اه (ح م ص)

دم عليه قال في شرح المنفع : لانعلم فيه خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم دم أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج، (ثم يدفع بعد الغروب) مع الإمام أو نائبه على طريق المأزمين (إلى مزدلفة) وهي ما بين المأزمين ووادي محسر ويسن كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه الصلاة والسلام «أيها الناس السكينة السكينة» (ويسرع في الفجوة) لقول أسامة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فإذا وجد فجوة نعم، أي : أسرع لأن العنق انبساط السير والنعم فوق العنق (ويجمع بها) أي بمزدلفة (بين العشامين) أي يسن لمن دفع من عرفة أن لا يصل المغرب حتى

قوله «المأزمين» ، ثنية مأزم بفتح أوله وإسكان ثانيه وكسر الزاي ، وكذا قيده البكري ، وقال : هما معروفان بين عرفة ومزدلفة ، وكل طريق بين جبلين فهو مأزم ، قاله ابن أبي الفتح في المطلع (فيروز) .

قوله «إلى مزدلفة» ، من الزلف ، وهو التقرب ، سميت بذلك لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفة ازدلفوا إليها ، أي : تقربوا وهضوا إليها ، وتسمى أيضاً جمعاً ، لاجتماع الناس بها اهـ (ح - منتهى) .

قوله «وادي محسر» ، وهو بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها سين مهمة مشددة بعدها راء ، وكذا قيده البكري وهو بين مزدلفة ومنى ، وسمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه ، أي : أعيا ، قاله في المطلع (فيروز) .

قوله «ويسرع في الفجوة» ، الفجوة - بفتح الفاء وسكون الجيم - الفرجة بين الشبطين اهـ .

قوله «ويجمع بها» - إلخ ، وصلاة عرفة ومزدلفة كغيرهما ، نعم عليه . اختاره الأكثرون ، وفاقاً للشافعي ، واختار أبو الخطاب في عباراته وشيخنا : القصر والجمع مطلقاً : وفاقاً للمالك ، والأشهر عن أحمد : الجمع فقط ، وفاقاً لأبي حنيفة لامتناع القصر للمكي اهـ (فروع) .

يصل إلى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حطر حله وإن صلى المغرب بالطريق ترك السنة وأجزأه (ويبيت بها) وجوباً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بات بها ، وقال : خذوا عني مناسككم ، (وله الدفع) من مزدلفة قبل الإمام (بعد نصف الليل) لقول ابن عباس : كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله من مزدلفة إلى منى ، متفق عليه (و) الدفع (قبله) أى قبل نصف الليل (فيه دم) على غير سقاة ، ورعاة ، سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً ، عامداً أو ناسياً (كوصوله إليها) أى : إلى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم ، لأنه ترك نسكاً واجباً (لا) إن وصل إليها قبله ، أى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا إن دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد إليها قبل الفجر لادم عليه فإذا أصبح) (صلى الصبح) بغلس ثم (أتى المشعر الحرام) وهو جبل صغير بالمزدلفة سمي بذلك لأنه من علامات الحج (فيرقاه أو يقف عنده ، ويحمد الله ويكبره) ويحمد الله (ويقرأ ٢ : ١٩٨ ، ١٩٩ فإذا أفضتم من عرفات — الآيتين) ويدعو حتى يسفر) لأن في حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل واقفاً عند المشعر الحرام حتى أسفر جداً ، فإذا أسفر سار قبل طلوع الشمس بسكينة ، (فإذا بلغ محسراً) وهو واد بين مزدلفة ومنى ، سمي بذلك لأنه يحسر سالكه (أسرع) قدر (رمية حجر) إن كان ماشياً ، وإلا حرك ذابته ، لأنه صلى الله عليه وسلم لما أتى بطن محسر

قوله : ويدعو حتى يسفر ، فيقول : اللهم فكما وفقتنا للوقوف فيه ، وأرئيتنا إياه فوقتنا لذكرك كما هديتنا ، واغفر لنا كما وعدتنا بقولك ، وقولك الحق : فإذا أفضتم من عرفات — إلى غفور رحيم ، اه .

قوله : أسرع قدر رمية حجر — الخ ، قال النووي في شرح مسلم عند قوله صلى الله عليه وسلم : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم ، : وذلك

حرك قليلا ، كما ذكره جابر (وأخذ الحصى) أى : حصى الجمار من حيث شاء ،
وكان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع ، ودفعه سعيد بن جبير ، وقال : كانوا
يتزودون الحصى من جمع ، أى مكان يقال له ذلك ، والرمى تحية منى ، فلا يبدأ
بشيء قبله (وعدده) أى عدد حصى الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة (بين
الحصى والبندق) كحصى الخذف فلا تجزئ صغيرة جدا ولا كبيرة ، ولا يسن
غسله (فإذا وصل إلى منى) وهى (من وادى محسر إلى جمر العقبة) بدأ بجمرة
العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات ، واحدة بعد واحدة ، فلو رمى دفعة

قاله فى أصحاب الحجر ، وفيه : الحث على المراقبة عند المرور بدار الظالمين
ومواضع العذاب ، ومراده بالإسراع بوادى محسر ، لأن أصحاب الفيل هلكوا
هناك ، فينبغى للبار فى مثل هذه المواضع المراقبة والخوف والبكاء والاعتبار
بهم وبمصارعهم ، وأن يستعيز بالله من ذلك اهـ (ح ش — منتهى) .

(فائدة) وعن ابن عمر رضى الله عنهما : أنه لما أتى محسراً أسرع ،
وقال : إليك تعدو قلقاً وضيقاً ، مخالفاً دين النصارى دينها ، معترضاً فى بطنها
جنينها .

القلق : الانزعاج ، والوضين بضاد معجمة : حزام الرجل اهـ .

قوله : كحصى الخذف ، بالخاء والذال المعجمتين : الرمي بنحو حصاة أو
نواة بين السبابتين يحذف بها (فيروز) .

قوله : بدأ بجمرة العقبة ، قال القسطلانى : وامتازت جمرة العقبة عن
الجرتين الأخيرتين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف
عندها ، وترمى ضحى ، ومن أسفلها استجابا اهـ .

قوله : دفعة ، الدفعة : المرة ، وبالضم : الدفعة من المطر ، جمع دفع كصرد
وما انصب من سقاء أو إناء بمرة اهـ . (قاموس) .

واحدة : لم يجزئه إلا عن واحدة ، ولا يجزىء الوضع (يرفع يده) اليمنى حال الرمي (حتى يرى بياض إبطه) لأنه أعون على الرمي (ويكبر مع كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعياً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً (ولا يجزىء الرمي بغيرها) أى : غير الحصاة كجوهه ، وذهب ، ومعادن (ولا) يجزىء الرمي (بها ثانياً) لأنها استعملت فى عبادة ، فلا تستعمل ثانياً كما الوضوء (ولا يقف عند جمرة) العقبة بعد رميها لضيق المكان ، وندب أن يستبطن الوادى ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يرمى على جانبه الأيمن ، وإن وقعت الحصاة خارج المرمى ، ثم تدرجت فيه أجزاء (ويقطع التلبية قبلها) لقول الفضل بن عباس : إن النبي صلى الله عليه

قوله : ولا يجزىء الوضع ، أى : من غير رمى أو طرح (فيروز) .
قوله : وأن يستقبل القبلة ، قال الزركشى : كذا ذكره الأصحاب ، وفيه نظر ، ثم ذكر حديث ابن مسعود رضى الله عنه فى الصحيحين : أنه استقبل الجمرة حالة الرمي ، قال : لكن فى رواية النسائي : أنه استقبل الكعبة وجعل الجمرة على جانبه الأيمن ، (خطه) وفى الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى ، فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع ، وقال : هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة ، (خطه) .

قوله : وإن وقعت الحصاة — الخ ، قال الخلو تى : نقل شيخنا عن ابن جماعة أنه قال فى مناسكه : إنه لم يرم من به على المراد من الرمي من أهل مذهبه ولا غيرهم . ولكن يؤخذ مما نص عليه الحنابلة من أنه لو رمى حصاة فوقعت خارجه . ثم تدرجت فيه : أجزأته . أن المراد منه : مجتمع الحصى ، لا الشاخص المرتفع فيه . أقول هذا مع قول النووى فى تحرير التنبية مانصه : قال الشافعى رحمه الله : الجمرة : مجتمع الحصى إلا ما سال . فمن رمى فى المجتمع : أجزأه . ومن رمى فى السائل فلا ، انتهى . فهذا صريح فيما استنبطه اه .

وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ، أخرجاه في الصحيحين (ويرى) ندبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة ضحى يوم النحر وحده ، أخرجه مسلم (ويجزىء) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر ، لما روى أبو داود عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، فإن غربت شمس يوم الأضحي قيل رميه رمي من غد بعد الزوال (ثم ينجر هديا إن كان معه) واجبا كان أو تطوعا ، فإن لم يكن معه هدى وعليه واجب اشتراه ، وإن لم يكن عليه واجب سن له أن يتطوع به ، وإذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحلق) ويسن أن يستقبل القبلة ويبدأ بشقه الأيمن (أو يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعينها ، ومن لب رأسه أو ضفره أو عقصه فكغيره ، وبأى شيء قصر الشعر أجزاءه ، وكذا إن نتفه أو أزاله بنورة ، لأن القصد إزالته ، لكن السنة الحلق أو التقصير (وتقصير منه المرأة) أى : من شعرها (قدر أنملة) فأقل ، لحديث ابن عباس يرفعه : ليس على النساء حلق ، إنما على النساء التقصير ، رواه أبو داود ، فتقصر من كل قرن قدر أنملة أو أقل ، وكذا

قوله « وحده » راجع ليوم النحر ، وليس هو راجعا لقول جابر رضى الله عنه : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم — الخ ، جرة العقبة يندب أن ترمى ضحى يوم العيد وحده ، وما بعد يوم العيد يندب الرمي بعد الزوال اهـ (يس — ح ش منتهى) .

قوله « فرقه على مساكين الحرم » لا يتعين ذلك ، فلو أطلقه لهم : أجزأ (فيروز)

قوله « ويبدأ بشقه الأيمن » أى : شق رأسه ، وأن يبلغ بالحلق العظم الذى عند منقطع الصدغ من الوجه . وذكر جماعة : ويدعو وقت الحلق . قال الموفق وتبعه الشارح وغيره : يكبر وقت الحلق ، لأنه نسك اهـ (ح منتهى) .

العبد ، ولا يخلق إلا بإذن سيده ، ويسن لمن حلق أو قصر أخذ ظفر وشارب وعانة وإبط (ثم) إذا رمى وحلق أو قصر (فقد حل له كل شيء) كان محظوراً بالإحرام (إلا النساء) وطأ ، ومباشرة ، وقبله ، ولمساً لشهوة ، وعقد نكاح ، لما روى سعيد عن عائشة مرفوعاً : إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب ، والثياب ، وكل شيء إلا النساء ، (والحلق والتقصير) ممن لم يخلق (نسك) في تركهما دم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : فليقتصر ثم ليحل ، (لا يلزم بتأخير) أى الحق أو التقصير عن أيام منى (دم . ولا بتقديمه على الرمي ، والنحر) وإلا إن نحر أو طاف قبل رميه ولو عالماً ، لما روى سعيد عن عطاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج ، ويحصل التحلل الأول بأثنين

قوله : إلا بإذن سيده ، قال الزركشى : لأن الشعر ملك للسيد ، ويزيد في قيمته ولم يتعين زواله ، فلم يكن له ذلك كغير حالة الإحرام ، نعم : إن أذن له سيده جاز ، إذ الحق له اه (ع ن) .

قوله : وعقد نكاح ، واختار الشيخ : حل عقد النكاح . وذكره عن أحمد (إنصاف) . وإن عدم الشعر سن إمرار موسى على رأسه اه (توضيح) .

قوله : والحلق والتقصير — الخ ، الواو بمعنى أو ، (م خ) .
قوله : وفي تركهما ، أى : ترك جميعهما لاجتماعهما ، لأنه لو حلق ولم يقصر أو عكسه لاشيء عليه ، لأنه فعل والواجب اه (م خ) وبخطه : وعلم من كونهما نسكاً : أنه لا بد من نيتهما كنية الطواف . نبه عليه شيخنا في كل من الشرح والحاشية (م خ) .

قوله : لقوله صلى الله عليه وسلم ، وجه الاستدلال بذلك : أنه رتب الحل على التقصير . فلو لم يكن نسكاً لم يرتب ذلك عليه (فيروز) .

من حلق ، ورمى ، وطواف ، والتحلل الثاني بما مع سعى ، ثم يخطب الإمام
بمضى يوم النحر خطبة يفتتحها بالتكبير ، ويعلمهم فيها النحر ، والإفاضة ،
والرمى .

فصل

(ثم يفيض إلى مكة ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة)
ويقال : طواف الإفاضة فيعينه بالنية ، وهو ركن لا يتم حج إلا به . وظاهره : أنهما
لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل ، وكذا المتمتع يطوف للزيارة فقط
كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة ، فإنه يكتفى بها عن تحية المسجد ، واختاره
الموفق ، والشيخ تقي الدين ، وابن رجب ، ونص الإمام ، واختار الأكثر : أن
القارن والمفرد إن لم يكونا دخلاها قيل يطوفان للقدوم برمل ، ثم للزيارة ، وأن
المتمتع يطوف للقدوم ، ثم للزيارة بلارمل (وأول وقته) أى : وقت طواف الزيارة
(بعد نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بعرفات ، وإلا فبعد الوقوف (ويسن)
فعله (في يومه) لقول ابن عمر : أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر ،
متفق عليه ، ويستحب أن يدخل البيت فيكبر في نواحيه ويصلى فيه ركعتين بين
العمودين تلقاه وجهه ، ويدعو الله عز وجل (وله تأخير) أى : تأخير الطواف عن
أيام منى ، لأن آخر وقته غير محدود كالسعى (ثم يسعى بين الصفا والمروة إن كان
متمتعا) لأن سعيه أولا كان للعمرة ، فيجب أن يسعى للحج (أو) كان (غيره)
أى : غير متمتع بأن كان قارنا أو مفردا (أو لم يكن سعى مع طواف القدوم) فإن
كان سعى بعده لم يعد . لأنه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر الأنسك غير

فصل ثم يفيض — الخ

قوله « فيجب أن يسعى للحج » وعنه : يجوز له سعى واحد ، اختاره الشيخ
تقي الدين اهـ (تقرير) .

الطواف ، لأنه صلاة (ثم قد حل له كل شيء) حتى النساء ، وهذا هو التحلل الثاني (ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ويتضلع منه) ويرش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد) فيقول : باسم الله : اللهم اجعله لنا علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وريا وشبعا ، وشفاء من كل داء واغسل به قلبي ، واملاؤه من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد الطواف والسعي يصلي ظهر يوم النحر بمعى (ويبست بمعى ثلاث ليال) إن لم يتعجل ، وليلتين إن تعجل في يومين ويرمى الجمرات بمعى أيام التشريق (فيرمى الجمرة الأولى وهى التى تلى مسجد الخيف بسبع حصيات) متعاقبات يفعل كما تقدم فى جمرة العقبة (ويجعلها) أى : الجمرة (عن يساره ويتأخر قليلا) بحيث لا يصيبه الحمى (ويدعو طويلا) رافعا يديه (ثم) يرمى الوسطى (مثلها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا . ويدعو طويلا ، لكن يجعلها عن يمينه (ثم يرمى جمرة العقبة) بسبع كذلك (ويجعلها عن يمينه ، ويستبطن الوادى ولا يقف عند ما يفعل هذا) الرمى للجمار الثلاث الترتيب والكيفية المذكورين (فى كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال) فلا يحزى قبله ولا ليلا لغير سقاة ورعاة . والأفضل الرمى قبل صلاة الظهر . ويكون (مستقبلا القبلة) فى السك (مرتبا) أى يجب ترتيب الجمرات الثلاث

قوله « لغير سقاة ورعاة ، والرعاة والسقاة يرمون ليلا ونهارا ١٥١ .
(خطه) .

قوله « رعاة ، هم رعاة الإبل خاصة .

قوله « مرتبا ، قال فى حاشية المنتهى : والظاهر : أنه لا تشترط الموالاة مطلقا ، أو قول : ويدل عليه قوله : وإن جهل من أيها تركت : بنى على اليقين . أى : فيجعلها من الأولى ، فيذهب إليها فيرميها بحصاة واحدة فقط ، ثم يعيد رمى ما بعدها ، فإنه لو كانت الموالاة معتبرة لأعاد رمى الأولى كاملا ، لطول الزمن

على ما تقدم (فإن رماه كله) أى : من رمى حصى الجمار السبعين كله (فى) اليوم (الثالث) من أيام التشريق (أجزاءه) الرمى أداء . لأن أيام التشريق كلها وقت للرمى (ويرتبه بنية) فيرمى لليوم الأول بنية ، ثم للثاني مرتباً ، وهلم جرا كالقوائت من الصلوات (فإن أخره) أى : الرمى (عنه) أى : عن ثالث أيام التشريق فعليه دم (أو لم يبت بها) أى : بمنى (فعليه دم) لأنه ترك نسكاً واجباً ولا مبيت على سقاة ورعاة ، ويخطب الإمام ثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والتوديع .

اه (مخ) وجزم مرعى بعدم وجوب موالاة الرمى اه (من منسك الشيخ سليمان ابن على) .

﴿فائدة﴾ قوله فى المنتهى : د وفى ترك حصة ما فى إزالة شعره الخ ، أى : بشرط أن تكون من الأخيرة ، وأن يكون سائر ما قبلها من الجمرات وقع تاماً ، وأن تكون أيام التشريق قد مضت ، فإنه لو كان الترك من غير الأخيرة : لم يصح رمى ما بعد الجمرة التى ترك منها ، ولو كان المتروك منها : لم يصح رميه ، ولم يصح رمى ما بعدها بالمرّة ، ولو كان جمع الترك من الأخيرة ولم تمض أيام التشريق : وجب عليه أن يعيد ، ولم يحزه الإطعام ، لبقاء وقت الرمى كما تقدم جميع ذلك فافهم تسلم اه (م خ) .

﴿فائدة﴾ قال فى حاشية شرح المنتهى : قوله د ومن له عذر من نحو مريض وحبس جاز أن يستنيب من يرمى عنه ، هذا فيما إذا كان فرضاً ، وأما إن كان نقلاً جاز أن يستنيب ولو لغير عذر (اه) .

قوله د أو لم يبت بها فعليه دم ، أى : ويستقر الدم (خطه) لقول ابن عباس رضى الله عنهما د من ترك نسكاً فعليه دم . .

قوله د ولا مبيت على سقاة ورعاة ، قال فى حاشية المنتهى : فأهل سقاية

(ومن تعجل في يومين خرج قبل الغروب) ولا إثم عليه ، وسقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (وإلا) يخرج قبل الغروب (لزمه المبيت والرمي من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر وثبت عن عمر أنه قال : من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس ، (فإذا أراد الخروج من مكة) بعد عوده إليها

الحاج : هم القائمون بها ، وكان العباس رضى الله عنه يلي ذلك في الجاهلية والإسلام فمن قام بذلك بعده إلى الآن فالرخصة له اه أى : أهل سقاية العباس خاصة ، وهم سقاة زمزم على ما في المطلع اه وقيل : أهل الأعذار كالمرضى ، ومن له مال يخاف ضياعه حكمهم حكم الرعاة في ترك البيتوتة ، جزم به المصنف والشارح وابن رزين اه (ح م ص) .

(فائدة) قوله في المنتهى : « فإن غربت الشمس لزم الرعاة فقط المبيت ، لزوم المبيت للرعاة إذا غربت الشمس ، هل هو مطلقا ، أو بشرط أن لا تكون إبلهم في المرعى ، فإن كانت فيه كان لهم الخروج من منى بعد الغروب إليها ؟ لم أجد فيه نقلا ، والظاهر : أنهم إن خافوا عليها : جاز لهم الخروج ، وإلا فلا اه . (ابن نصر الله : كافي) .

قوله « ويدفن حصاه » قال صاحب الرعايتين والحاويين : يدفنه في المرعى ، وفي منسك ابن الزاغوني : يرمى بمنى كفعله في اللواتي قبلها ، وفي الفائق بعد أن قدم أنه يدفن حصاه : قلت : لا يتعين ، بل له طرحه ودفعه إلى غيره اه . (ح منتهى) .

قوله « فإذا أراد الخروج من مكة إلخ » فهم منه أنه لو سافر إلى بلده من منى ولم يأت مكة لاوداع عليه وصرح به في الإقناع عن الشيخ تقي الدين في موضع اه (ح ع ن) قال ابن نصر الله في حواشي الكافي « وظاهر كلام الأصحاب لزم دخول مكة بعد أيام منى لكل حاج ، ولو لم يكن طريق بلده عليها ، لوجب

(لم يخرج حتى يطوف للوداع) إذا فرغ من جميع أموره ، لقول ابن عباس ، وأمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت طوافا إلا أنه خفف عن المرأة الحائض ، متفق عليه ويسمى طواف الصدر (فإن أقام) بعد طواف الوداع (أو اتجر بعده أعاده) إذا عزم على الخروج وفرغ من جميع أموره ، ليكون آخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافر أهله وإخوانه (وإن تركه) أى : طواف الوداع (غير حائض رجع إليه) بلا إحرام إن لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره إن بعد عن مكة فيطوف ويسعى للعمرة ثم الوداع (فإن شق) الرجوع على من بعد عن مكة دون مسافة قصر ، أو بعد عنها مسافة قصر فأكثر فعليه دم ،

طواف الوداع عليه ، ولم يصرحوا به ، وقال أيضا : وقوة كلام الأصحاب : إن أول وقت طواف الوداع بعد أيام منى ، فلو ودع قبلها : لم يجزه ، ولم أجد به تصریحا ، ويؤخذ ذلك من قولهم : من ترك طواف الزيارة فطأه عند الخروج ، ولم يقولوا : من اكتفى بطواف الزيارة يوم النحر عن طواف الوداع ولم يعد إلى مكة اه . (ح ش منتهى) .

قوله « أو اتجر بعده إلخ » ، لكن لو اتجر بعده من غير تعريض : لم تلزمه إعادة (تقرير) .

قوله « بلا إحرام إن لم يبعد عن مكة » ، أى : لأنه رجوع لإتمام نسك مأمور به ، أشبه من رجوع إلى طواف الزيارة (فيروز) .

قوله « ويحرم بعمره إلخ » ، قال ابن نصر الله : فى إحرامه إشكال ، لأنه إذا أحرم بعمره مع أنه فى بقية إحرام الحج يكون قد أدخل عمرة على حجة ، والصحيح : عدم جوازه (فيروز) .

قوله « أو بعد عنها مسافة قصر » ، فإن رجع بعد بلوغ المسافة : لم يسقط عنه الدم اه (خطه) .

ولا يلزمه الرجوع إذا (أو لم يرجع) إلى الوداع (فعليه دم) لتركه نسكاً واجباً (وإن أخر طواف الزيارة) ونصه : أو القدوم (فطافه عند الخروج أجزأ عن طواف الوداع) لأن المأمور به أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل ، فإن نوى بطوافه الوداع : لم يحزته عن طواف الزيارة ، ولا وداع على حائض ونفساء إلا أن تطهر قبل مفارقة البنيان (ويقف غير الحائض) والنفساء بعد الوداع في الملتزم وهو أربعة أذرع (بين الركن) أى : الذى به الحجر الأسود (والباب) ويلصق به وجهه وصدره ، وذراعيه وكفيه مبسوطتين (داعياً بما ورد) ومنه : اللهم هذا بيتك ، وأنا عبدك وابن عبدك ، وابن أمتك ، حملنى على ما سخرت لى من خلقك ، وسيرتنى فى بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك ، وأعنتني على أداء نسكى ، فإن كنت رضية عني ، فازدد عني رضا ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك ذرى . وهذا أو انصرافى إن أذنت لى ، غير مستبدل بك ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية فى بدنى ، والصحة فى جسمي ، والعصمة فى ديني ، وأحسن من قلبي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لى بين خيرى الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير ، ويدعو بما أحب ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويأتى الحطيم أيضاً وهو

قوله : إلا أن تطهر الخ ، أى : فعليها أن ترجع وتغتسل وتودع ، لألها فى حكم الحاضرة ، فإن لم تفعل ولو لعذر : فعليها دم لتركها نسكاً واجباً (فيروز) .

قوله : فمن الآن ، الأوجه : أنه فعل دعاء ، ويجوز كونه حرفاً لا ابتداء الغاية

قوله : ويأتى الحطيم ، الحطيم : هو الحجر ، وإنما سمي حطيماً لما حطم من جداره ، فلم يسو ببناء البيت ، وترك خارجاً منه محطوم الجدار ، وأصل الحطيم : الكسر ، وإنما سمي الحجر حجراً لأنه حجر ، أى : اقتطع من الأرض بما أدير عليه من البنيان . (ابن الجوزى فى كشف مشكل الصحيحين) .

تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ، ويستلم الحجر ويقبله . ثم يخرج (وتقف الحائض) والنفساء (يباه) أى : باب المسجد (وتدعو بالدعاء) الذى سبق (ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما) لحديث : من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حياتى ، رواه الدارقطنى

قوله « ويستلم الحجر ويقبله » ، يعنى : ثم يخرج ، قال : فإذا ولى لا يقف ولا يلتفت ، فإن التفت رجع فودع ، يعنى : استجباً ، كما ذكره جماعة ، قال فى الفائق : لا يستحب له المشى بقبرى بعد وداعه ، وقدمه فى الرعاية ، قال الشيخ تقي الدين : قلت : هذا بدعة مكروهة اهـ (ح منتهى) .

قوله « لحديث » ، من حج فزار قبرى — الخ ، وهذا حديث ليس بصحيح باتفاق أهل العلم ، قاله الشيخ تقي الدين ، وقال بعضهم : موضوع ، قال الشيخ تقي الدين فى رده على ابن الأختائى بعد كلام سبق : ولم يعرف عن أحد من أصحابه أنه تكلم بهذا الاسم فى حقه ، فقال : تستحب زيارة قبره ، أولاً تستحب ونحو ذلك ، ولا علق بهذا الاسم حكماً شرعياً ، وقد كره من كره من العلماء التكلم به ، وذلك اسم لا مسمى له ، ولفظ لا حقيقة له ، وإنما تكلم به من تكلم من المتأخرين . ومع ذلك لم يريدوا ما هو المعروف من زيارة القبور ، فإنه معلوم أن الذهاب إلى هناك إنما يصل إلى مسجده - إلى أن قال : فالمسجد نفسه يشرع إتيانه ، سواء كان القبر هناك ، أو لم يكن اهـ (المقصود) - وقال أيضاً : والنية فى السفر إلى مسجده وزيارته مختلفة ، فمن قصد السفر إلى مسجده للصلاة فيه : فهذا مشروع بالنسب والإجماع ، وإن كان لم يقصد إلا القبر ولم يقصد المسجد : فهذا مورد النزاع ، فمالك والأكثرون يحرمون هذا السفر ، وكثير من الذين يحرمونه لا يجوزون قصر الصلاة فيه ، وآخرون يجعلونه سفرأ جائزاً ، وإن كان غير مستحب ولا واجب بالنذر ، وأما من كان قصده السفر إلى مسجده وقبره معاً : فهذا قصد مستحب مشروع بالإجماع اهـ . (من الرد المذكور) .

ويسلم عليه مستقبلا له ، ثم يستقبل القبلة ، ويجعل الحجرة عن يساره ، ويدعو بما أحب ، ويحرم الطواف بها ، ويكره التمسح بالحجرة ، ورفع الصوت عندها ، وإذا أراد وجهه إلى بلده قال : لا إله إلا الله ، آيئون تائبون ، عابدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده .

(وصفة العمرة : أن يحرم بها من الميقات) إن كان ماراً به (أو من أدنى الحل) كالتنعيم (من) مكي (ونحوه) ممن بالحرم و (لا) يجوز أن يحرم بها (من الحرم) لخالفته أمره صلى الله عليه وسلم ، وينعقد وعليه دم (فإذا طاف وسعى وحلق وقصر : حل) لإثباته بأفعالها (وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بأشهر الحج ، ولا يوم النحر أو عرفة ، ويكره الإكثار والمواالة بينها باتفاق السلف ،

قوله « ويحرم الطواف بها » قال الشيخ : ويحرم طوافه بغير البيت العتيق اتفاقاً (فيروز) .

قوله « ويكره التمسح بالحجر الخ » عبروا بالكراهة ، والظاهر : التحريم اهـ (خطه) قال الشيخ : هو حرام ليس بمكروه ، وقال الشيخ أيضا : واتفقوا على أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من الشرك ، قال : والشرك لا يغفره الله ولو كان صغيرا . اهـ (خطه) .

قوله « فلا تكره بأشهر الحج » خلافا لبعضهم ، فإنه يكرهها في أشهر الحج اهـ .

قوله « ولا يوم النحر » أي : لا يكره ذلك ، فإن قيل : كيف يتصور ذلك وهو متلبس بحج ، إذ يكون ذلك من إدخال العمرة على الحج ، والصحيح : عدم جوازه ؟ فالجواب كما حرره شيخنا الوالد : بأن فعل ذلك لمن لم يكن متلبسا بحج (فيروز) .

قوله « ويكره الإكثار الخ » وكره الحسن ومالك العمرة في كل شهر مرتين اهـ (تقرير) .

قاله في المبدع ، ويستحب تكرارها في رمضان ، لأنها تعدل حجة (وتجزى).
العمرة (كل وقت) من التمتع ، وعمرة القارن (عن) عمرة (الفرض) التي هي
عمرة الإسلام .

(وأركان الحج) أربعة (الإحرام) الذي هو نية الدخول في النسك ،
« إنما الأعمال بالنيات ، (والوقوف) بعرفة ، لحديث «الحج عرفة ، (وطواف
الزيارة) لقوله تعالى « ٢٢ : ٢٩ وليطوفوا بالبيت العتيق ، (والسعى) لحديث
« اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى ، رواه أحمد .

(وواجباته) سبعة (الإحرام من الميقات المعتبر له) وتقدم (والوقوف
بعرفة إلى الغروب) على من وقف نهاراً (والمبيت لغير أهل السقاية والرعاية)
بمضى ليالى أيام التشريق على ما مر (والمبيت) بمزدلفة إلى ما بعد نصف الليل
لمن أدركها قبله على غير السقاية والرعاة (والرمي) مرتباً (والحلاق) أو التقصير

قوله « وتجزى من التمتع الخ ، قال في الفروع : وكره شيخنا الخروج
من مكة لعمرة تطوع ، وأنه بدعة ، لأنه لم يفعله عليه الصلاة والسلام ،
ولا صحابي على عهده إلا عائشة رضي الله عنها ، لاني رمضان ولا في غيره اتفاقاً .
ولم يأمر عائشة بل أذن لها بعد المراجعة ليطيب قلبها ، قال : وطوافه ولا يخرج
أفضل اتفاقاً ، وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز ، كذا قال . وذكر
أحمد في رواية صالح : أن من الناس من يختارها على الطواف ، ويحتج بإعمار
عائشة ، ومنهم من يختار الطواف وهي أفضل في رمضان . قال أحمد : هي فيه
تعدل حجة ، قال : وهي حج أصغر اه واختار في الهدى : أن العمرة في أشهر
الحج أفضل ، وظاهر كلام جماعة : التسوية (ش ق ع) .

قوله « من التمتع ، ليس بمتعين ذلك بل أفضل كما مر اه (فيروز) .
قوله « والوقوف ، هو ركن إجماعاً ، والسعى فيه خلاف مشهور بين
العلباء هل هو سنة ، أو ركن ، أو واجب ؟ (اه) .

(والوداع ، والباقي) من أفعال الحج وأقواله السابقة سنن ، كطواف القدوم والمبيت بمنى ليلة عرفة ، والاضطباع ، والرمل في موضعهما ، وتقبيل الحجر ، والأذكار والأدعية ، وصعود الصفا والمروة .

(وأركان العمرة) ثلاثة (إحرام ، وطواف ، وسعى) كالحج (وواجباتها الحلاق) أو التقصير (والإحرام من ميقاتها) لما تقدم (فمن ترك الإحرام لم ينعقد نسكه) حياً كان أو عمرة ، كالصلاة لا تنعقد إلا بالنية (ومن ترك ركناً غيراه) أى : غير الإحرام (أو نيته) حيث اعتبرت (لم يتم نسكه) أى ، لم يصح إلا به أى : بذلك الركن المتروك هو أو نيته المعتمدة ، وتقدم أن الوقوف بعرفة يجزىء حتى من نائم وجاهل أنها عرفة (ومن ترك واجباً) ولو سهواً (فعليه دم) فإن عدمه فكصوم المتعة (أو سنة) أى : من ترك سنة (فلا شيء عليه) قال فى الفصول وغيره : ولم يشرع الدم عنها ، لأن جبران الصلاة أدخل فيتعدى إلى صلاته من صلاة غيره ، كما لو سها الإمام فإنه يتعدى إلى صلاة المأموم .

قوله « وتقدم أن الوقوف الخ » يشير إلى أن الوقوف بعرفة ما يعتبر له نية (اه) .

﴿ فائدة ﴾ وقد جاء عن عياش بن أبى ربيعة المخزومي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن هذه الأمة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه — يعنى : الكعبة — حق تعظيمها ، فإذا ضيعوا ذلك هلكوا ، أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شيبه فى كتاب مكة ، وسنده حسن اه (فتح ٣ : ٣٥٨) .

باب الفوات والإحصار

الفوات كالفوت مصدر فات : إذا سبق ، فلم يدرك ، والإحصار مصدر أحصره : مرضاً كان أو عدواً ، ويقال : حصره أيضاً .

(من فاته الوقوف) بأن طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لقول جابر : لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير : فقلت له : أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ؟ قال : نعم ، رواه الأثرم (وتحلل بعمره) فيطوف ويسعى ، ويحلق ، أو يقصر ، إن لم يختار البقاء على إحرامه ، ليحج من قابل (ويقضى) الحج الفائت (ويهدى) هدياً يذبحه في قضائه إن لم يكن (اشترط) في ابتداء إحرامه ، لقول عمر لابن أيوب لما فاته الحج : اصنع ما يصنع المعتمر ، ثم قد حلت ، فإن أدركت الحج قابلاً فحج ، وأهد ما استيسر من الهدى ، رواه الشافعى ، والقارن وغيره سواء ، ومن اشترط بأن قال في ابتداء إحرامه : إن حبسنى حابس فمحلى حيث حبستنى : فلا هدى عليه ، ولا قضاء ، إلا أن يكون الحج واجباً فيؤديه ، وإن أخطأ الناس فوققوا في الثامن أو العاشر أجزاءهم ، وإن أخطأ بعضهم : فاته الحج

باب الفوات والإحصار

قوله : إذا سبق ، أى : لغة واصطلاحاً ، كما يؤخذ من عبارة المنطلع اه .

قوله : فاته الحج - الخ ، وهذا يجمع عليه (تقرير) .

قوله : ويقضى الخ ، في رجوب القضاء روايتان إحداهما : تجب ولو تطوعا وهو قول مالك والشافعى وأصحاب الرأى . والثانية : لا قضاء عليه ، روى عن عطاء . ووجه الأول : الحديث وإجماع الصحابة اه (شرح) .

قوله : أجزاءهم ، وظاهره : سواء أخطأ أو غلط في العدد ، أو في الوقت

(ومن) أحرم (فصدّه عدو عن البيت) ولم يكن له طريق إلى الحج (أهدى)
أى : نحر هدياً فى موضعه (ثم حل) لقوله تعالى ٢ : ١٩٦ فإن أحضرتم فما استيسر
من الهدى ، سواء كان فى حج ، أو عمرة ، أو قازنا ، وسواء كان الحصر عاماً
فى جميع الحاج أو خاصاً بواحد ، كمن حبس بغير حق (فإن فقدّه) أى : الهدى
(صام عشرة أيام) بنية التحلل (ثم حل) ولا إطعام فى الإحصار ، وظاهر كلامه
كالخرق وغيره : عدم وجوب الحلق أو التقصير وقدمه فى المحرر وشرح ابن رزين
(وإن) صد عن (عرفة) دون البيت (تحلل بعمرة) ولا شىء عليه ، لأن

أو الاجتهاد فى النعيم ، قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام الإمام وغيره وإن أخطأ
دون الأكثر : فاتهم الحج ؛ لأنهم لم يقفوا فى وقته ، وأما الأكثر فقد ألحق
بالكل فى مواضع ، فكذلك هنا على ظاهر الانتصار وغيره ، وفى المقنع : وإن
أخطأ بعضهم فقد فاتته الحج ، قال فى الإنصاف : هذا المذهب ، وعليه الجمهور
ولم يخالفه فى التنقيح . وجزم به فى الإقناع ، والوقوف مرتين ، قال الشيخ تقي
الدين بدعة لم يفعلها السلف اه .

قوله : وإن أخطأ بعضهم ، ظاهره : ولو كان الجمهور ، والمذهب : أن الخطأ
إن كان من الناس والجمهور : أجزأهم ، قال فى المنتهى ، وإن وقف الكل إلا
يسير الثامن أو العاشر خطأ ، أجزأهم نصابهما اه .

قوله : وظاهر كلامه — الخ ، وقال أكثر الأصحاب ، يجب عليه الحلق
أو التقصير (تقرير) ولعل هذا يبنى على الخلاف فى الحلق ، هل هو نسك
أو إطلاق من محذور ؟ قال فى تصحيح الفروع ، فعلى هذه الطريقة ، يجب
الحلق أو التقصير على الصحيح من المذهب أنه نسك ، فكذلك يكون هنا اه

قوله : تحلل بعمرة ، فلو كان قد طاف للقدوم وسعى ، ثم أحصر أو مرض

قلب الحج عمرة جائز بلا حصر ، فعه أولى ، وإن حصر عن طواف الإفاضة فقط لم يتحلل حتى يطوف ، وإن حصر عن واجب : لم يتحلل ، وعليه دم (وإن) (أحصره مرض ، أو ذهاب نفقة) أو ضل الطريق (بقي محرما) حتى يقدر على البيت ، لأنه لا يستفيد بالإحلال التخلص من الأذى الذى به ، بخلاف حصر العدو ، فإن قدر على البيت بعد فوات الحج : تحلل بعمرة ، ولا ينحر هديا معه إلا بالحرم ، هذا (إن لم يكن اشترط) فى ابتداء إحرامه ، أن محلى حيث حبستى ، وإلا فله التحلل مجانا فى الجميع .

باب الهدى والأضحية والعقيقة

الهدى ، ما يهدى للحرم من نعم وغيرها ، سمي بذلك لأنه يهدى إلى الله سبحانه وتعالى ، والأضحية - بضم الهمزة وكسر ها - واحدة الأضاحى ويقال

أو فاته الحج ، تحلل بطواف وسعى آخرين ، لأن الأولين لم يقصدهما للعمرة اه (ع ن) .

قوله ، وإن حصره مرض - الخ ، قال فى شرح الإقناع ، ومثله حائض تعذر مقامها أو رجعت ولم تطف لجهلها بوجوب طواف الزيارة ، أو لعجزها عنه ، أولذهاب الرققة ، قاله فى شرح المنتهى ، وفى الإنصاف نقلا عن الزركشى أن لها التحلل عند الشيخ تقى الدين كمن حصره عدو ، والله أعلم اه (ع ن) .

(فائدة) فاسد حج كصحيحه فى هذه الأحكام ، لكن إن حل من أفسد حجه لإحصار ، ثم زال وفى الوقت سعة ، قضى فى ذلك العام ، قال الموافق والشارح وجماعة ، وليس يتصور الفضاة فى العام الذى أفسد الحج فيه فى غير هذه المسألة اه (ح ع ن) .

باب الهدى والأضحية

قوله « بضم الهمزة - الخ » مع تشديد الياء وتخفيفها اه (خطه) .

ضحية ، وأجمع المسلمون على مشروعيتها (وأفضلها إبل ثم بقر) إن أخرج كاملاً لكثرة الثمن ونفع الفقراء (ثم غنم) وأفضل كل جنس أسمن ، فأعلى ثمناً لقوله تعالى « ٢٢ ، ٢٣ » ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ، فأشهب ، وهو الأملح أى : الأبيض ، أو ما يياضه أكثر من سواده ، فأصفر ، فأسود ، (ولا يجزىء فيها إلا جذع ضأن) ماله ستة أشهر كما يأتى (وثنى سواء) أى : سوى الضأن من إبل ، وبقر ، ومعز (فالإبل) أى : السن المغتبر لإجزاء إبل (خمس) سنين (والبقر سنتان ، والمعز سنة ، والضأن نصفها) أى : نصف سنة ، لحديث « الجذع من الضأن أضحية » رواه ابن ماجه (وتجزىء الشاة عن واحد) وأهل بيته وعياله ، ولحديث أبى أيوب « كان الرجل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ، ويطعمون » قال فى شرح

قوله « على مشروعيتها » أى : الهدى والأضحية ، لا العقيقة ، فإن أبا حنيفة لا يراها .

قوله « إبل ثم بقر الخ » أى : إذا قبل الجنس بالجنس فهو كذلك . وإلا فسيأتى أن سبع شباه أفضل من البدنة والبقرة ، والأمر فيه سهل (م خ) .

قوله « فأشهب » تنريع على التفضيل بين أنواع الغنم (فيروز) .

قوله « أى : الأبيض » قاله ابن الأعرابى (فيروز) .

قوله « أو ما يياضه أكثر من سواء » قاله الكسائى اه (فيروز) .

قوله « لحديث أبى أيوب » حديث أبى أيوب رواه الترمذى وصححه ، قال : « كان الرجل فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته . فيطعمون ويأكلون حتى تباهى الناس فصار كما ترى ، (خطه) .

قوله « عنه وعن أهل بيته » ربما أفهم أنه لا يشرك مع أهل بيته أجنب . وزعم بعضهم : أن لخصوص لأهل البيت بذلك . قلت : وهذا هو الظاهر اه (ح ش منتهى) .

المنقوع : حديث صحيح (و) تجزئ (البدنة والبقرة عن سبعة) لقول جابر د أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر : كل سبعة في واحد منها ، رواه مسلم ، وشاة أفضل من سبع بدنة أو بقرة (ولا تجزئ العوراء) بيئة العور ، بأن انخسفت عنها (في الهدى) ولا الأضحية ، ولا العمياء (و) لا

قوله د والبدنة والبقرة عن سبعة ، هل ذلك مطلقاً ، فلا تجزئ عن أهل بيته إذا كانوا أكثر من سبعة ، أو هي أولى بالإجزاء من الشاة . وهو الظاهر ، لكن في الزحشرى ما يقوى الأول ، فإن ذكر إعادة إجزاء البقرة والبدنة عن سبعة في آخر الأضحية ، قال : وقد يقال : إنما أعادها هنا لأن كلامه السابق في أن البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة ، فهذا قد يقال فيما إذا ذبحها ذابح عنهم ونحو ذلك ، وهذه المسألة فيما إذا اشتركوا فيها ، قال : والأجود أن يقال : إن كلامه السابق في الواجب ، إذ الإجزاء يشعر بذلك ، وهنا في التطوع ، ونبه بذلك على مخالفة من فرق بينهما اهـ (ح ش — منتهى) .

قوله د عن سبعة ، قال الزركشى : الاعتبار أن يشترك الجميع دفعة ، فلو اشترك ثلاثة في بقرة ضحية ، وقالوا : من جاء يريد الأضحية شاركناه ، فجاء قوم يشاركوهم : لم تجز إلا عن الثلاثة ، قاله الشيرازى ، والمراد : إذا أوجبوها على أنفسهم كما يفهم من كلامه في الإنصاف ، وصرح به في الإقناع ، ولو ذبحوها على أنهم سبعة فبانوا ثمانية : ذبحوا شاة وأجزأتهم على الصحيح من المذهب ، نقله ابن القاسم ، وعليه أكثر الأصحاب ، ولو اشترك اثنان في شاتين على الشيوع ، أجزأ على الصحيح ، ولو اشترى سبع بقرة أو سبع بدنة ذبحت للحم على أن يضحي به : لم يجزه ، قال الإمام : هو لحم اشتراه وليس بأضحية ، قاله في الإنصاف . اهـ (ح — منتهى) .

قوله د بأن انخسفت عنها — الخ ، فإن كانت عنها قائمة . أى : لم تنخسف

(العجفاء) الهزيلة التي لامخ فيها (و) لا (العرجاء) التي لا تطيق مشياً مع صحيحة (و) لا (الهتاء) التي ذهب ثناياها من أصلها (و) لا (الجداء) ماشاب ونشف ضرعها (و) لا (المريضة) بينة المرض ، لحديث البراء بن عازب ، قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أريج لا تجوز في الأضاحي ، العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والعجفاء التي لاتنقى ، رواء أبو داود والنسائي (و) لا (العضاء) التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها ،

لكن لا تبصر بها : أجزاء (تقرير) وصرح في المنتهى بأن قائمة العينين لا تجزى ، ففهومه : أجزاء قائمة العين الواحدة .

قوله « التي لامخ فيها ، أى : ذهب ، والمخ : الودك الذي في العظم ، وخالص كل شيء ، وقد سمي الدماغ مخاً (مصباح - ع ن) .

قوله « ولا الجداء » ، قال بعضهم : الجداء : اسم لما يكن في ضرعها لبن ، فإذا وجد فيه شيء فليست بجداء ، ولو جدشطر وسلم آخر أو بعضه : لم تكن جداء ، قاله بعض فقهاء نجد اه (ح ش - متهى) .

قوله « ولا المريضة » ، وهو المنفرد للحمها ، بجرب أو غيره اه .

قوله « التي لاتنقى » ، بضم التاء وكسر القاف ، من أنقت الإبل : إذا سمئت وصار فيها نقي . وهو مح العظم وشحم العين من السمن (مطلع) .

قوله « ولا العضباء » ، كون العضباء لا تجزى . من مفردات المذهب اه .

وقال في الفروع : يتوجه : يجوز بأعضب الأذن والقرن مطلقاً . لأن في صحة الخبر نظراً كقطع الذنب وأولى . قلت : هذا هو الصواب اه (إنصاف) .

(فائدة) قال الحجاوى : الأضحية التي ترضع نفسها . ينقص الثمن ولا ينقص الأضحية اه (م قر) .

(بل تجزىء البترام) اننى لاذنب لها (خلقة) أو مقطوعاً ، والصمعام ، وهى صغيرة الأذن (والجما) التى لم يخلق لها قرن (والخصى غير المبوب) بأن قطع خصيتاه فقط (و) يجزىء مع الكراهة (ما بأذنه أو قرنه) خرق أو شق أو قطع (أقل من النصف) أو ان نصف فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره ، قال فى رواية حنبل وغيره : قال فى شرح المنتهى : وهذا المذهب (والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى ، فيقطعها بالحرية) أو نحوها (فى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر) لعله عليه الصلاة والسلام ، وفعل أصحابه ، رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن بن سابط (و) السنة أن يذبح (غيرها) أى : غير الإبل على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة (ويجوز عكسها) أى ذبح ما ينحر ، ونحر ما يذبح ، لأنه لم يتجاوز محل الذبح ، ولحديث : ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكل ، (ويقول) حين يحرك يده بالنحر أو الذبح (بسم الله) وجوباً (والله أكبر) استحباباً (اللهم هذا منك ولك) ولا بأس بقوله : اللهم تقبل من فلان ويذبح واجبا قبل نقل (ويتولاها) أى : الأضحية (صاحبها) إن قدر (أو يوكل مسلماً

قوله « وجوباً ، أى : وتسقط سهواً لاجهلاً ، لما يأتى فى الذبائح (فيروز) .
 قوله « اللهم هذا منك - الخ ، وكره مالك : اللهم هذا منك ولك ، وقال :
 هذا بدعة اهـ (خطه) قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : ويقول أيضاً :
 (٧٩ : ٦) إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً (الآية) (إنصاف)
 قوله « ويذبح واجباً قبل نقل - الخ ، ولعل المراد : استحباباً بأجمع سعة الوقت ،
 وقد تقدم لمن عليه زكاة : الصدقة تطوعاً قبل إخراجها ، فلا يكاد يتحقق الفرق .
 (شرح ع) .

قوله « أو يوكل مسلماً ، قال فى المنتهى وشرحه : وتعتبر نيته ، أى الموكل إذاً . أى : حال التوكيل فى الذبح ، إلا مع التعيين ، بأن يكون الهدى معيناً ؛

ويشهدها) أى يحضر ذبحها إن وكل فيه ، وإن استناب ذمياً فى ذبحها : أجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لأضحية وهدى نذر أو تطوع أو ممتعة أو قران (بعد صلاة العيد) بالبلد، فإن تعددت فيه فبأسبق صلاة ، فإن فانت الصلاة بالزوال : ذبح بعده وإن كان بمحل لا تصلى فيه العيد فالوقت بعد (قدره) أى : قدر زمن صلاة العيد ويستمر الذبح (إلى) آخر يومين بعده ، أى : بعد يوم العيد ، قال أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذبح فى اليوم الأول عقب الصلاة والخطبة ، وذبح الإمام أفضل ، ثم ما يليه (ويكره) الذبح (فى ليلتهما) أى : ليلتى اليومين بعد يوم العيد ، خروجاً من خلاف من قال بعدم الإجزاء فيهما (فإن فات) وقت الذبح (قضى بواجبه) وفعل به كالأداء ، وسقط التطوع لفوات وقته ، ووقت ذبح واجب بفعل محظور من حينه ، فإن كان أراد فعلها لعذر فله ذبحه قبله ، وكذا ما وجب لترك واجب وقته من حينه .

أو الأضحية معينة ، فلا تعتبر النية ، كما لا تعتبر تسمية المضحى عنه ، ولا المهدى عنه اكتفاء بالنية اهـ .

قوله « بعد صلاة العيد » ، وإذا اجتمع عيد وجمعة وصليت الجمعة قبل الزوال ، واكتفى بها عن صلاة العيد ، فهل يجوز الذبح بعد صلاة الجمعة ، لكونها قامت مقام العيد ، أو لا يذبح إلا بعد الزوال ؟ توقف فيه (م ص) وقال (م خ) : يجوز الذبح بعد صلاة الجمعة اهـ (ح ش منتهى) .

قوله « إلى آخر يومين بعده » ، وفى رواية : ثلاثة أيام ، وهو منذهب الشافعى ، واختاره الشيخ تقي الدين اهـ .

قوله « فى ليلتهما » ، وعنه : لا يجوز له ليلاً ، اختاره الخلال ، وإنه رواية الجماعة والخرقى وغيرهما اهـ (فروع) .

فصل

(وبتعيينان) أى : الهدى والأضحية (بقوله : هذا هدى أو أضحية) أو الله ، لأنه لفظ يقتضى الإيجاب ، فترتب عليه مقتضاه ، وكذا يتعين بإشعاره أو بتقليده بنيته (لا بالنية) حال الشراء ، أو السوق كإخراجه مالا للصدقة) وإذا تعين هديا (أو أضحية : (لم يحز بيعها ولا هبتها) لتعلق بحق الله تعالى بها ، كالمندور عتقه نذر تبرر (إلا أن يبذلها بخير منها) فيجوز ، وكذا لو نقل الملك فيها واشترى خيراً منها جاز نصاً ، واختاره الأكثر ، لأن المقصود نفع الفقراء وهو

فصل وبتعيينان — الخ

قوله « لأنه لفظ ، تعقب ذلك العلامة ابن نصر الله فى حواشى المحرر ، فقال : الهدى منه واجب ، وليس فى هذا اللفظ ما يقتضى الوجوب ، إذ يجوز أن يريد : هذا هدى تطوعت به ، ولو كانت هذه الصيغة للوجوب لم يكن لهدى التطوع صيغة ، ويلزم أنه إذا قال : هذا المال صدقة : أنه يلزمه ، كالوقال : لله على أن أتصدق به ، ودفعه الشارح فى حاشية المنتهى بأن هذه الصيغة للإنشاء ، والتطوع لا يحتاج لإنشاء ، ورد بأن هذا الجواب لا يرد تعقب ابن نصر الله ، لأنه لو سلم أن هذه الصيغة تقتضى الوجوب طو لب بتعريف هذا التطوع .

أقول : تعريفه ما ذكره الحجاوى فى الإقناع ، ونصه : أو تطوع بأن ينوبه هدياً ولا يوجب بلسانه ؛ ولا بتقليده وإشعاره وقدم نية فيه قبل ذبحه ، فإن فسخ نيته فعل ما شاء . انتهى (فيروز) .

قوله « لا بالنية حال الشراء ، وهو اختيار الشيخ اه قال فى المستوعب : وإن حدث بها - أعنى : المعينة - عيب كالعمى والعرج ونحوه : أجزأه ذبحها وكانت أضحية اه .

حاصل بالبدل ، ويركب الحاجة فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) كشعرها ووبرها (إن كان) جزه (أنفع لها ويتصدق به) وإن كان بقاؤه أنفع لها : لم يجز جزه ، ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها (ولا يعطى جاززه أجرته منها) لأنه معاوضة ، ويجوز أن يهدى له أو يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها) سواء كانت واجبة أو تطوعاً ، لأنها تعينت بالذبح (بل ينتفع به) أى بجلدها ويتصدق بها استحباباً ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا نبيعوا لحوم الأضاحى والهدى ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها » (وإن تعينت) بعد تعيينها (ذبحها ، وأجزأته) وإن تلفت أو غالت بفعله أو تفریطه : لزمه البدل كسائر الأمانات (إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين) كغدية ومنذور في الذمة

قوله « ولا يبيع جلدها » إلخ ، لو أبدل جلود الأضاحى بما ينتفع به في البيت من آله : جاز ، نص عليه ، لأن ذلك يقوم مقام الانتفاع بالجلد نفسه في متاع البيت اهـ (قواعد ابن رجب رحمه الله تعالى) .

الجل — بالضم — : هو ما تجلجل به الدابة ، وجمعه جلال ، وجمع الجلال جلة ، اهـ (مطلع) .

(فائدة) وقال ابن ذهلان : وجلدها لا يجوز بيعه على المذهب ، ودبغه بجزء منه أو بصوفه صحيح . وإن اشترى حق الدباغ : صح وبيعه قبل دبغه ففيه شيء . وإن كان المدبوغ جلدأ جيداً وأعطاه الدباغ جلدأ رديئاً عن نصفه ففيه الخلاف الذي في بيعه كله اهـ (م ق ر) .

قوله « لزمه البدل إلخ » والظاهر : أنه معين عن واجب أو منذور ، وأما إذا كان معيناً ابتداءً فالظاهر : عدم وجوب بدله ، لأنهم لم يفصلوا ، والأولى التفصيل اهـ (ح ش منتهى)

عين عنه صحيحاً فتعيب : وجب عليه نظيره مطلقاً ، وكذا لو سرق أو ضل ونحوه وليس له استرجاع متعيب وضال ونحوه وجده (والأضحية سنة مؤكدة على المسلم وتجب بنذر) وذبحها أفضل من الصدقة (بثمنها) كالهدي والعقيقة ، لحديث «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله من إراقة الدم، وسن أن يأكل من الأضحية (ويهدي ويتصدق : أثلاثاً) فيأكل هو وأهل بيته الثلث ، ويهدي الثلث ، ويتصدق بالثلث ، حتى من الواجبة .

قوله «مطلقاً» أي : سواء كان مساوياً لما في ذمته أولاً ، وسواء فرط أولاً (فيروز) .

قوله «وليس له استرجاع معيب الخ» أي : إبقائه على ملكه ولا التصرف فيه ، بل يتعين للفقراء ولو ذبح بدله اهـ (م خ) وروى عن عائشة رضي الله عنها «أنها أهدت هديين ، فأضلتهما ، فبعث إليهما ابن الزبير بهديين فنحرتهما ، ثم عاد الضالان فنحرتهما ، وقالت : هذا سنة الهدى ، رواه الدارقطني (خطه) (فائدة) قوله في المنتهى «وسن إشعار بدن الخ» قال في حاشيته : أي : إذا وصل إلى الميقات إن كان ساقها وهو مسافر بها ، وإن أرسلها مع غيره فن بلده (حاشية م خ) .

قوله «سنة» قال في الرعاية : وبكره تركها مع القدرة ، نص عليه اهـ .
(فائدة) قال الشيخ تقي الدين : الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحي المرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا إذن ، ومدين لم يطالبه رب الدين اهـ
قوله «حتى من الواجبة» أي : كنذر ، وظاهر عمومها يشمل كل من الأضحية المنذورة ، واختار أبو بكر والقاضي والمصنف والشارح ، الجواز ، قاله في الإنصاف اهـ .

قوله «من الواجبة» أي : بنذر أو تعيين أو وصية أو نحو ذلك (فيروز)

وما ذبح ليتيم أو مكاتب لاهدية ولا صدقة منه ، وهدى التطوع ، والمتعة ، والقران كالأضحية ، والواجب بنذر أو تعيين لا يأكل منه (وإن أكلها) أى : الأضحية (إلا أوقية تصدق بها جاز) لأن الأمر بالأكل والإطعام مطلق (وإلا) يتصدق منها بأوقية بأن أكلها كلها (ضمنها) أى : الأوقية

(فائدة) لو أكل غيره بالتضحية عنه : لم يحز للوكيل الأكل من أضحية موكله بلا نص من الموكل لو كيله على الأكل منها ، كما لو قال : تصدق عني بهذا وبكذا على الفقراء ، والوكيل فقير : لم يأخذ شيئاً منها بلا نص من الموكل عليه ، كما يأتي في الوكالة ، قال شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين : وفي ذلك نظر ، وكأنه يميل إلى جواز الأكل اهـ (من ح شرح المنتهى) .

قوله « لاهدية ولا صدقة منه » ، أى : بل يوفر ماله وجوباً ، كما يأتي في الحجر (فيروز) .

قوله « أو تعيين » ، ظاهره : أنه مطلقاً ، ولعل ذلك فيما كان واجباً قبل التعيين ثم عينه ، لاما عينه ابتداء ، لما في المعنى والشرح : أنه يستحب أن يأكل من هدى التطوع ، وسواء في ذلك ما أوجبه بالتعيين من غير أن يكون واجباً في ذمته ، وما نحره تطوعاً من غير أن يوجبه . ونقل ذلك صاحب الفروع والزركشى مقتصرين على ذلك . اهـ قال شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن رحمه الله : قلت : بل كلام المتن — أى : متن المنتهى — صريح في المنع من الأكل كما هو صريح الإقناع والغاية اهـ ، قال في الشرح : يستحب أن يأكل من هديه ولو أوجبه بالتعيين . قال في الفروع : ويستحب الأكل من هديه ، وذكر الشيخ : وما عينه ، لا عما في ذمته اهـ (ح ش منتهى) .

قوله « مطلق » ، أى : غير مقيد ؛ فيعم القليل والكثير (فيروز) .

بمثلا لحماً ، لأنه حق يجب عليه أدائه مع بقائه : فلزمته غرامته إذا تلف كالوديعة (ويحرم على من يضحي) أو يضحي عنه (أن يأخذ في العشر) الأول من ذى الحجة (من شعره) أو ظفره أو بشرته شيئاً إلى الذبح ، لحديث مسلم عن أم سلة مرفوعاً ، إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي ، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي ، وسن حلقه بعده .

قوله « بمثلا لحماً ، أى : لا بقيمتها (فيروز) .

قوله « أو بشرته » قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي : حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ، ودليله ما ثبت في رواية لمسلم « فلا يمس من شعره وبشره شيئاً » اهـ (من شرح المنتقى) .

قوله « ويحرم على من يضحي عن نفسه ، أو يضحي عنه » ، وأما إذا ضحى عن غيره فلا يحرم عليه حلق ونحوه ، سواء كان وصياً أو متبرعاً اهـ (مقرر) قوله « إلى الذبح » قال المنقح : ولو ضحى بواحدة لمن يضحي بأكثر منها فيحل له ذلك ، لعموم « حتى يضحي » اهـ (منتهى وشرحه) .

قوله « فلا يأخذ من شعره — الخ » ، فإن فعل شيئاً من ذلك استغفر الله منه ، ولا فدية عليه ، عمدأ أو سهواً أو جهلاً (ش م ص) .

قوله « وسن حلق بعده » ، وعنه : لا ، اختاره شيخنا اهـ (فروع) .

فصل

(تسن العقيقة) أى : الذبيحة عن المولود فى حق أبيه ولومعسراً ، ويقترض
قال أحمد : العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد عق عن الحسن

فصل

قوله « تسن العقيقة الخ » قال فى الفروع : وعنه ونجبة ، اختارها أبو بكر
وأبو إسحاق البرمكى وأبو القاسم اه . قال ابن القيم رحمه الله تعالى : قال الإمام
أشد ما سمعت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل غلام رهين فى عقيقته ،
وإنى أرجو إن استقرض أن يعجل الله له الخلف ، لأنه إحياء سنة من سنن
النبي صلى الله عليه وسلم اه .

قوله « عن المولود » ولا تختص العقيقة بالصغير ، فيعق الأب عن المولود
ولو بعد بلوغه . لأنه لا آخر لوقتها اه (ق ع وشرحه) .

قوله « ويقترض » قال الشيخ : محله لمن له وفاء . اه قال فى تحفة الودود :
وهذا لأنها سنة ونسيكة مشروعة . بسبب تجدد نعمة الله على الوالدين ، وفيها سر
بديع موروث عن فداء إسماعيل بالكبش الذى ذبح عنه ، وفداء تعالى به ،
فصار سنة فى أولاده بعده : أن يفدى أحدهم عند ولادته بذبح عنه .
ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من الشيطان بعد ولادته ، كما كان ذكر
اسم الله عند وضعه فى الرحم حرزاً له من الشيطان . ولهذا قل من يترك أبوه
العقيقة عنه إلا وناله تحييط من الشيطان اه . قال إسحاق بن هانىء : سألت
أبا عبد الله عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « الغلام مرتن بعقيقته ؟ فقال
نعم . سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى أن قال أحمد فى موضع آخر :
مرتن عن الشفاعة لوالديه — اه (من التحفة) .

والحسين ، وفعله أصحابه (عن الغلام شاتان) متقاربتان سنأ وشبهاً ، فإن عدم فواحدة (وعن الجارية شاة) لحديث أم كرز الكعبية قالت قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عن الغلام شاتان متقاربان متكافئتان ، وعن الجارية شاة ، (تذبح يوم سابعه) أى : سابع المولود ، ويخلق فيه رأس ذكر ،

(فائدة) قال الإمام رحمه الله : أرجو أن تجزىء الأضحية عن العقيقة إن شاء الله تعالى لمن لم يبق ، وقال حنبل : رأيت أبا عبد الله اشترى أضحية ذبحها عنه وعن أهله ، وكان ابنه عبد الله صغيراً فذبحها ، أراه أراد بذلك العقيقة والأضحية وقسم اللحم وأكل منها ، اه فظاهر كلام حنبل : أنه لا يشترط في الإجزاء كونهما عن واحد ، قال ابن القيم : ووجه الإجزاء : حصول المقصود منها بذبح واحد ، وأن الأضحية عن المولود مشروعة كالعقيقة عنه ، فإذا ضحى ونوى أن تكون عقيقة وأضحية : وقع عنهما ، كما لو صلى ركعتين ينوى بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة : وقع عنه وعن ركعتي الطواف ، وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاه يوم النحر : أجزأه عن دم المتعة والأضحية اه فظاهر كلامه : اعتبار كونهما عن واحد ، والله أعلم سأل الميموني أبا عبد الله : أيجوز أن يضحي عن الصبي مكان العقيقة ؟ قال : لا أدري ، ثم قال : غير واحد يقول به ، قلت : من التابعين ؟ قال : نعم اه (ح شرح المنتهى) .

(تذييل) وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية ، بأن كان السابع أو الرابع عشر أو الحادى والعشرين من دلداته يوماً من أيام النحر فعق أو ضحى : أجزأه عن الأخرى : قال ابن نصر الله : ومثل ذلك لو ولد له أولاد في يوم : أجزأت عقيقة واحدة اه (فيروز) .

قوله « في سابعه » ، ولو مات الولد قبله . ويتوجه : أو الاب اه (عن) .

ويتصدق بوزنه ورقا ، ويسمى فيه ، ويسن تحسين الاسم ، ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ، ويكره بنحو حرب ، ويسار ، وأحب الأسماء ؛ عبد الله وعبد الرحمن (فإن فات) الذبح يوم السابع (ففي أربعة عشر ، فإن فات ففي إحدى وعشرين) من ولادته ، يروى عن عائشة ، ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك . فيعتق في أى يوم أراد (تنزع جدولا) جمع جدل — بالدال المهملة أى : أعضاء (ولا يكسر عظمها تفاؤلا) بالسلامة ، كذلك قالت عائشة رضى الله عنها ، وضبخها أفضل ، ويكون منه بحلو (وحكمها) أى : حكم العقيقة فيما يجزىء ، ويستحب ، ويكره ، والأكل ، والهدية ، والصدقة (كالأضحية) لكن يباع جلد ، ورأس ، وسواقط ، ويتصدق بثمنه (إلا أنه

ولا يعتق غير الأب على الصحيح من المذهب . ونسب عليه الإمام ، قال الحافظ ابن حجر فى شرحه نقلا عن الحنابلة رحمهم الله تعالى : يتعين الأب إلا إن تعذر بموت أو امتناع . قاله فى الإنصاف . وإذا لم يعق الوالد لم يسن للولود أن يعق عن نفسه بعد بلوغه (ح م ص) واختار جمع : يعق عن نفسه إذا كبراه (ق ع) .

قوله « واختار جمع » منهم صاحب المستوعب والروضة والرايعتين والحاوئين والنظم ، قال فى الرعاية : ناسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومعناه فى المستوعب اه (ح ع) .

قوله « ويحلق فيه رأس ذكر ، أى : وأما الأثني فيكره كما تقدم (فيروز) .

قوله « ولا يكسر عظمها تفاؤلا الخ » قال الزرقانى : ولا يلتفت إلى قول من يقول : فائدته : التفاؤل بسلامة الصبي وبقائه . إذ لا أصل له من كتاب ولا سنة ولا عمل . اه (شرح الموطأ) .

قوله « وحكمها كالأضحية ، أى : فيما لا يجزىء ويكره ويستحب ، لكن

لايجزى فيها) أى ؛ فى الحقيقة (شرك فى دم) فلا تجزى بدنة ولا بقرة إلا كاملة ، قال فى النهاية : وأفضلها شاة (ولا تسن الفرعة) بفتح الفاء والراء نحر أول ولد الناقة (ولا) تسن (العقيرة أيضاً) وهى ذبحة رجب ، لحديث أبى هريرة مرفوعاً : لا فرع ولا عتيرة ، متفق عليه ، ولا يكرهان والمراد بالخبر ؛ نفي كونهما سنة .

لا يعتبر فيها تمليك ، بخلاف هدى وأضحية اهـ (ع ن) .

(فائدة) وما يحتاج إليه الطفل غاية الاحتياج الاعتناء بأمر خلقه ، فإنه ينشأ على ما عوده المربي فى صغره من حرد وغضب ، ولجاج وعجلة وخفة مع هواه وطيش ، وحدة وجشع ، فيصوب عليه فى كبره تلافى ذلك ، وتصير هذه الأخلاق صعات وهيئات راسخة له ، فلو تحرز منها غاية التحرز فضحته ولا بد يوماً ما يعاودها ، ولهذا تجد أكثر الناس منحرقة أخلاقهم ، وذلك من قبل التربية التى نشأ عليها ، وكذلك يجب أن يحجب الصبي إذا عقل مجالس الباطل واللغو ، فإنه إذا علق سمعه عسر عليه مفارقتة فى الكبر ، وعسر على وليه استنقاذه ، وتغيير العوائد من أصعب الأمور ، يحتاج صاحبها إلى استحداث طبيعة ثانية ، والخروج عن حكم الطبيعة عسر جداً اهـ .

قوله « ولا يكرهان ، وعند بعضهم : يكرهان ، وهو أقرب (تقرير) .

اتمى بحمد الله وحسن توفيقه الجزء الأول من كتاب الروض المربع
ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله : كتاب الجهاد

فهرس

٢٠٠ باب سجود السهو	١٣ كتاب الطهارة
٢٠٧ فصل في الكلام على السجود للنقص	١٥ المياء باعتبار ما تنوع إليه ثلاثة
٢١٤ باب صلاة التطوع وأوقات الهي	١٥ النوع الأول
٢٢٤ فصل : وصلاة الليل أفضل من	٢١ » الثاني
صلاة النهار	٢٤ » الثالث
٢٣٤ باب صلاة الجماعة	٢٨ باب الآنية
٢٤٦ فصل : في أحكام الإمامة	٣٣ » الاستنجاء
٢٥٦ » : في موقف الإمام والمؤمنين	٤١ » السواك وسنن الوضوء
٢٦٢ » : في أحكام الاقتداء	٤٩ » فروض الوضوء وصفته
٢٦٥ » : في الأعذار المسقطة	٥٧ » المسح على الخفين
للجمعة والجماعة	٦٥ » نواقض الوضوء
٢٦٨ باب صلاة أهل الأعذار	٧٤ » الغسل
٢٧١ فصل : في قصر المسافر الصلاة	٨٢ » التيمم
٢٧٧ » : في الجمع	٩٦ » إزالة النجاسة الحكيمة
٢٨١ » : صلاة الخوف صحت عن	١٠٥ » الحيض
النبي صلى الله عليه وسلم	١١٨ كتاب الصلاة
٢٨٣ باب صلاة الجمعة	١٢٣ باب الأذان
٢٨٧ فصل : يشترط لصحتها	١٣١ » شروط الصلاة
٢٩٦ » : وصلاة الجمعة ركعتان	١٦٦ » صفة الصلاة
٣٠٤ باب صلاة العيدين	١٨٤ فصل : ويكره في الصلاة التفاته
٣٢٢ » صلاة الكسوف	١٩٤ » : أركانها

- ٤٢٦ فصل: ومن جامع في نهار رمضان
 ٤٣٠ باب ما يكره وما يستحب في
 الصوم وحكم القضاء
 ٤٣٧ باب صوم التطوع
 ٤٤٥ » الاعتكاف
 ٤٤٢ » كتاب الناسك
 ٤٦٤ باب للمواقيت
 ٤٦٧ » الإحرام
 ٤٧٣ » محظورات الإحرام
 ٤٨٥ » الفدية
 ٤٨٩ فصل: فيمن كرر محظورا
 ٤٩٣ باب جزاء الصيد
 ٤٩٥ » حكم صيد الحرم
 ٤٩٩ » ذكر دخول مكة
 ٥٠٥ فصل: في استلام الحجر بعد
 الصلاة في المقام
 ٥٠٧ باب صفة الحج والعمرة
 ٥١٦ فصل: في الإفاضة إلى مكة
 ٥٢٦ باب الفوات والإحصار
 ٥٢٨ » الهدى والأضحية والعقيقة
 ٥٣٤ فصل: في تعين الهدى والأضحية
 ٥٣٩ » : تسن العقيقة

- ٣١٦ باب صلاة الاستسقاء
 ٣٢١ كتاب الجنائز
 ٣٢٧ فصل: في غسل الميت
 ٣٣٦ » : في السكفن
 ٣٤٠ » : في الصلاة على الميت
 ٣٤٨ » : في حمل الميت ودفنه
 ٣٥٥ » تسن زيارة القبور
 ٣٥٨ كتاب الزكاة
 ٣٦٥ باب زكاة بهيمة الأنعام
 ٣٦٨ فصل: في زكاة البقر
 ٣٦٥ » » » النعم
 ٣٧٢ باب زكاة الحبوب والثمار
 ٣٧٦ فصل: يجب عشر — الخ
 ٣٣٧ باب زكاة التقدين
 ٣٨٥ » » العروض
 ٣٨٧ » » الفطر
 ٣٩١ فصل: يجب في الفطرة صاع
 ٣٩٣ باب إخراج الزكاة
 ٣٩٩ » أهل الزكاة
 ٤٠٦ فصل لا يجزىء أن تدفع إلى هاشمي
 ٤١٠ كتاب الصيام
 ٤٢١ باب ما يفسد الصوم وما يوجب
 الكفارة